محمد عادل زكي

نقد الاقتصاد السياسي

الطبعة الخامسة
مزيدة ومنقحة



دار الفتح
للطباعة والنشر

محمد عادل زكي

نقد الاقتصاد السياسي

الطبعة الخامسة
مزيدة ومنقحة





٤٤ شارع سوتير (أمام كلية الحقوق)، الاسكندرية
هاتف: ٤٨٧٠٢٠٣ - ٤٨٤٠٦٦٤ (٢٠٣+) فاكس: ٤٨٧٠٢٠٤ (٢٠٣+)
س. ت: ١٠٨٢١٩-٨٢
نقد الاقتصاد السياسي/ محمد عادل زكي
الطبعة الخامسة، أغسطس ٢٠١٥/١٤٣٦

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٠٠١٣/٢٠١٥
تدمك : 978-977-6442-29-0

---

٣٤٨ ص: ١٧,٦× ٢٤,٩٩ سم (١٨/١٢/١٨)

١١٩,٧٣١

١- الاقتصاد - نظريات - مذاهب
أ- العنوان

Critique of Political Economy
Muhammad Adel Zaki
I.S.B.N: 978-977-6442-29-0
Fifth Edition, August 2015
Dar Alfat-h for printing and publishing
44 Souter Street, in front of the Faculty of Law
Alexandria, Egypt.
(+ 203) 4870203 - 4840664
Elfath89@yahoo.com

فلنطمح إلى أكثر من الوجود

مقدمة الطبعة الخامسة

بوجه عام تحتفظ الطبعة الحالية بالأفكار المركزية الَّتي ظهرت في الطبعات السابقة. ولكن يمكن، على وجه التفصيل، القول بأن جميع فصول الكتاب تقريباً قد شهدت، بهذا القدر أو ذاك، العديد من الإضافات تأسيساً على ضرورة "المزيد من الشرح". وفيما عدا الفصل الثالث، الَّذي قمت بإعادة كتابته بأكمله تقريباً، وكذا الفصل التاسع، الَّذي أضفته، فلا جديد يمكن إبرازه سوى أنني سعيت قدر الإمكان من أجل تنقيح الأفكار الَّتي رأيت أنها عرضت على نحو غير واضح، وربما غير صحيح، وتعميق ما وجدت أنه طرح بإيجاز أصاب الفكرة بالخلل فلم تأت على نحو ناضج. كما أنني اجتهدت قدر الإمكان، من أجل تصحيح الأخطاء في الأرقام وصيغ المعادلات، وإزالة زلات القلم وأخطاء الطباعة الَّتي ظهرت في الطبعات السابقة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بفصل القيمة الزائدة الكليَّة.

ولم يزل رجائي، كما من قبل، وسيظل، هو أن تسهم الأفكار الَّتي أطرحها هنا في فتح باب المناقشة العلمية من أجل مشروع حضاري لمستقبل آمن. مستقبل يطمح فيه الإنسان إلى أكثر من الوجود.

محمد عادل زكي

٢٠١٥/٧/١٠

مدخل

تتلخص أهدافي في الأبحاث الراهنة في العمل من أجل إعادة اكتشاف القوانين الموضوعية لعلم الاقتصاد السياسي؛ رجوعاً إلى أصول هذا العلم المهجورة، والسعي نحو استكماله كعلم محل انشغاله ظواهر نمط الإنتاج الرأسمالي. الظواهر الَّتي تتمفصل حول قانون القيمة. وهو ما استلزم تكوين الوعي بماهية نمط الإنتاج الرأسمالي، وتحليل مفرداته، وقوانينه الموضوعية وتطورها التاريخي، من جهة، ونقد قانون القيمة نفسه من جهة أخرى.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، الَّتي تتلخص في إعادة كتابة هذا العلم من خلال استكماله؛ كان من المتعين أن أرفض، منهجياً، المركزية الأوروبية الَّتي أرَّخت للعالم ابتداءً من تاريخ أوروبا الاستعمارية. والاتخاذ، قدر الإمكان، من تاريخ البشرية بأسرها حقلاً للتحليل، وهو ما سيوجب علينا التعرف إلى طبيعة وخصائص وسمات النشاط الاقتصادي في المجتمعات السابقة على تبلور الرأسمالية كنظام مهيمن آنياً على الصعيد العالمي.

ومن المفترض أن لا يكون السعي نحو تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه من قبيل الترف الفكري، إنما يجب أن يكون أحد مراجع ذلك السعي رغبة في تلمس الإجابات عند هذا العلم، علم الاقتصاد السياسي، عن مجموعة الأسئلة الَّتي ترتبط، بحسم، بوجودنا الاجتماعي ذاته، فإن فلح هذا العلم في تقديم هذه الإجابات تعين علينا اتباع خطواته الفكرية، إنما بوعي ناقد. أما إذ لم يفلح؛ فقد تعين هجره واللجوء إلى غيره يسعفنا في سبيل الكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظواهر الَّتي تؤرقنا نحن أبناء الأجزاء المتخلفة بصفة خاصة، وبصفة أخص ما يؤرقنا من ظواهر تتعلق بتجديدنا اليومي لإنتاج تخلفنا الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي. ولذلك، كانت أحد مراجع أهدافنا الرغبة في الإجابة على سؤال التخلف، ومن ثم سؤال التنمية. فهل سيفلح الاقتصاد السياسي، بعد افتراض استكماله، كعلم اجتماعي في تقديم إجابة؟ لا شك أن الإجابة على هذا السؤال نفسه تقتضي أولاً تحديد العلم الَّذي يمدنا بأدوات

فكرية تمكنا من الإجابة. ثم، ثانياً، نقد هذه الأدوات في سبيل التأكد دوماً وباستمرار، من صحتها باختبارها على أرض الواقع.

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد قسمت البحث إلى ثلاثة كتب: **الكتاب الأول**: ينشغل بتحديد **الأساسيات** وبيان **الإشكاليات المركزية** محل اهتمامنا. والكتاب الثاني يفترض، استناداً إلى الواقع التاريخي، أن الاقتصاد السياسي توقف عن التطور عند أفكار محددة، ومن ثم يضحى محل الانشغال هو **استكمال العلم** وبلوغ الأفكار الَّتي لم يصل إليها. أما الكتاب الثالث فهو يعيد النظر في **المركزية الأوروبية** الَّتي هيمنت على علم الاقتصاد السياسي؛ فأفرغته من محتواه الإنساني وأفقدته طابعه العالمي.

وإني لآمل أن تسهم هذه الأبحاث في فتح باب المناقشة الَّتي تعي أن درس الحاضر في ضوء الماضي لفائدة المستقبل، إنما يعني الفهم الناقد الواعي بحركة التاريخ البطيئة والعظيمة، الَّتي كونت في رحمها الحاضر بجميع تفاصيله، وتركت لنا تشكيل المستقبل، نعم تشكيل المستقبل، بل الاختيار بين الموت والحياة... إما الموت انتحاراً جماعياً على ظهر كوكب يعتصره نظام عالمي لا يعرف العدالة أو الرحمة، وإما الحياة بدفع عجلات التاريخ نحو مستقبل لديه مشروع حضاري وإنساني يستلهم وجوده من تراث البشرية المشترك. حقاً إما الطموح إلى أكثر من الوجود. وإما الصلاة لئلا يأتي المخرب شتاءً بعدما قاد المخبولون العميان. هلا طمحنا إلى أكثر من وجودنا ؟ فلنطمح إلى أكثر من الوجود.

الكتاب الأول
الأساسيات والإشكاليات المركزية

الفصل الأول
موضوع الاقتصاد السياسي[1]

(١)

من اليسير على الملاحظ أن يرصد هذا العالم الهائل من السلع الَّذي نعيش فيه، فكل حياتنا صارت مرتبطة بحال أو بآخر بالسلع؛ كي ننتج، كي نستهلك، كي نبادل، كي نهادي، كي نهدم، كي نبني... إلخ؛ فلا بد من السلع. والسلع، بشكل مجرد، ليست سوى نتاج عملية ضم وفصل لمواد موجودة سلفاً في الطبيعة. ولكي يمكن اعتبار هذه العملية من الضم والفصل عملية إنتاج سلعي؛ يتعين أن يكون الهدف من وراء هذا النشاط هو الإنتاج من أجل السوق. من أجل البيع. من أجل التبادل النقدي. وليس من أجل الإشباع المباشر. فالفلاح الَّذي ينتج خبزاً ليأكله لا ينتج سلعة، إنما هو محض ناتج. ولكنه مع ذلك لا يخلو من القيمة؛ لأنه نتاج العمل الإنساني. والواقع أن الفلاح في عالمنا المعاصر لم يعد، في الغالب، ينتج كي يأكل، إنما صار يعتمد كلياً على السوق! فلم يعد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي هو الإشباع المباشر، إنما صار الهدف هو إنتاج السلع من أجل السوق. من أجل البيع، ومن ثم الربح. ولأن الربح بات، كقاعدة عامة، الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي؛ فلا يتعين على الرأسمالي، ولا يتعين علينا أن ننتظر منه، أن يعمل على إشباع الحاجات الاجتماعية. فكل ما يهم الرأسمالي هو تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل كلفة ممكنة.

وفي السوق، لا تظهر فقط السلع المادية، إنما تظهر كذلك الخدمات مثل التعليم والنقل والطب والسياحة وأعمال المصارف... إلخ، وجميعها تعد من قبيل العمل

---

(١) أول من استخدم اصطلاح الاقتصاد السياسي هو أنطوان دي مونكريتيان، في القرن السابع عشر؛ ولكن شومبيتر يرى أن ذلك هو فضله الوحيد، أما هو "فكاتب مغمور من كتاب القرن السابع عشر، وقد أكسبه عمله هذا خلوداً لا يستحقه". أما مستوى الكتاب فهو "عادي، وفاقد للأصالة بصورة كاملة"! والرأي عندي أن نقد شومبيتر يحوي قدراً لا بأس به من التجني!

"Antoyne Montchretien, Sieur de Watteville (c.1575-1621), **Traite de l'oeconomie politique** (1615), seems to have been the first to publish a book under the title of Political Economy. This was, however, his only merit. The book is a mediocre performance and completely lacking in originality. Though there is a rough common sense about its recommendations, it abounds in elementary slips of reasoning that indicate a level of competence rather below than above its own time".
Joseph A. Schumpeter, **History of Economic Analysis** (New York: Oxford University press,1959),pp.167-8.

المنتج، إذ لم تعد ثروة المجتمعات، مع نمط الإنتاج الرأسمالي، تزيد بفضل الإنتاج السلعي فحسب؛ إنما تزيد أيضاً بسبب إنتاج الخدمات، فثمة بلدان تعتمد كلياً تقريباً على أعمال المصارف أو السياحة والتسوق، وربما الدعارة الَّتي صارت مكونات التجارة فيها سلعاً، مقننة، مطروحة في الأسواق العالمية!

ويشترط أن يزيد العمل المأجور القيمة[٢] كي يعد منتجاً[٣]. فالطبيب الَّذي يعمل في

---

(٢) يتعين أن نفرق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للكلمة. وبطبيعة الحال فإن ما ننشغل به في أبحاثنا الراهنة هو المعنى الاصطلاحي. فالقيمة هي خصيصة. هي مقولة مجردة/معنوية. هي صفة يكتسبها الناتج بمجرد احتوائه على هذا القدر أو ذاك من العمل البشري، أياً ما كانت طبيعته وأياً ما كان شكله. القيمة هي روح تسكن جسد الناتج. فكل ناتج بفضل العمل يكون له قيمة، كصفة مجردة، حتى إذ لم يكن معداً بالأساس للمبادلة. ولكي ينتقل الناتج من مرحلة أنه ذو قيمة فحسب إلى مرحلة كونه ذا قيمة مبادلة، أي من مرحلة الناتج غير المعد للتبادل إلى مرحلة السلعة المنتجة بقصد المبادلة، يشترط أن يكون نافعاً اجتماعياً، فإذ لم يكن نافعاً فهو لا يفقد قيمته، إنما فقط لا يكون له قيمة في المبادلة. ولذا، لا يستقيم تعريف أستاذي د. محمد دويدار للقيمة بأنها:"خصيصة اجتماعية في السلعة تجعلها محلاً للمبادلة". محمد دويدار، **علم الاقتصاد السياسي** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠١٥)، ص٢١١. لأنه تعريف يخلط بين القيمة في ذاتها وبين شرط قيمة المبادلة، فطبيعة السلعة نفسها، أي مدى منفعتها، هي التي تجعل منها محلاً للمبادلة، وليس العمل المبذول في إنتاجها. فشرط القيمة هو العمل الضروري اجتماعياً المبذول في إنتاجها. أما شرط قيمة المبادلة، أي الشرط الذي يحدد هل للسلعة صلاحية/ قدرة على التبادل بسلعة أخرى أم لا فهو، كما سيقول ريكاردو، مدى منفعتها. وحينما نقول أن المنفعة هي شرط القيمة، فمن المتعين أن يكون المقصود هو أن منفعة السلعة هي التي تحدد قيمة مبادلتها، وليس قيمتها؛ فقد تحددت القيمة سلفاً بمجرد اتصال العمل الإنساني بموضوع العمل. والقيمة على هذا النحو تنقسم إلى: قيمة استعمال، والتي تعني قدرة/صلاحية الناتج لإشباع حاجة معينة. وقيمة مبادلة، التي تعني قدرة/صلاحية الناتج للمبادلة بسلعة أخرى. وهذه الصلاحية شرطها، كما ذكرنا، المنفعة، وتعتمد، وفقاً لريكاردو كذلك، على أمرين: مدى ندرة الناتج، وكمية العمل المبذول في إنتاجه. هنا يجب الوعي بالفارق بين القيمة في ذاتها والمظهر النقدي الذي تتخذه حين التداول، المعبر عنه باصطلاح الثمن. تحديداً ثمن السوق. كما يتعين الوعي بالفارق بين القيمة النسبية للسلعة، كنسبة بين قيمتين، وبين ثمنها الطبيعي المكون من مجموعة أثمان (الأجر، والربح، والريع، والفائدة). وأخيراً نفرق بين القيمة والثروة. فالثروة بالمعنى الواسع للكلمة، التي هي محل انشغال الاقتصاد السياسي، هي:"المنتجات المادية النافعة التي أنتجها العمل بالتعاون مع الطبيعة، وتتميز بقدر من الندرة".

G.Ramsay, **An Essay on the Distribution of Wealth** (Edinburgh: Adam and Charles Black,1836), p.12.

ومن ثم يستبعد الاقتصاد السياسي قوى الطبيعة، وكل ما هو غير مادي من حقل اهتمامه، وذلك من الأمور المبررة في القرن السابع عشر والثامن عشر، فلم يكن قطاع الخدمات ليحتل تلك المكانة المركزية في مجمل الهيكل الاقتصادي التي يحتلها في عالمنا المعاصر. ومن جهة أخرى، فالثروة تكون نافعة من خلال أمرين: إما أن تستعمل، وهنا تبدو قيمة الاستعمال، وإما أن تبادل. وحينما نكون بصدد التبادل تثور مسألتين أساسيتين: أولهما: ما هو الأساس الذي تتم وفقاً له عملية التبادل، أي ما هو منظم هذا التبادل. ثانيهما: ما هو المقياس الذي سيتم التبادل وفقاً له؟ ولسوف ينشغل الاقتصاد السياسي بتقديم الإجابات المختلفة على المسألتين. الثروة إذاً ليست، كما يقول د. دويدار:"مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال... ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الإنتاج". دويدار، نفسه، ص١٧٦. فأولاً: إن المعنى المقبول فهمه من هذا التعريف هو أننا بصدد إنتاج زراعي بسيط! محصول يستخدم جزء منه في الإشباع المباشر، والجزء الآخر، كبذور مثلاً، في سبيل تجديد الإنتاج الاجتماعي. ومن ثم نصبح أمام تعريف ما قبل رأسمالي للثروة! وابتداءً من الخلط، ثانياً، بين القيمة (الصفة/ الخصيصة/ المقولة المجردة) وشرط قيمة المبادلة (المنفعة) والقيمة النسبية (مقارنة بين نسبتين) يجرد التعريف المذكور جميع منتجات العالم ما قبل الرأسمالي من القيمة. على الرغم من أن القيمة تثبت للمنتج بمجرد اتصال العمل الإنساني به. فهب أن فلاحاً يزرع قمحاً بقصد الإشباع المباشر، ثم عن له مبادلته. فهل كان القمح في الفرض الأول بلا قيمة، ثم فجأة هبطت عليه القيمة حين أراد الفلاح مبادلته؟ ومن جهة =

= أخرى فليس معنى أن الأوكسجين لم يكن معروفاً، علمياً، قبل لافوازييه أن العالم كان بدون الأوكسجين! وابتداء من الخلط، ثالثاً، بين الثروة كمنتج غير معد للتبادل، كما في أوروبا القرون الوسطى. أي الثروة كمظهر مادي تتخذه القيمة، وبين المنتج كسلعة معدة للمبادلة مع النظام الرأسمالي. أي المنتج كمظهر مادي لقيمة المبادلة، يتم الانتصار، عبثاً، للمركزية الأوروبية التي تؤرخ للرأسمالية ابتداء من تاريخها هي، وتسعى جاهدة لنفي ظاهرة القيمة عن جميع المجتمعات السابقة على هيمنة الرأسمال في أوروبا الغربية، ويتبدى ذلك بوضوح حينما نقرأ ما استكمل به د. دويدار تعريفه، وهو ذاته الذي حذر من الوقوع في المركزية الأوروبية! (المصدر نفسه، ص١٢٢، هامش) :"أما القيمة فهي ظاهرة مرتبطة بإنتاج المبادلة، وإنتاج المبادلة فقط، وتمثل في خصيصة اجتماعية تجعل الناتج، الذي أصبح سلعة، قابلاً لأن يكون محلاً للمبادلة...". دويدار، نفسه، ص١٧٧. فقبل اقتصاد المبادلة إذاً، أي قبل النظام الرأسمالي ذي المركزية الأوروبية، لم تكن المنتجات سلعاً، ولم تكن بالتالي ذات قيمة! ولكننا نعرف أن حمورابي نظم أثمان (السلع)، وأن الحرفيين في مصر القديمة كانوا ينتجون (سلعاً من أجل السوق). كما أن المصانع السلطانية في القرن العاشر كانت تنتج من (أجل التصدير إلى السوق العالمية). ومن ثم لا بد وأن ثارت مشكلات القيمة. تحديدها. منظمها. مقياسها. ولكن حال الانشغال الفكري بالعديد من الظواهر الأكثر هيمنة على الصعيد الاجتماعي دون الانشغال ببحث تلك المشكلات التي ثارت بمناسبة النشاط الاقتصادي. ولكن، ولأن المركزية الأوروبية تهمن على علمنا؛ فالنتيجة هي: النظر إلى العالم ابتداء من تاريخ أوروبا الاستعمارية! فلا رأسمالية قبل رأسمالية أوروبا الغربية! ومنتجات العالم بأسره هي منتجات مجردة من القيمة (خلطاً بين القيمة وقيمة المبادلة) لأن جميع منتجات العالم (الهمجي!) لم تعد من أجل التبادل! لم تعد من أجل السوق! لم تعد من أجل البيع والربح! والواقع أن منتجات أوروبا الغربية فقط هي التي كانت منتجات بهذه الأوصاف حين ساد الإقطاع، ومعه الظلام والجهل، أرجاء إمبراطورية شارلمان كما سترى روزا لوكسمبورج، ومن قبلها ماركس. وسوف نعالج هذه المسائل تفصيلاً بالمتن بعد قليل. على كل حال، إذ ما كان ذلك هو ما يخص القيمة من الجانب الاصطلاحي، فالقيمة لغة إنما وردت على نحو:"أن يدفع الرجل إلى الرجل الثوب فيقومه بثلاثين درهماً ثم يقول: بعه، فما زاد فهو لك، فإن باعه بأكثر من ثلاثين بالنقد فهو جائز. القيمة واحدة. والقيم، وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم". انظر: ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤)، ج٥، ص٤٠٢، ونفس المعنى لدى عبد الله البستاني، **فاكهة البستان** (بيروت: المطبعة الأمريكانية، ١٩٣٠)، ص١٣١٢، ونكاد نجد اتفاقاً بين القدماء من الفقهاء المسلمين على الخلط بين القيمة والثمن. انظر: **فتح القدير** (٤٣٧/٧) **بدائع الصنائع** (٥١/٤) **شرح المحلى** (٢٤٨/٣) **شرح الزرقاني** (٢٠٨/٦) حيث أن القيمة لديهم هي:"ما يقدر به الشيء حسب سعره في السوق". بيد أننا في مرحلة متقدمة تاريخياً نجد تفرقة لدى ابن عابدين (١٧٨٤-١٨٦٣)، في الحاشية بين القيمة وبين الثمن؛ وكأن التفرقة صارت ضرورة تاريخية ملحة، فالثمن هو ما تراضى عليه المتعاقدان سواء أزاد على القيمة، أو نقص، وأما القيمة (إنما مع الخلط بين ماهيتها ومقياسها) فهي ما قوم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة، ولا نقصان. للمزيد من التفصيل: **رد المحتار على الدر المختار: حاشية ابن عابدين** (بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٨٧)، ج٤، ص٥١. وقد أخذ صاحب **مرشد الحيران** بتعريف ابن عابدين في المادة ٣٢٠. انظر: محمد قدري، **مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان** (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٨٩١)، ص٥١. وفي اللغتين الفرنسية والإنجليزية لا يختلف المعنى كثيراً عن كلام القدماء من فقهاء الإسلام، بل يكاد يطابقه، إذ الخلط واضح؛ فالقيمة تعني الثمن. الثروة، وإن كان المعنى أكثر وضوحاً، في مرحلة متقدمة تاريخياً أيضاً، في قاموس أكسفورد؛ حيث الإشارة إلى عنصري المنفعة والمبادلة، وقدرة السلع على شراء بعضها البعض، انظر:

Clifton & Laughlin, **Nouveau Dictionnaire** (Paris: Librairie Grainer présures1904), p.626. Jean-Paul Colin, **Dictionnaire Des Difficultés du Française**, (Paris: Les Usuels du Robert, 1977), p.775. H .Fowler & F .Fowler, **The Concise Oxford Dictionary** (Oxford: Oxford University press, 1939), p.1361.

(٣) الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كان يؤمن بأن التفرقة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج هي تفرقة بين العمل المنتج للثروة المادية (بالمعنى العام للثروة كما سيقول رامساي) والعمل غير المنتج لهذه الثروة المادية. ومن ثم فإن عمل النجار على سبيل المثال يعد عملاً منتجاً، ولكن عمله في سبيل اكتساب مهارات النجارة لا يعد عملاً منتجاً! وتلك المفارقة جعلت جون ستيوارت ميل يعيد النظر في الاصطلاح، مبرزاً خطأ الاقتصاد السياسي حينما "أقام أفكاراً كبرى على مفاهيم رخوة ابتداء من تصنيفات تعسفية". ومن ثم اعتبر ج. س. ميل أن العمل المبذول في سبيل اكتساب مهارات عملية الإنتاج من قبيل العمل المنتج.

J. S. Mill, Essays on Some Unsettled Questions of Political Economy: On the Words Productive and Unproductive (London: Longmans, Green, Reader and Dyer, 1874), =

إحدى المؤسسات الطبية بأجر يعد عاملاً منتجاً كما العامل الَّذي يعمل في مصنع للحديد والصلب. فالإثنان مأجوران وينتجان قيمة زائدة. إذ يشتري الرأسمالي، صاحب المؤسسة أو المصنع، قوة عمل الطبيب أو العامل، ويوفر لهما وسائل الإنتاج، وفي نهاية اليوم أو الأسبوع،... إلخ، يدفع لهما الأجر، وبغض النظر عن الحالات الَّتي عالجها الطبيب، والمنتجات الَّتي أنتجها العامل. والتفرقة بين العمل، الَّذي يحصل عليه الرأسمالي، وبين قوة العمل، الَّتي يبيعها الأجير، هي الَّتي تتيح فهم كيف تزيد القيمة.

(٢)

وحينما نسأل: كيف تزيد القيمة؟ نكون أمام أول مستوى من مستويات ظهور الاقتصاد السياسي. **مستوى القيمة**. إذ ظهر الاقتصاد السياسي كي يوضح كيف تزيد هذه القيمة (إنما ابتداءً من الكشف عن عناصر قانونها: محددها[٤]، وشرطها[٥]، ومنظمها[٦]، ومقياسها[٧]) فالرأسمالي يشتري آلات العمل بـ ٣ وحدات، ومواد العمل بـ ٣ وحدات، وقوة العمل بـ ٣ وحدات، ولكنه لن يفعل ذلك إلا بقصد الربح. فإذ ما وجد بين يديه، بعد الإنتاج وقبل البيع[٨]، نفس هذه الـ ٩ وحدات الَّتي بدأ بها فلن يقدم على هذا الاستثمار بالأساس. فماذا يفعل؟ إن ما يمكنه، ولا يمكنه إلا[٩]، أن

= ولكن، تلك الإضافة، في تصوري، يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مألوفة، لأنها ستؤدي إلى اعتبار العمل الذي يبذله الشخص من أجل تعلم الطب عملاً منتجاً إنما فعل التطبيب نفسه لا يعد عملاً منتجاً! لأن (فعل) التطبيب ذاته لا ينتج ثروة مادية. كما أن صنع الآلة الموسيقية يعد عملاً منتجاً، أما فعل العزف نفسه فلا يعد كذلك. ولذلك أذهب، كما بينت بالمتن، إلى اعتبار العمل منتجاً إذا كان من شأنه أن يزيد القيمة في حقلي الإنتاج المادي والخدمي دونما فارق، وأعتبر ازدياد القيمة هو شرط تحقق (اصطلاح العمل المنتج) أما العمل الذي يخلق معادل قيمة عمله فحسب (أي معادل أجره) فلا اعتبره عملاً منتجاً إنما هو محض مجهود إنساني. ومن ثم يصبح العمل المنتج هو كل مجهود إنساني واع يزيد القيمة. يخلق قيمة زائدة في حقلي الإنتاج. (٤) تتحدد (تتكون) قيمة السلعة بما بذل في سبيل إنتاجها من عمل، ولا يقتصر هذا العمل على العمل الحي المباشر، إنما يشتمل أيضاً على العمل المختزن، أي العمل الحي المبذول في سبيل إنتاج أدوات العمل ومواد العمل التي يستخدمها هذا العمل الحي، بالإضافة إلى العمل الزائد غير المأجور. (٥) كي يمكننا القول أن للشيء قيمة مبادلة فإنه يتعين أن يكون نافعاً. والمنفعة هنا جزء من ماهية هذا الشيء نفسه. فالمنفعة إذاً شرط قيمة المبادلة. ولكن دورها، كما سنرى لاحقاً، يتوقف عند هذا الحد ولا يتعداه كي تكون مقياساً لهذه القيمة. (٦) أي الأساس الذي يتخذه المتبادلان لسلعة ما بقصد التبادل. فمنظم القيمة، وهو هنا كمية العمل، يتعلق بما يحدد ما تتمتع به السلعة من قدر أو آخر من هذا المقياس الذي سيتخذ وسيلة لتقدير هذه القيمة. انظر: دويدار، المصدر نفسه، ص٣٤٧. (٧) أي المعيار الذي يستخدم كوحدة لتقدير القيمة كمياً. وهو هنا عدد ساعات العمل. (٨) يتعين أن نعي أن العملية الإنتاجية، بالمعنى العام للإنتاج، تحتاج إلى أشياء أخرى كثيرة مثل: الأرض، والطاقة، والمواد، والفكرة، والإدارة،... إلخ؛ بيد أن تلك الأمور، إن كانت مهمة من زاوية ما من أجل"تسيير" عملية الإنتاج، فهي، في نفس الوقت، ثانوية وغير مؤثرة في عملية زيادة القيمة، فالنقل مثلاً لا يزيد قيمة السلعة، وإنما يمكن لعملية النقل خلق قيمة في حقل صناعة النقل نفسه. (٩) فالأصل أن الربح علمياً، كما سنرى في الفصل الثالث، بخاصة عند ماركس، لا يتحقق ببيع السلعة بأعلى من قيمتها وإنما نتيجة لبيعها بقيمتها.

يدفع للعامل هذه الـ ٣ وحدات (بافتراض أن ساعة عمل واحدة تساوي وحدة واحدة من الأجر) ويأخذ منه عملاً يساوي ٩ وحدات، نصفهم مدفوع الأجر والنصف الآخر غير مدفوع الأجر. والفارق، أي الـ ٦ وحدات، بين ما دفعه الرأسمالي للطبيب أو للعامل وما أنتجه هذا الطبيب أو ذاك العامل هو المظهر الكمي للقيمة الزائدة. أما الناتج الزائد فهو مظهرها المادي. والقيمة الزائدة على هذا النحو يمكن أن يستخلصها الرأسمالي من الطبيب كما العامل تماماً.

(٣)

ولكن، هل استخلاص هذه **الزيادة** في القيمة (ككمية عمل مباشر) من الشغيلة المأجورين[١٠] يخضع لهوى الرأسمالي؟ أي: هل هو الَّذي يحدد، بإرادته المنفردة والمستقلة، مقدار ما سوف يختص به من القيمة الزائدة؟ أم أن هذه القيمة تخضع لقانون موضوعي يحكم عملها في إطار النظام الرأسمالي؟ وهل هذا القانون يرتبط عمله بإطار سوق معين، المنافسة الكاملة مثلاً؟ أم هو قانون موضوعي من قوانين النظام، يحكم عمل هذا النظام في الأسواق كافة بما فيها الأسواق الاحتكارية؟

---

(١٠) أتصور أنه يجب أن ينظر إلى إنتاج القيمة الزائدة نظرة علمية، دون نعرات ثورية مغيبة، فهو ليس رذيلة تماماً، كما يقال، إن قيل، وإنما النظام الرأسمالي المعاصر، كشكل تاريخي من أشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، لا يمكن أن يعمل بدونه، فهو القانون العام الحاكم لعمل الرأسمال، أياً كان الشكل الذي يتخذه (تجاري، أو صناعي، أو مالي) وأياً ما كان حقل توظيفه (الزراعة، أو التجارة، أو الصناعة). ومن هنا يجب علينا، إن رغبنا في مستقبل إنساني، مراجعة الخطاب الأيديولوجي غير العلمي ضد الرأسمال. لأنه مشوش ومعطل وليس بإمكانه دفع عجلات التاريخ، فأياً ما كانت شرور الرأسمالية، كشكل تاريخي لأحد أنماط الإنتاج، وهي بلا ريب بغيضة، كثيرة ظاهرة، فيجب علينا، إن أردنا الفهم؛ ومن ثم التغيير، أن نقدر كل حضارة تقديراً موضوعياً بعيداً عن الأهواء وادعاء امتلاك ناصية الحقيقة الاجتماعية، ونبحث في الوقت ذاته عن القانون الموضوعي الحاكم لعمل النظام ككل. والقانون العام الذي افترض أنه يحكم عمل النظام الرأسمالي، وكل تنظيم اجتماعي يعتمد على العمل الإنساني هو قانون القيمة؛ ومن هنا؛ ومن هنا فقط، قد نتمكن من فهم النظام بل والقضاء على شره، ومن ثم رسم المشروع الحضاري لمستقبل آمن لأجيال لم تأت بعد، ونتحمل أمامها المسئولية التاريخية كاملة. كتب محبوب الحق:"يكمن جوهر النمو في جعل الكادح ينتج أكثر مما هو مسموح له باستهلاكه لاحتياجاته المباشرة، وفي استثمار وإعادة استثمار الفائض الذي يتحقق عن هذا الطريق، ولا يهم كثيراً ماذا يختار المرء لتسمية هذا الفائض، سواء أكان قيمة زائدة، كما كان كارل ماركس يفعل عادة، أم مدخرات، أم تكويناً رأسمالياً، كما يرد في مصطلحات التحليل الاقتصادي الحديث... كما لا يهم كثيراً من يمتلك هذا الفائض، سواء أكان الرأسماليون، كما في اقتصاد المشروع الحر، أو الدولة، كما في الاقتصاد الشيوعي... ومن المفارقات أن النمو الاقتصادي قد حدث بطريقة متماثلة تقريباً في أمريكا وروسيا، على الرغم من الاتهامات بالاستغلال الرأسمالي، والاتهامات المضادة بطغيان الدولة. ومن المفارقات بدرجة أكبر أنه لا يوجد مفر من ظهور"القيمة الزائدة" حتى في دولة اشتراكية أو شيوعية، على الرغم من أن ماركس قد أدانه بحدة بوصفه ظاهرة رأسمالية". محبوب الحق، ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تقديم إسماعيل صبري عبد الله (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص٢٧ و٢٨.

الإجابة على هذه الأسئلة تمثل المستوى الثاني من مستويات ظهور علم الاقتصاد السياسي. **مستوى الإنتاج**. إذ ظهر الاقتصاد السياسي كي يقدم الإجابات العلمية على تلك الأسئلة الَّتي تثور بشأن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الأرباح في النظام الرأسمالي، وبالتالي تقديم الإجابات العلمية على الأسئلة الَّتي تثيرها إشكاليات **تجديد الإنتاج الاجتماعي** بوجه عام. وسوف يكون هذا المستوى من مستويات ظهور الاقتصاد السياسي محل بحث موسع لاحقاً.

(٤)

فلنعد إلى الوحدات الَّتي زادت؛ ما هو اتجاه هذه الـ ٦ وحدات الزائدة الَّتي تحققت بفضل العمل؟ كيف يتم توزيعها على الصعيد الاجتماعي؟ هنا يتبدى المستوى الثالث من مستويات ظهور الاقتصاد السياسي. **مستوى التوزيع**. فإذ ما افترضنا[١١] أن الأرض الَّتي شيّد عليها الرأسمالي مصنعه مستأجرة، وافترضنا أيضاً أن الرأسمال الَّذي يستثمره الرأسمالي هو رأسمال مقترض من أحد المصارف، فيمكننا تتبع اتجاه هذه الزيادة في القيمة، إذ سوف يتم توزيع **الزيادة** الَّتي تحققت اجتماعياً بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، كالآتي:

- طبقة ملاك الأراضي ستحصل على نصيبها/دخلها في صورة ريع، إنما وفقاً لقوانين موضوعية تحكم الريع وتحدد قيمته. والريع هو **ثمن التخلي عن منفعة الأرض**. وحينما نقول "ثمن" فإن هذا يعني أن هذا الفعل من التخلي عن منفعة الأرض إنما هو في ذاته، مع التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، عملية بيع لسلعة معدّة للطرح في السوق.

- طبقة الرأسماليين الماليين/ النقديين ستحصل على نصيبها/ دخلها في صورة فائدة، الَّتي هي **ثمن** التخلي عن السيولة النقدية. **التخلي عن الرأسمال كسلعة**. وما ذكرناه

---

(١١) الافتراض هنا غرضه محاولة عرض الفكرة كاملة من أجل تكوين الوعي بتوزع القيمة الزائدة، بوجه عام، بين الطبقات المختلفة، ولا يعني إيماننا في هذه المرحلة المنهجية من الطرح بأحد أشكال هذا التوزيع، إذ سنتقدم في الكتاب الثاني خطوة فكرية إلى الأمام، وابتداء من إعمال قانون القيمة دون النظر إلى نفقات إنتاج الرأسمالي، سوف نقدم فرضية مؤداها أن القيمة الزائدة، مع هيمنة قانون حركة الرأسمال، لم تعد تنحل إلا إلى ربح عام وربح صاف في القطاع المنتج لها (وأجور حين تجديد الإنتاج الموسع). ربح عام يستخدم في دفع الضرائب والرسوم... إلخ، وادخار للتوسع في استخدام وسائل الإنتاج أو إنشاء مشروعات جديدة. وربح صاف يمثل دخلاً للرأسمالي المستثمر من أجل تجديد إنتاج الطبقة نفسها.

أعلاه بشأن الريع، كثمن، ينطبق تماماً بشأن الفائدة، من جهة كون فعل التخلي عن السيولة النقدية يعد في ذاته بيعاً لسلعة في مقابل ثمن يسمى الفائدة.

- طبقة الرأسماليين الصناعيين ستحصل على نصيبها/ دخلها في صورة ربح، الَّذي هو **ثمن** المغامرة وتحمل مخاطر المشروع. وما ذكرناه أيضاً أعلاه بشأن الريع والفائدة، **كثمنين**، ينطبق تماماً بشأن الربح من جهة كون **فعل المخاطرة** بالاستثمار في قطاع معين عبارة عن بيع لسلعة في مقابل ثمن يسمى الربح، سنبحث مصدره وطبيعته فيما بعد.

بوجه عام سوف تتوزع القيمة الزائدة في صورة **دخول** للطبقات الاجتماعية المختلفة المشاركة، وربما غير المشاركة فعلياً، في عملية الإنتاج. وابتداءً من هذا التوزيع، على الصعيد القومي الداخلي، تتم عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي. فما هي القوانين الموضوعية التي تحدد التوزيع، وبالتالي تحدد شروط تجديد الإنتاج؟

محاولة تقديم إجابة، بعبارة أدق: تقديم طريقة إجابة، على هذا السؤال تمثل، كما ذكرنا، محل انشغال المستوي الثالث من مستويات ظهور علمنا. مع ضرورة الوعي بأن الاقتصاد السياسي يفترض هنا أن الاقتصاد:

- مغلق، أي لا يقيم مبادلات خارجية مع بلدان آخرى،

- مجرد من عنصر الزمن،

- تسوده اعتبارات المنافسة الكاملة.

فهل يختلف الأمر إذ ما افترضنا التبادل الخارجي في مجْرى التحليل، ثم انتقلنا بمستوى هذا التحليل، وبإدخال عنصر الزمن، من أسواق المنافسة الكاملة إلى أسواق الاحتكار؟ والأهم، سؤال، ما هو وضع الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي، في سياق افتراض التبادل مع العالم الخارجي وسيادة الاحتكار، من توزيع القيمة الَّتي زادت على الصعيد الداخلي والصعيد العالمي؟ أي:

- هل يعاد ضخ تلك القيمة الَّتي زادت في مسام الاقتصاد القومي المنتج لها بفضل سواعد العمال المأجورين؟ وبالتالي: التنمية المستقلة المعتمدة على الذات!

- أم تتسرب إلى الخارج؛ كي تغذي مصانع ومؤسسات الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي الَّتي تنتج السلع والخدمات الَّتي تعتمد عليها الأجزاء المتخلفة في سبيل تجديدها لإنتاجها الاجتماعي؟ وبالتالي: الانطلاق من التخلف إلى التبعية!

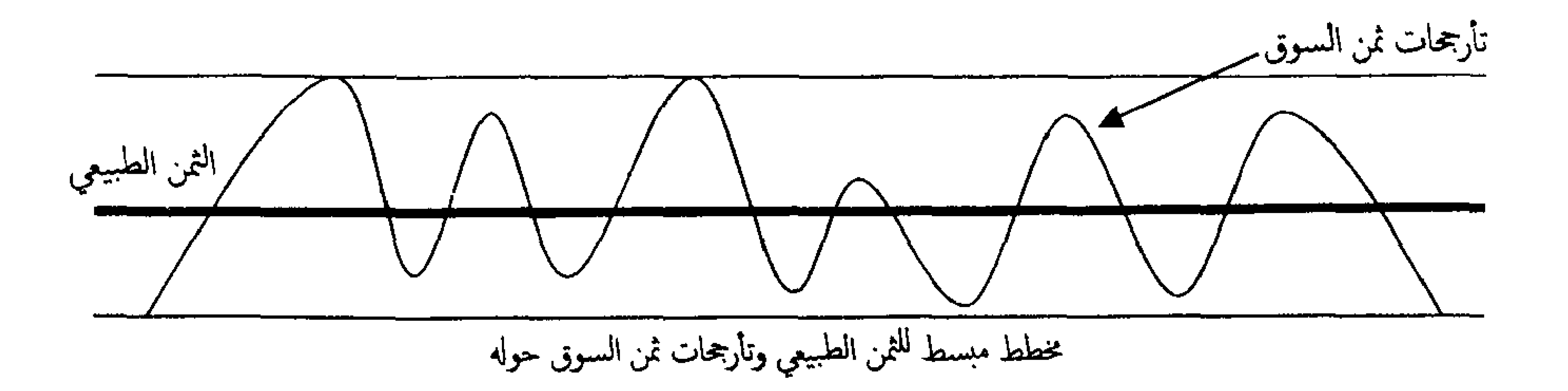
محاولة الإجابة على هذه الأسئلة تجعلنا مباشرة أمام المستوى الرابع، والأخير، من مستويات ظهور علم الاقتصاد السياسي. **مستوى نمو الاقتصاد والتطور الجدلي لقوى الإنتاج الاجتماعي**. إذ يمدنا الاقتصاد السياسي، ابتداءً من قانون القيمة، بمجموعة من الأدوات الفكرية الَّتي تمكنا من تحليل ظاهرة تؤرقنا بالأخص نحن أبناء الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وهي ظاهرة التكون التاريخي للتخلف الاجتماعي والاقتصادي.

يظهر الاقتصاد السياسي على هذا المستوى، مستوى نمو الاقتصاد وتطور قوى الإنتاج الاجتماعي، كي يقدم مجموعة من الأدوات التحليلية والمرتكزات الفكرية الَّتي تمكنا من تعدية الظاهرة، ظاهرة تجديد إنتاج التخلف، إلى الكل الاجتماعي والتاريخي الَّذي تنتمي إليه؛ من أجل وعي ناقد متجاوز للرؤى الخطية والتصورات الميكانيكية الَّتي لا تنشغل بإثارة التكون التاريخي للظاهرة وتتعامل معها كمعطى، وفي أفضل الأحوال تعتبرها أسباباً لعدم الاندماج في النظام الرأسمالي؛ بعدم اللحاق بركب البلدان المتقدمة! ومن ثم يعد التخلف، وفقاً لهذه التصورات، سبباً لعدم الاندماج، وليس نتيجة لهذا الاندماج! ولسوف نعالج هذه المسألة فيما بعد.

(٥)

فلنرجع الآن إلى الدخول المختلفة للطبقات الاجتماعية المتناقضة؛ فالريع والفائدة والربح، كدخول لهذه الطبقات الاجتماعية، هي في واقعها، كما ذكرنا، أثمان؛ فالريع، كما ذكرنا أيضاً، هو ثمن التخلي عن منفعة الأرض. والفائدة هي ثمن التخلي عن السيولة النقدية. والربح هو ثمن المغامرة وتحمل المخاطرة. أي أننا صرنا هكذا أمام

مجموعة من السلع المطلوب معرفة كيف تتحدد أثمانها؟ فعلى سبيل المثال: لماذا دفع الرأسمالي ٢ وحدة لمالك الأرض، ولم يدفع وحدة واحدة؟ أو ثلاث وحدات؟ ولماذا دفع ٣ وحدات كفائدة، ولم يدفع وحدة واحدة؟ أو ٢ وحدة؟ وهو ما يستوجب منا طرح نفس السؤال بصدد الأجر كثمن لقوة العمل، وطرح نفس السؤال أيضاً بصدد أثمان مواد العمل وأدوات العمل؛ فلماذا دفع الرأسمالي للعامل ٣ وحدات، ولم يدفع ٢ وحدة؟ أو ٥ وحدات؟ ولماذا، بالتالي، ثمن وسائل الإنتاج (مواد + آلات العمل) ٦ وحدات؟ ولم يكن ٥ وحدات؟ أو ٧ وحدات؟ على ما يبدو أن كل علامات الاستفهام تلك يمكن حصرها في: كيف تتكون الأثمان؟ وكي نعرف كيف تتكون الأثمان يتعين أن نذهب إلى السوق حيث تتبلور الأثمان كظاهرة. ولنراقب الأمر. فالأثمان كما تطرح نفسها في السوق يميزها عدم الثبات، أي التأرجح. فقد نجد سلعة (ومن هذه السلع: قوة العمل، أو التخلي عن منفعة الأرض، أو التخلي عن السيولة النقدية، أو المخاطرة) ربما تتغير أثمانها ثلاث أو أربع مرات في اليوم الواحد. السمك مثلاً. في أول اليوم يكون له ثمن. وفي وسط اليوم له ثمن ثان. وفي نهاية يوم السوق له ثمن ثالث. فماذا يعني ذلك؟ ذلك يعني أن السوق، أي حقل التداول، لا يوضح كيف يتكون الثمن. هو فقط يوضح كيف تتأرجح أثمان السوق ارتفاعاً وانخفاضاً حول **محور محدد** يمثل ثمناً عادلاً(١٢)، أو ضرورياً(١٣) أو طبيعياً(١٤). هذا التأرجح يمكن أن يكون مرجعه انخفاض الطلب أو ازدياد العرض أو ارتفاع درجة الحرارة أو قرار حكومي، أو... إلخ.



مخطط مبسط للثمن الطبيعي وتأرجحات ثمن السوق حوله

ولذلك؛ فالَّذي يتعين أن ننشغل به ليس تأرجحات، أو وفقاً لتعبير ماركس انحرافات، ثمن السوق حول الثمن الطبيعي للسلعة، إنما يشغلنا التعرف إلى هذا الثمن الطبيعي نفسه. الأمر الَّذي يتعين معه أن نغادر السوق. نخرج من حقل التداول

ونتوجه إلى حقل الإنتاج. حيث مكونات الثمن الطبيعي. الثمن الطبيعي لكل ما هو مطروح من سلع في السوق للبيع.

فإذ ما توجهنا إلى حقل الإنتاج بقصد التعرف إلى كيفية تكون الثمن الطبيعي لسلعة ما، مثل قوة العمل والتخلي عن السيولة النقدية والتخلي عن منفعة الأرض والمخاطرة، فيتعين أن نتعرف إلى مكونات هذا الثمن الطبيعي، أو المركزي، فهو يتكون من: الأجور والريع والفائدة والربح[١٥]. وما علينا إلا أن نعهد بالأمر إلى أحد المحاسبين كي يقوم بحساب قدر الأجور الَّتي دفعت للعمال، وقدر الريع، أي الإيجار، الَّذي دفع إلى مالك الأرض المقام عليها المشروع، وقدر الفائدة الَّتي سددت عن قرض الرأسمال، وقدر الربح الَّذي سيحصل عليه الرأسمالي، بعد حساب قيمة ما تم استهلاكه من وسائل الإنتاج (آلات العمل، ومواد العمل) ثم يقوم ببعض العمليات الحسابية الَّتي بمقتضاها يحسب مقدار الإنتاج، ويوزع على كل وحدة من السلعة نصيبها من نفقة إنتاجها. وحينئذ سيكون بين أيدينا الثمن الطبيعي للسلعة!

ولكن، الَّذي بين أيدينا، في الحقيقة، ليس الثمن الطبيعي، وفقاً للمعني الَّذي سوف يقدمه الكلاسيك كما سنرى في الفصل الثالث، إنما هو كُلفة إنتاج! فالواقع أن صديقنا المحاسب لم يحل المشكلة! إذ لم نزل أمام مجموعة أثمان تحتاج إلى تفسير هي الأخرى! أردنا معرفة ثمن واحد، هو ثمن السلعة، وجدنا أنفسنا مع صديقنا المحاسب أمام أربعة أثمان، هي في واقعها **دخول** لأربع طبقات اجتماعية مختلفة:

---

(١٢) اصطلاح خاص بالمدرسيين Scholastics في القرن الثالث عشر.

(١٣) اصطلاح خاص بالطبيعيين Physiocrats في القرن الثامن عشر. ويسميه فرنسوا كينيه Le Bon Prix

(١٤) اصطلاح خاص بالكلاسيك في القرن الثامن عشر. ونلاحظ أن آدم سميث يذكر أن الثمن الطبيعي يمكن تسميته أيضاً الثمن المركزي، الذي تدور في فلكه دوماً أثمان السلع كافة. أما ماركس فسوف يبحث عن هذا الثمن تحت اسم "ثمن الإنتاج" وهو يختلف، من جهة تركيبه العضوي، عن التصورات الفكرية السابقة عليه، ولكنه يحتفظ بنفس الجوهر وهدف التعرف إلى الثمن الذي يتحدد وفقاً له، وعلى أساس منه، قرار الإنتاج، أي عرض السوق.

(١٥) يتمثل المفهوم المحاسبي، السائد مدرسياً، للربح في فائض الإيرادات التي يحققها المشروع خلال فترة زمنية معينة عن المصروفات. عبد الحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات** (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨)، ص٥٩. أو: الفرق بين سعر البيع والتكلفة المتغيرة للوحدة، أو: الفرق بين الإيرادات والتكلفة المتغيرة للبضاعة. انظر: **المحاسبة الإدارية: بموجب المنهاج الدولي الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** UNCTAD (عمَّان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣)، ص٢٦٩. وانظر أيضاً: خيرت ضيف، **تحديد الربح في فترات التضخم والانكماش: دراسة نظرية علمية لقياس الربح المحاسبي والضريبي عند تغير مستوى الأسعار** (الاسكندرية: مؤسسة المطبوعات الحديثة، ١٩٥٨)، ص١٦.

- الأجر **كثمن** لقوة العمل، وهو **دخل** طبقة العمال،

- والريع **كثمن** للتخلي عن منفعة الأرض، وهو **دخل** طبقة ملاك الأراضي،

- والفائدة **كثمن** للتخلي عن السيولة النقدية، وهي **دخل** طبقة الرأسماليين الماليين،

- والربح **كثمن** للمخاطرة، وهو **دخل** طبقة الرأسماليين الصناعيين،

- والأمر نفسه بصدد **أثمان** مواد العمل وأدوات العمل.

جميعها **أثمان** تحتاج إلى تفسير! هذا التفسير يتطلب منا، منهجياً، التعرف أولاً إلى مصدر هذه الدخول، فإذ ما عرفنا مصدرها، تعين أن نعرف كيف يتحدد هذا التوزيع. التعرف إلى هذا المصدر ينقلنا من حقل الأثمان والسوق والتداول، إلى حقل القيمة والإنتاج. هذا الانتقال يجعلنا، مرة أخرى، أمام المستوى الأول. **مستوى القيمة**. إنما من خلال طرح أكثر تطوراً؛ ما هو، وكيف يتحدد الثمن العادل، أو الضروري، أو الطبيعي لهذه الأشياء؟ الثمن المركزي الَّذي تتأرجح حوله أثمان السوق. **الثمن الذي عنده يتحدد قرار الإنتاج**. ظهور الاقتصاد السياسي هنا إنما يعني، ومباشرة، أن الاقتصاد السياسي يمفصل جميع عمليات الإنتاج والتوزيع، وبالتبع تطور الاقتصاد وقوى الإنتاج الاجتماعي، حول القيمة، ومن ثم يصبح الاقتصاد السياسي بحالته الراهنة، المهجورة، هو علم نمط الإنتاج الرأسمالي المتمفصل حول قانون القيمة. بل هو علم قانون القيمة. إذ نشأ الاقتصاد السياسي كي يكشف، **حينما تهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي**، عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم إنتاج القيمة وتوزيعها على الصعيد الاجتماعي، ومن ثم الكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تنظم نمو علاقات الإنتاج ابتداءً من جدلية تطور قوى الإنتاج الاجتماعي.

ابتداءً من الوعي بالخطوط المنهجية الَّتي تشكل موضوع العلم محل انشغالنا؛ كان لنا أن ننتقل إلى الفصل الثاني كي نتعرف، كطرح، إلى أول إشكاليات بحثنا، وهي إشكالية المركزية الأوروبية، على أن نعالجها تفصيلاً في الكتاب الثالث.

الفصل الثاني
المركزية الأوروبية

(١)

يتخذ ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣) من أوروبا بوجه عام، وبوجه خاص إنجلترا[١]، حقلاً للتحليل. وابتداءً من ذلك يعتنق مبدأ تقسيم تاريخ العالم، الَّذي يعتمد على أنماط الإنتاج، إلى أربع مراحل: المشاعية البدائية، ثم العبودية اليونانية والرومانية، ثم الإقطاعية الفرنسية والإنجليزية، ثم الرأسمالية الإنجليزية أيضاً. وقد نجد لديه بعض الإشارات المتفرقة إلى أحوال مصر القديمة أو الأجزاء البعيدة في الهند أو الصين أو أمريكا، ولكن دون أن يتخلى عن المركزية الأوروبية الَّتي ترى تاريخ العالم ابتداءً من تاريخ أوروبا.

---

(١) ولكن لماذا إنجلترا التي اتخذها ماركس حقلاً لتحليل واقع هيمنة الرأسمال في القرن التاسع عشر؟ لأن إنجلترا كانت مهيأة تاريخياً أكثر من غيرها من بلدان أوروبا الغربية لانطلاق الرأسمالية من أرضها. ولعل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار الإقطاع في إنجلترا، ومن ثم قيام الرأسمالية، هو أن الإقطاع لم يكن عريقاً فيها، ففي المجتمعات الإقطاعية تتوزع مناصب القضاء والقوة العسكرية بين الملاك المحليين، ويستغلون هذه السطوة في سلب كل الحقوق المحلية وامتلاكها، وقد يوكلون هذه السلطات إلى من ينوب عنهم ممن يستغلون الفلاحين بدورهم. غير أن إنجلترا كانت موحدة نسبياً، ومنظمة مع وجود استقرار واستمرار للسلطة المركزية الملكية منذ غزو النورمانديين لها عام ١٠٦٦. وبحلول القرن السادس عشر أصبحت تحت حكم أسرة تيودور أقل إقطاعاً وأكثر دولة أوروبية متمتعة بالوحدة تحت سلطة مركزية. لذلك كانت الطبقة الإنجليزية الحاكمة أقل قدرة عن مثيلاتها من الطبقات الحاكمة في باقي دول أوروبا في استعمال سلطتها العسكرية لانتزاع الفوائض الزراعية من الفلاحين بالقوة، واعتمدت تلك الطبقة بشكل أكبر على الآليات الاقتصادية المستمدة من ملكية الأرض الزراعية، وتأجيرها، وعلى العمالة ذات الأجر، كما سهلت الدولة الموحدة نسبياً ولادة سوق وطنية... فلقد كان الملاك الإقطاعيون يعيشون على حقهم في الإنتاج الزراعي، أو العمل، أو مدفوعات من الفلاحين المرتبطين بزراعة الأرض، وفي القرن الخامس عشر بدأت علاقات السوق تسود على العلاقات الإقطاعية وأصبح اللوردات، هم أصحاب الأرض الزراعية، ويعيشون على ريعها الذي يدفعه الفلاحون الذين يتنافسون في السوق على إيجار الأراضي. وكانت العمالة المأجورة تزداد لاستغلال الأرض التي أصبحت ضمن الممتلكات التي تباع وتشترى... ويرجع السبب في انتشار الإيجار من ناحية إلى العوائد المضمونة التي كانت توفرها الإيجارات في فترة لم يكن الازدهار الزراعي مستقراً. ومن ناحية أخرى يرجع السبب في هذا إلى أن مستوطني الأراضي البور في الماضي، والتي استصلح الكثير منها في القرن الثالث عشر، كانوا دائماً يدفعون إيجارات مقابل هذه الأراضي. وكان العامل الثالث هو تزايد تعقيدات حياة ملاك الأراضي الَّذين وفر لهم النمو التجاري مجالاً أوسع من السلع الجاهزة ومواد الرفاهية التي يمكن أن يشتروها. وإذ تعود مالك الأرض على مستوى معيشة أعلى وعلى دخل منتظم يمكن حسابه مما يوفر الإيجار بشكل مضمون، صار من الضروري له أن يحاول تغطية مصروفاته. وكان الأثر الكلي هو انهيار ما تبقى من الرابطة المحلية المتينة التي كانت تربط بين السيد والفلاح لاستغلال الأرض وتقسيمها إلى طبقات اجتماعية عريضة. أصبحت الزراعة السوقية أو المنضوية ضمن آليات السوق إضافة جديدة للإنتاج الرأسمالي من نواح عديدة. فالمنافسة بين المزارعين المستأجرين أدت إلى الابتكار والإبداع للحصول على محاصيل أكبر وأجود مكنتهم من إنتاج طعام يكفي النمو السكاني، وأصبح لدى الفلاحين، ولدى العمال الزراعيين=

= المأجورين نقوداً ينفقونها في سبيل شراء السلع الاستهلاكية المطروحة في السوق. كما أدى تعاظم الكفاءة الزراعية إلى وجود زيادة في العمالة الزراعية لا حاجة لأحد إليها، ومن ثم تم ضخ هؤلاء للعمل في إنتاج السلع الاستهلاكية التي كان إنتاجها يزداد في المناطق الريفية التي كانت تبزغ كمراكز جديدة للإنتاج. ومع نمو العمالة المأجورة، ظهرت أول بوادر التقسيم الطبقي، فقد نظم العمال الحرفيون أنفسهم في القرن الـ ١٨ في اتحادات. أما البدايات المبكرة لتنظيمات العمال، فقد بدأت قبل ذلك. فقد أسست جمعيات العمالة المؤقتة بشكل قوي في إنجلترا في القرن الـ ١٦، ويمكن تتبع جذورها إذا رجعنا بالتاريخ إلى القرن الـ ١٤. كانت العمالة المؤقتة تضم عمال المياومة، ويؤجرون من قبل صاحب أي عمل لفترة محددة من الأيام. ومع اختلاف درجات مهاراتهم، فإنهم كانوا حرفيين بوجه عام. وبالرغم من بدائية تلك التنظيمات الّتي اتسمت ببدائية ممارسات القرون الوسطى، فإنهم استخدموا وسائل تعد متقدمة جداً بالنسبة إلى عصورهم؛ ففي كوفنتري عام ١٤٢٤ أضرب عمال المياومة وهم يرتدون ملابس العمل مطالبين برفع أجورهم، وتدخلت السلطة المحلية للتوصل إلى تسوية ملائمة. وهكذا ففي تلك المرحلة المبكرة، كان الحرفيون قد أصبحوا مقسمين إلى نوعين من العمالة: عمالة موظفة، وعمالة مؤقتة. ودخلا في صراع محموم ضد بعضهما. وقد كان كل الإنتاج الحرفي يدار برءوس أموال صغيرة، وبرز في بعض الصناعات، وبشكل خاص في صناعة الملابس، نوع وشكل جديد من أشكال الإنتاج، وهو نظام الإقراض بفائدة. ففي حالة إنتاج الملابس، بدأ التجار يستخدمون أموالهم في شراء الصوف الخام، ويدفعونه إلى المغازل ثم المناسج، ثم يسلمونه إلى التفصيل النهائي والتشطيب، ويبيعونه كملابس كاملة الصنع. وبالرغم من أن مَن كانوا يقومون بذلك النوع من العمل كانوا من التجار، فإنهم كانوا أقرب في عملية الإنتاج من التجار المشتغلين بالمشاريع التجارية الدولية البحتة. وكانوا بالفعل حرفيين في الأصل، لا تجاراً. كانت هذه الخطوة المهمة على طريق ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي. ولم تكن بالفعل إنتاجاً رأسمالياً تماماً، إلا إذ ما نظرنا إلى أن المنتج النهائي لن يكون على ملك منتجه المباشر، فصاحب الرأسمال كان يمتلك في بداية العمل المواد الخام، إلا أنه لم يكن يمتلك كل مواد العمل أو أدواته. فكان النساجون يعملون في منازلهم في نسج ما يتفقون على نسجه على أنوالهم المنزلية، وكان الصوف المراد نسجه يوزع على وحدات نسج صغيرة منتشرة في بيوت كثيرة، ولم يكن بمقدور التاجر صاحب الصوف التحكم مباشرة في العمالة المنتشرة في بيوت كثيرة، ويعملون على أنوال لا يملكها. ومع مرور الزمن وزيادة الطلب، وفي الأشكال الأخيرة لذلك النظام، أصبح النساجون يستأجرون أنوالاً من صاحب أنوال رأسمالي، أو يستأجرون أماكن العمل الّتي تضم أنوالاً من صاحبها. وازدادت هيمنة صاحب العمل على العمال العاملين على تلك الأنوال، وتلاشى نظام هيمنة التاجر المصنع مع بداية ظهور المصانع، وتطور صناعات التعدين، وثورة السكك الحديدية. وكانت هذه النتائج مرتبطة بهجرة حقيقية للعمل الصناعي، وباختفاء تدريجي للحرف في الجنوب. وحافظت لندن على دورها في القطاع الثانوي. واستمر العمل المستقل بشكل هامشي. وقبل الحرفيون بتقليص أجورهم حفاظاً على استقلال وهمي. ومن جهة أخرى تقدم وضع الحرفيين وأصحاب الحوانيت على وضع العبيد البيض الجدد، بسبب الوضع الصناعي، وأخذت البروليتاريا الحديثة تتكون بقدر تقدم التقنيات الجديدة، إذ في عام ١٨٤٨ كانت البروليتاريا تشمل أكثر من٤٠% من الإنجليز القادرين على العمل". للمزيد من التفصيل حول هذه المرحلة التاريخية، انظر: فرنسوا دريفوس، وورولان ماركس، وريمون بوادوفان، **موسوعة تاريخ أوروبا العام: أوروبا من عام ١٧٨٩حتى أيامنا**، ج٣، إشراف جورج ليفه ورولان موسينيه، ترجمة حسين حيدر، مراجعة أنطوان الهاشم (بيروت- باريس: منشورات عويدات، ١٩٩٥). كرامب وجاكوب، **تراث العصور الوسطى**، ترجمة سعيد عبد الفتاح عاشور وآخرين (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٩٤). جيمس فولتشر، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، ترجمة رفعت السيد علي (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١)، الفصل الأول. موريس كين، **حضارة أوروبا العصور الوسطى**، ترجمة قاسم عبده قاسم (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠).

E. Lipson, **Economic Histort of England** (London: Adam & Charles Black 1945). Thomas Munck, **Seventeenth Century Europe: State, Conflict and The Social order in Europe 1598-1700** (London: Macmillan,1990). John Merriman, **A History of Modern Europe from the Renaissance to present** (New York: W.W.Norton and Company,1996), Norman Davies, **Europe: A History** (Oxford: Oxford University press,1996). **Chronology of European History 15,000 B.c to 1997, Volume 1: 15,000 B.c – 1763,** Edited by John Powell (London: Fitzroy Dearborn publisher,1998. Dorothy George, **London Life in the XVIIIth Century** (London: Kegan Paull, 1925). J.Beckett, **The Aristocracy in England 1660-1914** (Cambridge: Basil Blackwell,1989). N.J.G. Pounds, **An Economic History of Medieval Europe** (London: Longman 1994).

(٢)

وفي **رأس المال**، أهم مؤلفات ماركس وقمة إنتاجه الفكري على الإطلاق، بل وقمة نضج الاقتصاد السياسي نفسه، تقوم فرضيات ماركس على أساس أن الرأسمالية في أوروبا، وفي إنجلترا بوجه خاص، تحمل من الخصائص والسمات ما يجعل منها نظاماً مختلفاً عن التنظيمات الاجتماعية السابقة عليها (أي: البدائية والعبودية والإقطاعية) إذ رأى ماركس أن الرأسمالية تتميز بظاهرتين حاسمتين غير معروفتين في المجتمعات السابقة على الرأسمالية. الظاهرة **الأولى**: هي **ظاهرة بيع قوة العمل**؛ إذ كان العبد بأكمله، في المجتمع العبودي، ملكاً لسيده، بما يحتوي عليه من قوة عمل. فالعبد في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بوجه عام لا يبيع قوة عمله لسيده، وإنما يباع بأكمله. والرأسمالية فقط، وفقاً لماركس، هي الّتي تعرف ظاهرة بيع قوة العمل.[٢]

أما الظاهرة **الثانية**، فهي **الإنتاج من أجل السوق**: فحينما ينحل المجتمع العبودي، في روما، ويأتي المجتمع الإقطاعي؛ فسوف يرى ماركس أن القاعدة، في المجتمع الأخير، هي أن إنتاج الفلاحين يعد إنتاجاً لـ (منتجات) وليس لـ (سلع). لأن المنتَج كي يكون سلعة لابد وأن يكون معداً للتبادل. للبيع من خلال السوق. وهو ما ينفيه ماركس بصدد المجتمعات الإقطاعية في أوروبا الغربية؛ فجزء من المحصول، وفقاً لإضافة إنجلز إلى الطبعة الرابعة لـ **رأس المال**، الّذي كان ينتجه الفلاح الأوروبي في القرون الوسطى كان يدّخر جزء منه من أجل إعادة الإنتاج، وتجديد إنتاج المنتجين المباشرين أنفسهم، والجزء الآخر يذهب إلى السيد الإقطاعي على شكل الخراج، وإلى القساوسة على شكل العشور. ولكن، كما في **رأس المال**، لا القمح المقدم على شكل الخراج ولا القمح المقدَّم على شكل العشور صارا سلعة لمجرد كونهما أنتجا من أجل إعطائهما لأشخاص آخرين؛ فلا يكفي، كي يعتبر المنتج سلعة، كما ذكرنا، أن يتم إنتاجه من أجل الآخرين فحسب، إنما يجب أن يمثل لمنتجه قيمة مبادلة. فالناتج كي يكتسب

---

(٢) انظر:

Karl Marx, **Capital: A Critique of Political Economy**, vol I, (New York: The Modern Library,1906).

وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في القراءة والاستدلال بالنصوص، مقارنة بالطبعة الألمانية ١٨٥٩(طبعة برلين)، والترجمة الإنجليزية ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٦٩(طبعة موسكو)، والترجمة العربية ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٩(طبعة موسكو).

صفة السلعة يتعين أن يكون منتجاً من أجل السوق. من أجل المبادلة النقدية. من أجل البيع. وهو الأمر الَّذي يرى ماركس، أنه غير متحقق مع نمط الإنتاج الإقطاعي، ولن يتحقق إلا مع نمط الإنتاج الرأسمالي.[٣] فمع النظام الرأسمالي سوف يحدث التغير الجذري؛ فمن جهة **أولى**: ستصبح قوة العمل سلعة تباع وتشترى في سوق خاص بها هو سوق العمل. ومن جهة **ثانية**: سوف تصبح كل المنتجات سلعاً معدة للتبادل في السوق، من أجل الربح النقدي. ووفقاً للتصور العام لماركس في **رأس المال** يعد بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق، من الأمور غير المسبوقة تاريخياً، والرأسمالية بمفردها هي الَّتي شهدت هاتين الظاهرتين.[٤]

(٣)

وبعد ماركس، لدينا من النماذج ما يوضح أن أوروبا الغربية صارت، وبشكل نهائي، حقل التحليل المعتمد في أبحاث الاقتصاد السياسي. النموذج **الأول**: روزا لوكسمبورج (١٨٧١- ١٩١٩) والنموذج **الثاني**: روبرت هيلبرونر (١٩١٩- ٢٠٠٥).

فمن أجل أن تثبت روزا أن قبل الرأسمالية (الأوروبية طبعاً!) لم تكن هناك حاجة تستدعي ظهور علم الاقتصاد السياسي؛ حيث علاقات الإنتاج شفافة، كما تقول، ومظاهر النشاط الاقتصادي، بوجه عام، بسيطة لا تحتاج إلى علم يشرح ظواهرها أو يكشف عن قوانينها الموضوعية، نقول من أجل أن تثبت ذلك؛ كتبت متخذة من إمبراطورية شارلمان (٧٤٢- ٨١٤) نموذجاً:

"في القرون الوسطى، نجد أن الفلاح الصغير في مزرعته، تماماً مثل العاهل الكبير في أملاكه، يعملان تماماً ما يودان الحصول عليه عن طريق الإنتاج. غير أنه ليس في الأمر من سحر: فالإثنان إنما يريدان سد حاجات

---

(٣) ماركس، **رأس المال**، المصدر نفسه، الكتاب الأول، الفصل الأول.

(٤) مع الأخذ في الاعتبار أن ماركس لديه الوعي، في إطار المركزية الأوروبية بالطبع، بأن الرأسمال لم يخترع -كما يقول- العمل الزائد، بل في كل مجتمع يمتلك قسم منه وسائل الإنتاج يتحتم على القسم الآخر أياً ما كان: عامل حر أم غير حر، سواء أكان في أثينا أو روما أو العالم الرأسمالي المعاصر، أن يضم إلى وقت العمل الضروري من أجل إعالة نفسه وقت عمل زائد كي ينتج وسائل المعيشة لمالك وسائل الإنتاج. مع الأخذ في الاعتبار ذلك، نلاحظ أن ماركس يرى الفارق من جهة شكلية بحتة. إذ أن الشكل الذي ينتزع به هذا العمل الزائد هو وحده، في تصوره، الذي يميز التشكيلات الاقتصادية للمجتمع مثل المجتمع القائم على أساس العبودية عن مجتمع العمل المأجور. والاعتداد بـ (الشكل) بالعكس يوهن الفرق؛ لأن المجتمعات السابقة على الرأسمالية، كما سنرى في الكتاب الثالث، عرفت في أحوال كثيرة ومواضع عديدة انتزاع العمل الزائد بنفس (الشكل) الذي عرفته الرأسمالية!

الإنسان الطبيعية من الغذاء والشراب والثياب، وبعض شؤون الحياة الأخرى. أما الفارق الوحيد فهو أن الفلاح ينام على القش، بينما المالك العقاري الكبير ينام على فراش من ريش النعام، والفلاح يشرب إلى المائدة بيرة أو شيئاً يشبهها، بينما يشرب المالك الكبير خموراً ثمينة. إن الفارق الوحيد يكمن في كمية ونوعية المواد المنتجة. بيد أن أساس الاقتصاد وغرضه الذي هو سد الحاجات البشرية، يظلان أنفسهما. مقابل العمل، الذي ينطلق من هذا الهدف الطبيعي هناك نتيجته الواضحة. وهنا، مجدداً، في عملية العمل نفسها، ثمة فوارق عديدة: فالفلاح يشتغل بنفسه، أو برفقة أفراد أسرته، ولا يحصل من ثمار العمل إلا على ما توفره له قطعة الأرض التي يملكها، أو حصته من الأرض المشاعية. ولكن سواء أعمل كل فلاح لنفسه برفقة عائلته، أم عمل الجميع معاً لحساب السيد الإقطاعي بقيادة العمدة أو المشرف الملكي، ليست نتيجة هذا العمل سوى كمية معينة من وسائل العيش بالمعنى الواسع للكلمة، أي بالضبط ما يحتاجه الفلاح للعيش أو تقريباً بمقدار ما يحتاج لهذا العيش. بإمكاننا طبعاً أن ندير مثل هذا الاقتصاد في كل الاتجاهات وأن ننظر إليه من كل جانب، وسنجد أن لا سر فيه ولفهمه نحن لا نحتاج لأي علم خاص ولا لأبحاث عميقة".(٥)

في هذا المجتمع (الأوروبي!) الَّذي تحلله روزا لوكسمبورج، علاقات الإنتاج شفافة، لا سر فيها، فلا تباع قوة العمل ولا تشترى، ومنتجات الفلاحين ليست معدة، كقاعدة عامة، للبيع في السوق. فلا أجور، ولا أرباح! ويتعين أن ننتظر، وفقاً لفرضية روزا، مجيء الرأسمالية كي نرى بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق، كظاهرتين غير مسبوقتين تاريخياً؛ أي كما لاحظ وأوضح ماركس بالتمام والكمال!

وابتداءً من المركزية الأوروبية نفسها، أي كتابة تاريخ العالم ابتداءً من تاريخ أوروبا، الغربية تحديداً، يقدم هيلبرونر فرضيته، وفقاً للتقليد الأوروبي، وهي أن الَّذي يميز الرأسمالية هو أن عناصر الإنتاج الممثلة في العمل والأرض لم يكونا قبل الرأسمالية محلاً للتبادل. وإن الرأسمال أيضاً كأحد عناصر الإنتاج لم يكن أكثر من ثروة مكتّزة. ولكن مع الرأسمالية تبدَّل الحال. فوفقاً لفرضية هيلبرونر، لم تكن الأرض، كقاعدة عامة، قبل الرأسمالية، محلاً للتداول. ولم تصبح هكذا إلا عندما تمكنت الرأسمالية من فرض هيمنتها على المجتمعات؛ فصارت الأرض خاضعة لمنظومة البيع والشراء بعدما أصبحت مما يمكن التخلي عنه وبيعه وشرائه ورهنه والتصرف فيه بجميع أنواع التصرفات الناقلة للملكية. فقد كانت القاعدة في الريف، مع نمط الإنتاج الإقطاعي، أي قبل الرأسمالية، أن الفلاح في أوروبا في القرون الوسطى عاش مرتبطاً

---

(٥) روزا لوكسمبورج، **ما هو الاقتصاد السياسي؟** ترجمة إبراهيم العريس، سلسلة دليل المناضل؛ ١ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧)، ص١٦٨.

بضيعة سيده؛ فيخبز في فرن السيد ويطحن في طاحونته، ويزرع حقوله، ويخدمه في الحرب، ولكن نادراً ما كان يؤدي له أجراً عن خدماته. وحتى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر لم تكن هناك أرض بوصفها ممتلكات قابلة للبيع الحر. لقد كانت هناك أرض بطبيعة الحال، ضياع وأبعاديات إقطاعية وإمارات، لكنها لم تكن بالتأكيد، كما يقول هيلبرونر، عقاراً يباع ويشترى كلما دعت المناسبة. كانت مثل هذه الأراضي تشكل جوهر الحياة الاجتماعية وتهيىء الأساس الّذي تقوم عليه سمعة المرء ومكانته في المجتمع. وبالرغم من أن الأرض كانت قابلة للبيع وفق شروط معينة(٦) إلا أنها لم تكن بوجه عام للبيع. فالنبيل الّذي كان يشغل مركزاً طيباً لم يفكر في بيع أرضه. إن كل مجتمع يستبعد أشياء لها قيمتها من نطاق البيع والشراء، ومن هذه الأشياء، في نظر القرون الوسطى: الأرض. ومن جهة أخرى، وفقاً لهيلبرونر أيضاً، فحين يتم الحديث عن سوق العمل مع النظام الرأسمالي، فسيكون المقصود مباشرة تلك العملية من المفاوضة الّتي **يبيع** فيها الأشخاص **قوة عملهم** لمن يدفع أعلى ثمن! وهنا يكتب:

"وكل ما يمكن قوله إن هذه العملية (يقصد بيع قوة العمل م.ع. ز) لم يكن لها وجود في العالم السابق على العصر الرأسمالي. كان هناك خليط من الأقنان والصبيان وعمال اليومية مما يقومون بالعمل، ولكن هذا العمل لم يكن على الإطلاق له (يقصد: قبل الرأسمالية م.ع. ز) سوق يباع فيه ويشترى".(٧)

وأخيراً، وفقاً لنفس الفرضية، لم يكن الرأسمال أكثر من تعبير عن ثروة مكتنزة، إنما مع الرأسمالية، فلن يصبح الرأسمال كذلك، إنما سيمسي علاقة اجتماعية تنتمي إلى حقل الإنتاج. فقبل الرأسمالية كان الأسلوب المفضل في الإنتاج (في أوروبا في القرون الوسطى!) هو العملية الإنتاجية الّتي يستغرق أداؤها أطول فترة وأقل قدر من العمل. وكان الإعلان محرماً، وكانت الفكرة الّتي تخطر إلى عضو النقابة الحرفية أن يخرج منتجاً أفضل نوعاً من زملاءه، فكرة، كما يقول هيلبرونر، تنطوي على الكثير من الخيانة! ويؤكد على صواب مذهبه بالاستشهاد بما كان عليه الحال في إنجلترا خلال

(٦) "كانت الأراضي تباع أحياناً، وكان أحد الملوك هو الذي يمول المبيعات، وقد قام أحد مؤرخي الأديرة في إنجلترا... بتسجيل عملية بيع قرية إيلتون لأحد الملوك مقابل ٥٠ ماركاً في عام ١٠١٢، إلا أن مثل هذه العمليات كانت نادرة، ولا يبدو أن هناك من كان يعرف أكانت إيلتون تستحق هذا المبلغ؟ نظراً لعدم وجود سوق للأراضي، مثل ما نعرفه اليوم". إي. كانتربري، **موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب**، ترجمة سمير كريم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١)، ص٤٦.

(٧) R. Heilbroner, **The worldly Philosophers** (New York: Simon &Schuster,1961),p.25

القرن السادس عشر؛ فحين أطل الإنتاج الكبير في صناعة النسيج برأسه لأول مرة احتجّت نقابات الحرف لدى الملك الّذي اعتبر الورشة العجيبة الّتي تضم مائتي نولاً ومجموعة من الجزارين والخبازين لتوفير الغذاء للقوة العاملة، خروجاً على الأعراف والقانون.(٨)

(٤)

إذاً نحن أمام، على الأقل، ظاهرتين(٩) جديدتين على العالم المعاصر، هما: بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق. وهذه الظواهر بتلك المثابة هي الّتي تميز العالم الرأسمالي المعاصر من جهة، وسبب ظهور الاقتصاد السياسي كعلم لكي يفسر هذه الظواهر (الطارئة/الجديدة!) ويكشف عن قوانينها الموضوعية من جهة أخرى!

ولكن، هل هذه الظواهر حقاً غير مسبوقة تاريخياً؟ ولم يكن لها وجود، كما ذهب ماركس وتابعوه، إلا مع النظام الرأسمالي المعاصر الّذي هيمن منذ خمسة قرون فقط؟ أم هي ظواهر معروفة تاريخياً قبل هيمنة الرأسمال بمئات، وربما آلاف، السنين؟ وإذ ما كانت فعلاً معروفة فلِمَ لم يظهر الاقتصاد السياسي كي يفسرها ويكشف عن قوانين حركتها؟ إن الطريق الّذي سوف يسلكه الذهن في سبيله لتقديم إجابة على هذه الأسئلة تعين أن يكون معبَّداً بموقف واضح رافض للتأريخ ابتداءً من تاريخ أوروبا، والاتخاذ، قدر الطاقة، من تاريخ العالم حقلاً للتحليل. وهو ما سوف نحاول فعله عبر أبحاثنا الراهنة. ولنرجيء، منهجياً، معالجة هذه الإشكالية إلى ما بعد طرح إشكاليّتنا المركزية الثانية، وهي المتعلقة بمباديء الاقتصاد السياسي كما تبدت على يد الكلاسيك وماركس.

---

(٨) هيلبرونر، المصدر نفسه، ص٢٨.

"كان العامل في القرون الوسطى يعيش جنباً إلى جانب رب العمل ويشاركه أعماله في الدكان ذاته وعلى طاولة العمل ذاتها. كان كلاهما ينتميان إلى الطائفة المهنية ذاتها ويعيشان عيشة واحدة. كان كلاهما متساويين تقريباً، والشخص الذي تدرب كان باستطاعته في كثير من الحرف على الأقل أن يفتح دكاناً اذا كان لديه ما يمكنه من ذلك".

E. Levasseur, **Histoire des classes ouvrières en France depuis la conquête de Jules-César jusqu'à la Révolution** (Paris: Librairie De Guillaumin ET Co,1858),p.495-6.

(٩) إذ نتفق إلى حد كبير مع هيلبرونر على تفرد النظام الاجتماعي المبني على الرأسمال بظاهرة تحول الأرض إلى سلعة، ومن ثم توافر إمكانية التعامل عليها بأنواع التصرفات القانونية كافة.

الفصل الثالث
مباديء الاقتصاد السياسي

(١)

حدد ماركس لنفسه هدف الكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم عمل هذا النظام الجديد غير المسبوق تاريخياً، والَّذي يحتوي، من وجهة نظره، على ظواهر غير معروفة من قبل في العالم. وبوجه خاص، كما بينا في الفصل السابق، ظاهرة بيع قوة العمل، وظاهرة الإنتاج من أجل السوق.

وإذ يحدد ماركس هدفه على هذا النحو يشرع في مراجعة الفكر السابق عليه، أي الفكر الاقتصادي للفيزيوقراط، وفرنسوا كينيه (١٦٩٤-١٧٧٤) بصفة خاصة، والفكر الاقتصادي للكلاسيك (١٦٢٣-١٨٧١) وبخاصة آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) وديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) باعتبارهما تنظيراً رأسمالياً للرأسمالية الناشئة نفسها، وبصفة أخص ريكاردو، الَّذي اعتنق ماركس أهم تصوراته في أهم المواقع الفكرية المحورية وأكثرها خطورة في مجمل مذهبه في **رأس المال**[1]. وقد بدا هذا التأثر على مستوى المنهج؛ إذ استخدم ماركس أعلى درجات التجريد كما فعل ريكاردو. كما ظهر على مستوى الموضوع؛ إذ مثلت نظرية القيمة كما صاغها ريكاردو العمود الفقري في البناء النظري لمعظم كتابات ماركس الاقتصادية، وبوجه خاص في **رأس المال**.

ومن أجل استخلاص مباديء الاقتصاد السياسي، بعد نقدها وتبلورها على يد ماركس، يكون من المتعيَّن علينا، في مرحلة أولى، أن نتعرف إلى مجمل البناء النظري للكلاسيك، بوجه خاص: آدم سميث وديفيد ريكاردو، **لأنه البناء الَّذي سوف يخضعه**

---

(١) "هل كان لماركس معلم؟ نعم. فالفهم الحقيقي لاقتصاده يبدأ بأن ندرك أنه كواحد من أصحاب النظريات، كان تلميذاً لريكاردو، لا بمعنى أن حجته تبدأ بشكل واضح من أفكار ريكاردو فحسب، وإنما بالمعنى الأهم بكثير وهو أنه تعلم من ريكاردو فن صوغ النظريات. كان دائماً يستخدم أدوات ريكاردو، وكانت كل مشكلة نظرية تعرض نفسها له في صورة الصعاب التي لاقاها خلال دراسته العميقة لريكاردو، وفي صورة ما استشفه من تلك الدراسة من إيماءات بالتوافر على المزيد من العمل. ولقد اعترف ماركس نفسه بالكثير من هذا". جوزيف شومبيتر، **عشرة اقتصاديين عظام**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص٤٠. ولكن إريك رول يؤكد، بصواب، على أن الذين يقولون أن ريكاردو هو أستاذ ماركس، بصفة خاصة فيما يتعلق بنظرية القيمة الزائدة، إنما يغفلون تأثير آدم سميث الحاسم على الأخير. للمزيد من التفصيل، انظر:
Eric Roll, **History of Economic Thought** (London: Faber and Faber, 1973), p.125.

ماركس، بشكل مركزي، للمراجعة والنقد[٢]. ثم التعرف، في مرحلة ثانية، إلى مبادىء الاقتصاد السياسي كما تبلورت عقب مساهمة ماركس الناقدة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي. فلنتقدم الآن خطوة فكرية إلى الأمام بقصد التعرف إلى مبادىء الاقتصاد السياسي، والَّتي سوف نخضعها نحن أيضاً بدورنا للمراجعة، عند كل من آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وكارل ماركس، وسوف يكون انشغالنا[٣] محدداً بـ :

- التعرف إلى وعي كل مفكر بموضوع العلم الَّذي يدرسه،

- والمنهج الَّذي يستخدمه في سبيل هذه الدراسة.

- موقفه من مشكلة القيمة (تحديدها، وشرطها، ومنظمها، ومقياسها).

- نظريته في التوزيع، أي توزيع القيمة الَّتي تزيد في حقل الإنتاج،

- وإنما ابتداءً من نظريته في انقسام الرأسمال إلى رأسمال أساسي ورأسمال دائر، أو إلى رأسمال ثابت ورأسمال متغير[٤].

---

(٢)"يعني الاقتصاد الكلاسيكي بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه محل تساؤله. وبما ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتحدد كاقتصاد سياسي بموضوعه فإن النقد الذي يصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن أن يصيب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في ذات وجوده". محمد دويدار، **مبادىء الاقتصاد السياسي**: الأساسيات (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨)، ص٢٤٦. ويجب أن لا يفهم من ذلك أن ماركس يستبدل اقتصاد سياسي قديم/غير علمي، باقتصاد سياسي جديد/علمي. اقتصاد سياسي ماركسي. إنما هو النقد للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ومحاولة استكماله.

(٣) لا ننشغل بحال أو بآخر في هذا الفصل، ولا في غيره في الواقع، بتحليل مجمل الفكر الاقتصادي للمفكر، وفقاً للمنهج المدرسي، ابتداءً من استعراض الوسط التاريخي وانتهاء بالأفكار نتاج المرحلة التاريخية التي عاشها ذلك المفكر؛ ولئن بدت هذه الإشارة أو تلك وفقاً لمقتضى الحال بهذا القدر أو ذاك، فليس مسعانا هنا الكتابة في تاريخ علم الاقتصاد السياسي، أو في تاريخ الفكر الاقتصادي؛ لأننا لا نعتبر، ابتداءً من رفضنا التاريخاوية في هذا الشأن، نظريات وتصورات هؤلاء المفكرين، على وجه التحديد الكلاسيك وماركس، ماض يدرس في مباحث التاريخ، كما يفعلون في المؤسسات التعليمية الرسمية، إنما نعتبر ما أنتجوه من نظريات بمثابة أدوات فكرية نابضة بالحياة، مفعمة بالإيجابية والإمكانية، ولكنها باتت مهجورة، لأسباب سنبحثها في الكتاب الثالث، وقد تعين إرسالها تارة أخرى إلى واقع الفكر الاقتصادي، وإعادة النظر فيها، واستكمال ما يمكن استكماله منها؛ في سبيل استخدامها على نحو ناقد يحقق الوعي، الناقد، بطبيعة التنظيم الاجتماعي الرأسمالي والقوانين الموضوعية التي تحكم حركته، بصفة خاصة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

(٤) آثرنا، تجاوزاً، ترجمة كلمة Fixed ثابت/ راسخ/ غير متحرك [Fixws Kapital] بمعنى أساسي، في مقابل كلمة Circulating أي دائر/متداول [Zirkulierendes oder Flussiges Kapital] تمييزاً عن كلمة Constant [konstante] التي ترجمناها بمعنى ثابت، أي (ذي قيمة ثابتة) في مقابل كلمة Variable أي متغير، بمعنى (ذي قيمة متغيرة).

أولاً: آدم سميث

"يعتبر آدم سميث المؤسس الحقيقي للمدرسة الكلاسيكية. تلك المدرسة التي كان لكتاباتها تأثير أوسع وعلى مدى أطول من أية مدرسة أخرى، ويمكن القول بأنه قد تجمعت طائفة من الظروف، بشكل غير مألوف، لتكوين الوسط الذي هيأ لآدم سميث أسباب النجاح، فهناك أولاً المذهب الحر الجديد... والذي لم يكن مبعث الإلهام للطبيعيين بفرنسا فحسب، بل واكتسح كل ما أمامه في الدوائر الفكرية التقدمية بإنجلترا...، ولقد سافر سميث نفسه إلى فرنسا، وحضر ندوات الطبيعيين في مسكن فرنسوا كينيه. لقد عاش سميث في بداية الثورة الصناعية حين عملت الآلات... على مضاعفة الإنتاج بسرعة كبيرة. لقد ثبتت دعائم الثورة التجارية من قبل ذلك الحين بفترة طويلة، ولا شك في ذلك، ولكن فرص الكسب في الصناعة والتجارة أصبحت الآن أضعاف ما كانت عليه بالنسبة إلى أولئك الذين عرفوا كيف يستفيدون من المخترعات الكثيرة التي أخذت تبرز وتتولد بوتيرة متسارعة من العلوم وعناصر التقدم الفني الحديثة. لقد بدأت الثورة الصناعية... فتطلب النظام الجديد... أفكاراً لتبريره لا ضد الأرستقراطية الزراعية كما كانت الحال بالنسبة إلى التجارة، وإنما ضد الاحتكارات التي فرضتها السياسة التجارية ذاتها. وكما لعب الطبيعيون دور المتحدث بلسان الزراعة في ثورتها ضد الامتيازات التجارية، كان آدم سميث وأتباعه المدافعين عن طبقة رجال الصناعة الناشئة وعن المستعمرات التي كانت موضع الاستغلال. لقد امتاز سميث بدقة الملاحظة مع القدرة على التعلم من عالم النشاط والعمل، حتى ولو لم يتفق ما يتعلمه مع المذاهب المقررة. وتميز كذلك بذكر الأمثال التي توضح المسائل، مما جعل الكل يقبلون على مطالعة ما يكتب، وأكسبها التقدير بصفة خاصة من جانب الرجال العمليين. وفي الوقت نفسه كان سميث ذا اتجاه فلسفي ممزوج بالدوافع الأخلاقية، مما مكنه من صياغة أفكاره على هيئة نظام منطقي في الوسع إثباته وتأييده...". (صول، **المناهب الاقتصادية الكبرى**)[٥]

والواقع، تاريخياً، أن آدم سميث لا يعد أول من أرسى دعائم الاقتصاد السياسي، إنما توجد جذور هذا العلم في كتابات رواد العلم مثل الإحصائي الإنجليزي وليم بتي (١٦٢٣-١٦٨٧) ورجل المال والأعمال الأيرلندي ريتشارد كانتيون (١٦٨٠- ١٧٤٣) والطبيب الفرنسي فرنسوا كينيه. وسبب اختياري آدم سميث كنقطة بدء- والعرض الموسع نسبياً لمجمل موضوعاته العامة في الاقتصاد السياسي، على الرغم من الروائع الفكرية والاجتهادات المرموقة السابقة عليه- يُبنى على أمرين:

---

(٥) جورج صول، **المذاهب الاقتصادية الكبرى**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢)، ص٢١٠. وللتعرف إلى سيرة آدم سميث، المستقى أغلبها تقريباً من التأبين الذي ألقاه دوجالد ستيوارت (١٧٥٣-١٨٢٨) أمام جمعية إدنبره الملكية في ليلتي ٢١ يناير، و١٨ مارس ١٧٩٣، وأهم المراحل التي مر بها عبر رحلته الفكرية، انظر على سبيل المثال:
John Rae, **Life of Adam Smith** (London: Macmillan and Co.1895). Ian Simpson Ross, **The Life of Adam Smith** (Oxford: Oxford Univ-Press,1995). R. Heilbroner, L. Malone, **The Essential Adam Smith** (New York: W. W. Norton & Company,1987).
وفي أعمال سميث ومراسلاته، انظر طبعة جلاسكو:
The Glasgow Edition of the Works and Correspondence of Adam Smith (Oxford: Clarendon prees, 2001).

- أن سميث كان لديه الوعي بأنه يرسي دعائم العلم، علم جديد[٦]. إذ كانت الأفكار الخاصة بالقيمة والإنتاج والتوزيع والسوق والأثمان والأجور والأرباح، وغيرها من الأفكار الّتي فرضت نفسها آنذاك على الواقع الأوروبي، متفرقة في الكتابات السابقة، وتظهر عرضاً إلى حد كبير.

- أنه الملهم الأول، والأهم، لمن سيأتي من بعده من مفكري الاقتصاد السياسي، وفي مقدمتهم ريكاردو، ومالتس، ورمساي، وميل، وساي، وماركس[٧]، بصفة خاصة في مبحث القيمة. إذ ستمثل أطروحاته، بعد نقدها وتطويرها، الأساس النظري الّذي سيشيد عليه علم الاقتصاد السياسي كما هو بين أيدينا الآن. ولم تزل محاولات الرجوع إلى سميث مستمرة حتى أيامنا هذه.

(١)

ابتداءً من هدف الكشف عن القوانين الّتي تحكم نمو الثروة وتنميتها على الصعيد الاجتماعي، وهو هدف يرتكز على تصور محدد **لموضوع العلم** محل انشغاله، يطرح سميث على نفسه السؤال الّذي يبدو مركزياً في فكره. وسوف يتشكل وفقاً لمحاولته الإجابة عليه مجمل البناء النظري الّذي يقدمه لعلم الاقتصاد السياسي، والّذي يحدده بأنه ذلك الفرع من فروع المعرفة الّذي:

"يستخدمه رجل الدولة أو المشرع، لأنه يمدهما بأمرين: الأول: كيف يوفرون عوائد وفيرة للمواطنين أو كيف يوفرون هم عوائدهم. والثاني: كيفية تزويد الدولة أو الكومنولث بالإيرادات الكافية للخدمات العامة وإثراء الشعب والسلطة". (ثروة الأمم، الكتاب الرابع، المقدمة)[٨].

---

(٦) "إن آدم سميث هو موضوع الاعتراف بأنه مؤسس علم الاقتصاد السياسي". رول، **تاريخ**، المصدر نفسه، ص٢٤٧.

(٧) بالنسبة لماركس مثلاً، وتكونه الفكري ابتداءً من نظريات آدم سميث، انظر على سبيل المثال: كارل ماركس، **مخطوطات ١٨٤٤**، ترجمة محمد مستجير (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤)، بصفة خاصة مخطوطاته حول الأجور والربح والريع.

(٨) انظر:

Adam Smith, **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations** (New York: Barnes & Noble, 2004), p.272. وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في القراءة والاستشهاد بالنصوص.

ولسوف يظل تأثير سميث موصولاً حتى رامساي (١٨٠٠- ١٨٧١) الذي قرر أن:"موضوع علم الاقتصاد السياسي هو إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الثروة. ليس ثروة الأفراد أو الطبقات، إنما ثروة الأمة بالمعنى الواسع للكلمة". والثروة، كما ذكرنا سلفاً، عند رامساي، كما سميث، هي المنتجات المادية النافعة التي يخلقها العمل البشري وتتميز بقدر من الندرة.

G. Ramsay, **An Essay on the Distribution of Wealth**, p.12.

هذا السؤال، المركب منهجياً، يتلخص في: ما هي طبيعة وأسباب زيادة ثروة الأمة؟ وإذ يحدد سميث، استناداً إلى الظرف التاريخي، موضوع العلم محل انشغاله؛ فهو يسعى لفهم مكونات ثروة الأمة، ومصدرها، وآليات تداولها، وقوانين توزيعها. كيف تزيد تلك الثروة؟ ومن ثم كيف يتم إثراء الشعب والحكومة؟ وكيف تتحقق العوائد الوفيرة؟

هنا يجد سميث نفسه مباشرة أمام أهم ظاهرة، في تصوره، تقود إلى زيادة هذه الثروة. ظاهرة التقسيم الاجتماعي للعمل؛ لأنه يبدأ تحليله للنشاط الاقتصادي في المجتمع بتحليله لعملية العمل ذاتها. وبناء عليه، يبدأ كتابه المركزي **ثروة الأمم** بعبارته الَّتي توضح مدى وعيه بأهمية العمل في حياة الأمة؛ إذ يمدها العمل بالسلع الضرورية والكمالية الَّتي تستهلكها مباشرة أو تبادلها مع أمم أخرى.

"إن العمل السنوي لكل أمة هو رصيدها الذي يزود إياها بكل ما تستهلكه سنوياً من ضروريات الحياة، وكمالياتها، والتي تتكون على الدوام إما من النتاج المباشر لهذا العمل، أو مما يشترى بهذا النتاج من أمم أخرى". (ثروة الأمم، المقدمة، المصدر نفسه).

ويتخذ سميث، للتبسيط، من معمل لإنتاج الدبابيس مثالاً، يوضح من خلاله مدى أهمية تقسيم العمل في زيادة ثروة الأمة، بحيث ينتج في يوم واحد ما كان يمكن إنتاجه ربما في عشرات الأيام:

"لنأخذ مثالاً من صناعة بسيطة جداً... إنها صناعة الدبابيس؛ فالعامل غير المدرب على هذه الصناعة، والتي جعلها تقسيم العمل صناعة مستقلة، وغير المعتاد على استعمال الآلات، التي أدى تقسيم العمل إلى ابتكارها في الغالب، قد لا يتمكن، وإن بذل أقصى ما يستطيع، أن يصنع أكثر من دبوس واحد في اليوم. ولكننا إذا نظرنا في الطريقة التي تزاول بها هذه الصناعة اليوم، وجدنا أن العمل فيها ليس مجرد صناعة محددة فحسب، بل إنه مقسم إلى عدد من الفروع التي يشكل معظمها أيضاً صنائع مختلفة. يشد رجل السلك، ويقومه رجل ثان، ويقطعه ثالث، ويدببه رابع، ويشحذه ويعده لتركيب الرأس خامس. أما صناعة الرأس نفسها فتحتاج ثلاث عمليات مختلفة، فوضعه في مكان عمل، وتبييض الدبابيس عمل آخر، كما أن وضع الدبابيس في الورقة صناعة قائمة بذاتها. ولقد رأيت معملاً صغيراً يعمل فيه عشرة رجال، ورأيت البعض منهم يقوم بعمليتين أو ثلاثة. وبالرغم من أنهم غاية في الفقر وغير مزودين بالآلات الضرورية، فقد كان في استطاعتهم إذ ما أجهدوا أنفسهم أن ينتجوا تقريباً إثني عشر رطلاً من الدبابيس في اليوم، والرطل يحتوي على أكثر من أربعة آلاف دبوساً من الحجم المتوسط. ولذلك كان في استطاعة هؤلاء العشرة رجال أن ينتجوا أكثر من ثمانية وأربعين

ألف دبوساً في اليوم... فإذا ما اعتبرنا أن كل عامل يصنع عُشر الثمانية والأربعين ألف دبوس، أمكننا القول أن العامل الواحد يصنع أربعة آلاف وثمانمئة دبوساً يومياً، ولكن لو أن كل واحد منهم عمل بمفرده، فالمؤكد أنه لن يكون في إمكانه أن يصنع عشرين دبوساً، ولا حتى دبوساً واحداً في الغالب...". (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الأول).

ويستكمل سميث، مبيناً مدى حيوية التقسيم الاجتماعي للعمل:

"راقب وسائل معيشة العامل العادي... ولسوف تدرك أن عدد الأشخاص الذين استعمل جزء من كدهم مهما كان هذا الجزء صغيراً في تأمين وسائل معيشته يفوق الحصر. فالمعطف الصوفي، على سبيل المثال، الذي يرتديه العامل إنما هو نتيجة العمل المشترك لعدد غفير من الصناع، فالراعي، ومنقي الصوف، وماشطه، وصابغه، والغزال والحائك والقصار، ولفيف من الصناع الآخرين يتعين أن يضموا صنائعهم المختلفة جميعها من أجل إنجاز هذا المعطف العادي. ناهيك بالتجار، والحملة، وبناة السفن، والبحارة، وصناع الأشرعة، والحبالين...". (ثروة الأمم، المصدر نفسه).

ويصل سميث بأهمية التقسيم الاجتماعي للعمل إلى المنتهى حينما يؤكد على أهمية تلك الظاهرة، ليس فحسب في زيادة الثروة، إنما أيضاً في تشكيل المواهب الإنسانية ذاتها، ويضرب على ذلك مثلاً بالفيلسوف والحمال:

"والاختلاف بين الناس في المواهب الطبيعية أقل في الواقع مما ندركه... فالفرق بين... فيلسوف وحمال من بعض حمالي الشارع... يبدو غير ناشيء عن الطبيعة بقدر ما هو ناشيء عن العادة والعرف والتربية. فطوال السنوات... الأولى من حياتيهما ربما كانا متشابهين جداً... وعند تلك السن أو بعدها شغلا في صناعتين مختلفتين. وعندئذ يبدأ الاختلاف في المواهب يتسع تدريجياً ويلفت النظر... ولولا الاستعداد للمقايضة والمعاوضة والمبادلة لتعين على كل واحد منها أن يؤمن لنفسه جميع ما يحتاج إليه من ضروريات الحياة وكمالياتها؛ ولتعين على الجميع القيام بذات المهام وإنجاز نفس الأعمال، ولكان ما بينهم من الاختلاف في العمل ما يفضي بحد ذاته إلى أي اختلاف كبير في المواهب...". (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الثاني).

وبعدما يقوم سميث بإخضاع ظاهرة تقسيم العمل للتحليل على هذا النحو، ينتهي إلى التأكيد على أن التزايد الكبير لمختلف السلع في المجتمع، وبالتالي تطور قوى الإنتاج، ومن ثم تزايد ثروة الأمة، إنما يرجع إلى التخصص؛ فهو الَّذي يمكن المجتمعات من إنتاج أكبر قدر من السلع في أقل وقت ممكن، وحينما ينتج هذا القدر الكبير من السلع يحدث الفائض، على أقل تقدير بين المنتجين المباشرين، ومن ثم تكون احتمالات المبادلة أكبر وأوسع نطاقاً، وبذلك تنتشر الوفرة بين مختلف طبقات وفئات المجتمع.

ولكن كل ذلك إنما يرتبط بمدى اتساع السوق ذاته؛ فكلما اتسع السوق كلما وجد الشخص الحافز من أجل التخصص في عمل ما يمكنه من مبادلة الفائض من إنتاجه مقابل ما يحتاج إليه من منتجات عمل المنتجين الآخرين:

"هناك أنواع من الأعمال، وحتى الأدنى منها مكانة، لا يمكن القيام بها إلا في مدينة كبيرة. فالحمال، على سبيل المثال، لا يستطيع أن يجد عملاً يكسب منه قوته؛ إذ إن القرية مكان ضيق للغاية عليه، وكذلك في البلدة القائمة على سوق ليست كبيرة إلى قدر يمكنه من العمل بشكل مستمر. في المنازل والقرى الصغيرة جداً، المتناثرة في أرجاء بلد مقفر كأعالي اسكتلندا، يتعين على كل مزارع أن يكون قصاباً، وخبازاً، وصانع جعة لأسرته الخاصة....". (**ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل الثالث).

(٢)

وإذ يتم تحليله للتقسيم الاجتماعي للعمل[٩]، الَّذي عدّه شرطاً لإنتاج ثروة الأمة وازديادها، يجد سميث نفسه أمام ضرورة التعرف إلى كيفية تداول هذه الثروة. بعبارة أدق: التعرف إلى القوانين الموضوعية الَّتي تحكم هذا التداول على الصعيد الاجتماعي، الأمر الَّذي جعله يتجه صوب السوق، حيث تطرح وتتبادل السلع الَّتي تمثل أحد أشكال ثروة الأمة. وحينما توجه إلى السوق، من أجل تحليل طبيعته وصياغة قواعده؛ وجد أن عليه الانشغال بالإجابة على مجموعة من الأسئلة، المرتبطة مباشرة بانشغاله المركزي بكيفية زيادة الثروة، إذ انشغل سميث بتحليل:

- كيف يمكن لمجتمع يسعى جميع أفراده إلى مصلحتهم الفردية أن يستمر ولا ينهار؟

- وما الَّذي يجعل تصرفات أفراد المجتمع، على الرغم من أنانيتها تلك، تأتي متفقة مع المصلحة الجماعية؟

---

(٩) وعلى الرغم من أن سميث في الكتاب الأول من **ثروة الأمم** يؤكد على أهمية وحيوية التقسيم الاجتماعي للعمل، إلا أنه يلاحظ، في الكتاب الرابع أن تقسيم العمل نفسه من شأنه أن يجعل العمال أغبياء وكسالى. في المناقشات التي دارت، ومحاولة رفع التناقض، ابتداءً من وعي سميث بأن تقسيم العمل يرفع كفاءة الإبداع في الوقت الذي يزيد شقاء الشغيلة الأجراء، انظر:
E. West, **Adam Smith`s Two Views on the Division of labour**, Economica February, 1964, pp. 23-32. N. Rosenberg, **Adam Smith on the Division of Labour: Two Views or One?** Economica. Vol. 32, May, 1965, pp. 127-39. In: **Adam Smith: Critical Assessments**, Vol III, Edited by John Cunningham Wood (London: Routledge, 1984), pp.171-82.

- بل كيف ينجح المجتمع في تأدية المهام اللازمة لبقائه على الرغم من أن الحكومة، كما يفترض سميث، يقتصر دورها على الدفاع، وإقامة العدالة، وحفظ الأمن الداخلي؟

وإذ يقدم سميث الإجابات على ما يثيره من أسئلة، فإنما يتوصل، ربما، إلى أول صياغة دقيقة لقوانين السوق الّتي ترتكز على فكرة "اليد الخفية"(١٠)"(من المرجح أن تكون الفكرة مستقاة من فكر الفيزيوقراط)، الّتي تسير بمقتضاها مصالح الناس الخاصة وأهواؤهم في الاتجاه الأكثر اتفاقاً مع مصلحة المجتمع بأسره. ولسوف نرى أن ماركس لديه نفس الفكرة بشكل واضح.

ولكن، قوانين السوق، على الرغم من أهميتها، ليست قائمة بذاتها، إنما تتأسس على ركيزتين أساسيتين: **المنافسة** بين المنتجين من جهة، و**المصلحة الشخصية** من جهة أخرى. فعلى الرغم من أن قوانين السوق تؤدي الدور الحاسم في توجيه المنتجين؛ إذ أن السلعة الّتي يزيد المجتمع استهلاكه منها ستقود هؤلاء المنتجين إلى العمل على إنتاج المزيد منها بتوظيف المزيد من قوى الإنتاج (الأرض، والعمل، والرأسمال) في فرع إنتاجها، على حساب سلعة أخرى كف المجتمع، ولو مؤقتاً عن استهلاكها. وبالتالي، مع تدفق المنتجين، يزيد الفائض من السلعة الّتي شهد فرع إنتاجها ضخ المزيد من قوى

---

(١٠) اصطلاح "اليد الخفية" ليس بالمصطلح الشائع في كتابات سميث؛ كما يتوهم البعض، فهو يظهر لأول مرة في كتاب نظرية **المشاعر الأخلاقية** في الفصل الأول من القسم الرابع.

"...They are led by an **invisible hand** to make nearly the same distribution of the necessaries of life, which would have been made, had the earth been divided into equal portions among all its inhabitants, and thus without intending it, without knowing it, advance the interest of the society, and afford means to the multiplication of the species...". Adam Smith, **The Theory of Moral Sentiments** (London: A. Millar, 1790). Part IV: *Of the Effect of Utility upon the Sentiment of Approbation.*

ثم يظهر مرة ثانية، وأخيرة، في **ثروة الأمم**، في الفصل الثاني من الكتاب الرابع.

" ... By preferring the support of domestic to that of foreign industry, he intends only his own security; and by directing that industry in such a manner as its produce may be of the greatest value, he intends only his own gain, and he is in this, as in many other cases, led by an **invisible hand** to promote an end which was no part of his intention. Nor is it always the worse for the society that it was ...". Adam Smith, **Wealth of Nations**, Book IV, Chapter II.

"ترد عبارة اليد الخفية ثلاث مرات فحسب فيما يزيد على المليون كلمة التي وصلت إلينا من كتابات سميث"، انظر:

James Buchan, **The Authentic Adam Smith: His Life and Ideas** (New York: W.W. Norton & Company, 2006). P.24.

ولم أعثر على موضع آخر ذكر فيه الاصطلاح حتى في المحاضرات التي دونها تلاميذ سميث، وذلك إذ ما استثنينا موضع العبارة في **تاريخ علم الفلك**، التي كانت مجازاً عن الإله.

الإنتاج، في مقابل انخفاض الفائض، وربما الحد الأدني، من السلعة الَّتي توقف إنتاجها لعدم رغبة المجتمع فيها، لسبب أو آخر، ومن ثم يقود هجرها من قبل قوى الإنتاج إلى انخفاض المعروض منها عن حاجة المجتمع. وحينئذ، أي حين انخفاض المعروض، تتدخل القوانين العامة للسوق كي تصحح الوضع ولترجعه إلى ما كان عليه من توازن. ترجع ثمن السوق كي يتطابق مع الثمن الطبيعي: إذ سيأخذ **ثمن السلعة** الَّتي انخفض قدر المعروض منها، نظراً لانسحاب قوى الإنتاج من فرع إنتاجها، **في الارتفاع**؛ الأمر الَّذي يؤدي مباشرة إلى اندفاع المنتجين صوب حقل إنتاج هذه السلعة بغية جني المزيد من الأرباح أثر الارتفاع النسبي في ثمنها. وما بين تلك الحركة من المد والجزر لقوى الإنتاج الموظفة في حقل الإنتاج، وفقاً للقوانين العامة للسوق، يتم التوازن وصولاً إلى الثمن الطبيعي، كما تنتظم الأثمان والكميات المطلوبة من السلع والمعروض منها. وكذلك الدخول، كما سنرى بعد قليل.

"إن الكمية التي تعرض في السوق من كل سلعة تتلائم على نحو طبيعي مع الطلب الفعال عليها. فمن مصلحة جميع الذين يستخدمون أرضهم، وعملهم أو رأسمالهم ألا تزيد كميتها عن الطلب الفعال، حين الدفع بسلعتهم إلى السوق، ومن مصلحة جميع الناس الآخرين ألا تنقص عن هذا الطلب. فإذا تصادف أن زادت عن الطلب الفعال؛ فيتعين لبعض الأجزاء المكونة لثمنها من أن ينخفض عن ثمنها الطبيعي، إذا كان هذا الجزء ريعاً فإن مصلحة أصحاب الأراضي سوف تدفعهم فوراً إلى سحب جزء من أراضيهم، وإذا كان هذا الجزء من الأجور أو الربح، فإن مصلحة العمال في الحالة الأولى، أو أرباب عملهم في الحالة الأخرى، سوف تدفعهم إلى سحب جزء من عملهم أو من رأسمالهم من هذا الاستثمار. وبذلك تتناقص الكمية الموجهة إلى السوق سريعاً بحيث لا تزيد عما هو كاف لتلبية الطلب الفعال. وترتفع مختلف أجزاء الثمن إلى نسبها الطبيعية والثمن الكلي إلى الثمن الطبيعي، على العكس من ذلك، إذا نقصت الكمية الموجهة إلى السوق عن الطلب الفعال؛ فلا بد لبعض مكونات ثمنها من أن ترتفع فوق النسبة الطبيعية، فإذا كان هذا الجزء هو الريع فإن مصلحة جميع أصحاب الأراضي الآخرين ستدفعهم بصورة طبيعية إلى استخدام المزيد من الأراضي، أما إذا كان هذا الجزء هو الأجور أو الرأسمال، فإن مصلحة جميع العمال والرأسمال ستكون في إنتاج هذه السلعة ونقلها إلى السوق، فلا تلبث الكمية الموجهة إلى السوق أن تصبح كافية لتلبية الطلب الفعال. ثم سرعان ما تنخفض باقي أجزاء الثمن إلى نسبتها الطبيعية، ويتراجع الثمن الكلي إلى الثمن الطبيعي". (**ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل السابع).

نقول على الرغم من أن قوانين السوق تؤدي الدور الحاسم في توجيه المنتجين، على هذا النحو، إلا أن اعتبارات المنافسة هي ما تضطلع، في تصور سميث، بمهمة منع تحكم أحد العارضين في الثمن، والمقصود هنا هو ثمن السوق، اللهم إلا إذ ما حدث الاتفاق بين العارضين لسلعة ما، وهنا أيضاً يتدخل نفس المبدأ، مبدأ المنافسة، إذ

سيأتي رأسمالي آخر من خارج سوق تلك السلعة ويدخل سوقها بثمن أقل؛ بما يؤدي، في نهاية المطاف، إلى توازن الثمن في السوق مرة أخرى.

وليست المنافسة فحسب هي الَّتي تعتمد عليها قوانين السوق، إنما ثمة ركيزة أساسية أخرى تساندها، تلك الركيزة هي المصلحة الشخصية.

"إن الإنسان يحتاج دائماً إلى مساعدة غيره من بني جنسه، ولا يمكن توقع صدور هذه المساعدة عن طيب خاطر فحسب، إذ يتعين دوماً إقناعهم بأن من مصلحتهم مساعدتنا، فنحن لا نتوقع الحصول على الغذاء من الجزار والخباز بفضل حسن أخلاقهم، ولكننا نتوقع ذلك منهم كنتيجة لأنانيتهم... إننا لا نخاطب النزعة الإنسانية في أنفسهم بل نخاطب حبهم لذاتهم، ولا نتحدث إليهم عن ضرورياتنا بل عن منافعهم". (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الثاني).

ومثلما تنظم قوانين السوق الأثمان والكميات المنتجة من السلع، وتوجه المنتجين إلى حقول الإنتاج المختلفة، فهي تنظم كذلك **دخول** الَّذين يشاركون في إنتاج تلك السلع؛ فإذا كانت الأرباح (دخل الرأسمالي) في قطاع ما من الأعمال مشجعة، فسوف يتدفق الرأسماليون إلى هذا القطاع من أجل جني المزيد من الأرباح؛ فيزداد بالتبع الإنتاج، ومن ثم يزداد الطلب على العمال، وبالتالي يزداد الفائض، أي الكمية المعروضة، حتى تنخفض الأثمان، نتيجة زيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة، وهكذا...، حتى تتم الدورة في السوق وفقاً لقواعد اليد الخفية الَّتي تنظم المنافسة في هذا السوق.

والدخول هنا إنما ترتبط بمدى تدفق العمال إلى قطاع السلعة الَّتي زاد الطلب عليها، فيظل هذا التدفق مستمراً حتى يكثر العمال في هذا القطاع وتزداد المزاحمة فيما بينهم، فتبدأ دخول العمال، أي أجورهم الَّتي تتحدد عادة بحد الكفاف، في الانخفاض؛ نظراً لزيادة الكمية المعروضة من العمال فيأخذ هؤلاء العمال في الانسحاب من القطاع بحثاً عن أجور أعلى نسبياً في قطاع آخر فيقل المعروض من السلعة الَّتي سبق أن زاد الطلب عليها فيرتفع ثمنها، وهكذا...، حتى يتم التوازن في السوق.

وحينما يدرس سميث الأجور، بشكل مستقل، فإنه يصل إلى أن الأجور تتباين وتتفاوت وتختلف بناءً على خمسة أمور: أولاً: مدي كون العمل من قبيل الأعمال

المقبولة اجتماعياً، أم المستهجنة. ثانياً: مدى سهولة ورخص اكتساب مهارة هذا النوع من العمل أو صعوبة وكلفة تعلمه (ربما نجد هنا إشارة ولو خافتة إلى العمل المختزن في العامل نفسه، ولنا عودة لمناقشة ذلك في الفصل الحادي عشر). ثالثاً: مدى ديمومة العمل. رابعاً: مدى الثقة المتعين أن يتحلى بها القائمون بالعمل. خامساً: مدى احتمال النجاح في هذا العمل.

(٣)

من الواضح، وفقاً لما ذكرناه أعلاه، أن سميث يتعامل حتى الآن مع السلعة في مرحلة التداول، السوق، وليس الإنتاج، وقوانين السوق هي القادرة، وفقاً له، على تنظيم المجتمع وضبط إيقاع نشاطه الاقتصادي. ولكن، تلك القوانين الَّتي كشف عنها سميث، وأحكم صوغها، لم تكن مساهمته الأكثر أهمية؛ إذ أن مساهمته الفعلية، تاريخياً، إنما تتركز في نظره إلى السلعة في المرحلة السابقة على طرحها في السوق للتبادل، أي تحليل حقل الإنتاج. إنتاج الثروة. فقد نظر، هو والكلاسيك بوجه عام، إلى النشاط الاقتصادي في المجتمع ككل، ابتداءً من الإنتاج، ومروراً بالتبادل، وانتهاءً بالتوزيع، الَّذي سيكون الانشغال الرئيسي لدى ريكاردو، كما سنرى لاحقاً.

فحينما أراد سميث التعرف إلى كيفية تكون الأثمان، كان عليه أولاً أن يحدد موقفه من مشكلة القيمة. ومن أجل تحديد هذا الموقف كان عليه أن ينتقل من دائرة التداول إلى دائرة الإنتاج حيث تنتج القيمة، ومن ثم التراكم. ويرى سميث مصدر هذا التراكم في قيام بعض الناس بادخار المال، وهم الَّذين سيتحولون إلى تجار ثم إلى رأسماليين يستخدمون عمالاً بالأجرة. وبغض الطرف عن فرضية الادخار هذه، الَّتي تتصادم مع التاريخ الدموي للتراكم في المستعمرات، فلكي يتعرف سميث إلى أساس التبادل كان عليه أولاً أن يتعرف إلى **قيمة** تلك السلع الَّتي تتبادل في حقل التداول. وحينئذ سنجد لديه الوعي بكون كمية العمل الضروري اللازم لإنتاج السلعة هو أساس التبادل. هو منظم القيمة. ولكن سميث هنا، كما في كل مكان في **ثروة الأمم**، يعقد التفرقة بين المجتمعات القديمة (الحالة المبكرة للمجتمعات قبل تراكم مخزون السلع وامتلاك الأرض) والمجتمعات المعاصرة (حيث امتلاك الأرض وتراكم مخزون السلع في أيدي أناس معينين) ويضرب مثلاً على كون العمل أساس التبادل: الصيد؛ فإذ ما كان صيد حيوان ما يستغرق ساعتين

من العمل، وآخر يتكلف ساعة واحدة من العمل؛ فإنه يتعين مبادلة زوج من الحيوان الّذي تكلف صيده ساعة عمل واحدة بحيوان واحد من الّذي تكلف صيده ساعتين من العمل:

"إذا كان صيد القندس يتطلب عادة ضعف العمل اللازم لصيد الغزالة، فيجب أن يبادل القندس بزوج من الغزالة. ومن الطبيعي أن ما ينتج عادة في يومي عمل أو ساعتين عمل يستحق ضعف ما ينتج عادة في يوم عمل أو ساعة عمل". (**ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل السادس).

ولكن، ثمة مشكلة[11] تكمن هنا في صعوبة المقارنة (المقصود المقارنة **الدقيقة** بمقياس **دقيق**) بين المجهود المبذول في سبيل إنتاج السلعة من جهتين: **الأولى**: شدة العمل، **الثانية**: مدى البراعة. وعليه، سيكون من الصعب، وفقاً لتحليل سميث، مقارنة ساعة عمل حداد أو عامل منجم مع ساعة عمل منسق ورود، أو حلاق. أو مقارنة ساعة عمل فلاح، أو إسكافي، مع ساعة عمل صائغ، أو صانع ساعات. ولذلك، قرر سميث أن **العمل هو مقياس القيمة**:

"العمل هو المقياس الشامل والدقيق الأوحد للقيمة، أو هو المعيار الوحيد الذي يمكننا بفضله مقارنة قيم جميع السلع في كل الأزمنة والأمكنة". (**ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل الخامس).

ولكن، حينما يتعلق الأمر بالتبادل في السوق، فإن قيمة السلعة لا تتحدد بحسب كمية العمل المنفق في إنتاجها هي، إنما تتحدد بحسب **قيمة السلعة الأخرى المتبادل بها**. معنى ذلك أن آدم سميث يحيلنا هنا إلى السوق. فكي نتعرف، على أساس من

---

(١١) والمشكلات أو الصعوبات الفكرية التي واجهت سميث لم تقتصر على مشكلته مع مقياس القيمة، إنما واجهته صعوبة أخرى حينما تدبر قيمة السلعة ووجد أن لكل سلعة قيمتين: قيمة استعمال، أي صلاحية السلعة لإشباع حاجة معينة. وقيمة مبادلة، أي قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى، فلم يتمكن من معرفة كيف تكون أشياء ذات قيمة استعمال عالية جداً ولكن قيمة مبادلتها قليلة أو منعدمة مثل الماء؟ وبالعكس، كيف تكون أشياء ذات قيمة استعمال قليلة أو معدومة ولكنها ذات قيمة مبادلة مرتفعة جداً مثل الماس؟ وهو اللغز الذي سوف يحلّه ديفيد ريكاردو. كما سنرى بالمتن، حين يوضح أن المنفعة شرط قيمة المبادلة، وليست مقياساً لها، فأياً ما كانت ندرة السلعة، وأياً ما كانت كمية العمل الضرورية المنفقة في الإنتاج، فلن يكون لقيمة المبادلة معنى دون منفعة السلعة، وهو الأمر الذي كان غامضاً أمام آدم سميث، الذي ظن أن للمنفعة أهمية في قياس قيمة المبادلة. وفي كيفية انتقال فكرة قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة من فكر الفيزيوقراط في فرنسا بصفة خاصة فرنسوا كينيه، وترجو، إلى سميث:

Lewis Haney, **A History of Economic Thought** (New York: Macmillan Company, 1936), pp.217-22.

وفي التأصيل التاريخي للانشغال بتحليل لغز القيمة، بخاصة في الفكر الإيطالي، وبالأخص لدى دافانزاتي وجالياني، راجع:

Schumpeter, **History of Economic Analysis**, op, cit, pp.167- 8.

الاختلاف بين الأعمال من جهتي الشدة والبراعة، إلى قيمة السلعة يتعين أن نرى انعكاس هذه القيمة في قيمة سلعة أخرى! في كمية من سلعة أخرى! ولكن، لِمَ يحيلنا سميث إلى السوق؟(وتلك الإحالة، في مجرى تحليل سميث، ليست قاصرة على المجتمعات البدائية، إنما تنسحب كذلك على المبادلة في المجتمعات المعاصرة) الواقع أن سميث يحيلنا إلى السوق لأن قوانين السوق سوف تتكفل بإجراء المساواة، ولو التقريبية، بين الأعمال الَّتي تختلف شدتها أو براعتها.

فاعتبارات المشقة عادة ما تؤخذ في الاعتبار عند المبادلة في السوق؛ فوفقاً لمثل القندس والغزالة يقرر سميث أن المجتمع سوف يأخذ في اعتباره أن كمية العمل المبذول في صيد كل من الحيوانين هي الَّتي تحدد نسبة المبادلة بينهما، بحيث أن ما يُنتج في يومي عمل أو ساعتين عمل (زمن الإنتاج وزمن العمل عند ماركس فيما بعد) يستحق ضعف ما ينتج في يوم عمل أو ساعة عمل.

ومن جهة المهارة، فإن سميث يرى أن التقدير الَّذي يكنه المجتمع للمهارة والبراعة سوف يكسب نتاج العمل (في المجتمعات القديمة، والمعاصرة بالتبع على السواء) قيمة تفوق ما يستحقه الوقت المستغرق في هذا الإنتاج. أي أن ساعة العمل البارع هنا سوف تفوق، في نظر المجتمع، ساعة العمل العادية. وعلى الرغم من إقرار سميث بأن الاختلاف بين الأعمال على هذا النحو من جهتي الشدة والبراعة، إنما يستصحب بطبيعته صعوبات في المبادلة، ومع إقراره أيضاً بأن التبادل على هذا النحو لا يتوازن وفقاً لأي **مقياس دقيق**، بل تقوم المساومة المستمرة في السوق بتأدية الدور الحاسم في هذا الأمر، فهو يرى أن تلك المساومة كافية لاستمرار الحياة اليومية في المجتمع، مع استبعاده أن يكون ذلك، وفقاً لمذهب الفيزيوقراط في الغالب، أمراً طبيعياً، وإن أمكن جعله مقبولاً!

إن المشكلة الحقيقية الَّتي يستشعرها ذهن سميث، ليست، كما ظن البعض، هي الكيفية الَّتي يمكن بمقتضاها المقارنة بين العمل اليسير والعمل الشاق، أو بين العمل العادي والعمل البارع؛ لأن المجتمع، قديماً وحديثاً دونما فرق لدي سميث، سوف يتعارف فيما بين أفراده على قواعد رضائية تتيح إجراء المبادلة بين الأنواع المختلفة من

العمل. نعم ليس ذلك من قبيل الأمور الطبيعية، ولكن سوف تجعله ظروف الحياة اليومية مقبولاً بحال أو بآخر. ولكن هذه المقولات، غير العلمية، لا ترضي ذهن سميث. ومن هنا تبلورت المشكلة الحقيقية في أن ذهن مفكرنا الموسوعي، وهذا دأبه، يبحث باستمرار عن **القانون الموضوعي** الَّذي يحكم الظاهرة. وبالتالي ينشغل سميث ها هنا بالبحث عن القانون الموضوعي الحاكم لهذا التبادل بين الأنواع المختلفة من العمل. يبحث عن القانون الَّذي تكون خارج إرادة أفراد المجتمع. هو يبحث عن قانون طبيعي. القانون المنبثق مباشرة عن اليد الخفية. ولذلك نراه، بعد أن أعْيَاه الأمر على ما يبدو، يكتفي بعبارات تنم عن خيبة أمل:

"والحق أنه في مبادلة مختلف منتجات العمل يؤخذ أمر المشقة والبراعة في الاعتبار. غير أن التبادل لا يتوازن وفقاً لأي مقياس دقيق، بل بالمساومة في السوق، وصولاً إلى المساواة التقريبية، التي وإن كانت غير دقيقة فهي كافية في تسيير أمور الحياة المعتادة... وهو إن كان يمكن جعله معقولاً بقدر كاف، فهو ليس من طبائع الأشياء ولا يتميز بأي وضوح". (ثروة الأمم، المصدر نفسه).

وعلى قدر التشوش الَّذي كان يملأ ذهن مفكر عظيم يعلم أنه يؤسس لعلم جديد، جاءت عباراته مضطربة؛ ومع ذلك لا تخلو من فكرة، فهو بعد أن يقرر في أكثر من موضع في **ثروة الأمم** أن:"العمل هو المقياس الحقيقي لقيمة المبادلة"، يعود فيقول:"إن العمل ليس الشيء الذي تقدر به قيمة السلع عادة"! أي أنه لم يستكمل على ما يبدو فكرته وانحرف بها حين أراد اختبارها على أرض واقع المجتمع المعاصر/الرأسمالي في مرحلته الصاعدة. ونتيجة لهذا؛ وبدلاً من أن يكتب (وفقاً لما انتهى إليه تحليله هو) :"مع أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة، لكن حين التبادل تقدر القيمة بكمية العمل المبذول في سبيل إنتاج السلعة الأخرى المتبادل بها". كتب:

"مع أن العمل هو المقياس الحقيقي لقيمة المبادلة للسلع كافة، لكنه ليس الشيء الذي تقدر به قيمة السلع عادة، فمن الصعب في كثير من الأحيان التأكد من النسبة بين كميتين مختلفتين من العمل. فالزمن المنفق في نوعين مختلفتين من العمل لن يحدد بمفرده دائماً هذه النسبة. فالاختلاف في كمية الجهد المبذول، والبراعة، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان... بالإضافة إلى ذلك، يتم تبادل كل سلعة عادة بالمقارنة مع سلع أخرى لا مع العمل. ولذلك كان من الطبيعي أكثر أن تقدر قيمة مبادلتها بكمية من سلعة أخرى لا بكمية العمل الذي يمكنها ابتياعه، والسواد الأعظم من الناس كذلك يفهمون ما تعنيه كمية معينة من سلعة معينة أفضل مما يفهمون كمية من العمل"[١٢]. (ثروة الأمم، المصدر نفسه).

(٤)

وأساتذة النظرية الرسمية في الجامعات، ابتداءً من خلطهم بين القيمة والثمن الطبيعي، وانتهاءً بتجزئتهم لنص سميث، على نحو يستبعد قانون القيمة الَّذي يؤرق النظرية الرسمية، يقولون للطلبة، وبمنتهى الثقة، أن سميث كان يرى أن قيمة السلعة كانت تتحدد بالعمل، أي أنه كان يؤمن بنظرية العمل في القيمة، ثم قام بتغيير رأيه(١٣) وتبنى نظرية في نفقة الإنتاج، أي تحديد قيمة السلعة بكُلفة إنتاجها(١٤) وليس بكمية العمل! وذلك غير صحيح؛ لأن سميث يبدأ من القيمة كي يصل إلى الثمن الطبيعي. القيمة "**الَّتي يضيفها العمال**" إلى المواد، والَّتي تنحل إلى أجور العمال وأرباح الرأسماليين، والأخيرة، أي الأرباح، تحمل في أحشائها الريع (وربما الفائدة، بل والأجر نفسه(•)) الَّذي سيدفعه الرأسمالي إلى مالك الأرض. أما الثمن الطبيعي(١٥)، والَّذي تتأرجح حوله أثمان السوق في المدى الطويل، وهو، أي الثمن الطبيعي، الَّذي يقول عنه الأساتذة أنه نفقة الإنتاج، على الرغم من أن هذا المصطلح ليس له وجود في **ثروة الأمم**!، فهو يتكون من الأجر والربح والريع. وهذه الدخول (سواء على مستوى القيمة أو الثمن الطبيعي) مصدرها القيمة الَّتي"**يضيفها العمال**" إلى المواد، أي مصدرها العمل، وليس

---

(١٢) ويمكن أن نفهم عبارات آدم سميث بمنهجية آخرى، على أساس أنه يقصد، ربما ابتداء من خلطه بين القيمة وقيمة المبادلة، أن العمل هو المقياس الحقيقي لقيمة السلعة في المجتمعات قبل الرأسمالية، لكن حين التبادل، مع الرأسمالية، لا تقدر القيمة بالعمل المبذول في إنتاج السلعة محل المبادلة، إنما تقدر بالعمل المبذول في سبيل إنتاج السلعة الأخرى المتبادل بها، ودون أن يكون المقصود هو اختلاف القيمتين، فسميث لم يقل أن تلك السلعة محل التبادل تختلف قيمتها عن السلعة المتبادل بها. وعلى هذا الأساس يكون العمل، أياً كان محله، هو دائماً المقياس الحقيقي للقيمة في المجتمعات البدائية (في السلعة محل المبادلة) وفي المجتمعات الرأسمالية كذلك (وإنما في السلعة المتبادل بها). ولذلك، نفضل إعادة صياغة العبارة على نحو ما أوردنا بالمتن.

(١٣) للمزيد من التفصيل، راجع:

Edwin Cannan, **A Review of Economic Theory** (London: P.S King son, Limited,1929), pp.164-72. E. Roll, **History**, op,cit, p.235- Ff. Schumpeter, **History**, Ibid, pp.378-79.

(١٤) وحينئذ بالتبع سيؤدي ثمن السوق الدور المحوري."ويسمى ثمن الصنف بالطبيعي إذا كان مساوياً للنفقات التي صرفت في الحصول عليه... فمثلاً إذا صرف صانع الأحذية عشرين قرشاً ثمن الجلد الذي يصنع منه الحذاء وعشرة أجرة مساعد وعشرين أخرى أجرة عمل نفسه فإن الخمسين قرشاً وهي مجموع تلك النفقات تسمى بالسعر الطبيعي للحذاء أي أقل سعر يدفع له قبل أن يستغني عنه". محمد فهمي حسين، **مبادىء الاقتصاد السياسي** (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٠٨)، ج١، ص١٧٣.

(•) فمع وعي سميث بأن القيمة التي يضيفها العمال هي مصدر ربح الرأسمالي، فهو يضيف:"إن الرأسمال يلعب دورين: أولهما: دور الايراد بالنسبة للعمال، وثانيهما: دور الرأسمال بالنسبة للرأسمالي... إن ذلك الجزء من الرأسمال الذي دفع للعمال، ويمثل لهم كإيراد، صار بهذه المثابة بعد أن لعب في البداية دور الرأسمال... إن العمال في مجال الصناعة يأخذون أجورهم من سيدهم، الرأسمالي، وهم في ذلك لا يجعلونه في الحقيقة ينفق شيئاً؛ حيث *أن هذه الأجور تدفع من الأرباح*". (الإمالة من عندي) انظر: **ثروة الأمم**، المصدر نفسه، الفصل الرابع. وراجع: **رأس المال**، ك١، ف ١٩، موضوعات آدم سميث العامة، والاقتصاديون اللاحقون.

نفقات الرأسمالي. فالتحليل يسير على النحو التالي: يشتري الرأسمالي مواد العمل، وأدوات العمل، والعمل (نلاحظ أن سميث والكلاسيك بوجه عام يغفلون الفارق الجوهري بين شراء الرأسمالي لعمل العمال وشراءه لقوة عملهم. وهو ما سوف ينتبه إليه ماركس، على الرغم من أنه وقع في نفس الخطأ في كتاباته المبكرة، كما سنبين لاحقاً) ثم يقوم العمال بالإنتاج، وهم حينئذ "**يضيفون قيمة**" إلى مواد العمل. وهذه القيمة:

"إنما تنحل إلى قسمين: أحدهما يدفع كأجور العمال، والآخر أرباح رب العمل على كامل رأسمال المواد والأجور التي قدمها". (**ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل السادس).

وفي السوق ينحل الثمن (الّذي تشكلت مكوناته سلفاً في حقل الإنتاج كنتيجة مباشرة للعمل) عقب بيع السلعة، إلى مكونات **الثمن الطبيعي** لهذه للسلعة. أي إلى: **أجر** يدفع للعامل، و**ربح** يستحوذ عليه الرأسمالي، و**ريع** يسدد للمالك العقاري. إذ بفضل القيمة الزائدة الّتي خلقها العمل تمكن الرأسمالي من: دفع الأجور والريع، وصيانة الرأسمال الأساسي وتجديد الرأسمال الدائر، وجني الربح.

"أن القيمة الحقيقية لجميع الأقسام المختلفة المكونة للثمن، إنما تقاس بكمية العمل الذي يتمكن كل منها أن يبتاعها أو يستحقها، فالعمل لا يقتصر على قياس قيمة ذلك القسم من الثمن الذي يرجع إلى العمل، بل ذلك الذي يرجع إلى الريع وذلك الذي يرجع إلى الربح". (**ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل السادس).

(٥)

وبعد أن حدد موقفه من مشكلة القيمة، ابتداءً من وعيه بموضوع العلم محل انشغاله، كان علي سميث أن يحدد لنفسه، ابتداءً من استخدامه لكل من **المنهج الوصفي**[١٦] **والمنهج التجريدى**، الخطوات الفكرية الّتي يتعين عليه إنجازها لمعرفة كيف تتكون الأثمان إنما ابتداءً من نظريته في القيمة. وكان لديه الوعي بضرورة مناقشة ثلاث

(١٥) ثمة رأي قديم يرى أن سميث استبعد الريع من مكونات الثمن الطبيعي للسلعة، إذ ذهب هذا الرأي إلى أن سميث حين طبع كتابه أول مرة سنة ١٧٧٦ كان يرى:"أنه يوجد عنصر آخر يجب ملاحظته في الثمن وهو أجرة الأرض ويلزم أن تزداد القيمة التبادلية للصنف حتى يتسنى لمن يعرض هذا الصنف في السوق أن يقوم بسداد أجرة الأرض". ولكنه حذف العبارة بعد ذلك! ويرجع هذا الرأي ذلك إلى الانتقاد الذي أرسله له هيوم، ومؤداه أن أجرة الأرض، أي الريع، لا دخل لها مطلقاً في (ثمن) الأشياء"! فهمي، **المبادىء**، المصدر نفسه، ج١، ص١٧٢. والواقع أن سميث فعلاً تلقى انتقاد صديقه ديفيد هيوم، وهو نقد صحيح إذ كان قصد هيوم "قيمة" الأشياء. إلا أنه لم يثبت أن سميث قام بأية تعديلات في هذا الشأن، وظل النص الأصلي، والصحيح (والذي تقبله ريكاردو حرفاً وروحاً، كما سنرى)، كما هو بين أيدينا الآن دون حذف لأي من مكونات الثمن الطبيعي.

أفكار أساسية: أولاً: المعيار الحقيقي للقيمة التبادلية وكيف يتقوم الثمن الحقيقي لجميع السلع؟ ثانياً: معرفة الأجزاء المختلفة الَّتي يتكون منها هذا الثمن الحقيقي(١٧). ثالثاً: معرفة الظروف المختلفة الَّتي ترفع بعض أو كل هذه الأجزاء المختلفة، الَّتي يتألف منها الثمن الحقيقي، والَّتي تنخفض أحياناً إلى ما دون المعدل الطبيعي. وعليه، رأى سميث أن **ثمن السلعة الطبيعي** إنما يتكون، كما ذكرنا، من: **الأجر، والربح، والريع.**

"إن ثمن أية سلعة في كل مجتمع يرجع في النهاية إلى هذا الجزء أو ذاك من هذه الأجزاء: الأجور والربح والريع العقاري أو ينحل إلى هذه الأجزاء الثلاثة جميعاً... إن الأجور والربح والريع العقاري هي المنابع الأصلية لكل إيراد ولكل قيمة مبادلة... في ثمن القمح مثلاً، قسم يؤدى ريع لمالك الأرض، وقسم أجور للعمال أو صيانة دواب الجر العاملة في إنتاجه، والقسم الثالث ربح للمزارع، وتبدو هذه الأقسام الثلاثة بمثابة المكونات المباشرة أو النهائية لكامل ثمن القمح". (**ثروة الأمم**، المصدر نفسه).

(٦)

ولا يتوقف سميث عند حدود توصيف مكونات الثمن الطبيعي (الأجر، والربح، والريع) والَّذي تجد مصدرها في القيمة الَّتي يخلقها العمال، إنما ينشغل بطرح تجريدي لأسباب التكون التاريخي لكل مكون من هذه المكونات. وابتداءً من هذا التوصيف وذاك الطرح يمكننا التعرف إلى **منظم القيمة** عند سميث، وتطور هذا المنظم في ذهنه:

ففي أقدم العصور كان نتاج العمل دائماً مِلك مَن ينتجه. **وكمية العمل المبذول في إنتاج السلعة هي الَّتي تنظم مبادلتها،** فالقوس الَّذي بذل في إنتاجه ساعة عمل يمكن مبادلته بمطرقة تكلف إنتاجها ساعة عمل. في هذه المرحلة التاريخية يستبعد سميث أن يُشارك آخر المنتج المباشر فيما أنتجه. هنا كمية العمل بمفردها هي الَّتي تنظم القيمة.

---

(١٦) في **ثروة الأمم** نرى بوضوح مدى انشغال آدم سميث بضرب الأمثلة التوضيحية/الوصفية من إنجلترا، على سبيل المثال، أو فرنسا أو اسكتلندا أو الصين أو روما أو حتى مصر القديمة؛ فعقب شرحه التجريدي لكل فكرة من أفكاره في جميع أجزاء **ثروة الأمم** نراه يستدل بالواقع وبأمثلة تاريخية عديدة تؤكد صحة تصوره، وصواب أفكاره؛ وكأنه يحرص على أن تأتي أفكاره بطريقة تعليمية للقراء.

(١٧) **ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل الرابع. وعلى الرغم من أن سميث يقول أنه سوف ينشغل بتحديد "مكونات" الثمن الحقيقي، إلا أنه لا يتحدث عن هذه الـ "مكونات" إلا بخصوص الثمن الطبيعي فقط. فلا "مكونات" للثمن الحقيقي لديه، وحينما نقول أن سميث كان ينشغل بالثمن الطبيعي حال تحليله للثمن الحقيقي فإننا نرجع ذلك لا إلى فكرة المكونات فحسب، إنما أيضاً لأنه يعي الأهمية المركزية للعمل في تكون الأثمان، وبصفة خاصة، كما سنرى بالمتن بعد قليل، الثمن الحقيقي والثمن الطبيعي.

ولكن، مع تطور البشرية لا يكون كامل نتاج العمل دائماً ملكاً للعامل، إذ عليه في الغالب أن يتقاسم نتاج عمله مع مالك الرأسمال الّذي يستأجره. فما أن يستأثر البعض بملكية وسائل الإنتاج، يملكون إذاً الرأسمال، إلا ويبدأون:

"بتشغيل أناس مهرة جادين، يمدونهم بمواد العمل وأسباب المعيشة ليجنوا مكسباً ببيع أعمالهم، أو بما يزيد من قيمة إلى قيمة المواد بفضل شغلهم... إن القيمة التي يضيفها العمال إلى المواد تنحل إلى قسمين، أحدهما يدفع كأجور للعمال، والآخر أرباح رب العمل على كامل رأسمال المواد والأجور التي قدمها". (**ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل السادس). (كذا: المصدر نفسه، الفصل الثامن).

وبتلك المثابة تبلورت **الأجور** وكذا **الأرباح**[١٨]. ومن ثم صار للرأسمال الحق في المطالبة بدور في تنظيم القيمة إلى جانب كمية العمل:

"... وليست كمية العمل المبذول... هي الظرف الوحيد الذي يمكن أن ينظم الكمية التي ينبغي لهذه السلعة أن... تبادل بها، فمن الجلي أنه يتعين احتساب كمية إضافية لأرباح الرأسمال الذي قدم الأجور ووفر المواد لهذا العمل". (**ثروة الأمم**، المصدر نفسه).

وفي مرحلة تالية؛ تبدا **الريع** كمكون ثالث من مكونات الثمن الطبيعي؛ ومن ثم صار بدوره أحد أجزاء منظم القيمة، فحينما تمسي أرض بلد ما، محلاً للملكية الخاصة، يحب هؤلاء الملاك أن:

"يحصدوا ما لم يزرعوا، وأن يطلبوا ريعاً حتى من نتاجها الطبيعي، فحطب الغابات، وأعشاب الحقول، وجميع ثمار الأرض الطبيعية التي لم تكن، يوم كانت الأرض مشتركة، تكلف العامل إلا جهد قطافها، صارت كلها تصل إليه بثمن إضافي يفرض عليها. فعليه حينئذ أن يدفع ثمن الترخيص بجمعها، وعليه أن يتنازل لمالك الأرض عن قسم مما جمعه أو أنتجه بعمله. وهذا القسم، أو ثمن هذا القسم، وهو الشيء ذاته، يمثل ريع الأرض، وهو يشكل مكوناً ثالثاً من مكونات ثمن القسم الأكبر من السلع". (**ثروة الأمم**، نفسه). (كذا: الكتاب ١، الفصل ٨).

---

(١٨) لصعوبة رصد معدل الربح، كما يقول سميث، بسبب تقلباته المستمرة؛ فإنه يلجأ إلى التعرف إلى سعر الفائدة في السوق من أجل التعرف إلى معدل الربح، فهو عادة ما يتماس مع الأولى ارتفاعاً وانخفاضاً. والربح عند سميث لا يرتبط بالمشقة إنما يتحدد بحجم الرأسمال وتنظمه قيمة الرأسمال. كتب سميث: "وربما ظن أحد أن أرباح الرأسمال ليست إلا اسماً آخر لأجور نوع آخر من العمل الذي يبذل غير أنها تختلف بجلاء، وهي تنتظم على أسس مختلفة، ولا ترتبط بحال أو بآخر بنسبة كمية العمل المبذول. ولا إلى ما يحتوي عليه من مشقة، أو براعة. بل هي تنتظم بقيمة الرأسمال الموظف، وهي تزيد أو تنخفض بالنسبة إلى مدى الرأسمال وحجمه". انظر: **ثروة الأمم**، المصدر نفسه، الكتاب الأول، الفصل السادس.

المفهوم هنا، ظاهرياً أيضاً، أن سميث كان يرى أن كمية العمل هي الَّتي كانت **تنظم القيمة** في المجتمعات البدائية، أما في المجتمعات المعاصرة فإن نفقة إنتاج السلعة (الأجر+ الربح + الريع) هي الَّتي تنظم تلك القيمة؛ إذ سيكون أساس مبادلة سلعتين، لا كمية العمل إنما نفقة إنتاج كل منهما! ولكن ما افترضناه بصدد عدم عدول سميث إلى نظرية في نفقة الإنتاج بصدد تحديد قيمة السلعة، يمكن التأكيد عليه هنا كذلك بصدد منظم قيمة تلك السلعة، فأجزاء تلك النفقة مصدرها العمل، وستكون نفقة الرأسمالي محددة بتلك القيمة الزائدة الَّتي تلقاها من عماله. ولسوف تصبح تلك الأفكار أكثر وضوحاً عند ريكاردو، وأكثر تحديداً واكتمالاً نسبياً عند ماركس، كما سنرى لاحقاً.

(٧)

وبشأن اصطلاح الثمن، فإن آدم سميث يستخدم أربعة مصطلحات مختلفة. يمعن الأساتذة، أساتذة الاقتصاد في الجامعات، في الخلط بينها ببراعة، سواء كان ثمن السلعة، أو ثمن العمل الَّذي يقدمه الشغيلة. تلك المصطلحات هي: الثمن الحقيقي، والثمن الاسمي، والثمن الطبيعي، وثمن السوق.

أما الثمن الحقيقي، وهو يقترب في ذهن سميث من الثمن الطبيعي، كما ذكرنا، فهو مقدار العناء والتعب والجهد[١٩] الَّذي يبذله الإنسان في سبيله للحصول على سلعة ما.

"الثمن الحقيقي لكل شيء، أي الكلفة الحقيقية لكل شيء بالنسبة إلى الشخص الذي يريد الحصول عليه، هو المجهود والعناء المبذول في سبيل الحصول على هذا الشيء... فما يشترى بالمال أو بالسلع إنما يشترى بالعمل كالشيء الذي نحصل عليه بعناء بدننا الخاص. فهذا المال أو هذه السلع يجنبانا هذا العناء. وهما في الواقع يحتويان على قيمة كمية معينة من العمل التي نبادل بها ما يتعين فيه عند المبادلة أن يحتوي على قيمة كمية مماثلة". (**ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل الخامس).

والثمن الحقيقي على هذا النحو يتقوم بكمية ضروريات الحياة وكمالياتها الَّتي تبذل بدلاً عنها، على حين أن الثمن الاسمي يتقوم بكمية النقود.

(١٩) من الفقهاء المسلمين من يشترط أن يكون في العمل المأجور كلفة وتعب. انظر: علي بن اللبودي (القرن السادس عشر) **فضل الاكتساب وأحكام الكسب وآداب المعيشة**. في: **رسالتان في الكسب**، تحقيق سهيل زكار (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص١٦٤.

أما الثمن الطبيعي، فهو الثمن المطابق لريع الأرض وأرباح الرأسمال وأجور العمال.

"عندما يكون ثمن أية سلعة ليس أكثر أو أقل مما هو كاف لدفع ريع الأرض، وأجور العمل، وأرباح الرأسمال المستثمر في إنشائها، وإعدادها، ونقلها إلى السوق، وفقاً للنسب الطبيعية لهذه الثلاثة، فالثمن الذي تباع به السلعة يسمى ثمنها الطبيعي". (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل السابع).

أما ثمن السوق، فهو الثمن الفعلي الَّذي تُباع به أية سلعة عادة، وقد يكون أعلى من ثمنها الطبيعي أو أدنى منه، أو مساوياً له. ثمن السوق إذاً يتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً حول ثمنها الطبيعي. وقوانين السوق هي الَّتي تنهض بمهام المطابقة بين الثمنين.

"ثمن السوق لكل سلعة يتحدد بعرض كمية السلعة وطلب الذين يرغبون في دفع الثمن الطبيعي لهذه السلعة الذي هو القيمة الكاملة للريع والعمل (يقصد الأجر) والربح... وإن أية سلعة تجلب إلى السوق إذا تدنت كميتها عن الطلب الفعال، فإن كل الذين يرغبون في دفع القيمة الكلية للريع والأجور والربح التي يجب دفعها لنقلها إلى هناك، لن يتمكنوا من الحصول على الكمية التي يريدونها". (ثروة الأمم، المصدر نفسه).

وفوراً:

"سوف ينشأ التنافس بينهم، ويرتفع ثمن السوق أعلى من الثمن الطبيعي. وعندما تزيد الكمية على الطلب الفعال يمكن بيعها كلها لمن يرغبون بدفع كامل قيمة الريع والأجور والربح. فلا بد من بيع بعضها لمن يرغبون في أن يدفعوا أقل، ولا بد للثمن المنخفض من أن يقلص ثمن الكل، وبذلك ينخفض ثمن السوق بعض الشيء عن الثمن الطبيعي. وعندما تكون الكمية. تكفي لتلبية الطلب الفعال، ولا تزيد، فإن ثمن السوق يمسي إما مساوياً كلية للثمن الطبيعي أو يقترب منه بشكل معقول". (ثروة الأمم، المصدر نفسه).

(٨)

وإذ يبني سميث مذهبه ابتداءً من تحليله لعملية الإنتاج، فهو يرى أن الإنتاج يتطلب توافر حد أدنى من الرأسمال الَّذي يلج حقل الإنتاج في أشكال مختلفة، منها ما هو في صورة مبان وآلات ومعدات، ومنها ما هو في صورة مواد أولية أو مواد مساعدة، ومنها ما هو في صورة عمل ينفق في سبيل تفعيل المواد من خلال الآلات وتحويلها إلى سلع.

هنا يمكننا القول أن سميث يتصور، إجمالاً[٢٠]، أن الرأسمال ينقسم إلى قسمين: أحدهما يستخدم في سبيل الحصول على الأراضي والآلات والمعدات،...، أي أدوات الإنتاج، ويسمي هذا القسم: الرأسمال **الأساسي**. والآخر يستخدم في سبيل شراء مواد العمل والعمل، ويسمي هذا القسم: الرأسمال **الدائر**. ووجه الاختلاف بين الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر، كما يرى سميث، يتجلى في شرط **بقاء الملكية**، فسميث يجعل معيار التفرقة بين قسمي الرأسمال هو مدى احتمالية تغير مالك ذلك الجزء من الرأسمال الَّذي تجسد في السلعة عقب إنتاجها وطرحها في التداول، بمعنى أن كل سلعة من السلع المنتجة طبقاً لنمط الإنتاج الرأسمالي والمعدّة للبيع في السوق، إنما تحتوي على"أدوات عمل، ومواد عمل، وعمل"، والَّذي يمضي في التداول هو"مواد العمل والعمل"، وتظل المباني والآلات على ملك صاحبها، هي فقط تتجسد في الناتج

---

(٢٠) ونقول إجمالاً؛ لأن تقسيم سميث يتضمن العديد من التفاصيل، إذ قسم سميث الرأسمال، في الواقع، إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول: القسم المخصص للاستهلاك المباشر مثل المواد الغذائية والأثاث المنزلي والملابس... إلخ، أما القسم الثاني: فهو الرأسمال الأساسي، وهو الذي لا يتغير مالكه لا أثناء ولا عقب عملية الإنتاج. وهو يتألف بشكل رئيسي من أربعة أمور: أولاً: جميع الآلات التي يستهلكها العمل. ثانياً: المباني مثل المحلات التجارية والمستودعات والاسطبلات ومخازن الغلال. ثالثاً: المواد التي تستخدم في تحسين الأرض وتجويد التربة. رابعاً: المهارات المكتسبة بالتعلم. أما القسم الثالث: فهو الرأسمال الدائر. وهو الذي لا يدر إيراداً إلا عن طريق التداول أو تغيير مالكه عقب عملية الإنتاج، وهو يتألف من أربعة أجزاء: النقود، وخزين المؤن الماثلة في حوزة القصاب والمزارع ...، ومواد العمل سواء كانت في حالة خام أو مصنعة بهذا القدر أو ذاك من الملابس والأثاث والمباني التي لم تكتمل هيئتها في هذه الأشكال الثلاثة بعد، والعمل نفسه أي المصنوعات الناجزة الكاملة ولكنها لا تزال في حوزة الرأسمالي أو التاجر. انظر: **ثروة الأمم**، المصدر نفسه، الكتاب الثاني، الفصل الثاني. وقارن:

"We shall find that capital is of two very different kinds ; the one during the business of reproduction undergoes various alterations more or less complete, none of which however are in them selves of the slightest use to any one, the capital thus employed not *ministering immediately to the neces sities* or comforts of a single individual ; the other, while it conduces, though more remotely, to the com mon result, satisfies in the mean time the most indis pensable wants of man. The first remains in the possession of its owner or employer until the produce is completed ; *the second can become serviceable* to the end he has in view, only by his parting with it to others. The former of these I call Fixed, the latter Circulating capital".G. Ramsay, **An Essay on the Distribution,** Ch II, p.43. "There is a great difference... Circulating capital being destroyed as such, or at any rate finally lost to the owner, by a single use; and the product resulting from that one use being the only source from which the owner can replace the capital, or obtain any remuneration for its productive employment; the product must of course be sufficient for those purposes. the result of a single use must be a reproduction equal to the whole amount of the circulating capital used, and a profit besides, is by no means necessary in the case of fixed capital. Since machinery, for example, is not wholly consumed by one use, it is not necessary that it should be wholly replaced from the product of that use. The machine answers the purpose of its owner if it brings in, during each interval of time, enough to cover the expense of repairs". J. S. Mill, **Principles of Political Economy** (London: Longmans, Green & Co, 1909). Book I-II, p.93.

بمقدار الاستهلاك، وبنسبة محددة. في حين أن المواد تُستهلك كلياً في أثناء عملية الإنتاج. وكذلك العمل الَّذي هو كالمواد عرضة للتبدل والتغير في اللحظة الَّتي يقرر فيها الرأسمالي ذلك، وتبقى المباني والآلات والمعدات كي تمثل الرأسمال الأساسي. في حين تعد مواد العمل، والعمل، رأسمالاً دائراً.

ثانياً: ديفيد ريكاردو

(١)

يتقدم ريكاردو بالاقتصاد السياسي خطوة إلى الأمام، ليس على صعيد نظرية القيمة فحسب، كما سنرى، إنما أيضاً على صعيد **موضوع العلم** محل انشغاله؛ فلم يعتبر ريكاردو أن المشكلة المركزية في الاقتصاد السياسي هي الإنتاج ونمو قوى الإنتاج وتنمية الثروة بوجه عام، كما كان يرى سميث، وإنما اعتبر أن الإشكالية الأساسية في الاقتصاد السياسي إنما تتعلق بمسألة تحديد القوانين الَّتي تنظم عملية **توزيع** القيمة الَّتي يخلقها العمل، أي الكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية المشاركة، وربما غير المشاركة، في عملية الإنتاج، وهي طبقة الملاك العقاريين وطبقة الرأسماليين وطبقة العمال.

"إن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد السياسي هي تحديد القوانين التي تنظم التوزيع، وعلى الرغم من الكتابات المحترمة لترجو وستيوارت وسميث وساي وسيسموندي، إلا أنها لا تقدم إلا القليل عن المسار الطبيعي للريع والربح والأجور". (مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب، مقدمة الطبعة الثالثة، ١٨٢١).[٢١]

وإذ يرجع ريكاردو، على طريقة سميث، جميع دخول السكان، تحديداً: الأجر والربح، إلى مصدر واحد هو العمل؛ فإنه يصل إلى الاستنتاج: أن مصالح الطبقات تتقارب مع بعضها وتتناقض، ولكن هذا التناقض ليس في حقل الإنتاج فحسب، وإنما أيضاً في حقل التوزيع؛ حيث يجري، في الأخير، الصراع بين الطبقات على اقتسام الناتج الاجتماعي الإجمالي. وعلى الرغم من وجه الاختلاف بين سميث وريكاردو على

---

(٢١) راجع:

David Ricardo, **On The Principles of Political Economy and Taxation** (New York: Barnes & Noble. 2005), p. xvii. وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في القراءة والاستشهاد بالنصوص.

هذا النحو، فإن كلاً منهما يصدر في تحليله لدائرة انشغاله عن نظرية في القيمة. والواقع أن الاختلاف بين ريكاردو وسميث بشأن موضوع الإشكالية الأكثر أهمية في الاقتصاد السياسي إنما هو انعكاس مباشر لحركة الواقع؛ فسميث حين فكر في إنتاج **ثروة الأمم**، إنما كان يعيش عصر الثورة الصناعية والمرحلة الصاعدة للرأسمالية، وكانت المشكلة الأساسية تتركز آنذاك في تنظيم الإنتاج ونموه، بينما جاء ريكاردو كي يعايش مرحلة تالية أخذت فيها مشكلة توزيع ثروة الأمم تحتل مكانة متميزة على صعيد الواقع والفكر معاً، وكانت المشكلة الأساسية وربما الوحيدة حينئذ، هي مشكلة تنظيم الدخول المختلفة على صعيد الاقتصاد القومي بين: طبقة الرأسماليين كطبقة جديدة ناشئة، وطبقة المُلَّاك العقاريين كطبقة راسخة اجتماعياً. فالتعارض كان واضحاً وشرساً بينهما. فقد تبلور الصراع بين رجال الصناعة، الأغنياء الجدد، الَّذين يريدون خفض أثمان المنتجات الزراعية كيلا يضطروا لدفع الأجور المرتفعة حتي تتناسب مع ارتفاع أثمان غذاء الشغيلة الأجراء. وبين رجال الزراعة الَّذين يرغبون في رفع أثمان هذه المنتجات الزراعية، ومن ثم رفع أثمان الغذاء، لتحقيق أقصى ربح. وعليه، ثارت في هذه المرحلة التاريخية المناقشات الحامية حول تنظيم استيراد وتصدير الغلال في إنجلترا، واكتسبت هذه القوانين أهمية خاصة حين نجح كبار ملاك الأرض في استصدار قانون سنة ١٨١٥ الَّذي يخضع الغلال المستوردة لضريبة جمركية. وهو ما أدى إلى الارتفاع في المستوى العام لأثمان المواد الغذائية؛ وهو ما أثار بدوره الطبقة العاملة الَّتي طالبت برفع أجورها، الأمر الَّذي انعكس بالتبع على أرباح الرأسمال، أو هكذا بدا الأمر! كل ذلك أدى في الواقع إلى مناقشات ومعارك فكرية مفتوحة، اشترك فيها كبار المفكرين آنذاك. ومنهم ديفيد ريكاردو. وكانت هذه المناقشات تجسيداً مباشراً لتناقض المصالح بين كبار مُلاك الأراضي من ناحية، وبين العمال ورجال الصناعة من ناحية أخرى، كما كانت مظهراً للخلاف بين أنصار حرية التجارة الخارجية من جانب، وأنصار تقييد هذه الحرية من جانب آخر[٢٢].

(٢٢) للمزيد من التفاصيل عن طبيعة الصراع الاجتماعي في هذه المرحلة، والمناقشات التي دارت آنذاك، راجع:
Malthus on the corn Laws, in: **Classical Economics**: The Critical Reviews 1802-1815, Volume IV:1813-1815, Ed: Donald Rutherford (London: Routledge, 1996), pp.1781-93. **Encyclopaedia Britannica, Corn Laws and Corn Trade,** Vol VII, pp.427-52. In: **The Collected Works of John Ramsay McCulloch** (London: Routledge,1995). Asa Briggs, **The Age of Improvement, 1783-1867** (London: Routledge, 1999).

"كان المجتمع في نظر آدم سميث أسرة كبيرة، أما عند ريكاردو فهو صراع مرير من أجل التفوق والانتصار. ففي السنوات الأربعين التي تلت نشر كتاب ثروة الأمم انقسمت إنجلترا إلى معسكرين متعاديين يقف في أحدهما الرأسماليون الصاعدون، المنشغلون بمصانعهم والذين يقاتلون من أجل توطيد مركزهم الاجتماعي وتمثيلهم في البرلمان، بينما يضم المعسكر الآخر كبار ملاك الأراضي، وهؤلاء يمثلون أرستقراطية غنية قوية ووطيدة الدعائم، وينظرون في سخط إلى أعمال العدوان من جانب الأغنياء الجدد... لم يكن سبب الذعر الذي استشعره ملاك الأرض أن الرأسماليين كانوا يكسبون الأموال، وإنما كان ذلك راجعاً إلى الحقيقة البغيضة وهي مواصلتهم الإصرار على أن أثمان الغذاء أعلى مما ينبغي، ذلك أن الذي حدث خلال الفترة الوجيزة منذ آدم سميث أن إنجلترا أصبحت مضطرة إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج، بعد أن كانت من أكبر مصدري الحبوب... فإن الزيادة في السكان جعلت الطلب على الحبوب يفوق العرض وارتفع ثمن البوشل من القمح أربع مرات. وكما ارتفعت الأثمان ارتفعت الأرباح، ففي مزرعة في إيست لوثيان بأسكتلنده كان متوسط الأرباح والريع سوياً يعادل ٥٦% من الرأسمال المستثمر... وإذ ارتفعت أثمان الحبوب بدأ التجار يشترون القمح والذرة من الخارج ويأتون بها إلى البلاد، وكان من الطبيعي أن ينظر مالك الأرض إلى هذا الأسلوب بعين السخط. فالزراعة لم تكن مجرد أسلوب حياة بالنسبة إلى الطبقة الأرستقراطية ولكنها كانت كذلك من مشروعات الأعمال الكبيرة. ومن هنا لم يكد يكون في الإمكان أن يحتمل مالك الأرض تدفق الحبوب الرخيصة من وراء البحار. وبفضل سيطرة مالك الأرض على البرلمان اقتصر دوره على سن التشريع الذي أقام حاجزاً منيعاً من الحماية الجمركية، فأصدر قوانين الغلال. ولكن بحلول عام ١٨١٣ فلت زمام الأمور، إذ تآمرت المحاصيل السيئة والحرب مع نابليون فجعلت الأثمان تشبه الأثمان التي تسود في أوقات المجاعات، فبيع الربع من القمح بثمن قدره ١١٨ شلناً أي ما يقرب من ١٤ شلناً للبوشل، وبهذا أصبح البوشل يباع بثمن يساوي تقريباً ضعف الأجر الأسبوعي الذي يحصل عليه العامل. درس البرلمان الأمر وكان الحل الذي وصل إليه أنه ينبغي زيادة الرسوم المفروضة على الحبوب الأجنبية، وكان المبرر أن الأثمان المرتفعة في الأجل القصير سوف تشجع على التوسع في إنتاج القمح الإنجليزي في الأجل الطويل. كان هذا كثيراً جداً بالنسبة إلى رجال الصناعة. فعلى خلاف ملاك الأراضي كان الرأسماليون يريدون الغلال الرخيصة لأن ثمن الغذاء كان يحدد إلى حد كبير المقدار الذي يتعين عليهم أن يدفعوه مقابل العمل. وإذ راح ريكاردو يكتب في وسط هذه الأزمة فليس من الصعب أن نفهم لماذا نظر سميث إلى العالم ورأى فيه فرقة كبيرة متناغمة أما ريكاردو فرأى فيه صراعاً خبيثاً". (هيلبرونر، الفلاسفة، الفصل الرابع، المصدر نفسه).

(٢)

وعلى صعيد المنهج، وابتداءً من رفض المنهج الوصفي، فالتجريد هو طريقة التفكير الَّتي تلقاها ديفيد ريكاردو عن آدم سميث، وغيره من الأسلاف الكلاسيك بوجه عام. وعمل دائماً على مناقشة الظواهر، محل بحثه، على أعلى مستوى من مستويات التجريد[٢٣] دونما الوقوع في التفاصيل والأمثلة الوصفية/ الاستقرائية الَّتي استخدمها آدم سميث. وعلى الرغم من أن ديفيد ريكاردو ابتدأ من آدم سميث، وكان

غالباً ما يذكر رأي الأخير ثم يعقبه برأيه المتفق معه أو المخالف له سارداً لحججه وبراهينه، إلا أن رؤيته كانت أكثر وضوحاً، ومنهجه أدق، وسيطرته على إشكاليته أسطع بريقاً؛ فلقد أعاد ريكاردو النظر في تصور سميث في القيمة، ولكنه لم يرتبك كما ارتبك سميث. وأعلن من البداية، أي في الفصل الأول من **مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب**، أن المبدأ في تحديد القيمة لم يتغير. فمع المجتمع الحديث، كما المجتمعات البدائية، العمل هو مصدر القيمة. وقيمة السلعة، في المجتمعات كافة، تتحدد على أساس كمية العمل النسبي الضروري المبذول في سبيل إنتاج السلعة، وليس، وكما ذهب سميث، بكمية العمل اللازم في سبيل إنتاج السلعة الأخرى المتبادل بها. وريكاردو هنا في الواقع إنما يعيد صياغة نفس مقولات سميث إنما بدقة أشد؛ لأن سميث لم يقل قط، على عكس ما يقول أساتذة الاقتصاد في الجامعات، أن السلعتين المتبادلتين يختلفان في القيمة. بل كل ما هنالك أن: "السواد الأعظم من الناس يفهمون ما تعنيه كمية معينة من سلعة معينة أفضل مما يفهمون كمية من العمل". وهو الأمر الَّذي أدركه ريكاردو بوعي منهجي صارم، وبالتالي تمكن من صياغة قانون القيمة بدقة أكبر. كتب ريكاردو:

"قيمة السلعة، أو الكمية من أية سلعة أخرى تتبادل بها، تعتمد على الكمية النسبية من العمل الضروري اللازم لإنتاجها، وليس أكثر ولا أقل من التعويض المدفوع لقاء هذا العمل". (المبادىء، الفصل الأول).

---

(٢٣) كتب جون جالبريث، بسطحية :"حينما نقارن ريكاردو بسميث أو مالتس نجد أن ريكاردو قدم تغييراً مؤثراً في المنهج، فلقد كان سميث تطبيقياً كان يبدأ من ملاحظاته الخاصة المتنوعة ويخرج منها باستنتاجاته. أما ريكاردو فكان نظرياً... وهو يبدأ من رأي واضح، أو يبدو انه كذلك ويستكمل المسير عن طريق المنطق إلى استنتاج معقول ظاهرياً، أو ربما إلى استنتاج حتمي، وكان ذلك منهجاً يمكن أن يجذب اهتمام رجال الاقتصاد بعد ذلك؛ لأنه لا يحتاج إلى وفرة في المعلومات، ويمكن عند الضرورة أن يكون منفصلاً عن الواقع الجاف أو غير المريح".

John Kenneth Galbraith, **A History of Economics:The past as the present** (Penguin Books, 1987),p.81.

أما ج. كينز، فقد كتب، بسطحية موازية، تخلط بين هدف العلم وهدف كتابة مقال تجريبي في جريدة يومية:"يقدم لنا ريكاردو مأثرة فكرية... تتمثل في تبني عالم افتراضي منقطع الصلة بالخبرة الواقعية وكأنه عالماً واقعياً، ثم العيش فيه بشكل متسق...".

John Maynard Keynes, **The General Theory of Employment, Interest, and Money** (London: Macmillan,1967), p.249.

والتصور الذي نفترض سلامته، هو الذي يفحص طريقة ديفيد ريكاردو بالاقتراب أكثر من روح الاقتصاد السياسي عند ريكاردو نفسه. الاقتصاد السياسي كعلم يهدف إلى الكشف عن"القوانين الموضوعية" التي تحكم التوزيع، وهو الأمر العسير علمياً بدون التجريد. بدون العلو بالظاهرة، محل البحث، عن كل ما هو ثانوي. فـ "ريكاردو هو رجل المنطق والمفكر النظري الذي يجرد من كل العوامل الثانوية التي تنحرف بالذهن عما هو جوهري في الظاهرة، وذلك بقصد التوصل إلى الأفكار الرئيسية، مستخدماً أساساً الاستنباط كطريقة للاستخلاص المنطقي، أما طريقة سميث في التحليل فهي طريقة نيوتن، أي التوصل إلى حقائق بسيطة عن طريق التعميم الذي يؤدي به إلى الفكرة المركبة. باختصار، سميث يستخدم الطريقة الاستقرائية". بتصرف يسير عن: بارتولي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**. مذكور في: دويدار، **مبادىء الاقتصاد السياسي**، ص١٩٦.

(٣)

هذه البداية الصحيحة والدقيقة عند ريكاردو، إذ الصورة على أرض الواقع أضحت أوضح، قادته إلى تبني تصورات سميث في أمرين، إنما دون أن يعقد المقارنة بين المجتمعات القديمة والمجتمعات المعاصرة. الأمر **الأول**: المقارنة بين العمل البسيط والعمل المركب: بحيث لم تعد مشكلة الاختلاف في الشدة والبراعة تقف أمامه عائقاً حين المبادلة، إنما صار يمكن، الآن كما من قبل، المقارنة بين (**س**) من العمل البسيط، و(**ص**) من العمل المركب. الأمر **الثاني**: منظم القيمة: إذ أصبحت كمية العمل الكائن في السلعة، الآن كما من قبل، تنظم قيمة مبادلتها؛ وإن أي تغير في كمية العمل الّذي تحتوي عليه السلعة يستصحب، مباشرة، التغير في قيمة السلعة ذاتها.

"إذا كانت كمية العمل المتحقق في السلعة هي التي تنظم قيمة مبادلتها فإن كل زيادة في كمية العمل يجب أن تزيد من قيمة تلك السلعة كما أن كل انخفاض في تلك الكمية يؤدي إلى انخفاض القيمة".(المبادىء، المصدر نفسه).

فإذ ما انتهي ريكاردو إلى تحديد قيمة السلعة بكمية العمل الضروري النسبي، وأن مقياسها هو عدد ساعات العمل الضروري المبذول في إنتاجها، رأى أن تلك القيمة لا تتوقف فقط على العمل الضروري النسبي المنفَق مباشرة في إنتاجها، بل أيضاً على ذلك العمل الضروري النسبي المنفق في سبيل إنتاج المباني والأدوات والآلات الضرورية لتحقيق هذا العمل. أي العمل المختزَن. ومن ثم فإن قيمة السلعة الَّتي تحتوي على ٤ ساعات من العمل الحي، و٦ ساعات من العمل المختزن، تساوي قيمة السلعة الَّتي تحتوي على ساعة واحدة من العمل الحي، و٩ ساعات من العمل المختزن.

"ليست كمية العمل المتحقق في السلعة فقط هي التي تؤثر في قيمتها، إنما أيضاً كمية العمل المنفق في سبيل إنتاج المعدات والأدوات والمباني التي يستخدمها العمل". (المبادىء، المصدر نفسه).

وعلى الرغم من أن قيمة السلعة باتت الآن أكثر وضوحاً، وأصبحت في طريقها إلى الاكتمال، عما كانت عليه عند سميث، إذ أمست تتكون من (العمل الحي بالإضافة إلى العمل المختزن) فإننا سنجد ريكاردو يميل، عبر المراحل الثلاث لتطور فكره[٢٤]، إلى إعادة النظر في نظريته في القيمة، ويتردد في الأخذ بمبدأ القيمة على أساس كمية العمل فحسب، ويشرع في إدخال عنصر الزمن[٢٥]. ثم يعيد النظر في

منظم القيمة مدخلاً معدل الربح/ عائد الرأسمال[٢٦]. ولكنه لم يتمكن من مواصلة استنتاجاته قبل وفاته، وبقيت نظريته في القيمة قائمة على أساس العمل النسبي الضروري، كما بقيت نظريته في منظم القيمة مرتهنة بكمية العمل. فنحن نعرف أن ريكاردو انتهى، على الأقل في **مبادىء الاقتصاد السياسي**، إلى أن قيمة السلعة تنتظم على أساس كمية العمل. وحين مبادلة تلك السلعة بسلعة أخرى فإن التبادل يتم على أساس عدد ساعات العمل النسبي الضروري المبذول في إنتاجها وإنتاج الرأسمال (المباني، والآلات، والمعدات،... إلخ) الموظف في سبيل هذا الإنتاج. وقيمة السلعة أصبحت، بتلك المثابة، تتكون على نحو أكثر وضوحاً من قسمين: **أولاً**: العمل الحي الضروري اجتماعياً. **ثانياً**: العمل المختزن. فالسؤال الّذي يتعين إثارته هنا، وهو ما نتصور أنه ثار في ذهن ريكاردو، وجُل الكلاسيك، هو: كيف يمكن المبادلة، ووفقاً لقانون القيمة، بين النبيذ الّذي استغرق صنعه ٦٠ ساعة من العمل الحي و٦٠ ساعة من العمل المختزن وظل في القبو لمدة ١٢٠ يوماً قبل أن ينتقل إلى السوق، وبين الفخار الّذي استغرق صنعه ٦٠ ساعة من العمل الحي و٦٠ ساعة من العمل المختزن وظل في التجفيف لمدة ٦٠ يوماً فقط قبل أن ينتقل إلى السوق؟ فالسلعتان، النبيذ والفخار، وليكن ٦٠ لتراً من النبيذ، و٦٠ إناءً من الفخار، استغرق إنتاجهما ١٢٠

---

(٢٤) من التأثر بآدم سميث، مروراً بما اكتسبه من أفكار بمناسبة مناقشات قوانين الغلال، وانتهاء بنضجه الفكري من خلال الجدل الدائر بينه وبين مفكري الكلاسيك آنذاك وفي مقدمتهم روبرت مالتس وماك كولوخ. انظر:

J. H. Hollander, **The Development of Ricardo`s Theory of Value**, Quarterly Journal of Economics, Vol. 18, August 1904, pp.455-91.

(٢٥) في رغبته إدخال الزمن النسبي الذي تستغرقه السلعة قبل طرحها في السوق، انظر رسالته إلى ماك كولوخ:

"After the best consideration that I can give to the subject, I think that there are two causes which occasion variations in the relative value of commodities: 1 st, the relative *quantity of labour required* to produce them; 2nd, the relative times that must elapse before the result of such labour can be brought to market. All the questions of fixed capital com under the second rule".

Letters of David Ricardo to John Ramsay McCulloch,1816-1823(ed. Hollander, New York, 1895).p.65.

(٢٦) في اتجاهه إلى اعتبار معدل الربح/ عائد الرأسمال أحد أجزاء منظم القيمة، انظر رسالته إلى ماك كولوخ:

" I sometimes think that if I were to write the chapter on value again which is my book, I *should acknowledge that the relative* value of commodities was regulated by two causes instead of by one, namely, by the relative quantity of labour necessary to produce the commodities in question, and by the rate of profit for the time that the Capital remained dormant, and until the commodities were brough to market. Perhaps, I should find the difficulties nearly as great in this view of the subject as in that which I have adopted".

Letters of Ricardo to McCulloch, pp.71-2.

ساعة عمل، أي نفس كمية العمل. ومن ثم يكون من المتعيَّن مبادلتها، وفقاً لقانون القيمة، بنسبة ١:١، أي: نبادل لتراً واحداً من النبيذ بإناء واحد من الفخار. ولكن:

- أليس **للزمن** هنا اعتبار؟ ما الَّذي يجعل صاحب النبيذ يستمر في الإنتاج إذ لم يحصل على مكافأة الانتظار مدة إضافية حتى نضج منتجه؟ ما الَّذي يجعله ينتظر ٦ شهور إضافية، دون الحصول على دخل إضافي في صورة فائدة أو ربح إضافي؟ ولذا وجد ريكاردو أهمية إدخال عنصر **الزمن**، ومن هنا أيضاً:

- سيكون، في تصور ريكاردو، من حق الرأسمال الأساسي الهاجع، دون عمل خلال الـ ٦ شهور لدى صاحب النبيذ، أن يطالب بثمن الانتظار. فالرأسمال ونصيبه من الربح إنما يعود إلى صاحب النبيذ في عام، ولكنه يعود إلى صاحب الفخار في نصف هذه المدة. ومن هنا رأي ريكاردو أهمية إدخال عنصر **معدل الربح**.

ولكن إدخال معدل الربح/ عائد الرأسمال، من شأنه نقض قانون القيمة! فمنظم القيمة هنا لن يكون كمية العمل فقط، إنما سيصبح بجوار كمية العمل معدل الربح/عائد الرأسمال! وليس قيمة الرأسمال كعمل مختزن. فهل كف قانون القيمة عن حكم التبادل؟ وهل تعطل منظم القيمة عن آداء مهمته كأساس مشترك للمفاوضة حين المبادلة؟ الواقع أن ريكاردو لم يتسن له إدخال أية تعديلات على كتابه **المباديء**، وظلت أفكاره محض نوايا، على الرغم من أنه أعلن صراحة أنه سوف يقوم بعمل بعض التعديلات، وعلى منظم القيمة بوجه خاص، إذ ما تمكن من إعادة كتابة فصل "القيمة" مرة أخرى. وبالتالي يمكننا افتراض أن نيته قد انصرفت كذلك، وفقاً لخطابه إلى ماك كولوخ في مارس ١٨٢٠، إلى إدخال عنصر الزمن النسبي أيضاً في تحديد القيمة النسبية للسلعة. بيد أننا لا نعرف كيف كان سيفعل ذلك! ولكن كل ما نعرفه يقيناً أنه نبه أذهاننا إلى الاعتبارين: الزمن النسبي، ومعدل الربح/ عائد الرأسمال.

ولذا، ربما يكون علينا هنا انتظار تدخل ماركس؛ استكمالاً لمكونات القيمة من جهة، وإدخال الاعتبارين المذكورين من جهة أخرى؛ فعلى ما يبدو أن الرأسمال، كظاهرة، صار له، بعد مرور عشرات السنين على صدور **ثروة الأمم**، الغلبة والهيمنة

على أرض الواقع، ولم يعد مجرد ظاهرة جديدة طارئة أو عابرة. الأمر الَّذي يجعله يبحث له عن مكان متميز لا في **تكوين القيمة** فحسب، إنما في **منظمها** أيضاً. فهل سيفلح ماركس وأدواته الفكرية في مهمة الدفاع عن قانون القيمة في مواجهة الرأسمال المطالب بنصيب في تحديد القيمة وتنظيمها عبر الزمن النسبي؟ فلنرجيء هذه الإجابة حينما نذهب إلى تحليل أفكاره في هذا الشأن، ولنعد الآن إلى ريكاردو.

(٤)

فعندما انتقل ريكاردو لمناقشة قيمة المبادلة وجد أن السلع تعتمد في قيمتها التبادلية على أمرين: الندرة، وكمية العمل الَّتي تحتويها. فحالما تصدى لتفسير لغز القيمة، الَّذي لم يتمكن سميث من تفسيره؛ إذ كيف تكون أشياء ذات قيمة استعمال كبيرة مثل الماء ولكن قيمة مبادلتها منعدمة تقريباً؟ وبالعكس، كيف تكون أشياء ذات قيمة استعمال قليلة ولكن ذات قيمة مبادلة مرتفعة مثل الماس؟ رأى أن حل هذا اللغز إنما يبدأ من فكرتي الندرة والمنفعة؛ فالماء ليس نادراً في الطبيعة؛ ولذلك تكون قيمة مبادلته قليلة، على العكس من ذلك الماس الَّذي يتميز بالندرة، ولذلك تكون قيمة مبادلته كبيرة.

ولا يتوقف ريكاردو عند هذا الحد من التفسير، بل يتقدم خطوة أكثر أهمية حين يقرر أن **المنفعة شرط قيمة المبادلة وليست مقياساً لها** كما ظن سميث الَّذي تصور أن المنفعة تؤخذ في الاعتبار حين قياس القيمة. فقد أوضح ريكاردو أن الأشياء كي تكون ذات قيمة تبادلية يشترط أن تكون ذات منفعة، مهما كانت ندرة السلعة ومهما كانت كمية العمل الضروري المبذول في إنتاجها. ولكن هذه المنفعة يقتصر دورها على ذلك ولا يتعداه إلى أن تكون مقياساً للقيمة.

"المنفعة ليست مقياس القيمة، على الرغم من أنها ضرورية للغاية، فالسلعة التي لا تحقق منفعة هي سلعة مجردة من قيمة المبادلة، مهما كانت ندرتها ومهما كانت كمية العمل المبذولة في إنتاجها". (المبادىء، المصدر نفسه).

وعلى الرغم من أن ريكاردو قد حدد، ابتداءً من مراجعة سميث، مفهوم القيمة ومقياسها ومنظمها؛ إلا أنه لم يستطع، كما سميث، تفسير عملية التبادل بين العمل والرأسمال ابتداءً من نظريته في القيمة. فلماذا يكون الأجر أقلاً من القيمة الَّتي يخلقها

العمل؟ يتعين هنا كذلك أن ننتظر تدخل ماركس كي يحل هذه المشكلة ويقدم إجابة تعتمد على التفرقة بين العمل وقوة العمل.

(٥)

وعلى صعيد **التوزيع**، فعلى ما يبدو أن ريكاردو يعتنق نفس نظرية سميث. ولكنه، **ابتداءً من التزام صارم بقانون القيمة** يستبعد الريع، إنما ابتداءً وليس انتهاءً. فالقيمة الَّتي "**يضيفها العمال**" تنحل، لديه كما سميث، إلى **أجر** العمل الحي وربح العمل المختزن. ولأن الأرض لم يبذل عمل في سبيل إيجادها من العدم، فالَّذي يدخل في **تكوين القيمة** هو العمل، الحي والمختزن، المستخدَم في سبيل تهيئتها وزراعتها فقط.(٢٧)

"تنقسم قيمة السلعة إلى جزأين: الأول أرباح الرأسمال، والآخر أجور العمال". (المبادىء، الفصل السادس).

(٦)

ويفرق ريكاردو، كما سميث، بين أنواع الأثمان، وبصفة خاصة بين الثمن الطبيعي وثمن السوق، وهو يعمم تلك التفرقة على جميع ما يباع ويشترى في السوق من سلع. وطالما أن "العمل" سلعة تباع في سوق العمل لمن يشتريها في مقابل الأجرة، فإن ريكاردو يرى أن الثمن الطبيعي للعمل هو الَّذي يكون ضرورياً لتمكين العمال من العيش وإدامة عرقهم، دون زيادة أو نقصان، إنما يعني حد الكفاف. وحينما تطرح سلعة العمل في السوق نكون أمام ثمن السوق للعمل، وهو يراه، كما سميث، خاضعاً لقوى السوق، ولكنه يتأرجح ارتفاعاً وانخفاضاً حول الثمن الطبيعي. والحد الضروري

---

(٢٧) ريكاردو، المبادىء، الفصل الثاني، والفصل الرابع والعشرون. ولكن، كيف سيدفع الريع؟ نحن نعلم أن ريكاردو تقبل نظرية سميث في انحلال القيمة التي يضيفها العمال إلى أجور وأرباح. كما تقبل نظريته في انحلال الثمن الطبيعي، ولكنه استبعد الريع. والواقع أن سميث يحسب الريع من البداية، بداية عملية الإنتاج، أما ريكاردو، ولانشغاله بالقيمة؛ فيضيفه، كما ذكرنا بالمتن، إنما في النهاية، أي بعد عملية الإنتاج حين الدفع بالسلعة إلى السوق بقيمتها (أجر+ ربح) فعلى ما يبدو أن كلفة الإنتاج، وهو مصطلح يظهر في المبادىء نحو مئة مرة، بات يحتل مكانة في فكر ريكاردو. ولذا ينتقل ريكاردو إلى الثمن الطبيعي (الأجر والربح والريع) عبر القيمة (الأجر والربح). وهو ما يفترض سبق وجود نظرية واضحة في القيمة؛ فالأجر والربح يتحددان بالعمل الحي والمختزن أي وفقاً لقانون القيمة، أما الريع فيتحدد لديه ابتداءً من قوانين مختلفة ولذا يضاف إلى القيمة طبقاً للقوانين المحددة له. وهي القوانين المستقاه من الأسلاف الكلاسيك وفي مقدمتهم وليم بتي الذي قدم فكرته عن الريع المطلق بالإضافة إلى الريع الفرقي الناتج عن الاختلاف إما في خصوبة التربة وإما في موقع الأرض بعداً أو قرباً من السوق. قارن:
G.Stigler, **The Ricardian Theory of Value and Distribution**,J.P.E, Vol.60. June 1952.

من وسائل المعيشة بالنسبة لريكاردو ليس ثابتاً وإنما يتأثر بشروط اجتماعية وتاريخية وجغرافية تحدد مكوناته.

"العمل مثل جميع الأشياء التي تباع وتشترى، يكون له ثمن طبيعي وثمن في السوق، أما الثمن الطبيعي فهو الذي يكون ضرورياً لتمكين العمال من العيش وإدامة عرقهم دون زيادة أو نقصان، وإن قوة العمل اللازمة لإعالة العامل وأسرته وإنجاب المزيد من العمال لا تعتمد على كمية المال الذي يدفع كأجور، إنما يعتمد على كمية المواد الغذائية والضرورية والراحة المعتادة التي يمكن شراؤها بتلك النقود...". (المبادىء، الفصل الخامس).

ويفرق ريكاردو أيضاً بين الأجور الأسمية والأجور الحقيقية: فالأجور الأسمية هي في نظره، كما سميث، كمية معينة من النقود تدفع للعامل لقاء عمله خلال فترة معينة من الزمن. أما الأجور الحقيقية فهي زمن العمل الضروري لإنتاج وسائل معيشة العامل الضرورية خلال الفترة الَّتي يتقاضى عنها أجره الأسمي(٥).

(٧)

ويستكمل ريكاردو، ابتداءً من قانون القيمة، الخط المنهجي الَّذي وضعه سميث بشأن التفرقة بين الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر، بيد أن استكماله لهذا الخط المنهجي إنما هو في الواقع إعادة نظر، ليس في التقسيم أو في محتواه، وإنما في معياره. ففي حين يرى سميث أن معيار التفرقة بين الرأسمال الأساسي والدائر يعتمد على شرط مدى بقاء ملكية ذلك الجزء من الرأسمال الَّذي يتجسد في السلعة، على نحو ما رأينا أعلاه، يعتمد ريكاردو معياراً جديداً يرتكز على **معدل الاستهلاك**، أو **الديمومة**:

- فإذا كان ذلك الجزء من الرأسمال مما يستهلك في وقت قصير، أو يستهلك كلياً في فترة وجيزة، مثل الجزء المدفوع كأجرة، فإن ذلك يعد من قبيل الرأسمال الدائر،

---

(٥) "إن السيد ريكاردو يتحاشى، بذكاء بالغ، صعوبة تهدد، للوهلة الأولى، بتقويض مذهبه القائل بأن القيمة تتوقف على كمية العمل المنفق في الإنتاج، فلو جرى التقيد بهذا المبدأ تقيداً صارماً؛ لترتب عليه أن قيمة العمل تعتمد على كمية العمل المستخدم في إنتاجه، وهذا بداهة قول لا معنى له. ولذلك يجعل السيد ريكاردو، بضربة بارعة، قيمة العمل تتوقف على كمية العمل اللازمة لإنتاج الإجور؛ أو إذا أردنا اعطاءه مزية استخدام كلماته بالذات، فإنه يرى أن قيمة العمل تقدر وفقاً لكمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور، ويقصد بذلك كمية العمل اللازمة لإنتاج النقود أو السلع المدفوعة للعامل، وهذا يضارع القول بأن قيمة القماش تقدر، لا وفقاً لكمية العمل المكرسة لإنتاجها، بل وفقاً لكمية العمل المكرسة لإنتاج الفضة، التي يبادل بها القماش." انظر: س. بيلي، **دراسة انتقادية حول طبيعة ومقاييس وأسباب القيمة**، لندن: ١٨٢٥. ماركس، **رأس المال**، القسم السادس، الفصل السابع عشر.

- أما إذا كان مما يطول بقاؤه ويدوم استخدامه في الوظيفة الّتي تم إعداده لأجلها، كالمباني والآلات، فإننا نكون، وكما يقول ريكاردو، أمام رأسمال أساسي، مع ملاحظة أنه لا يحدثنا عن المواد الأولية أو عن المواد المساعدة!

"يصنف الرأسمال إلى أساسي ودائر طبقاً لسرعة الاستهلاك، فالرأسمال الأساسي مثل المباني والآلات هي قيم تتمتع بالدوام، أما الرأسمال الدائر فهو الذي يستخدم في دفع الأجور التي تنفق على المواد الغذائية والملابس والسلع القابلة للاستهلاك أكثر من المباني والآلات".(المبادىء، الفصل الأول).

ثالثا: كارل ماركس(٢٨)

(١)

ابتداءً من تحديده لكون نمط الإنتاج الرأسمالي هو محل انشغال الاقتصاد السياسي، والّذي يجعله محل مراجعته،

"أني أقصد بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي مجمل الاقتصاد السياسي ابتداء من وليم بتي، ذلك الاقتصاد الذي يدرس الترابطات الداخلية لعلاقات الإنتاج البورجوازية". (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الأول).

---

(٢٨) لتكوين الوعي الناقد بفكر ماركس؛ فبالإضافة إلى مؤلفه المركزي: رأس المال، انظر على سبيل المثال:

S. Bell, **Ricardo and Marx,** Journal of Political Economy, 1907, Vol 7, pp. 112-17. H. Somerville, **Marx`s Theory of Money**, Economic Journal, 1933, Vol 43, pp. 334-7. H.Smith, **Marx and the Trade Cycle**, Review of Economic Studies, 1937, Vol 4, pp. 192-204. J. D. Wilson, **A Note on the Trade Cycle**, R. E. S, 1938, Vol 5, pp. 107-13. H.Smith, **Marx and the Trade Cycle: A Reply**, R. E. S, 1938, Vol 6, pp. 76-7. S. F. Bloom, **Man of His Century: A Reconsideration of the Historical Significance of Karl Marx**, J.P.E, 1943, Vol 51, pp. 494-505. Maurice Dobb, **Marx on Pre-Capitalist Economic Formation,** Science and Society, 1966, Vol 30, pp. 319-25. D.C. Hodges, **The Method of Capital**, S&S, 1967, Vol 31, pp. 505-14. T. Sowell, **Marx`s Capital after One Hundred Years**, Canadian Journal of Economics, 1967, Vol 33, pp. 50-70. Y. Deguchi, **Logical Relationships between Productive Powers and the Relations of Production**, Kyoto University Economic Review, 1970, Vol 40, pp. 1-27. I. Steedman, **Marx on the Falling Rate of Profit**, A. E. P, 1971,Vol 10, pp.61-6. S. Hollander, **Marxian Economics as (General Equilibrium) Theory**, History of Political Economy, 1981, Vol 13, pp. 121-55. G. Hodgson, **Marx Without the labour Theory of Value**, Review of Radical Political Economy, 1982, Vol 14, pp. 59-65. P. Harvey, **Marx`s Theory of the Value of labour: An Assessment**, Social Research, 1983, Vol 50, pp. 305-44. P. Garegnani, **Value and Distribution in the Classical Economists and Marx**, Oxford Economic Papers, 1985, Vol 36, pp. 291-325. W. J. Baumol, **Marx and the Iron Law of Wages**, American Economic Review, 1983, pp. 73, pp. 303-8. D.B. Houston, **Capitalism Without Capitalists: A Comment on "Classes in Marxist Theory"**, R.R.P.E, 1983, Vol 15, pp. 153-6. Schumpeter, **History**. Joan Robinson, **An Essay on Marxian Economics** (London: Macmillan Macmillan, 1967) **Political Economy and Capitalism**, Collected Works of M. Dobb (London: Routledge, 1937).

وباستخدام أعلى درجات التجريد،

"لا يمكن لتحليل الأشكال الاقتصادية استخدام المجهر أو الكواشف الكيمياوية، بل يجب على قوة التجريد أن تحل محل هذا وتلك". (رأس المال، مقدمة الطبعة الألمانية الأولى، ١٨٦٧).

انشغل ماركس بمشكلة القيمة الَّتي تمفصل حولها علاقات ذلك النمط من أنماط الإنتاج. الأمر الَّذي جعله يبدأ من تحليل السلعة؛ لأنها الَّتي تتجسد فيها القيمة.

"في المجتمعات التي تهيمن عليها نمط الإنتاج الرأسمالي تتبدا الثروة بوصفها تكديساً هائلاً من السلع، بينما تتبدا كل سلعة بمفردها كشكل أولي لهذه الثروة. لذلك يتعين البدء بتحليل السلعة". (رأس المال، الفصل الأول).

وفي أثناء تحليله يفرق، كما سميث وريكاردو، بين نوعين من القيمة: الأول: قيمة استعمال السلعة، أي صلاحية السلعة لإشباع حاجة إنسانية معينة، وهذا النوع من القيمة هو الَّذي يشكل المضمون المادي للثروة في المجتمع. أما النوع الثاني فهو قيمة المبادلة، أي صلاحية السلعة للتبادل بسلعة أخرى، وهي تبرز كعلاقة كمية، أي كنسبة يجري بموجبها تبادل قيم استعمالية من نوع ما بقيم استعمالية من نوع آخر؛ فسلعة معينة، كيلو جرام واحد من القمح مثلاً تجري مبادلته بمقدار(ك) من الأرز، و(ص) من الحرير، و(ع) من الفضة، وغير ذلك، وباختصار، بسلع أخرى بأكثر النسب تبايناً. وبالتالي، ليس للقمح، كسلعة، قيمة تبادلية واحدة، بل الكثير جداً منها، ولكن بما أن (ك) من الأرز، و(ص) من الحرير، و(ع) من الفضة، تشكل القيمة التبادلية للكيلو من القمح، فإن (ك) من الأرز، و(ص) من الحرير، و(ع) من الفضة، وما إليها، يجب، كما يقول ماركس، أن تكون قيماً تبادلية قادرة على أن تحل محل بعضها البعض، أي أن تكون متساوية فيما بينها. ومن هنا فإن القيم التبادلية المختلفة للسلعة تعبر عن شيء واحد. فمهما تكن العلاقة التبادلية بين الحرير والفضة، يمكن دائماً التعبير عن هذه العلاقة بمعادلة تتعادل فيها (ص) من الحرير مع (ع) من الفضة. مثلاً: مبادلة ١٠ أمتار من الحرير بـ ٥ جرامات من الفضة، وهذه المعادلة تدل على وجود أمر مشترك مقداره واحد. إن كلاً من هذين الشيئين، الحرير والفضة، مساو لشيء ما ثالث، لا هو الأول ولا هو الثاني، وبالتالي لابد وأن يكون كل منهما، باعتباره قيمة تبادلية، قابلاً للإرجاع إلى هذا الشيء الثالث. الَّذي لا يكون متمثلاً في

خصائص هندسية أو فيزيائية أو أية خصائص طبيعية أخرى للسلع؛ إذ أن خصائص السلع الجسدية، كما يقول ماركس، لا تؤخذ في الاعتبار إلا بقدر ما تتوقف عليها منفعة السلع، أي بقدر ما تجعل من السلع قيماً استعمالية. وفي هذا الشأن ينقل ماركس عن نيكولاس باربون (١٦٤٠- ١٦٩٨) قوله:

"إن نوعاً من السلع هو صالح تماماً كأي نوع آخر إذا كانت قيمتها التبادليتان متساويتين، ولا فرق أو اختلاف بين الأشياء الَّتي لها قيم تبادلية متساوية؛ فكمية من الحديد أو الرصاص بمائة جنيه لها نفس القيمة التبادلية كما لكمية من الفضة أو الذهب بمائة جنيه". (رأس المال، المصدر نفسه).

إن الأمر الثالث المشترك بين"قيمة السلعتين التبادلية" هو العمل، فكلاهما نتاج قوة العمل. هنا يجد ماركس أهمية في الانشغال بقيمة قوة العمل. متساءلاً: ما هي قيمة قوة العمل؟ ومن أجل الإجابة يسير التحليل على النحو التالي: إن قيمة كل سلعة تقاس بكمية العمل الضروري، اجتماعياً، لإنتاجها. وقوة العمل توجد في شكل العامل الحي الَّذي يحتاج إلى كمية محددة من وسائل المعيشة لنفسه ولعائلته، مما يضمن استمرار قوة العمل حتى بعد موته. ومن هنا، فإن وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل المعيشة هذه يمثل قيمة قوة العمل.

"إنني أقصد بقوة العمل، أو القدرة على العمل، مجموع القدرات الجسدية والمعنوية التي تمتلكها أعضاء الإنسان، أي شخصيته الحية التي يستخدمها في كل مرة ينتج فيها قيماً استعمالية... إن قيمة قوة العمل تتحدد مثل أية سلعة أخرى بوقت العمل الضروري لإنتاجها وبالتالي لتجديد إنتاجها... إن قيمة قوة العمل هي قيمة وسائل المعيشة الضرورية للحفاظ على بقاء صاحبها... ويتضمن مجموع وسائل المعيشة الضرورية لإنتاج قوة العمل وسائل المعيشة لأولئك البدلاء، أي أطفال العمال". (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الرابع).

وعلى ذلك، يدفع الرأسمالي للعامل أجره، أسبوعياً مثلاً، شارياً بذلك استخدام قوة عمله لهذا الأسبوع. (الواقع أن الرأسمالي يدفع الأجر بعد استهلاك قوة العمل!) وبعد ذلك يجعل الرأسمالي عامله يبدأ في العمل. وفي وقت محدد سيقدم العامل كمية من العمل توازي أجره الأسبوعي، فإذ افترضنا أن أجر العامل الأسبوعي يمثل ثلاثة أيام عمل، فإذا بدأ العامل عمله يوم السبت؛ فإنه يكون في مساء يوم الإثنين قد عوض الرأسمالي عن القيمة الكاملة للأجر المدفوع. ولكن هل يتوقف العامل عندئذ عن العمل؟ بالطبع لا؛ فلقد اشترى الرأسمالي **قوة عمل** العامل لمدة أسبوع، وعلى

العامل أن يستمر في العمل خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الأسبوع، وهذا العمل الزائد الَّذي يقدمه العامل فوق الوقت اللازم لتعويض أجره هو القيمة الزائدة.

"إن قيمة قوة العمل تبلغ ٣ جنيهات في اليوم؛ وهي تجسد نصف يوم عمل أي أن وسائل معيشة العامل اللازمة يومياً لإدامة عرقه ولإنتاج قوة العمل تساوي نصف يوم عمل... والواقع أن نصف يوم عمل يكفي لإدامة حياة العامل في خلال ٢٤ ساعة ولا يعطله نهائياً عن العمل يوماً كاملاً... ولذلك يجد العامل... وسائل إنتاج ليس لعملية عمل من ٦ ساعات فقط، بل لعملية عمل من ١٢ ساعة. وإذا كانت ١٠ كيلو من القطن تستهلك ٦ ساعات عمل كي تتحول إلى ١٠ أمتار من النسيج؛ فإن ٢٠ كيلو من القطن تستهلك ١٢ ساعة عمل، وتتحول إلى ٢٠ متراً من النسيج. فلننظر الآن إلى الناتج. الآن تجسدت ٥ أيام عمل في هذه الـ ٢٠ متراً من النسيج. ٤ أيام في الكمية التي تم استهلاكها من القطن وآلة الغزل، ويوم واحد استهلكه القطن في إطار عملية الغزل نفسها. بيد أن المظهر النقدي لـ ٥ أيام عمل هو ٣٠ جنيها. وهو ثمن ٢٠ متراً من النسيج، ولكن، مجموع قيم السلع التي ألقيت في عملية الإنتاج يساوي ٢٧ جنيهاً. والآن قيمة الغزل تبلغ ٣٠ جنيهاً. فهي قد أتت بقيمة زائدة مقدارها ٣ جنيهات". (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس).

(٢)

والقيمة الزائدة حين **التوزيع** تذهب بأكملها إلى الرأسمالي. ربما تنازل الأخير عن جزء منها لمالك الأرض، في هيئة ريع، أو للرأسمالي المالي، في صورة فائدة. ولكن ما ينشغل ماركس بالتأكيد عليه، على الأقل في الكتابين الأول والثاني من **رأس المال**، هو نفي حصول العامل على نصيب في القيمة الَّتي خلقها؛ فالعامل بعد أن ينتج معادل قيمة قوة عمله ينتج قيمة زائدة يستحوذ عليها الرأسمالي. وهذا التصور يغاير، كما رأينا، تصور الكلاسيك الذين رأوا أن القيمة الَّتي يضيفها العمال إنما تنحل إلى أجور وأرباح. ولنرجىء التعرف إلى هذا الخلاف في التصور وتبين حقيقته إلى حين مناقشة التوزيع عند الكلاسيك وماركس.

(٣)

على كل حال، يمكن اعتبار ما وصل إليه ماركس، بصدد القيمة الزائدة، استكمالاً للبناء النظري الريكاردي، وحلاً للمشكلة الَّتي سبق وأن واجهت ريكاردو نفسه بصدد السؤال: لماذا يكون الأجرُ أقلاً من القيمة الَّتي يخلقها العمل؟ والحل يكمن في أن الرأسمالي لم يشترِ العمل، كما ظن ريكاردو، إنما اشترى قوة العمل، كما توصل إلى

ذلك ماركس. فنحن نعرف من مقدمة فريدريك إنجلز لـ **العمل المأجور والرأسمال**، الَّتي كتبها في عام ١٨٩١، إن ماركس، وكما ذكرنا، كان في كتاباته المبكرة لا يفرق، كما الكلاسيك، بين العمل وقوة العمل. كتب انجلز:

"إني على ثقة بأني أعمل بروح ماركس تماماً إذ ألجأ في هذه الطبعة إلى بعض التعديلات والإضافات ولذا أقول للقارىء. ها هو الكراس، لا كما كتبه ماركس في عام ١٨٤١، بل تقريباً كما كان من المحتمل أن يكتبه في عام ١٨٩١. إن التعديلات التي أجريتها إنما تدور كلها حول نقطة واحدة. فما يبيعه العامل للرأسمالي لقاء الأجرة، إنما هو عمله حسب النص الأصلي، أما حسب النص الحالي فهو يبيع قوة عمله". (**العمل المأجور والرأسمال**).

ومن ثم أصبح النص بين أيدينا الآن، بعد تعديلات إنجلز، كالآتي:

"... فالرأسمالي يشتري إذاً، كما يبدو، عمل العمال بالمال، ولقاء المال يبيعونه عملهم. ولكن الأمر ليس كذلك إلا ظاهرياً. فإن ما يبيعونه في الواقع من الرأسمالي لقاء المال، إنما هو قوة عملهم". (**العمل المأجور**، المصدر نفسه).

(٤)

وعقب أن أتم ماركس تحليله للقيمة، على نهج ريكاردو، وقام بإدخال التعديلات الحاسمة أحياناً، والظاهرية أحياناً أخري، وجد ضرورة مراجعة تصورات الكلاسيك بصدد أنواع الرأسمال. فقد كان سميث وريكاردو، والكلاسيك بوجه عام، يرون، كما ذكرنا، أن الرأسمال اللازم من أجل عملية إنتاجية ما، ينقسم إلى قسمين: القسم **الأول**: الرأسمال الأساسي، ويحتوي على المباني والآلات والمعدات، وكل ما لا يستهلك في عملية إنتاجية واحدة. والقسم **الثاني**: الرأسمال المتداول/ الدائر، وهو الَّذي يستخدم في عملية إنتاجية واحدة مثل المواد الأولية والمواد الوسيطة والعمل الإنساني. ولكن هذا التقسيم لم يكن ليتناغم مع نظرية ماركس في القيمة؛ الأمر الَّذي جعله يعيد النظر في التقسيم إنما ابتداءً من معيار مختلف هو معيار القيمة نفسها، متساءلاً ما هي الأجزاء من الرأسمال الَّتي تغير من قيمتها أثناء الإنتاج، أي الَّتى يمكنها أن تخلق قيمة أزيد من قيمتها؟ وما هي الأجزاء الَّتي لا تغير من قيمتها أي تظل قيمتها ثابتة عبر عملية الإنتاج؟ حينئذ رأى ماركس أن تقسيم الكلاسيك ليس خطأً كليةً إنما يحتاج إلى تعديل؛ فالرأسمالي، من أجل الإنتاج، يستخدم قسمين من الرأسمال: القسم الأول: الرأسمال **ذو القيمة الثابتة**، ويتكون ذلك القسم من: جزء **أساسي** مثل

المباني والآلات. وجزء **دائر** مثل المواد الوسيطة والمواد الأولية، وهذا القسم من الرأسمال لا يغير من قيمته أثناء عملية الإنتاج؛ لأنه يدخل عملية الإنتاج ويخرج منها بنفس القيمة. فالآلة مثلاً، بما تحتوي عليه من عمل مختزن، يحسب معدل استهلاكها على أساس قيمتها وطاقتها الإنتاجية، وهي تدخل في حساب كلفة الإنتاج بهذه القيمة دون زيادة أو نقصان. أما القسم الثاني، فهو: الرأسمال **ذو القيمة المتغيرة**، ويتكون من: قوة العمل. وهذا القسم من الرأسمال يحقق أربعة أمور: أولاً: ينقل قيمته إلى الناتج، وثانياً: يزيد من قيمة الناتج، وثالثاً: يسمح بنقل قيمة الرأسمال الثابت إلى الناتج، وأخيراً: يخلق قيمة جديدة غير مدفوعة الأجر؛ ويتم ذلك بأن يدفع الرأسمالي للعامل ٣ جنيهات مثلاً (بافتراض أن ساعة عمل واحدة تساوي وحدة واحدة من الأجر) ويأخذ منه عملاً يساوي ٤، أو ٥،... إلخ. ولذلك سمي هذا القسم من الرأسمال بالرأسمال المتغير. بعبارة أدق (الرأسمال ذو القيمة المتغيرة) كتب ماركس:

"إن ذلك القسم من الرأسمال الذي يتحول إلى وسائل إنتاج أي مادة خام ومواد مساعدة ووسائل عمل، لا يغير مقدار قيمته في عملية الإنتاج. لذلك أسميه بالقسم الثابت للرأسمال، أو بإيجاز: الرأسمال الثابت، وعلى العكس، فذلك القسم من الرأسمال الّذي تحول إلى قوة عمل، يغير قيمته أثناء عملية الإنتاج، فهو يجدد إنتاج معادله الذاتي ويشكل بالإضافة إلى ذلك قيمة زائدة يمكنها أن تتغير بدورها وأن تكون أكبر أو أقل، وهذا القسم للرأسمال يتحول بصورة متواصلة من مقدار ثابت إلى متغير، ولذلك أسّميه بالقسم المتغير للرأسمال، أو بإيجاز: الرأسمال المتغير". (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السادس).

إن هذا العمل غير مدفوع الأجر يمثل قيمة زائدة يستحوذ عليها الرأسمالي. والرأسمالي يجدد إنتاجه من خلال تحويل هذه القيمة الزائدة إلى رأسمال مجدداً على نطاق متسع.

(٥)

ونمط الإنتاج الرأسمالي لا يقتصر على إعادة إنتاج الرأسمال بصورة مستمرة، ولكنه يعيد إنتاج فقر العمال بصورة مستمرة في ذات الوقت؛ بحيث أنه يضمن على الدوام تركز الرأسمال من جهة، ويضمن أيضاً وجود جماهير غفيرة من العمال المضطرين لبيع قوة عملهم إلى هؤلاء الرأسماليين لقاء كمية من وسائل العيش الّتي تكفي بالكاد لبقائهم قادرين على العمل، وعلى إنجاب الأجيال الجديدة من العمال من جهة أخرى. إلا أن

الرأسمال لا يعاد إنتاجه فحسب بل يزداد ويتضاعف على الدوام بقدر ما تتضاعف سطوته على طبقة العمال المفتقرين لوسائل الإنتاج. وكما أن الرأسمال يعاد إنتاجه بمعدلات تتزايد بإطراد فإن نمط الإنتاج الرأسمالي المعاصر يعيد إنتاج طبقة العمال معدومي الملكية بمعدلات متزايدة أيضاً وبأعداد هائلة!

"إن الإنتاج الرأسمالي لا يكتفي بكمية قوة العمل الموجودة فعلاً التي يقدمها النمو الطبيعي للسكان الذي يقدم جيشاً صناعياً احتياطياً... لكن عدد العمال الذين يستخدمهم الرأسمال يظل ثابتاً، وربما هبط، ومع ذلك يزداد الرأسمال المتغير، إذ أدى العامل الفردي عملاً أكثر ولذلك يرتفع أجره؛ على الرغم من أن ثمن العمل يظل دون تغيير... إن ازدياد الرأسمال المتغير يصبح دليلاً على آداء عمل أكثر وليس على استخدام عدد أكبر من العمال. وتقتضي مصلحة الرأسمالي أن يعتصر كمية العمل المطلوبة من أصغر عدد لا من أكبر عدد من العمال... إن تراكم الرأسمال يزيد الطلب على العمل من جانب، ويزيد عرض العمال من الجانب الآخر... وبينما يؤدي ضغط العاطلين عن العمل إلى اضطرار العاملين على آداء عمل أكبر، مما يجعل عرض العمل، إلى حد ما، مستقلاً عن عرض العمال. إن سريان قانون عرض العمل والطلب عليه يستكمل، على هذا النحو، استبداد الرأسمال. وعليه، وإلى أن يدرك العمال السر، ويعرفون كيف أنهم كلما قاموا بعمل أكثر، وأنتجوا ثروة أكبر من أجل الآخرين، وكلما ازدادت إنتاجية قوة عملهم، صارت وظائفهم نفسها، التي هي وسيلة تراكم الرأسمال، محفوفة بالمزيد من الأخطار،...". (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث والعشرون).

(٦)

ومن المهم لفهم مجمل البناء النظري لماركس الانتباه جيداً لأربع مجموعات من الاصطلاحات الَّتي يستخدمها وهو بصدد تحليل هيكل الاقتصاد الرأسمالي:

فهو يميز، **أولاً**، بين إنتاج **القيمة الزائدة المطلقة** وإنتاج **القيمة الزائدة النسبية**. ويرى أن إنتاج القيمة الزائدة المطلقة يكمن في إطالة يوم العمل إلى ما بعد الحدود الَّتي يستطيع العامل ضمنها أن ينتج معادل قيمة قوة عمله وحسب، ويقوم الرأسمالي بالاستيلاء على هذا العمل الزائد. ويؤلف إنتاج القيمة الزائدة المطلقة القاعدة العامة الَّتي يرتكز عليها النظام الرأسمالي. أما إنتاج القيمة الزائدة النسبية فهو يفترض أن يوم العمل مقسم إلى قسمين، هما العمل الضروري والعمل الزائد. وبغية إطالة العمل الزائد؛ يقلص العمل الضروري بأساليب تتيح إنتاج معادل قيمة قوة العمل في أقصر وقت. وإذ ما كان إنتاج القيمة الزائدة المطلقة يتوقف على طول يوم العمل، فإن إنتاج القيمة الزائدة النسبية يعتمد على التطور التقني.

ويميز ماركس، **ثانياً**، بين **يوم العمل وفترة العمل**. فيوم العمل هو المدة الزمنية الَّتي يتعين على العامل خلالها أن ينفق قوة عمله يومياً. أما فترة العمل فهي تعني عدداً معيناً من أيام العمل المتصلة اللازمة لإخراج الناتج الناجز في فرع إنتاج معين.

ويقارن ماركس، **ثالثاً**، بين عملية **تكوين القيمة** وعملية **ازدياد القيمة**. فعملية ازدياد القيمة ما هي سوى عملية تكوين القيمة الَّتي تستمر لأبعد من نقطة محددة. فإذا كانت عملية تكوين القيمة لا تستمر إلا إلى تلك النقطة الَّتي يُستعاض فيها عن قيمة قوة العمل الَّتي دفع الرأسمالي مقابلها بمعادل جديد؛ فهذه عملية بسيطة لتكوين القيمة. أما إذا استمرت عملية تكوين القيمة إلى أبعد من هذه النقطة؛ فإنها تصبح عملية لازدياد القيمة فحسب.

وأخيراً، يفرق ماركس بين **زمن العمل وزمن الإنتاج**. فزمن العمل دائماً هو على الدوام زمن الإنتاج. والمقصود بذلك الزمن الَّذي يبقى الرأسمال خلاله مقيداً في مجال الإنتاج. وبالعكس، ليس كل زمن يوجد خلاله الرأسمال في عملية الإنتاج هو بالضرورة زمن عمل، وهنا يكتب ماركس:

"وثمة مثال طريف على التباعد بين زمن الإنتاج وزمن العمل تقدمه لنا الصناعة الأمريكية لقوالب الأحذية. إن قدراً كبيراً من التكاليف غير المنتجة ينشأ هنا من أن الخشب يتعين تركه حتى يجف لفترة قد تصل إلى ١٨شهراً؛ منعاً لتمدد القالب وتغير شكله... ولا يتعرض الخشب خلال هذا الوقت إلى أية عملية عمل، ويظل الرأسمال الموظف عاطلاً طوال ١٨شهراً قبل أن يدخل عملية العمل الحقيقية". (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل الثالث عشر).

(٧)

ولكن هذا المثال الطريف المذكور أعلاه يمثل في ذاته أزمة! فكيف يمكن قياس القيمة هنا؟ وما هو منظمها بالأساس؟ فكيف يمكن لصاحب القوالب الخشبية الَّذي أنفق ١٢٠ ساعة عمل في ١٨ شهراً أن يُبادل قوالبه بالقمح الَّذي تكلف ١٢٠ ساعة عمل أيضاً وإنما على مدار ١٢ شهراً فقط؟ أليس للرأسمال الهاجع هنا دون عمل نصيب في ربح إضافي؟ أليس من حق صاحب القوالب المطالبة بربح عن تعطل رأسماله دون أن يعود إليه كما عاد إلى صاحب القمح؟ ألا يكافيء صاحب القوالب

عن طول فترة الدوران؟ ولكن، ألا تعد تلك المكافأة الإضافية، في الوقت نفسه، خرقاً صريحاً لقانون القيمة؟ لأننا في هذه الحالة سوف نعتد بـ معدل الربح/ عائد الرأسمال، إلى جوار كمية العمل، كمحدد وكمقياس وكمنظم للقيمة! ومن المعلوم بالضرورة أن عائد الرأسمال هذا ليس هو الرأسمال كعمل مختزن، لأن ما يرغب صاحب القوالب في إضافته ليس قيمة الرأسمال الهاجع كعمل مختزن، والذي شارك فعلاً في عملية الإنتاج، إنما هو ربح يري الرأسمالي إضافته دون سبب إلا كونه مقابل تعطل رأسماله فترة انتظار نضج سلعته!

ولذلك، كان هذا المثل الطريف سبباً في أزمة من أكبر أزمات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، فهو الّذى أدى بريكاردو، كما ذكرنا سلفاً، إلى أن يعلن عن اتجاهه، في بعض رسائله، إلى تعديل نظريته لا في القيمة فحسب، بإدخال عنصر الزمن النسبي، إنما في منظمها كذلك، بإدخال معدل الربح/عائد الرأسمال. وهو الّذي قاد جيمس ميل(٢٩) ورامساى(٣٠) وغيرهما من كبار الكلاسيك، إلى الإعلان الصريح لاعتبارهما نفقة الإنتاج (بمعني معدل الربح/عائد الرأسمال، والعمل) هي منظم القيمة.

فصديقنا صاحب القوالب الخشبية يتطابق موقفه مع موقف صديقنا صاحب النبيذ والآخر صاحب الفخار. جميعهم يتعين عليهم الانتظار فترة معينة قبل أن يقوموا بطرح سلعهم في السوق... فلنفترض الآن أن صاحب القوالب الخشبية تكلف ١٢٠

---

(٢٩) يقرر جيمس ميل صراحة أن نفقة إنتاج السلعة هي التي تنظم قيمة مبادلتها.

"Cost of production, then, regulates the exchangedable value of commodities. But cost of production is itself involved in some obscurity. Two instruments are commonly combined in production; Labour and Capital". James Mill, **Elements of Political Economy** (London: Henry G. Bohn, 1844),p.93.

(٣٠) يعتنق رامساي هذا التصور باعتباره الرأسمال أحد أجزاء منظم القيمة، على الرغم من وعيه بأن الرأسمال هو نتاج العمل، وهو يستند إلى تفرقة آدم سميث بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المعاصرة، فقبل تراكم الرأسمال، تحديداً تراكم الرأسمال الأساسي، كان يمكن اعتبار العمل بمفرده منظم القيمة، أما بعد تحقق التراكم فقد صار المنظم موزعاً بين كمية العمل وقيمة الرأسمال.

"... It would appear then... that quantity of labour regulates the value not of those commodities only which has been produced by it alone, but of those also which have been raised or fabricated after the creation and co-operation of capital; that it is, in short, the sole regulator of value... The use of fixed capital modifies to a considerable extent the principle that value depends upon quantity of labour... After some fixed capital has been accumulated in the hands of those who toil, so as to facilitate their exertions, we have farther seen that value comes to be determined immediately, partly by the quantity of labour directly applied, partly by the value of the capital... ". G. Ramsay, **An Essay on the distribution of wealth**, op,cit, p.56.

ساعة عمل، ولكن عليه الانتظار ٢٤٠ يوماً حتى تجف قوالبه قبل طرحها في السوق، وأن صاحب النبيذ، كما افترضنا، تكلف نفس الـ ١٢٠ ساعة عمل ولكن ظلت سلعته في القبو لمدة ١٢٠ يوماً فقط قبل أن ينتقل بها أيضاً إلى السوق. وأن صاحب الفخار تكلف كذلك ١٢٠ ساعة عمل ولكن ظلت سلعته في التجفيف لمدة ٦٠ يوماً قبل أن ينتقل بها كذلك إلى السوق. كيف يمكن التبادل هنا وفقاً لقانون القيمة؟

مشكلتان إذاً أمام الكلاسيك، وبالتالي أمام ماركس، **الأولى**: دور الزمن في تكوين القيمة. **الثانية**: نصيب معدَّل الربح/ عائد الرأسمال في تنظيم هذه القيمة. والواقع أن ماركس تجاهل المشكلة الأولى، إذ على ما يبدو أنه تصور إمكانية حلها، ضمناً، من خلال حل المشكلة الثانية! ولكي نتعرف إلى الطريقة الَّتي حل بها ماركس المشكلة الثانية بالتحديد، يتعين أن نتعرف، أولاً، إلى منهجية تحليله للآداء اليومي للمشروع الرأسمالي.

(٨)

فعلى مستوى الآداء اليومي للمشروع الرأسمالي، ينتهي ماركس، ابتداءً من نظريته، في القيمة والقيمة الزائدة، المستندة إلى تصورات ريكاردو[٣١]، إلى: أن

---

(٣١) نحن نعرف أن ريكاردو استبعد الريع من تكوين القيمة؛ أولاً: لأنه يلتزم بقانون القيمة. ثانياً: لأنه، بالتالي، لم ينشغل بنفقات الرأسمالي. ثالثاً: لأن الأرض لم يبذل عمل في سبيل إيجادها، والذي يعتد به ريكاردو فقط هو العمل المبذول في سبيل تهيئتها وزراعتها، ويدفع حينئذ الأجر فحسب لقاء ذلك. وبالتالي رأى ريكاردو أن "القيمة التي يضيفها العمال" إنما تنحل إلى الأجور لقاء العمل **الحي**، والربح لقاء العمل **المختزن**، أي (العمل+ أدوات العمل). وبتلك الطريقة تم بلوغ نصف الإجابة على السؤال المنشغل بالتعرف إلى مكونات القيمة، وأصبحت تلك القيمة محددة **بالعمل الحي والعمل المختزن**. ويتعين انتظار ماركس لافتراض استكمال النصف الآخر من الإجابة وإدخال نصيب الرأسمال في هيئة القيمة الزائدة **أي العمل الزائد**. وعلى الرغم من أن انشغال ماركس جاء محدداً بثمن الإنتاج، وليس الثمن الطبيعي؛ كما سنرى بالمتن، إلا أنه التزم بالخط المنهجي لريكاردو وجعل ثمن الإنتاج محدداً أيضاً بـ **العمل**. والعمل وحده. فحينما يمسك الرجل بحجر ليصطاد به حيوان ما، فقيمة الحيوان تتكون من كمية العمل الضروري اجتماعياً اللازم لصيده، وتقدر تلك القيمة بعدد ساعات العمل الضروري المبذول في سبيل ذلك الصيد، وحينما يريد الصائد مبادلته بحيوان آخر؛ فإنه يأخذ في اعتباره كمية العمل التي أنفقها في سبيل الحصول على ذاك الحيوان. وحينما يتطور المجتمع وتشرع أدوات العمل في أن تكون محلاً للملكية الفردية لا يعود التبادل متوقفاً فحسب على كمية العمل المبذول في صيد الحيوان، إنما كذلك على كمية العمل المبذول في إنتاج أدوات العمل، وربما مواد العمل، التي بمقتضاها تمكن الصائد من صيد ذاك الحيوان. أي أن القيمة تتكون هنا من (العمل الحي + العمل المختزن). وفي المرحلة الثالثة، وحينما يشرع الرأسمال باسطاً سلطانه، نراه يطالب بنصيبه في قيمة المبادلة؛ وحينئذ يتبلور ثمن الإنتاج الذي هو عبارة عن (العمل الحي+ العمل المختزن + العمل الزائد) وثمن الإنتاج، على هذا النحو، يتكون من الجزء المستهلك من الرأسمال **الثابت** + الرأسمال **المتغير**+ معدل الربح الوسطي. أي العمل (المختزن) + العمل (الحي) + (مجموع قوة العمل غير مدفوع الأجر÷ مجموع الرساميل).

الاستثمارات في فروع القطاعات المشاركة في الإنتاج على الصعيد الاجتماعي تحكمها معدلات الربح؛ ومن هنا انشغل ماركس بتحديد شروط التوازن بين فروع الإنتاج. فأي رأسمالي يرغب في استثمار أمواله سوف ينظر أولاً إلى ربحه المحتمل. وهو لن يقدم على الاستثمار في فرع إنتاجي معين، وليكن الحديد والصلب، إلا إذ ما كان هذا الفرع الإنتاجي يحقق أعلى معدلات الربح.

فكيف تتحدد معدلات الأرباح الَّتي تحكم قرارات المستثمر؟ يتعين، قبل الإجابة، أن نوضح أن تحليل ماركس، بصدد التوازن بين القطاعات، وصولاً إلى ثمن الإنتاج، هو تحليل ساكن، ومجرد من تأثير عنصر الزمن، ويفترض ثبات كل من: كمية النقود، والكمية المطلوبة من السلع، وكمية/كتلة الربح الممكن توزيعه على الرأسماليين؛ فلو افترضنا أن: مجموع الرساميل الموظفة في حقل الإنتاج تساوي٥٠٠ وحدة، وإن عدد المشروعات = ٥ مشروعات، وإن (كمية/كتلة) النقود الَّتي توزع كأرباح تساوي ١١٠ وحدة؛ فإن نصيب كل مشروع من الربح سيكون ٢٢ وحدة. ومعنى ذلك أن أي مشروع جديد يدخل السوق سوف يشارك المشروعات الخمسة القائمة في كمية الربح المحددة، وهي ١١٠ وحدة. فإذ ما افترضنا أن خمسة مشروعات جديدة دخلت السوق فسوف يكون نصيب كل مشروع من المشروعات الـ ١٠ مقداره ١١ وحدة فقط من هذه الكمية/الكتلة المحددة من الربح. وذلك مرتبط بشرط واحد هو أن تكون **كمية الطلب الكلي محددة**؛ فمهما زادت الكمية المعروضة بدخول مشروعات جديدة، فلن يزيد المجتمع من استهلاكه من هذه السلعة. ومن ثم سوف تتنافس المشروعات الـ ١٠ على تلبية كمية محددة سلفاً من السلع من جهة، وعلى اقتسام كمية الأرباح المحددة أيضاً سلفاً، من جهة أخرى. وعليه، سينشغل ماركس بتحديد معدلات الأرباح الوسطية ابتداءً من أربعة افتراضات كالآتي: (١) السلع تباع **بقيمتها**، (٢) معدل القيمة الزائدة١٠٠٪، (٣) المجتمع مغلق، أي لا يدخل في علاقات تبادل مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي، (٤) سيادة المنافسة الكاملة في مجتمع يسعى فيه الرأسماليون إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، بأقل كلفة ممكنة. وبناءً عليه **تتحدد معدلات الأرباح الوسطية**، في قطاع إنتاجي معين يضم خمسة مصانع تستخدم تراكيب مختلفة من الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير، وفقاً للجدول التالي:

الرأسمال الثابت	الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت	الرأسمال المتغير	القيمة الزائدة	قيمة السلعة	ثمن التكلفة	معدل الربح الوسطي	ثمن الإنتاج	انحراف الثمن —— القيمة
٨٠	٥٠	٢٠	٢٠	٩٠	٧٠	٢٢	٩٢	+ ٢
٧٠	٥١	٣٠	٣٠	١١١	٨١	٢٢	١٠٣	- ٨
٦٠	٥١	٤٠	٤٠	١٣١	٩١	٢٢	١١٣	- ١٨
٨٥	٤٠	١٥	١٥	٧٠	٥٥	٢٢	٧٧	+ ٧
٩٥	١٠	٥	٥	٢٠	١٥	٢٢	٣٧	+ ١٧
٧٨	٣٨	٢٢	٢٢	٨٢	٦٠	٢٢	٨٢	تطابق

(المصدر: كارل ماركس، رأس المال، الكتاب الثالث، الفصل التاسع: تكوين معدل ربح عام وتحول قيم السلع إلى أثمان إنتاج)

- معدل الربح = القيمة الزائدة + الرأسمال الكلي.
- معدل القيمة الزائدة = القيمة الزائدة + الرأسمال المتغير.
- مجموع القيمة الزائدة =٢٠+٣٠+٤٠+١٥+٥ = ١١٠ وحدة.
- مجموع الرساميل =١٠٠+١٠٠+١٠٠+١٠٠+١٠٠=٥٠٠ وحدة.
- التركيب المتوسط للرأسمال = ٧٨+٢٢ وحدة.
- معدل الربح الوسطي= مجموع القيمة الزائدة + مجموع الرساميل × ١٠٠ أي ٢٢%.
- سوف تقوم المشروعات المختلفة (وفقاً لقوى السوق. تحديداً: اليد الخفية عند آدم سميث) بإدخال التعديلات النسبية في التركيب العضوي للرساميل؛ حتى تتلاءم مع التركيب المتوسط للرأسمال على الصعيد الاجتماعي، وكذلك مع الربح الوسطي.
- ثمن التكلفة = الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت + الرأسمال المتغير.
- قيمة السلعة = الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت + الرأسمال المتغير+ القيمة الزائدة.
- أما ثمن الإنتاج فيتكون من: ثمن التكلفة + معدل الربح الوسطي. وعلى الرغم من أن كل رأسمالي بمفرده، وفقاً للجدول أعلاه، يحصل على قيمة زائدة مقدارها ١٠٠% إلا أن حساب الربح، ومن ثم تحديد الإنتاج، لا يعتمد على القيمة الزائدة التي تتحقق في مصنعه هو فحسب، إنما يعتمد في المقام الأول والأخير على الربح الكلي الذي أنتجه الرأسمال الاجتماعي الكلي.

وعليه، فإن الرأسمال ينسحب من قطاع ذي معدل ربح أدنى ويتدفق إلى القطاع الَّذي يدر معدل ربح أعلى. ومن خلال هذا المد والجزر... أو الهجرة والعودة للرساميل، بعبارة أخرى من خلال تزاحم هذه الرساميل وتوزعها على مختلف قطاعات الإنتاج وفقاً لتدني معدل الربح هنا، وارتفاعه هناك، يخلق الرأسمال تناسباً

بين الطلب والعرض يجعل الربح الوسطي واحداً في مختلف قطاعات الإنتاج، فتتحول القيم على هذا النحو إلى أثمان إنتاج.

"وينجح الرأسمال في بلوغ هذه المساواة بصورة أكمل بمقدار ما يكون التطور الرأسمالي القائم في مجتمع وطني محدد أعلى، أي بمقدار ما تكون الأوضاع في البلد المعني متكيفة أكثر للأسلوب الرأسمالي للإنتاج. فمع تقدم الإنتاج الرأسمالي تتطور شروطه، ويخضع سائر المقدمات الاجتماعية التي تتحقق في ظلها عملية الإنتاج لطابعه المميز والقوانين الملازمة له". (رأس المال، الكتاب الثالث، الفصل العاشر).

(٩)

دعونا الآن نرجع إلى المثال الطريف، فوفقاً لما انتهي إليه ماركس، على نحو ما ذكرنا أعلاه، سيكون على المحاسب الَّذي أستأجره أصدقاؤنا الثلاثة، صاحب القوالب الخشبية وصاحب النبيذ وصاحب الفخار، أن يقوم بحساب **ثمن إنتاج** سلعة كل واحد من عملائه على أساس من العمل الحي الضروري + العمل المختزن في المباني والآلات والمواد + **معدل الربح الوسطي**، الَّذي هو في جوهره متوسط العمل الزائد في الفرع. ولكن كيف حسب المحاسب قيمة الرأسمال الهاجع خلال فترة الجفاف والتعتيق والتجفيف؟ صديقنا المحاسب يمسك بـ **رأس مال** ماركس ويتلو:

"أما بالنسبة لوسائل العمل... فإن عدم استعمالها يؤدي أيضاً إلى فقدان مقدار معين من قيمتها. وهكذا فإن ثمن الناتج يرتفع بوجه عام؛ لأن انتقال القيمة إلى الناتج لا يحتسب طبقاً للزمن الذي يؤدي الرأسمال الأساسي خلاله وظائفه، بل وفقاً للزمن الذي يفقد خلاله قيمته". (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل الثالث عشر).

فإذ ما قام المحاسب بحساب ثمن الإنتاج، آخذاً في اعتباره زمن الإنتاج، أي قام بحساب قيمة العمل الحي الضروري + قيمة العمل المختزن + معدل الربح الوسطي. ثم قارن المدة الَّتي يهجع فيها الرأسمال دون أن يدر الربح المرتقب بفارغ الصبر، ووجد أن حساباته تلك لن تحقق لسلعة عميله قيمة مبادلة متكافأة. فلن يكون أمامه إلا أن ينصح عميله هذا بمغادرة الفرع، والاتجاه إلى الفرع الَّذي يحقق نفس معدل الربح، في أقصر فترة دوران. وفي مثلنا سنجد أن أقصر فترة دوران هي في فرع الفخار. ومن ثم سوف يهم كل من صاحب القوالب والآخر صاحب النبيذ بمغادرة فرع إنتاج قوالب الأحذية والنبيذ، والاتجاه صوب فرع الفخار. لأن الجميع ينفق ١٢٠ ساعة من العمل

(الحي الضروري + المختزن+ الزائد)، ولكن لا يعود الرأسمال محملاً بالربح، إذ ما تركنا جانباً زمن التداول، إلا بعد ٢٤٠ يوماً في القوالب الخشبية، و١٢٠ يوماً في النبيذ، و٦٠ يوماً فقط في الفخار. فستكون النصيحة هنا الَّتي يتقدم بها المحاسب لكل من صاحب القوالب وصاحب النبيذ هي تسريح عمالهما، والتحول صوب فرع الفخار؟ ولكن، السؤال الجوهري هو: **لماذا لم نزل نرى القوالب الخشبية والنبيذ في السوق؟** ما هو القانون الموضوعي الَّذي يحكم استمرارهما؟ نحن هنا أمام أمرين لا ثالث لهما:

- إما أن نقدم إجابة تبدأ من إهدار قانون القيمة. إجابة ترى أن صاحب القوالب الخشبية والآخر صاحب النبيذ سوف يضيفان ربحاً إضافياً لقاء رأسمالهما المتعطل عن العمل، أي يضيف كل منهما معدل ربح وسطي إضافي مكافأة لرأسمالهما! ومن ثم يصبح منظم القيمة كمية العمل بالإضافة إلى الرأسمال. وبالتالي تقاس القيمة حينئذ بالعمل وعائد الرأسمال، أي الربح! ليس فقط الربح المعطي كمعدل ربح وسطي في الفرع، إنما أيضاً الربح المعطى كمعدل ربح سائد اجتماعياً! وهو ما يخالف قانون القيمة.

- وإما أن نقدم إجابة تبدأ من تحقيق قانون القيمة. إجابة تبدأ من إعادة استخدام الأدوات الفكرية الَّتي يقدمها الاقتصاد السياسي على نحو يطور العلم ويستكمله. ولنرجيء البحث في هذه الإجابة لمعالجتها في موضعها المناسب منهجياً في الكتاب الثاني. فقط نكتفي هنا، في مجرى تحليل فكر ماركس، بملاحظة أنه يغفل عنصر الزمن، بل ونراه يتجاهل المشكلة برمتها، ويقنع بالارتكان إلى أن صديقنا المحاسب سيقوم بحساب قيمة الآلات وهي هاجعة دونما عمل، ويعتبر أن تساوي معدلات الربح في القطاعات بإمكانها تصحيح المسألة! ولكن هذا كله غير صحيح، لأن المشكلة لم تزل قائمة، حتى بعد قيام محاسبنا بحساب قيمة الآلات الهاجعة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن الاكتفاء بقدرة تساوي معدلات الربح على توجيه المنتجين إلى فروع الإنتاج ابتداءً من إقدام وإحجام الرساميل وفقاً لمعدل الربح الوسطي فحسب يفضي إلى حتمية التسليم بأن صاحب القوالب والآخر صاحب النبيذ، سوف يتجهان إلى فرع الفخار، وهذا **لا ولم ولن يحدث**، كما سنرى في الكتاب الثاني، ابتداءً من استخدام الأدوات الفكرية الَّتي كشف عنها ماركس نفسه.

ولنفترض الآن أن صديقنا صاحب النبيذ استجاب، بلا وعي، لنصيحة محاسبه فأغلق معمله وباع معصرته وسرح عماله، وانتقل إلى فرع إنتاج الفخار، رغبة في جني نفس معدل الربح في أقصر فترة دوران. فنحن الآن نراه أمام مشكلة لا تختلف نوعياً، فهي مشكلة ترتبط بالزمن كذلك، فصاحب النبيذ مضطر إلى أن يجلس بجوار سلعته في السوق منتظراً أن تتحول من شكلها **السلعي** إلى شكلها **النقدي**، أي أن يقوم برسملتها، أي تحويلها إلى رأسمال مرة أخرى. ولكن انتظاره هذا قد يطول. فلنفترض، وفقاً لمثال ماركس، أن رأسمالاً يبلغ ٩٠٠ جنيهاً، ينشط خلال زمن إنتاج قدره ٩ أسابيع، وزمن التداول مقداره ٣ أسابيع. عندئذ يبلغ إجمالي فترة دوران الرأسمال ١٢ أسبوعاً. وعليه، لا يمكن لفترة الإنتاج الجديدة أن تبدأ ثانية إلا في بداية الأسبوع الـ ١٣، أي أن الإنتاج سوف يتوقف لثلاثة أسابيع (هي عمر زمن التداول). ولكي يتجنب صديقنا صاحب الفخار هذا الانقطاع (بسبب التداول) يقوم بضخ رأسمالاً إضافياً، يفترض ماركس أن قيمته ٣٠٠ جنيه ويتم ضخ هذا الرأسمال الإضافي في ختام الأسابيع التسعة من فترة العمل الأولى ليبدأ فترة عمل ثانية فور انتهاء الأولى دون توقف، كي يضمن التدفق المستمر للإنتاج، وعودة الرأسمال والربح معاً.

"... إن فترة عمل الرأسمال البالغ ٩٠٠ جنيه... تكتمل في نهاية الأسابيع التسعة، ولا يتدفق عائداً إلا بعد ٣ أسابيع، أي في بداية الأسبوع الثالث عشر، غير أن فترة عمل جديدة تبدأ على الفور بالرأسمال الإضافي، وبتلك الطريقة يتم الحفاظ على استمرارية الإنتاج". (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر).

(١٠)

ولكن، ماركس يحذر؛ فالرأسماليون الّذين يكثرون من استخدام القسم الثابت من الرأسمال على حساب القسم المتغيّر (مع افتراض ثبات معدل القيمة الزائدة) سوف يتعرضون للإفلاس والخراب! لأن القيمة الزائدة الّتي يتحصلون عليها إنما هي نتاج الاعتصار من الرأسمال المتغيّر وليس من الرأسمال الثابت. فالآلات والمواد تخرج من العملية الإنتاجية بنفس القيمة الّتي دخلتها بها، والرأسمال المتغير، أي قوة العمل، هو فقط الّذي بإمكانه خلق قيمة زائدة يختص بها الرأسمالي. والتوسع في استخدام الرأسمال الثابت، كما يعلن ماركس، ليست مسألة اختيارية إنما إجبارية؛ فمع تطور التقنية وإحلال الآلة محل العمل يحدث تدهور مستمر في معدلات الربح؛ وتتجه هذه

المعدلات، بوجه عام، إلى الانخفاض لأن الرأسمالي لا يستطيع أن يعتصر قيمة زائدة من الآلة. ليس بالضرورة إذاً أن تؤدي الزيادة في الرساميل إلى الزيادة في معدلات الربح؛ بل على العكس قد تؤدي هذه الزيادة (في الرأسمال ذي القيمة الثابتة) إلى الانخفاض في هذه المعدلات. فمع إدخال الماكينات يبدأ العامل في الصراع ضد وسيلة العمل ذاتها، الّتي هي الشكل المادي لوجود الرأسمال؛ فما أن ظهرت وسيلة العمل بشكل الماكينة حتى أصبحت مزاحمة للعامل نفسه؛ فإن عدد العمال الضروريين لإنتاج نفس الكمية من السلع يتناقص أكثر فأكثر بفضل التقدم الآلي... إلخ. وهذا يؤدي إلى نمو عدد العمال الزائدين عن الحاجة بسرعة أكبر من نمو الرأسمال نفسه. وحينئذ يتساءل ماركس: ما هو مصير هذا العدد المتنامي من العمال؟ ويرى أنهم يشكلون جيش الصناعة الاحتياطي الّذي يتقاضى، في فترات الأزمات الدورية الّتي تمر بها الرأسمالية، أجراً أدنى من قيمة عمله، كما أنه يستخدم بصورة غير دائمة. بناءً عليه، يضع ماركس، استناداً إلى شرح ريكاردو، القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي على أساس من أنه كلما كانت الثروة الاجتماعية أكبر تعاظم جيش الصناعة الاحتياطي، وكلما كانت نسبة الجيش الاحتياطي أكبر من الجيش الفعلي (العمال الدائمون)[٣٢] كلما تضخمت جماهير السكان الفائضين الّتي يتناسب بؤسها بصورة طردية مع مشقة عملها. وأخيراً كلما اتسعت فئات المعدمين من الطبقة العاملة وجيش الصناعة الاحتياطي، كلما تزايد الفقر على الصعيد الاجتماعي. تبرز هنا نظرية لماركس في **الأجور**، والّتي تندفع نحو الانخفاض بسبب وجود هذا الجيش من المتعطلين.

---

(٣٢) قارب: ريكاردو، المبادىء، الفصل الواحد والثلاثون، ص٢٥١-٢٥٨. وسوف تعتبر جوان روبنسون(١٩٠٣- ١٩٨٣) وهي من كبار مفكري ما بعد الكينزية، هذا الجيش الاحتياطي من طبائع الأمور التي تؤمن انتظام الإنتاج الرأسمالي، إلا أن حل مشكلة البطالة لا بد وأن يستتبع البحث عن بدائل تؤدي نفس الدور الذي يؤديه هذا الجيش الاحتياطي بالضغط على طبقة الشغيلة من أجل قبول العمل أياً ما كانت طبيعته وأياً ما كان ثمنه. فقد كتبت في مقدمة الترجمة الفرنسية لكتابها مقدمة إلى **نظرية التشغيل** الصادرة في ١٩٤٧:"إن نجاح سياسة التشغيل تثير مشكلات جديدة. ففي ظل النظام القائم على المنشأة الخاصة، كان وجود احتياطي من العاملين يقوم بدور مهم. كانت البطالة تحافظ على الانضباط في الصناعة. وتوفر المرونة الكافية لكي تتمكن من التأقلم مع تطور التقنية وتنوعات الطلب وذلك بكبح الاتجاه نحو رفع الأجور الاسمية وتأمين الاستقرار الكافي لقيمة النقد. ولقد كانت البطالة وسيلة قاسية وباهظة التكلفة للتوصل إلى تلك النتائج. وإذا تعين القضاء على البطالة، فيجب البحث عن وسائل أخرى لتحقيق تلك الوظائف". انظر:

Joan Robinson, **Introduction to the Theory of Employment**, éd. London: MacMillan, 1937. Traduction française :Introduction à la théorie de l'emploi, éd.,1948, p.1.

(١١)

وعقب أن أتم ماركس تحليله للقيمة، وصولاً إلى ثمن الإنتاج، كان عليه أن ينتقل إلى دراسة تجديد الإنتاج الاجتماعي. وعلى طريقة فرنسوا كينيه(٣٣)، يقسم المجتمع، إنما إلى طبقتين فقط: طبقة الرأسماليين، وطبقة العمال المأجورين. ويفترض أن النشاط الاقتصادي يتم من خلال قطاعين: **الأول**: ينتج وسائل الإنتاج، **والثاني**: ينتج مواد الاستهلاك. ويوظف كل قطاع قدراً محدداً من الرأسمال الثابت وقدراً آخر من

---

(٣٣) على مستوى البدء في النشاط الاقتصادي السنوي يوضح فرنسوا كينيه أنه من اللازم وجود قدر معين من الرأسمال للحصول على المواد الأولية التي يجري تحويلها أثناء عملية الإنتاج. كما يتعين وجود قدر آخر من الرأسمال للحصول على أدوات الإنتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من عملية إنتاجية كالمباني والأدوات، وأخيراً يتعين وجود قدر ثالث من الرأسمال، وهو الذي يستخدم لاستصلاح الأرض وتحسينها وشق الترع والمصارف... إلخ. وعقب إتمام العملية الإنتاجية يتمكن العمل الزراعي من تحقيق فائض. هذا الفائض يتم توزيعه من خلال نوعين من التدفقات: تدفق عيني، وآخر نقدي. ويتم توزيع وتداول الناتج بشكليه بين الطبقات الثلاث التي حددها كينيه، وهي الطبقة المنتجة والتي اعتبرها ممثلة في طبقة المزارعين، وطبقة كبار الملاك وهم الملك والحاشية وكبار رجال الكنيسة، والطبقة العقيم وهي التي تضم أصحاب المهن والحرف وغيرهم من الذين لا يضيفون إلى الناتج. فالنجار مثلاً، يمكننا أن نراه في نظر كينيه غير منتج لأنه لا يضيف إلى الناتج؛ طاولة الطعام مثلاً، فكل ما يفعله بشأنها هو إعادة تشكيل الخشب، الذي هو مادة موجودة سلفاً في الطبيعة. على العكس من ذلك العامل الزراعي الذي يضيف إلى الناتج الاجتماعي السنوي ويحقق بعمله الفائض الزراعي الذي يستخدم جزء منه في تجديد الإنتاج، وجزء آخر يستخدم، بعد بيعه وتحويله إلى نقود، في دفع الريع إلى كبار الملاك العقاريين. إن ما نستخلصه من الجدول الاقتصادي بوجه عام، وفي ظل الإقطاع، هو وجود النقود التي سوف تكتسب صفة الرأسمال، كما توجد قوة عمل مأجورة، وطبقة منتجة للفائض، وطبقة أخرى تعيش على هذا الفائض، العيني والنقدي، دون مشاركة فعلية في العملية الإنتاجية. انظر:

Francois Quesnay, **Tableau Economique** (Paris: A La Institut National de Etudes d' Emographiques, 2005) pp.421-33.

وفي الأفكار المركزية للفيزيوقراط، التي يمكن حصرها في: القانون الطبيعي، والناتج الصافي، وتداول الثروة، مع شرح واف للجدول الاقتصادي، انظر:

Henri Denis, **Histoire De La pensee Economique** (Paris: Presses Universitaires de France, 1966), pp.169-77.

كتب ماركس: "يتضح الفرق بين الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر عند كينيه كفارق بين التسبيقات الأولية والتسبيقات السنوية، وهو يعرض هذا الفارق عرضاً صحيحاً باعتباره فارقاً قائماً فقط في حدود الرأسمال الإنتاجي، أي الرأسمال المندمج في عملية الإنتاج بشكل مباشر ولما كان كينيه يرى الرأسمال الموظف في الزراعة، على اعتبار أنه الرأسمال الوحيد المنتج حقاً. وينشأ عن ذلك أيضاً دوران جزء من الرأسمال مدة سنة، ودوران الجزء الآخر مدة أطول، ١٠ سنوات. وأخذ الطبيعيون ينشرون هذه الفوارق على أنواع أخرى من الرأسمال، وبوجه عام على الرأسمال الصناعي. إن الفارق بين هذين النوعين من التسبيقات لا يبرز إلا بعد أن يتحول النقد المسلف إلى عناصر رأسمال إنتاجي، ولا يقوم هذا الفارق إلا في حدود الرأسمال الإنتاجي وحده. لذلك لم يخطر لكينيه أن يصنف النقد إلى تسبيقات أولية أو تسبيقات سنوية. فهذان النوعان من التسبيقات باعتبارهما رأسمالاً إنتاجياً يقفان في مواجهة النقد، كما يقفان في مواجهة السلع المماثلة في السوق. أضف إلى ذلك أن كينيه يختزل بصورة صحيحة الفارق بين هذين العنصرين من الرأسمال الإنتاجي إلى اختلاف الأساليب التي بواسطتها يدخل إلى قيمة الناتج الناجز، وبالتالي اختلاف أساليب تداول قيمة كل منهما مع قيمة الناتج، واختلاف أساليب تعويضها أو تجديد إنتاجهما، نظراً لأن قيمة أحدهما تعوض سنوياً، فيما لا تعوض قيمة الآخر إلا جزءاً فجزءاً على مدى فترات أطول". انظر: ماركس، رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل العاشر.

الرأسمال المتغير، وفي نهاية عملية الإنتاج، الَّتي تمثل نقطة بدء لعملية الإنتاج التالية، يتم إنتاج قدراً من القيمة الزائدة وفقاً لمعدل ثابت، يفترض ماركس هنا كما في كل مكان من **رأس المال**، مقداره١٠٠% وتكون محصلة عملية الإنتاج على صعيد التوزيع أن يحصل الرأسماليون في القطاعين على هذه القيمة الزائدة، ويحصل العمال المأجورون، في القطاعين كذلك، على الأجور. وهذا ما يمثل تيار التدفق النقدي.

أما التدفق العيني فيتمثل في كتلة من السلع الإنتاجية، أنتجها القطاع الأول. وكتلة من السلع الاستهلاكية، أنتجها القطاع الثاني.

وابتداءً من تلك الافتراضات؛ يستهلك رأسماليو القطاع الأول (**كل القيمة الزائدة**)، كما يستهلك العمال المأجورون في القطاع الأول (**كل الأجر**) في صورة شراء لجزء من مواد الاستهلاك الَّتي أنتجها القطاع الثاني.

ولكن الرأسماليين والعمال المأجورين في القطاع الثاني يحتاجون هم أيضاً إلى مواد الاستهلاك الَّتي ينتجونها، ومن ثم سوف يستهلك الرأسماليون في هذا القطاع (**كل القيمة الزائدة**)، من أجل شراء جزءٍ من مواد الاستهلاك الَّتي ينتجونها. كما سوف يستهلك العمال المأجورون في القطاع الثاني (**كل الأجر**) أيضاً من أجل شراء لجزءٍ من مواد الاستهلاك الَّتي ينتجونها.

ولأن القطاع الثاني يحتاج إلى وسائل الإنتاج الَّتي ينتجها القطاع الأول فسوف يستهلك رأسماليو القطاع الثاني (الَّذين تلقوا لتوهم تدفقاً نقدياً من رأسماليي وعمال القطاع الأول) في صورة شراء لجزء من تلك المواد الَّتي ينتجها رأسماليو القطاع الأول.

وبالمثل، لأن القطاع الأول يحتاج إلى وسائل الإنتاج الَّتي ينتجها هو، فسوف يستهلك رأسماليو القطاع الأول (الجزء المتبقي تحت تصرفه اجتماعياً) في صورة شراء لجزء، في الواقع الجزء الباقي، من تلك الوسائل الَّتي ينتجونها. ووفقاً لتلك المبادلات أعلاه يتم تجديد الإنتاج البسيط[٣٤].

وابتداءً من تركيم جزء من القيمة الزائدة، أي عدم استهلاك القيمة الزائدة كلياً من قبل رأسماليي القطاعين، واستخدام أحد أجزاء تلك القيمة كرأسمال (بإضافة شغيلة جدد، ووسائل إنتاج جديدة)، يتم تجديد الإنتاج الاجتماعي على نطاق متسع(٣٥).

إن أهم ما نلاحظه هنا هو اختفاء الحديث، لدى ماركس، عن انحلال القيمة الزائدة إلى ربح وريع وفائدة؛ فلم يعد لدينا الآن، حين تجديد الإنتاج الاجتماعي، سوى تجسد القيمة الزائدة في صورة أرباح فحسب، وهي تُستهلك كلياً في تجديد الإنتاج البسيط، وجزئياً في تجديد الإنتاج الموسَّع. كما نلاحظ أيضاً انحلال القيمة الَّتي يضيفها العمال (في تجديد الإنتاج الموسَّع) إلى "أجر" للعمال، إنما كطبقة، وربح للرأسماليين، كطبقة كذلك. ابتداءً من ذلك الوعي يمكننا أن ننتقل إلى مناقشة هذه الملاحظات من خلال معالجة فكرة التوزيع عند الكلاسيك وماركس.

---

(٣٤) ماركس، رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل العشرون. وقارن مخطط بيرو سرافا:

Piro Sraffa, **Prouduction of Commodities By Means of Commodities** (Cambridge: Cambridge University Press,1960).

(٣٥) المخطط التوضيحي لتجديد الإنتاج البسيط عند ماركس كالآتي:

(I) قطاع إنتاج وسائل الإنتاج: الرأسمال: ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م = ٥٠٠٠.

الناتج السلعي: ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ق ز = ٦٠٠٠ في هيئة وسائل إنتاج.

(II) قطاع إنتاج مواد الاستهلاك: الرأسمال: ٢٠٠٠ ث + ٥٠٠ م = ٢٥٠٠.

الناتج السلعي: ٢٠٠٠ ث + ٥٠٠ م + ٥٠٠ ق ز = ٣٠٠٠ في هيئة مواد استهلاك.

وتتم المبادلات على النحو التالي: سوف يستهلك رأسماليو القطاع الأول (١٠٠٠ق ز)، كما سوف يستهلك العمال المأجورون في القطاع الأول (١٠٠٠ م) في صورة جزء من مواد الاستهلاك التي أنتجها القطاع الثاني. ولكن الرأسماليين والعمال المأجورين في القطاع الثاني يحتاجون أيضاً إلى مواد الاستهلاك التي ينتجونها، ومن ثم سوف يستهلك الرأسماليون في هذا القطاع (٥٠٠ ق ز)، كما سوف يستهلك العمال المأجورون في القطاع الثاني (٥٠٠ م) من أجل شراء الجزء من مواد الاستهلاك التي ينتجونها. ولأن القطاع الثاني يحتاج إلى وسائل الإنتاج التي ينتجها القطاع الأول فسوف يستهلك رأسماليو القطاع الثاني (٢٠٠٠ ث) في صورة شراء الجزء من تلك الوسائل التي ينتجها رأسماليو القطاع الأول. وبالمثل، ولأن القطاع الأول يحتاج إلى وسائل الإنتاج التي ينتجها؛ فسوف يستهلك رأسماليو القطاع الأول (٤٠٠٠ ث) في صورة شراء الجزء، في الواقع الجزء الباقي، من تلك المواد التي ينتجونها. وعلى هذا النحو يتم تجديد الإنتاج البسيط. وابتداءً من تركيم جزء من القيمة الزائدة، أي عدم استهلاكها كلياً من قبل رأسماليي القطاعين، واستخدام أحد أجزائها كرأسمال، يتم تجديد الإنتاج الاجتماعي على نطاق متسع، ويقدم ماركس مخططين توضيحيين: مع افتراض أن الرأسماليين يستهلكون نصف القيمة ويراكمون النصف الآخر.

المثال الأول:

القطاع (I) ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠م + ١٠٠٠ق ز = ٦٠٠٠ في هيئة وسائل إنتاج.

القطاع (II) ١٥٠٠ث + ٧٥٠ م + ٧٥٠ ق ز = ٣٠٠٠ في هيئة مواد استهلاك.

المثال الثاني:

القطاع (I) ٥٠٠٠ ث + ١٠٠٠م + ١٠٠٠ق ز= ٧٠٠٠ في هيئة وسائل إنتاج.

القطاع (II) ١٤٣٠ث + ٢٨٥م + ٢٨٥ ق ز= ٢٠٠٠ في هيئة مواد استهلاك.

رابعاً: التوزيع عند الكلاسيك وماركس

الفرضية هنا أن الرأسمالي بدأ عملية الإنتاج بمجموع قيمة قدرها ١٠ وحدات، وفي نهاية العملية وجد بين يديه قيمة تفوق قيمة قوى الإنتاج الَّتي استخدمها، ولتكن الزيادة مقدرها ٢٢ وحدة. فكيف يتم توزيع هذه **الزيادة في القيمة** عند كل من آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وكارل ماركس؟ فلنفترض أن الرأسمالي أنفق ٤ وحدات لشراء لقوة العمل، و٢ وحدة للمواد، و٢ وحدة للآلات، و٢ وحدة لإيجار الأرض. ولنفترض كذلك أن قيمة الناتج الكلي تساوي١٠ وحدات (قيمة الرأسمال) + ٢٢ وحدة (القيمة الزائدة)؛ فإن سميث يلقي في حقل التوزيع هذه الـ ٢٢ وحدة، لأن هذه القيمة هي:"**القيمة التي يضيفها العمال إلى المواد**"، وهي الَّتي تنحل عنده إلى أجر وربح على **صعيد القيمة**، وإلى أجر وربح وريع على **صعيد الأثمان**، ونحن هنا نواجه بافتراضين: **الأول**: أن سميث يخرج الـ ١٠ وحدات "المسلَّفة" من حقل التداول ويردها للرأسمالي كرأسمال **مسلَّف**؛ كي يحولها إلى كنز، ويجعل١٠ وحدات من القيمة المنتجة حديثاً تحل محلها في حقل الإنتاج كأجور ٤ وحدات، و٦ وحدات تكاليف صيانة الرأسمال الأساسي وما تم استخدامه من الرأسمال الدائر (بوجه عام: قيمة ما استخدم من وسائل إنتاج معمرة وجارية، مع الأخذ في الاعتبار دفع **الريع**)؛ أما الباقي وقدره ١٢ وحدة، فسيكون من نصيب الرأسمالي **كربح**، وربما دفع منه **الفائدة** على حسب الأحوال. وهكذا يتم الاكتناز في كل الدورات بإخراج أحد أجزاء الرأسمال من دائرة الإنتاج. **الافتراض الثاني**: أن سميث يرى أن القيمة المنتَجة مجدداً تستخدم في تشغيل عمالة جديدة، أي تستخدم في تجديد الإنتاج على نطاق متسع، ومن ثم تنحل القيمة الَّتي يضيفها الشغيلة، في إنتاج سابق، إلى أجور الشغيلة الجدد. ونحن من جانبنا نرجح الفرضية الأولى لتساوقها مع مجمل البناء النظري لآدم سميث في الادخار والاكتناز بقصد التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو المطرد. مع الأخذ في الاعتبار أن الفرضية الثانية تمدنا بفكرة براقة عن تجديد الإنتاج على نطاق متسع. وهو ما أظن أن ماركس التفت إليه بذكاء، وبصفة خاصة حينما رفض فكرة الاكتناز/التسليف، أي رفض إخراج أحد أجزاء الرأسمال من دائرة الإنتاج؛ فوجد بين يديه القيمة الزائدة في أنقى صورها. فطبقاً لفرضيتنا بأن الرأسمالي بدأ عملية الإنتاج بـ ١٠ وحدات، وأن قيمة الناتج تساوي ٣٢ وحدة، فماركس سوف

يستخدم ١٠ وحدات من الـ ٣٢ وحدة من أجل تجديد الإنتاج، أي سوف يدفع الأجور وقدرها ٤ وحدات ويخصم تكاليف صيانة الرأسمال الثابت والرأسمال الدائر ٦ وحدات، وبالتالي سيجد بين يديه الـ ٢٢ وحدة الزائدة في أنقى الصور. وبالتالي سيرى القيمة الزائدة بمنتهى الوضوح. أما ريكاردو الَّذي استقبل فكرة "**القيمة التي يضيفها العمال**" من آدم سميث وتقبلها كمعطى دون أن يثيرها من خلال المناقشة كعادته مع جُل أفكار سميث، إلا حينما استبعد الريع من مكونات القيمة؛ فقد رأى أن القيمة تنحل فقط إلى مقابل العمل الحي أي الأجر، ومقابل العمل المختزن أي الربح، وهو يستبعد الريع ابتداءً من التزام حاسم بقانون القيمة؛ فهو لا يدخل في حساباته إلا الأشياء الَّتي كانت نتاج العمل الإنساني مثل المواد والآلات والعمل نفسه، أما الأرض فهي مستبعدة لأنها لم تكن نتاج العمل؛ إذ وفقاً لافتراضنا سوف يبدأ الرأسمالي بعشر وحدات من الرأسمال، وحينئذ سيفحص ريكاردو التوزيع الأولي لتلك الوحدات على مستوى القيمة، وليس على مستوى النفقة، بمعنى أنه يطرح على نفسه السؤال، وصولاً لقيمة السلعة، ما الأشياء الَّتي هي نتاج العمل؟ وحينئذ يجيب: مواد العمل (٢ وحدة) والآلات (٢ وحدة) والعمل (٤ وحدات). ومن ثم فإن قيمة السلعة هنا ستكون (٨ وحدات) أما نفقة إنتاجها[٣٦] فستكون (١٠ وحدات)، وبالتالي فإن "**القيمة التي يضيفها العمال**" سوف تنحل إلى أجر للشغيلة وربح للرأسمالي. أما الريع فهو يبحثه على صعيد مختلف يخضع لقوانين موضوعية مغايرة[٣٧]. في جميع الأحوال لن يمكن حساب الربح إلا بعد خصم إجمالي تكاليف الإهلاك للآلات والمباني، والمواد بالطبع. أي أن صيانة الرأسمال الأساسي والدائر تحسب ضمناً عند الكلاسيك، بافتراض الرأسمال المسلَّف والاكتناز بقصد التراكم الرأسمالي، من القيمة الزائدة المنتجة مجدداً؛ لأن الرأسمالي لن يتنازل عن جزء من ربحه الصافي من أجل تجديد الإنتاج. بل ولن يمكن حساب الربح الصافي إلا بعد خصم الريع والفائدة والضرائب الحكومية والادخار وما عسى أن يخصصه الرأسمالي من أجل تجديد إنتاجه على نطاق أكثر اتساعاً. أما ماركس، فقد رفض، ابتداءً من استبعاد فكرة الاكتناز، انحلال القيمة الزائدة إلى أجر. وقرر في البداية، بداية نقده للبناء النظري للكلاسيك، أن الشغيلة

---

(٣٦) لعل الخلط هنا بين القيمة والثمن هو الذي قاد الكثيرين إلى القول بأن سميث لديه نظرية في نفقة الإنتاج.

(٣٧) في نظريته في الريع انظر: ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي، المصدر نفسه، الفصل الثاني، ص٢٧-٤١.

لا يشاركون الرأسمالي في القيمة الزائدة الَّتي أنتجوها؛ فالعامل عقب أن ينتج معادل قيمة قوة عمل (الأجر) ينتج قيمة زائدة لا يشترك فيها بنصيب مع الرأسمالي. ومن هنا لا تنحل القيمة الزائدة عند ماركس إلا إلى ربح وريع وفائدة. والرأسمالي على هذا النحو، سوف يتنازل، وفقاً لماركس، عن جزء من ربحه إلى مالك الأرض في صورة ريع. كما سيتنازل عن جزء آخر إلى الرأسمالي المالي في صورة فائدة. ولكن من الملاحظ أن هذا النظر في التوزيع عند ماركس لا يصمد كثيراً حين تجديد الإنتاج على نطاق متسع؛ إذ سوف يتم، بالتناقض مع ما بدأ به ماركس نقده لسميث وريكاردو، استخدام جزء من القيمة الزائدة الَّتي أنتجها الشغيلة في صورة أجور تُدفع للشغيلة الجدد. ومن ثم يختفي الحديث عن انحلال القيمة إلى ربح وريع وفائدة، ولم يعد الآن لدينا، حين تجديد الإنتاج الاجتماعي، إلا انحلال القيمة، الَّتي يضيفها العمال خلال عملية الإنتاج، إلى قيمة زائدة. هذه القيمة الزائدة تستخدم كلياً في تجديد الإنتاج البسيط، وجزئياً في تجديد الإنتاج على نطاق متسع. وهي حين تستخدم على نطاق متسع إنما تنحل إلى أجور وأرباح. أي كما انتهى الكلاسيك. وريكاردو بالأخص. وعلى الرغم من أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لا يفرق، كما نعرف، بين العمل وقوة العمل، ويقسم الرأسمال إلى أساسي ودائر، إلا أن الفكرة المتعلقة بالناتج الزائد بفضل العمل الإنساني تظل صحيحة، وحينما يتلقف ماركس فكرة "**القيمة الَّتي يخلقها الشغيلة**"، يعيد طرحها بعد إعادة النظر في أمرين: **أولهما**: أن الرأسمالي يشتري قوة العمل، وليس العمل. **ثانيهما**: أن الرأسمال ينقسم إلى ثابت ومتغير، بدلاً من التقسيم الكلاسيكي إلى أساسي ودائر. بيد أن النتائج في التحليل النهائي واحدة: قوة عمل غير مأجورة. قيمة زائدة تستخدم في تجديد الإنتاج. طبقات لا تشارك في الإنتاج وتستحوذ على النصيب الأكبر منه. وسنعود لمناقشة انحلال القيمة في الكتاب الثاني.

خامساً: علم الاقتصاد السياسي: المباديء العامة المجردة

يمكننا الآن؛ في ضوء التحليل أعلاه، أن نستخلص على نحو مجرد مباديء الاقتصاد السياسي، الَّتي سوف نخضعها بدورنا للنقد، على النحو التالي:

- الاقتصاد السياسي هو علم نمط الإنتاج الرأسمالي المتمفصل حول قانون القيمة.

- القيمة هي خصيصة. هي مقولة مجردة. هي صفة يكتسبها الناتج بمجرد احتواءه على هذا القدر أو ذاك من العمل.

- وقد تعبر القيمة، على هذا النحو، عن نفسها في هيئة قيمة المبادلة. وقيمة المبادلة، وشرطها المنفعة، هي نسبة بين قيمتين استعماليتين(٣٨)!

- تعتمد القيمة التبادلية للسلعة على: مدى ندرتها، والعمل المبذول في إنتاجها. وتقاس تلك القيمة لا بالمنفعة إنما بعدد ساعات العمل النسبي الضروري اجتماعياً.

- العمل المختزن في مواد العمل وأدوات العمل يؤخذ على الدوام في الاعتبار عند قياس قيمة السلعة.

- الرأسمال ليس سوى مجموعة من المقادير الاجتماعية، فكل المنتجات الَّتي يتكون منها هي سلع؛ إذ يتكون الرأسمال من مواد عمل وأدوات عمل، وكل هذه المكونات الَّتي يتركب منها الرأسمال هي منتجات عمل.

- كمية العمل الضروري (الحي، والمختزن، والزائد) المتحقق في السلعة هي الَّتي تنظم قيمة مبادلتها.

- القيمة الزائدة، كمياً، هي: مقدار الفارق بين ما يدفع مقابل قوة العمل وما يستأثر به الرأسمالي. ومعدل هذه الزائدة هو: النسبة بين القيمة الزائدة إلى الرأسمال المتغير.

- تنحل القيمة الزائدة، وفقاً للتحليل الساكن، إلى الربح والفائدة والريع. فالقيمة الَّتي يخلقها العمل تتوزع بين الرأسماليين الصناعيين والرأسماليين الماليين والملاك العقاريين. ولا يحصل خالقوا هذه القيمة، الشغيلة، على أي نصيب مما أنتجوه، إلا في أحوال تجديد الإنتاج على نطاق متسع؛ حينما يتم استخدام جزء من القيمة المنتجة سلفاً في

(٣٨) هكذا عند ماركس! والواقع أن قيمة المبادلة ليست هكذا دائماً بالضرورة، أي ليست دائماً "نسبة بين قيمتين استعماليتين؛ فالرأسمالي حينما يشتري (يبادل بالنقود كسلعة) ماكينة الغزل على سبيل المثال، فهو لا يشتري (يبادل) قيمة استعمال، إنما يشتري في الواقع قيمة مبادلة، ثم يقوم بمبادلة تلك القيمة على دفعات عبر بيع منتجه. كما أن المستهلك محكوم دوماً بثمن الإنتاج (بما يتضمنه من مبادلات بين قيم تبادلية) أياً كان دوره في الطلب على السلعة في السوق.

استعمال شغيلة جدد.

- الرأسمال الثابت هو الّذي يتحول إلى وسائل إنتاج (أدوات عمل، ومواد عمل)، ولا يغيّر مقدار قيمته أثناء عملية الإنتاج. وهو ينقسم إلى قسمين: **الأول**: رأسمال أساسي لا يستهلك في عملية إنتاجية واحدة، مثل المباني والآلات. والقسم **الثاني**: رأسمال دائر يستهلك في عملية إنتاجية واحدة، مثل المواد الأولية والمواد المساعدة.

- الرأسمال المتغير هو الّذي يتحول إلى قوة عمل، ويغير من قيمته أثناء عملية الإنتاج. فهو، أولاً، ينقل قيمته إلى الناتج. وثانياً: يزيد قيمة الناتج. وثالثاً: يسمح بنقل قيمة الرأسمال الثابت إلى الناتج. ورابعاً: يخلق قيمة جديدة غير مدفوعة الأجر.

- تتكون قيمة السلعة = قيمة الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت (عمل مختزن) + قيمة الرأسمال المتغير (عمل حي) + القيمة الزائدة (عمل زائد).

- ثمن التكلفة = قيمة الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت + قيمة الرأسمال المتغيّر.

- معدل الربح الوسطي = مجموع القيمة الزائدة ÷ مجموع الرساميل.

- ثمن الإنتاج = ثمن التكلفة + معدل الربح الوسطي.

- قوة العمل هي القدرة على العمل، هي مجموع القدرات المادية والمعنوية الّتي يملكها الإنسان مستعملاً إياها في سبيل إنتاج القيمة الاستعمالية.

- وقوة العمل، مع نمط الإنتاج الرأسمالي، ليست سوى سلعة، يقوم مالكها (العامل المأجور) ببيعها إلى الرأسمالي من أجل أن يعيش.

- أن تحديد الحد الأدنى للأجرة شأنه شأن تحديد ثمن السلعة بنفقات الإنتاج على وجه العموم، إنما يصح على الجنس، لا على الفرد بمفرده. فهناك عمال، ملايين العمال، لا يحصلون على ما يكفي للمعيشة والتناسل؛ ولكن أجر الطبقة العاملة بأسرها يساوي هذا الحد الأدنى ضمن حدود تقلباتها.

- أن نفقة إنتاج قوة العمل هي النفقات الضرورية، لجعل العامل عاملاً، ولإبقائه عاملاً. وإن استهلاك العمال يؤخذ في الحسبان المحاسبي، شأنه شأن استهلاك الآلة. والعامل يستهلك وسائل المعيشة، لغرض واحد هو إدامة قوة عمله مثلما يستهلك المحرك البخاري الفحم والماء، وتستهلك العجلة الزيت. وبما أن عملية الإنتاج هي في الوقت نفسه العملية الَّتي يستهلك فيها الرأسمال قوة العمل، فإن ناتج العامل يتحول، وبشكل مستمر، لا إلى سلعة فحسب، بل أيضاً إلى رأسمال. والعامل على هذا النحو ينتج باستمرار ثروة موضوعية، ولكن في شكل رأسمال.

- أن النقود والسلع ليستا بالضرورة رأسمالاً بحد ذاتهما. شأنهما في ذلك شأن وسائل المعيشة ووسائل الإنتاج. فهي بحاجة إلى أن تتحول إلى رأسمال. ولكن هذا التحول لا يجري إلا في ظل ظروف نمط الإنتاج الرأسمالي حيث تتبادل قوة العمل الحرة بوحدات النقود.

سادساً: ولكن، هنا توقف الاقتصاد السياسي، ولم يصل إلى:

- كيف تتحدد القيمة الزائدة[٣٩]؟ ونقصد بذلك كيف **(تتحدد القيمة الزائدة، وبالتالي معدلها، عبر حركة النظام)** وهو سؤال يتعلق بنظرية في الإنتاج. فلقد اكتفى الاقتصاد السياسي بتحديد معدلها، **دون البرهنة عليه.** إذ تم التوقف عند تعريف معدل القيمة الزائدة، دون انشغال بتحليل علاقات التناقض بداخل القيمة الزائدة ذاتها. ودونما إثارة لفكرة التطور الجدلي للمعدل نفسه.

- ما هو اتجاه القيمة الزائدة، على الصعيد العالمي؟ وهو سؤال يتعلق بنظرية في التوزيع، وأخرى في التجارة الخارجية. فما هو الاتجاه الَّذي تأخذه القيمة الَّتي خلقتها الشغيلة على وجه خاص في بلدان الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي. إذ لم يثر

---

(٣٩) فماركس يقول:"إن طريقة حساب معدل القيمة الزائدة، باختصار، هي: نأخذ إجمالي قيمة الناتج ونجعل القيمة الأساسية الثابتة التي تقتصر على الظهور من جديد في قيمة الناتج مساوية للصفر ومجموع القيمة المتبقي هو القيمة الوحيدة المنتجة من جديد فعلاً في عملية تكوين السلعة. وإذا كانت القيمة الزائدة معطاة فإننا نطرحها من هذه القيمة المنتجة مجدداً من أجل إيجاد الرأسمال المتغير. أما إذا كان الرأسمال المتغير معطى ونحن نبحث عن القيمة الزائدة؛ فإننا نقوم بفعل العكس. وإذا كانت القيمة الزائدة معطاة والرأسمال المتغير أيضاً كذلك؛ لا يتبقى إلا إجراء العملية الختامية وهي حساب نسبة القيمة الزائدة إلى الرأسمال المتغير". رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السابع. ولكننا لم نعرف كيف تتحدد القيمة الزائدة؛ فالاقتصاد السياسي يفترض دائماً أنها معطاة!

الاقتصاد السياسي إشكالية لا تقل أهمية في حقل التوزيع؛ وهي أين تذهب القيمة الزائدة الَّتي تتخذ من الربح والريع، وربما الفائدة، صوراً لها، تعكس وجودها كدخول للطبقات الاجتماعية المختلفة؟ أي: أين تذهب تلك الصور الَّتي تتخذها القيمة الَّتي زادت بفعل الإنتاج في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة؟ هل يعاد ضخها في مسام الاقتصاد القومي المنتج لها؟ أم تتسرب إلى الخارج من أجل شراء السلع والخدمات الَّتي تنتجها البلدان المتقدمة؛ وتتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة؟

- كيف تتحدد نسبة المبادلة بين العمل البسيط والعمل المركب؟[٤٠] إذ اكتفى الاقتصاد السياسي بالقول بإمكانية مبادلة (ن) من العمل البسيط بـ (ص) من العمل المركب، دون أن يصل إلى أساس هذه المبادلة؛ فعلى أي أساس تتم مبادلة (ن) من السلعة (ك - عمل بسيط) بـ (ص) من السلعة (ع - عمل مركب)؟ وهو سؤال يرتبط منطق مناقشته بمنطق مناقشة: لم تختلف الأجور، الَّتى هي ثمن قوة العمل، في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي عنها في الأجزاء المتخلفة؟

(٢)

والآن؛ بعد أن حددنا الإشكاليات الرئيسية الَّتي سننشغل بها، وهي: **أولاً**: نقد المركزية الأوروبية الَّتي تهيمن على الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي أوروبي النشأة والنكهة. **ثانياً**: الانطلاق من مباديء علم الاقتصاد السياسي؛ بغرض استكمال مجمل البناء النظري للعلم. فسيكون من المتعيَّن أن ننتقل خطوة فكرية إلى الأمام بقصد التعرف إلى المنهج الَّذي سوف نستخدمه في سبيلنا إلى تحقيق ذلك.

---

(٤٠) ابتداء من سميث الذي رأي أن قوانين السوق تنهض بعملية المقارنة بين العمل البسيط والعمل الشاق، وتسوي بين الأعمال المختلفة من جهتي الشدة والبراعة بوجه عام، يعتمد الاقتصاد السياسي في هذا الشأن، أي التفرقة بين العمل البسيط والعمل الشاق، اعتماداً كلياً على السوق، ولا يبحث في القانون الموضوعي الذي يحدد معيار التفرقة بين العملين، فماركس يرى في **رأس المال**:"أن النسب المختلفة التي يتم بها إرجاع أنواع مختلفة من العمل إلى العمل البسيط كوحدة لقياسها تحددها عملية اجتماعية تجري من وراء ظهور المنتجين". **رأس المال**، المصدر نفسه، ص٩٥. وقارن: ريكاردو، **المبادىء**، المصدر نفسه، ص٣١. وكتب جارودي، وفقاً لماركس:"... إن آلية السوق العفوية تتيح إمكانية قيام علاقات جديدة: فساعة واحدة من عمل الميكانيكي ستعادل عمل ساعة ونصف ساعة من عمل الحائك وهكذا دواليك". روجيه جارودي، **كارل ماركس**، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: منشورات دار الآداب، ١٩٧٠)، ص٢٠٩.

الفصل الرابع
في التجريد

(١)

حينما نتساءل عن طبيعة الألوان والألحان والأفكار، هل هي محدودة أم غير محدودة؟ أي: هل الألوان يمكن عدّها وحصرها؟ أم هي غير محدودة، ومن ثم لا يمكننا أن نعدّها أو نحصيها، ونفس السؤال بشأن الألحان والأفكار، هل هما محدودان يمكن حصرهما، أم لا حدود لهما؟ فإنه يتعين قبل أن نقدم إجابة على هذه الأسئلة أن نتعرف على بعض الأفكار الرئيسية المتعلقة بالمنهج. أي نتعرف على ما يتعلق بطبيعة الطريق الَّذي يسلكه الذهن في سبيله إلى تقديم الإجابة.

فالمنهج هو فن ترتيب الأفكار. هو الطريق الَّذي يسلكه الذهن في سبيله لإنتاج المعرفة. ومن ثم فحينما يطرح سؤال، مثل أحد الأسئلة المطروحة أعلاه، فليس من المهم، في مذهبي، أن تقدم إجابة، إنما المهم هو الطريق الَّذي يسلكه الذهن كي ينتج هذه الإجابة. فالإجابة الصحيحة، دون ادعاء امتلاك الحقيقة، ستكون في التحليل النهائي نتيجة خطوات فكرية سليمة.

ولننظر إلى المسألة عن قرب. إلامَ نحتاجه كي نشيّد بناء؟ لا شك في كوننا بحاجة، إضافة إلى الأرض الصالحة للبناء، إلى مواد عمل (تتمثل في الحديد والرمل والأسمنت،... إلخ) وأدوات عمل (كالروافع، والخلاطات، ... إلخ). ونحتاج كذلك إلى قوة عمل تتمكن من خلال تلك الأدوات من استعمال هذه المواد في سبيلها إلى تشييد ذلك البناء على هذه الأرض. ومن المعلوم بالبديهة أنه كلما صلحت الأرض للغرض وقويت، علا البناء ورسخ. ولست منشغلاً ها هنا بالنظر في تهيئة الأرض غير الصالحة، إذ لذلك مجال أرحب وحديث أوسع، وإن وددت أن تتمكن من استخلاص خطوطه العريضة مما سنسير فيه معاً عبر المراحل الفكرية.

هذا عن تشييد البناء، فماذا عن إنتاج الفكرة؟ إن شأن إنتاجها شأن تشييد ذلك البناء؛ إلا أن مواد العمل المطلوبة لإنتاج الفكر تتمثل في ذلك الكم المعرفي المكتسب

الَّذي ينشغل الإنسان بتحصيله، بوعي، خلال حياته، وعلى أسس وأصول وجب احترامها وتعين تدبر أهميتها قبل تخطيها وتدميرها عن جهل بعد أن فشى الرفض الجاهل للقيم وأصول الأشياء بلا تساؤل عن المعاني الَّتي تحملها الضوابط قبل الرفض. أما الأدوات، وهي الَّتي تمثل، في مجمل مذهبنا، شغلنا الشاغل، فتتبلور في ذلك الطريق الَّذي يسلكه الذهن في سبيله لإنتاج المعرفة، هذا الطريق يسمى المنهج، الَّذي هو فن ترتيب الأفكار.

إذاً، مثلما أن مواد العمل لبناء منزل تتمثل في الحديد والرمل...، وفي الروافع والخلاطات...، كأدوات لا يتم البناء من دونها، كذلك الأفكار بحاجة، كي تنتج هي الأخرى، إلى أدوات ومواد؛ فالأدوات هي المنهج، أما المواد فهي كم معرفي. المواد هي الكم. والأدوات هي الكيف. لا توجد فكرة، ولا يمكن أن يوجد فكر ما، بمعزل عن الأفكار السابقة، ولا يمكن أن توجد فكرة لا تعتمد على فكرة موازية أو سابقة عليها. ولا تعدو الفكرة الجديدة عن كونها نقداً أو تطويراً لها أو توضيحاً أو مسخاً لها وتحريفاً. فالأفكار الَّتي يحصلها الذهن هي موضوع المواد، أما ترتيبها على نحو يؤدي إلى فكرة صحيحة، لا تدعي ملكيتها لناصية الحقيقة الاجتماعية، فذاك هو المنهج، أو الطريق الَّذي يسلكه الذهن في سبيله إلى إنتاج المعرفة. المشكلة لا تكمن في الأفكار، إنما تكمن في الطريقة الَّتي تنتج بها هذه الأفكار، وكيف نرتبها ترتيباً صائباً ينتج معرفة علمية. كيف نكشف عن القوانين الموضوعية الكلية الَّتي تحكم تطور عالمنا، وقانون حركته على الصعيد الاجتماعي.

(٢)

إن التاريخ يشرح لنا لِمَ سادت الحضارة الإسلامية في يوم ما وأنارت العالم الوسيط(١) في مرحلة هي من أشد المراحل إظلاماً وجهالة. ففي نفس اللحظة التاريخية

---

(١) يتحفظ د. محمد دويدار بشأن تعبير"العصور الوسطى"، بمناسبة مناقشة الفكر العربي، ويرى عدم صحة إدخال الفكر العربي، في هذا الوقت من التاريخ، تحت فكرة العصور الوسطى؛ لأن التاريخ العربي له خصوصية تختلف عن العصور الوسطى الأوروبية، ولذلك يجب أن يكتب تاريخ كل جزء من أجزاء العالم ابتداءً من تاريخ هذا الجزء. انظر: محمد حامد دويدار، علم الاقتصاد السياسي، المصدر نفسه، هامش ص١٥٠. والواقع ان تحفظ د. دويدار، على هذا التعبير، إنما يمثل امتداداً فكرياً لتحفظه على تعبير آخر هو "الإقطاع" حين الحديث عن النظام الاجتماعي الذي كان سائداً في الريف المصري في القرن =

الَّتي سحق فيها الضمير البشري الأوروبي بين رحى صنمية الفكر الكنسي التكفيري وعسف الملكية الإقطاعية النخبوية، برق الفكر الإسلامي في سماء الظلام وأنارت مصنفات فحوله حقبة فيصلية في الفكر البشري وتاريخ الإنسانية.[٢] ويمكن تلخيص الحالة الفكرية في أوروبا آنذاك من خلال عبارات شديدة التعبير كتبها تولستوي:

= التاسع عشر. حيث يرفض أيضاً أن يطلق على النظام الاجتماعي في تلك الفترة اسم الإقطاع، ويكتفي بالإشارة إلى لزوم تكييف طريقة الإنتاج الَّتي سادت الريف المصري في خمسينات القرن العشرين من خلال دراسة طريقة الإنتاج الرأسمالية! انظر: محمد دويدار، **الاقتصاد المصري: بين التخلف والتطور**(الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨). ولا نشايع هذا الرأي، تأسيساً على أن فرز العناصر الثلاثة المكونة للرأسمالية في الزراعة، وفقاً لاتجاه صالح محمد، الذي نؤيده، وهي (الإنتاج السلعي، والعمل المأجور، والتكنيك الحديث) لا يؤدي بنا إلا إلى التسليم بهيمنة علاقات الإنتاج الإقطاعية في الفترة محل البحث. انظر: صالح محمد صالح، **الإقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩). أما عن التحفظ الأول: فإن مخالفتي لتحفظ أستاذي، واستخدامي لتعبير"العالم الوسيط" بالمتن يستند إلى أربعة اعتبارات: أولاً: ان فعل كتابة تاريخ العالم العربي ابتداء من تاريخ العالم العربي، أمر مختلف عن تحديد الحقبة التاريخية التي يؤرخ فيها لتاريخ العالم العربي، القديم أو الوسيط أو الحديث. ثانياً: لم يقل أحد أن القول بـ "العصور الوسطى العربية"، ولا يوجد مصطلح هكذا بالأساس، إنما يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع العربي لا يختلف عن المستوى الحضاري للمجتمع الأوروبي في العصور الوسطى. ثالثاً: المصطلح نفسه أوروبي النشأة وصار راسخاً للتعبير عن العالم بأسره في الفترة الممتدة من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر تقريباً؛ أي أنه ربما فقد، وللأبد، خصوصيته المركزية كتعبير عن العصور الوسطى في أوروبا فقط. رابعاً: إذ أردنا أن نتحدث عن فكر ابن خلدون مثلاً، وتحديده زمنياً، هل يضيرنا في الأمر شيئاً أن نقول أنه محدد زمنياً بتاريخ البشرية الوسيط الَّذي يفصل بين التاريخ القديم والتاريخ الحديث؟ لا أتصور أن ضرراً معرفياً من أي نوع قد يحدث، طالما تسلحنا بالوعي بإشكاليات المركزية الأوروبية. إن الَّذي يضيرنا هو محاولة الخروج على التصنيف الكلاسيكي المستقر: قديم، ووسيط، وحديث؛ لأننا حينما نتحدث عن العالم العربي، أو الحضارة الإسلامية، في العصر الوسيط، إنما نضع العالم العربي والحضارة الإسلامية في سياق التاريخ العام لكوكبنا، دون قطيعة معرفية أو تاريخية من أي نوع.

(٢) من المؤلفات الرائعة، والمهمة، في هذا الشأن: مايكل هاملتون، **تاريخ ضائع: التراث الخالد لعلماء الإسلام ومفكريه وفنانيه**، ترجمة أميرة نبيه بدوي (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، بصفة خاصة: الفصل الثاني: مدن العباقرة المفقودة. والفصل الخامس: المخترعون والعلماء. والفصل السابع: رؤية وصوت وقلعة. وانظر أيضاً الكتاب المهم الَّذي وضعته المستشرقة الألمانية: زيجريد هونكه، **شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربية في أوروبة**، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي (بيروت: دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة، ١٩٩٣)، ط٨ . ولقد أوضح حيدر بامات في بحث قيم، كيف حدث التأثير الاقتصادي على أرض الواقع، إذ كتب:"فقد وضعت الحملات الصليبية الديانة المسيحية على اتصال مباشر مع الشعوب الإسلامية على أرض الإسلام نفسه... فقد وجد رجال الحملات الصليبية في الشرق أشياء كثيرة جديدة عليهم وأساليب تقنية لم تكن معروفة لديهم في الغرب، فإدخال كميات كبيرة من المنتجات الشرقية إلى الأسواق الأوروبية واستخدام وتبني أساليب جديدة في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية، كان من أهم نتائج الحملات الصليبية، وقد أحدث هذا تحولاً كبيراً في اقتصاد أوروبا الغربية، وتقدمت التجارة تقدماً راقياً، وانضمت مارسليا إلى دويلات المدن الإيطالية الَّتي كانت إلى ذلك الحين تحتكر تجارة البحر المتوسط". ثم ينقل حيدر بامات عن ألبرت تنشمبدر:"من الشرق تعلم أسلافنا نسج المنسوجات الثمينة التي كانت سبب ثراء البندقية ثم ثراء أجزاء من فرنسا، كما أخذوا من الشرق صناعة الستان والقطيفة والمطرزات الذهبية والفضية والمنسوجات الرقيقة مثل الموسلين والتيل والتافتاة، كما أنه منذ عصور قديمة برع الشرقيون في صناعة السجاجيد ذات الوبر الطويل الغزير. كما أن الغرب تعلم صناعة الورق ومزج الشراب من صناع سوريا... تعلمت أوروبا صناعة النسيج، وانتعشت صناعات الرفاهية وتطورت في الغرب، واتسع الإنتاج وتقدمت الأساليب الفنية". حيدر بامات، **إسهام المسلمين في الحضارة**، ترجمة ماهر عبد القادر محمد (الاسكندرية: المركز المصري للدراسات والأبحاث، ١٩٨٥)، ص٤٧.

"خذوا كل المراجع العلمية للقرون الوسطى ولسوف ترون أي قوة إيمانية ومعرفة راسخة لا يرقى إليها الشك لما هو حق وما هو باطل في هؤلاء البشر! كان من اليسير عليهم أن يعرفوا أن اللغة الإغريقية هي الشرط الوحيد اللازم للتعليم، لأنها لغة أرسطو الذي لم يشك أحد في صدق أحكامه على مدى بضعة قرون بعد وفاته. وكيف كان للرهبان إلا يطالبوا بدراسة الكتاب المقدس القائم على أسس لا تتزعزع. كان من اليسير على لوثر أن يطالب مطالبة بتية بدراسة اللغة العبرية، عندما كان يعلم علم اليقين أن الله ذاته قد كشف الحقيقة للبشر بهذه اللغة. من السهل أن نفهم أن المدرسة كان يجب أن تكون دوجماتية، عندما كان وعي البشر النقدي لم يستفق بعد، وأنه كان من الطبيعي أن يحفظ التلاميذ عن ظهر قلب الحقائق التي كشف عنها الله وأرسطو، والروائع الشعرية لفرجيل وشيشرون. فلبضعة قرون بعدهم لم يكن بوسع أحد أن يتصور حقيقة أكثر صدقاً أو رائعة أكثر روعة مما أتوا به، كان من اليسير على مدرسة القرون الوسطى أن تعرف ما الذي ينبغي تعليمه عندما كان المنهج واحداً لا بديل له، وعندما كان كله يتركز في الإنجيل وفي كتب أغسطين وأرسطو".(٣)

ويمكننا أيضاً أن نجد تلخيصاً للحالة الاقتصادية للمنتجين المباشرين من خلال كتابات المعاصرين الّذين أوضحوا سوء الأحوال الّتي كان عليها هؤلاء المنتجون المسحوقون:

"الذين بلغوا حداً ليس هناك ما هو أدنى منه، مثل ذلك الرجل الذي كان يقود أربع عجول عجاف بلغوا من الضعف حداً يجعل من السهل أن يحصي المرء عدد ضلوعهم، وكان شكلهم يدعو إلى الرثاء... ولا يكاد يطأ الأرض حتى تطل أصابعه من حذائه الممزق، ولا يكاد يغطي سرواله ركبتيه، بينما تسير زوجته بجواره حافية القدمين فوق الجليد حتى ترى بكّات الدم من أقدامها".(٤)

إن النور الّذي انبعث من بخارى إلى الأندلس في حقبة تاريخية معينة، على الأقل في القرن الرابع الهجري، لم يكن انعكاساً لسيلٍ جارف من الأفكار التقدمية، بقدر ما كان انعكاساً للطريقة الّتي تنتج بها هذه الأفكار التقدمية؛ فلقد استخدم العلماء المسلمون في عصرهم الذهبي، عصر الرقي الفكري، على الرغم من الانحطاط

(٣) ليو تولوستوي، **كتابات تربوية** (بيروت: دار القلم، ١٩٦٩)، ص٩٨.

(٤) انظر:

Maurice Dobb, **Studies in the Development of Capitalism** (London: George Routledge,1947), p.59.

"نشاهد بعض حيوانات متوحشة منتشرة بالريف، سوداء، مغبرة، قد لفحتها الشمس، ملحقة بالأرض التي تنبش فيها بعناد لا يغلب، تلوح وكأنها تنطق بلغة مفصلة، وحينا تقف على أقدامها تظهر لها وجوه إنسانية؛ الواقع أنهم أناس يأوون بالليل إلى جحورهم حيث يتغذون بالخبز الأسود، بالماء وبالجذور. إنهم يكفون الناس الأحرار مشقة البذر والحرث للمعيشة، وبذا يستحقون ألا يحرموا من الحب الذي بذروه". مشار إليه في: بول هازار، **أزمة الضمير الأوروبي (١٦٨٠- ١٧١٥)**، ترجمة جودت عثمان ومحمد نجيب المستكاوي، مقدمة طه حسين (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥) ص٢٣٦، هامش.

السياسي، التجريد كطريقة في التفكير؛ كي يهتدوا من خلالها إلى القوانين الموضوعية الّتي تحكم الظواهر العلمية، والاجتماعية. وراحوا يشرحون الظواهر بالعلو بها عن كل ما هو ثانوي، كي يكشفوا عن القواعد الكلية(٥) لكل الظواهر الّتي أرقت أذهانهم، دون أن يقف أمامهم عائق الحرام أو الممنوع أو المحظور، وتمكنوا ابتداءً من إنتهاجهم التجريد، كطريقة في إنتاج المعرفة العلمية، من بلوغ أماكن معتمة في الفكر الإنساني لم يصل إليها مثلهم بذلك الكمال والجمال، بل ولم يجرؤ غيرهم على التفكير في بلوغها.

وإذ ما أردنا التعرف، بإيجاز بطبيعة الحال، إلى الكيفية الّتي أنتجت بها الذهنية الإسلامية المعرفة العلمية في عصرها الذهبي فيمكننا أن نعاين بعض الأمثلة. إذ نرى، على سبيل المثال، عبد الله بن المقفع (٧٢٤- ٧٥٩) يوجه رسالته إلى الطريقة الّتي يتعين اتباعها حتى يمكن الفهم وتكوين الوعي؛ فقد كتب:

"ياطالب العلم اعرف الأصول والفصول؛ فإن كثيراً من الناس يطلبون الفصول مع إضاعة الأصول فلا يكون دركهم دركاً، ومن أحرز الأصول اكتفى بها عن الفصول، وإن أصاب الفصل بعد إحراز الأصل فهو أفضل".(٦)

يقصد ابن المقفع هنا بيان أهمية التجريد من أجل فهم ظاهرة ما أو علم معين، فنراه يوصي طالب العلم بأن يحرص على أن يراعي الإلمام بالقواعد الكلية والمسائل الأصولية، وعدم الوقوع في التفاصيل المشوشة على الوعي والمعطلة للفهم.

وحينما ذهب أبو نصر الفارابي (٨٧٤-٩٥٠) الملقب بالمعلم الثاني، إلى إحصاء العلوم، لم يعتبر علم العدد أو علم الهندسة، علوماً معتبرة إلا إذا كانت مجردة، فقد كتب:

"... أما علم العدد فإن الذي يعرف بهذا الاسم علمان: أحدهما علم العدد العملي، والآخر علم العدد النظري. فالعملي يفحص عن الأعداد من حيث هي أعداد معدودات تحتاج إلى أن يضبط عددها في الأجسام وغيرها،

---

(٥) حينما نقرأ ما كتبه برتراند رسل:"ولكن كانت بالعرب آفة تختلف عن آفة الإغريق. فهم كانوا ينشدون الحقائق المنفصلة أكثر مما ينشدون المباديء العامة. ولم يكن لديهم المقدرة على استخلاص قوانين عامة على الحقائق التي اكتشفوها". انظر: برتراند رسل، **النظرة العلمية**، ترجمة عثمان نويه (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦)، ص٩. نقول أننا حين نقرأ هذا الادعاء الأجوف؛ لا نملك إلا أن نقول، وبوضوح، أن السيد رسل كان جاهلاً حقاً بالحضارة الإسلامية في عصرها الذهبي.

(٦) عبد الله بن المقفع، **الأدب الكبير** (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٨)، ص٢٨٠.

مثل رجال أو دنانير أو دراهم. وأما النظري فإنه إنما يفحص عن الأعداد بإطلاق على أنها مجردة في الذهن عن الأجسام وعن كل معدود منها، وإنما ينظر فيها مخلصة عن كل ما يمكن أن يعد بها من المحسوسات. والهندسة النظرية إنما تنظر في خطوط وسطوح أجسام على الإطلاق والعموم وعلى وجه يعم سطوح جميع الأجسام، ويصور في نفسه الخطوط بالوجه العام الذي لا يبالي في أي جسم كان، ويتصور في نفسه السطوح والتربيع والتدوير والتثليث بالوجه الأعم الذي لا يبالي في أي جسم كان ويتصور المجسمات بالوجه الأعم الذي لا يبالي في أي جسم كانت وفي أي مادة ومحسوس كانت، بل على الإطلاق من غير أن يقيم في نفسه مجسماً هو خشب أو مجسماً هو حائط أو مجسماً".(٧)

وقد ذهب أبو حيان التوحيدي (٩٢٢- ١٠٢٣) إلى حدود وضع قاعدة في المنهج التجريدي، فقد حدد المسائل الأربع الكبرى الواجب الإحاطة بها لمن أراد العلم؛ ورأى أن في تلك الإحاطة الكفاية، فكتب:

"إن أقرب الطرق وأسهل الأسباب هو معرفة الطبيعة والنفس والعقل والإله، فإنه متى عرف هذه الجملة بالتفصيل، واطلع على هذا التفصيل بالجملة، فقد فاز الفوز الأكبر، ونال الملك الأعظم، وكفي مؤونة عظيمة في قراءة الكتب الكبار ذوات الورق الكثير، مع العناء المتصل في الدرس والتحصيل والنصب في المسألة والجواب، والتنقير عن الحق والصواب".(٨)

أما إخوان الصفاء وخلان الوفاء (من علماء القرن العاشر) فنراهم في الرسالة الثامنة من القسم الرياضي في الصنائع العملية والغرض منها، يعالجون ما يمكننا اعتباره تجريداً، حصرياً، لطبيعة السلع والخدمات في المجتمع عند أعلى مستوى من مستويات التجريد، فلم ينظروا إلى المصنوعات الّتي ينتجها الإنسان بأنواعها الكثيرة جداً وأشكالها المتعددة للغاية، وإنما نظروا إلى القواعد الكلية، وكشفوا غن أصول الصناعات، وحددوا هذه الأصول في العناصر الأربعة (الماء، والتراب، والنار، والهواء) ثم المواد الثلاث (المعدن، والنبات، والحيوان) ثم المقادير والقيم، ثم نفوس الناس وأجسادهم. فما كان يشغل ذهنهم التجريدي هو الأصول الكلية وليس الفرعيات والثانويات. فقد كتبوا:

"... فمن الصنائع ما هي الموضوع فيها الماء كصناعة الملاحين والسقائين والروائين، ومنها الموضوع فيها التراب

---

(٧) أبو نصر الفارابي، **إحصاء العلوم** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٩)، ص٧٥-٧٧. وقارن: أبو نصر الفارابي، **كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة** (القاهرة: مطبعة النيل بمصر، ١٩٢١)، ص٤١-٤٢.

(٨) أبو حيان التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة** (القاهرة: دار الرسالة، ١٩٩٥)، ص١٠٦.

كصناعة حفار الأبار والأنهار والقنى، ومنها الموضوع فيها النار كصناعة النفاطين والوقادين والمشعلين، ومنها الموضوع فيها الهواء كصناعة الزمارين والبواقين والنفاخين، ومنها الموضوع فيها أحد الأجسام المعدنية كصناعة الحدادين والصفارين والزجاجين، ومنها الموضوع فيها أصول النبات من الأشجار والقضبان والأوراق كصناعة النجارين والخواصين، والكتانين، والدقاقين، ومنها الموضوع فيها الحيوان كصناعة الصيادين ورعاة الغنم والبقر، والبياطرة، ومنها الموضوع فيها أحد الأجسام الحيوانية من اللحم والعظم والجلد والشعر والصوف والقز كصناعة القصابين والشوائين والطباخين والدباغين، ومن الصنائع الموضوع فيها مقادير الأجسام كصناعة الوزانين والكيالين، ومن الصنائع الموضوع فيها قيمة الأشياء كصناعة الصيارفة والدلالين، ومن الصنائع الموضوع فيها أجساد الناس كصناعة الطب والمزينين، ومن الصنائع الموضوع فيها نفوس الناس كصناعة المعلمين...".(٩)

أما ابن خلدون (١٣٣٢- ١٣٨٢) وعلى الرغم من أنه عاش، كمفكر استثنائي، في أسوأ القرون الَّتي مرت على العالم الإسلامي، عصر الانحطاط الفكرى وهيمنة الغيبيات، فنراه يتحدث عن الأسس الجوهرية الَّتي ينهض عليها هذا العلم أو ذاك، ويجد أن صعوبة التعلم إنما تكمن في التفاصيل العديدة والفرعيات الكثيرة الَّتي تشوش على تكوين الوعي وتعطل التحصيل. بالطبع لا تهمل التفاصيل والفرعيات والثانويات وإنما لا تعامل إلا بوصفها كذلك، أي غير مؤثرة في الظاهرة محل البحث؛ فالفرعيات والأمور الثانوية تأتي في المرتبة الثانية بعد الاستيعاب العميق للأصول الجوهرية والمباديء الأساسية للعلم المراد تعلمه، كتب ابن خلدون:

"ولو اقتصر المعلمون على المسائل المذهبية فقط، لكان الأمر دون ذلك بكثير، وكان التعليم سهلاً، ومأخذه قريباً، ولكنه داء لا يرتفع لاستقرار العوائد عليه، فصارت كالطبيعة التي لا يمكن نقلها ولا تحويلها".(١٠)

(٣)

ولعل أزمة التعليم في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، وعالمنا العربي أحد تلك الأجزاء بامتياز، إنما تكمن في الإصرار على حشو عقول التلاميذ بكم هائل من المعلومات (لا الأفكار حتى!) ويكون المطلوب من هؤلاء الضحايا لا الفهم وإنما الحفظ، دون وعي، ثم المرور بمأساة الامتحانات الَّتي تقيس

(٩) **رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء**، تحقيق خير الدين الزركلي (القاهرة: المطبعة العربية بمصر، ١٩٢٨)، ج١، ص٢٠٤. وعلى هذا النحو؛ نكون أقل تجريداً من إخوان الصفا؛ حينما نقول، مع ماركس، أن السلعة ما هي إلا عملية فصل وضم لعناصر موجودة سلفاً في الطبيعة.

(١٠) أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٠)، ج١، ص٥٣٩. ولسوف نشير بعد قليل إلى مجمل فكر ابن خلدون على صعيد تحليله لأوجه النشاط الاقتصادي، انظر: هامش ص ١٠٧-١٠٨.

مدى تشرب الضحية بما هو كمي وليس بما هو كيفي. فما يتعلمه الضحايا والجرحى والشهداء في مدارس الأجزاء المتخلفة، ونحن إليها ننتمي، يبتعد تماماً عن كونه موجهاً لإعدادهم كي يصيروا أجيالاً قادرة على إنتاج الفكر كما فعل أسلافهم حينما سادوا الأمم بفضل وصولهم إلى سر إنتاج المعرفة الإنسانية.

ويمكننا أن نقرأ آلاف الأوراق الَّتي ترصد طبيعة التردي الفكري الَّذي أمسى فيه عالمنا العربي بوجه خاص، والإسلامي بوجه عام، فنقرأ، على سبيل المثال:

"إن الانحطاط الأخلاقي أمر طبيعي سببه سيطرة المذاهب الجبرية المرتبطة بأخلاق التقشف وغياب الطموح المادي واندثار المشاعر الكبرى كطلب المجد والقوة والعزة. أما تشويه الدين وفساده فيرجع إلى خضوع العلماء للسلطة الَّتي عينتهم في المناصب، فمن أجل المحافظة على مصالحهم لا يترددون في مسايرة السلطة الفاسدة. لكن إذا كان العلماء قد سقطوا إلى هذا الدرك فلأنهم تجاهلوا العلوم الطبيعية بينما لم يكف الغرب عن تشجيعها والتشبع منها. ولا يمكن للعلم إلا أن يدعم الإسلام لأن الخرافة لا يمكن أن تتعايش في نفس الدماغ مع العقل".(١١)

كما نقرأ لدى كاتب آخر:

"... فنحن إذا تمسكنا بمجرد الترديد فإننا سنكون أصحاب توكيلات فكرية، تماماً كالتوكيلات التجارية... فمن يقوم ببيع سلعة أجنبية يكون دوره مجرد البيع وليس المشاركة أو الإنتاج بالنسبة لهذه السلعة...".(١٢)

في هذين النصين، النموذجين، يمكننا أن نرى تشخيصاً عاماً. فالنص الأول يرجع التردي إلى مسخ الدين (الدافع!) وسيادة الدين الوضعي، وثقافة السلبية، والاتكالية والانهزامية بوجه عام! أما الثاني فيرى أن التردي يكمن في البعد عن العلم وترديد المنتج منه في معامل الغرب دون المشاركة في إنتاجه!

معنى ذلك، أن الرجوع إلى الدين الحنيف، (الصحيح!)، والسعي نحو مشاركة الغرب في إنتاج العلم! سوف يجعلنا في طليعة الأمم! ولكننا لا نجد لا عند برهان غليون، ولا عند عاطف العراقي، ولا غيرهما، ممن استمتعوا برصد أوجه التردي بمنتهى

---

(١١) برهان غليون، اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٧)، ص١٣٠.

(١٢) عاطف العراقي، العقل والتنوير في الفكر العربي المعاصر(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص١٦.

الثقافوية، أية إشارة، ولو عابرة أو واهنة، إلى كيفية تحقيق الرجوع إلى هذا الدين (الدافع/ الصحيح!) أو الكيفية الّتي يمكن عن طريقها مشاركة الغرب في العلم! الواقع أننا لا نجد علاج المرض، المشخص، بشكل معقول؛ لأننا لا نجد وسط هذا الكم الهائل جداً من ذاك الرصد من يرى إمكانية إرجاع سبب التردي إلى التباعد عن السر الّذي توصلت له الذهنية الإسلامية في عصرها الذهبي[١٣]. سر إنتاج الفكرة. سر قوة التجريد الّذي يعلو بالظاهرة، محل التحليل، عن كل ما هو ثانوي وغير مؤثر، بحثاً عن القوانين العامة، وكشفاً عن قوانين الحركة. بحثاً في معنى الحياة. وكشفاً عن الهدف منها.

(٤)

يمكننا الآن العودة إلى اسئلتنا المتعلقة بمدى محدودية كل من الألوان والألحان والأفكار. إذا ما استخدمنا التجريد، أي إذا استخدمنا الطريقة الّتي أنتجت بها المعرفة العلمية عبر تاريخ البشر. الطريقة الّتي اعتمدت عليها الحضارة الإسلامية، وكل الحضارات العظيمة في إنتاج تاريخها الخالد. يمكننا أن نقول أن الألوان محدودة، والألحان محدودة، والأفكار محدودة. إن من ينظر إلى الألوان والألحان والأفكار نظرة تسطيحية/ اقتطاعية/ حسية؛ وينشغل ذهنه، كمياً، بالتفاصيل والفرعيات حتماً سيقول: أنها غير محدودة؛ لأن عدد البشر غير محدود وكل يوم من الممكن أن ينتج

---

(١٣) يمكن أن نعتبر ان أفضل ما تحقق على صعيد تشخيص الخلل يتمثل في دراسة مهمة أنجزها د. نديم البيطار، تشير إلى غرق الذهن العربي في التفاصيل، والوقوف عند الأحداث حدثاً حدثاً، وكأنها مستقلة عن بعضها البعض الآخر، فلا يتجاوزها أو يدركها موضوعياً وعلمياً ككل مترابط. انظر: نديم البيطار، **المثقفون والثورة: سقوط الإنتيليجنسيا العربية** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص١٤٤. كما نجد لدى د. محمد أركون خير وصف لما آل إليه الأمر، بتدبر لما كان عليه حال التناول المعرفي للمسائل الخلافية بين القدماء، لحول الفكر الإنساني في العصر الوسيط، وبصفة خاصة بصدد الجدال الذي دار بين الغزالي وابن رشد، كتب د. أركون:"تجب الإشارة إلى مرحلة فائقة الأهمية من مراحل الفكر الإسلامي، كما يجب التذكير بما كان يتصف به هذا الفكر في عصوره الذهبية من التفوق العقلاني واتساع العقل ومدى حرية البحث والإبداع في الإشكاليات المتصلة بالقضايا الدينية الحساسة، ودرجة التسامح والإقبال على المناظرة، واحترام شروط المناظرة بين الأئمة المجتهدين، ورفض الخلط بين العرض العلمي للقضايا ومواقف العوام، والتقيد بما يفرضه البرهان الساطع والحجج الدامغة على العقل، ومتابعة البحث والاحتجاج على المستوى العلمي المحض دون الانحطاط إلى مستوى الشتم والافتراء وتحميل المناظر ما لم يفكر فيه ولم يدعيه ولم ينطق به قط، بل الاعتماد على ما قال به ودافع عنه ورده في كتبه. يمكننا أن نضع أمام كل فضيلة من هذه الفضائل عند المفكرين القدماء ما يقابلها من نقائص ورذائل ومثالب شاعت مع الأسف في الكثير مما ينشر ويذاع اليوم...". (بتصرف يسير) محمد أركون، **من فيصل التفرقة إلى فصل المقال: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص III.

هؤلاء البشر ملايين الملايين من الألوان والألحان والأفكار. ولكن من اتخذ التجريد منهجاً سيقول أنها محدودة. إذ عند لون معين سوف تكتمل الألوان، وكذا الألحان. ولن تكون أية عملية خلط جديدة سوى التكرار للون أو لحن سبق أن اتخذ مكانه على القطعة المستقيمة، كما سنرى. فالذهن الأول انشغل بالكم وفهم، خطأً، أن ذلك هو المقصود، أما الثاني فقد انشغل، عن صواب، بالكيف وعرف أنه عين المطلوب.

إن الفارق الوحيد بين محدودية الألوان والألحان وبين محدودية الأفكار، يتبدّى في حدود كل طائفة. فالألوان والألحان تمثل، بمفردات علم الهندسة، على هيئة قطعة مستقيمة. الألوان محصورة بين حديها، الحد الأول اللون الأبيض والحد الثاني اللون الأسود، وأياً ما كان عدد عمليات الخلط بين الألوان، فلا يمكن أن يأتي أحدنا بلون يخرج عن حدود هذه القطعة المستقيمة الَّتي تبدأ باللون الأبيض وتنتهي باللون الأسود، أو العكس. وبطريقة أخرى مهما كان عدد عمليات خلط الألوان لا يمكن الخروج عن ألوان الطيف السبعة، إذ أن كل عمليات الخلط لا تخرج عن الألوان السبعة الأصولية. وكذا الألحان، لا يمكننا أن نأتي بلحن خارج القطعة المستقيمة الَّتي تبدأ، وفقاً للسلم الموسيقي، بـ"الدو" وتنتهي بـ"السي". فأياً ما كان عدد الألحان، الشجية والمنفرة، فلا يمكن الإتيان بلحن خارج حدود السلم الموسيقي. وأظن أن أجهزة الحاسب الآلي اليوم لقادرة على حساب العدد.

الأمر الَّذي يجب التأكيد عليه، قبل أن نستكمل فكرتنا، هو أن عدم إدراكنا لمحدودية الألوان أو الألحان، أو عدم قدرتنا على الإحاطة بها لا ينفي عنها هذه الطبيعة المحدودة. فليست الألوان والألحان فقط محدودة، إنما قدرتنا البشرية أيضاً محدودة.

هذا عن الألوان والألحان. فماذا عن الأفكار؟ هل محدودة هي الأخرى؟ نعم. محدودة. ولكن حدودها، بمفردات علم الهندسة أيضاً، على هيئة شكل مربع حدوده العلاقات الأربع الَّتي يعيشها الإنسان؛ فكل منا يعيش الحياة، بجسده وروحه وعقله، وهذا تجريد أيضاً، عبر أربع علاقات: علاقة مع الآخر، وعلاقة مع الذات، وعلاقة مع الطبيعة، وعلاقة مع إله، حتى مَن كان ينفي وجوده هذا الإله. ولا يمكن للذهن أن

ينتج فكرة خارج هذا المربع. فأية فكرة ينتجها العقل البشري لا يمكن أن تكون خارج هذا المربع. الأفكار إذاً محدودة. ولم يكن من الممكن الوصول إلى هذه الإجابة إلا بالتجريد.

بالتجريد[١٤] إذاً، وبالتجريد فقط، تمكنا من تقديم إجابة على السؤال عن طبيعة الألوان والألحان والأفكار، بل وكلمات اللغة، هل هي محدودة أم غير محدودة؟ والواقع أن أية إجابة على أي سؤال تثيره ظاهرة اجتماعية ما، لن تستند، بحال أو بآخر، إلى التجريد كطريقة في التفكير لن يمكنها الوصول إلى أي شيء، بل سوف تغرق في التفاصيل والثانويات، ولن يمكنها الخروج بأية نتيجة سوى المزيد من الغرق في المزيد من التفاصيل الضبابية والمزيد من الفرعيات المشوشة.

(٥)

ولعل من أكثر الدعاوى سطحية واستفزازاً في نفس الوقت، تلك الّتي تأتي على غرار الأمراض الموسمية التقليدية فتظهر حالة "إحياء الفكر العربي" أو "التواصل مع التراث الإسلامي" بين كل حين وآخر، وتجد لها من المريدين والمروجين من جل الاتجاهات فيما عدا من لا يرون في الإنتاج الفكرى الإسلامي إلا ما كان منظوراً إليه

---

(١٤) بعد أن بسطنا فكرتنا عن التجريد على نحو ما ذكرنا بالمتن، فلا بأس من أن نتعرف إلى المعاني المختلفة لكلمة التجريد المقدمة من الفلاسفة ورجال المعاجم، كتب د. مراد وهبة: "التجريد لغة هو التعرية، وسل السيف من غمده، ونزع الأغصان من الشجرة. وفي اللغات الأفرنجية اللفظ مأخوذ من الفعل اللاتيني ويعني الانتزاع وهو المعنى الوارد عند ابن سينا، حيث يقول انتزاع النفس الكليات المفردة عن الجزئيات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة وعن علائق المادة ولواحقها". مراد وهبه، **المعجم الفلسفي: معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص١٧٤. وإذ تتبعنا ابن سينا، وجدنا أن التجريد لديه هو:"يشبه أن يكون كل إدراك إنما هو أخذ صورة المدرك، فإن كان لمادي فهو أخذ صورته مجردة عن المادة تجريداً ما. إلا أن أصناف التجريد مختلفة، ومراتبها متفاوتة، فإن الصورة المادية تعرض لها بسبب المادة أحوال وأمور ليست لها بذاتها من جهة ما هي تلك الصورة. إن التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج". جيرار جهامي، **موسوعة مصطلحات ابن سينا: الشيخ الرئيس** (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤)، ص٢٣٥. أما المعجم الفلسفي الّذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد جاء فيه "التجريد سيكلوجياً: عزل صفة أو علاقة عزلاً ذهنياً وقصر الاعتبار عليها. والذهن من شأنه التجريد لأنه لا يحيط بالواقع كله ولا يدري منه إلا أجزاء معينة في وقت واحد، وتسوقه التجربة أيضاً إلى التجريد لأنها تعرض له الواقع مجزءاً أو تظهره على صفة ما. وفي المنطق الصوري: عملية ذهنية يسير فيها الذهن من الجزئيات والأفراد إلى الكليات والأصناف. وعند المتصوفة: إماطة الأغيار والأعيان عن السر والقلب، فتنكشف الحجب ويكون الاتصال". مجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي** (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣)، ص٣٦. ولدى البستاني:"أن العقل البشري بدون قوة التجريد لا يتجاوز خطوة من خطواته ولا يكون له إلا أفهام ملتبسة ومختلفة لأنه لا يمكنه أن يشتمل كل شيء فلا يمكنه تمييز شيء". بطرس البستاني، **دائرة المعارف**:١٠ج (بيروت: دار المعرفة، د. ت)، ج٦، ص٦٥٢.

من منظار السلف الصالح، كما يرونهم هم. وهم فقط!

أقول تظهر تلك الحالة، المرضية ربما، وعند نقطة انتهاء منحنى فورانها لا يقدم أصحابها في جل مؤتمراتهم ومعظم كتاباتهم إلا الأحبار الحالكة على خلفيات أحلك. كما أن الحالة ذاتها لا تتمكن إلا من تقديم أمرين لا ثالث لهما: الأمر **الأول**: زخم كمي، فوضوي ربما، بشأن عبقرية مفكر مسلم ما؛ كابن رشد، الانتقائي غالباً: ابن رشد **البرهان**. وليس ابن رشد **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، مثلاً، وكيف تمكن ببراعة من الانتصار للعقل في عصور التخلف، وستنبت من هنا أطروحات فرعية ترى الخلاص عند ابن رشد **البرهان**! أو كيف أن المقريزي هو أول من عبر وببراعة شديدة، وتلك حقيقة، عن هيكل الأزمة الاقتصادية وحلل أسبابها وعلاقاتها الجدلية الداخلية. إنما دون وعي من قبل المحتفلين بعبقرية المنهج الّذي استخدمه المقريزى في تحليله! أو كيف أن ابن خلدون قد سبق آدم سميث في تقديمه لنظرية في التجارة الخارجية. وعلى الرغم من أن هذا السبق هو مجرد وهم في خيال من يقول به، إلا أنه لا بأس من دسه في الاحتفالية! الأمر الثاني: وهو ناتج عن الأمر الأول من جهة التنائي أكثر وأكثر عن عبقرية الفكر الإسلامي، في عصره الذهبي. الفكر الّذي علّم العالم في عصور الظلام.

إن المسلمين، في عصرهم الذهبي، قد علموا العالم العلم والمعرفة، أو أن علوم المسلمين ومعارفهم قد انتشلت أوروبا(١٥) من مستنقع الجهالة والرجعية والتخلف، أو أن علوم المسلمين لولاها ما قامت لأوروبا قائمة إلا بعد أحقاب تاريخية أكثر طولاً. إن كل تلك العبارات جوفاء المضمون خاوية المحتوى ليس لها مكان داخل إطار ماهو

---

(١٥) نجد تلخيصاً دقيقاً لهذا الاتجاه المشار إليها بالمتن، في عبارات كتبها د. اليازجي:"حمل العرب مشعل الفكر الإنساني ستة قرون، كانت أوروبا في غضونها غارقة فى ظلمة الجهل. بدأوا في أن أحيوا الفكر اليوناني، ثم عالجوه بالشرح والتعليق. حتى إذا نضجوا أخذوا في التأليف والوضع، مستأنفين السير بالعلوم من حيث أوصلها اليونان، إلى حيث تيسر لهم أن أوصلوها. واشتغلوا بمواضيع جديدة، اختبروا حقائقها، ووضعوا أصولها، واستنبطوا لها القواعد، واستخرجوا منها النواميس، وهيأوا لها المصطلحات والتعابير. ثم أتاحوا لهذا التراث الفكري، لشعب فتي كان يهم بالنهوض، هو الشعب اللاتيني..."، كمال اليازجي، **معالم الفكر العربي في العصر الوسيط** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٤)، ص٣٥٨. فالذي نفهمه من كلام د. اليازجي أن العالم اللاتيني قد تسلم من الشرق القواعد والنواميس والمصطلحات والتعابير ثم انطلق نحو النهضة. ولكننا نرى أن الغرب اللاتيني لم يتسلم كل ذلك فحسب، بل أهم ما تسلمه هو كيف أنتجت الذهنية الإسلامية مثل هذه المصطلحات والتعابير، وكيف كشفت عن القواعد والنواميس. أي كيف أنتج الشرق الفكرة. وليس الفكرة ذاتها.

علمي، مع احتفاظها، وبكل قوة، بموقعها في التاريخ الانتقائي العُصابي. إنه التاريخ الَّذي ينشغل بالاستنتاجات الجاهزة كي يلقي بها فوراً في كراسات التعميم، وكي تتشرب به الأذهان الملقنة في هذا الفرع من المعرفة أو ذاك. "**إن المسلمين، في عصرهم الذهبي، قد علموا العالم كيف يفكر**". تلك هي الإجابة الَّتي نفترض صحتها على السؤال المطروح والمعني بماهية ما خلفه العلماء والمفكرون والفنانون المسلمون للعالم. ولقد تشكل لديَّ ابتداءً من هذا، وانطلاقاً من موقف رافض لصنمية الفكر والرأي، الايمان الراسخ بشرعية الجهاد بلا هوادة من أجل الانتصار لعلو منزلة المنهج في الطرح؛ ولأجل ذلك أضحت قضيتي الَّتي انشغلت بها دوماً هي الدفاع عن أهمية الانتباه إلى الطريقة الَّتي يستعملها الذهن حين قيامه بتقديم إجابة، أكثر من الاهتمام بالإجابة نفسها. ولن يكون ذلك متاحاً إلا بالتجريد.

(٦)

التجريد إذاً، كطريقة في التفكير مؤداها العلو بالظاهرة محل البحث عن كل ما هو ثانوي، يستطيع أن يرشدنا إلى الحقائق الكلية الَّتي تحكم تطور عالمنا وقوانين حركته الاجتماعية. والتجريد هو المنهج الَّذي نراه بوضوح في كل الأعمال الفكرية العظيمة الَّتي صاغت وعي البشر عبر التاريخ. بل وشكلت التاريخ نفسه. والتجريد، على هذا النحو، هو المنهج العلمي الَّذي سوف نلتزم به في المواقع المركزية من أبحاثنا[١٦] . الأمر الَّذي يوجب علينا التعرف إلى ماهية العلم ذاته، ومتى يتشكل على أرض الواقع، وينهض كي يفسر الظواهر؟ وهو ما نعالجه في الفصل التالي.

(١٦) لأن ما نقصده بالتجريد هو العلو بالظاهرة الاجتماعية، التي تشكلت على أرض الواقع، عن كل ما هو ثانوي. أي نبدأ من الواقع؛ من أجل فهم الواقع، فنحن نرى أن مطابقة د. علي الوردي بين التجريد والمنطق الأرسطي تجافي الصواب، لأن التجريد لا ينتمي إلى عالم الخيال أو المثال، كما ذهب د. الوردي، إنما هو العلو بالظاهرة التي نبتت وتشكلت على أرض الواقع بغية درسها بمعزل عن كل ما هو ثانوي من أجل تعديتها إلى الكل الذي تنتمي إليه، على أرض الواقع أيضاً. انظر: علي الوردي، منطق ابن خلدون (لندن: دار كوفان، ١٩٩٤).

الفصل الخامس
محل انشغال العلم

(١)

كي ننتج العلم، بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظاهرة محل انشغال هذا العلم، يتعين أن نستخدم منهجاً. وبقدر وضوح ذاك المنهج يكون وضوح الرؤية. وعلى أساس من وضوح الرؤية يمكن إنتاج العلم. هذا الإنتاج يكون بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظاهرة المراد تفسيرها. فما هو العلم؟

العلم، ابتداءً من رفض التعريفات (الَّتي لا تقدم سوى فكرة مقيدة وعازلة) والاعتماد على التحديدات (الَّتي تعطى رحابة في الفكر وثراء في المعرفة) هو طريقة تفكير لتفسير ظاهرة معينة.

ولا يمكن الحديث عن ظاهرة اجتماعية تستنهض علماً، أو على الأقل تثير انشغالاً فكرياً، يفسرها دون شرطين: وجود الظاهرة؛ وهيمنتها. إذ لا يكفي وجود ظاهرة حتى ينهض العلم، أو ينشط انشغال فكري ما، كي يفسرها، وإنما يشترط أيضاً أن تكون هذه الظاهرة مهيمنة على الصعيد الاجتماعي.

فمن الممكن أن توجد ظاهرة، مثل ظاهرة "الرأسمال" في المجتمعات السابقة على الرأسمالية، وتكون كذلك في حاجة إلى الكشف عن سر يكمن في القانون الموضوعي الَّذي يحكم ربح التاجر مثلاً، ومع ذلك لا يظهر العلم أو الانشغال الفكري؛ لأن الظاهرة المراد تفسيرها والكشف عن القانون الموضوعي الَّذي يحكمها لم تبلغ بعد مرحلة الهيمنة، على الصعيد الاجتماعي، الَّتي من شأنها استنهاض العلم أو إثارة الانشغال الفكري. وفي نفس الوقت تكون الهيمنة منعقدة لظواهر أخرى تحول دون الانشغال بغيرها.

وعلى الرغم من أن هيمنة الظاهرة تتضمن بالضرورة وجودها، إلا أننا فضلنا اعتبار وجود الظاهرة شرطاً لاعتبارات الشرح والتبسيط.

(٢)

والظاهرة المهيمنة هي السبب الرئيسي الَّذي يؤدى إلى ظهور العلم، وبالتالي ظهور الطريقة الَّتي من خلالها يسعى الذهن من أجل تفسير هذه الظاهرة، والكشف عن قوانينها الموضوعية؛ فيمكن القول أن علم الفلك، على سبيل المثال، هو من أسبق العلوم ظهوراً؛ إذ نشأ كي يكشف عن القوانين الموضوعية للعديد من الظواهر المتكررة الَّتي أرّقت الذهن البشرى منذ بداياته الأولى، من رعد وكسوف وخسوف وأمطار وأعاصير إلى آخر تلك الظواهر الطبيعية المتكررة الَّتي استلزمت تبلور طريقة تفكير معينة تنهض بتفسير الظاهرة بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم نشأتها وتطورها وعوامل فنائها.

أحدد هنا العلم ولا أعرفه، أحدده بتحديد انعكاسه المباشر وهو طريقة التفكير. وذلك تجاوزاً لكون العلم، واقصد هنا العلم الاجتماعي، هو: مجموعة القوانين الَّتي تحدد الشروط الموضوعية الَّتي تحكم نشؤ وتطور وفناء ظاهرة اجتماعية معينة. فطالما كان تحديد العلم من خلال ما يكشف عنه أكثر إيجابية؛ فمن الأوفق الركون إلى تحديده في حالته الديناميكية، ومن ثم القول بأن العلم هو طريقة التفكير، تعبيراً عن العلم والتفكير العلمي معاً، لعدم إمكان فصل الموضوع عن المنهج إلا كحيلة منهجية لاعتبارات التبسيط، ودراسة كلاً منهما على استقلال.

لكن، ومنعاً للارتباك سنعمد إلى تفصيل التحديد بشكله التقليدي، على النحو التالي، تاركين، مؤقتاً، ما نفضله من تحديدات:

- العلم هو مجموعة القوانين الموضوعية الحاكمة لظاهرة ما.

- التفكير العلمي هو الطريق الَّذي يتبعه الذهن من أجل الكشف عن تلك القوانين الموضوعية.

- لا يوجد، ولن يوجد علم، دونما ظاهرة واضحة وجوهرية ومتكررة؛ فالَّذى ينشيء العلم هو الظاهرة المتكررة وليس العكس، إذ الَّذي ينشيء علم خاص بالنقود هو

وجود وهيمنة التبادل النقدي، كظاهرة، في التعامل اليومي بين البشر. الواقع يصيغ الفكر وليس العكس، على الأقل في مرحلة أولى، كما أن الخسوف والكسوف والرعد والبرق، كظواهر طبيعية متكررة، تحتاج إلى تفسير، هي الَّتي أنشأت علم الفلك وعلوماً أخرى، وليس علم الفلك أو علم الجغرافيا مثلاً، هما اللَّذين قاما بإنشاء الرعد أو البرق، أو السهول والأودية وممرات السيول!

(٣)

والحال نفسه بالنسبة للاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي. فلقد نشأ هذا العلم كي يفسر مجموعة من الظواهر على صعيد النشاط الاقتصادي في المجتمع. مجموعة من الظواهر لا يمكننا، بحال أو بآخر، أن نقول أنها جديدة بشكل مطلق حتى من منظور المركزية الأوروبية الاستعمارية!

إذ قبل هيمنة قانون حركة الرأسمال على جميع مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع، **بإخضاعه جميع أشكال الرأسمال لقانون حركة واحد**، وهو ما سوف نبحثه ببعض التفصيل فيما بعد، كان أمام الرأسمالي، الَّذي يملك نقوداً يهدف إلى إنمائها، سواء كان في أورشليم في القرن الأول، أو في روما في القرن الثالث، أو في بغداد في القرن العاشر، ثلاثة اختيارات لإنماء رأسماله:

الاختيار **الأول:** أن يشتري سلعة بسعر منخفض ويعيد بيعها بسعر مرتفع ويحصل على الربح من الفارق بين هذين السعرين. وقد تتم هذه العملية في داخل البلد الواحد، أو عبر عدة بلدان في العالم القديم أو الوسيط. ويمكننا أن نلحق بهذا الاختيار المضاربات، مثل شراء الأراضي وإعادة بيعها، على الرغم من ندرة هذه العملية في تلك الفترة التاريخية.

أما الاختيار **الثاني**، فهو: أن ينتج السلعة بدلاً من أن يشتريها. وحينئذ يأتي الرأسمالي، هو في الواقع سمسار، بمواد العمل إلى الحرفي أو الصانع في بيته أو حانوته، ويحتكر إنتاجه من السلع الَّتي سوف ينتجها هذا الحرفي أو الصانع مقابل الأجر اليومي الَّذي يدفعه له. نلاحظ هنا أن المنتج المباشر يستخدم، في الغالب، أدوات

عمل مملوكة له، وليس للرأسمالي. ولكن العبرة في التحليل النهائي تكون بأن **المنتج النهائي ليس ملكاً له**. فهو لم يبع إنتاجه. لم يبع عمله، إنما باع قوة عمله.[1]

أما الاختيار **الثالث**، فهو: أن يقوم بإقراض نقوده إلى شخص آخر أو مؤسسة ما لأجل محدد، وفي نهاية مدة القرض يحصل على نقوده مضافاً إليها الفائدة، الَّتي هي، كما نعرف، ثمن التخلي عن منفعة النقود لفترة زمنية معينة. وهو في الواقع حينما يقرض نقوده فإنما يشتري حقوق دائنية يمكنه التصرف فيها بأنواع التصرفات القانونية كافة.

ويمكننا أن نرى هذه الاختيارات الثلاثة بوضوح عبر تاريخ النشاط الاقتصادي للبشر، في مراحل التاريخ كافة، كخيارات مطروحة وممكنة، بشكل متكرر ومنتظم على الصعيد الاجتماعي، أمام الرأسماليين سواء كانوا، كما ذكرنا، في أورشليم، أو في روما، أو في بغداد، أو في أي مكان في العالم القديم أو الوسيط.

ومعنى أن هذه الاختيارات/ الظواهر متكررة الحدوث بانتظام، فإننا أمام ظواهر اجتماعية تستدعي التفسير وتحديد القوانين الموضوعية الَّتي تحكم آليات آدائها، فنحن أمام مجموعة من الظواهر: الشراء من أجل البيع، والربح، والإقراض، والفائدة، والسوق، إلخ.

الأهم أننا كذلك أمام عدة ألغاز تتطلب الحل؛ فنحن لا نعرف على أي أساس تحدد ربح الرأسمالي في اختياره الأول؟ ولا نعرف أيضاً من أين أتى الربح في اختياره

---

(١) "وكانت صناعة النسيج في الدلتا صناعة منزلية، فكان النساء يغزلن الكتان والرجال ينسجونه، وكان تجار القماش يدفعون لهم أجرهم كل يوم، ولم يكونوا يستطيعون أن يبيعوا إلا للسماسرة الذين تعينهم الحكومة، وكانت أجرة النساج في أوائل القرن الثالث الهجري نصف درهم كل يوم، وكان ذلك لا يفي بثمن الخبز الذي يأكله". آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨)، ج٢، ص٢٩٨. ويمكننا أن نفهم من هذا النص: أولاً: الرأسمالي، تاجر القماش، يحضر مواد العمل، الكتان، إلى المنتجين المباشرين، النساء والرجال، ويدفع لهم الأجر يومياً في مقابل استخدامه لقوة عملهم. ثانياً: المنتج النهائي، القماش، لن يكون ملك المنتج المباشر. ثالثاً: لن يكون ذا بال هل يملك المنتج المباشر أدوات العمل أم هي مملوكة للرأسمالي. لأننا سنصادف كثيراً في القرن العاشر في أرجاء العالم الإسلامي من يعملون (يبيعون قوة عملهم) بأدوات مستخدميهم. أو بأدواتهم، كالغطاسين الذين يستخدمون المراكب، والحبال، والأكياس، والسكاكين، والشمع المذاب في زيت السمسم الذي يسد الغواصون به أنوفهم. كتب متز:"... وكان استخراج اللؤلؤ يعمل على قاعدة النظام الرأسمالي، فكان أحد المقاولين يؤجر الغواصين شهرين ويدفع لهم أجرهم بانتظام، وكان يحصل من وراء غوصهم في بعض الأحيان على ربح جسيم لا يصيبهم منه شيئاً". انظر: آدم متز، **الحضارة الإسلامية**، المصدر نفسه، ص٢٧٦.

الثاني؟ وكذلك لا نعرف لم حصل في اختياره الثالث على (ن) من النقود، ولم يحصل على(ك) أو (ع) من النقود؟ ولكننا لا نجد الاهتمام من قبل مفكري العالم القديم وحتى أواخر العالم الوسيط بتحليل هذه الأمور أو تقديم الإجابات على مثل هذه الاسئلة.

ولكن الحد الأدنى المفترض أنه مؤكد أن معدلات الأرباح في أي من الاختيارات الثلاثة في أورشليم، أو في روما، أو في بغداد، أو في أي مكان في العالم القديم أو الوسيط، لم تكن تتم بشكل عشوائي، وكان من المؤكد أيضاً أن ثمة **قوانين موضوعية تحكم هذه المعدلات**. ولكن الانشغال الفكري على الصعيد الاجتماعي كان موجهاً في اتجاه آخر غير الكشف عن هذه القوانين الموضوعية... كان موجهاً في اتجاه ظواهر أكثر هيمنة، وحينما هيمنت ظاهرة الرأسمال وأخضعت النشاط الاقتصادي في المجتمع بأسره لقانون حركة واحد، كما سنرى، كان من المتعين ظهور العلم الَّذي يتكفل بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظواهر المهيمنة على مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع. لكن هذا العلم، وهو علم الاقتصاد السياسي، تأخر ظهوره إلى ٥٠٠ عام خلت تقريباً، والسبب الرئيسي وراء تأخر هذا الظهور هو عدم خضوع مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع لقانون حركة الرأسمال.

كان الرأسمال موجوداً ولكنه لم يكن مهيمناً. ومن جهة أخرى، لم يكن الذهن الجمعي منشغلاً كثيراً بمحاولة تقديم إجابة على الأسئلة الَّتي تثيرها حركة الرأسمال؛ إذ كان بجوار الرأسمال، بأشكاله كافة، والتجاري والمالي بوجه خاص، كظاهرة اجتماعية، مجموعة أكثر أهمية من الظواهر الَّتي حالت دون هيمنته على صعيد الانشغال الفكري.

فعلى سبيل المثال، إذ توجهنا إلى سواحل فينيقيا قبل الميلاد، ولسوف نبحث ذلك التاريخ وغيره بالتفصيل في الكتاب الثالث، فسنجد تجاراً مهرة وتجارة دولية رائجة، ومن ثم ربحاً تجارياً، ولكن لا نجد سوى غزارة في الإنتاج الميثولوجي على صعيد الإنتاج الفكري. ولا يوجد بأي حال أدنى انشغال بتحليل ربح التاجر مثلاً، وما يتعلق بهذا الربح من ظواهر تخص النشاط الاقتصادي في المجتمع.

وإذ ما انتقلنا إلى مصر القديمة؛ فلن يختلف الأمر كثيراً. فسوف نجد تجارة وتجاراً وربحاً تجارياً. ولكن لن نجد، على صعيد الانشغال الفكري، إلا الإنتاج الذهني المتعلق بالعالم الآخروي والحياة بعد الموت... قد نجد مجموعة من البرديات عن المهن المختلفة في المجتمع، والنقوش لبعض أنواع التبادل في السوق، أو مجموعة التماسات الفلاح الفصيح يشكو فيها سوء الأحوال الاجتماعية، ولكن يظل الانشغال الفكري الرئيسي في هذه المرحلة متعلقاً بالحياة الخالدة بعد الموت.

وفي آثينا أو روما أو بيزنطة، أو غرب أوروبا في القرون الوسطى، وعلى الرغم من انتشار التجارة العالمية على سواحل البحر الأبيض المتوسط، إلا إن أهم ما وصل إلينا من إنتاج فكري وتحليلات نظرية سيكون متعلقاً، في مجموعه، بعلوم الفلسفة أو السياسة أو القانون، أو أدب الملاحم، دون أن نلمس انشغالاً علمياً بتحليل أية ظاهرة تتعلق بالرأسمال، فقد هيمنت ظواهر اجتماعية أخرى على مجمل المسرح الاجتماعي، مثل: العبودية، وعلوم الجدل، والفلك، والفتوحات العسكرية والحروب المفتوحة، أو الدوجما الكنسية، وصراعات الأباطرة والباباوات، والإقطاع وترسيخ التراتبية الاجتماعية الّتي تدور حول الأرض.

وفي بغداد أو قرطبة أو القيراوان، وعلى الرغم من انشغال علماء ومفكري وفناني هذا العصر الذهبي بشتى الظواهر الاجتماعية، وتحليل أدق تفاصيل الوجود الإنساني، والسعي الدؤوب من أجل الكشف عن أسرار الكون، إلا أن ظواهر الرأسمال لم تستحوذ على اهتمام من قبلهم. وحتى الّذين تماس انشغالهم مع تحليل التجارة والصناعة، وأوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع بوجه عام، مثل ابن خلدون أو إخوان الصفا، لم يتقدم تحليلهم إلى أبعد من وصف تجريدي للظواهر. ويرجع ذلك إلى أن الظاهرة الّتي كانت أكثر هيمنة، على صعيد الفكر، وحالت دون تكون الانشغال الفكري بأساس ربح التاجر/ الرأسمالي وتأصيله بالكشف عن القانون الموضوعي الّذي يحكمه، هي غلبة الاهتمام بالتاريخ وسير الملوك، وتراجم الرجال، وقبل كل ذلك الاهتمام بعلوم الشريعة (المتضمنة أوجه النشاط الاقتصادي) والصراع الفكري، الّذي كان له الأهمية المركزية، بين النص المقدس والتأويل، من جهة، ومحاولة

التحرر من سلطة النص الوضعي وسطوة الفقيه من جهة ثانية، واكتشاف الكون بواسطة العقل، والعقل وحده، من جهة ثالثة، وما يتعلق بكل ذلك من علوم الكلام، وما صاحب ذلك أيضاً من حركة ترجمة واسعة لعلوم فارس واليونان.

(٤)

في كل مرحلة من مراحل التاريخ البشري يمكننا أن نرى بوضوح على أرض الواقع ظواهر الرأسمال التجاري، والمالي أيضاً والصناعي. ويمكننا أن نرى بوضوح كذلك تجاهل كل هذا على صعيد الانشغال الفكري؛ فلا نجد ذلك النوع من الكتابات أو المؤلفات الَّتي تحاول الكشف عن القانون الَّذي يحكم أشكال حركة الرأسمال وتحليل الظواهر الاجتماعية المتعلقة بهذه الحركة؛ لأنه لم يكن بلغ بعد مرحلة اعتباره "ظاهرة مهيمنة" على الصعيد الاجتماعي، على الرغم من أهميته الشديدة في بعض المجتمعات. والرأسمال يصبح ظاهرة مهيمنة حينما يخضع، كقاعدة عامة، جميع أشكال حركة الرأسمال (تجاري، مالي، صناعي) لقانون حركة واحد. ومن ثم يخضع مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع (إنتاج، تبادل، توزيع) لقانون حركة واحد يحدد الشروط الموضوعية لتجديد الإنتاج في هذا المجتمع. وما نفترضه هنا بصدد المجتمع سنعتبره مفترضاً ضمناً، في أبحاثنا الراهنة، بشأن العالم المعاصر بأسره.

وفي كل مرحلة تاريخية أيضاً يمكننا أن نلمح بيع قوة العمل. كما نلمح العمل الزائد. لكننا لا نصادف انشغالاً نظرياً، لا لأن التفكير الإنساني لم ينضج بعد. ولا لأن علاقات الإنتاج كانت شفافة وبسيطة، كما ذكرت روزا، ولكن لأن قانون حركة الرأسمال كظاهرة لم يسمح له تاريخياً بالهيمنة حتى هذه اللحظة، بعد صراع جدلي طويل جداً بين الظواهر على الصعيد الاجتماعي، إلا في وقت متأخر نسبياً. تقريباً منذ خمسمائة عام.

وحينما يشرع الرأسمال، والتجاري بوجه خاص آنذاك، في التأهب لبسط هيمنته؛ كي يصبح الظاهرة الأكثر سيطرة على باقي الظواهر الاجتماعية، أو على الأقل يحتل مكانة مرموقة بين هذه الظواهر، يمكننا حينئذ أن نقرأ الاجتهادات الأوليّة للجاحظ

(٧٧٦-٨٦٨) والدمشقي (القرن الحادي عشر) وابن خلدون، وألبرتوس ماجنوس (١٢٠٠-١٢٨٠)، وتوما الأكويني (١٢٢٥-١٢٧٤) ونيكول أوريزم (١٣٢٠-١٣٨٢) كبدايات أولى لهذا الانشغال على الصعيد الفكري.[٢]

---

(٢) فعلى سبيل المثال، لدينا كتاب الدمشقي: **الإشارة إلى محاسن التجارة**، وكتاب الجاحظ: **التبصر بالتجارة**. وكتاب ابن خلدون: **المقدمة**. أما كتاب: **الإشارة إلى محاسن التجارة**، فهو يعد نموذجاً واضحاً على بدء تأثير هيمنة التجارة وظاهرة الأثمان على ذهن المفكرين في القرن الثاني عشر، إذ يشرح الدمشقي في هذا الكتاب أقسام الأموال: الصامت مثل العين والورق وسائر المصنوع منها، والعرض مثل الأمتعة والبضائع والجواهر... إلخ. والعقار وهو صنفان أحدهما المسقف وهو الأدوار والفنادق والحوانيت... إلخ. والآخر المزروع ويشتمل البساتين والمراعي... إلخ. وأخيراً الحيوان ويقسمه الدمشقي إلى: الرقيق وهو العبيد والإماء. والكراع وهو الخيل والحمير... إلخ. والماشية وهو الغنم والبقر،... إلخ، ثم ينتقل لرصد الثمن، بيد أنه يخلط كعادة الكتاب في هذه الفترة بين القيمة والثمن، ولكنه ينشغل بالثمن (القيمة) المتوسط الّذي تتأرجح حوله أثمان السوق. مع وعيه باختلاف ثمن السلعة في مكان الإنتاج عن مكان التوزيع. ثم يعرض لأنواع السلع وكيفية التعرف على جيدها ورديها، ثم أصناف التجار، ثم مجموعة نصائح وصفات التاجر الناجح. انظر: أبو الفضل الدمشقي، **الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها**، اعتنى به وقدم له وعلق عليه محمود الأرناؤوط (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٩). ولدينا أيضاً كتاب الجاحظ: **التبصر بالتجارة**: إذ افتتح الجاحظ الكتاب بفصول في صفات المعادن والجواهر، وتسمية نفائس كل معدن وجوهر، وطرق معرفة الزائف منها. وأتبع ذلك بفصل في معرفة العطور والروائح الطيبة. واشتمل فصل الثياب على معلومات مهمة حول جلود السنجاب والثعالب التي تصنع منها السجاد وذلك من الأمور التي اختص بعلمها اليهود. ثم عقد الجاحظ فصلاً روى فيه ما يجلب من كل بلد من طرائف السلع والأمتعة. ومما ذكره فيه مما يجلب من اليمن: البرود والجواميس والعقيق..إلخ. ومن مصر: الدهن البلسان والزبرجد الفائق. ومن خوارزم: المسك. ومن بلخ: العنب الطيب. ومن جرجان: العناب وحب الرمان الجيد. ومن أصفهان: الشهد والعسل والكمثرى والتفاح. ومن فارس ماء الورد. ومن عمان وسواحل البحر: اللؤلؤ. ومن الأهواز: السكر والديباج وأنواع التمر والدبس. ثم أوضح الجاحظ في باب مستقل ما يختار من الشواهين والصقور، وما يستحب منها. وختم الكتاب بقواعد عامة في محاسن السلع، ودور الحواس الخمس في الحكم عليها. انظر: الجاحظ، **التبصر بالتجارة** (القاهرة: مكتبة الخانجي،١٩٤٩). أما ابن خلدون، وما يهمنا هنا فحسب هو إبراز تأثير الواقع على الفكر في هذه المرحلة التاريخية؛ فقد تمكن من الإحاطة بضفاف القيمة، فهو يرى أن مصدر الكسب والرزق إنما يتجسد في العمل، إذ أوضح في الباب الأول من المقدمة أن حقيقة الرزق والكسب إنما هي قيمة الأعمال البشرية، حيث يقول:"واعلم أنه إذا فقدت الأعمال، أو قلت بانتقاص العمران، تأذن الله برفع الكسب. ألا ترى إلى الأمصار قليلة الساكن، كيف يقل الرزق والكسب فيها، أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية، وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر، يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية". ثم يضرب ابن خلدون مثلاً:"حتى أن الأنهار والعيون ينقطع جريانها في القفر لما أن فوران العيون إنما يكون بالإنباط والإمتراء الذي هو بالعمل الإنساني". ويتبع ابن خلدون في مسلكه هذا التسلسل التالي: ان الله سبحانه وتعالى خلق جميع ما في العالم للإنسان، ويمتن عليه في غير آية من كتابه. ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف. ثم أن أيد البشر منتشرة، فهي مشتركة في ذلك، والإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف؛ سعى في إقتناء المكاسب لينفق ما أتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها". ثم ينقل ابن خلدون في الفصل الثاني من نفس الباب عن الحريري أنه قال:"إن المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة"، واستبعد الإمارة لأنها ليست بمذهب طبيعي للعيش، وتقدم الفلاحة لأنها بسيطة وطبيعية وفطرية. كما يستبعد ابن خلدون ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز لكونها لا تعد من المعاش الطبيعي. ويوضح ابن خلدون معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها في الفصل التاسع من جهة كونها محاولة للكسب بتنمية المال؛ بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء وذلك القدر النامي سماه ربحاً. وتتميز عناصر الإنتاج، عند ابن خلدون، بتحديد أوجه التفرقة بين عناصر الإنتاج اللازمة لأداء العملية الاقتصادية، وحصرها في: العمل، والرأسمال، والموارد الطبيعية، أما العمل فقد ذكره في أماكن عديدة واعتبره أهم عنصر من عناصر العملية الإنتاجية، إذ بدونه لا يمكن إتمام أي شيء نافع للإنسان. وهو حينما يتكلم عن العمل فهو يتحدث مباشرة عن القدرة على العمل، القدرة الموجودة لدى الإنسان ولكن تلك القدرة، وفقاً لابن خلدون ليست مجرد قدرة جسمانية، وإنما هي أيضاً قدرة فكرية وذهنية، فبتتبع الخط المنهجي لابن خلدون =

وحينما تمكن الرأسمال، المتجسد في قانون حركته، من تحقيق هذه الهيمنة على الصعيد الاجتماعي، ودمغ الحقبة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى اليوم باسمه، كان لابد من ظهور الانشغال الفكري بالظواهر الّتي صارت مهيمنة على النشاط الاقتصادي في المجتمع، ومن ثم كان لا بد من تبلور العلم الّذي يكشف عن القوانين الموضوعية الّتي تحكم هذه الظواهر الّتي فرضت نفسها على الحياة اليومية في النشاط الاقتصادي للبشر والّتي تدور بأسرها في فلك قانون حركة الرأسمال؛ ولذا ظهر الاقتصاد السياسي كعلم نمط الإنتاج الرأسمالي. إنما بعد أن فرض قانون حركة الرأسمال هيمنته بفعل قانون التناقض بين الظواهر على الصعيد الاجتماعي. إذاً، هيمنة الرأسمال، كظاهرة، وإخضاعه مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع لهيمنته، هو السبب في ظهور الاقتصاد السياسي.

الرأسمال إذاً، حينما يصبح **ظاهرة مهيمنة**، وليس متكررة الحدوث فحسب، يمثل المحور المركزي في الاقتصاد السياسي كعلم شرح ظواهر نمط الإنتاج الرأسمالي والكشف عن قوانينها الموضوعية، فلذلك يصبح من المتعين، منهجياً، الانتقال للتعرف إلى هذا المصطلح، أي مصطلح الرأسمال، وما يتعلق به من مصطلحات مثل الرأسمالي، والرأسمالية؛ ومن ثم التمهيد لإعادة النظر في الظواهر الّتي تمثل محل انشغال الاقتصاد السياسي، ابتداءً من الرفض المنهجي للمركزية الأوروبية، والاتخاذ، قدر الإمكان، من تاريخ العالم، القديم والوسيط، حقلاً للتحليل.

= نتوصل معه إلى أن القدرة الجسمانية بمفردها دون القدرة الذهنية، لا يمكن أن تخلق الآلات والأدوات التي تساعد في الإنتاج، بمعنى أن العمل هو الخالق للرأسمال المركب من أدوات عمل ومواد عمل تم خلقها بعمل الإنسان. وفي المقدمة يمكنا أن نستخلص مجموعة من النظريات الرائدة لابن خلدون في الأثمان، والسلع، والعمل المنتج، والأرباح، والسكان، والمضاعف، والمالية العامة، والأزمات الدورية، ودور الدولة،...، إلخ. ولكن أهم ما يشغلنا هنا هو أن فكر ابن خلدون لم يكن ليتبلور على هذا النحو لولا تبلور مجموعة من الظواهر على الصعيد الاجتماعي، وفي مقدمتها الرأسمال والإنتاج من أجل السوق. هذا عن الشرق، فإذا انتقلنا إلى أوروبا؛ فألبرتو ماجنوس، وهو أحد كبار رجال الكنيسة في القرون الوسطى، يقرر أن الثمن العادل هو الذي يغطي تكلفة إنتاج السلعة. ومن بعد ماجنوس يأتي الإكويني، الذي تأثر بأفكار الأول، ولكنه تمكن من تطوير أفكار أستاذه؛ كي يصل إلى أن لكل سلعة تكلفة يجب أن تتحدد وفقاً لمبدأ العدالة، بمعنى أن لكل منتج تكلفة ضرورية حتى يستطيع المنتج الاستمرار في نشاطه الاقتصادي. وقد أوضح الإكويني أن الانحراف عن الثمن العادل يتضمن الانحراف عن الأخلاق الفاضلة. ومع ذلك نجده يبيح التقلبات حول الثمن العادل تبعاً لتقلبات أحوال السوق. في تصور توما الإكويني عن الملكية الخاصة والربا والتجارة وغيرها من المسائل التي بدأت تطرح نفسها بقوة ابتداءً من القرن الحادي عشر، انظر على سبيل المثال:

ST.Thomas Aquinas, **Philosophical Texts**, selected and translation with notes and an introduction by Thomas Gilby (London: Oxford University press, 1951), pp.340-25. http://www.**aquinasonline**.com.

الفصل السادس
مفهوم الرأسمال[(١)]

(١)

الرأسمال. الرأسمالي. الرأسمالية. ثلاث كلمات، هي في الواقع ثلاثة مصطلحات، يتم ترديدها بشكل يومي في أرجاء العالم المعاصر على الأقل منذ ٥٠٠ عام. لكن ذلك لا يعني أبداً أن هذه الكلمات، تحديداً الرأسمال والرأسمالي، لم تظهر في سماء العالم القديم أو العالم الوسيط. كيف ذلك؟ لنوضح في البداية أن مصطلح "الرأسمالية" هو من ابتكار الألماني ويرنر سومبارت (١٨٦٣-١٩٤١) في القرن العشرين كرد فعل لتبلور مصطلح الاشتراكية[(٢)]. هو إذاً مصطلح حديث، وسياسي في المقام الأول[(٣)]. ومعنى ذلك، من جانب آخر، أن تبلور هذا الاصطلاح قد جاء بالضرورة تالٍ تاريخياً لتبلور الاصطلاح الّذي اشتق منه، وهو اصطلاح الرأسمال. ولقد استخدم كلمة "الرأسمالية" كل من لوي بلان (١٨١١-١٨٨٢) وبرودون (١٨٠٩-١٨٦٥) قبل سومبارت، ولكن من قبيل التوصيف العابر لفئة تستأثر بالأموال الطائلة، أو فئة "مَن يمتلكون الأرض".

---

(١)"كانت كلمة الرأسمال *Capital* جزء من مصطلحات القانون وشئون الأعمال قبل أن يجد الاقتصاديون لها استخداماً بوقت طويل، وكانت تعني لدي فقهاء الرومان أصل المال". شومبيتر، تاريخ، المصدر نفسه، الفصل السادس.

(٢) انظر:

W. Sombart, **The Jews and Modern Capitalism**, Translated by M. Epstein,(Kitchenr: Batoch Books, 2001).

ويوضح بوهم بافرك (١٨٥١-١٩١٤) أن اصطلاح الإنتاج الرأسمالي يعني أحد أمرين: إما إنتاج السلع بالرأسمال المكون من مواد العمل والآلات؛ أي إنتاج السلع بالسلع، وإما خضوع عملية الإنتاج لسيطرة صاحب الرأسمال الخاص.

"The expression Capitalist Production is generally used in one of two senses. It designates either a production which avails itself of the assistance of concrete capital (raw materials, tools, machinery, etc.), or a production carried on for the behoof and under the control of private capitalist undertakers. The one is not by any means coincident with the other. I always use the expression in the former of these two meanings".Eugen Böhm-Bawerk, **The Positive Theory of Capital** (London: Macmillan and Co.1888), p.236.

(٣) انظر: أريك هوبسباوم، عصر رأس المال، ترجمة مصطفى كرم (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، ص٩. وباختصار يمكن أن نقول:"إن كلمة الرأسمالية لم تظهر بوضوح من بين جنبات المناقشات السياسية إلا في بداية القرن العشرين، من حيث هي العكس الطبيعي لكلمة اشتراكية، فهي إذاً كلمة سياسية، أما الذي قدم الكلمة إلى الدوائر العلمية فكان كتاب سومبارت الرأسمالية الجديدة...". انظر:

Fernand Braudel, **Civilization Materielle, Economie et Capitalism, XV^{e}-XVIII^{e} siècle,** Vol II (Paris: Librarie Armand Colin, 1979), p.557.

ولا نجد لدى الكلاسيك، كتيار فكري مركزي في علم الاقتصاد السياسي، ذكراً للمصطلح؛ فهو بوجه عام غير موجود عند آدم سميث، أو ديفيد ريكاردو، أو غيرهما من كبار مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، إذ كان جل انشغال هؤلاء منصباً على تحليل نظام تهيمن عليه الظواهر المتعلقة بالرأسمال، كظواهر طارئة في تصورهم، ومن ثم كان همهم تحليل الرأسمال نفسه كظاهرة، طارئة، تدور في فلكها جل ظواهر المجتمع الجديد، دون أن يكون في أذهانهم رأسمالية المجتمع؛ لأن الروابط الاجتماعية لم تكن تحللت، والعلاقات الشخصية لم تكن تهاوت كلياً بعد.

أما ماركس، فقد استخدم الكلمة أيضاً، لكنها ظهرت خافتة كمصطلح في كتاب رأس المال[٤] إذ لم يعره ماركس الاهتمام، ولم يستعمله كاصطلاح مستقل له دلالة معينة، وكان يستخدم عادة اصطلاح "الملكية الرأسمالية" أو "عملية الإنتاج الرأسمالية"، أو "نمط الإنتاج الرأسمالي" للتعبير عن العملية الإنتاجية الَّتي ترتكز، لا على العمل العبودي أو على الأرض، وإنما ترتكز على الرأسمال.

(٢)

فلنذهب إذاً إلى المعاجم والقواميس بحثاً عن معنى كلمة/ اصطلاح الرأسمال CAPITAL. وأول ما يمكننا ملاحظته هو أن الكلمة، في اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية على الأقل، ليست لها أية علاقة إجمالاً، من ناحية الأصل اللغوي، بالأموال أو بالنقود. وإنما تعني: عاصمة، تاج العمود، حرف كبير، فائق، فاخر، عظيم، رئيسي، أوّلي، له الاعتبار الأول، أساسي، رأسمال. وأساسها اللاتيني كلمة CAPUT

---

(٤) نرى ماركس، في رأس المال، يستخدم، وعلى نحو قليل للغاية، ومتفرق، عبارات من قبيل:"الملكية الرأسمالية"، و"الروح الرأسمالية"، و"الإنتاج الرأسمالي" لكن دون أن يكون لديه الانشغال بالرأسمالية ذاتها كمصطلح. فماركس، كما الكلاسيك، يوجه انشغاله نحو تحليل الرأسمال كظاهرة طارئة على المجتمع الأوروبي.

"Admire, therefore, the craftiness of Proudhon who wishes to abolish capitalist property by enforcing against it-the eternal property laws of the production of commodities", p.65. "We know that the means of production and subsistence, while they remain the property of the immediate producer, are not capital. They become capital, only under circumstances in which they serve... But this capitalist soul of theirs is so intimately wedded, in the head of the political economist, to their material substance", p.368."It is the great merit of Wakefield to have discovered, not anything new about the Colonies, but to have discovered in the Colonies the truth as to the conditions of capitalist production in the mother-country".Marx, **Capital**, Vol I, op, cit, p.268.

أي رأس. والأصل أن هذه الكلمة، في اللاتينية، تدل على عقوبة الإعدام أو فقد الحقوق المدنية.(٥) ونلاحظ أن كل هذه المعاني الّتي تحملها المفردات المذكورة ذات دلالة واضحة على مقدار من الأهمية والمركزية والعلو المادي والمعنوي.

وتخلو القواميس العربية الكبرى، مثل: **المحيط في اللغة**(٦)، **ومجمع البحرين**(٧)، **ولسان العرب**(٨)، **والقاموس المحيط**(٩)، **وتاج العروس**(١٠)، من أي إيضاح لغوي للرأسمال إلا عبارة مقتضبة، عند الفيروزآبادي: "ورأس المال أصله". ولذلك يحق لنا الاستغراب لهذا التجاهل على الرغم من معرفة اللسان العربي، كما سنرى، لهذه التركيبة اللغوية (رأس/مال) على الأقل منذ القرن السابع الميلادي.

(٣)

ونجد عند بروديل (١٩٠٢- ١٩٨٥) بحثاً أصيلاً يتعقب من خلاله تطور كلمة الرأسمال منذ عام ١٢١١، ويرصد ظهور الكلمة على فترات تاريخية متقطعة، بصفة خاصة في إيطاليا وألمانيا وفرنسا، عبر القرون الممتدة من القرن الثاني عشر حتى القرن السابع عشر، ونجد، وفقاً لهذا البحث، أن الكلمة كانت تستخدم بشكل عام لتدل عن الثروة المكتّزة، أو مبلغ من المال أو مقدار دين أو سلفة أو أصول تجارة(١١). وأظن أن الأمر على هذا النحو يعني أن مستوى ظهور الكلمة حتى هذه الفترة التاريخية هو **مستوى حقل التداول**. إذ لا يوجد على صعيد اللغة أو الاصطلاح، حتى هذه المرحلة التاريخية الّتي بحثها برودل، أي ارتباط بين كلمة الرأسمال وأية مفردة تخص عملية الإنتاج. ويتعين أن ننتظر مجيء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي حتى

---

(٥) قاموس أكسفورد، **المحيط**(بيروت: أكاديميا إنترناسيونال، ٢٠١٠)،ص١٦٠. حارث الفاروقي، **المعجم القانوني**، ص٢٠٨. ويزيد قاموس المنهل: "أصل المال". انظر: جبور عبد النور وسهيل إدريس، **المنهل** (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٩)، ص١٦٣. وانظر في اللغة اللاتينية:

Oxford Latin Dictionary (Oxford: Oxford University press, 1996),p.796.

(٦) الصاحب بن عباد، **المحيط في اللغة** (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٤)، ج٩، ص٥٤.

(٧)"ورأس المال أصله". فخر الدين الطريحي، **مجمع البحرين** (بيروت: دار الهلال، ١٩٨٥)، ج٤، ص٧٣.

(٨) جمال الدين بن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤)، ج٦، ص٩٢.

(٩) "ورأس المال أصله". مجد الدين الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** (بيروت: دار الجيل، د.ت)، ص٧٠٤.

(١٠) مرتضى الزبيدي، **تاج العروس** (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤)، ج٨، ص٢٩٨.

(١١) Braudel, **Civilization Materielle**, op, cit, p.574.

ينتقل مستوى ظهور الكلمة من مستوى حقل التداول إلى مستوى حقل **الإنتاج**؛ فقد أخذت الكلمة في التبلور على يد مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، مثل جيمس ميل (١٧٧٣-١٨٣٦) الَّذي رأى أن الرأسمال سلعة معدة لإنتاج سلعة. أي أن الكلمة أخذت في الابتعاد عن كونها مجرد تعبير عن مبلغ من النقود أو مبادلة سلعة بسلعة فحسب، إلى اعتبارها معبرة عن عملية إنتاجية كاملة تعني إنتاج السلع بالسلع، من أجل السوق.

أما سيسموندي (١٧٧٣-١٨٤٢) فقد رأى أن الرأسمال هو:"قيمة تضاعف نفسها باستمرار بواسطة الإنتاج". وهكذا نقترب من الصياغة النهائية الَّتي سوف يعلنها ماركس للكلمة على أساس من أن الرأسمال ليس مبلغاً من المال أو النقود، إنما هو علاقة اجتماعية من جهة، ووسيلة إنتاج من جهة أخرى. والواقع أن ماركس، على هذا النحو، لم يبتكر في الأمر شيئاً إلا إعادة التصنيف؛ فلقد تلقف من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي المعنى الجديد، والنهائي، للرأسمال.

(٤)

ويمكننا القول بأن التطور الَّذي لحق استخدام كلمة الرأسمال، لغةً واصطلاحاً في أوروبا، وانتقال مستوى ظهور الكلمة من مستوى حقل التداول إلى مستوى حقل الإنتاج، قد جاء نتيجة عدة عوامل تضافرت على صعيد **الواقع** في مقدمتها إخضاع جميع مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع لقانون حركة الرأسمال، ومنها تبلور الصناعة الحديثة وهيمنتها، وسيادة الإنتاج المتزايد من خلال الآلة من أجل السوق، ومن ثم الاستهداف الدائم للربح، وتأزم الصراع الطبقي في حقل اقتسام الناتج الاجتماعي بين كبار ملاك الأراضي (الريع) والرأسماليين (الربح) والعمال (الأجر) كصراع بين طبقات اجتماعية متناقضة في حقل التوزيع.

وعلى صعيد **الفكر** صار الانشغال الرئيسي متركزاً في حقل الإنتاج المادي للسلع، في محاولة تقديم إجابة عن سؤالين محددين بدقة: السؤال **الأول**: كيف تزيد ثروات الأمم؟ وهو سؤال يتعلق بالإنتاج، وليس التداول. والسؤال **الثاني**: ما هي

القوانين الموضوعية الَّتي تحكم اقتسام هذه الثروات بين أعضاء المجتمع المنتج لها؟ وهو سؤال منشغل بحقل التوزيع. وفي المرحلة الَّتي شهدت شروع ظاهرة الرأسمال في فرض هيمنتها، بوجه خاص في قطاع الصناعة الآخذة في النمو، سنجد ثمة إعادة صياغة لمفهوم الرأسمال، فلم يعد الرأسمال يعطي معنى الغنى أو الثراء أو الثروة المكتنزة في أقبية القصور، وإنما أصبح ينظر إليه ابتداءً من دائرة الإنتاج؛ فترجو (١٧٢٧-١٧٨١) وهو من عظماء الفيزيوقراط، يعرف الرأسمال بأنه:"قيم متراكمة" (١٢).

أما مالتس (١٧٦٦-١٨٣٤)، فيعرفه بأنه رصيد الأمة الموظف في الإنتاج وتوزيع الثروة، أو هو:"ثروة متراكمة تجني الأرباح بالإنتاج"(١٣). كما رأى جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣) أن الرأسمال هو:"المخزون المتراكم من إنتاج العمل" (١٤).

ويحرز الفرنسي جان باتست ساى (١٧٦٧-١٨٣٢)، في إطار التصور العام للكلاسيك، تقدماً حينما يعتبر أن الرأسمال، المنتج، يتضمن المباني والآلات والمواد الخام ووسائل معيشة المنتج، بالإضافة إلى النقود نفسها(١٥).

وعليه، يصبح من المستقر في اللغتين الإنجليزية والفرنسية اعتبار كلمة الرأسمال، كاصطلاح، معبرة عن الثروة الموظفة في الإنتاج من أجل الربح أو العائد. وهو معنى تم بناءه على اصطلاحات أخرى صارت مستقرة مثل العائد والإنتاج والقيمة. وبصفة خاصة القيمة الَّتي كانت مبحثاً مركزياً في جميع أبحاث الكلاسيك وماركس، كما رأينا.

بوجه عام، نخلص إلى أن المعنى الَّذي سوف يعطيه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي للرأسمال هو المعنى الَّذي سوف تعتمده اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، ومن ثم سائر اللغات الأوروبية.(١٦)

---

(١٢) انظر:

"These accumulated values are what we name a capital".
Robert Jacques Turgot, **Reflections on the Formation and Distribution of Wealth** (London: E. Sprag, 1898),p.56.

(١٣) انظر:

Thomas Robert Malthus, **Definitions in Political Economy** (London: John Murray, 1827),p.92.

ولذلك، سنجد **موسوعة كولومبيا** تذكر:"في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يعد الرأسمال العنصر الثالث من عناصر الإنتاج إلى جوار العمل والأرض"(١٧) ولكن، فات الموسوعة الشهيرة أن توضح، لأن هذا مهم، أن اعتبار الرأسمال عنصراً من عناصر الإنتاج إنما جاء بعد جهود كبيرة من قبل مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بشأن"العمل المنتج" و"الثروة". فالاقتصاد السياسي، كما علمنا، يعرف العمل المنتج بأنه: "العمل الذي ينتج الثروة"، ومن ثم يعد العمل غير المنتج للثروة عملاً غير منتج على الإطلاق. وتجد الثروة مصدرها، في التصورات الأولى لرواد علم الاقتصاد السياسي، مثل وليم بتي وريتشارد كانتيون، في أمرين، أولهما: الأرض"كمصدر لجميع الثروات"، وثانيهما: العمل، الّذي"ينتج هذه الثروة"، أو وفقاً لعبارة وليم بتي الشهيرة:"العمل أبو الثروة والأرض أمها". ويصبح من الضروري أن ننتظر مئة عام تقريباً كي يتم اعتبار الرأسمال **(بعد أن فرض هيمنته)** مصدراً ثالثاً على يد مالتس؛ إذ اعتنق مالتس التصور الكلاسيكي الّذي كان يرى أن الثروة تجد مصدرها في الأرض والعمل، كمصدرين رئيسيين، لكنه أضاف عنصر الرأسمال على أساس أن العمل والأرض في حاجة إلى الرأسمال، لأنه، كما يقول:"ضروري من أجل إنتاج الثروة؛ فيمكن من ثم اعتبار الرأسمال مصدراً ثالثاً للثروة".(١٨)

---

(١٤) للمزيد من التفصيل، انظر:

J. S. Mill, **Principles**, cit, op, p.328.

(١٥)

Jean-Baptiste Say, **A Treatise on Political Economy** (Philadelphia: Lippincott, Grambo&Co, 1855), p.59.

(١٦) انظر، على سبيل المثال:

Henry Higgs, **Palgrave's Dictionary of Political Economy** (London: Macmillan and Co., Ltd, 1929), p. 217-223. **Petit Larousse** (Paris: Librairie Larousse, 1977), p.165-6.

(١٧) **The Columbia Encyclopedia** (Columbia University Press, 1959), p.347.

أضاف البعض، من رجال المعاجم، إلى أشكال الرأسمال، المعرفة المنتجة من خلال البحث العلمي، انظر:

D.Greenwald, **Encyclopedia of Economics**(N.Y: McGraw-Hill Company,1982), p.112.

ولقد صار من المستقر، لدى فقهاء القانون المدني، أن الرأسمال لم يعد معبراً عن مبلغ من النقود وإنما صار"يشمل الأشياء المادية، منقولة أو عقارية، والأشياء المعنوية، كالحقوق الشخصية، ومحال التجارة، والملكية الأدبية، وحقوق المؤلفين، وشهادات الاختراع". محمد كامل مرسي، شرح القانون المدني، تنقيح محمد علي سكيكر ومعتز كامل مرسي (الاسكندرية: منشأة المعارف،٢٠٠٥)، ج٢، ص٥١٠. ولدى السنهوري ما يطابق ذلك تقريباً:"قد تكون نقوداً أو أوراقاً مالية أو منقولات أو عقارات أو حق انتفاع أو ديناً في ذمة الغير أو اسماً تجارياً أو شهادة اختراع أو عملاً أو غير ذلك مما يصلح أن يكون محلاً للالتزام". عبد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني**، تنقيح أحمد المراغي (الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٤)، ج٥، ص١٩٥. وقارب:"... الرأسمال هو كل ثروة تعود على صاحبها بفائدة أو من شأنها العودة بدخل أو ريع على مالكها... أو كل ثروة لا تستعمل في الاستهلاك المباشر، وإنما تستخدم من أجل جعل إنتاج الثروات أكثر وفرة أو أيسر". =

(٥)

وإذ نقبنا في العالم الوسيط، ابتداءً من رفض منهجي للمركزية الأوروبية، ورجعنا إلى ما قبل العام الّذي انتهى إليه بروديل، عام ١٢١١، فسنجد أن اللسان العربي، في القرن السابع الميلادي، يعرف كلمة الرأسمال، وكمصطلح، قبل أوروبا، الّتي كانت حقل بحث برودل، بمئات السنين؛ إذ في الآية رقم ٢٧٩ من سورة البقرة نجد ذكراً صريحاً للكلمة في صيغة الجمع؛ إذ نصت الآية على:

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ".

المؤكد أن الرأسمال المذكور في الآية، والّذي سوف نقابله في صحراء شبه الجزيرة العربية بوجه عام في التاريخ الوسيط، بعيد إلى حد كبير عن المعنى الاصطلاحي الّذي سوف يتبلور في أوروبا بعد ذلك على نحو ما أوضحنا أعلاه، أي الرأسمال الصناعي. ولن نجد سوى نوعين فقط من الرأسمال، الرأسمال التجاري[١٩]، والرأسمال المالي الّذي يرتكز على إقراض النقود بفائدة. والأخيرة، أي الفائدة، من الأمور المحرمة في الذهنية الإسلامية.

فلنرجع إلى الآية، ولنلاحظ في البداية أن القرآن ذكر في هذه الآية (رءوس أموالكم) ولم يذكر (أموالكم) أو (نقودكم) وأظن أن السبب في اكتساب النقود صفة الرأسمال في سياق الآية هو أن هذه النقود كانت مقرضة، بوجه عام، على سبيل التشغيل والإنتاج وليس الاستهلاك. ولقد ذكر الرازي (٨٦٥-٩٢٥) أربع روايات في

= A. Lalande, **Vocabulaire Technique et Critique De la Philosophie** (Paris: Librairie Fe'lix Alcan, 1926), vol 1, pp.94-5.

(١٨) Malthus, **Definitions**, op, cit, p.18.

(١٩) الجدير بالذكر أن أصحاب الأموال الطائلة والثروات بمكة، مثل عثمان بن عفان، قد برعوا وأجادوا في تشغيل رؤوس أموالهم وفي استثمارها، فنمت وزادت. شغلوها في التجارة، وشغلوها في أعمال نستطيع أن نسميها أعمالاً مصرفية بلغة هذا اليوم، كما كتب د. جواد علي، وشغلوها باستثمارها بمشاريع زراعية وصناعية وما شابه ذلك، مشاركة أو على ربح ثابت معين، أو مساهمة في الأرباح دون الخسائر. ولم يكتف تاجر مكة بالاتجار على حسابه، بل ساهم مع غيره من أهل مكة في تكوين رءوس أموال القوافل، بحيث صارت القوافل تجارة شركاء، أو شركة عامة يساهم فيها من يشاء من أصحاب المال. للمزيد من التفصيل عن النشاط الاقتصادي في تلك الحقبة، انظر: جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** (بيروت: دار العلم للملايين. بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٩)، ج٧، ص٤٢١.

أسباب نزول هذه الآية[٢٠]، الرواية الأولى: أنها نزلت في أربعة أخوة من ثقيف، كانوا يداينون بني المغيرة، والرواية الثانية: أنها خطاب لأهل مكة، وهو مجتمع بطبعه متاجر. والرواية الثالثة: أنها نزلت في العباس وخالد بن الوليد، وكانا يسلفان في الربا. والرواية الرابعة: أنها نزلت في العباس وعثمان.

وعند الواحدي (١٠٠٢-١٠٧٦) ربما يتأكد تصورنا بشأن سبب استخدام كلمة الرأسمال وليس كلمة المال أو كلمة النقود في الآية. لأن الأموال كانت مسلَّفة بغرض الاستثمار وليس الاستهلاك. كتب الواحدي:

"قال عطاء وعكرمة: نزلت في العباس وعثمان بن عفان، وكانا قد أسلفا في التمر فلما حضر الجداد (أي وقت جني الثمار) قال لهما صاحب التمر: لا يبقى لي ما يكفي عيالي إذا أنتما أخذتما حظكما كله فهل لكما أن تأخذا النصف وأضعف لكما ففعلا فلما حل الأجل طلبا الزيادة فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهما وأنزل الله تعالى هذه الأية فسمعا وأطاعا وأخذا رءوس أموالهما".[٢١]

في هذه الرواية، رواية الواحدي، اكتسبت النقود صفة الرأسمال لأنها مقْرضة على سبيل الاستخدام في الإنتاج الزراعي على ما يبدو، فالمقترض هنا إنما اقترض كي يزرع التمر، بالضرورة كي يبيعه، وهو يطلب إمهاله في سداد الدين، ربما لآفة لحقت زراعته في ذلك العام أو لأي سبب آخر أقعده عن السداد، ولكنه يعقد صفقة جديدة ابتداءً من ذلك؛ إذ طلب إمهاله في سداد الدين المستحق عليه، في مقابل أن يدفع ضعف ما عليه من هذا الدين في الموسم التالي.

وحينما ننتقل إلى كتب التفاسير، المعتمدة من لدن المؤسسة الدينية الرسمية!، لا نقابل في الحقيقة تفسيراً موضوعياً مريحاً، وبالكاد نلمح دلالة على أن الرأسمال هو (أصل المبلغ من غير زيادة) أو (أصل النقود بدون فوائد)، وهو في الآية بمعنى أصل المبلغ المقترض.

---

(٢٠) الرازي، **تفسير الفخر الرازي** (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج٤، ص٢٥٧. وقارن: **لباب التأويل** (٢٠٨/١)، **بحر العلوم** (٢٣٥/١)، **المحرر الوجيز** (٢٣٥/٢)، **معالم التنزيل** (١٩٩/١).

(٢١) الواحدي، **أسباب النزول** (القاهرة: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٣)، ص٧٤. وانظر: الشوكاني، **فتح القدير: الجامع بين فني الرواية والدراية**، اعتنى به وراجع أصوله يوسف الغوش (بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤).

كتب الطبري (في القرن التاسع) :

"القول في تأويل قوله تعالى (وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم) "إن تبتم" فتركتم أكل الربا وأنبتم إلى الله عز وجل،"فلكم رءوس أموالكم"، من الديون التي لكم على الناس، دون الزيادة التي أحدثتموها على ذلك رباً منكم، وعن قتادة في قوله:"وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم" ما كان لهم من دين، فجعل لهم أن يأخذوا رءوس أموالهم، ولا يزدادوا عليه شيئًا".[٢٢]

وكتب القرطبي (في القرن الثالث عشر) :

"روى أبو داود عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع، لكم رؤوس أموالكم، لا تظلمون ولا تظلمون. فردهم تعالى مع التوبة إلى رؤوس أموالهم، وقال لهم: لا تظلمون في أخذ الربا، ولا تظلمون في أن يتمسك بشيء من رؤوس أموالكم فتذهب أموالكم. ويحتمل أن يكون ولا تظلمون في مطل لأن مطل الغني ظلم".[٢٣]

أما ابن كثير (في القرن الرابع عشر) فقد كتب:

"وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون". أي: بأخذ الزيادة ولا تظلمون أي: بوضع رؤوس الأموال أيضا، بل لكم ما بذلتم من غير زيادة عليه ولا نقص منه".[٢٤]

أما الفقه، فقد اعتمد رسمياً كلمة الرأسمال ضمن مفرداته الفنية، فنراها مركزية في فقه كل من الشيرازي (١٠٠٣-١٠٨٣)،[٢٥] وابن رشد (١١٢٦-١١٩٨)،[٢٦] وابن قدامة (١١٤٦-١٢٢٣)،[٢٧] ومنصور البهوتي (١٥٩١-١٦٤١)[٢٨] وغيرهم حال شرحهم لأحكام القروض والشركات. ونجد الكلمة كذلك عند ابن خلدون، حين يناقش حرفة التجارة.[٢٩]

---

(٢٢) الطبري، **جامع البيان** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ج١، ص٢٨٩.

(٢٣) القرطبي، **تفسير القرطبي** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٠)، ج١، ص ٣٢٤.

(٢٤) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** (القاهرة: دار الحديث، ١٩٧٢)، ج١، ص٢٤٥.

(٢٥) الشيرازي، **تكملة المجموع شرح المهذب** (القاهرة: دار الحديث، ٢٠١٠)، ج١٤، ص١١.

(٢٦) ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨)، ج٢، ص٢٠٦.

(٢٧) ابن قدامة، **المغني** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠)، ج٥، ص١٧٠.

(٢٨) البهوتي، **الروض المربع شرح زاد المستنقع** (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٩٨٣)، ج٣، ص١٣٦.

(٢٩) ابن خلدون، **المقدمة**، المصدر نفسه، ص٤٣٨. والجدير بالذكر أن الشركات لم تكن، لدى فقهاء المسلمين، مقتصرة على شركات الأموال، إنما عالج الإمام مالك شركات الخدمات أيضاً مع ذكر واضح للرأسمال؛ جاء في المدونة:"قلت: هل تجوز شركة =

ولقد ذكر أبو منصور الثعالبي (٩٦١- ١٠٣٨):

"... فأفضت بهم الأحاديث إلى أن أفاض ابن لسيان في مدح التجارة وفصل واطنب في مدحهم ثم قال من جلالتهم: ان لهم أمثالاً مستعملة بين السادة والكبراء كقولهم: الصرف لا يحتمل الظرف، ورأس المال أحد الرابحين...".(٣٠)

(٦)

وإذ ما نقبنا في العالم القديم؛ فسنجد أن تقنين أشنونا، في القرن الثامن عشر قبل المسيح، له السلام، يذكر كلمة الرأسمال بوضوح. كذلك نجد لدى حمورابي ذكراً صريحاً للكلمة، ولسوف نناقش مواد هذين التقنينيّن لاحقاً ببعض من التفصيل.

(٧)

أما فقهاء القانون، والقانون التجاري بوجه خاص، فيعرفون الرأسمال، بأنه: "مجموع الأموال الّتي تتكون منها ثروة الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً، وتقسم إلى أسهم متساوية القيمة، تعطي حقوقاً متساوية".(٣١) أو هو: "المبلغ النقدي الّذي يمثل القيمة الاسمية للحصص النقدية والعينية على السواء".(٣٢) أو: "مجموع الحصص النقدية أو العينية الّتي يقدمها الشركاء"(٣٣) والحد الأدنى الّذي يمكننا فهمه من

= الأطباء اشترك رجلان على أن يعملا في مكان واحد يعالجان ويعملان فما رزق الله بينهما نصفين. قال: سألت مالكاً عن المعلمين يشتركان في تعليم الصبيان على أن ما رزق الله بينهما نصفين. قال: أن كانا في مجلس واحد فلا بأس به. قال: وأن تفرقا في مجلس فلا خير في ذلك. قال: وكذلك الأطباء عندي إذا كان ما يشتريانه من الأدوية أن كان له رأسمال يكون بينهما جميعاً بالسوية". مالك بن أنس، المدونة الكبرى، رواية سحنون (القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر، ١٩٤٦)، ج٥، ص٤٨.

(٣٠) الثعالبي، **كتاب خاص الخاص** (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٦)، ص٨١.

(٣١) محمد صالح، **شرح القانون التجاري المصري** (القاهرة: مطبعة فتح الله إلياس وأولاده، ١٩٣٨)، ج١، ص٢٦٩.

(٣٢) على البارودي، **القانون التجاري: الأعمال التجارية والتجار- الشركات التجارية** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٦)، ص٢٤٠- ٢٤١.

(٣٣) محمد سمير الشرقاوي، **الشركات التجارية في القانون المصري** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ص١٤٤. والواقع أن عدم الانشغال بتأصيل تعريف الرأسمال والاقتصار على تحديده ابتداء من كونه المساهمات النقدية والعينية التي تقدم من الشركاء، هو سمة عامة في كتابات فقهاء القانون. انظر في فرنسا:

G. Ripert, **Traite`Elementaire de Droit Civil de Planiol** (Paris: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1952)."L' ensemble des apports en argent ou en nature forme le capital social.C' est le montant de ce que la societe, Personne morale, a recu des associes. IL' est considere comme une dette de la societe envers les associeset, dans les bilans commerciaux, le capital social figure au passif. IL ne faut pas le confondre avec l' actif social qui comprend tous les biens appartenant a la societe et qui, apres que annees d'exploitation est, suivant le cas, superieue ou inferieur au capital".
Georges Ripert, **Traite`Elementaire**, pp.958-9.

هذه التعريفات، المتشابهة، أن فقهاء القانون، في مبحث الشركات التجارية بوجه خاص، إنما يخلطون بين ثلاثة اصطلاحات مختلفة، وهي (الأموال)، و(الثروة)، و(النقود) ويعتمدون مفهوماً انطباعياً في الغالب، وذاتياً في الأعم. ولن ننشغل هنا بمناقشة هذا الخلط ونكتفي بالإشارة إلى عدم إمكانية استخلاص أية معرفة علمية بصدد اصطلاح (الرأسمال) لدى فقهاء القانون، وبصفة خاصة فقهاء القانون التجاري، الَّذي يعد هذا الاصطلاح من أهم الاصطلاحات لديهم؛ فهو يمثل بوجه خاص أحد المباحث العلمية المهمة، وبالأخص في باب الشركات التجارية! ومع ذلك لا نجد من قبلهم الاهتمام اللازم بالتعرف على تاريخ المصطلح وطبيعته ودلالاته المعرفية!

(٨)

حتى الآن كنا نبحث في كلمة "الرأسمال". أما كلمة "رأسمالي" فهي تاريخياً، في الرأي الغالب، ترجع إلى منتصف القرن السابع عشر حينما استخدمت لأول مرة في صحيفة Hollandsche Mercurius الهولندية في عام ١٦٣٣، ومرة ثانية في عام ١٦٥٤.

وفي عام ١٦٩٩ جاء في مذكرة فرنسية تناولت بالحديث ضريبة جديدة فرضها مجلس الطبقات في الأقاليم الهولندية المتحدة، إن:"الرأسماليين ميزوا عن غيرهم في أشياء كثيرة". كما أن جان جاك روسو(١٧١٢-١٧٧٨) استخدم الكلمة في عام ١٧٥٩ عندما كتب إلى صديق له يقول:"فلا أنا سيد من كبار السادة ولا أنا رأسمالي إنما أنا شخص فقير وإنسان راض بحالي".(٣٤)

(٩)

كلمة "رأسمالي" إذاً معروفة منذ زمن طويل، لكنها دائماً ما كانت ملتصقة بمفهوم المال والثروة والغنى، إذ نجدها تعني أصحاب الثراء الواسع، أو أصحاب الثروات المالية، أو أصحاب السندات العامة. ولا شك في أن اصطلاح الرأسمالي الآن صار مختلف المعنى نتيجة تطور اصطلاح الرأسمال نفسه، فلم يعد الرأسمالي إذاً ذلك الرجل الَّذي يكتنز الثروة، إنما أصبح ذلك الَّذي ينتجها.

(٣٤) مذكور في: Braudel, **Civilization**, op, cit, p.596.

وحينما يذكر الرأسمال الآن فإنما ينصرف المفهوم مباشرة، في الغالب، إلى الرأسمال الصناعي، وليس الرأسمال التجاري أو الرأسمال المالي. فلقد صارت كلمة الرأسمال، أو كلمة CAPITAL تعبيراً، لغوياً، عن الرأسمال الصناعي بوجه خاص. أي الرأسمال الّذي يستخدم مواد العمل وأدوات العمل وقوة العمل في سبيل إنتاج السلع بواسطة الآلة من أجل السوق.

ومن الناحية الاصطلاحية صارت الكلمة معبرة عن أي شكل من الأشكال الثلاثة للرأسمال. كتب صاحب **المعجم القانوني**:

"الرأسمال نقود مثمرة لفائدة أو مبذولة لمشروع؛ مصدر إيراد أو دخل. أسهم صادرة مستوفاه القيمة؛ حصص مكتتب بها مدفوعة".[٣٥]

(١٠)

بعد أن بحثنا في التاريخ، وحددنا المفاهيم إلى حد ما، وعرفنا أن الرأسمالية مصطلح مضاد للاشتراكية، وأن الرأسمال لم يعد مبلغاً من النقود، إنما صار يعني علاقة اجتماعية تنتمي إلى حقل وسائل الإنتاج، وأن الرأسمالي هو ذلك الشخص الذي ينتج الثروة بالثروة. أو السلع بالسلع. فإنه يمكننا الآن فهم، ولو أولي، لِمَ أطلق على الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى الآن اسم الرأسمالية. فالواقع أن الرأسمال في أبسط صوره، وربما أعقدها في نفس الوقت، هو نقود. هذه النقود تتحول إلى أدوات عمل ومواد عمل وقوة عمل من أجل إنتاج السلعة. والنقود كانت تستخدم ابتداءً من القرون الأخيرة من العالم القديم ومنذ بدايات العالم الوسيط، في جُل عمليات التبادل والتجارة، وكان يمكننا أن نرى بوضوح قيامها، وعلى أكمل وجه، بتأدية مختلف وظائفها كوسيط في التبادل وكمخزن ومعيار للقيمة[٣٦]. وكان الهدف الأول وربما الوحيد من وراء استخدامها عند من يملكوها من الأغنياء والنخب بوجه عام هو زيادتها المستمرة (التركيم)، كما يفعل صديقنا الرأسمالي في عالمنا المعاصر. ولكننا

---

(٣٥) انظر: الفاروقي، **المعجم القانوني**، المصدر نفسه، ص٢٠٩.

(٣٦) "... أن النقود التي تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال...". المقريزي، **شذور العقود في ذكر النقود**، دراسة وتحقيق محمد عبد الستار عثمان (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٩٠)، ص١٥٧.

لا نطلق على العصور التاريخية السابقة على الرأسمالية إلا اسمائها الَّتي عبرت عن الظاهرة الأكثر هيمنة؛ فقد أطلقنا على العصر العبودي هذا الاسم؛ لأن الظاهرة الَّتي سادت المجتمعات آنذاك، كما في اليونان القديمة على سبيل المثال، كانت ظاهرة الرق، وكان من الملاحظ بجلاء أن تطور المجتمع نفسه يتم من خلال عمل العبيد في السلم والحرب معاً.

كما أطلقنا على عصر الإقطاع هذا الاسم؛ لأن الظاهرة الَّتي سادت المجتمعات آنذاك، في العالم الوسيط، هي الزراعة والملكيات الزراعية الكبيرة، والتناقض بين كبار الملاك، على اختلاف أشكال الحيازة وتباين الملاك والحائزين، وصغار الفلاحين أو الأقنان. الأمر الَّذي يعني أن إطلاق الرأسمالية كمصطلح على عالمنا المعاصر إنما يعني هيمنة الرأسمال (المتجسد في قانون حركته) كظاهرة. ولا يعني ذلك أن هذه الظاهرة فريدة تاريخياً، أو غير مسبوقة، إنما يعني أنها **ظاهرة صارت مهيمنة**. إذ لا توجد، ولن توجد، حقبة تاريخية خالصة؛ فكما عرفت المجتمعات العبودية الإقطاع، بل وعلاقات الإنتاج المشاعية أيضاً، جنباً إلى جنب، فقد عرفت المجتمعات الإقطاعية ظاهرة العبودية، وبالتبع ظلت الرأسمالية فترة طويلة جداً بجانب الإقطاع واستعباد البشر(٣٧) ولم تزل أجزاء متفرقة من قارات العالم المعاصر تحكمها علاقات الإنتاج المشاعية.

---

(٣٧) إذ ما نظرنا إلى أفريقيا الشرقية، بصفة خاصة جنوب السودان، في القرن الثامن عشر والتاسع عشر(كانت الرأسمالية في عز عنفوانها في أوروبا) فسنجد أن تجارة الرقيق حتى أيام دولة محمد علي كانت تجارة رسمية:"كان قنص الرقيق أو الغزوات من أهم مصادر الايراد في الجهات الواقعة على ممتلكات محمد علي وكان جنود الباشا في غالب الأحيان يتقاضون مرتباتهم عبيداً تقدر أثمانهم بما يفوق سعر السوق بكثير. ولما كان التأخر في دفع رواتب الجنود أمراً كثير الحدوث، فقد أظهروا نشاطاً غير قليل في قنص الرقيق لاعتمادهم على ما يحصلونه من بيعه في استيفاء رواتبهم المتأخرة". انظر: محمد فؤاد شكري، وآخرون، **بناء دولة مصر محمد علي، السياسة الداخلية** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨)، ص٥٦٤. وقريب من ذلك ما ذكره د. محجوب باشري، إذ كتب: "اعتاد خورشيد أن يبقى أربعة أو خمسة أشهر في جنوب السودان، ويرجع إلى عاصمته، وقد ألقى القبض على الآلاف من البشر عبيداً، وبعد ذلك يبدأ في تصنيف العبيد، فيبقي خيرهم وأحسنهم لنفسه، وما يلي هؤلاء يلحقهم جنوداً بقواته، أما الفئة الثالثة فيدفعهم لضباطه بدلاً من المرتبات التي كان يجب أن يتقاضوها، ويعني ذلك أن الحكومة التركية المصرية قامت في السودان للاستعباد والاسترقاق". انظر: محجوب عمر باشري، **معالم الحركة الوطنية في السودان** (بيروت: المكتبة الثقافية، ١٩٦٦) ص٤٧. كما كتب جرجي زيدان:"تجار الرقيق كانوا أشبه بالملوك والقواد منهم بالتجار، في حاشية كل منهم مئات أو ألوف من الرجال بين خدمة وعمال وعبيد يقومون لقيامه ويقعدون لقعوده. فالنخاسون عمد السودان وعيون أعيانه وقادة أعماله تهابهم الحكام وتخشى صتوتهم الحكومة. فلما جاء المهدي. آنس من أولئك التجار إصغاء وكانوا له عوناً في إضرام الثورة". انظر: جرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن، مع فذلكة في تاريخ مصر القديم** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص٢٢٧. ويقول د. محمد صبري:" وكانت دارفور في سنة ١٨٧٤ لا رقابة عليها فكان لابد من =

والظاهرة الّتي تهيمن على عالمنا اليوم هي ظاهرة الرأسمال كعلاقة اجتماعية تنتمي إلى حقل وسائل الإنتاج. نحن إذاً لم نطلق على المجتمعات السابقة اسم الرأسمالية على الرغم من اشتراكها مع مجتمعنا الرأسمالي المعاصر، كما سنرى، في الكثير من السمات والخصائص الّتي جعلتنا نطلق على عالمنا المعاصر اصطلاح العالم الرأسمالي، لا لخلو المجتمعات السابقة هذه من الرأسمال أو من قانون حركته، لأنه كان موجوداً بالفعل، وبأشكاله كافة، إنما **لعدم هيمنة هذا القانون** على مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية اليومية. إذ الهيمنة كانت منعقدة لمظاهر اجتماعية أخرى أشد ظهوراً وأكثر أهمية. وحينما تهيمن هذا القانون الموضوعي. قانون حركة الرأسمال. ويخضع له جميع مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع، يكون من المتعين تاريخياً أن نسمي عالمنا المعاصر العالم الرأسمالي، أي هو **ذلك العالم الّذي يحكمه ويهيمن عليه قانون حركة الرأسمال.**

فلنفترض أن رأسمالاً (مواد عمل+ أدوات عمل+ قوة عمل) يتكون من ١٠ وحدات، در ربحاً مقداره ٤ وحدات. الأهمية هنا، اجتماعياً، ليست منعقدة للـ ٤ وحدات، إنما للـ ١٠ وحدات. فالمجتمع هنا يدرك، بعبارة أدق بات يدرك، أن الـ ١٠ وحدات هذه يدور في فلكها نشاطه الحياتي اليومي. ولذا، يصبح مفهوماً لِمَ اتخذت النقود، الموظفة في التجارة أو الصناعة أو الزراعة بقصد زيادتها، كلمة CAPITAL للتعبير عنها، حيث تعني (فائق، فاخر، عظيم، رئيسي، أساسي، كرسي الملك، له الاعتبار الأول) وإن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الشأن هو انتفاء العلاقة، كما ذكرنا، بين الكلمة والنقود أو الأموال في اللغات الأوروبية الّتي انتقت كلمة تعبر عن سمو وأهمية وعلو منزلة النقود أو الأموال المعدة للإنماء، واختارت كلمة/ اصطلاح CAPITAL.[٣٨]

= إخضاعها لسلطانه قبل أن يسيطر عليها تجار الرقيق الذين كانوا بفضل ثروتهم وعصاباتهم المسلحة الأجيرة سادة أفريقيا الوسطى...". للمزيد من التفصيل، انظر: محمد صبري، **الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٨)، ص٢١٠.

(٣٨) راجع في اللغة الإسبانية: ف. كورينطي، قاموس **إسباني- عربي** (مدريد: المعهد الإسباني العربي للثقافة، ١٩٨٥)، ص٧٩. حيث Capital تعني: رئيسي، هام، عظيم. وفي اللغة الإيطالية راجع : **قاموس: عربي- إيطالي، إيطالي- عربي** (لندن: دار عكاظ، ١٩٨٩)، ص١٤٤؛ حيث تعني الكلمة: كرسي الملك، رأسمال، أصل المال. ونجد في اللغة الألمانية، نفس المعاني، انظر:

Collins Dictionary: German- English, English- German (New York: Harper Collins Publisher: 1997), p384.

في مجتمعات سابقة على الرأسمالية، في كل المجتمعات تقريباً، وعلى الرغم من وجود نفس الـ ١٠ وحدات، ونفس الـ ٤ وحدات، إلا أن المجتمع كان محكوماً بظواهر اجتماعية واقتصادية أكثر حسماً وبروزاً وأهمية. الرق مثلاً في بابل أو آثينا. الأرض في أوروبا في القرون الوسطى، ثم هذه الـ ١٠ وحدات في الرأسمالية.

يكون من المهم الآن التعرف إلى قانون الحركة الَّذي يحكم ذلك المجتمع الَّذي يولي مثل تلك الأهمية القصوى لهذه الـ ١٠ وحدات، كظاهرة مهيمنة على العالم المعاصر، وتدور في فلكها الظواهر كافة على الصعيد الاجتماعي، فلننتقل إلى الفصل السابع كي نتعرف إلى قانون حركة الرأسمال.

الفصل السابع
في الصيغة العامة للحركة

(١)

منذ أن هبط الإنسان من فوق الأشجار، وقبل أن تنتصب قامته؛ وهو لا يكف عن الإنتاج أو الاستهلاك. والواقع انه لا يمكن تصور مثل هذا المجتمع الإنساني الّذي لا ينتج ولا يستهلك. حتى بلدان الخليج العربي الّتي ينتج لها النفط، وتستورد كل شيء من الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي، ابتداءً من الويسكي وانتهاءً بالتقنية. نراهم ينتجون العصائر والمثلجات، وبعض الخدمات، المتطورة جداً أحياناً!

وفي كل مجتمع منتج ومستهلك، يتجاوز نشاطه الاقتصادي مجرد الإشباع المباشر، يكون التبادل النقدي هو الظاهرة السائدة في النشاط الاقتصادي. فكل شيء أصبح، من المؤكد، محلاً للتداول. للبيع والشراء. حتى الأخلاق!

وعلى مستوى البدء في النشاط الاقتصادي على صعيد التجارة أو الزراعة أو الصناعة، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي بوجه خاص، لابد وأن نبدأ من النقود، وسنرمز لها بالحرف (ن) فلكي نشتري سلعة، وسنرمز لها بالحرف (س) من أجل استعمالها استعمالاً استهلاكياً أو إنتاجياً، يتعين أن يكون تحت تصرفنا مقدار معين من (ن) فلكي نشتري كمية معينة من الفاكهة:

- من أجل أكلها، أي استهلاكها مباشرة،

- أو من أجل إعادة بيعها بثمن أغلى، أي بقصد الربح،

- أو بقصد أن نضيف إليها السكر والمواد الحافظة مثلاً، ونبيعها كأحد أنواع المربات، أي الشراء بقصد الإنتاج،

فإنه يتعين أن يكون تحت تصرفنا (ن) والفعلان الأخيران، أي الشراء بقصد البيع، والشراء بقصد الإنتاج، ثم كيفية توزيع هذا الإنتاج اجتماعياً، محل انشغال أصيل

للاقتصاد السياسي. إذ لا ينشغل علم الاقتصاد السياسي كثيراً بفعل الشراء بغرض الاستهلاك المباشر. وترك هذا الانشغال لما يسمى (الاقتصاد!) الّذي يلقنونه، علقماً، للطلبة في المدارس والجامعات كفن تجريبي!

(٢)

ولنبدأ من الشراء بقصد البيع، أي بقصد التجارة. فبائع الفاكهة أو تاجر التجزئة يذهب إلى تاجر الجملة، أو إلى المنتج المباشر، الفلاح، كي يشتري منه الفاكهة؛ ثم يتوجه بسلعته الّتي اشتراها إلى دكانه عارضاً إياها للزبائن، لا بغرض تزيين الدكان بهذه السلعة بالطبع، وإنما بقصد إعادة بيعها بثمن أغلى من الثمن الّذي اشتراها به؛ كي يحصل على أصل نقوده الّتي بدأ بها نشاطه التجاري بالإضافة إلى الربح؛ وسوف نرمز لما يسمى، ظاهرياً، الربح بالرمز (Δ ن)، سوف نبحث مصدره وانحلاله لاحقاً.

وإذ ما استخدمنا التجريد وجردنا جميع عمليات البيع والشراء المتتالية والمتعاقبة من كل ما هو ثانوي، فسنحصل على شكل الحركة الّذي يحكم كل هذه العمليات، وهو (ن – س – ن + Δ ن).

فلقد ذكرنا أن تاجر التجزئة نزل إلى سوق الجملة ومعه نقوده (ن) بقصد شراء السلع (س)، أي أنه سوف يقوم بتحويل (ن) إلى (س) وبمجرد عودته إلى دكانه يشرع في تحويل (س) الّتي اشتراها لتوه من تاجر الجملة، إلى (ن) + (Δ ن)، أي أن صيغة شكل الحركة الّتي تحكم جميع عمليات البيع والشراء ما بين المنتج المباشر وتاجر الجملة وتاجر التجزئة، حتى المستهلك الأخير، ستكون: (ن — س — ن + Δ ن).

(٣)

والّذي يهمنا الآن، متسلحين بالتجريد، كما ذكرنا، هو أن ننتقل من التعرف على شكل حركة الرأسمال التجاري، في مرحلة أولى، كما رأينا أعلاه، إلى التعرف على تطوره إلى رأسمال صناعي، في مرحلة ثانية. ثم تطوره إلى رأسمال مالي، في مرحلة ثالثة. دون أن يفهم من ذلك أن الثاني هو تطور تاريخي للأول. أو أن الثالث هو

تطور تاريخي للأول أو للثاني. فواقع الأمر أن الرأسمال الصناعي، والمالي، لا يستطيعان أن يعيشا بمعزل عن الرأسمال التجاري. والأغلب أن يعمل الرأسمال الصناعي والرأسمال المالي على الاعتناء بالرأسمال التجاري والعمل على تطويره وتدعيمه، على الرغم مما بينهم من تناقض، كأجزاء مكونة للرأسمال الكلي على الصعيد الاجتماعي.

فقبل سيادة الرأسمالية كنظام يفرض هيمنته على العالم بأسره، منذ خمسة قرون، كانت المجتمعات المختلفة تنتج وتتبادل وتوزع وتستهلك، وكان شكل حركة الرأسمال التجاري، الَّذي هو أسبق أنواع الرأسمال تاريخياً، مؤداه أن يبدأ التاجر برأسمال معين (ن). يبدأ مثلاً بـ ١٠ وحدات من النقود، يشتري بها أحد أنوع السلع، مثل صديقنا الَّذي اشترى الفاكهة منذ قليل، ثم يبيعها مثلاً بـ ١٢ وحدة. يحصل على نقوده الَّتي بدأ بها وقدرها ١٠ وحدات، مضافاً إليها ٢ وحدة كربح. ثم يعيد الكرة مراراً وتكراراً.

(٤)

ولكن، حينما يقرر هذا التاجر النابه أن ينتج السلعة، بدلاً من أن يشتريها بقصد بيعها، أي حينما يقرر تاجر الفاكهة أن يتحول إلى رأسمالي ينتج مربى الفاكهة، يحدث تعديل طفيف في نص الصيغة (ن – س – ن + Δ ن) ولكنه تعديل عميق. تعديل سوف يؤدي (حين يهيمن) إلى إعادة صياغة شكل العالم المعاصر بأسره. فبدلاً من تحول النقود (ن) إلى سلعة (س)، أي بدلاً من شراء السلعة المنتجة مباشرة، سوف تتحول (ن) إلى قوة عمل (ق ع) ووسائل إنتاج (و ا) وتتكون وسائل الإنتاج من مواد عمل (م ع) وأدوات عمل (ا ع)، وحينئذ يتحول الرأسمال **النقدي** إلى رأسمال **إنتاجي**. إذ سوف يقوم هذا التاجر النابه، الَّذي قرر أن يتحول إلى رأسمالي صناعي، بشراء الفاكهة (م ع) من سوق الفاكهة، ثم يتوجه إلى سوق آخر هو سوق الآلات كي يشترى ماكينة صنع المربى (ا ع) ثم يتوجه إلى سوق ثالث مختلف هو سوق العمل، كي يشتري قوة العمل (ق ع) الَّتي يبيعها العمال الأجراء، وحينما تكتمل لديه الأجزاء الَّتي يتكون منها الرأسمال الإنتاجي (م ع + ا ع + ق ع) يأمر العمال بمعانقة الآلة المحبوبة من أجل الإنتاج! من أجل تحويل الرأسمال الإنتاجي إلى رأسمال **سلعي**. وحينما يخرج

المنتج، أي الرأسمال السلعي، يوجه الرأسمالي إلى السوق كي يبيعه ويحصل على (ن) + (Δ ن)، أي يحول رأسماله السلعي إلى رأسمال نقدي مرة أخرى. فهو يبدأ بـ ١٠ وحدات من (ن) ويشتري (ق ع) بـ ٤ وحدات، ويشتري (م ع) بـ٣ وحدات، ويشتري (اع) بـ ٣ وحدات، وحينما يخرج المنتج يوجهه إلى سوق رابع هو سوق المواد الغذائية، كي يباع ويحصل على نقوده، الَّتي هي أصل المال، بالإضافة إلى الربح، أي (ن) + (Δ ن)، أي يحصل على الوحدات الـ ١٠ الَّتي بدأ بها نشاطه الاقتصادي، مضافاً إليها الربح (Δ ن). ولكن ما هو مصدر(Δ ن)؟

علمنا من الاقتصاد السياسي أن مصدر الربح هو العمل البشري، أي، باختصار، يتلقى الرأسمالي عملاً أكبر من الأجر المدفوع، وهذا الفارق هو ما اصطلح على تسميته بالقيمة الزائدة. الصيغة العامة هنا: (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن)، وهي في نفس الوقت، كما سنرى، تعد القانون العام للحركة الَّذي تخضع له جميع الأشكال الَّتي يتخذها الرأسمال على الصعيد الاجتماعي. نلاحظ هنا أمرين:

الأمر الأول: أن هذا القانون يحكم كل نشاط إنساني إنتاجي يستخدم التوليفة الَّتي تجمع بين مواد العمل وأدوات العمل وقوة العمل (م ع + ا ع + ق ع) في سبيل إنتاج سلعي من أجل السوق لا تعود ملكيته إلى المنتج المباشر. ولا نجد أي مبرر لإنكار سريان القانون ذاته في المجتمعات السابقة على الرأسمالية، وبصفة خاصة المجتمعات القائمة على عمل العبيد، بحجة أن قوة العمل كانت غير مأجورة! ونرى سريان هذا القانون بدقة على هذه المجتمعات، والمجتمع العبودي بصفة خاصة؛ لأن العبرة تكون بمدى ملكية المنتج المباشر للمنتج من ناحية، كما وأن مالك العبد في الواقع يتكلف طعام وإيواء العبد، وهذا الإطعام والإيواء يحسب ضمن نفقة الإنتاج، وكأن السيد دفع (ن) مقابل (ق ع) من أجل إنتاج سلع يتم توجيهها إلى السوق، من ناحية أخرى. ونحن نعرف أن أجور بعض العمال في عالمنا المعاصر تكاد تطابق تكاليف إطعام وإيواء العبيد في العصور القديمة! أما القول بأن العلاقة بين العامل والرأسمالي تختلف، على صعيد العلاقة الحقوقية، عن العلاقة بين العبد والسيد، فهو قول تعوزه الدقة، وقبله الصدق مع النفس! بصفة خاصة حين التحليل الدقيق والأمين لا للعلاقة الحقوقية

فحسب وإنما للعلاقة الإنتاجية أيضاً. أما أن العامل يتلقى جنيهاً أو كسرة خبز، فهو أمر لا يقدم ولا يؤخر. النتيجة واحدة: عمل زائد بلا مقابل!

أما الأمر الثاني فهو: أن الصيغة (ن — و ا + ق ع — س — ن + Δ ن) تنشط بكفاءة سواء ذهب العامل إلى الرأسمالي في مصنعه، أو ذهب الرأسمالي إلى العامل، بمواد العمل، إلى بيته. وسواء أكان الرأسمالي فرداً، أم مؤسسة، أم دولة حديثة، أو حتى دولة الخلافة الإسلامية في القرن العاشر. طالما كنا بصدد (م ع + ا ع + ق ع) ثم إضافة المنتج إلى ملك شخص آخر غير منتجه المباشر[1]؛ فقانون الحركة ليس وليد اليوم، ولا الـ ٥٠٠ عام الماضية فقط، إنما يعود إلى عصور أقدم كثيراً. ولكن رجال الاقتصاد السياسي الَّذين اتخذوا من تاريخ أوروبا تاريخاً للعالم، لم يتمكنوا من الذهاب أبعد من أوروبا القرون الوسطى! فكما تحكم الصيغة (ن — و ا + ق ع — س — ن + Δ ن) آداء مصانع جنرال موتورز في عالمنا الرأسمالي المعاصر، فقد حكمت نفس الصيغة العامة الآداء في مصانع بلاد الغال في القرن الثالث، والمصانع السلطانية في القرن العاشر.

فيمكننا أن نرى العمال النساجين (ق ع) في دولة الخلافة في القرن العاشر يستخدمون النسيج (م ع) المملوك للدولة، كما كانوا يستخدمون الآلات والأدوات (ا ع) المملوكة أيضاً للدولة، وكانوا في مقابل ذلك يتلقون الأجور.

ولدينا أمثلة عديدة نكتفي هنا منها برواية ناصر خسرو(١٠٠٣- ١٠٨٨) حين زار مصر في العصر الفاطمي تؤيد انطباق الصيغة (ن- و ا + ق ع- س- ن + Δ ن)، في القرن الحادي عشر؛ فالعمال في مصانع السلطان (رأسمالية الدولة) كانوا يتلقون الأجور مقابل بيعهم لقوة عملهم، ونفهم من باب أولى أن العمال في المصانع الأخرى

---

(١) "ولا بأس أن تؤاجره على بناء دارك هذه والجص والآجر من عنده، وهذه إجارة وشراء جص وآجر في صفقة واحدة". انظر: أبو سعيد البراذعي القيرواني، **التهذيب في اختصار المدونة**، دراسة وتحقيق محمد الأمين الشيخ (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث،٢٠٠٢)، ج٣، ص٣٤٨. وكتب أبو محمد السقطي (القرن الثاني عشر) :"ويأمر النشارين للخشب المستأجرين للنهار أن يحدوا مناشيرهم قبل وقت الشروع في العمل إما عند الصباح وإما عند الفراغ بالعشي سداً للذريعة في ذلك فإن منهم من يغش بأن يجلس لذلك ويطيل المدة ليستريح ويعمل ثلاثة أيام في شغل يومين". انظر:
Coline et E. Levi -Provençal, **Un Manuel Hispanique De Hisba**, Traite D'abc Abd ALLAH Muhammad B. Abi Muhammad As-sakti De Malaga, Sur la Surveillance Des Corporations Et La Répression Des Fraudes En Espagne Musulmane (Paris: Librairie Ernest Leroux, 1931), p13.

الّتي كانت تنتج للعامة كانوا يتلقون الأجور أيضاً أسوة بعمال دار الطراز السلطانية. فقد كتب ناصر خسرو:

"وينسج بتنيس القصب الملون من عمائم ووقايات وما يلبس النساء، ولا ينسج في أي مكان قصب ملون كذلك الذي ينسج في تنيس. وينسج القصب الأبيض في دمياط، وينسج خاصة في مصانع السلطان ولا يباع ولا يعطى لأحد. وفي مدينة تنيس هذه، ينسجون البوقلمون وهو غير موجود في أي مكان آخر في العالم، وهو ثوب ذهبي يتلون باختلاف أوقات النهار. وتحمل هذه الثياب من تنيس إلى المشرق والمغرب. والقصب والبوقلمون الذي ينتج للسلطان يبذل فيه ثمن كامل فيعمل العمال للسلطان برغبة لا كما في الولايات الأخرى حيث يظلم ديوان السلطان الصناع...".(٢)

كما ويحكي لنا اليعقوبي (٨١٠- ٨٩٧) قصة إنشاء بغداد على يد الخليفة المنصور، ونفهم من روايته معرفة المجتمع في القرن العاشر لقوة العمل المأجورة:

"ثم وجه في إحضار المهندسين وأهل المعرفة بالبناء والعلم بالمساحة حتى اختط مدينته وأحضر البنائين والفعلة والصناع من النجارين والحدادين والحفارين فلما اجتمعوا وتكاملوا أجرى عليهم الأرزاق وأقام لهم الأجرة".(٣)

(٥)

فلنرجع إلى تاجر الفاكهة الّذي قرر أن يتحول إلى رأسمالي صناعي. ونراه الآن يفكر وهو يشاهد العمال يطبخون الفاكهة ويضيفون إليها السكر، وآخرون يعلبون المربى، وآخرون يحملون المنتج على سيارات النقل المتجهة إلى السوق. ويحدث نفسه لِمَ لا يستخدم رأسماله في استثمار مختلف مثل صديقه الّذي يجني أرباحاً أكثر منه بالمضاربة المالية! أو صديقه الثاني الّذي أودع رأسماله لدى أحد المصارف ويحصل

---

(٢) انظر: ناصر خسرو علوي، سفرنامة، ترجمة يحيى الخشاب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، وعلى صعيد بيع قوة العمل في حقل الخدمات، نجد عند الحسن الوزان ما يفيد أن بيع قوة العمل يعد ظاهرة معروفة تاريخياً في شمال أفريقيا في القرن الخامس عشر:"... ثم نصل إلى مجمع الحمالين، ويبلغ عددهم ثلاثمائة حمال، ولهم أمين أي رئيس، يختار كل أسبوع من يجب عليهم أن يشتغلوا ويكونوا رهن إشارة الجمهور طوال الأسبوع. يجمع هؤلاء الرجال ما ربحوه من مال في صندوق. ويقسم المال بين الذين اشتغلوا عندما ينتهي الأسبوع. ويشتغل هؤلاء وهم لابسون ثياباً قصيرة ذات لون واحد، ويلبسون خارج أوقات عملهم ما يشاؤون". انظر: الحسن بن محمد الوزان، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣)،ج١، ص٢٣١-٢٤٥. وسوف نعرض للنص لاحقاً بشيء من التفصيل في الكتاب الثالث.

(٣) أحمد بن أبي يعقوب، **كتاب البلدان** (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص٢٣٧.

"والتاجر صاحب الأعمال، في القرن العاشر، قد يحرص على إقامة صناعة وتشغيل العمال فيها وتوفير المواد الأولية"، انظر:
M. Lombard, **The Golden Age of Islam** (Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 2004), p.215.

كل مدة معينة على فائدة ربما تفوق الربح الّذي يحققه من وراء مصنعه! حينئذ سوف يتحول تاجر الفاكهة من رأسمالي صناعي إلى رأسمالي مالي. وتكون الصيغة العامة لشكل الحركة عندئذ هي: (ن – ن – ن + Δ ن). فالرأسمالي هنا حينما أقرض نقوده (ن) فإنما في الواقع قد اشترى (ن) في شكل حقوق دائنية؛ وهو يستطيع بيع هذه الحقوق ورهنها، والتصرف فيها بأنواع التصرفات القانونية كافة. ويمكنه أيضاً الانتظار إلى نهاية فترة القرض كي يحصل على (ن) + (Δ ن). وقانون الحركة هذا لا ينفرد به مجتمعنا الرأسمالي المعاصر، إنما وجد كصيغة عامة لحركة الصرافة في الهيكل في أورشليم زمن المسيح له السلام. والّذي يميز الصيغة الّتي تحكم إقراض النقود (ن – ن – ن + Δ ن) عن الصيغة (ن – س – ن + Δ ن) الّتي تحكم شراء السلع بغرض إعادة بيعها بسعر أعلى هو شكل حقوقي بحت وفقاً لتفرقة الشريعة اللاتينية بين الحقوق/الدعاوى العينية والحقوق/الدعاوى الشخصية[٤]؛ فشكل الحركة الأول يتضمن حقاً شخصياً للمقرض تجاه المقترض. أما شكل الحركة الثاني فهو يتضمن حقاً عينياً للمشتري على السلعة الّتي تجسدت في شكل وحدات النقود. ومن جانبنا فسوف نعتبر أن عملية شراء النقود والأوراق المالية، والمضاربات، خاضعة للصيغة (ن – ن – ن + Δ ن)، أما دون ذلك من عمليات الشراء لأجل البيع فسوف نعتبرها خاضعة لقانون حركة الرأسمال التجاري (ن – س – ن + Δ ن).

(٦)

حتى الآن كنا نعالج أشكالاً مجردة لحركة الأنواع المختلفة للرأسمال. ولكن يتطلب التحليل منا الآن التعرف، التجريدي كذلك، إلى هذه الأشكال من واقع التنظيم الرأسمالي المعاصر. وسنجد أنها، مع هذا التنظيم، قد أخذت في الانصهار في صيغة عامة واحدة (قانون حركة واحد) هذه الصيغة هي: (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن). فمع التنظيم الرأسمالي تشرع الأشكال المختلفة للرأسمال في فقد هويتها التاريخية، وتندمج في منظومة قانون حركة واحد يهيمن على مجمل العملية الإنتاجية في المجتمع. نعم، قد نجد بائعي المفرق، كما نجد صغار تجار التجزئة والجملة، بل وبعض المرابين في المناطق

(٤) لتأصيل التفرقة بين الحقوق العينية والحقوق الشخصية، انظر: السنهوري، **الوسيط**، المصدر نفسه، ج١: نظرية الالتزام بوجه عام، ص١١٥-١٣٠. ج ٨: حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال، ص١٨٣-١٩٣.

الأشد فقراً. ولكن القاعدة العامة مع التنظيم الرأسمالي المعاصر هي أن الصيغة (قانون الحركة) الَّتي تحكم دورة الرأسمال (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) هي عينها الصيغة العامة للقاعدة الَّتي صارت تعمل عليها (تركزاً وتمركزاً[٥]) جميع الأشكال الَّتي يتخذها الرأسمال على الصعيد الاجتماعي؛ فكبار تجار الجملة مثلاً (والَّذين يتحكمون في أثمان السلع وحركة الأسواق) يستخدمون (ق ع) أي العمال، كما يستخدمون (و ا) أي وسائل الإنتاج الَّتي تتجسد في المنشآت والمخازن وسيارات النقل والمكاتب... إلخ، وينتجون (س) أي الخدمة الَّتي هي مع النظام الرأسمالي في حكم السلعة، وكما يستخدم كبار التجار(ق ع) و(و ا) وينتجون خدمة، أي (س)، تستخدم المصارف وسائر المؤسسات المالية والنقدية كذلك قوة العمل (ق ع) ووسائل الإنتاج (و ا) على اختلاف أنواعها وتنتج أيضاً (س) تتمثل في الخدمات الائتمانية والمصرفية المختلفة. أي أن عملية الإنتاج السلعي أو الخدمي مع التنظيم الاجتماعي الرأسمالي (المبني على الرأسمال) أياً ما كان شكل الرأسمال تخضع للصيغة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) كصيغة واحدة مهيمنة. ومن ثم يمسي المجتمع بأسره خاضعاً لهيمنة هذه الصيغة/ القانون. خضوع الأشكال المختلفة للرأسمال لقانون حركة واحد على هذا النحو سيكون له التأثير المركزي والحاسم على ظهور، وتطور، العلم المنشغل بالقوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظواهر الَّتي ترتبت على هذا الخضوع. هذا العلم هو علم الاقتصاد السياسي.

والآن، في ضوء ما تحقق لنا من وعي بـ : موضوع علم الاقتصاد السياسي، ومبادئه كما تبلورت بفضل الكلاسيك وماركس، والمنهج الَّذي نستخدمه، ابتداءً من تحديد مفهوم العلم، ومفهوم الرأسمال، وقانون حركته. نقول في ضوء ذلك، يمكننا أن ننتقل إلى الكتاب الثاني؛ بقصد استكمال علم الاقتصاد السياسي من جهات ثلاث: أولاً: كيفية تحديد القيمة الزائدة، ومعدَّلها؟ **إنما عبر"حركة النظام"**. ثانياً: وما هو اتجاهها عقب التوزيع على الصعيد الاجتماعي؟ ثالثاً: وأخيراً، كيفية المقارنة بين العمل البسيط والعمل المركب؟

---

(٥) فعلى الرغم من أن سلاسل وول ورث، أو وين ديكسي، أو تيسكو، أو سينسبري مثلاً، تتوسط في بيع السلع وشرائها. رأسمال تجاري إذاً. إلا أن آداء نشاطها يتم من خلال الصيغة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن). وهو ما يؤدي إلى تآكل وجود التاجر الفرد (وبالمثل انتهاء وجود المرابي أو الصيرفي الفرد، وبالتبع اختفاء الصانع أو الحرفي الفرد) مع تبلور الصراع الجدلي، وبروز التناقض، بين التوسع النسبي في استخدام قوة العمل من جهة، والعمل على تقليصها، في الوقت نفسه، من جهة أخرى!

الكتاب الثاني
استكمال الاقتصاد السياسي

الفصل الثامن
طرح مشكلة القيمة

(١)

جرت المعالجة حتى الآن للأشكال الثلاثة للرأسمال دون النظر إلى تجديد الإنتاج الاجتماعي. أي بمعزل، إلى حد ما، عن قانون القيمة الّذي يحكم الشروط الموضوعية لحركة هذه الأشكال على مستوى قطاعات الهيكل الاقتصادي، أي القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع التجاري. وقانون القيمة هو القانون الّذي يحكم الربح، كما يحدد الشروط الموضوعية لتجديد الإنتاج الاجتماعي. ولن يصبح من الممكن لأي شكل من الأشكال الّتي يتخذها الرأسمال أن يقوم بمهامه في الدوران ومن ثم تجديد الإنتاج السلعي أو الخدمي، إلا ابتداءً من الربح. فالربح، بمفهومه الواسع، هو عصب النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي أياً ما كان شكل التنظيم السياسي أو الاجتماعي. كما أن الرأسمالي، بطبيعة تكونه التاريخي، لا يشغله بحال أو بآخر إشباع الحاجات الاجتماعية؛ إنما كل ما يهمه هو الربح، فأياً ما كان شكل الرأسمال الّذي يقوم بالدوران فينبغي أن يقترن هذا الدوران بالربح. ولا يمكن تحليل الدورات، وبالتالي معالجة جدلية تجديد الإنتاج الاجتماعي، إلا ابتداءً من:

- الوعي بالصيغة العامة لحركة الرأسمال (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن). الصيغة الّتي تمكنت، عبر حركة التاريخ البطيئة والعظيمة، من إخضاع جميع أشكال الرأسمال، ومجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع، لقانون حركة واحد.

- فهم قانون القيمة، إنما فهماً ناقداً لوثنية الفكر وصنمية الرأي أياً ما كان مصدرهما.

وعليه، سوف ننشغل في هذا الكتاب باستكمال مباديء الاقتصاد السياسي، تحديداً كيف تتحدد القيمة الزائدة؟ وبالتالي كيف يتحدد معدلها؟ وما هو اتجاهها عقب توزيعها على الصعيد الاجتماعي؟ وما هو أساس مبادلة العمل البسيط بالعمل المركب؟ وذلك من خلال إعادة تحليل ركائز الصيغة العامة الّتي أخضعت لها جميع أشكال الرأسمال (ن — س — ن + Δ ن) و(ن — ن — ن + Δ ن)، ابتداءً من افتراض

تمفصلها حول قانون القيمة؛ إنما بوعي بإمكانية ظهور أي شكل من أشكال الرأسمال: التجاري والصناعي والمالي:

- في أي قطاع من قطاعات الهيكل. إذ يمكننا، مثلاً، أن نرى الرأسمال الصناعي إلى جوار الرأسمال التجاري الّذي يتوسط في تبادل السلع المنتجة في هذا القطاع الصناعي. كما يمكننا أن نرى إلى جوارهما رأسمالاً مالياً يمول المشروع ويوفر له العملات المحلية أو الأجنبية اللازمة لنشاطه المضاربي، أو يضارب على أسهمه المتداولة.

- مصاحباً لشكل أو آخر من أشكال الرأسمال. إذ يمكننا أن نجد الرأسمالي الصناعي ينتج السلع ويحتكر تسويقها وبيعها من خلال شركات تابعة، يتخذ رأسمالها شكل الرأسمال التجاري، ويكون كذلك للرأسمال المالي، التابع أيضاً، الدور الحاسم في التمويل أيضاً، أو المضاربة على أوراقه المالية المتداولة في البورصات وأسواق المال على الصعيد المحلي أو العالمي.

يتعين أخيراً أن: نأخذ في الاعتبار أن الأشكال الثلاثة للرأسمال والّتي تحكمها الصيغة العامة للحركة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) لم تكن لتخضع لهذه الصيغة العامة إلا مع التنظيم الاجتماعي الرأسمالي. فقبل الرأسمالية، بعبارة أدق قبل هيمنة قانون حركة الرأسمال المتمثل في الصيغة العامة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن)، كانت الأشكال الثلاثة موجودة، كما سنرى، ولم تزل موجودة. ولكنها **لم تكن تخضع لقانون حركة واحد**؛ فقد كان لكل شكل قانونه الخاص به، وهو الّذي يحكم حركته على الصعيد الاجتماعي، دون أن يكون هناك مثل هذا **الميل العام لإمكانية خضوع الأشكال المختلفة للرأسمال لقانون حركة واحد يعتمد على هيمنة الرأسمال كظاهرة، والتوسع النسبي في استخدام قوة العمل، والعمل على تقليصها في نفس الوقت!**

(٢)

فلنفترض الآن أن المجتمع، في لحظة تاريخية معينة، وفي إطار ظروف اجتماعية محددة، يدخل العملية الإنتاجية على صعيد "الكل" الاقتصادي بـ ٢٧ مليار وحدة

من النقد (بالمفهوم الواسع للنقود) موزعة بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة الَّتي يتركب منها الهيكل الاقتصادي (الزراعة، والصناعة، والتجارة) بواقع ٩ مليارات وحدة لكل قطاع، ويتم توزيع هذه المليارات التسعة كالآتي: ٣ مليارات وحدة لشراء الرأسمال الأساسي"س"، كالمباني والآلات، و٣ مليارات وحدة لشراء الرأسمال الدائر"د"، مثل المواد الآولية والخام والمساعدة، و٣ مليارات وحدة لشراء الرأسمال المتغير"م"، وهكذا الأمر في كل قطاع من قطاعات الهيكل، ومن ثم سيكون لدينا الآتي على صعيد "الكل" الاقتصادي:

قطاع الزراعة: $٣^{\text{الرأسمال الأساسي}}$ + $٣^{\text{الرأسمال الدائر}}$ + $٣^{\text{الرأسمال المتغير}}$ = ٩ مليارات.
قطاع الصناعة: $٣^{\text{س}}$ + $٣^{\text{د}}$ + $٣^{\text{م}}$ = ٩ مليارات.
قطاع التجارة: $٣^{\text{س}}$ + $٣^{\text{د}}$ + $٣^{\text{م}}$ = ٩ مليارات.

ولكن لدينا هنا مشكلة، وكأن جزء من النص مفقود، لقد بدأ المجتمع بـ ٢٧ مليار وحدة، وفي نهاية الفترة لم يزل لدينا نفس الـ ٢٧ مليار وحدة! فالمجتمع هنا لم يستفد من عملية الإنتاج على الإطلاق، فلم يحقق أي قطاع من قطاعات الرأسمال أي ربح، ومن ثم تجديد الإنتاج يعد بلا فائدة، بل وربما خسر المجتمع طاقة إنتاجية قائمة، وأهدر ثروة اجتماعية، وبدد موارد قومية مهمة. وأقصى ما أمكن تحقيقه، اجتماعياً، في المثل أعلاه هو تداول الـ ٢٧ مليار وحدة بين أعضاء المجتمع منتجين ومستهلكين، بائعين ومشترين. فالعمال، في القطاعات الثلاثة، سيشترون بـ ٩ مليارات السلع والخدمات الَّتي أنتجتها القطاعات الثلاثة. وبذلك هم يعيدون قيمة قوة عملهم إلى الرأسماليين الَّذي اشتروا منهم السلع والخدمات. كما سوف يشتري الرأسماليون بـ ١٨ ملياراً باقي السلع والخدمات وقيمتها ١٨ ملياراً. أي أن النقود (٢٧ ملياراً) = السلع (٢٧ ملياراً).

المجتمع[١] إذاً ، وكما ذكرنا، لم يستفد أي شيء. بل مثل هذه الطريقة قد تؤدي إلى إفقاره وليس نموه؛ فعدد السكان يتزايد وكمية السلع والخدمات والنقود والرأسمال ثابتة! ولا يتم تحقيق أي ربح! ومن ثم فلا فائدة ترتجى من وراء تجديد الإنتاج

---

(١) لقد افترضنا هنا، دون الواقع، أن التشغيل كامل، وأن المجتمع يخلو من الفئات العاطلة، أو التي لا تعمل، لسبب أو آخر، وبالتالي لا تحصل على أجور، كالأطفال وكبار السن ومَن في حكمها، ولا شك في أن إدخال هؤلاء في التحليل سيجعلنا أمام مجتمع من المستحيل وجوده بالأساس! وفي أفضل تحليل يصبح في طريقه إلى الفناء!

الاجتماعي! وكما افترضنا أن المثل يخص اقتصاد مجتمع ما، فيمكننا أن نفترض أن المثل يصدق على اقتصاد العالم بأسره، فهو يبدأ السنة الإنتاجية بعدد معين من وحدات الرأسمال، وفي نهاية السنة يجد بين يديه نفس العدد من الوحدات! فلا تجديد إنتاج، ولا أرباح،... إلخ، فكيف يمكن أن يتم حل هذه المشكلة على صعيد المجتمعات المحلية أو على الصعيد العالمي؟ أولاً، وقبل أن نفترض طريقة للإجابة، تتضمن إجابة، يتعين أن نتفق على أن الحل الَّذي يقول: أن المنتجين يبيعون السلعة بأغلى مما كلفهم إنتاجها[٢]، إنما يصدر عن رؤية آنية تغفل الهيكل الَّذي يعمل في إطاره الآداء اليومي للمبادلات اليومية؛ لأن الربح بهذا الشكل يعني، في نهاية المطاف، أي على صعيد تحليل **"الكل"** الاقتصادي، أن هؤلاء الَّذين ربحوا اليوم، سوف يخسرون غداً! إذ سوف يفعل آخرون نفس الأمر، أي البيع بأغلى مما كلفهم الإنتاج؛ من أجل استرداد ما سلبه منهم الأولون، وهكذا! إذ سوف تظل **كمية النقود** المتداولة ٢٧ مليار وحدة، وكل طرف من أطراف المجتمع: طبقة، فئة، شريحة، قطاع،... إلخ، سوف يكون عليه أن ينتزع ما سبق أن انتزعه منه الآخرون؛ بأن يبيع سلعته أو خدمته هو أيضا بأغلى مما كلفه إنتاجها. إذاً ما العمل؟ كيف ينقذ المجتمع، المحلي أو العالمي، نفسه؟ كيف يزيد السلع؟ ومن ثم: كيف يزيد كمية النقود المتداولة اجتماعياً على أساس إنتاجي حقيقي؟ على ما يبدو أنه يتعين، من أجل تقديم طريقة للإجابة، أن نعيد صياغة المثل كي يكون كالآتي: نفترض أن المجتمع يدخل العملية الإنتاجية على صعيد"الكل"الاقتصادي بـ ٢٧ مليار وحدة من النقد موزعة بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة الَّتي يتركب منها الهيكل الاقتصادي، بواقع ٩ مليارات وحدة لكل قطاع، ويتم توزيع هذه المليارات

---

(٢) من الذين قالوا بهذه الفكرة، أي أن الرأسمالي يجني ربحه ببيع السلعة بأغلى من تكلفة إنتاجها، الفرنسي دستوت دي تراسي، في مؤلفه: **عناصر الأيديولوجيا: الإرادة وتصرفاتها** (باريس:١٨٢٦) حيث كتب:"لو سئلت كيف يجني أصحاب المشاريع الصناعية هذه الأرباح الهائلة، لكانت إجابتي أنهم يحققون ذلك ببيع كل ما يقومون بإنتاجه بأغلى مما كلفهم إنتاجه...".

"One may ask me how these industrial capitalists can make such large profits and out of whom they can draw them. I reply that they do so by selling everything which they produce for more than it has cost to produce; and that they sell". **Capital**, op,cit, p.741.

ولقد قام ماركس، في الفصل العشرين من المجلد الثاني من **رأس المال**، بالرد على هذه الفكرة وحاول أن يبين مدى فسادها، ابتداء من الفرضيات الضمنية المهيمنة في هذا الشأن، وهي حياد النقود، وثبات كميتها المعروضة! ولكننا نلاحظ أن رد ماركس ونقده للفكرة جاء متأخراً نسبياً على الصعيد المنهجي في رأس المال، كما يمكننا إبداء ملاحظة أخرى تتعلق بالغموض الَّذي غلف ماركس به رده. ربما لعدم انشغاله بثمن السوق (الذي قد تباع فيه السلع فعلاً بأغلى من ثمن إنتاجها) وربما رغبة منه في عدم اختصار نظرياته في نظرية في النقود! وربما نتيجة عدم تيقن! في ضوء إمكانية زيادة عرض النقود من قبل السلطات النقدية.

التسعة على النحو التالي: ٣ مليارات لشراء الرأسمال الأساسي "س"، و٣ مليارات لشراء الرأسمال الدائر "د"، و٣ مليارات لشراء الرأسمال المتغير "م"، وهكذا الأمر في كل قطاع من قطاعات الهيكل. وحينما يفكر الرأسمالي فسيجد أنه لا يستطيع أن يغير من قيمة الآلات أو المواد؛ فهو يشتريهم بقيمتهم ويدفع بهم إلى حقل الإنتاج دون أن يتمكن من اعتصار قيمة أكبر من قيمتهم. إذ سوف تخرج الآلات والمواد، محاسبياً، في نهاية عملية الإنتاج بنفس القيمة الَّتي دخلت بها دون أن تغير من قيمتها. فماذا يفعل الرأسمالي؟ الواقع أنه لا يوجد أمامه سوى النظر إلى هذه السلعة الَّتي يبيعها العمال، قوة العمل، فهي السلعة الوحيدة القادرة على **تغيير قيمتها**، فيدفع لها الرأسمالي أجراً معيناً **ويأخذ منها عملاً** يفوق هذا الأجر! **فالرأسمالي، وفقاً لعقد العمل، يشتري قوة العمل ولكنه في الواقع يأخذ منه العمل.** عمل يفوق قيمة العمل. أي أن الرأسمالي سوف يدفع لقوة العمل ٣ مليارات وحدة ويتلقى مقابلها عملاً يساوي ٩ مليارات وحدة؛ وبالتالي سيستأثر الرأسمالي بـ ٦ مليارات وحدة قيمة زائدة "ق ز". وسنعرف لاحقاً، في الفصل العاشر، ما هو القانون الموضوعي الَّذي نفترض أنه يحكم مقدار ومعدل القيمة الزائدة الكلية الَّتي يمكن للرأسمالي أن يعتصرها من قوة العمل. المهم الآن أن المشكلة تم حلها، إنما ابتداءً من الدور الَّذي يؤديه القسم المتغير من الرأسمال، وصار بالإمكان تحقيق الربح، ومن ثم أمكن للمجتمع تجديد إنتاجه؛ إذ لدينا الآن:

قطاع الزراعة: ٣ س + ٣ د + ٣ م + ٩ ق ز = ١٨ ملياراً.
قطاع الصناعة: ٣ س + ٣ د + ٣ م + ٩ ق ز = ١٨ ملياراً.
قطاع التجارة: ٣ س + ٣ د + ٣ م + ٩ ق ز = ١٨ ملياراً.

ووفقاً لمثلنا أعلاه، **زادت القيمة اجتماعياً**، أي أن المجتمع بدأ بـ ٢٧ مليار وحدة، وفي نهاية الفترة الإنتاجية صار لديه ٥٤ مليار وحدة. أي أن المجتمع حقق، **في اللحظة الَّتي اتصلت فيها قوة العمل بوسائل الإنتاج**، ٢٧ مليار وحدة كزيادة.[٣]

ولقد قرر علم الاقتصاد السياسي صراحةً أن هذه الزيادة نتاج العمل الإنساني.[٤] ولكن، الَّذي يجب أن ننشغل به، بخاصة نحن أبناء الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي، هو الاتجاه الَّذي سوف تسلكه هذه الوحدات الَّتي **زادت**

على الصعيد الاجتماعي، وحتى المدّخر منها. أي: أين ستذهب الـ ٢٧ مليار وحدة الزائدة الّتي حققها العمل الاجتماعي؟ هل يعاد ضخها في مسام نفس المجتمع المنتج لها؟ أم تتسرب إلى خارج المجتمع من أجل شراء السلع والخدمات الّتي تنتج في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي، وتتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة؟ بداية، فلنتذكر ما قلناه بصدد كيفية توزيع هذه الزيادة بداخل المجتمع المنتج لها. إذ بعد أن تباع السلعة سوف يتم توزيع القيمة الزائدة على هيئة دخول للمشاركين في العملية الإنتاجية، فكما ذكرنا سوف يتم التوزيع إلى ربح وريع وفائدة، إذ سوف يحصل الرأسماليون على الربح، والملاك العقاريون على الريع،

(٣) وهو ما سوف يستتبع ضخ ٢٧ ملياراً وحدة إضافية من النقود كوسيط في التبادل، وحينئذ فقط تتشكل (إمكانية) للرأسمالي بأن يبيع سلعته بأغلى من تكلفة إنتاجها، أو حتى بأغلى من ثمن إنتاجها، محققاً، عبر حركة الأثمان، أرباحاً استثنائية من حقل التداول إنما مصدرها حقل الإنتاج. وحينئذ أيضاً، بالتبع، يمكننا فهم وتحليل تأرجحات ثمن السوق حول ثمن الإنتاج.

(٤) انظر، على سبيل المثال:

Richard Cantillon, **Essay on the Nature of Trade in General**, ed. and Trans Henry Higgs (London: Frank Cass and Co., Ltd 1959)."The Land is the Source or Matter from whence all Wealth is produced. The Labour of man is the Form which produces it: and Wealth in itself is nothing but the Maintenance, Conveniences, and Superfluities of Life. Land produces Herbage, Roots, Corn, Flax, Cotton, Hemp, Shrubs and Timber of several kinds, with divers sorts of Fruits, Bark, and Foliage like that of the Mulberry-tree for Silkworms; it supplies Mines and Minerals. To all this the Labour of man gives the form of Wealth".p.38. Adam Smith, **The Wealth of Nations**, op.cit."The greatest improvement in the productive powers of labour, and the greater part of the skill, dexterity, and Judgment with which it is any where directed, or applied, seem to have been the effects of the division of labour...".p.12."The real value of all the different component parts of price, it must be observed, is measured by the quantity of labour which they can, each of them, purchase or command. Labour measures the value not only of that part of price which resolves itself into labour, but of that which resolves itself into rent, and of that which resolves itself into profit...". p.195. "The manufacturer has his wages advanced to him by his master, he in reality, costs him no expense, the value of those wages being generally restored, together with a profit".p.298. David Ricardo, **The Principles**, op.cit."The value of a commodity, or the quantity of any other commodity for which it will exchange, depends on the relative quantity of labour which is necessary for its production, and not on the greater or less compensation which is paid for that labour".p.7. T.Malthus, **Definitions in Political Economy**, op,cit."Land, labour, and capital The two original sources are land and labour; but the aid which labour receives from capital is applied so very early, and is so very necessary in the production of wealth, that it may be considered as a third source".p.29. Dugald Stewart, **Lectures on Political Economy** (London: Macmillan & Co,1875). "Indeed, as Mr. Hume in his Essay on commerce has remarked, trade, artisanship,and manufactures, are nothing more than the public storehouses of labour".p.97. G. Ramsay, **An Essay on the distribution of wealth**, op,cit. It would appear then... that quantity of labour regulates the value not of those commodities only which has been produced by it alone, but of those also which have been raised or fabricated after the creation and co-operation of capital; that it is, in short, the sole regulator of value".pp.42-3.

والرأسماليون الماليون على الفائدة على الرساميل الّتي أقرضوها للرأسماليين الصناعيين. نحن هنا نفترض، كما نفترض دوماً بغية رؤية الصورة الأكبر أوضح، أن الأرض مستأجرة، والرأسمال مقترض. أما إذ لم تكن الأرض هكذا، أو الرأسمال كذلك، فسوف تذهب القيمة الزائدة بأكملها إلى الرأسمالي. ولكن، أين الأجر؟ هل نقصد أن منتجي القيمة الزائدة، الشغيلة، لا يحصلون على جزء منها حين توزيعها؟ نعم نقصد ذلك. ولكن، ما نقصده على هذا النحو لم يتضح إلا بناءً على اقتراح ماركس؛ فقد كان الكلاسيك يرون، كما بينا في الفصل الثالث، أن القيمة الّتي يضيفها العمال إلى الناتج تنحل، **بافتراض: إما الاكتناز، وإما ديناميكية التحليل، ابتداء من مساوة الناتج بالقيمة المنتجة مجدداً**، إلى أجور وقيمة زائدة، ومن ثم يحصل العمال على الأجور، والرأسماليون يحصلون على الربح. بيد أن ماركس افترض، **ابتداء من استبعاد الاكتناز وفقاً لتحليل ساكن**، أن القيمة الزائدة لا يعاد توزيعها على هيئة أجور وربح، إنما تنحل إلى ربح وفائدة وريع، إذ ينتج العامل معادل قيمة قوة عمله (الأجر) ولا يشارك في القيمة الزائدة الّتي يستحوذ عليها الرأسماليون وملّاك الأراضي. اللهم إلا إذ ما أراد الرأسمالي زيادة عدد العمال لديه واستخدم جزء من القيمة الزائدة المتحققة في فترة إنتاجية سابقة من أجل ذلك، وهذا كما نعرف لا يحدث كل يوم، بل الّذي يحدث كل ساعة هو تقليص عدد هؤلاء العمال! ومع ذلك، يكون من المتعيَّن الانشغال، كما سنفعل في الفصل العاشر، بتحليل العلاقة الجدلية بين الربح والأجر في الحالة الّتي يحدث فيها تغير في قيمة قوة العمل أو قيمة القيمة الزائدة بفعل التغير في الإنتاجية أو بسبب التغير في التركيب العضوي للرأسمال ومعدّلات المكونات.

(٣)

حسناً، علمنا أن القيمة الزائدة المنتجة اجتماعياً تذهب، للتبسيط، إلى الرأسمالي الصناعي. ويأخذ حكم الرأسمالي الصناعي، في نموذجنا للتحليل، ملّاك العقارات والأراضي (الريع) والرأسماليون الماليون (الفائدة). فما هو إذاً اتجاه القيمة الزائدة، الّتي قد تتجسد في أحد تلك الصور بعد ذلك؟ من أجل تقديم طريقة إجابة، **تتضمن إجابة**، تقصد بوعي التقديم لفرضيات منهجية لاستكمال الاقتصاد السياسي، تحديداً بشأن كيفية تحديد القيمة الزائدة واتجاهها عقب التوزيع على الصعيد الاجتماعي، وكيفية

المقارنة بين العمل البسيط والعمل المركب، فإنه يتعين أن يكون لدينا الوعي بأربع ملاحظات جوهرية، تعد مركزية في فهم الفصول التالية، على النحو الآتي:

أولاً: الطبيعة العلمية لنظرية القيمة

أن نظرية القيمة هي نظرية تنتمي إلى النظريات الكمية في النقود(٥)، إذ لا يمكن فهمها إلا ابتداءً من الوعي بأن لب الفكرة المركزية في النظرية هي كم النقود، كمظهر نقدي للقيمة، على الصعيد الاجتماعي. والنظرية بشكلها الحالي، كما يطرحها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وماركس، لا يمكن اعتبارها قادرة على تفسير أي شيء سوى أن الرأسمالي يدفع للعامل جنيهاً مثلاً ويأخذ بدلاً منه عملاً يساوي ٢، أو٣،... إلخ من الجنيهات. ولا تقول لنا النظرية على هذا النحو غير ذلك! بل ولا تخبرنا، بطريقة علمية، كيف ذلك؟ أو حتى لماذا ذلك؟ ولذلك، كان من اليسير على الكثير، من أرباع المثقفين، نسف نظرية القيمة من أساسها، بمجرد إشارتهم إلى مشاركة العمال للرأسمالي في الأرباح السنوية! كما كان من اليسير عليهم أيضاً إعلان انتصارهم المدوي على هؤلاء الّذين يعجزون عن الرد على السؤال الآتي: ولماذا تفترضون أن الرأسمالي يجني ربحه بالاقتطاع من الأجور والمرتبات، ولا تفترضون، لأن هذا الواقع، أن الرأسمالي يجني أرباحه ببيع إنتاجه بأغلى مما كلفه هذا الإنتاج؟ والواقع أنه لا يمكن تقديم إجابة على هذا السؤال بمعزل عن النظرية الكمية في النقود. كمية النقود الّتي تدور في حقل التداول والتوزيع في المجتمع.

ثانياً: نقد تصور ماركس في ربح التاجر

إن القيمة الّتي زادت، بفضل عرق الشغيلة، ليس حقل إنتاجها المصنع فحسب، كما تقول كراسات التعميم والموجزات الأولية ابتداءً من فهم قاصر لفكر الكلاسيك وماركس، الّذين عاشوا في عصر الصناعة لا الخدمات، فلم يكن القطاع التجاري، بما يتضمنه من خدمات، بتلك الأهمية النسبية الّتي يحتلها الآن (٦٤% من هيكل الاقتصاد العالمي). نقول إن القيمة الزائدة ليس حقل إنتاجها المصنع فحسب، إنما هي

---

(٥) بالمعنى الواسع للنظريات التي تبدأ من وتنشغل بـ "كم النقود" المتداولة على الصعيد الاجتماعي. إنما ابتداءً من النظر إلى النقود كمقياس محايد للقيمة. قارن: إ. رول، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، المصدر نفسه، ص٢٩٤.

موجودة، وكما ذكرنا سابقاً، في النظام الرأسمالي بأكمله، وليس في حقل الصناعة فقط، إنما كذلك في باقي القطاعات الَّتي يتركب منها الهيكل الاقتصادي؛ فلا فارق بين إنتاج القيمة الزائدة في مصنع لإنتاج الحديد والصلب، وبين إنتاجها في مكتب للمحاسبة يعمل فيه العشرات من المحاسبين بأجر؛ إذ بعد أن يقوم هؤلاء المحاسبون بإنتاج معادل قيمة قوة عملهم، يقومون بإنتاج قيمة زائدة لرب عملهم، شأنهم في ذلك شأن عمال المصنع. فليس العامل فقط هو الَّذي ينتج قيمة زائدة، وإنما ينتج المهني، كالطبيب، وغيره، أيضاً قيمة زائدة في المؤسسة الَّتي يعمل فيها بأجر ويقدم من خلالها الخدمة. وبالطبع في قطاع الزراعة أيضاً، بصفة خاصة بعد سيادة الميكنة، ينتج العامل الزراعي قيمة زائدة مثل العامل في قطاع الصناعة، وكالمهني في قطاع الخدمات، ووفقاً لنفس القانون العام (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) وتلك هي القاعدة العامة في التنظيم الاجتماعي القائم على الرأسمال كظاهرة مهيمنة.

وعلى الرغم من أن ماركس كان يرى، ربما بتردد، أن إنتاج القيمة الزائدة يتم في حقل الإنتاج المادي كما يتم في حقل "الإنتاج غير المادي" ويضرب على ذلك مثلاً، في الكتاب الأول من **رأس المال**:

"وإذا ذكرنا مثالاً من خارج حقل الإنتاج المادي، لوجدنا أن المعلم في المدرسة يعد عاملاً منتجاً حين ينهك نفسه أثناء العمل من أجل إثراء مالك المدرسة بالإضافة إلى تعليم الأولاد. أما كون مالك المدرسة قد استثمر رأسماله في مدرسة للتعليم أم في مصنع لإنتاج المقانق، فذلك لا يغير من الأمر شيئاً...". (رأس المال، القسم الخامس، الفصل الرابع عشر).

أي أن ماركس كان لديه الوعي بأن إنتاج القيمة الزائدة ليس بالمقصور على حقل الإنتاج المادي، أي الرأسمال الصناعي. إلا أنه وجد صعوبة، على ما بدا لي، حينما انتقل، في الكتاب الثالث، إلى مناقشة الربح التجاري. وبصفة خاصة حين تساءل:

"ما وضع العمال المأجورين الذين يستخدمهم الرأسمالي التجاري؟"(رأس المال، القسم الرابع، الفصل السابع عشر).

إذ رأى ماركس، بعبارات غامضة، أن العمال في حقل الإنتاج غير المادي ينتجون قيمة زائدة، إنما"بشكل غير مباشر"! إذ بفضل عملهم، كما يقول، يحصل الرأسمالي التجاري، أي

قطاع الخدمات، على القيمة الزائدة المنتجة في حقل الإنتاج الصناعي، ويقدم لذلك تفسيرين: **الأول:**

"أن الرأسمال الصناعي ينتج القيمة الزائدة من خلال الاستيلاء مباشرة على عمل الآخرين غير مدفوع الأجر، أما الرأسمال التجاري فإنه يستولي على جزء من القيمة الزائدة عن طريق إجبار الرأسمال الصناعي على التنازل عن أحد أجزاء تلك القيمة له". (رأس المال، المصدر نفسه).

وهذا التفسير غير صحيح؛ لأن الرأسمال التجاري يدخل في حساب الرأسمال الاجتماعي الكلي، بعد أن يفقد هويته أثناء الإنتاج، فكتلة الرأسمال التجاري تنصهر فعلاً، ومن هنا **تشارك بنصيبها هي**، في كتلة الرأسمال الكلي الَّذي يتم تداوله اجتماعياً في حقول الإنتاج والتبادل والتوزيع، ولا ينبغي أن يضللنا تفاوت الدورانات واختلافها من نوع إلى آخر من الرساميل الناشطة في حقل الإنتاج.

ومن جهة أخرى، فمن غير المفهوم، ومن غير المبرر، تنازل الرأسمالي الصناعي عن أرباحه، أو جزء منها؟ وكيف يجبر الرأسمالي التجاري صديقنا الرأسمالى الصناعي على هذا التنازل الدموي عن جزء من أرباحه؟ كان أولى بماركس حينما وجد قيمة زائدة تنتج في قطاع التجارة/ الخدمات أن يقول أن القيمة الزائدة هنا أنتجت طبقاً لنفس صيغة الحركة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) دون أن يصور لنا معركة زائفة بين الرأسماليين.

ولكن، يجب أن يكون لدينا الوعي بأن ماركس، ومن قبله الكلاسيك، لم يكن يشغلهم كثيراً، على أرض الواقع، قطاع الخدمات لعدم احتلاله، كما ذكرنا، مثل تلك الأهمية النسبية الَّتي يحتلها الآن مع النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

أما التفسير **الثاني** الَّذي يقدمه ماركس، فهو:

"أن العامل التجاري لا يخلق قيمة زائدة مباشرة... بل يساعد في تقليص تكاليف تحقيق القيمة الزائدة، عن طريق ما يؤديه من عمل وهو في جانب منه عمل غير مدفوع الأجر". (رأس المال، المصدر نفسه).

وهذا التفسير، وبما يكتنفه من ارتباك وغموض، أيضاً غير صحيح؛ فالعامل، في قطاع الخدمات، لا يقلص ولا يزيد من تكاليف تحقيق القيمة الزائدة، المنتجة في قطاع الصناعة، وإنما يخلقها في قطاعه هو، وفقاً للصيغة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن)، ولا شأن له بقيمة زائدة منتجة في قطاع آخر؛ إلا بقدر كون ما ينتجه من قيمة زائدة هو أحد الأجزاء الّتي تتألف منها القيمة الزائدة الإجمالية الّتي تنتجها الأشكال الثلاثة الّتي يتخذها الرأسمال(٦).

إنني أرى أن التشوش في التفسيرين إنما يرجع إلى الطريقة الّتي تعامل بها ماركس مع الرأسمال التجاري، ومن ثم الربح التجاري. إذ بعد أن حلل ماركس القوانين الموضوعية الّتي تحكم عمل النظام الرأسمالي أي (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) وجد لزاماً عليه أن يحلل رأسمالاً، رآه هو، أي ماركس، له طبيعة مختلفة، وهذا غير صحيح، وهو الرأسمال التجاري الّذي يتجسد في الصيغة (ن – س – ن + Δ ن).

ولعل أبرز ما يمكننا ملاحظته في تحليل ماركس هو أنه لا يستقر في هذا التحليل؛ إذ نجده مرة يناقش ربح التاجر ابتداءً من الشكل الأولي للرأسمال التجاري، أي في صورته التقليدية المشهورة (ن – س – ن + Δ ن) ومرة أخرى يناقش هذا الربح في ظل وجود شغيلة في القطاع التجاري! أي إنتاج الخدمة من خلال الصيغة العامة الّتي أخضعت الأشكال الأخرى لهيمنتها (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) ولكنه لا يصل في الأولى إلى أن رأسمال التاجر يدخل بنصيب في دورة الرأسمال الكلي، ومن هنا يعود إليه الربح وفقاً لمعدلات الربح الوسطية السائدة اجتماعياً. كما لا يصل في الثانية إلى أن الربح قد أنتج وفقاً للصيغة العامة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن).(٧)

---

(٦) يجب الوعي بأن حصول الرأسمالي الصناعي على جزء من القيمة الزائدة المنتجة في قطاع الزراعة مثلاً أو العكس، أي حصول الرأسمالي في قطاع الزراعة على جزء من القيمة الزائدة المنتجة في قطاع الصناعة أو التجارة، بفعل قيام الرأسماليين بالشراء من بعضهم البعض، ليس سوى محض تداول للقيمة الزائدة. وليس إنتاجاً/خلقاً لها. والتداول هو كذلك محض معاوضة.

(٧) المثل الذي يضربه ماركس، في الكتاب الثالث من رأس المال، هو: "لنفترض ان الرأسمال الصناعي الكلي، خلال سنة، ٧٢٠ رأسمال ثابت + ١٨٠ رأسمال متغير = ٩٠٠، والقيمة الزائدة ١٠٠ ٪. ومن ثم فإن الناتج = ٧٢٠+١٨٠+١٨٠. فإذا رمزنا لهذا الناتج أو هذا الرأسمال السلعي الّذي تم إنتاجه بالرمز(ب)، فإن ثمن الإنتاج = ١٠٨٠، ومعدل الربح = ٢٠٪". ثم يدخل ماركس، خلسة، ١٠٠ جنيه رأسمال تجاري، ويجعل له حصة مماثلة في الربح بما يتناسب مع حجمه، على الرغم من أن ماركس صرح، بوضوح، أن رأسمال التاجر لا يسهم في إنتاج القيمة الزائدة، ولكنه يعود فيقول: "أن رأسمال التاجر يسهم، كمحدد، في تكوين معدل الربح العام"! وذلك حينما يفترض إضافة ١٠٠ جنيه، رأسمال تاجر، إلى الرأسمال الصناعي البالغ =

إن الارتباك يزول حينما يعاد النظر إلى الرأسمال التجاري كأحد أجزاء الرأسمال الكلي على الصعيد الاجتماعي، والّذي يستحوذ على نصيبه من الربح وفقاً لمعدلات الربح الوسطي، من جهة. وحينما ننشغل، من جهة أخرى، بحقل الرأسمال التجاري، بوصفه أعلاه، ونحلل كيف تنتج القيمة الزائدة بداخله هو كحقل مستقل، ووفقاً لقانون الحركة (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)، في نفس الوقت.

على كل حال ليس من المناسب هنا إلا أن نذكر أننا نمد، بدون التواء، القوانين الموضوعية الّتي تحكم عمل التنظيم الاقتصادي الرأسمالي الصناعي، كي تحكم آداء القطاع التجاري. وكما يمكن استخلاص قيمة زائدة من عامل المصنع، فيمكن بالمثل استخلاص قيمة زائدة من الطبيب الّذي يعمل في أحد المستشفيات مأجوراً طالما كنا بصدد الصيغة العامة للحركة (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن).

ثالثاً: نقد تصور ماركس في سعر الفائدة

علمنا من الاقتصاد السياسي أن معدل الربح الوسطي يتكون من مجموع القيم الزائدة المنتجة في كل الفروع ÷ مجموع كل الرساميل. وكما افترضنا سلفاً أن هناك خمسة مشروعات، رأسمال كل مشروع = ١٠٠ جنيه. وكمية النقود (مجموع القيم الزائدة) الّتي توزع كأرباح على المشروعات الخمسة = ١١٠ جنيهاً، فإن نصيب كل مشروع من الربح سيكون ٢٢ جنيهاً. أي أن كل ١٠٠ جنيهاً، على الصعيد

= ٩٠٠ جنيه، ومن ثم تبلغ حصة الرأسمال التجاري ١ من ١٠ من القيمة الزائدة البالغة ١٨٠، فيحصل على معدل ربح مقداره ١٨%. والواقع أن الربح المتعين تقسيمه على بقية الـ ٩ من ١٠ من الرأسمال الكلي = ١٦٢ فقط، وعند تقسيمه على رأسمال قيمته:٩٠٠ = ١٨%. وبذلك فإن الثمن الذي سوف يبيع (ب) به مالكو الرأسمال الصناعي البالغ مقداره ٩٠٠ إلى تجار السلع يساوي: ٧٢٠ ث + ١٨٠ م + ١٦٢ ق ز = ١٠٦٢. ولو أضاف التاجر الربح المتوسط البالغ ١٨ إلى رأسماله البالغ ١٠٠، فإنه يبيع السلع بمقدار يساوي ١٠٦٢+ ١٨ = ١٠٨٠ أي يبيعها بموجب ثمن إنتاجها". **رأس المال**، الكتاب الثالث، الفصل السابع عشر. والسؤال هنا: ألم يسهم رأسمال التاجر في عملية إنتاج القيمة الزائدة، حينما فقد هويته كرأسمال تجاري، واندمج مع الرأسمال الصناعي؟ وأصبح بالتالي أحد أجزاء الرأسمال الكلي؟ إذ ما كانت الإجابة: نعم ساهم رأسمال التاجر، على صعيد الكل الإنتاجي، في خلق القيمة الزائدة؛ فإن تقسيم الرأسمال، حين حساب معدل الربح الوسطي، إلى رأسمال إنتاجي كلي، ورأسمال تجاري، يكون عديم المعنى. فالقانون هو أن الرساميل النشطة في عملية التداول بصورة مستقلة، لا بد من أن تدر متوسط ربح سنوي شأنه شأن الرساميل الناشطة في مختلف فروع الإنتاج. فإذ ما در رأسمال تاجر متوسط ربح أعلى من رأسمال صناعي، فإن جزءً من الرأسمال الصناعي يتحول إلى رأسمال تاجر. وإذا در رأسمال التاجر متوسط ربح أدنى، جرت عملية معاكسة، فإن جزءً من رأسمال التاجر يتحول إلى رأسمال صناعي. أي أن المستويات العامة لمعدلات الربح الوسطي تكون تقريباً واحدة أياً كان نوع الرأسمال الموظف. انظر: ماركس، **رأس المال**، الكتاب الثالث، الفصل السابع عشر.

الاجتماعي، تدر ربحاً قدره ٢٢ جنيهاً.

وعلى الرغم من أن ماركس هو الَّذي توصل إلى ثمن الإنتاج ومعدل الربح الوسطي، إلا أنه لم يساير منهجه وانحرف عنه، دون سبب إلا ما سبق وذكرناه بصدد عدم أهمية قطاع الخدمات في نموذج التحليل لديه، ولذلك لم يتمكن، ومن قبله الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، من رؤية القانون العام/ الصيغة العامة لحركة الرأسمال (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) في قطاع الخدمات. كتب ماركس:

"لنفترض أن معدل الربح الوسطي يبلغ ٢٠%. وأن آلة قيمتها ١٠٠ جنيه تدر عند استعمالها كرأسمال إنتاجي، ربحاً مقداره ٢٠ جنيهاً في ظل شروط متوسطة وعند مستوى متوسط من المهارة والنشاط الهادف. وعليه، فإن إنساناً يملك ١٠٠ جنيه، انما يمتلك بين يديه القدرة على أن يحول ١٠٠ جنيه إلى ١٢٠ جنيهاً، أي أن ينتج ربحاً قدره ٢٠ جنيهاً... ولو أعطى هذا الإنسان هذه المائة جنيهاً إلى إنسان آخر مدة عام كي يستخدمها فعلاً كرأسمال، فإنه يسلفه القدرة على إنتاج ربح قدره ٢٠ جنيهاً... وإذ ما دفع هذا الأخير، في نهاية العام ٥ جنيهات، على سبيل المثال، إلى مالك المئة جنيه، أي جزء من الربح الذي تم إنتاجه. فإن الجزء من الربح الذي يدفعه هذا لمالك النقد هو ما يدعى الفائدة، وهي ليست أكثر من اسم خاص، عنوان خاص لجزء من الربح يتعين للرأسمال النشط أن يدفعه إلى مالك الرأسمال بدلاً من أن يضعه في جيبه". (رأس المال، الكتاب الثالث، الفصل الحادي والعشرون).

يمكننا هنا ملاحظة أن المثال الَّذي يضربه ماركس هو مثال جد سيء! فلماذا أسلف غيري "قدرة/ قوة" إنتاج ٢٠ جنيهاً، وأكتفي أنا بربح قدره ٥ جنيهات؟ فطالما ١٠٠ جنيهاً تدر عليّ ٢٠ جنيهاً، فلم أسلمها إلى آخر يجني بها ربحاً قدره ١٥ جنيهاً ويعطيني ٥ جنيهات فقط؟ الإجابة تكمن في أن ماركس لا يرى بوضوح إمكانية إنتاج قيمة زائدة في قطاع التجارة بوجه عام. وكان يتعين على ماركس أن يدرس الفائدة (**دخل** الرأسمالي المالي) بنفس الطريقة الَّتي درس بها الربح (**دخل** الرأسمالي الصناعي) وحينئذ سيصل إلى:

- تتكون الفائدة في حقل الرأسمال المالي على أساس ثمن الإنتاج المتحقق في هذا الحقل نفسه، وليس خارجه. ووفقاً لنفس القانون.

- لا تتساوى معدلات الأرباح الوسطية بين فروع القطاع الإنتاجي الواحد فقط (الحديد والصلب مثلاً) وإنما أيضاً بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة (صناعة، وزراعة،

وتجارة) فمائة جنيه في أي قطاع تدر ربحاً قدره ٣٠ جنيهاً، ولا مبرر لبقاء الرأسمال في قطاع يدر الإنتاج فيه أقل من هذه الـ ٣٠ جنيهاً.

- فإذ ما افترضنا أن كل قطاع من القطاعات الثلاثة يستخدم ١٠٠ جنيهاً كرأسمال (ثابت، ومتغير) وتختلف معدلات القيمة الزائدة في كل قطاع عن الآخر، فسوف تقوم حركة المد والجزر الَّتي تتخذها الرساميل بتعديل معدلات الربح الفردية (٢٠%+٣٠%+٤٠%) كي تتوافق مع معدل ربح وسطي قدره ٣٠%.

- القاعدة هي أن يتساوى معدل ربح (عام وصاف) الرأسمالي المالي مع معدل ربح (عام وصاف) الرأسمالي الصناعي. وحينما يحدث أي تغير، أي ارتفاع في الأول (الفائدة) وانخفاض في الثاني (الربح) فسوف يحدث تدفق نحو القطاع الأول من قبل القطاع الثاني. وبالعكس سوف يتجه الرأسمالي المالي صوب حقل الصناعة في الحالة الَّتي يهبط فيها معدل ربحه ويرتفع معدل ربح الرأسمالي الصناعي.

- الَّذي يفسر وجود القطاع المالي بجوار القطاع الصناعي، وعدم اختفاء أحدهما وبقاء الآخر، هو مساواة معدلات الربح الوسطية بين القطاعات المختلفة.

- في ظل الصراع الجدلي بين الربح والفائدة على الصعيد الاجتماعي، فإن الَّذي يفسر استمرار عملية اقتراض الرأسمال الصناعي من الرأسمال المالي، هو أن سعر الفائدة[٨]. يحدد عادةً، من قبل السلطات النقدية، ممثلة عادة في البنوك المركزية في الدولة بأقل (نسبياً) من معدلات الربح الوسطية السائدة، بغرض تدعيم الاستثمار الصناعي، من جهة، وقيام المؤسسات النقدية نفسها بمنح الرأسمالي الصناعي، وربما التجاري كذلك، بعض التسهيلات (الزائفة) كمد آجال السداد أو إعدام جزء من الدين أو التقسيط أو الجدولة أو التخفيض النسبي للفائدة المركبة، بما يؤثر بشكل إيجابي (ظاهرياً) في دورة الرأسمال الصناعي، من جهة أخرى.

---

(٨) لأن كتابنا ينشغل بـ"الاقتصاد السياسي"، فلن نهتم، منهجياً، بمناقشة النظريات الَّتي نشأت عقب تهميش علم الاقتصاد السياسي وهجره من قبل المؤسسة الرسمية. وبصفة خاصة وأن جل هذه النظريات، مثل نظرية كينز، والكينزيين والنيوكلاسيك في سعر الفائدة، تبدأ وتنتهي حيث السوق. السوق الذي لا يمكنه إلا تفسير تأرجحات الأثمان، بما فيها الفائدة كثمن للتخلي عن السيولة النقدية، ودونما بلوغ ضفاف التفسير الموضوعي لثمن الإنتاج. وبالتالي تعجز عن تفسير ثمن إنتاج الائتمان ذاته.

- والواقع أن المفترض أن الرأسمالي المالي، كما التجاري، لا يقنع في الغالب بمعدل ربح أقل من معدل الربح الَّذي يحصل عليه الرأسمال الآخر الموظف في أي قطاع آخر في الهيكل[٩].

القطاع	الرأسمال	القيمة الزائدة	معدل الربح الوسطي (%)
مصرف ١	١٠٠	١٨	٢٢
مصرف ٢	١٠٠	٣٢	٢٢
مصرف ٣	١٠٠	٣٨	٢٢
مصرف ٤	١٠٠	١٧	٢٢
مصرف ٥	١٠٠	٥	٢٢

- مجموع القيمة الزائدة المنتجة في كل المصارف = ١٨+٣٢+٣٨+١٧+٥ = ١١٠ وحدة
- مجموع الرساميل الموظفة في كل المصارف = ١٠٠+١٠٠+١٠٠+١٠٠+١٠٠= ٥٠٠ وحدة
- معدل الربح الوسطي = مجموع القيمة الزائدة ÷ مجموع الرساميل، أي: ١١٠÷٥٠٠ = ٢٢%

القطاع	الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت	الرأسمال المتغير	معدل القيمة الزائدة (١٠٠%)	ثمن التكلفة	معدل الربح الوسطي	ثمن الإنتاج
زراعي	٥٠	٢٠	٢٠	٧٠	٣٠	١٠٠
صناعي	٥١	٣٠	٣٠	٨١	٣٠	١١١
تجاري	٥١	٤٠	٤٠	٩١	٣٠	١٢١

- مجموع القيمة الزائدة المنتجة في كل القطاعات =٢٠+٣٠+٤٠= ٩٠ وحدة
- مجموع الرساميل الموظفة في كل القطاعات =١٠٠+١٠٠+١٠٠= ٣٠٠ وحدة
- معدل الربح الوسطي = مجموع القيمة الزائدة ÷ مجموع الرساميل، أي: ٩٠÷٣٠٠= ٣٠%

(٩) فالقانون، كما نعلم، هو أن الرساميل الناشطة في عملية التداول بصورة مستقلة لا بد من أن تدر متوسط ربح سنوي شأنه شأن الرساميل الناشطة في مختلف فروع الإنتاج. وفي الغالب يعتمد الرأسمالي المالي، لتعويض فارق معدل الربح الوسطي، على الفائدة المركبة الَّتي يحصل عليها، فهو يعلن أن سعر الفائدة ٩% مثلاً، ولكن الواقع أنه يحصل في بعض الأحوال، وهي كثيرة جداً في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي بوجه خاص، على أضعاف أصل الدين! ولكن، يمكننا في مصر أن نرى وضعاً مختلفاً بشأن معدل الربح الوسطي، ربما لأسباب سياسية! فعلى سبيل المثال في ٢٠١٣ حقق البنك الأهلي المصري معدل ربح قدره ٠,٢٧%. وهو معدل ربح غاية في الضعف، ولا يتناسب مع معدلات الربح الوسطية السائدة على صعيد الهيكل، وبصفة خاصة إذ ما علمنا أن إجمالي المركز المالي للبنك الأهلي بلغ في يونيو ٢٠١٣ نحو ٣٦٦,٦ مليار دولار.

رابعاً: القيمة الزائدة لا تنحل إلا إلى ربح

وفقاً لنظرية ثمن الإنتاج الَّتي توصل إليها ماركس يمكننا أن نعيد النظر في انقسام القيمة الَّتي يخلقها العمل. فهي لا تنحل إلى أجور وأرباح وريع، كما تصور الكلاسيك وفقاً للظرف التاريخي، باستثناء ريكاردو الَّذي استبعد الريع. ولا تنحل، بعبارة أدق لم تعد تنحل، في الوقت الراهن، إلى ربح وفائدة وريع، كما تصور ماركس، إنما صارت القاعدة العامة هي أن القيمة الزائدة مع نمط الإنتاج الرأسمالي لا تنحل إلا إلى ربح **عام** وربح **صاف** في القطاع(١٠) الَّذي تنتج بداخله. (وأجور حين تجديد الإنتاج الموسع).

ربح **عام** (يستخدم في سداد الضرائب والرسوم والآتاوات الحكومية، وادخار للتوسع لاحقاً في استخدام وسائل الإنتاج أو إنشاء مشروعات جديدة) وربح **صاف** (دخل للرأسمالي من أجل تجديد إنتاج الطبقة نفسها)، وسوف نعرف بعد قليل كيف تتحدد القيمة، ومن ثم كيف تتحدد القيمة الزائدة، ومعدلها، وبالتبع كيف يتحدد الربح العام والربح الصافي.

فوفقاً لمثلنا التقليدي **يستقل كل قطاع بإنتاج القيمة الزائدة بداخله طبقاً لثمن الإنتاج معتداً بمعدل الربح الوسطي** الناتج عن قسمة مجموع القيم الزائدة المنتجة في كل فروع القطاع على مجموع كل الرساميل في نفس القطاع، وحينما ترتفع أو تنخفض هذه المعدلات، بين القطاعات، تأخذ حركة الرساميل في المد والجزر. الإقدام والإحجام. بما يتوافق مع معدل ربح وسطي يسود القطاعات الثلاثة الَّتي يتكون منها الهيكل الاقتصادي في المجتمع. ابتداءً من هذا الوعي، المصاحب للوعي بالفارق بين **القيمة الزائدة والربح الصافي**، يصبح على سبيل الاستثناء انقسام القيمة الزائدة إلى ربح وفائدة أو ريع. أي يصبح على سبيل الاستثناء رؤية الرأسمالي المالي، أو غيره في باقي قطاعات الهيكل، مكتفياً بمعدل ربح أقل من معدل الربح الَّذي يحصل عليه الرأسمالي الصناعي أو الرأسمالي التجاري، دون أن يتدفق صوب هذين القطاعين من أجل جني نفس معدل الربح. أما القاعدة العامة فهي تساوي معدلات الربح الوسطية بين

---

(١٠) نقصد بالقطاع هنا أحد أقسام الهيكل الاقتصادي (الزراعة، أو الصناعة، أو التجارة) الَّذي يوظف بداخله الرأسمال (التجاري، أو الصناعي، أو المالي) كما ينصرف نفس المفهوم إلى أحد فروع القطاع نفسه.

القطاعات الثلاثة. ومن ثم تنحل القيمة الزائدة المنتَجة في كل قطاع إلى ربح عام وربح صاف. ولن يكون ذلك إلا نتيجة مباشرة لهيمنة أحد أشكال الرأسمال على الأشكال الأخرى. هيمنة الصيغة/قانون الحركة (ن — و ا + ق ع — س — ن + Δ ن) على صيغتي/قانوني الحركة (ن — س — ن + Δ ن) و(ن — ن — ن + Δ ن). وتلك الهيمنة، كظاهرة، ليست، وببساطة، إلا الرأسمالية. بل هي **التحديد الدقيق للرأسمالية**، أي **النظام الاجتماعي المبني على الرأسمال**. إنها اللحظة التاريخية الَّتي شهدت هيمنة شكل معين من الرأسمال على الأشكال الأخرى. ولذا **يكون من الطبيعي خضوع الرأسمال التجاري والمالي لنفس الصيغة** (ن — و ا + ق ع — س — ن + Δ ن) وهو ما يستتبع الخضوع أيضاً للقوانين الداخلية الحاكمة للحركة بداخل نفس الصيغة. **وهذا ما نعنيه تحديداً، وتماماً، بالنظام الرأسمالي، وهيمنة الرأسمال كظاهرة تاريخية.**

(٤)

والآن، من المهم معرفة كيف تتحدد القيمة الزائدة، وبالتالي معدلها، الَّتي يتوقف عليها تحديد ثمن الإنتاج ومعدل الربح الوسطي؟ محاولتنا التعرف إلى محددات القيمة الزائدة، في ضوء ما تحقق لنا من وعي بشأن الإطار العام الَّذي يتعين أن تطرح من خلاله النظرية، يجعلنا مباشرة أمام أول مهمة في طريق استكمال الاقتصاد السياسي وهي المتعلقة بمحددات النظرية الَّتي تعد مركز اهتمام علمنا. نظرية القيمة. وسنبدأ بتحديد القيمة النسبية، ثم تحديد القيمة الزائدة نفسها، وبالتبع معدلها، **وإنما عبر حركة النظام**، وذلك في الفصلين التاليين.

الفصل التاسع
القيمة النسبية
(مقارنة بين نسبتين)

(١)

في هذا الفصل نعود، من أجل تحديد القيمة النسبية، إلى أصدقائنا الثلاثة: صاحب القوالب الخشبية وصاحب النبيذ وصاحب الفخار[١].

في البداية، نحن نعلم أن الاقتصاد السياسي انتهى إلى أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها. وتقاس تلك القيمة بعدد ساعات العمل. ولكن ما وصل إليه الاقتصاد السياسي على هذا النحو لا، ولن يسعفنا، في سبيل التعرف إلى سبب بقاء الثلاثة في السوق، دون تحول أحدهما أو كلاهما، أي صاحب القوالب وصاحب النبيذ، إلى فرع إنتاج الفخار؛ لأن كل واحد من الثلاثة يتكلف ١٢٠ ساعة من العمل (الحي+ المختزن+ الزائد)، ولكن لا يعود الرأسمال محملاً بالربح، إذ ما تركنا جانباً زمن التداول، كما وذكرنا من قبل، إلا بعد ٢٤٠ يوماً في فرع إنتاج القوالب الخشبية، و١٢٠ يوماً في فرع إنتاج النبيذ، و٦٠ يوماً فقط في فرع إنتاج الفخار.

(٢)

أن الفرضية الَّتي نتقدم بها هنا هي: أن السبب في استمرار الثلاثة في السوق هو أن القانون الَّذي يحكم بقاءهم، كلٌ في فرع إنتاجه، منطوقه: أن قيمة السلعة النسبية لا تتحدد بكمية العمل الضروري النسبي المبذول في إنتاجها، إنما تتحدد **بثمن إنتاج** هذه السلعة مقسوماً على **زمن إنتاجها** مقارنة **بثمن إنتاج** السلعة الأخرى المتبادل بها مقسوماً كذلك على **زمن إنتاجها**. والسلع حينما تتقابل على نحو طبيعي إنما تتبادل وفقاً لهذا القانون[٢]، وحينما تتأرجح أثمانها في السوق فإنما تتأرجح حول هذه القيمة الطبيعية.

---

(١) انظر: ما سبق ص ٦٨، ٧٣- ٧٤.

(٢) وحين إعمال هذا القانون نقابل ثلاث فرضيات: إما أن تختلف أزمنة الإنتاج وتتساوى أثمان الإنتاج، أو تختلف أثمان الإنتاج وتتساوى أزمنة الإنتاج، أو تختلف معاً كلٌ من أزمنة الإنتاج وأثمان الإنتاج. في جميع الأحوال ينطبق قانون القيمة النسبية، أي ثمن إنتاج السلعة مقسوماً على زمن إنتاجها.

بناءً عليه، فإن قيمة ساعة عمل في فرع إنتاج النبيذ تساوي قيمة نصف ساعة عمل في فرع إنتاج الفخار. وقيمة نصف ساعة عمل في فرع إنتاج الفخار تساوي قيمة ٢ ساعة عمل في فرع إنتاج القوالب الخشبية[٣]، وقيمة ٢ ساعة عمل في فرع إنتاج القوالب الخشبية تساوي قيمة نصف ساعة عمل في فرع إنتاج الفخار.

(٣)

ولكن، نحن نعلم كذلك أن ثمن إنتاج السلعة يتكون من العمل الحي + العمل المختزن + متوسط العمل الزائد في الفرع/القطاع؛ وبالتالي يتعين علينا أن نعرف محددات العمل الزائد نفسه. كيف تتحدد القيمة الزائدة، ومحددات معدلها، **عبر حركة النظام**؟ فلننتقل إلى الفصل العاشر من أجل محاولة التعرف إلى تلك الكيفية.

(٣) وفقاً لافتراض أن الرأسمال لا يعود محملاً بالربح إلا بعد ٢٤٠ يوماً في هذا الفرع، وليس ١٨ شهراً طبقاً لمثال ماركس؛ وذلك لاعتبارات تبسيط الأرقام بلا كسور عشرية.

الفصل العاشر
القيمة الزائدة الكلية[١]

(١)

القانون الَّذي كشف عنه ريكاردو (ابتداءً من انحلال القيمة، الَّتي يضيفها العمال، إلى ربح وأجر) واعتد به ماركس، بعد إعادة صياغته وفقاً لاصطلاحاته (بافتراض تغيّر الإنتاجية، وثبات مقدار كل من: يوم العمل، وشدته، وقيمة وسائل الإنتاج) نصه كالآتي:

"ان القيمة الزائدة (التي تتجسد، بعد دفع الأجر للعمال، في الربح الذي يستأثر به الرأسمالي م.ع.ز) وقيمة قوة العمل (التي تتحدد بقيمة وسائل المعيشة الضرورية، وتتجسد في شكل محوّر، يخفي تقسيم يوم العمل إلى قسم ضروري وقسم زائد، هو الأجر م.ع.ز) تتغيران في اتجاهين متعاكسين. فتغير قوة العمل المنتجة، أي ارتفاعها أو انخفاضها يولّد تغيراً معاكساً له في قيمة قوة العمل، وتغيراً طردياً في القيمة الزائدة. إن القيمة المنتجة من جديد في يوم عمل مؤلف من ١٢ ساعة، هي مقدار ثابت، وليكن ٦ جنيهات مثلاً. إن هذا المقدار الثابت يساوي مقدار القيمة الزائدة زائداً قيمة قوة العمل، والقيمة الأخيرة يعوض عنها العامل بما يعادلها.. وبالتالي فإن قيمة قوة العمل لا ترتفع من ٣ جنيهات إلى ٤ جنيهات، ما لم تنخفض القيمة الزائدة من ٣ جنيهات إلى جنيهين، وبالعكس...، وبالتالي ففي ظل هذه الشروط لا يمكن أن يطرأ تبدل على المقدار المطلق لكل من قيمة قوة العمل والقيمة الزائدة، ما لم يطرأ تبدل متزامن على مقداريهما النسبيين. إذ يستحيل أن يرتفعا معاً أو يهبطا معاً... إن ارتفاع إنتاجية العمل يولد هبوطاً في قيمة قوة العمل وارتفاعاً في القيمة الزائدة، في حين أن انخفاض هذه الإنتاجية يولد، بالعكس، ارتفاعاً في قيمة قوة العمل، وهبوطاً في القيمة الزائدة". (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس عشر).

والقانون، وفقاً لاصطلاحات ماركس على هذا النحو، إنما يتضمن مستويين من التحليل: **الأول: ينشغل بالتغيّر المطلق في القيمة الزائدة وقيمة قوة العمل[٢]**. فناتج قدره ٢٢ وحدة يتم توزيعه، بالتناقض، بين قوة العمل (الأجر) والقيمة الزائدة (الربح). وعلى هذا النحو فحينما يزيد أحد الحدّين ينخفض الحد الآخر(مطلقاً)؛ فإذ ما كان نصيب العامل ١٠ وحدات، سيكون نصيب الرأسمالي ١٢ وحدة، وحينما يصبح نصيب العامل ١٤ وحدة، يصبح نصيب الرأسمالي ٨ وحدات، وهكذا.

---

(١) نقصد هنا بالقيمة الزائدة الكلية، على ما سنبين بعد قليل، مفهوماً مختلفاً عن ما يقصده ماركس في رأس المال، إذ يقصد ماركس بالقيمة الزائدة الكلية مجموع القيمة الزائدة في كل قطاعات الصناعة، أو في كل فروع قطاع ما.

(٢) "تتحدد قيمة قوة العمل بقيمة وسائل المعيشة الضرورية المعتادة التي يحتاجها العامل الوسطي. إن حجم وسائل المعيشة هذه مقدار معروف في أية حقبة معينة وفي أي مجتمع معين، رغم أن شكلها قد يختلف، ويمكن لذلك اعتباره مقداراً ثابتاً. فما يتغير هو قيمة هذا الحجم فقط". ماركس، رأس المال، المصدر نفسه.

أما المستوى الثاني من التحليل، والَّذي سنعتبره نقطة ارتكاز كما سنرى: فينشغل، وفقاً للاتجاه العام في تحليل ريكاردو، بالتغير النسبي في قيمة قوة العمل والقيمة الزائدة؛ فرأسمال يتكون مثلاً من (٤ ق ع + ٦ و ا) يدر ناتجاً قدره ٣٢ وحدة، يخرج ريكاردو منه، وفقاً لمذهب سميث، ١٠ وحدات من دائرة التداول، ويوزع الـ ٢٢ كالآتي: ٤ وحدات أجر (الشكل المحوَّر لقيمة وثمن قوة العمل)، و٦ وحدات لصيانة الرأسمال الأساسي وتجديد المواد، و١٢ وحدة قيمة زائدة. وحينما يطرأ الفن الإنتاجي الجديد، يحدث التبدل في تكوين الرأسمال إلى (٢ ق ع + ٨ و ا)، وبالتالي سوف توزع نفس الـ ٢٢ وحدة، كالآتي: ٢ وحدة للأجر، و٨ وحدات لصيانة للرأسمال الأساسي وتجديد المواد، و١٢ وحدة كقيمة زائدة. ولكن التغيّر من (٤ : ١٢) إلى (٢ : ١٢)، معناه أن القيمة النسبية لقوة العمل، أي بالنسبة للقيمة الزائدة، انخفضت من ٣٣% تقريباً إلى ١٧% تقريباً. في نفس اللحظة التي ارتفعت فيها القيمة النسبية للقيمة الزائدة، أي بالنسبة لقيمة قوة العمل، من٣٠٠% إلى٦٠٠% والعكس صحيح في الحالة العكسية. ولنلاحظ، وفقاً لتحليل ريكاردو، أن القيمة الزائدة، ظاهرياً، لم تتغير (مطلقاً) ولكن الواقع أنها تغيرت (نسبياً)، ارتفاعاً وانخفاضاً، في تناقضها مع قيمة قوة العمل(٣).

(٢)

هذا هو القانون الَّذي كشف عنه ريكاردو، وعدَّله ماركس، وهو قانون ينتمي إلى الجدلية بامتياز، على مستوييّ التحليل المطلق والنسبي، ولكن ثمة ملاحظات بشأنه، وتتبدى في الآتي:

---

(٣) قارب:"عند صياغة ريكاردو لهذا القانون، أغفل ظرفاً واحداً، وهو: رغم أن حدوث تغير في مقدار القيمة الزائدة أو العمل الزائد، يؤدي إلى تغير عكسي في مقدار قيمة قوة العمل، أو مقدار العمل الضروري، فهذا لا يعني إطلاقاً أنهما يتغيران بنفس النسبة. حقاً أنهما يرتفعان أو ينخفضان، بنفس المقدار، إلا أن نسبة ارتفاع أو انخفاض أي من الجزئين اللذين تتكون منهما القيمة المنتجة من جديد أو يوم العمل تتوقف على التقسيم الأصلي قبل حدوث التغير في قوة العمل المنتجة. فلو أن قيمة قوة العمل تساوي ٤ جنيهات، أو أن وقت العمل الضروري يساوي ٨ ساعات، والقيمة الزائدة تساوي جنيهين أو العمل العمل الزائد يساوي ٤ ساعات؛ وأن هذه القيمة انخفضت إلى ٣ جنيهات، أو انخفض العمل الضروري إلى ٦ ساعات، أثر ارتفاع قوة العمل المنتجة، فإن القيمة الزائدة سترتفع إلى ٣ جنيهات، أو يرتفع العمل الزائد إلى ٦ ساعات. إن نفس المقدار وهو جنيه واحد أو ساعتان، يضاف في الحالة الأولى ويطرح في الحالة الثانية. ماركس، رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس عشر.

- وفقاً للقانون يؤدي الارتفاع في إنتاجية العمل (أي إنتاج وسائل المعيشة الضرورية في زمن أقل: ٤ ساعات مثلاً بدلاً من ٨ ساعات) إلى التغيّر في أمرين: **أولهما**: قيمة قوة العمل، أي قيمة وسائل المعيشة الَّتي يستهلكها العامل الوسطي من أجل تجديد إنتاج نفسه وطبقته. **وثانيهما**: القيمة الزائدة، العمل الزائد. ولكن هذا التغيّر لا يحدث في اتجاه واحد، إذ حينما ترتفع قيمة قوة العمل، نتيجة انخفاض الإنتاجية، تنخفض القيمة الزائدة، والعكس. والمركزي في هذا التغيّر بالارتفاع أو بالانخفاض هو إنتاجية العمل(٤) الَّتي تزيد القيمة الزائدة حين ترتفع، وتقلصها حين تنخفض. والقانون هنا من تلك الوجهة، أي على مستوى التحليل المنشغل بالتغير **المطلق** في القيمة الزائدة وقيمة قوة العمل، لا يعدو أن يكون سوى أحد نماذج التغير الممكن حدوثه مع نمط الإنتاج الرأسمالي من دون أن يصل إلى مرتبة التطوير الجدلي للنظام نفسه.

- ووفقاً للقانون كذلك، لا وجود لأي حديث عن باقي ساعات يوم العمل؛ فكل ما يفترض هو أن سلعة ما، كانت تنتج في عدد معين من الساعات، فظهر فن إنتاجي جديد جعلها تنتج في عدد ساعات أقل، ولكن لم نعرف مصير باقي ساعات يوم العمل. فالافتراض هو ما يلي: أن يوم عمل يتألف من ١٢ ساعة ينتج من السلع ما قيمته ٦ جنيهات (٣ ق ق ع + ٣ ق ز)، فلما ظهر الفن الإنتاجي الجديد، الَّذي زاد من إنتاجية العمل، جعل الـ ٦ جنيهات تلك تنتج في ٦ ساعات فقط. فما هو مصير باقي ساعات يوم العمل المؤلَّف من ١٢ساعة؟ أي ما مصير الـ ٦ ساعات المتبقية من يوم العمل؟ الواقع أن الـ ٦ ساعات المتبقية هي ساعات عمل غير مدفوع الأجر. هي عمل زائد. ومن ثم تضاف إلى جانب القيمة الزائدة؛ وبالتالي نكون أمام النسب الآتية:

٦ ساعة = ٦ جنيهات = ٣ قيمة قوة عمل + ٣ قيمة زائدة + ٦ قيمة زائدة إضافية نتيجة استخدام الفن الإنتاجي الجديد. (ولكن قيمتها سوف تنخفض، كما سنرى).

---

(٤)"ولكي تنخفض قيمة قوة العمل ينبغي أن يشمل رفع إنتاجية العمل تلك الفروع من الصناعة التي تحدد منتجاتها قيمة قوة العمل، أي إما التي أصبحت في عداد وسائل المعيشة العادية، وإما التي يمكنها أن تحل محلها. ولكن قيمة السلعة لا تتحدد فقط بكمية العمل الذي يكسب السلعة الشكل النهائي، بل وأيضاً بكمية العمل الذي تتضمنه وسائل إنتاج هذه السلعة. مثلاً، تتحدد قيمة الأحذية ليس بعمل الحذَّاء وحسب بل وبقيمة الجلد والقطران...، وبالتالي فان رفع الإنتاجية وما يناسب ذلك من ترخيص السلع في تلك الفروع الصناعية التي تقدم وسائل العمل ومواد العمل من أجل صنع وسائل المعيشة الضرورية، يخفضان قيمة قوة العمل... *إنما بالقدر الذي تسهم به هذه السلعة في تجديد إنتاج قوة العمل*". (الإمالة من عندي) ماركس، رأس المال، الفصل العاشر. والواقع أن المد التقني والتثوير المستمر للإنتاج سيؤديان إلى ميل عام في الفروع في اتجاه تخفيض القيمة.

(٣)

وسأفترض، على غير اعتقادي، أن التغيّر المطلق و/ أو النسبي بين قيمة قوة العمل والقيمة الزائدة، هو ما يمثل الجدلية الّتي انطلق منها ماركس بعد تعديله للقانون الّذي كشف عنه ريكاردو. فما مدى اتساق هذا القانون مع مجمل البناء النظري لماركس؟ وعلى وجه التحديد ما هو مدى اتساق القانون المذكور مع قانون"ميل معدّل الربح إلى الانخفاض"[(٥)] الّذي قال به ماركس وصار من ركائز البناء النظري لديه؟ وبالتبع صار من المباديء الأساسية في علم الاقتصاد السياسي، إذ يقف هذا القانون بالذات في تضاد مع القانون الريكاردي المعدّل على يد ماركس، إذ يقول هذا القانون أن: معدّل الربح، بما يتضمنه بالضرورة من قيمة زائدة، يميل إلى الانخفاض كلما تم استحداث الفن الإنتاجي الجديد الّذي يؤدي إلى إحلال الآلة محل قوة العمل.

لقد علمنا أن استحداث الفن الإنتاجي الجديد يؤدي إلى **الارتفاع النسبي في القيمة الزائدة، أي بالنسبة لقيمة قوة العمل، وبالعكس**. وقد افترضنا أن هذا الفن الإنتاجي الجديد يتمثل في إحلال الآلة محل قوة العمل، الأمر الّذي كان من شأنه تسريع وتيرة الإنتاج؛ فتنتج نفس الكمية من السلعة في عدد ساعات أقل، ويمسي

---

(٥) مع الأخذ في الاعتبار أن نفس الفكرة واحدة تقريباً لدى الكلاسيك وكينز أيضاً، فقد كتب ماركس:"لو كان الأجر وطول يوم العمل محددين، فإن الرأسمال المتغير وقدره ١٠٠ مثلاً، يمثل عدداً محدداً من العمال. ولنفترض أن ١٠٠ جنيه هي أجور ١٠٠ عامل لمدة أسبوع... فإذا قام العمال المائة بعمل زائد على قدر العمل الضروري، أي إذا كانوا يعملون يومياً لأنفسهم، أي لتجديد إنتاج أجورهم، مدة زمنية تماثل ما يعملونه لأجل الرأسمالي، أي لإنتاج القيمة الزائدة، فإن مجمل القيمة التي ينتجونها = ٢٠٠ جنيه، والقيمة الزائدة = ١٠٠ جنيه. أي أن معدل القيمة الزائدة = ١٠٠%. ووفقاً لهذا الافتراض:

فعندما يكون ث = ٥٠، م = ١٠٠، فإن معدل الربح = ٦٦,٦٦%.

ـــــــ ث = ١٠٠، م = ١٠٠، فإن ـــــــ = ٥٠%.

ـــــــ ث = ٢٠٠، م = ١٠٠، فإن ـــــــ = ٣٣,٣٣%.

ـــــــ ث = ٣٠٠، م = ١٠٠، فإن ـــــــ = ٢٥%.

ـــــــ ث = ٤٠٠، م = ١٠٠، فإن ـــــــ = ٢٠%.

وعليه، فإن معدل القيمة الزائدة نفسه، يجد التعبير عنه، عند درجة استغلال محددة، في معدل ربح تنازلي، نظراً لأنه بنمو المقدار المادي للرأسمال الثابت ينمو أيضاً، وإن يكن ليس بنفس النسبة، مقدار قيمة الرأسمال الثابت وبالتالي الرأسمال الكلي. وإذا افترضنا أن هذا التغير التدريجي في تركيب الرأسمال لا يقتصر على ميادين إنتاج منفردة فحسب، بل يجري... في جميع ميادين الإنتاج... فإن هذا النمو التدريجي في الرأسمال الثابت قياساً إلى الرأسمال المتغير لا بد من أن يقود بالضرورة إلى الهبوط التدريجي لمعدل الربح العام... إن الميل المتزايد لمعدل الربح العام نحو الهبوط ليس سوى التعبير عن التطور المطرد لقوة العمل المنتجة الاجتماعية، التعبير الخاص بالأسلوب الرأسمالي للإنتاج". ماركس، **رأس المال**، الكتاب الثالث، الفصل الثالث عشر.

صحيحاً أيضاً القول بإنتاج كمية أكبر من السلعة في نفس عدد الساعات السابقة. ولكن ليس هذا كل ما في الأمر؛ إذ لم يزل أمامنا نصف الطريق، وهو الَّذي لم يكمله ريكاردو، ومن ثم ماركس. فعلى الجانب الآخر؛ فإنه طبقاً لقانون ميل معدَّل الربح للانخفاض، بافتراض ثبات معدَّل القيمة الزائدة، فإن إدخال الفن الإنتاجي الجديد يؤدي إلى انخفاض معدَّل الربح؛ إذ يعني دخول الفن الإنتاجي الجديد تحويل المزيد من المواد الأولية والمواد المساعدة إلى سلع، وذلك بالعدد نفسه من العمال خلال المدة الزمنية نفسها، أي ببذل عمل نسبي أقل. الأمر الَّذي سيؤدي إلى انخفاض في **قيمة** قوة العمل. كما سوف ينعكس على **قيمة** القيمة الزائدة، وبالتالي **قيمة** معدَّل القيمة الزائدة، الَّتي يستأثر بها الرأسمالي؛ فكما أن العامل لن يجد بين يديه (كقيمة) نفس قيمة قوة عمله الَّتي كان يحصل عليها قبل دخول الفن الإنتاجي الجديد؛ لأن تلك القيمة صارت تنتج في زمن أقل، فلن يجد الرأسمالي كذلك بين يديه (كقيمة أيضاً) نفس القيمة الحقيقية لمعدَّل ربحه! ولأن الرأسمالي لا يمكنه استخلاص قيمة زائدة من الرأسمال الثابت، فسوف يؤدي دخول الآلة، الَّتي لا يستخلص منها الرأسمالي قيمة زائدة، إلى حدوث انخفاض في مصدر هذه القيمة، الأمر الَّذي يستتبع الانخفاض في القيمة الحقيقية لمعدَّل الربح(٦).

---

(٦) ويمكن أن نضرب المثل التالي:

الحالة	الرأسمال الثابت	الرأسمال المتغير	قيمة قوة العمل	القيمة الزائدة
الأولى	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
الثانية	٨٥	١٥	١٥	٣٥
الثالثة	٩٠	١٠	١٠	٤٠
الرابعة	٩٥	٥	٥	٤٥

إذ وفقاً للجدول أعلاه، بعد دخول الفن الإنتاجي الجديد تمكن العمال من إنتاج معادل أجرهم في زمن أقل، ومن ثم ارتفعت القيمة الزائدة بالنسبة لقيمة قوة العمل؛ إذ ارتفع معدل القيمة الزائدة من ١٠٠% في الحالة الأولى، إلى ٩٠٠% في الحالة الأخيرة. ولكن، في نفس اللحظة، انخفضت (القيمة الحقيقية) لمعدل القيمة الزائدة. ففي الحالة الأولى، حينما كان التركيب العضوي للرأسمال مكوناً من (٥٠ ث + ٥٠ م) كان معدل القيمة الزائدة البالغ ١٠٠% ينتج بواسطة ٥٠ وحدة عمل. أي أن وحدة واحدة من القيمة الزائدة تساوي وحدة عمل واحدة. ولكن حينما أصبح التركيب العضوي للرأسمال مؤلفاً من (٩٥ ث + ٥ م) أصبح معدل، نسبة، القيمة الزائدة البالغ ٩٠٠% ينتج بواسطة ٥ وحدات من العمل، أي أن كل وحدة واحدة من القيمة الزائدة أصبحت تساوي ٠,١١ وحدة من العمل. وبالتالي: فحينما ارتفع معدل القيمة الزائدة من ١٠٠% إلى ٩٠٠% انخفضت القيمة الحقيقية النسبية لهذا المعدل من (١:١) إلى (١: ٠,١١). أي أن الفن الإنتاجي الجديد الذي تم استخدامه أدى إلى ارتفاع معدل القيمة الزائدة، الاسمي، وانخفاض القيمة الحقيقية النسبية لهذا المعدل في نفس اللحظة.

على ذلك، نكون أمام قانونين متناقضين: يقول **الأول**: أن الفن الإنتاجي الجديد/الآلة يزيد من **القيمة الزائدة** بالنسبة **لقيمة قوة العمل**، ويقول **الثاني**: أن هذا الفن الإنتاجي يخفض من **القيمة الزائدة** لتخفيضه قدر الرأسمال المتغيّر بالنسبة **للرأسمال الكلي**! فماذا يعني ذلك؟ ذلك يعني الديالكتيك. يعني التناقض الحقيقي. المستتر. يعني الجدلية في أوضح صورها، وهو المعنى الّذي لم يحققه ريكاردو، وماركس بالتبعية. فحين دخل الفن الإنتاجي الجديد (مع افتراض ثبات قيمة وسائل الإنتاج)، حدث تغيّر في القيمة الزائدة بالنسبة للتغيرّ المماثل في قيمة قوة العمل. بيد أن ذلك ليس نهاية الطريق، إذ أن الفن الإنتاجي الجديد لا يؤدي فقط إلى رفع **القيمة الاسمية** لمعدَّل القيمة الزائدة بالنسبة لقيمة قوة العمل، وإنما يؤدي وفي اللحظة نفسها إلى خفض **القيمة الحقيقية** لمعدَّل القيمة الزائدة بالنسبة للرأسمال الكلي. أي **انخفاض في القيمة الحقيقية لمعدَّل الربح**. ولأن التراجع في القيمة **الحقيقية** لمعدَّل القيمة الزائدة بالنسبة للرأسمال الكلّي تم في نفس اللحظة الّتي ارتفعت فيها القيمة **الاسمية** لمعدَّل القيمة الزائدة بالنسبة لقيمة قوة العمل؛ فإن القيمة الزائدة الكلّية على هذا الأساس تتحدد بالتناسب بين: **التغيّر في القيمة الحقيقية لمعدَّل القيمة الزائدة الأولية (ق ح م ق ز١) بالنسبة للرأسمال الكلّي (ر)، وبين التغيّر في القيمة الأسمية لمعدَّل القيمة الزائدة الأولية (ق س م ق ز١) بالنسبة لقيمة قوة العمل (ق ق ع).**

وتلك هي"**القيمة الزائدة**" الّتي لم يصل إليها الاقتصاد السياسي، إذ توقف عند حدود افتراض أن معدل القيمة الزائدة دائماً يساوي١٠٠%، مكتفياً بتحديد هذا المعدل باعتباره النسبة بين القيمة الزائدة إلى الرأسمال المتغير، ربما لاعتبارات التبسيط، ولكن هذا التبسيط قد يأتي على نحو يضر بالنظرية ويصيبها في مقتل! فأياً ما كانت القيمة الزائدة الأولية مزاجية ربما، أو محض أمنية لا تتجاوز خيال الرأسمالي، فهي ستخضع في نهاية المطاف (**عبر جدلية حركة النظام**) لعلاقات التناقض الّتي من شأنها تحديدها وتحديد معدَّلها الكلّي. وستظل تخضع لعلاقات التناقض الّتي تعيد تحديدها، ولا يتوقف هذا التحديد كما لا تتوقف علاقات التناقض. لأنها حينما تتوقف، تتوقف الحياة، ويحل الموت.

والقانون الَّذي أفترضه هو ما أسميه قانون"**القيمة الزائدة الكلية**". وهذه القيمة هي نتاج تناسب، في الواقع تناقض، بين كتلتين:

الكتلة (I) وتحتوي على التناسب بين (القيمة الحقيقية) لمعدَّل القيمة الزائدة الأولية **(ق ح م ق ز ا)** والرأسمال الكلّي (ر).

الكتلة (II) وتحتوي على التناسب بين (القيمة الأسمية) لمعدَّل القيمة الزائدة الأولية **(ق س م ق ز ا)** وقيمة قوة العمل **(ق ق ع)**.

فإذ افترضنا أن: الكتلة (I) = (١:١٠)

وافترضنا أن: الكتلة (II) = (١:٢)

فإن (ق ز ك) = (١:١٠) : (١:٢) = ١٠٪ : ٥٠٪ × ١٠٠ = ٢٠٪ من (ر) = ٢٠ وحدة.

وبالتالي، يكون معدَّل الربح **الحقيقي** = ٢٠٪ . أي = ٢٠ وحدة.

قانون القيمة إذاً ليس اعتباطياً، ولا يعمل في الفراغ التخيلي، وليس في مقدور الرأسمالي، **حتى في ظل الأسواق الاحتكارية**، أن يتحكم في القيمة الزائدة؛ إذ أنها تخضع كلياً لقانون موضوعي هو قانون جدلية حركة الرأسمال، ولا يمكن الوعي، الناقد، بهذا القانون إلا من خلال ذهنية جدلية متجاوزة للرؤى الخطية والتصورات الميكانيكية الَّتي تتشرب بها كراسات التعميم.

(٤)

وبتلك الكيفية فإن تاجر الفاكهة، وكارفور (الرأسمال التجاري) أو صانع المربى، وجنرال موتورز (الرأسمال الصناعي)، أو مقرض النقود، والبنك التجاري الدولي (الرأسمال المالي)، قد عرفوا على أي أساس تتحدد معدَّلات أرباحهم **الحقيقية**.

فمؤسسات نقل البضائع مثلاً، أو شركات المحاسبة، أو المصارف، أو شركات البريد،... إلخ، الَّتي تستخدم العمال والموظفين والسيارات والمنشآت والمعدات والآلات والمستندات والأوراق والأقلام والحواسب الآلية والمكاتب، أي يخضع مجمل نشاطها للصيغة (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن) إنما تنتج خدمة، والعمال بالضرورة طالما أنتجوا قيمة، فهم ينتجون قيمة زائدة، ومن مجموع هذه القيم الزائدة الكلية (بكيفية تكونها على نحو ما رأينا أعلاه نتاج التناسب بين الكتلتين) في القطاع تتحدد كتلة القيمة الزائدة الإجمالية. هذه القيمة، أي القيمة الزائدة الإجمالية، حينما يتم قسمتها على مجموع الرساميل في القطاع المنتج لها، النقل مثلاً، نحصل على الربح الوسطي. هذا الربح الوسطي يضيفه، بوعي أو بدون وعي، الرأسمالي على كلفة الإنتاج، كي يكون لديه الثمن الَّذي يتخذ على أساسه قراره الإنتاجي أو الاستثماري. وهكذا الأمر بشأن الرأسمالي المالي، ومن باب أولى بشأن الرأسمالي الصناعي. إن تحديد معدل الربح الوسطي ليس مسألة مزاجية تخضع للقرارت الشخصية للرأسماليين، إذ أن الربح لا يتكون في السوق، إنما يتكون في حقل الإنتاج. وبيع السلعة، في السوق، لا ينشيء الربح، إنما فقط يكشف عنه.

يكون من المتعين الآن أن نعيد معالجة ما انتهى إليه الاقتصاد السياسي بشأن القيمة، والقيمة الزائدة، ومعدل الربح الوسطي، وثمن الإنتاج، في ضوء ما توصلنا إليه بشأن "القيمة الزائدة الكلية".

نموذج ماركس على أساس القيمة الزائدة الأولية

الرأسمال الثابت	الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت	الرأسمال المتغير	القيمة الزائدة ١٠٠%	قيمة السلعة	ثمن التكلفة	معدل الربح الوسطي (%)	ثمن الإنتاج
٨٠	٥٠	٢٠	٢٠	٩٠	٧٠	٢٢	٩٢
٧٠	٥١	٣٠	٣٠	١١١	٨١	٢٢	١٠٣
٦٠	٥١	٤٠	٤٠	١٣١	٩١	٢٢	١١٣
٨٥	٤٠	١٥	١٥	٧٠	٥٥	٢٢	٧٧
٩٥	١٠	٥	٥	٢٠	١٥	٢٢	٣٧

المصدر: نفسه.

النموذج المعدل على أساس "القيمة الزائدة الكلية"، كنسبة نتاج التناقض بين:
"(القيمة الحقيقية) لمعدل القيمة الزائدة الأولية، بالنسبة للرأسمال الكلي
و(القيمة الاسمية) لمعدل القيمة الزائدة الأولية، بالنسبة لقيمة قوة العمل"

الرأسمال الثابت	الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت	الرأسمال المتغير	القيمة الزائدة الأولية	القيمة الزائدة الكلية (%)	قيمة السلعة	معدل الربح الوسطي (%)	ثمن التكلفة	ثمن الإنتاج
٨٠	٥٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٠	٢٢	٧٠	٩٢
٧٠	٥١	٣٠	٣٠	٣٠	١١١	٢٢	٨١	١٠٣
٦٠	٥١	٤٠	٤٠	٤٠	١٣١	٢٢	٩١	١١٣
٨٥	٤٠	١٥	١٥	١٥	٧٠	٢٢	٥٥	٧٧
٩٥	١٠	٥	٥	٥	٢٠	٢٢	١٥	٣٧

فطبقاً للنموذج المعدل الّذي ينشغل **بحركة الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن**، والّذي يحسب القيمة الزائدة الكلية كنسبة، نتاج التناقض، بين: القيمة الحقيقية لمعدل القيمة الزائدة الأولية بالنسبة للرأسمال الكلي، والقيمة الاسمية لمعدل القيمة الزائدة الأولية بالنسبة لقيمة قوة العمل، سنجد أن المعدلات مطابقة لنموذج ماركس. مع الأخذ في الاعتبار أننا نفترض، في هذه المرحلة من البرهنة، أن القيمة الحقيقية للقيمة الزائدة تساوي قيمتها الاسمية دون تغير.

الحالة الأولى: (٢٠:١٠٠) : (٢٠: ٢٠) × ١٠٠= ٢٠% = ٢٠ وحدة.

الحالة الثانية: (٣٠:١٠٠) : (٣٠: ٣٠) × ١٠٠= ٣٠% = ٣٠ وحدة.

الحالة الثالثة: (٤٠:١٠٠) : (٤٠: ٤٠) × ١٠٠= ٤٠% = ٤٠ وحدة.

الحالة الرابعة: (١٥:١٠٠) : (١٥: ١٥) × ١٠٠= ١٥% = ١٥ وحدة.

الحالة الخامسة: (٥:١٠٠) : (٥: ٥) × ١٠٠= ٥% = ٥ وحدات.

ويكون معدل الربح الوسطي(Δ ح) : (٢٠+٣٠+٤٠+١٥+٥) ÷ ٥ = ٢٢%.

والآن، فلنعتد بأرقام نموذج ماركس، بحيث ندخل التعديل على القيمة الزائدة وقيمة قوة العمل. فلنفترض وفقاً للجدول أدناه، ابتداءً من الحالة الثانية، دخول فن إنتاجي جديد يؤدي إلى ارتفاع القيمة الزائدة وانخفاض في قيمة قوة العمل، ثم نفترض العكس في الحالة الثالثة، أي انخفاض في القيمة الزائدة وارتفاع في قيمة قوة العمل. وفي الحالة الرابعة نفترض الارتفاع تارة أخرى في القيمة الزائدة والانخفاض في قيمة قوة العمل، وفي الحالة الخامسة نفترض العكس ثانية، إذ ترتفع قيمة قوة العمل وتنخفض القيمة الزائدة.

الحالة	ق ق ز	ق ق ع	ق ق ز	ر	ق ز ك	معدل الربح الوسطي
الأولى (فرضة ماركس)	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠	٢٠ %	٢٠,٧٨
الثانية	٢٥	١٥	٢٥	١٠٠	%١٥,٦	٢٠,٧٨
الثالثة	١٥	٢٥	١٥	١٠٠	%٢٥	٢٠,٧٨
الرابعة	٣٠	١٠	٣٠	١٠٠	%١٠	٢٠,٧٨
الخامسة	١٠	٣٠	١٠	١٠٠	%٣٣,٣	٢٠,٧٨

فوفقاً لفرضية ماركس يتعين، في الحالة الثانية على سبيل المثال، أن تساوي القيمة الزائدة ٢٥ كمعطى (قيمة مطلقة) أو ٢٥% كمعدل بنسبتها إلى الرأسمال الكلي، أو ٢٥:١٥×١٠٠= ١٦٦,٦% كمعدل بنسبتها إلى الرأسمال المتغير. ولكن ذلك غير صحيح؛ لأنها نتاج التناقض بين القيمة الزائدة الأولية بالنسبة للرأسمال الكلي، والقيمة الزائدة الأولية بالنسبة لقيمة قوة العمل، تساوي ١٥,٠٦% كمعدل. وكان يتعين أن تساوي في الحالة الرابعة ٣٠ (قيمة مطلقة) أو ٣٠% كمعدل بنسبتها إلى الرأسمال الكلي، أو ٣٠:١٠×١٠٠=٣٠٠% كمعدل بنسبتها إلى الرأسمال المتغير. وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأنها نتاج التناقض تساوي ١٠% كمعدل. وكان يتعين أن تساوي في الحالة الأخيرة ١٠ (قيمة مطلقة) أو ١٠:٣٠×١٠٠=٣٠% تقريباً، كمعدل، بنسبتها إلى الرأسمال المتغير. وذلك أيضاً غير صحيح لأنها نتاج التناقض تساوي ٣٣,٣% كمعدل. ولكن، ثمة لغز هنا! ففي الحالة الرابعة، على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن القيمة الزائدة الأولية بلغت ٣٠٠%، إلا أن الرأسمالي لم يستطع أن يتحصل، في نهاية المطاف، إلا على١٠% فحسب! وفي حين بلغت القيمة الزائدة الأولية في الحالة الخامسة ١٠% فقط، فقد حصل الرأسمالي، في المنتهى، على ٣٣,٣%! فكيف يمكن حل هذا اللغز؟

في الواقع يمكن حل هذا اللغز باستخلاص القانون الموضوعي الآتي: **كلما ارتفعت الإنتاجية كلما انخفضت (القيمة الحقيقية) لمعدَّل الربح، والعكس.**

دعونا الآن، من أجل البرهنة على صحة فرضيتنا وصولاً إلى القيمة الزائدة الكلية، نعيد معالجة الجدول السابق مباشرة على أساس من افتراض ارتفاع/انخفاض **القيمة الحقيقية** لمعدَّل القيمة الزائدة الأولية بالنسبة للرأسمال الكلي، في نفس لحظة ارتفاع/انخفاض **القيمة الاسمية** لمعدَّل القيمة الزائدة الأولية بالنسبة لقيمة قوة العمل. مع الأخذ في الاعتبار **اختلاف القيمة الحقيقية للقيمة الزائدة عن قيمتها الاسمية**، وهي الفرضية المهيمنة على الآداء اليومي للنظام المبني على الرأسمال كظاهرة سائدة اجتماعياً.

الفرضية	ق س م ق ز ١	ق ق ع	ق ح م ق ز ١ (قيمة الوحدة)	ق ح م ق ز ١ (قيمة جميع الوحدات)	ق ز ك (%) من (ر)	معدل الربح الوسطي
فرضية ماركس	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٣٣
الثانية	٢٥	١٥	١	١٥	٩	٣٣
الثالثة	١٥	٢٥	٢	٢٥	٤٢	٣٣
الرابعة	٣٠	١٠	٠,٣٣	١٠	٣	٣٣
الخامسة	١٠	٣٠	٣	٣٠	٩١	٣٣

(تم تقريب جميع الأرقام إلى أقرب وحدة، فيما عدا الـ ٠,٣٣ في الفرضية الرابعة)   (ر = ١٠٠ وحدة)

ويمكننا، وفقاً للجدول أعلاه، أن نلاحظ الآتي:

- يمكن الحصول على معدَّل الربح الوسطي بجمع **ق ز ك**، أي ٢٠+٩+٤٢+٣+٩١، وقسمتها على مجموع الرساميل (١٠٠×٥)؛ كي يكون لدينا: ١٦٥÷٥٠٠×١٠٠=٣٣%

- كلما ارتفعت القيمة الاسمية لمعدَّل القيمة الزائدة كلما انخفضت قيمته الحقيقية، وبالتالي، كلما انخفضت الإنتاجية كلما ارتفعت القيمة الحقيقية لمعدَّل الربح، والعكس. وما ينشغل به الرأسماليون، كما الشغيلة، هو **القيمة الحقيقية** لما بين أيديهم من قيمة مبادلة، نتاج الاستثمار، أو العمل.

- بافتراض أن الجدول أعلاه يعبر عن مجمل النشاط على صعيد هيكل الاقتصاد القومي، فمن الأمور الَّتي يجب الانتباه إليها، وتتعلق بهيكل الرأسمالية كنظام اجتماعي،

أن **القيمة الحقيقية** للأجور (ثمن قوة العمل)، وكذا **القيمة الحقيقية** لمعدَّلات الأرباح، حينما يصاحبها الانخفاض، نتيجة ارتفاع قوة العمل المنتِجة، فإن هذا الانخفاض يقابله الانخفاض المماثل في قيم السلع على الصعيد الاجتماعي بوجه عام[٧]. وبالعكس. ويكون للإفراط في عرض النقود من قبل السلطات النقدية؛ لتغطية المزيد من عرض السلع وفوضى الإنتاج، الدور الحاسم في ارتفاع الأثمان، أثمان السوق، بقصد امتصاص الزيادة في المعروض من النقود على الرغم من ميل القيمة إلى الانخفاض[٨] في المدى الطويل جداً. وهنا تكمن أزمة النظام بأسره: أنها القطيعة التاريخية بين القيمة والثمن. والانفصال المعرفي بين النظرية الرسمية والواقع الَّذي تدعي الكشف عن قوانين حركته.

- إن إقدام الرساميل وإحجامها لن يكون متوقفاً هنا فقط على الوصول إلى التوليفة المُثلى من الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير، وصولاً إلى ٣٣% المحددة سلفاً. إنما ستقوم حركة الرساميل المتناقضة بدور أكثر أهمية في صوغ هذا المعدَّل نفسه بفعل الصراع بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للقيمة الزائدة، ومعدَّلها، **عبر حركة النظام**.

- في الحالة الثانية، في حين بلغ معدَّل القيمة الزائدة ١٦٦%، فقد بلغت قيمة معدَّل الربح ٩%. ولكن، حينما بلغ معدَّل القيمة الزائدة، في الحالة الثالثة، ٦٠%، فقد بلغت قيمة معدَّل الربح ٤٢%. وهو ما يشير إلى **التناقض** بين رغبة الرأسمالي في اعتصار أكبر قيمة ممكنة من الشغيلة، وبين الصراع بين الرأسماليين أنفسهم من أجل الحصول على (الجديد في التقنية) أي ما يقلص من قيمة قوة العمل ويزيد في القيمة الزائدة!

(٥)

والآن، بعد أن حددنا القيمة الزائدة، ومعدَّلها، يمكننا أن نتقدم خطوة فكرية إلى الأمام بقصد التعرف إلى خط سير هذه القيمة عقب توزيعها على الصعيد الاجتماعي، وبصفة خاصة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي.

---

(٧) " إن قيمة السلع تتناسب عكسياً مع إنتاجية العمل". ماركس، رأس المال، الفصل العاشر.

(٨) " إن كل رأسمالي منفرد يهتم بترخيص السلع عن طريق زيادة إنتاجية العمل". ماركس، المصدر نفسه.

الفصل الحادي عشر
التبادل متكافئ

(١)

الفرضية الصائبة الَّتي يقدمها الاقتصاد السياسي، في بداية تبلوره[١] كعلم مهمته الكشف عن قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي، هي أن القيمة الزائدة، بمفهومها السابق تحديده، الَّتي ينتجها المجتمع، بفضل العمل الإنساني، إنما تتوزع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وليس بالضرورة أن يتم هذا التوزيع على قدر مساهمة كل طبقة في العملية الإنتاجية، وإنما بالضرورة وفقاً للشروط الموضوعية المحددة لهيمنة طبقة أو طبقات معينة على طبقة أخرى أو على باقي طبقات المجتمع.

ولقد كان الاقتصاد السياسي على صواب أيضاً حينما رأي هذا التوزيع بوضوح؛ إذ أرجع الربح والريع والأجر والفائدة، مع تباين التفاصيل، كدخول للطبقات المختلفة في المجتمع، إلى مصدر واحد هو العمل.

فالرأسمالي، كما علمنا، إنما يشتري (ق ع) من سوق العمل، وافترضنا أنه اشتراها بـ ٣ وحدات، ويشتري (م ع) (القطن مثلاً) بـ ٣ وحدات، ويشتري (ا ع) (آلة الغزل مثلاً) وافترضنا أيضاً أنه اشتراها بـ ٣ وحدات، ثم يترك قوة العمل (ق ع) كي تتفاعل مع مواد العمل باستخدام أدوات/ آلات العمل وحينما يخرج الناتج (معطف مثلاً) يكون لدى الرأسمالي، قبل البيع أي قبل النزول تارة أخرى إلى السوق من أجل بيع المنتج، ليس ٩ وحدات، وإنما (حتماً) أكبر منها، يحدد على أساس قانون القيمة الزائدة "الكلية" على نحو ما شرحنا سلفاً. فلا يمكن للرأسمالي، بحال أو بآخر، أن يقدم على اتخاذ قرار الإنتاج إذ ما كانت المحصلة النهائية لعملية الإنتاج مساوية للصفر؛ فهو يبدأ بـ ٩ وحدات وينتهي بنفس الـ ٩ وحدات؛ وهذه النهاية لا ترضي الرأسمالي على الإطلاق. والرأسمالي، كما ذكرنا سابقاً، لا يستطيع أن يتفاوض مع المواد ولا مع

---

(١) نقول "في بداية تبلوره" أي قبل أن تتمكن الصيغة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) من فرض هيمنتها على الأشكال التقليدية الأخرى للرأسمال، أي قبل أن تتبلور الرأسمالية بشكلها النهائي كنمط انتاج اجتماعي قائم على الرأسمال كظاهرة تمكنت من إخضاع جميع ظواهر النشاط الاقتصادي لسيطرتها.

الآلات، على مستوى القيمة على الأقل، ولا يستطيع أن يحصل منهم على أكثر من القيمة المحددة لهم، فهو حينما اشترى مواد العمل (القطن في مثلنا) بـ ٣ وحدات، كان يعلم أن القطن سوف يدخل العملية الإنتاجية ويخرج منها دون أن يغير من قيمته (رأسمال ذو **قيمة ثابتة**)، وكذلك الأمر بشأن الأدوات والآلات، فهي تستخدم في العملية الإنتاجية بقيمتها وبحسب معدَّل استهلاكها وفقاً للفنون المحاسبية المشهورة، الأمريكية في الغالب، أي أنها تدخل العملية الإنتاجية بقيمتها وتخرج بقيمتها (رأسمال ذو **قيمة ثابتة**) ولذلك فلا مناص من أن يتفاوض مع رأسمال يغير من القيمة بالزيادة أثناء عملية الإنتاج، أي يتفاوض مع هذه السلعة الَّتي تغير من قيمتها حينما تطرح نفسها في السوق، وهي قوة العمل، فيعطيها ثمن استعمالها، ٣ وحدات في مثلنا، ويأخذ منها ما يساوي ٩ وحدات مثلاً، لِمَ؟ كي يتمكن، دون التقيد هنا بقانون القيمة بقصد التبسيط، من دفع **الريع** لصاحب الأرض، ودفع **الفائدة** للرأسمالي المالي، ويتحصل هو نفسه على **ربح** للرأسمال الموظف في عملية الإنتاج. وذلك بالطبع بعد أن تكون قوة العمل قد عوضته عن **الأجرة**.[٢] هنا يتوقف الاقتصاد السياسي. إذ لم يثر إشكالية لا تقل أهمية في حقل التوزيع؛ وهي أين تذهب، بعد ذلك، تلك القيمة الزائدة الَّتي تتخذ من الربح والريع، وربما الفائدة أو الأجور، صوراً لها، تعكس وجودها كدخول للطبقات الاجتماعية المختلفة؟

أي أين تذهب تلك الصور من **الدخل** الَّتي تتخذها القيمة الَّتي زادت بفعل الإنتاج في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة؟ فما هو اتجاه الريع الَّذي تحصل عليه مالك الأرض؟ وما هو اتجاه ربح الرأسمالي (العام، والصافي)؟ أين تذهب تلك الوحدات الزائدة الَّتي حققها المجتمع على صعيد القيمة؟ ونحن هنا بالضرورة نتساءل أين تذهب تلك القيمة الَّتي أنتجتها سواعد الشغيلة في وطننا العربي؟

(٢)

ونظن أن لسؤالنا عن اتجاه القيمة الزائدة أهميته، ليس فحسب على صعيد تعقب القيمة الزائدة، وإنما أيضاً على صعيد مهم آخر وهو الَّذي ينشغل بشرح (ما الَّذي أتى

(٢) لست هنا في حاجة كي اذكر أن المثال للتبسيط؛ ولذا أغفلت التعويض عن الرأسمال الثابت.

بالقيمة الزائدة الَّتي أنتجتها سواعد الشغيلة في الأجزاء المتخلفة، إلى خزائن رجال المال في الأجزاء المتقدمة؟) لأن الإجابة على هذا السؤال هي الَّتي أدت إلى "اختراع" التبادل غير المتكافيء؛ كنظرية تحاول أن تشرح (بمزيد من اللف والدوران حول نصوص ماركس ولينين) كيف أتت القيمة الزائدة الَّتي أنتجتها سواعد الشغيلة في القاهرة أو كمبالا إلى الرأسماليين في باريس أو لندن؟

ابتداءً من البحث في هذه الإشكالية يمكننا البحث في الأساس الَّذي يمكن معه إجراء المقارنة بين العمل البسيط والعمل المركب، إذ أن نفس المنطق الَّذي نقترحه والفرضية الَّتي نقدمها للمقارنة بين ساعة عمل فلاح صيني وصانع ساعات سويسري، نقترحه، كمنهج، ونقدمها، كفرضية، بصدد التعرف إلى كيفية المقارنة بين العمل البسيط والعمل المركب. والواقع ان الاقتصاد السياسي حينما ينشغل بتجدد الإنتاج الاجتماعي على نطاق متسع، عندما يصل إلى قمة نضجه على يد كارل ماركس، فهو لا يبحث تسرب القيمة الزائدة المنتجة بداخل الاقتصاد القومي إلى خارجه، وهو ما سنفعله، وإنما يكتفي بتحليل عملية خلق القيمة الزائدة وتداولها بين الطبقات في المجتمع والشروط الموضوعية لسيطرة طبقة أو طبقات معينة على هذه القيمة. وأفضل ما تحقق في تحليل تبادل أو/و تداول القيمة على الصعيد العالمي هو مساهمة ديفيد ريكاردو بنظريته في النفقات النسبية[٣]، ابتداءً من افتراضه سهولة تحرك اليد العاملة، وسهولة

---

(٣) المثل المشهور الذي يضربه ريكاردو يتلخص في أن البرتغال متفوقة على إنجلترا، سواء في إنتاج الخمر (إذ تكفيها ثمانون ساعة عمل لإنتاج وحدة من هذه السلعة مقابل مائة وعشرين ساعة في إنجلترا) أو في إنتاج الجوخ (حيث تنتج تسعون ساعة عمل في البرتغال ما تنتجه مائة ساعة عمل في إنجلترا). لكنها أكثر تفوقاً على صعيد المقارنة، في إنتاج الخمر مما هي في إنتاج الجوخ بالنظر إلى النسب ١٠٠/٩٠، و١٢٠/٨٠؛ فمصلحة البرتغال هي في التخصص بالنوع الأول من هذين الإنتاجين وفي التزود بالجوخ من إنجلترا، رغم أن إنتاج هذا الجوخ، يكلف بشكل مطلق أقل مما يكلف في إنجلترا. انظر:

D. Ricardo, **The Principles**, op .cit. P. 69-77.

وفي نقد النظرية الريكاردية في التبادل الدولي، وتكوين الوعي بشأن النظريات المختلفة المقدمة في هذا الصدد، انظر:

Arghiri Emmanuel, **Unequal Exchange**; **A Study of Imperialism of Trade** (London: Monthly Review Press, 1972; NLB, pp .XIV-XVII and XXXVII, Fn 15. Samir Amin, **Le Change Inegale et La Loi de la Valuer,** la fin d'un debat. Arthropods -IDEP, Paris, 1973. Rosa Luxembourg, **The Accumulation of Capital**, Translated from Germany by: A. Schwarzschild (London: Rutledge and Kegan 1963).

سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي. ط٢ (بيروت: دار ابن خلدون،١٩٨٧) ص ٧٥-١٠٢. سمير أمين، **التطور اللامتكافيء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١). توماس سنتش، **نقد نظريات الاقتصاد العالمي**، ترجمة عبد الإله النعيمي (دمشق: مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠)، ج١، القسم الأول: النظريات الغربية التقليدية في الاقتصاد العالمي.

تحرك الرأسمال (توزيع متساو لمعدل الربح) بيد أن ما تحقق على يد ريكاردو، وما لحق نظريته من تطوير على يد ايمانويل وبتلهايم وأمين وسنتش؛ لم يتعد حدود افتراض أن التبادل غير متكافيء، إلى ما هو أبعد وأهم وهو (تسرب) القيمة الزائدة المنتَجة في الأجزاء المتخلفة إلى خارجها لتغذية الصناعات المختلفة في الأجزاء المتقدمة. فالفرضية الّتي يقوم عليها التبادل غير المتكافيء تعتمد على فهم التبادل على الصعيد العالمي ابتداءً من تفوق العامل في الأجزاء المتقدمة على العامل في الأجزاء المتخلفة؛ فما ينتجه العامل الأوروبي في ساعة عمل واحدة ينتجه العامل الأفريقي في ١٢ ساعة عمل، ويتعلق الأمر هنا، وفقاً للتبادل غير المتكافيء، بإنتاجية العمل؛ فالفلاح الأفريقي مثلاً، طبقاً لمثال د. سمير أمين، يحصل لقاء مئة يوم عمل شاق جداً، في السنة، على منتجات مستوردة لا تكاد تعادل قيمتها قيمة عشرين يوماً من العمل العادي يقوم به عامل أوروبي ماهر.(٤)

ونظرية التبادل غير المتكافيء لا تقول أكثر من ذلك، ولا يمكنها أن تقول أكثر من ذلك، والأخطر أنها لا تملك أن تقول، صواباً، لماذا ذلك! أي لماذا يحصل الفلاح الأفريقي، في السنة، لقاء مئة يوم عمل شاق جداً على منتجات مستوردة لا تكاد تعادل قيمتها قيمة عشرين يوماً من العمل العادي يقوم به عامل أوروبي ماهر؟

(٣)

ابتداءً من محاولتنا تقديم إجابة على هذا السؤال يمكننا طرح منهجية تمكنا من تكوين الوعي ليس فحسب بصدد التبادل بين القيم على الصعيد العالمي، وإنما أيضاً بشأن كيفية هذا التبادل بما يتضمنه من **عمل بسيط وعمل مركب**. والواقع أننا نذهب خطوة أبعد برؤية الجانب الآخر، الأهم، من عملية التبادل على الصعيد العالمي. فما ننشغل به ليس التبادل غير المتكافيء؛ لأننا نتصور أن التبادل، كما سنرى، دائماً متكافيء؛ وإنما ننشغل **بظاهرة التسرب في القيمة الزائدة**؛ أي ننشغل بمحاولة تحليل جدلية تسرب القيمة الزائدة المنتَجة في داخل الأجزاء المتخلفة إلى الأجزاء المتقدمة كي تنمي صناعاتها المتطورة والمعقدة. فالّذي يهمنا هو الذهاب أبعد من تصور التبادل على

---

(٤) سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي**، نفسه، ص٩٤. سنتش، **نقد نظريات الاقتصاد العالمي**، نفسه، ج٢، ص٣٧.

الصعيد العالمي كمجرد تبادل غير متكافيء للقيم بين أجزاء متخلفة وأجزاء متقدمة إلى حيث تركيز الضوء المباشر والساطع على عملية "تسبق" هذا التبادل غير المتكافيء، وهي عملية التسرب في القيمة الزائدة.

فطبقاً لمثلنا التقليدي أنتج الاقتصاد القومي في الجزء المتخلف، من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ما مقداره ٢٧ مليار وحدة زائدة. وفي مرحلة أولى من التوزيع سوف تختص كل طبقة بنصيبها. فالعامل سيحصل على الأجر (ولكن ليس من القيمة الزائدة، وإنما، وفقاً لتحليل ساكن، من قوة عمله شخصياً) والرأسمالي سيحصل على الربح، وملّاك الأراضي سيحصلون على الريع. والمصارف أيضاً، وربما المرابي، سوف يحصلون على الفوائد. وفي مرحلة ثانية تبدأ كل طبقة في إنفاق الوحدات الباقية بعد خصم الادخار، و(الضرائب الحكومية). فما هو الطريق الَّذي سوف تسلكه تلك الوحدات؟ إنها سوف تتجه نحو الخارج. نحو الأجزاء المتقدمة؛ من أجل الحصول على منتجات استهلاكية (للطبقة العاملة، والطبقة الرأسمالية، والطبقة الريعية) ومنتجات صناعية (للرأسمال، لتجديد الإنتاج: آلات، ومعدات، ومواد) غالباً ما تتوقف عليها عملية تجديد هذا الإنتاج في الأجزاء المتخلفة، وسوف نبرهن لاحقاً على فرضيتنا المتعلقة بالتسرب في القيمة الزائدة، حينما ننتقل إلى اختبار مجمل فرضيتنا على أرض الواقع، متخذين من الاقتصاد المصري والاقتصادات العربية أمثلة لهذا الاختبار.

(٤)

وقبل أن تتم عملية التبادل تتم عملية أهم وأخطر، في الغالب لا يتم الاهتمام بها، وهي عملية خروج/**تسرب القيمة الَّتي زادت** بداخل الاقتصاد المتخلف خلال السنة إلى خارجه، وبدلاً من أن يعاد ضخ تلك القيمة بداخل مسام الاقتصاد المتخلف الَّذي أنتجها من أجل مشروعات تنموية وإنتاجية وطنية، فإنها (تخرج/تتسرب) من أجل تدعيم الصناعات المختلفة في الاقتصاد المتقدم. فهم التسرب هنا إذاً يسبق مناقشة التبادل، بل أن المسألة برمتها (تسرب) وليس (تبادل) ولكن الوضوح في بعض الأحيان قد يكون أكثر الأشياء خداعاً للبشر. إن المهم هو التحكم في هذا التسرب؛ وعياً بوجوده وخطورته، ومن ثم منعه، دون اللف والدوران حول نظرية، مضللة،

ومن ثم مضللة، بسبب عدم التكافؤ في الأجور، فعدم التكافؤ في الأجور على الصعيد العالمي[٥] هو الَّذي ضلل أصحاب "التبادل غير المتكافيء"، ومن ثم قادهم إلى اختراع هذه النظرية لأنهم لم يستطعوا، ربما بدوافع إنسانية، أن يعلنوا بوضوح أن العامل هو آلة مرتدية "أفاروول". ويستغربون كيف أن حلاق في باريس يتلقى أجراً أعلى من حلّاق في دكار. ثم يزيلون دهشتهم، بافتراض (دون تعليل دائماً) أن الأجر في باريس أعلى، وأن القيمة تنتقل من حلاق دكار إلى حلاق باريس من خلال (تبادل غير متكافيء!). الدهشة الحقيقية تملكنا نحن؛ حينما نرى هذا التحايل التجريبي الفج، وتزداد دهشتنا حينما نرى كيف، إلى مثل هذا الحد، أن نفقة إنتاج حلاق دكار ملتبسة بنفقة إنتاج حلاق باريس!

(٥)

نحن نتصور، على الأقل في عصرنا الراهن، أن آلة باريس دائماً أفضل من آلة دكار، وبعبارة بسيطة نحن نعتقد أن آلة باريس (العامل الفرنسي) أغلى من آلة دكار (العامل السنغالي) ومن ثم يتعين أن لا تكون قيمتها فقط في السوق مختلفة، وإنما أيضاً ثمنها. ولكن لِمَ آلة باريس (العامل الفرنسي) أغلى من آلة دكار(العامل السنغالي)؟ نحن نفترض أن آلة/عامل باريس دائماً أفضل من آلة/عامل دكار، لأن آلة/عامل باريس **تحتوي على عمل مختزن** (تربية، تعليم، ترفيه، طعام، ملبس، صحة، مسكن،...) يفوق **العمل المختزن** الَّذي تحتويه آلة/عامل دكار. ومن ثم يتعين أن لا تكون قيمتها فقط في السوق مختلفة، وإنما أيضاً ثمنها بالتبع. بيد أن الاقتصاد السياسي لا ينظر إلى العمل المختزن إلا بشأن الآلة! ولا يمد قوانينه إلى الآلة المرتدية جلد البشر! فهو لا يساير منطقه حين يدخل في حساباته مأكل العامل (الخبز)، ومأكل الآلة (الطاقة) ثم يتوقف عند ذلك بشأن العامل، ولكنه يستكمل حساباته بشأن الآلة حين ينظر إليها مرة كأداة لإنتاج عمل حي (المنتج) ومرة كآلة تحتوي على عمل مختزن، وهذا يعد تقليداً متبعاً في الاقتصاد السياسي من جهة إغفال العمل المختزن بصدد العمل[٦]، فلا ينظر الاقتصاد السياسي[٧] إلا إلى ما يحتاجه العامل كي ينتج السلع، ويجدد إنتاج

---

(٥) قارن: فؤاد مرسي، **التخلف والتنمية** (بيروت: الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص١٢٢.

(٦) على هذا الإغفال، بعد ماركس، انظر، على سبيل المثال: ر. لوكسمبورج، **تراكم الرأسمال** (١٩٦٣)، فرانك، **نمو التخلف** =

نفسه (أي يجدد إنتاج طبقته) ولا ينظر على الإطلاق إلى نفقة إنتاجه. تلك النفقة الَّتي جعلت منه عاملاً يمكن الدفع به إلى سوق العمل. إن ماركس نفسه لم يساير منطقه؛ فعلى الرغم من وعيه التاريخي والموسوعي إلا انه أغفل اعتبار العامل آلة مادية وأدخل في حساباته، حين تعرضه للقيمة، ما يحتاج إليه العامل كي ينتج، ولكي يجدد إنتاج نفسه، وبالتالي طبقته. لكنه لم يمد ما أخذه عن ريكاردو بشأن العمل المختزن إلى العامل، فلم ير سوى ما يحتاج العامل إليه كي يعيش، ولم ير كيف تكون هذا العامل بالأساس! فلقد نقل ماركس، في **رأس المال**، عن الصقلي:

"انه لا يمكن أن نصدق كيف أن تربية الصغار لا تكلفهم سوى اليسير من التعب والنفقات، فهم يطعمون هؤلاء الصغار أول غذاء بسيط يقع تحت اليد، ويعطونهم الجزء السفلي من سيقان القصب كي يأكلوه، بمقدار ما يصلح للشواء على النار، كما يقدمون لهم جذور وسيقان بعض نباتات المستنقعات، أما نيئة أو مسلوقة أو مشوية. ويسير أغلب الصغار حفاة عراة؛ بسبب اعتدال الهواء. لذا فإن تنشئة الصغار حتى يقوى عودهم، لا تكلف الأبوين، بوجه عام، أكثر من عشرين دراخماً. وهذا، بالدرجة الأساسية، ما يفسر لماذا نجد سكان مصر بهذه الكثرة! ولماذا يمكن بالتالي تشييد مثل هذا العدد من الصروح العظيمة!". (**رأس المال**، المصدر نفسه).

أي أن ماركس لديه الوعي بأن العامل نفسه له نفقة إنتاج. تلك النفقة الَّتي تجعل منه عاملاً يصلح لبيع قوة عمله في السوق. ومع ذلك لم يستكمل ماركس منطقه؛ واعتد فقط بما يجب دفعه للعامل كي يعيش ويجدد إنتاج نفسه، أي يجدد إنتاج طبقته الَّتي ينتمي إليها:

"إن صاحب قوة العمل سوف يموت يوماً. وبالتالي يجب على بائع قوة العمل، من أجل أن يظهر في السوق بصورة متواصلة، كما يتطلب ذلك تحول النقد إلى رأسمال بصورة متواصلة، أن يخلد نفسه، كما (يخلد نفسه أي فرد، أي عن طريق التكاثر) وأن قوى العمل التي تذهب من السوق بسبب الموت يجب أن تبدل دائماً

= (١٩٦٦)، أوسكار لانج، **الاقتصاد السياسي** (١٩٦٦)، براون، **التجارة الدولية والإمبريالية** (١٩٦٧)، إيمانويل، **التبادل غير المتكافيء**(١٩٧٢)، **الربح والأزمات** (١٩٧٤)، بيرو سرافا، **إنتاج السلع بواسطة السلع** (١٩٧٣)، ماندل، **النظرية الاقتصادية الماركسية** (١٩٧٣)، كاي، **التنمية والتخلف** (١٩٧٥)، أندرسن، **دراسات في نظرية التبادل غير المتكافيء بين الأمم** (١٩٧٦)، موريس دوب، **دراسات في تطور الرأسمالية** (١٩٧٨)، زيلكو، **القيمة الدولية والأثمان الدولية** (١٩٨٠)، سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي** (١٩٧٨)، **قانون القيمة والمادية التاريخية** (١٩٨١)، **مستقبل الماوية** (١٩٨٢).

(٧) ربما أمكنا قراءة بعض الإشارات إلى العمل المختزن بداخل العامل نفسه، إنما دون أن نقرأ قاعدة في هذا الشأن، فآدم سميث يقول:"نحن نأتمن الطبيب على صحتنا، ونأتمن المحامي على ثروتنا، وأحياناً على حياتنا وسمعتنا... ولذلك، يتعين أن يؤهلهم أجرهم لاحتلال المرتبة الاجتماعية التي تستوجبها تلك الثقة... وإن من شأن الزمن الطويل والتكلفة الكبيرة التي تبذل لتربيتهم، ومن ثم يجب بالضرورة زيادة ثمن عملهم". **ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل العاشر. أما ماركس فقد أشار، مجرد إشارة، إلى تكاليف =

بنفس الكمية على الأقل من قوى العمل الجديدة. ولذا، يتضمن مجموع وسائل المعيشة الضرورية لإنتاج قوة العمل وسائل المعيشة لأولئك البدلاء، أي أطفال العمال، وبذلك يخلد في سوق السلع جنس مالكي السلع المتميزين هؤلاء". (رأس المال، المصدر نفسه).

وكلام ماركس على هذا النحو غير صحيح. فمن جهة أولى: إذ ما افترضنا أن الأجر ينشطر إلى شطرين: الشطر الأول: كي يعيش العامل، والشطر الثاني: من أجل البدلاء. يتعين أن يكون أجر العامل متغيراً، على مستوى الطبقة، وفقاً لعدد البدلاء الَّذي أنجبتهم هذه الطبقة! وهذا غير واقعي، ولا يؤخذ في الاعتبار.

ومن جهة أخرى يتعين، وفقاً لكلام ماركس، أن نعترف بأن الطبقة العاملة، القادمة بأسرها، وقبل أن تطرح نفسها في السوق كسلعة، مدينة إلى الطبقة الرأسمالية بأسرها؛ لأن الطبقة الرأسمالية هي الَّتي تكفلت بالإنفاق عليها حتى صارت جاهزة كي يدفع بها إلى سوق العمل، ولا يقوم العامل (رب الأسرة) إلا بدور الوسيط. وهذا أيضاً غير واقعي.

ومن جهة ثالثة: يتعين، وفقاً لكلام ماركس أيضاً، أن يكون أجر العامل الأمريكي مساوياً لأجر العامل المصري إذ ما قام الأمريكي بالعمل في مصر. وهذا أيضاً غير واقعي، بل أن الأمريكي أو الأوروبي الَّذي يعمل في أحد المنشآت في مصر إنما يتلقى أجره بالعملة الأجنبية، ويكون أجره أعلى من نظيره المصري. أي أن العمل المختزن بداخل العامل نفسه يعد ركيزة أساسية في تحديد قيمة قوة العمل.

هكذا صارت نظرية القيمة مهددة بإلقائها خارج نطاق ما هو علمي لتلك الانتقائية المفرطة الَّتي ترتع بداخلها. إن تلك الانتقائية، أي إغفال نفقة إنتاج العامل نفسه، أي **إسقاط العمل المختزن في داخل العامل ذاته**،(بعبارة أدق: إغفال ثمن إنتاجه) هي الَّتي أدت إلى هذا التشوش بصدد حلاق دكار، وحلاق باريس. إن حلاق دكار يا أيتها السيدات، ويا أيها السادة، لا يتكلف منذ ولادته حتى يمسك بأدوات العمل وآلاته

= إلى "تكاليف التعليم الضئيلة للغاية بالنسبة لقوة العمل العادية، والتي تدخل في دائرة القيم المنفقة على إنتاج قوة العمل". انظر: **رأس المال**، القسم الثاني، الفصل الرابع. وانظر مساهمة جان بابي، **القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي**، ترجمة شريف حتاتة وآخرين (بيروت: دار القلم، ١٩٧٠)، حيث يشير الأستاذ بابي، ربما بوضوح استثنائي، إلى نفقات التعليم والتدريب.

ومواده سوى كسرات خبز معدودة، وشربة ماء غير آدمية، ومسكن خرب، وتعليم استعماري مشوه، وكل ذلك يمكن حسابه بوحدات حسابية محددة منذ الميلاد وحتى الممات. ليس بشأن حلاق دكار فقط، وإنما أيضاً بصدد حلاق باريس، الَّذي، وقبل أن يدفع به في سوق العمل، يأكل ويشرب ويرتدي ويتعلم ويتدرب ويتنزه أفضل عشرات المرات من حلاقنا السنغالي، رديء الصنع!

مع ذلك، لم ير الاقتصاد السياسي سوى ما يجب دفعه للعامل كي يعيش. كي ينتج، كي ينجب المزيد من العمال (أن تجدد الطبقة إنتاج نفسها) ولم ير ما الَّذي يجب دفعه للعامل عن العمل المكدَّس الَّذي يحتويه بداخل أعصابه وعضلاته وأنسجته وخلاياه!

(٦)

ولنر الآن كيف يكون التبادل، وفقاً لتصورنا، متكافئاً. فطبقاً لقانون القيمة، ومن أجل إنتاج معطف في مصر بواسطة عمالة مصرية، ومعطف آخر في إنجلترا بواسطة عمالة إنجليزية، فسوف نكون أمام الافتراضين التاليين:

- من أجل إنتاج معطف مصري، بأيدٍ مصرية (اقتصاد رأسمالي متخلف) :
ساعة عمل:
٥ $^{\text{س}}$ + ٣ $^{\text{د}}$ + ٢ $^{\text{م (١ حي) + (١ مختزن)}}$ + ٢ قيمة زائدة = ١٢ وحدة
- من أجل إنتاج معطف إنجليزي، بأيدٍ إنجليزية (اقتصاد رأسمالي متقدم) :
نصف ساعة عمل:
٥ $^{\text{س}}$ + ٣ $^{\text{د}}$ + ٢ $^{\text{م (١ حي) + (١ مختزن)}}$ + ٢ قيمة زائدة = ١٢ وحدة

وبغض الطرف عن أن الرأسمالي سوف يسارع بالهروب (بتقنيته) في اتجاه مصر للاستفادة من العمالة الرخيصة، وهو ما يحدث فعلاً على الصعيد العالمي، بل ويعد أداة تهديد دائمة من قبل الرأسمال للطبقة العاملة في أوروبا بوجه خاص، فالمثال يوضح أن ساعة عمل في إنجلترا تعادل ساعتين عمل في مصر، من جهة الأجر والإنتاجية.

فوفقاً للمثال أعلاه، وبافتراض أن المعطف يساوي ساعة عمل، يساوي كيلو جراماً من اللحم؛ فإن ساعة عمل في إنجلترا تساوي ساعتين من العمل في مصر، أي أن العامل الإنجليزي يستطيع أن يبادل معطفه في مقابل كيلو جراماً من اللحم، في حين لا يكون للعامل المصري سوى نصف هذه الكمية لقاء ساعة عمل واحدة. ومن ثم فإن المعطف في إنجلترا يساوي كيلو جراماً من اللحم، على حين أنه ضعف هذه الكمية في مصر. وعلى العامل المصري أن يعمل ٢ ساعة عمل من أجل الحصول على كيلو اللحم الَّذي يحصل عليه العامل الإنجليزي في مقابل ساعة عمل واحدة، فالتبادل إذاً متكافىء، وعادل. ويمسي واضحاً لِمَ يعمل المصرى ١٠ ساعات، مثل صديقنا الفلاح الأفريقي، ولا يحصل في مقابل هذه الساعات العشر سوى على نصف أو ربع أو ثلث ما يحصل عليه عامل واحد من العمال في أحد الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر. نحن نرى لذلك أن التبادل دوماً متكافيء، ولا يكون دائماً إلا كذلك ابتداءً من الوعي بالعمل المختزن الَّذي يحتويه العمل الحي. وهذا الأمر لم يعره الاقتصاد السياسي الاهتمام الكافي!

(٧)

بناءً عليه، وبنفس المنطق، يمكننا معرفة كيف نقارن بين العمل المركب والعمل البسيط. فلا نعتد بالعمل الحي المنفق في سبيل إنتاج السلعة فحسب، إنما نأخذ فى اعتبارنا أيضاً العمل المختزن الَّذي تحتويه أنسجة العامل وأعصابه وخلاياه. وحينئذ سيمكننا المقارنة بين ساعة عمل مهندس معماري وساعة عمل عامل بناء. مثلما تماماً يمكننا المقارنة بين ساعة عمل عامل مصري وآخر إنجليزي.

ويمكننا الآن أن نتخذ من الاقتصاد المصري، ومن الاقتصادات العربية، أمثلة، على وجه التطبيق؛ نعمق من خلالها فكرتنا بشأن تسرب القيمة الزائدة، المنتجة بفضل سواعد الشغيلة الأجراء في الأجزاء المتخلفة، إلى خارجها من أجل شراء السلع والخدمات الَّتي تتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي. وما سندرسه، كفرضية منهجية، بشأن الاقتصاد المصري، والاقتصادات العربية، إنما يمكن استخدامه، منهجياً، في سبيل دراسة باقي الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

الفصل الثاني عشر
نموذجا التسرب في القيمة
(مصر والعالم العربي)

(١)

ولنبدأ تحليلنا بمصر.[1] فلقد وضع البنك ستة معايير لمعرفة مدى اندماج دولة ما في السوق الدولية، وبالتبع مدى اندماجها في المنظومة الرأسمالية على الصعيد العالمي وهذه المعايير هي: (١) نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي. (٢) نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي السلعي الإجمالي. (٣) نسبة صادرات الخدمات إلى صادرات السلع. (٤) النمو في التجارة الحقيقية مطروحاً منه النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (٥) نسبة التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي. (٦) نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) الواقع أن تكوين الوعي باقتصاد مصر عبر تطوره الزمني يتعين أن يبدأ من عهود أبعد كثيراً من تلك الّتي يبدأ منها أصحاب الفكر الحدي، إذ تعد مصر من أكثر بلدان المعمورة تعرضاً للغزو من الغرباء أو الأجانب أو الأعداء، وكلها كلمات تم استخدامها تاريخياً لتعبر عن الغزاة والمستعمرين؛ فخلال حكم الأسرات الفرعونية تعرضت مصر لغزو الهكسوس، ومع نهاية العصور الفرعونية خضعت، على التوالي، لحكم الفرس، واليونان، والرومان، والعرب، والأتراك، والفرنسيين، والإنجليز. في جميع الأحوال تتطلب الأمر حدوث التفاعل الحضاري والثقافي بين المصريين وهؤلاء الأجانب، ولكن بقدر، وكان من المؤكد أن لدى هؤلاء الغزاة ما يضيفونه إلى مصر، كما كان من المؤكد أن لدى مصر ما تضيفه إليهم. مع الأخذ في الاعتبار أن العصور المختلفة الّتي مرت على مصر لم تكن لتخل من بعض الاندماج بين الأجناس المختلفة ليس التفاعل الحضاري فحسب، وبصفة خاصة حينما جاء "الفتح" الإسلامي في القرن السابع؛ فلم يكن، ذلك "الفتح" مجرد احتلال كغيره، بل زاد على ذلك أنه كان اختلاطاً واندماجاً، فقد استقرت القبائل العربية في مصر، وبخاصة في الجنوب، وساكنت أهله. وبفضل لغة القرآن فرض العرب لغتهم، كما فرضوا ديانتهم كمنتصرين، وأدخلوا الكثير من أعرافهم، وبصفة خاصة جداً أدخلوا "قانون الغزوة"، فالقرى التي كانت يجاورها العرب كانت دوماً مهددة بأعمال السلب والنهب من قبل هذه القبائل العربية. وعلى العموم، فإن كثرة عدد المصريين، وعلى الأخص في القرى، بالإضافة إلى أن الغزاة كان همهم الأول السلطة والثروة، واكتفوا، في الغالب، باستغلال الشعب المصرى، والفلاح بالأخص، دون أن يلفت نظرهم الاختلاط بالشعب، ساهم بحسم في أن ظل عنصر المصريين، نسبياً إلى حد ما، موحداً ونقياً، ولم تصبح مصر مستعمرة بالمعنى الصحيح؛ إذ لم يجد هؤلاء الغزاة لهم مكاناً في الحياة المصرية لقلة عددهم، ولاكتفائهم، كما ذكرنا، بالحكم والسيطرة دون الاندماج في أهل البلاد، أو الحلول محلهم. فمثلاً في عصر المماليك، نجد أن مماليك مصر لم يختلطوا بأهلها بل ظلوا بمعزل عنهم محتفظين بجنسيتهم وعاداتهم... والمماليك على كل حال لم يتزوجوا من نساء مصر إلا قليلاً جداً، فتزوج بعضهم من بنات القضاة وكبراء المسلمين من التجار والأعيان ولم يتزوجوا من المسيحيات مع أن الإسلام يبيح التزوج منهن (للمزيد من التفصيل، انظر: هنري حبيب عيروط، **الفلاحون**، ترجمة محيي الدين اللبان، وليم داوود مرقص. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩، ص١٥٠. وليم موير، **تاريخ دولة المماليك في مصر**، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥، ص٢٠٣). وللإجابة عن السؤال المنشغل بإلى أي الأجناس ينتمي المصري، المعاصر، والفلاح المصري بوجه خاص؟ نجد العديد من النظريات والفرضيات، لعل أقربها إلى المعقول هي التي تفترض أنه في عصور ما قبل التاريخ لا بد أن =

= تكون شعوب أسيوية، عرب أو بابليون، قد احتلت وادي النيل واختلطوا رغم سيادتهم بمن كانوا فيه وهم خليط من السكان الأصليين والأحباش، وبتقادم الزمن أصبحوا لا فرق بينهم وبين أهل البلاد، واندمجوا في كتلتهم. وهذه الفرضية، وفقاً لهنري عيروط، لها ميزة أنها تسمح بدخول المصريين في مفهوم شعوب البحر الأبيض المتوسط السامية الّتي تشغل أفريقيا وجزءً عظيماً من آسيا الوسطى وشواطيء البحر الأبيض المتوسط وتشمل شعوباً سوداء متاخمة مثل أثيوبيا. ومن ثم يمكن إرجاع المصريين إلى ثلاثة عناصر تكون منها شعب مصر على طول الحقب التاريخية: الساميون، وأبناء شواطيء البحر الأبيض المتوسط، والليبيون. كتب عيروط:"ومهما يكن الأمر. وإذا كنا لا نعرف شيئاً يقينياً عن أصل المصريين القدماء، ولا من أين أتوا، فنحن نعرف يقيناً أن سكان مصر الحاليين، الفلاحين منهم على الأقل... ينحدرون من المصريين القدماء من عهود الفراعنة، ويتصل نسلهم بدون انقطاع مدة خمسين قرناً لم يختلطوا خلالها بالأجناس الأخرى تقريباً". (عيروط، الفلاحون، المصدر نفسه، ص١٥٢). أما هيرودوت فيقول:"إن المصريين وجدوا على الأرض منذ أن ظهر البشر على الأرض، ثم انتقل الكثيرون منهم بعد ما اتسعت أرض الدلتا بمرور الزمن وانتشروا في الأرض الجديدة، بينما ظل كثيرون منهم يمكثون حيث كانوا أصلاً، وكان اسم مصر يطلق في العصور الغابرة على طيبة". (هيرودوت، تاريخ هيرودوت، ترجمة عبد الإله الملاح، مراجعة أحمد السقاف وحمد بن صراي. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠١، ص٢٣١). ومن زاوية ما، يصح أن يكون تاريخ مصر العام تأريخاً عاماً للبشرية، وتطورها الجدلي، على أقل تقدير يصح أن يكون تاريخ مصر تأريخاً لحضارات العالم القديم، إذ يرجع تاريخ مصر، الّذي نعرفه، إلى عصور ما قبل التاريخ، ثم عصر الأسرات الفرعونية (٣٤٠٠ق.م-٥٢٥ق.م) ويتخلل هذا العصر غزو الهكسوس (١٦٤٨ق.م-١٥٤٠ق.م) ومع انتهاء عصر أسرات مصر القديمة يأتي الفرس (٥٢٥ق.م-٣٢٣ق.م) بحضارتهم التي نهلت من حضارات الشرق القديم في بابل ومصر وعيلام. ثم يأتي البطالمة (٣٣٢ق.م-٣٠ق.م) ومعهم الحضارة الإغريقية التي تتناغمت مع الحضارة المصرية القديمة واقتبست منها وأضافت إليها. ومن بعد الإغريق أتى الرومان (٣٠ق.م-٦٣٩م) وشرائعهم الّتي أبهرت العالم القديم، ولم تزل الشريعة اللاتينية العظيمة هي الأساس التشريعي للعديد من دول العالم، وفي مقدمتها فرنسا ومصر. ومن بعد الرومان تتأتي جيوش الإسلام (٦٣٩- ٨٦٨) كي تفتح مصرا، وتنشر الإسلام، بيد أن الجيوش الإسلامية لم تجد همجاً ورعاعاً عراة، وإنما وجدت حضارة عمرها، على الأقل، ثلاثة آلاف عاماً. وإذ تنتشر جيوش المسلمين في قلب العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، تتشكل الدولة الأموية كإمبراطورية عالمية مهيمنة تبسط نفوذها على قلب العالم وأطرافه المترامية، بيد أن تلك الدولة سيرثها العباسيون، كخصوم تاريخيين، ومن ثم ستتحول مصر إلى ولاية من ولايات الدولة العباسية (٧٤٩-١٢٥٨). وحينا تضعف السلطة المركزية في بغداد سوف تبسط الدويلات نفوذها فتنشأ الدولة الطولونية (٨٦٨-٩٠٥)، ثم الفاطمية (٩٥٣-١١٧١)، ومن بعدهم يأتي الأيوبيون (١١٧٤-١٢٥٢)، ثم دولة المماليك البحريين (١٢٥٠-١٣٨٢) ومن بعدهم المماليك الجراكسة (١٣٨٢- ١٥١٧) حتى تظهر في الآفاق إمبراطورية جديدة تتمكن من إقصاء المماليك، ظاهرياً، والانفراد بحكم مصر، ومد نفوذها إلى بقاع بعيدة من قارات العالم الوسيط. إنها الدولة العثمانية. وخلال خضوع مصر لسلطان العثمانيين، شكلياً، والمماليك واقعياً، جاء بونابرت بجيوشه (١٧٩٨-١٨٠١) وسعى إلى إقامة دولته الاستعمارية في الشرق، كتب سوليه:"ربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر: كانت هذه إحدى المهام التي عهدت حكومة الديركتوار بها إلى بونابرت. تم ذكر حفر قناة السويس صراحة في القرار الرسمي الصادر يوم ١٢ أبريل ١٧٩٨: يستولي الجنرال قائد جيش الشرق على مصر؛ يطرد الإنجليز من جميع ممتلكات الشرق التي يستطيع الوصول إليها؛ ويهدم بنوع خاص جميع وكالاتهم التجارية على البحر الأحمر. يحتل برزخ السويس ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتأمين امتلاك الجمهورية الفرنسية للبحر الأحمر بصفة مطلقة". (مذكور لدي: روبير سوليه، مصر: ولع فرنسي، ترجمة لطيف فرج. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩، ص٣٩-٤٠). جاء بونابرت وسعى إلى إقامة دولته الاستعمارية في الشرق إلا أن إنجلترا، سيدة البحار آنذاك، لم تترك له الفرصة وأغرقت أسطوله في موقعة "أبو قير"، وأخذت تتربص بمصر حتى احتلتها (١٨٨٢-١٩٢٢) وحولت الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تابع كلية يصدر المواد الخام، وفي مقدمتها القطن، للاقتصاد المتبوع، بريطانيا، ويستورد السلع والمنتجات الصناعية (التي يغلب عليها طابع المنتجات الاستهلاكية) وعلى الرغم من أن مصر استقلت في عام ١٩٢٢ إلا إن بريطانيا لم تخرج فعلياً إلا مع ثورة الجيش بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في يوليو١٩٥٢. ومنذ أن استقلت مصر، عسكرياً، عن بريطانيا، اتجهت للعمل نحو الاستقلال الاقتصادي، بالاتجاه نحو التصنيع، الأمر الذي بدا كإعادة هيكلة شاملة للاقتصاد القومي. واستطاع الاقتصاد فعلاً أن يحقق =

= قاعدة صناعية حقيقية وتنمية ملحوظة وطفرات هائلة... إلا أن عقد السبعينات أثناء حكم الرئيس الراحل أنور السادات، وما تلاه من عقود تحت حكم الرئيس مبارك، وحتى الآن بعد سقوط جماعة الإخوان المسلمين، وعودة الحكم للمؤسسة العسكرية، لم تشهد مصر، في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة الخارجية وحركة الرساميل عبر الحدود، سوى المزيد من الإدماج في السوق الدولية والنظام الرأسمالي العالمي. وإنما كأحد الأجزاء المتخلفة من هذا النظام. ونقول لم تشهد سوى "المزيد" من الإدماج، لأن مصر إندمجت، بالأدق أدمجت، فعلياً في السوق الدولية والنظام الرأسمالى العالمى منذ أول تعارف عدائي مع الرأسمال الدولي مع مجيء الحملة الفرنسية. فقبل الحملة الفرنسية على مصر، أي قبل أن يتعرف المجتمع المصري على الرأسمالية العالمية وسوقها الناشيء، كان المجتمع المصري، في أواخر القرن الثامن عشر، بمثابة ولاية من الولايات العثمانية، يحكم قبضته عليها أحد الأتراك الذي يعينه السلطان العثماني في الآستانة، ومن الناحية الواقعية كانت السيطرة الحقيقية والسلطة الفعلية بيد فئة المماليك. كانت الأرض دائماً ملكاً للحاكم منذ عهد الأسرات الفرعونية. وإذ ما نظرنا إلى الأرض في زمن المماليك تحت الهيمنة العثمانية، فسنجد أن الأراضي، بوجه عام، كانت مقسمة إلى أراضي الفلاحة التي يزرعها الفلاح، ويدفع عنها الضريبة، ولم تكن له عليها أية حقوق قانونية ثابتة. وأراضي الأوسية وهي التي تمنح من السلطان للملتزمين من المماليك، أو شيوخ البدو، وبعض العلماء، وهذه الأرض تكون معفاة من الضرائب. وإلى جانب نوعي الأراضي، يوجد نوع ثالث هو أراضي الرزق، وكانت هذه الأراضي معفاة أيضاً من الضرائب، وهي بقايا إقطاعات كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين، وقد تحول معظمها إلى أوقاف. ولم تكن أراضي الأوسية والرزق والأوقاف هي كل الأراضي المعفاة من الضرائب فقد امتدت الإعفاءات إلى أنواع أخرى فهناك مسموح المشايخ "العلماء" والذي كان في بعض الأحيان يشمل قرى بأكلها، إلى جانب مسموح البدو "العربان"، وهنا أيضاً شمل مساحات ليست قليلة. ولقد بلغت الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر، فى عهد المماليك تحت الحكم العثماني، مبلغاً ملحوظاً من الانحطاط والتدهور؛ فلقد هجرت بعض الأراضي الزراعية من قبل الفلاحين الذين أرهقتهم الضرائب والإتاوات، وأصبح الفلاح يجد صعوبة في الحصول على قوت يومه، في الوقت نفسه الذي أهملت فيه الإدارة الحكومية مشروعات الري والسدود والجسور، وما هو من الضروري واللازم من أجل النشاط الزراعي ككل؛ وهي مشروعات لا يمكن أن تتم بجهود فردية. وما يمكن قوله عن سوء أحوال الزراعة والنشاط الزراعي، يمكن، وبدقة، قوله بشأن الصناعة والنشاط الصناعي. وبشأن التجارة، شهد المجتمع المصري أيضاً إنحداراً تاريخياً ومال إلى أن يسمى اقتصاداً معيشياً في بعض الأجزاء المتفرقة من البلاد. فالحرفيون الذين ينتجون بعض الصناعات الأولية كالحصر والسلال والأواني يقومون ببيعها بأنفسهم في الأسواق، والزراع كانوا أيضاً يبيعون ما يزرعونه إلى المستهلكين مباشرة، ويشترون ما يحتاجونه من الحرفيين الذين كانوا هم أيضاً يشترون حاجاتهم من هؤلاء الفلاحين. فالتبادل يتم دون وسطاء. ولأن السادة الأتراك والمماليك لم يتركوا للفلاح من حاصلات زراعته ما يحفظ رمقه ويجعله من القادرين على الاستمرار في زراعة الأرض الّتي لم يكن له حق ملكيتها أو التصرف فيها بأي طريق من طرق التصرفات القانونية، اضطر الفلاحون إلى تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتي بمعنى أن تكفي القرية نفسها بنفسها فهي تستخدم طمي نيلها في بناء أكواخها وتحصل من أشجار النخيل وغيرها على ما يلزمها من أخشاب لمساكنها ووقودها وسواقيها وتغزل وتنسج أصواف أغنامها وأوبار إبلها لتصنع لباسها كما أن لها الحداد والنجار، وهي إن لم تفعل ذلك فلن يفعله لها غيرها. (للمزيد من التفصيل: أحمد محمد الدماصي، **الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر: دراسة وثائقية لنظام الاحتكار، وأثره في التطور الاقتصادي لمصر "١٨٠٠-١٨٤٠"**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ج١، ص١٦-١٩). ولقد نقل لنا علماء الحملة الفرنسية صورة اقتصاد أقرب إلى الاقتصاد المعاشي، على الأقل في مصر الوسطى، في مجالي الإنتاج والتبادل من خلال المقايضة طبقاً لقانون القيمة، إذ تتبادل السلع بالسلع، بالطبع وفقاً لمقياس يحدد قيمة السلع المتبادلة، وعندئذ لا يكون أمام المتبادلين سوى أن يقيم كل منهما سلعته بعدد ساعات العمل المبذول في سبيل إنتاجها، وحينما يحدث أي تغير في سوق هذه السلعة يؤدي إلى حدوث تغير في عرض السلعة أو/و الطلب عليها، تبعاً لتقلبات السوق، فإن بعض التغير، حين المقايضة، يطرأ على مادة السلع نفسها بالزيادة أو النقصان، وليس ثمنها، فوجه عام يمكن القول، مع بعض الحرص، إن المجتمع لم يعرف، باستثناء القاهرة، حتى هذه اللحظة التاريخية ظاهرة "الثمن النقدي" كظاهرة اجتماعية مرتبطة باقتصاد المبادلة النقدية المعممة، أو السوق الرأسمالية. الّتي سوف يتعرف عليها المجتمع مع الحملة الفرنسية. (جاء في وصف مصر: "... وفي غالب الأحيان، فإنه تنهض كل ثمانية أيام في كل مدينة من مدن مصر العليا سوق يأتي إليها سكان القرى المجاورة ليبيعوا المواد والأقمشة التي يصنعونها. وينقل ما يفيض عن الاستهلاك إلى مناطق أخرى عن طريق التجار الّذين يتجرون في هذا النوع من البضائع =

= وهكذا يصدر إلى القاهرة سكر فرشوط وأخميم وجرجا، وزعفران طنطا، والأقمشة الكتانية من صنع أسيوط، وكذلك الغلال والفول والعدس وزيوت بذر الكتان والقرطم واللفت. وتستبدل بكل المنتجات الزراعية وكذلك مختلف الأشياء المصنعة... وما لم تكن ثمة ظروف خاصة تتناول هذه البضائع فإن هذا التبادل لا تتناوله إلا تغييرات طفيفة في المواد التي تكون موضوعاً لها".(انظر: ب. س. جيرار، وصف مصر: **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية**، ترجمة زهير الشايب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٩، ج٤، ص٢٢٩). فقبل مجيء الحملة الفرنسية كانت مصر مكونة من فلاحين، وحضر، وعرب، بكلمات أدق من يسكنون الريف ومن يسكنون الصحراء ومن يسكنون المدن الكبرى مثل القاهرة. ويمكننا التمييز في داخل كل مكون من الثلاثة بين شرائح وفئات مختلفة، تؤلف في مجملها الكل الاجتماعي، إذ بداخل تلك المكونات نجد الأسياد والعبيد والملاك والأجراء والحكام والمحكومين والمصريين والأجانب ومع هيمنة نظام الالتزام، الذي بمقتضاه، باختصار، يلتزم أحد المماليك البكوات بجمع مبالغ نقدية، وربما محاصيل زراعية، سنوياً تورد إلى خزانة الوالي، ممثل السلطان، والذي بدوره يقوم بإرسالها إلى السلطان في الآستانة. والملتزم يقوم بجمع هذه الأموال، قهراً غالباً، من الفلاحين الفقراء والمعدمين من خلال أتباعه وموظفيه. نقول مع هيمنة هذا النظام تبلورت، على صعيد السلطة، بالمعنى العام للسلطة، الفئات المتدرجة اجتماعياً والطبقات المهيمنة نسبياً. فنجد: الوالي، الذي هو ممثل السلطان العثماني في مصر. وقاضي الشرع، وكانت وظيفة القاضي من أهم الوظائف المنوط بها إرساء النظام وإقامة العدالة في الريف. لكن جعل أجور القضاة على عاتق المتقاضين (العدالة على المقاس! كما يحدث في موضة التحكيم الآن) أدى إلى تدهور القضاء واستشراء الفساد، حتى في داخل مؤسسة العدالة. وفي كل ولاية من ولايات مصر الخمس الكبرى، وهي: الغربية، والبحيرة، والشرقية، والمنوفية، وجرجا، كان يعين حاكم من بين الأمراء المماليك. ويعزز حكم هؤلاء الأمراء المماليك الأوجاقات العسكرية الّتي كانت مقسمة عند بداية الحكم العثماني إلى ست أوجاقات، أضاف إليها السلطان سليمان أوجاقاً سابعاً، هو أوجاق الجراكسة. وهذه الأوجاقات هي: متفرقة، وعزبان، وجاويشان، ومستحفظان، وجمليان، وتفكجيان، وجراكسة. وقد تمتعت فرق الأوجاقات السبعة بالقاهرة بكثرة عددية ونفوذ لا مثيل لهما، ولقد بلغ هذا النفوذ حد التدخل في عزل حكام الولايات. ومن ثم نجد أن الثروة سوف تبحث عن السلطة، كما ستبحث السلطة عن الثروة، في مرحلة أولى، كي تتصادم معها في مرحلة ثانية، وتندمج معها في مرحلة ثالثة، فسوف يعمل الحرفيون والتجار على الالتحاق بفرق الأوجاقات المختلفة، كما سيعمل الأوجاقات على مزاولة الحرف المختلفة. ولا ننسى أن نذكر أخيراً سلطة الديوان العالي بالريف. (أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين، مراجعة رءوف عباس. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ج٢، ص٩٠٧). فإذ ما انتقلنا إلى تحليل القوى الاجتماعية في الريف، فسنجد عدة قوة فاعلة؛ فهناك شيخ القرية. والمسئول عن تسجيل الأطيان، ويسمى الشاهد. ويوجد الصراف، الذي كان وكيلاً للملتزم، وكان يهودياً في الغالب قبل أن تنتقل هذه الوظيفة إلى المسيحيين. كما نجد الخولي الذي يشرف على زراعة أراضي الوسية الخاصة بالملتزم. والوكيل الذي يعينه الملتزم للإشراف على حصة التزامه. أيضاً نجد المشد الذي كان مسئولاً عن استدعاء المتمردين من الفلاحين لعقابهم أمام الملتزم. كما يوجد الخفير والكلاف، والأول كان عمله أشبه بعمل الشرطة في الريف، أما الثاني فكان عاملاً من عمال الملتزم، وهو مسئول بصفة خاصة عن علف بهائم الأخير، وتحول في ما بعد إلى بيطري بهائم وأغنام للقرية ككل. (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٤، ص٥٧). وإذ ما انتقلنا، في مجرى تحليلنا للكل الاجتماعي، إلى فئة العرب، البدو الرحل، فهم ينقسمون إلى عرب مزارعين، وعرب محاربين، أو العربان الرعاة أو الرحل. والعرب المزارعون هم العائلات التي قدمت، في الغالب، من شبه الجزيرة العربية، مع دخول الإسلام، وعملوا بالزراعة بعد أن استقروا على شواطيء نهر النيل، أما القسم الآخر من العرب فقد تشكل من العرب الذين قدموا من شمال أفريقيا وشغلوا الشاطئ الغربي للنيل، وهم في غالبيتهم يقيمون تحت الخيام ويستزرعون أرضهم بواسطة الفلاحين أي أبناء مصر. ونذكر أيضاً عرب سيناء الذين قدموا كذلك من صحراء شبه الجزيرة العربية. فسكنوا مصر وسيناء وجنوب فلسطين. (كتب نعوم شقير:"... ومن أخبار المصريين القدماء أن أولئك الأقوام البدو كانوا يغرهم خصب مصر فكلما سنحت لهم فرصة غزوا أطرافها الشرقية فنهبوا وسلبوا وعادوا إلى صحرائهم. وذلك منذ بدء التاريخ حتى قيل أن الألهة كانت تحتاط لنفسها من غزواتهم". نعوم شقير، **تاريخ سيناء: القديم والحديث وجغرافيتها**. بيروت: دار الجيل،١٩٩١،ص٤٢٧). ولقد كان لهؤلاء العرب، بعد أن استقروا في مصر خلال مئات الأعوام، النفوذ الطاغي حتى في مواجهة السلطة المركزية. وسيكون لدى محمد علي الوعي بأن هؤلاء العرب قوة ليست هينة، فنجده في=

= البداية يتبع مع القبائل العربية سياسة المهادنة، إلا أن تلك السياسة لم تحقق ثمارها التي رغب فيها، فعمل على قمعهم، وجعل شيوخ القبائل رهن الاعتقال لديه في القاهرة، ضماناً لعدم خروج أبناء القبائل عليه، من جهة، وضمان عدم ممارستهم لأعمال السلب والنهب اللتين كانتا بمثابة القانون العام الحاكم لحياة العرب في صحراء مصر.(كتب كلوت بك:"... في الوقت الذي تسلم محمد علي فيه زمام مصر، كان العربان قد بلغوا من الجبروت وشدة البأس النهاية. فقد كانوا يفرضون الإتاوات على سكان مصر ويضربون الفدية... بل كان لا يصدهم أحد عن الزحف على مدينة القاهرة ودخولها دخول الفاتح لسبي النساء وخطف الأطفال ونهب الأموال. وكان لا يجرأ أحد على زيارة الأهرام بغير رضائهم وأمرهم، وكانت القوافل التي تجتاز برزخ السويس تدفع لهم الفرض الفادحة من المال". أ.ب. كلوت، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود. القاهرة: دار الموقف العربي،٢٠٠١، ص٤٢٤. كما جاء في وصف مصر:"ويغير هؤلاء البدو من منطقة إقامتهم إذا ما بدت لهم منطقة أخرى أكثر وفرة في مراعيها أو في مياها أو أكثر مواتاة لمشروعاتهم ولأغراضهم في السلب وأعمال العنف، فهؤلاء في الواقع سواء في حالة حرب أو في حالة سلم يمارسون نفس القدر من أعمال السلب والعنف". **وصف مصر: العرب في ريف مصر وصحراواتها**، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٢٨، وفي الجزء الخاص بوصف الحياة الاقتصادية والنظام المالي والإداري، كتب ب. س. جيرار:"... وبخلاف الانتهابات التي كان يقوم بها المماليك والصيارف، فقد كان على الفلاحين أن يعانوا كذلك من غارات العربان الذين كانوا يغيرون ليغتصبوا منهم قطعان مواشيهم وكل ما أهمل الأولون أن يأخذوه". **وصف مصر: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية**، المصدر نفسه، ج٤، ص٣٦). حتى الآن كنا نحلل تكوين المجتمع، بإيجاز بطبيعة الحال، في مرحلة ما قبل الحملة الفرنسية، أي المجتمع المصري قبل تصادمه مع السوق الرأسمالية الدولية. فماذا مع الحملة؟ وماذا بعدها؟ يمكننا القول أن المجتمع المصرى لم يكن، بتركيبته الاجتماعية بكل خصوصيتها، ليتعرف في فترة تاريخية مبكرة على السوق الرأسمالية الدولية في توسعها المستمر؛ إلا من خلال الحملة الفرنسية. وهي الحملة العسكرية التي مثلت أول تعارف، عدائي رسمي وصريح، بين المجتمع المصري والاقتصاد الرأسمالي "الصناعي" العالمي المعاصر، وتحول أرض مصر إلى أرض معارك ضارية بين قوى العالم الرأسمالي آنذاك. فلقد جاء نابليون بونابرت إلى مصر في أول يوليو من عام ١٧٩٨، واستولى على الاسكندرية، ثم على القاهرة، بعد انتصاره على جيوش المماليك، ولكن القوى الإمبريالية الأخرى، أي بريطانيا، لم تجعل الأيام تمر حتى تمكن الأميرال نلسون من القضاء على الأسطول الفرنسي في معركة "إبو قير"البحرية، واستمر هذا الصراع بين قوى الرأسمال الدولي، من أجل فرض الهيمنة على سوق المواد الخام، والموقع الاستراتيجي، ولم ينته هذا الصراع، ظاهرياً بطبيعة الحال، إلا بإعلان انتهاء الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩٢٢. وإذ كان من أهداف الحملة الفرنسية تعويض الخسائر الفادحة التي لحقت بفرنسا في حروبها الاستعمارية مع إنجلترا، مع ضرورة توفير الغذاء بعد ازدياد السكان وبصفة خاصة في الجنوب، بتحويل مصر إلى مزرعة هائلة، تمد الصناعات الفرنسية بما يلزمها، بالإضافة إلى جعلها منطلقاً استراتيجياً في البحر المتوسط، فإنه يتعين اتخاذ عدة إجراءات تخص إجراء المسح الشامل للأراضي المصرية ودرسها بمن فيها ومن عليها، درساً علمياً، وهو الأمر الذي تحقق عملاً من خلال العديد من الدراسات، لعل أهمها: **وصف مصر**، كمجموعة من الأبحاث العلمية الاستعمارية (استلزم هذا العمل العلمي الموسوعي من أجل انجازه مجهود١٥٠عالماً، و٢٠٠٠ فناناً، ونحو٢٥ عاماً من البحث) وهو الأمر كذلك الذي تطلب عدة أفكار وإجراءات تخص تنظيم الملكية العقارية، والأرض بصفة خاصة، والإدارة ونظم الضرائب، بصفة عامة، بما يحقق السيطرة على الإنتاج الزراعي بوجه خاص، ويكفل تعبئته نحو الخارج. ومن أجل أن يتم ذلك بطريقة علمية تم إنشاء معهد مصر على غرار معهد فرنسا، وفي الجلسات الأولى للمعهد العلمي طرح بونابرت ١٢ سؤالاً عملياً، ذكرهم سوليه، تتلخص في: كيف يمكن تحسين أفران الخبز للجيش؟ هل يمكن العثور على مادة بديلة لحشيشة الدينار لصنع البيرة؟ هل توجد طريقة لتنقية مياه النيل ولتبريدها؟ هل من الأفضل إقامة طواحين هواء أم طواحين ماء في مصر؟ ما هي المواد المحلية التي يمكن استخدامها لصنع بارود؟ كيف يمكن تحسين النظام القضائي والتعليم في مصر؟ هل يمكن زراعة العنب في مصر؟ وحفر آبار في الصحراء؟ وتزويد قلعة القاهرة بالمياه؟ والاستفادة من أكوام الأنقاض المحيطة بالقاهرة؟ وبناء مرصد؟ وإقامة مقياس على النيل؟ ولا شك أن طبيعة الأسئلة ذاتها تزودنا بوعي حول أهداف الحملة بوجه عام، من جهة، ووعي مواز بذهنية المستعمر نفسه، من جهة أخرى. ويمكننا التعرف إلى التكوين الاجتماعي المصري والطبقات المهيمنة حينما نزلت جيوش بونابرت إلى أرض مصر، من خلال التعرف إلى الفئات والأطياف التي ظهرت على المسرح الاجتماعي آنذاك. فسنجد أولاً: المماليك الذين كانوا الفئة الحاكمة، من الناحية الفعلية، ولم يكن موقفهم من الفرنسيين يختلف عن موقفهم من العثمانيين، وهو الوصول إلى نوع من المشاركة في =

= السلطة والثروة مع القوات المعتدية. ونجد ثانياً: البورجوازية الناشئة ممثلة في كبار العلماء والأعيان من جهة، والأقباط من جهة أخرى. فمن جهة العلماء والأعيان كان من الواضح، باستثناء عمر مكرم، نقيب الأشراف، والسادات، أحد كبار مشايخ الصوفية، والمحروقي، كبير التجار، وأتباعهم، مقدار تفاهمهم مع الفرنسيين، وبصفة خاصة الشيخ الشرقاوي. أما الأقباط، وعلى الرغم من أنهم استبشروا خيراً مع قدوم الحملة ومعها الفكر العلماني، الذي ربما يعيد صوغ وضعهم الاجتماعي، بعد أن قاسوا في أوقات كثيرة من بعض المعاملة التمييزية ضدهم من قبل النظام العثماني؛ إلا أن المكاسب التي حققوها على الصعيد الاجتماعي، وبصفة خاصة في الريف، بدا أنها صارت محددة، الأمر الذي أدى إلى ارتباك العلاقة بين الأقباط والفرنسيين في بعض الأحيان، ونجد في موقف المعلم يعقوب حنا شبه بلورة لموقف الأقباط المصريين، حينما قام بقيادة أول وفد مصري يطالب بالاستقلال لدى فرنسا وانجلترا. وثالثاً، نجد أصحاب الطوائف الحرفية، أمثال محمد كريم، وحسن طوبار. ويرى صادق سعد أنها أقرب إلى الأعيان، وأن مواقفها من الفرنسيين كانت تمثل سياسة الأعيان وأصحاب الثروة المصريين أكثر من أنها مثلت سياسة الطوائف الحرفية. والواقع أنه رأي جدير بالتدبر. أما البدو، رابعاً، فنراهم يشتركون في جميع المعارك ضد الفرنسيين، ربما يقال بدافع الوطنية، ولكنني أرى أن اشتراك العرب في هذه المعارك كان من مستلزمات حياتهم القائمة بالأساس، كما ذكرنا، على الغزو والغنائم. وخامساً: نجد الفلاحين، وإذ ما استثنينا كبار الملاك، ودققنا في حالة الفلاح المصري في ظل النظام العثماني، ربما نفهم أسباب مقاومة الفلاح للمستعمر الفرنسي؛ فلقد ساء وضع الفلاح كثيراً في ظل النظام العثماني، الذي أطلق يد المماليك، ثم أتى الفرنسيون بقسوة لا تقل عن قسوة المماليك في جباية الضرائب المتعددة، والأمر من ذلك أن الفرنسيين لم ينزلوا قرية إلا تقريباً خربوها وأعدموا المعترض! وإذ ما أخذنا الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مجموعه إبان هجوم الرأسمال الاستعماري يمكن أن نلحظ أنه في سياق الزراعة والنشاط الزراعي، كان استخلاص ريع الأرض من الفلاحين يعتمد على الحكومة المركزية، وليس على الوجود الإقطاعي. وكان استمرار الإنتاج في هذا النظام يرتكز على التعاون النشط من جانب أغنياء الفلاحين، والذي يتعين عليهم توفير وكفالة حاجات الزراعة، وربما معيشة المزارع نفسه، مع الاستئثار بالفائض. وكان قطاع التجارة مقتصراً نسبياً على القاهرة دون باقي الأسواق في مصر، ولقد قام هذا القطاع منذ أيام الأيوبين وحتى مطلع القرن السابع عشر الميلادي، بوظائف التوزيع والتمويل للطبقة الحاكمة، والتي تمثلت في نخبة المماليك، من جهة، وأثرياء التجار من جهة أخرى. وإذ تنطلق الثورة الصناعية في غرب أوروبا، تأخذ قيمة الأرض في الارتفاع، إذ كانت تمد المصانع بمواد العمل، كما زادت المنافسة في قطاع التجارة خصوصاً بعد وصول التجار الأوربيين والتجار السوريين المسيحيين الذين قاموا بدور الوكيل للرأسمالية الفرنسية. وحينما يتولى محمد علي الحكم في عام ١٨٠٥، بتأييد شعبي، فإنه يحصر أهدافه في ثلاثة أمور محددة بدقة: أولاً: تصفية الطبقة الإقطاعية المهيمنة على الأرض، والتي تمثلت في المماليك بصفة خاصة. ثانياً: تصفية الإقطاع نفسه، كنظام اجتماعي مهيمن. ثالثاً: احتكار الاقتصاد، وإعادة تعبئة الفائض، من أجل نهضة اقتصادية/عسكرية شاملة. وقد نجح محمد علي في تحقيق أهدافه الثلاثة في زمن قصير، إذ حقق هدفه الأول وقضى على ٤٠٠ من المماليك في مذبحة القلعة. (للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧، ج٥، ص٩١٣-٩٢٨. ونرى الجبرتي في **عجائب الآثار** يعيد النظر في ما كتبه من قبل في كتابه **مظاهر التقديس**، فلقد قام بمراجعة موقفه من الفرنسيين، بعد عودة العثمانيين، وبصفة خاصة بعد أن تكشف له أن عودة العثمانيين لم تأت بالخير الذي ظنه، وظنه معه الكثيرون من أبناء الشعب، إذ عاد العثمانيون أشد بطشاً وأكثر شرهاً ونهماً للثروة والسلطة). وحقق محمد علي الهدف الثاني من خلال مجموعة من الإجراءات التي تمكنت من ضرب النظام الإقطاعي ذاته، وفي مقدمة هذه الإجراءات مصادرة أراضي الالتزام في الوجه القبلي دون تعويض، أما في الوجه البحري فقد صودرت أراضي الفلاحة وسمح للملتزمين بالاحتفاظ بأراضي الأوسية طول حياتهم فقط ومنح أصحابها حق الهبة والوقف، والبيع أيضاً، وإنما للحكومة فقط. كما تمكن محمد علي من تحقيق الهدف الثالث، وهو احتكار الاقتصاد، بما فرضه من هيمنة على علاقات الإنتاج، واحتكار وسائل الإنتاج، والتجارة. ومن المهم أن نذكر أن تحليل نوعية الإيرادات العامة تظهر مقدار هذا الاحتكار؛ فقد احتكر محمد علي الأرز(وهو أول محصول تم احتكاره) والحبوب، والقطن، والنخيل، والحرير، والتيل، والجلود، والحصير، والصودا، والملح، والخيوط الذهبية، والمسكوكات، وسبك الفضة، والصيد ببحيرة المزلة، وبيع الأسماك وبيع المواشي بالقاهرة. والملاحظة المهمة هنا هي: أن إيرادات دولة محمد علي، عكس ما هو شائع، لم تمثل فيها أرباح الاحتكار إلا جزء يسيراً بالمقارنة مع الإيرادات الأخرى مثل: الضرائب العقارية، وعوائد نقل الحبوب، ودخل الحكومة من جمرك الاسكندرية والسويس والقصير وبولاق ومصر القديمة وأسوان، وكذلك رسوم الصيد في بحيرة المنزلة. فعلى ما يبدو أن الاقتصاد المصري لديه الميل التاريخي =

= كي يصبح اقتصاداً ريعياً! وبعد إلغاء نظام الالتزام قام محمد علي بتوزيع الأراضي على المزارعين الذين يقومون بزراعتها، وعلى الرغم من أن محمد علي استهدف عدالة التوزيع، إلا أن الواقع أسفر عن تكون طبقة من كبار ملاك الأراضي؛ بدأ هذا التكون مع إلزام محمد علي كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش الذين تضخمت ثرواتهم وصاروا من الأثرياء بدفع متأخرات الضرائب على الأراضي الّتي عجز الفلاحون عن سدادها بعد تراكم العبء الضريبي أثر الهروب من الأرض أو التجنيد في الجيش من أجل الحروب المفتوحة الّتي شنها محمد علي، وأطلق على هذا النظام نظام العهدة؛ إذ يقوم كبار الموظفين وكبار الضباط بسداد الضرائب المستحقة على الأرض، ومن ثم يتملكوها بموجب هذا السداد لخزانة الوالي. من هنا بدأت تتكون طبقة عريضة من كبار الملاك، واستكملت هذه الطبقة تكونها التاريخي مع نظام آخر وهو نظام الأبعادية، وهي الأراضي التي منحت لكبار الموظفين وكبار رجال الجيش أيضاً، مع إعفاء هذه الأراضي من الضرائب، بشرط التزام هؤلاء بإصلاحها وتحسينها وإعدادها للزراعة، وهنا أيضاً عزز بناء الطبقة الجديدة. وإلى جوار العهدة والأبعادية، وجد الجفليك، وهو نظام يعد من أهم العوامل الّتي أدت إلى تكوين الضياع الكبرى؛ فالقرى الّتي هجرها أهلها، للأسباب المذكورة، كانت تضم إلى ملكية الأسرة المالكة (جابرييل باير، **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠**، ترجمة عطيات محمود جاد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص١٨-٢٠). ولعل أهم وأكبر توسع في منح أراضي الأبعاديات والجفالك حدث في عهد إسماعيل عام ١٨٦٣ حتى نهاية ١٨٧٠. وبعد إفلاس إسماعيل والحكومة المصرية، في عام ١٨٧٨، حدثت تغيرات هامة وملحوظة في توزيع الملكيات الكبيرة، إذ بيعت الأراضي، ومنها أراضي الأسرة المالكة، بالمزاد، وهنا نجد تكون جديد لطبقة جديدة، وهي التي اشترت هذه الأراضي، وكانت تتكون من طبقة الأثرياء من الأجانب غالباً، والمصريين أحياناً. وهي طبقة جديدة من جهة عدم انتمائها بأي حال إلى طبقة أصحاب النفوذ والسلطة الّتي هيمنت قبل مرحلة الاحتلال البريطاني. وفي إطار هذا التصور لتوزيع الأرض، فإذ ما نظرنا إلى التطور الذي لحق بالطبيعة القانونية للحيازة؛ فسنجد ثلاثة أنواع من الحيازات: أولاً: الأراضي الخراجية، وهي التي وزعها محمد علي على الفلاحين بعد تصفية نظام الإلتزام. ثانياً: أراضي الأوسية، ولكن بشكلها الجديد وبصفة خاصة في الوجه البحري، إذ أن الأوسيات في الجنوب قد تم مصادرتها بلا تعويض. ثالثاً: أراضي المسموح، وهي الّتي أعطاها محمد علي إلى مشايخ القرى في مقابل الخدمات التي يقومون بها للحكومة والأعباء التي يتحملونها في استضافة عمالها الذين يمرون بالقرى أو ينزلون بها، وكذلك خصص لبعض الأعيان الذين يقومون بإطعام المسافرين والمترددين على القرى مساحات أخرى عرفت باسم مسموح المصاطب، وحددت مساحة أطيان المسموح بنسبة ٤ أو٥ أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة من أطيان المعمور بالقرية، أما كبار المشايخ المعروفين "بالمقدمين" فهؤلاء خصص لهم ١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان من أراضي القرية. (للمزيد من التفاصيل، انظر: علي بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣-١٩١٤**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص٣٠-٣٩). ويمكننا القول أن النصف الأول من القرن التاسع عشر، تحديداً في الفترة من (١٨١١-١٨٤٠) عرف، تجربة للدولة في مصر ابتغت بناء الاقتصاد السلعي المستقل في إطار السوق الرأسمالية في صيرورتها نحو العالمية. يتم ذلك عن طريق إعادة تنظيم النشاط الزراعي، على نحو يمكن من تعبئة الإنتاج الزراعي، الّذي يستخدم مباشرة، أو على نحو غير مباشر، من خلال التجارة الدولية، في تحقيق نوعاً من البناء الصناعي، بما يعني الإنتاج ابتداء من طلب السوق، والسوق الدولية على وجه التحديد. فالأمر إذاً أقرب ما يكون، **إلى إعادة ضخ للقيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد المصريين في مسام الاقتصاد المصري من خلال دولة مركزية طامحة إلى تنمية مستقلة معتمدة على الذات.** كانت الدولة، في هذا الوقت تهيمن على ملكية الأرض، ولم يعد الأمر يتعلق بمجرد استقطاع الضريبة، أو جزء من الإنتاج. فقد كانت السمة الجديدة هي (احتكار الدولة للإنتاج، وللتجارة) هذا إضافة إلى (احتكارها لتحديد الأثمان داخلياً وخارجياً) بما يحوي بين طياته من فك للروابط التي قد يصنعها السوق الرأسمالي العالمي. لقد بنى محمد علي سياساته بأكملها بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي واحتكار كل ما يمكن أن يحتكر من مرافق الإنتاج، واعتمد محمد علي ومستشاروه من الفرنسيين على الأبحاث السابقة التي أعدها علماء الحملة الفرنسية على أسس علمية، وبصفة خاصة أبحاث وصف مصر، ويمكننا القول أن أثر الفرنسيين كان ظاهراً في سياسة محمد علي الاقتصادية. كما كان ظاهراً، بوجه عام، في ثقافة النخب من المصريين. ففي الزراعة تحققت مشاريع الري التي اقترحها علماء الحملة، وصارت الأراضي الزراعية ملكاً للحكومة واتبع في الوصول إلى هذا الغرض نفس الطريقة التي اتبعها قواد الحملة من طلب مستندات الملكية والاستيلاء على أراضي الملتزمين من المماليك الباقين. وفي الصناعة أقيمت المصانع الكبيرة واحتكرت الحكومة الصناعات الجديدة كما احتكرها الفرنسيون أو شرعوا في ذلك. وفي التجارة نفذت اقتراحات علماء الحملة من مد الطرق =

= والجسور إلى تشييد القناطر وشق الترع الملاحية. كما احتكر محمد علي التجارة نفسها من أجل حماية الإنتاج المحلي أمام المنافسة الأجنبية. أما في الإدارة فقد احتذت الحكومة حذو الفرنسيين في قيامها بنفسها، من خلال موظفيها، بجمع الضرائب، والقضاء على نظام الالتزام، وفي ترتيب الميزانية وفقاً للطريقة الأوروبية والعمل على موازنة الإيرادات والمصروفات. إن الاحتكار الذي فرض ابتداء من عام ١٨٠٨ على الحبوب، سوف يمتد فيما بعد ليشمل جميع المنتجات القابلة للتصدير، في محاولة للسيطرة على شروط تجدد الإنتاج الاجتماعي، وخلق نوعاً ما من الاستقلالية المستندة إلى فك الروابط وعزل الأثمان الداخلية عن الأثمان الخارجية، وبالتبع إنشاء دولة متطورة وقوة عسكرية متقدمة؛ وقد نجحت التجربة فعلاً؛ حتى كادت جيوش محمد علي، المصرية، أن تدخل الآستانة، ومن ثم يمكن أن تهدد المصالح الأوروبية، التي هي متناقضة بطبيعة الحال، على صعيد السوق الرأسمالية العالمية، وبصفة خاصة تهديد الرأسمال البريطاني في شرق البحر المتوسط، الأمر الذي قاد إلى التدخل العسكرى ضد مصر ابتداء من عام ١٨٤٠. وتوقيع معاهدة لندن، بين الدولة العثمانية وكل من روسيا وبروسيا وبريطانيا والنمسا، ثم انضمت فرنسا، لكي يقضى على تلك المحاولة، الأولى من نوعها، التي سعت كي تبني الاقتصاد المصري على نحو من الاستقلالية في إطار السوق العالمي. (محمد فهمي لهيطة، **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٤، ص٨٦ وما بعدها). فحينما أسفرت تجربة التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات، التي أقامها محمد علي، على أساس نظام الاحتكار، **وإعادة ضخ القيمة الزائدة في داخل مسام الاقتصاد القومي**، عن تعاظم نفوذ مصر كقوة عسكرية واقتصادية وسياسية، تمتد حدودها إلى منابع النيل جنوباً وبلاد الشام شمالاً. وزيادة إنتاجها الزراعى خمس مرات على إيرادات حكومة القيصر في روسيا وما يعادل نسبياً إيرادات فرنسا؛ وهما قطران يفوق كل منها مساحة مصر مساحة وعدداً (الدماصي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٦١) وحينما تسفر هذه التجربة، كذلك، عن امتلاء خزائن الحكومة بالأموال، والمخازن بالحاصلات، ومن ثم المضي قدماً نحو التصنيع، وبصفة خاصة صناعة الأسلحة والسفن الحربية والسلع الاستراتيجية. وحينما **يسيطر المجتمع المصري**، بوجه عام، **على شروط تجديد إنتاجه، ويعاد ضخ القيمة الزائدة المنتجة بسواعد أبنائه في مسامه مرة أخرى**؛ من أجل تجديد الإنتاج الاجتماعي المستقل والمعتمد على الذات. نقول حينما تسفر تجربة التنمية هذه عن كل ذلك، فلا شك في أن الدول الاستعمارية الكبرى ستعلن وعلى الفور قلقها من هذه القوة الجديدة الآخذة في طريقها نحو تهديد مصالحها في المستعمرات، وبصفة خاصة في البحر الأبيض المتوسط، وشمال أفريقيا. ولا شك أيضاً في أنها لن تترك هذا القلق ليستمر دون أن تقضي عليه بالقضاء على مصدره. أي بالقضاء على دولة محمد علي. ويمكن القول أن تجربة محمد علي قضي عليها فعلياً بموجب الفرمان الهمايوني الصادر في ١٨٤١/٢/١٣، والذي بمقتضاه تم منح محمد علي وورثته من بعده حكم مصر، في مقابل تنازله عن الشام، ووفقاً لهذا الفرمان فإن منصب الولاية لا يشغله إلا من تنتخبه الآستانة، من أسرة محمد علي. ويعاد تنظيم الضرائب وفقاً للقوانين السائدة في الممالك العثمانية. كما يتم تعيين مراقب للضرائب والميزانية يلقى قبول السلطان العثماني. وأن تتوافق العملة النقدية المضروبة في مصر مع العملة المضروبة في الآستانة من حيث العيار والهيئة والطراز. أما الجيش فهو لا يزيد، في حالة السلم، عن١٨,٠٠٠جندياً، ويمكن بإرادة الآستانة أن يزيد العدد من أجل أغراض الدفاع عن السلطنة، كما اشترط الفرمان تجنيد نحو ٤,٠٠٠ جندياً من هؤلاء، تجنيداً إجبارياً في الآستانة لمدة خمس سنوات. كما تضمن الفرمان تحريم بناء سفن حربية أو منح رتب أكبر من ملازم بحرى أو برى. وبشأن السودان فقد نص الفرمان على انتهاء سلطة محمد علي في النوبة، ودار فور، وكردفان، وسنار، بموته؛ فلا تنتقل السلطة إلى ورثته من بعده. (للمزيد من التفصيل، انظر: محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، القاهرة: مكتبة الأداب،١٩٩٧، ص٣٤٨). وعلى الرغم من أن العدوان الإمبريالي العسكري على مصر قد حقق أهدافه؛ وقضى على فكرتي الاستقلال الاقتصادي والتوسع الاستعماري، فإن محاولة السيطرة على شروط تجديد الإنتاج الاجتماعي وخلق تلك الاستقلالية تجاه الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، ونجاح تلك المحاولة إلى حد ما؛ قد ساهمتا بفاعلية في تهيئة الاقتصاد المصري وسرعة دمجه في السوق العالمية، وإنما كاقتصاد تابع، كي يخضع لسيطرة الرأسمال البريطاني، الذي سينشغل بإجراءات إلغاء الاحتكار الّذي فرضته الدولة في عهد محمد علي، وهو الأمر الّذي سوف يستتبع إعادة النظر إلى الأرض، بجعلها سلعة يمكن طرحها في مجال التداول بيعاً وشراء ورهناً وإيجاراً، أي اخضاع الأرض لمنظومة قانونية تنتمي إلى أحكام القانون المدني الّذي فيه يفرض الأقوى شروطه وفقاً لصنمية القاعدة الأصولية القاضية بأن العقد شريعة المتعاقدين. وذلك بعد أن كانت القوانين العثمانية تحدد معظم الأراضي القابلة للزراعة على أنها مملوكة للدولة وليست ملكية خاصة للفلاحين، أي لم تكن تندرج تحت أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالملكية، ومن ضمنها أحكام الإرث في الإسلام. ولقد تحقق تحرير الأرض في عام ١٨٥٥ مع إلغاء =

= سعيد باشا الجزية التي كانت مفروضة على غير المسلمين، وحصول الرعايا الأجانب على حق شراء الأراضي، وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ مصر التي تتحول فيها الأرض إلى جزء من الملكية الخاصة. من هنا يبدأ الرأسمال الأجنبي في التغلغل، أساساً في شكله المالي، في مجالات البنية الأساسية للخدمات والتجارة، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المجتمع للسيطرة على شروط تجديد إنتاجه، على الأقل من جهة الأرض التي صارت محلاً للتداول من خلال الرأسمال الأوروبي. ويتعمق تغلغل الرأسمال المالي الدولي في الاقتصاد المصري، بعد اتجاه الدولة إليه كمقترضة في عهدي سعيد وإسماعيل، وسلوك الاقتراض المفتوح على هذا النحو يأتي على نحو مختلف تماماً عن سلوك محمد علي؛ فلم يكن الرأسمال الدولي غير مرغوب فيه فقط في عهد محمد علي، وإنما كان أيضاً مستبعداً بقوة. ولقد بلغ الدين العام عند وفاة سعيد باشا ١١,١٦٠,٠٠٠جنيهاً إنجليزياً، وبلغ في عهد إسماعيل سنة ١٨٧٦ ما مقداره ١٢٦,٣٥٤,٣٦٠ جنيهاً إنجليزياً (انظر: عبد الرحمن الرافعي، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر: عصر إسماعيل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩، ج١، ص١٨٧). أما دافيد لاندز، فيذكر:"فبعد ثلاثة عشر عاماً من توليه العرش (يقصد إسماعيل) ارتفع الدين القومي في مصر من ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه". انظر: دافيد س. لاندز، **بنوك وباشوات**، ترجمة عبد العظيم أنيس. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦، ص١١٥. وللمزيد من التفصيل بشأن تغلغل الرأسمال المالي، انظر: محمد دويدار، **المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر**. القاهرة: مجلة قضايا فكرية،١٩٩٠. ولاستكمال التصور النظرى لخط سير الاقتصاد المصري بعد إدماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر: محمد دويدار، **الحركة العامة للاقتصاد المصرى فى نصف قرن: رؤية استيراتيجية**. القاهرة: إصدارات سطور الجديدة،٢٠١٠). ويمكن القول أن مصر، آنذاك، دخلت حلبة الصراع بين الرساميل القومية، وبصفة خاصة الفرنسية والبريطانية، وبصفة خاصة أن الباب قد صار مفتوحاً أمام الأجانب من اليهود، والأرمن، واليونانيين، وغيرهم من الفرنسيين والبريطانيين والألمان والروس والشوام والبلجيك والبلغار،...إلخ. ومع تولي عباس باشا الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) حكم مصر، عمل على عدم إزعاج الرساميل القومية الراغبة في المواد الأولية من أجل مصانعها، والباحثة عن الأسواق من أجل تصريف منتجاتها. ووجد أن هذه الرساميل تنزعج من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقرر منع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فكانت سياسته بمثابة موافقة سلبية بالوجود الرأسمالي الغربي في مصر. وحينما خلفه عمه سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) جعل الموافقة إيجابية، وقرر إلغاء جميع الضرائب المفروضة على كل الواردات الأوروبية، وقضى على البقية الباقية من الاحتكار. ولسوف يستكمل إسماعيل باشا، من بعده، مسيرة الترحيب بالرأسمالية الأوروبية، وسيفتح أبواب البلاد بشكل غير مسبوق أمام الأجانب الذين أخذوا يتدفقون على اقتصاد مصر، فعملوا في المهن التجارية والحرفية المختلفة، كما عملوا بالطب وبالمحاماة، مستفيدين بحرية التعامل بينهم وبين الأهالي، من جهة، وانخفاض الرسوم الجمركية وتنظيم حركة العمل بالجمارك، من جهة أخرى. بالإضافة إلى المجالس التجارية والامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة. فلقد تولى إسماعيل باشا الحكم في القاهرة خلفاً لسعيد باشا، وفي عصره شهدت مصر نقلة نوعية كبيرة وتطوراً اجتماعياً بارزاً، تمثل في إتمام حفر قناة السويس، وإجراء إصلاحات شاملة على الصعيد الإداري والقضائي، كما تغيرت معالم القاهرة والاسكندرية فصارتا أشبه بالمدن والعواصم في أوروبا وبصفة خاصة فرنسا. وفي أوائل عام ١٨٧٤ قام إسماعيل باشا بحركة إصلاحية كبيرة في التجارة وتشريعاتها كي تتلاءم مع متطلبات الحرية الاقتصادية؛ فأنشأ الغرفة التجارية، وسن القوانين لأعمال السمسرة والصيارفة، كما وحد الموازين والمقاييس كي يمكن للأجانب التعامل التجاري بشكل موحد. في الوقت نفسه أدخل إصلاحات مهمة في نظام الجمارك. وتم التوسع في إنشاء الشركات المساهمة. كما قام بمد وتوسيع شبكة المواصلات والبريد، وإنشاء العديد من معامل السكر(مع التوسع في زراعة قصب السكر عقب انهيار اسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية) ومعامل الورق، ومعامل القطن، ومصانع النسيج، ومصانع الطوب، ومصانع المعادن، ومصانع الفخار، كما وسع نطاق المطبعة الأميرية، وأتم إنشاء القناطر الخيرية، وجدد إرسال البعثات العلمية، وأنشأ الجمعية الجغرافية المصرية، ووزارة الزراعة، ودار الكتب المصرية، كما شهد عصره ظهور الصحافة الحرة حيث أصدر يعقوب صنوع، وهو يهودي مصري، بالإتفاق مع جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده جريدة "أبو نظارة" في عام ١٨٧٧ لانتقاد أعمال إسماعيل نفسه، بعبارات تكتب باللغة المحكية، كما أنشأ الأخوان سليم وبشارة تقلا جريدة"الأهرام" في عام ١٨٧٦، وأصدر إبراهيم اللقاني"مرآة الشرق"في أوائل عام ١٨٧٩، وأنشأ ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن"في أواخر عام ١٨٧٧، إلى غير ذلك من مظاهر النهضة، ولا نغفل بالطبع تسببه، بالاستدانة، في وضع الاستعمار البريطاني في حالة تأهب كي ينقض على البلاد! (انظر: إلياس الأيوبي، **تاريخ مصر: في عهد الخديو إسماعيل باشا**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ج١،=

= ص٨٢-١٢٥. وانظر أيضاً: بيير كرابيس، **إسماعيل: المفترى عليه**، ترجمة فؤاد صروف. القاهرة: دار النشر الحديث، ١٩٣٧. وفي هذا الكتاب، القيم، يفند المؤلف ببراعة ودقة الاتهامات الموجهة إلى أخلاق إسماعيل باشا، ويجد أن السمعة السيئة التي تم ترويجها من قبل بريطانيا كانت من لوازم ضرب الدولة المصرية ومشروعها التنموي/التوسعي). أعاد إسماعيل تسليح الجيش، مستفيداً بالامتيازات التي منحها له الباب العالي ومنها زيادة عدد الجند حسب الحاجة، مكوناً جيشاً قوياً لإعادة الروح إلى المشروع التوسعي الاستعماري الذي بدأه محمد علي، فقد استعان بالجيش والأسطول التجاري في خطة توسع شاملة في الجنوب، فأرسل في عام ١٨٦٨ حكمدار السودان إسماعيل باشا أيوب قائداً لجيش قام باحتلال أعالي النيل ودارفور، وكلف في عام ١٨٦٩ صمويل بيكر بتوسيع الإمبراطورية في الجنوب والقضاء على تجارة الرقيق. وتولى المهمة بعد ذلك إنجليزي آخر هو تشارلز جوردون، الذي تمكن من إخماد التمرد في دارفور، وإعادة الهدوء الى الحدود الإثيوبية بعد أن فشل في غزوها، كما استطاع الى حد ما من تقليص حجم تجارة العبيد في الجنوب. ولم تكن إصلاحات إسماعيل وعمله المتواصل على تطوير المجتمع (**وسيطرته على شروط تجديد إنتاجه بسيطرته على تسرب القيمة الزائدة المنتجة في داخل المجتمع المصري، وهو الأمر الذي يتضح من تحليل حركة الصادرات والواردات**) من دون اهتمام بالدائنين الأوربيين، إنجلترا وفرنسا، إلا خطوة على طريق الإقصاء، إذ أصدر السلطان في إستنابول قرار عزله في عام ١٨٧٩، ولما علم جوردون أن إسماعيل تم عزله قام على الفور بتقديم استقالته، الأمر الذي بدا إعلاناً لتراجع الدور المصري العسكري في السودان، وربما انتهائه؛ إذ نهضت الحركة المهدية معلنة عن نفسها كحركة دينية ثورية هدفها إعادة صوغ الوعي الديني وتصحيح الأوضاع بالتصدي للفساد الفقهي الذي جاء به الغزو العثماني، ومن ثم التصدي، كذلك، للوجود الأجنبي وبصفة خاصة في الشمال. وبتولي توفيق باشا الحكم (١٨٧٩-١٨٩٢) بعد إقالة إسماعيل، زادت حرية التجارة؛ إذ تم إلغاء العديد من الضرائب والرسوم، كما تم في عام ١٨٩٠ توقيع اتفاقية للتجارة الحرة. ولكن، هذه الحرية لم تكن لصالح مصر ولم يستفد منها المجتمع، إذ حينما تولى توفيق باشا كانت مصر تحت المراقبة المالية، وخزائنها خاوية، والنفوذ الأوروبي يزداد يوماً بعد آخر، والأجانب يتميزون عن المصريين في كل شيء وبصفة خاصة في الجيش. الأمر الذي تسبب في ثورة عرابي، التي اتخذتها بريطانيا ذريعة لاحتلال مصر. ومع الاحتلال البريطاني تم ربط مصر، سياسياً واقتصادياً، بالاقتصاد البريطاني الاستعماري/ الصناعي. وصارت زراعة الأرض مرتبطة بما تحتاجه الأسواق البريطانية، ومن ثم السوق الدولية، وبصفة خاصة ما تحتاجه من محصول القطن، وهو الأمر الذي تأكد حينما تولى الخديو عباس حلمي الثاني (١٨٩٢-١٩١٤) فقد تم توسيع الاهتمام بالزراعة فزادت مساحة الأطيان الزراعية من ٥ ملايين فدان إلى ٧ ملايين، وكانت الأراضي التي تزرع قطناً نحو٩٠٠ ألف فدان فصارت مليون ونصف المليون فدان، وكانت غلة القطن سنة ١٨٩١ نحو ٤ مليون و٦٠٠ ألف قنطار فصارت ٧ ملايين قنطار. كما تم إنشاء مدرسة الزراعة، وإنشاء المعارض الزراعية وتكونت الشركات الزراعية والبنك الزراعي والنقابات الزراعية. وكانت قناطر أسيوط وخزان أسوان من أهم مشروعات الري في تلك الفترة (للمزيد من التفاصيل، انظر: جرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩،ج٢، ص ٣٣٢). بيد أن كل تلك الطفرات كانت في إطار من هيمنة الأجانب على مساحات كبيرة جداً من الأرض؛ فإذا كانت ملكيات المصريين للأرض تقسم عادة بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة فإن ملكية الأجانب كانت كبيرة جداً دائمة، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات؛ ففي سنة ١٩١٩ بلغت نسبة الملكيات الكبيرة للأجانب ٩٢.٩% من مجموع الملكيات الأجنبية، و٩٣،٠% فى عام ١٩٢٩، و٩١،٢% في عام ١٩٣١ ثم وصلت إلى ٩٠،٩% في عام ١٩٤٩، مع الأخذ في الإعتبار أن حجم ملكية الأجانب كان يتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً بالوضع السياسي في البلاد، ففي أعقاب عقد معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الأجنبية في ١٩٣٧ بمعاهدة مونتريه، انخفضت نسبة ملكياتهم انخفاضاً كبيراً إلى حوالي٧٠،٠٠٠ فدانا وإلى ١٠،٠٠٠ فدانا في عامي ١٩٤٩/١٩٤٨ كما أن قانون الشركات الذي صدر في ١٩٤٧ حد من نشاط الأجانب في امتلاك الأراض (عاصم الدسوقي، **كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥، ص٤٣). ولسوف تشهد الفترة التالية لقيام ثورة يوليو في عام ١٩٥٢، ليس الحد فقط من نشاط الأجانب وإنما خروجهم من البلاد، ويمكن أن نرى الفترة التالية على مرحلتين: الأولى: من ١٩٥٢-١٩٥٦، وكانت أغلبية المشروعات رأسمالية فردية، وبصفة خاصة في مجال الصناعة، وفي ظل تشجيع مبادرة الرأسمال الفردي، المصري والأجنبي، من قبل الحكومة، عزفت الأخيرة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، ولم تمارس سوى الدور الرقابي على الاقتصاد القومي في مجموعه. أما المرحلة الثانية، من بعد عام ١٩٥٦ فقد قامت الثورة بحركة تأميم شاملة للأراضي والمصانع والمنشآت والوكالات التجارية، في سبيل إعادة =

= هيكلة الاقتصاد القومي على نحو صناعي؛ من أجل بناء اقتصاد مستقل، وإنما أيضاً في إطار السوق الرأسمالية العالمية. وأتصور أن هذه المحاولة، أي محاولة إعادة هيكلة الاقتصاد القومي المستقل والمعتمد على الذات، وإن كانت في إطار النظام الرأسمالي الذي تغلغل في المجتمع المصري، كان يوجد لها تمهيد ابتداء من العشرينات بدءً بقيام بنك مصر، مع نهضة في الروح الوطنية، بإنشاء مجموعة من الشركات المصرية، تساهم فيها رساميل مصرية، منها: شركة مطبعة مصر١٩٢٢، وشركة مصر لحليج الأقطان ١٩٢٤، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية ١٩٢٥، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى ١٩٢٧، وشركة مصر للكتان ١٩٢٧، وشركة مصر لتصدير الأقطان ١٩٣٠، وشركة مصر للطيران ١٩٣٢، وشركة مصر للتأمين ١٩٣٤، وشركة مصر للسياحة ١٩٣٤، وشركة مصر للملاحة البحرية ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت ١٩٣٧، وشركة مصر لصناعة الأسمنت ١٩٣٨، وشركة مصر للحرير الصناعي ١٩٤٧. (راشد البراوي، **حقيقة الانقلاب الأخير في مصر**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢، ص٥٦. فرغلي تُسن هريدي، **الرأسمالية الأجنبية ١٩٣٧-١٩٥٧**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٣، ج٢، ص٤٧-٥٧). ولم يقتصر الأمر على بنك مصر، إذ حتى هذه الفترة لم يزل الأجانب، ولم يزل الرأسمال الأجنبي مهيمنا على العملية الإنتاجية في مصر، وبصفة خاصة على ما يتعلق بهذه العملية من نشاط اقتصادي في مجال الزراعة، وإنما تعدى ذلك إلى المطالبات المستمرة من قبل مجلس النواب بشراء الأراضي التي يمتلكها الأجانب وتوزيعها على صغار الفلاحين بأسعار تقسط على آجال طويلة وبفائدة مخفضة. وفي مارس ١٩٤٨ أثير نفس الموضوع في مجلس النواب، حيث كانت المطالبة باستيلاء الحكومة على الأراضي بتحريم تملك الأجانب للأراضي الزراعية في مصر، ويضاف إلى ذلك مشروع القانون الذي تقدم به عضو مجلس الشيوخ عبد الرحمن الرافعي في شهر ديسمبر ١٩٤٨وطالب فيه بجعل ملكية الأراضي للمصريين دون الأجانب. عليه، يمكننا تحديد الخطوط العريضة التي تحدد اتجاه الاقتصاد، بل والمجتمع، وخصائصهما الجوهرية خلال الفترة من الخمسينات إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين كما يلي: ١- تم تحويل وسائل الإنتاج من ملكية فردية إلى ملكية الدولة عن طريق التمصير، وسلسلة التأميمات. ٢- سيطرة الدولة على الصناعة والخدمات. فعلى الرغم من الحروب التي دخلتها مصر، في هذه الفترة، وتوتر العلاقات مع الإمبريالية العالمية، ممثلة في إنجلترا وفرنسا، ووضع العراقيل أمام الاقتصاد، فقد تم التوسع في البناء الصناعي، من خلال حركة تصنيع شاملة، وتمكنت المصانع المصرية من أن تنتج، ولأول مرة: السيارات وعربات السكك الحديد واسطوانات الغاز ومواقد وأفران وسخانات البوتاجاز ومحركات الديزل وماكينات الخياطة بأنواعها والدراجات والأسمنت الأبيض والدفايات والتليفزيونات والراديوهات وإطارات السيارات والأدوات واللوازم المنزلية. مع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد تمكن من تحقيق الفائض، ومن ثم تصدير العديد من السلع منها: غزل القطن والأقمشة القطنية والأقمشة الصوفية والبصل المجفف والثوم المجفف والخضروات المجففة، والجمبري المجمد والسردين المعلب والنبيذ والسكر والنفط والأثاثات الخشبية والأحذية والأسمنت والإطارات وخام المنجنيز. ٣-كان من أبرز الملامح فى خريطة توزيع الملكية الزراعية عشية ٢٣ يوليو١٩٥٢، التركيز الشديد في ملكية الأرض الزراعية، والتزايد المستمر والسريع في عدد صغار الملاك الزراعيين بالنسبة لرقعة الأرض الزراعية، فحوالي ٠,٤% من ملاك الأراضي الزراعية يملكون ٣٤,٢% من المساحة المزروعة في مقابل ٧٢% منهم يملكون ١٣,١% من هذه الأراضي ويوجد من جهة ثانية حوالي ١١ مليون مواطن معدم في الريف. وقد كان الفشل حليف جميع المحاولات المتعددة من قبل القوى الاجتماعية لإحداث التعديل في خريطة توزيع الملكية في الريف المصري قبل ١٩٥٢، فقد أعلنت البورجوازية الحاكمة مراراً رفضها التام لأي تقيد للملكية الزراعية. وهو الإجراء الذي اتخذته حكومة الثورة، وقامت بإعادة توزيع نحو مليون فدان لصالح صغار الفلاحين مما أدى إلى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة، في مرحلة أولى، ثم تفتيتها، في مرحلة ثانية، ثم تركيزها في مرحلة ثالثة، حينما ابتلعت الملكيات الكبيرة الملكيات القزمية (عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩**. القاهرة: دار المستقبل العربي،١٩٨٢،ج١،ص٤٠. عبد الرحمن الرافعي، **ثورة٢٣يولية سنة ١٩٥٢: تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩، ص٣٩٧). ٤- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٧,٩ مليون جنيه (١٩٥٢) إلى ٥٤٥,٨ مليون جنيه (١٩٧٥) ٥- زيادة الوزن النسبي للصناعة من ١٥% (١٩٥٢) إلى ٢٢% (١٩٧٠) من الهيكل الاقتصادي. ٦- ارتفاع نصيب الصناعات الاستهلاكية من إجمالي ناتج القطاع الصناعي الفردي إلى ٨٦,١% عام ١٩٧٢. ٧- ارتفاع الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية من ٢١٣,٣ مليون جنيه (١٩٥٤) إلى ٤٣٩,٢ مليون جنيه (١٩٧٥) وبصفة خاصة في مجال صناعات التبغ، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والورق، والمنتجات المعدنية، والماكينات، ووسائل النقل. ٨- زيادة الصادرات من السلع =

= نصف المصنعة والسلع تامة الصنع. ٩- اتجاه قيمة صادرات القطن نحو الانخفاض من ٨٢% (١٩٥٩) إلى ٧٥,١% (١٩٧٠). ١٠- زيادة المساحة المزروعة من المحاصيل النقدية، مثل الفاكهة والخضروات، للتصدير. وهي العملية التي احتكرها أغنياء الفلاحين؛ إذ تحتاج هذه المزروعات إلى تكاليف مرتفعة وحيازات أكبر. ١١- انخفاض نسبة العاملين بالزراعة، على الرغم من الإصلاح الزراعي، من ٥٨,٤% (١٩٤٧) إلى ٤٦,٦(١٩٧٤). ١٢- انخفاض القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي من ٤٣,٨% (١٩٤٧) إلى ٩,٢% (١٩٦٦). ١٣- ارتفاع القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعي من ٢٠,٨% (١٩٤٧) إلى ٥٠,٤ (١٩٦٦) ١٤- اتجاه قوة العمل نحو قطاع الخدمات من ٣٢,٣% (١٩٥٩) إلى ٣٦,٨ (١٩٧٤). ومع بدايات فترة السبعينات وازدياد العجز في الميزان التجاري من ٧٨,٦ مليون جنيه (١٩٥٢) إلى ٨٧٥,٢ مليون جنيه (١٩٧٧)، يأخذ الاقتصاد اتجاها مختلفاً نسبياً، نحو الانفتاح، فلقد شهدت حقبة السبعينات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي بدت بمثابة إعادة تشكيل البنية الاجتماعية على نحو جديد، وأهم ما ميز هذه الحقبة أمرين: الأول: هو ذلك **التسرب السافر للقيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في مصر**، من خلال التكون الواضح للرأسمالية الطفيلية، كطبقة ناشطة في حقل الاستهلاك، والاستيراد، دونما أي انشغال بحقل الإنتاج. ووفقاً لتصورنا عن ظاهرة تجديد إنتاج التخلف، يمكننا القول أن هذه الفترة شهدت النموذج الواضح بل الفاضح لظاهرة تسرب **القيمة الزائدة إلى خارج الاقتصاد القومي** من أجل شراء السلع والخدمات الاستهلاكية المنتجة في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي. أما الأمر الثاني الذي تميزت به حقبة السبعينات، فهو: مساندة النظام السياسي لهذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية، الأمر الذي أدى إلى انتشار التوكيلات التجارية الأجنبية التي ساعدت التشريعات على ظهورها وانتشارها. هنا نجد ظاهرة ممارسة كبار العاملين، وكبار رجال الدولة لـ"بيزنس" ضخم من خلال هذه التوكيلات إما بأسمائهم أو بأسماء أبنائهم وزوجاتهم، وهو الأمر الذي أدى إلى نتائج كارثية على البنية الاجتماعية، فلقد سادت ثقافة الكسب السريع، غير المشروع، والإثراء الفاحش، وبالتبع سيادة أنماط الاستهلاك البذخي، في الوقت نفسه تدهورت مستويات المعيشة، وازداد الاستقطاب الاجتماعي، وتدهورت بالتالي القوة الشرائية للأجور، مما قاد إلى إحباط اجتماعي، وبصفة خاصة بين صفوف الشباب؛ فصار الشباب بين أمرين: إما أن يسلك سلوكاً انسحابياً تجاه المجتمع، والمخدرات بأنواعها كانت تتمتع بالوفرة النسبية، أو يندمج في جماعات التمرد والعنف، بحثاً عن الخلاص من سراب البحث في معنى الحياة والهدف منها! (للمزيد من التفاصيل، انظر: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، **ملامح طبقية جديدة: الانفتاح الاقتصادي، في: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري١٩٥٢-١٩٨٠**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،١٩٨٥، ص٢٤١-٢٥٧). وعلى وجه الإجمال يمكن أن نميز بين بنيتين اجتماعيتين، الأولى في الريف، الثانية في الحضر، أما الأولى فهي تشمل كلاً من: أغنياء الفلاحين، ومتوسطي الفلاحين، والشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين، وصغار الحائزين، والعمال الأجراء، وفقراء الفلاحين. أما الثانية فتشمل كلاً من: الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص، والبيروقراطية، والمواقع الوسطى، والعمال الأجراء، وفقراء الحضر. انظر: عبد الباسط عبد المعطي، **الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر: اتجاهات التغير والتفاعلات ١٩٧٥-٢٠٢٠**. القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات،٢٠٠٢، ص٥٩-٧٢. محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢-١٩٧٠**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص٢٣٩-٢٤٩).

وكتب د. فؤاد مرسي:"الصورة المألوفة والمعروفة للاستثمارات الأجنبية هي صورة تصدير الرأسمال من بلد رأسمالي متقدم إلى بلد متخلف، حيث يستثمر في مشروعات استخراج أو إنتاج لخامات معدنية أو زراعية، توضع في خدمتها بعض المرافق الأخرى الضرورية لاستخراجها أو إنتاجها كالبنوك والطرق والمواصلات على أن يتم تصدير الخامات إلى البلد الرأسمالي المتقدم حيث يعاد تشكيلها بالصناعة إلى منتجات تبلغ قيمتها أضعاف قيمة الخامات، وعندئذ يترك للبلد المتخلف أن يشتري من الخارج بدخله الضئيل الناتج من بيع خاماته قليلاً من المنتجات الصناعية المستوردة. إن التصنيع يتم عندئذ بشكل ناقص، فالرأسمالية العالمية إنما تريد في الواقع أن تتخلى لأسباب اقتصادية عن بعض الصناعات الثانوية غير الدينامية، إما لأنه بسيطة تكنولوجياً، وإما لأنها تحتاج إلى أيد عاملة وفيرة، وإما لأنها صناعات تلوث البيئة، فقد ثبت مثلاً أن تكلفة القضاء على التلوث أعلى من تكلفة استيراد منتجات تلك الصناعات الملوثة للبيئة، من هنا تقبل الرأسمالية العالمية أن تنقل إلى البلدان النامية صناعات مثل السيارات وبعض الصناعات البتروكيمائية، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية". (فؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦، ص٨٨). ومع الثمانينات لن يتغير الأمر كثيراً. ويتعين أن ننتظر على الأقل نحو العشرين عاماً كي يمكننا أن نرى التبلور شبه الكامل لعلاقات الصراع والتواطؤ على صعيد السلطة/ الرأسمال. وهي=

ووفقاً لهذه المعايير[٢]، بالتحديد وفقاً لأربعة منها، كما سنرى، يبدو الاقتصاد المصري في الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٢ أقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي. فبالنسبة لمعيار نسبة التجارة السلعية، فقد انخفضت هذه النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦,٨% في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢% في عام ٢٠١١. وبالنسبة لمعيار التجارة السلعية إلى الناتج المحلي السلعي الإجمالي؛ فقد انخفضت أيضاً هذه النسبة من ٥٠% إلى ٤٦%. أما بالنسبة إلى المعيار الثالث وهو معيار نسبة صادرات الخدمات إلى صادرات السلع، فلقد أشارت الأرقام إلى تحقيق الاقتصاد المصري نسبة أعلى من الاندماج، حيث ارتفعت النسبة من ١٣٨% في ١٩٩٠ إلى ١٥٥% في ٢٠١١. وبالنسبة إلى النمو في التجارة الحقيقية مطروحاً منه النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن هذا المعيار يعكس الفارق السلبي (-٢,٤%) بين حجم التجارة المصرية بالأسعار الثابتة ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويشير المعيار الخامس،

= الظاهرة التي تميزت بها حقبة الرئيس السابق محمد حسني مبارك. إذ في نفس الوقت الذي شهد التواطؤ السافر بين السلطة والرأسمال، كان هناك صراع مواز بين نفس الخصوم. والآن، في ٢٠١٥، يمكن النظر إلى المجتمع المصري، على صعيد العملية الإنتاجية، كفلاحين، وعمال، وموظفين، وجنرالات، ورأسماليين، وفي داخل كل طبقة من هذه الطبقات نستطيع أن نميز بين شرائح وفئات مختلفة؛ فطبقة الفلاحين توجد بداخلها شرائح تمثل كبار ملاك الأراضي، والطبقة الريعية، التي عملت على تفتيتها ثورة يوليو في العام ١٩٥٢، وشرائح أخرى تتمثل في صغار الملاك، والمزارعين الأجراء. دون إغفال المعدمين. وبداخل طبقة العمال نجد عمال النفط كفئات ذات امتياز نسبي، إلى جوار عمال المصانع وعمال اليومية المسحوقين، وبداخل الطبقة الرأسمالية نميز أيضاً بين الرأسمالية الصناعية والرأسمالية التجارية والرأسمالية المالية، وبداخل الموظفين نجد كبار رجال الحكومة كما نجد الموظفين تحت خط الفقر. أما الجنرالات والجيش فيمكن ملاحظة أن القوات المسلحة المصرية لا تعد قوات حرفية، بمعنى أن الأغلبية الساحقة، والتي تمثل القاعدة، هي أغلبية مجندة، أي تم إلحاقها إجبارياً بالخدمة العسكرية. وهو الأمر الذي يعني من جهة ثانية: أن تلك القاعدة، المجندة إجبارياً، إنما تمثل في واقعها الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب على اختلاف مهنهم وبيئاتهم، إذ هناك الحداد، والنجار، والمحامي، والطبيب، والمهندس، والشماس، وإمام الجامع...، إلخ. وهو الأمر الذي يؤدى من جهة ثالثة: إلى أهمية إعادة النظر إلى القوات المسلحة على أساس انقسامها إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول: قاعدة عريضة جداً تضم مختلف فئات الشعب، أما القسم الثاني: نخبة من الجنرالات، تمثل القمة، وترتبط مصالحها بالرأسمالية العالمية، بعد انخراط تلك النخبة من الجنرالات (كمؤسسة) في عالم الأعمال الدولي (البيزنس) ابتداءً من المشير أبو غزالة الذي أنشأ شركة لتوريد المعدات العسكرية للقوات المسلحة المصرية، وشركة أخرى لتوريد المعدات غير العسكرية. كما توجد شريحة وسطى بين القاعدة وبين القمة، وهي التي يتم الدفع بها نحو الحصول على مؤهلات علمية أعلى في تخصصات مختلفة كي يتم إلحاقها بمختلف مؤسسات ومرافق وهيئات ومصالح الدولة، بما يضمن ولاء تلك الشريحة، من جهة، وإحكام السيطرة على الدولة، بوضع مسامير القوات المسلحة في جميع قطاعات الحكومة، من جهة ثانية.

(٢) تعد معالجة د. إبراهيم العيسوي من أفضل المعالجات التي ظهرت بشأن تحليل هذه المعايير، انظر: إبراهيم العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، ص٤٥-٧٦. وقد لاحظ، د. العيسوي أن:"البيانات المتاحة تعاني حالة من الضعف والهشاشة والاضطراب تجعل البحث في واقع هذا الاقتصاد وتطوره عبر الزمن من الأمور العسيرة". ومن ثم فقد تعين الحرص، والابتداء من نقد الرقم المعطى والشك في صحته.

وهو نسبة التدفقات الرأسمالية الخاصة، إلى ازدياد درجة اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت النسبة من ٦,٨% في ١٩٩٠ إلى ٨,٦% في ٢٠٠٣. وأخيراً، وهو معيار نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي. فلقد انخفضت نسبة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,٧٠% في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٤٧% في عام٢٠١٢.

(٢)

معنى ما سبق أن الاقتصاد المصري، وفقاً لمعايير البنك الدولي، أقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي، وأقل انفتاحاً على السوق الرأسمالية العالمية، على الأقل من جهة التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة! ولكن، هل يعد هذا الوضع إيجابياً أم سلبياً؟ أتصور أن الَّذين يحذروننا ليلاً ونهاراً من الرأسمالية وخطورة الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي؛ أظن أنهم في ورطة فكرية!

فالبنك الدولي يقول لهم أن الاقتصاد المصري يعد من الدول غير المندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ بل ولديه ميل تاريخي لعدم الاندماج وعدم الانفتاح على السوق الدولية، على الرغم من هذا الكم الهائل من التشريعات القانونية واللوائح والتعليمات الوزارية والمصلحية الَّتي سنت وصدرت بقصد تشجيع الاستثمار واجتذاب المستثمرين الأجانب ورساميلهم دولية النشاط! فكيف الخروج من هذه الورطة الفكرية؟

اتصور أن السبيل هو إعادة النظر في معايير البنك الدولي ذاتها، ابتداءً من كون البنك الدولي نفسه أحد أدوات الرأسمال الدولي الَّتي يستخدمها استقداماً واستبعاداً في سبيل تحقيق مصلحته. ونحن من جانبنا نستبدل هذه المعايير بمعيار آخر هو معيار**"مدى التبعية"** أو (**مدى الاعتماد على الرأسمالية العالمية، من أجل تجديد الإنتاج الاجتماعي، بل ومن أجل الحياة اليومية المعيشة**) وحاصل معيارنا المقترح، **الَّذي يعتمد على قانون القيمة**، هو معرفة مدى اعتماد المصريين على الرأسمالية العالمية إنتاجاً واستهلاكاً، من خلال التعرف على **نسبة متوسط نصيب الفرد من الواردات**

السلعية، الّتي تلتهم القيمة الزائدة، إلى نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي، وهو معيار يقيس مدى التبعية الاقتصادية للخارج؛ بقياسه لمقدار **التسرب في القيمة الزائدة** المنتجة بفضل سواعد الشغيلة الأجراء في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي.

(٣)

وقد توصلنا إلى أن تبعية المجتمع المصري في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) مقدارها ٣٩,٧٦%، أي أن متوسط استخدام المواطن المصري لسلع السوق الرأسمالية العالمية، ومن ثم اعتماده عليها في حياته اليومية، يقدر بأكثر من الثلث من جملة استخدامه للسلع المختلفة؛ فأكثر من ثلث السلع الّتي يستخدمها المصرى في حياته اليومية هي سلع السوق الرأسمالية العالمية. بل في بعض سنوات الفترة المذكورة تجاوزت نسبة "**التبعية**" هذا المتوسط بكثير وحققت، في عام ٢٠٠٨، نحو٦٣% تقريباً. فهل صار الآن واضحاً أكثر أين اتجهت الـ ٢٧ ملياراً في مثلنا التقليدي؟

قطاع الزراعة: ٣ ^{س} + ٣ ^{د} + ٣ ^{م} + ٩ $^{ق ز}$ = ١٨ ملياراً.
قطاع الصناعة: ٣ ^{س} + ٣ ^{د} + ٣ ^{م} + ٩ $^{ق ز}$ = ١٨ ملياراً.
قطاع التجارة: ٣ ^{س} + ٣ ^{د} + ٣ ^{م} + ٩ $^{ق ز}$ = ١٨ ملياراً.

هل علمنا الآن أين اتجهت القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في مصر؟ وهل اتضح ما نعنيه بالتبعية؟ لقد اتجهت الـ ٢٧ ملياراً، في مثلنا التقليدي، لتمويل متوسط "**مدى التبعية**" ونسبته (٤٠% تقريباً) من خلال شراء السلع المنتجة في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي. أي أن ما ينتجه الشغيلة في مصر، وبالمثل باقي الشغيلة في بلدان الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، إنما يذهب لتدعيم صناعات معقدة ومتطورة في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي!

(٤)

ومعيارنا الّذي نقترحه لقياس التبعية، **ابتداء من قانون القيمة**، على أساس **نسبة متوسط نصيب الفرد من الواردات السلعية**، الّتي تلتهم القيمة الزائدة، **إلى نسبة**

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي، من أجل قياس مقدار تسرب القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، إنما يختلف **جوهرياً** عن المساهمات الّتي ادعت انشغالها بقياس التبعية، على الرغم من أن بعض هذه المساهمات، مثل مساهمة د. إبراهيم العيسوي على سبيل المثال، تعتد ضمن عشر مجموعات، بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا الاعتداد إنما ينبني، مثل جل المساهمات(٣)، بعيداً عن قانون القيمة، ومن ثم تمسي النتائج مختلفة؛ فعلى الرغم من أن المعيار الّذي نقول به هو، ظاهرياً، نفس المعيار تقريباً، من ضمن معايير أخرى، الّذي تقول به المساهمات المختلفة، إلا ان النتيجة مغايرة؛ لأننا نخلص، وفقاً لمعيارنا المرتكز على قانون القيمة، إلى أن الاقتصاد تابع لأنه يعتمد على الرأسمالية العالمية في سبيله لتجديد إنتاجه الاجتماعي، ومن ثم فهو فاقد للسيطرة على الشروط الموضوعية الّتي تمكنه من هذا التجديد دون اعتماد على الخارج. في حين أن المساهمات الأخرى لا تستطيع أن تضع يدها على بيت الداء، لأنها في الواقع لا تستهدفه بالأساس، وتنطلق، بكل حرية، ربما مفرطة، على صفحات النيوكلاسيك والكينزيين والنقديين كي تدرس مفردات الاقتصاد القومي ككل(٤). وفي المنتهى لا تقول لنا إلا ما نعلمه، كأناس عاديين أو باحثين، من أن الاقتصاد سيء الآداء، مشوه الهيكل، والشعب فقير جاهل، والعملة الوطنية متدهورة القيمة، والتضخم مستشر، والأستثمار متراجع، والركود متزايد. بل

---

(٣) من هذه المساهمات على سبيل المثال: ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: جامعة الأمم المتحدة، مشروعات المستقبلات العربية البديلة، ١٩٨٩) نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١) ط٥. ص٨١، وما بعدها. محمد محمود الإمام، في: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، أعمال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٧)، ص١٧-٣٥. يوسف صايغ، **موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، المصدر نفسه، ص٤٣-٦٥. سمير أمين، **حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية**، في: **التنمية المستقلة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص١٤٩-١٨٩.

(٤) من هذه المفردات على سبيل المثال: درجة التركز الجغرافي للصادرات، نسبة الواردات الوسيطة إلى الاستهلاك الوسيط، ونسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى الواردات، ونسبة واردات الطاقة إلى جملة الواردات، ومدى قوة العلاقة القائمة بين الدول المعنية وهيئات التمويل الرأسمالية الدولية، ومدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من حصيلة الصادرات، ونسبة مساهمة الموارد غير المتجددة والقطاعات الحساسة في النمو الاقتصادي، ودرجة التركز الجغرافي للدين القائم، ونسبة استثمارات الدولة في الخارج إلى جملة ايراداتها الجارية من النقد الأجنبي، ودرجة التركز القطاعي لمساهمة الأجانب في رساميل الشركات العاملة في الدولة. إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، المصدر نفسه، ص٦٦-٧٣. وهي جميعها "وسائل وصفية ذات قدرة تحليلية محدودة". سمير أمين، **حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية**، المصدر نفسه، ص١٥٧.

ربما قالت لنا أن درجات الحرارة غير مستقرة... إلخ! فإن أفضل ما لدى جُل المساهمات في حقل التبعية، وكما تراها هي، كي تقوله هو: أن الاقتصاد واهن سقيم. ونحن نعلم ذلك! يجب أن تتكاتف الجهود الوطنية المخلصة كي تنقذه وتقيله من عثراته. ونحن نعلم ذلك أيضاً ولا جديد! وعلى الفور نقرأ ونسمع السيل من المقترحات (من خارج علم الاقتصاد السياسي، العلم المنشغل بظواهر النظام الرأسمالي المتمفصلة حول قانون القيمة) توصي أولاً بمسح شامل للاقتصاد (تقريباً وفقاً لمؤشرات البنك الدولي!) فإذ ما وجدت، وحتماً ستجد، الاقتصاد القومي المتخلف يعاني من التضخم والكساد والبطالة والركود،... إلخ، انتقلت إلى المرحلة الثانية الَّتي توصي فيها، ولو ضمناً، بالنظر إلى ما هو متبع من سياسات اقتصادية في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي والمناداة، ربما العُصابية أحياناً، بتطبيقه حتى يمكن إصلاح الاقتصاد! ويكون من لوازم هذا النداء، بطبيعة الحال، النداء الموازي بضرورة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية. على الرغم من أن نفي التبعية مرتهن بمدى رفض الاعتماد على السوق الدولية من أجل تجديد الإنتاج الاجتماعي في الاقتصاد المتخلف، التابع، أي أن نفي التبعية يكون بالتنمية المستقلة المعتمدة على الذات. بيد أن ما نستنتجه من المساهمات الَّتي تعتنق التصورات الحدّية، أو الكينزية في أفضل الأحوال، هو أن الخروج من التبعية يكون باتباع سياسات الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر! إن التبعية، كما نفترضها، هي أن **يفقد المجتمع الاستقلالية الاقتصادية. يفقد القدرة على السيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعي.**

والمجتمع يفقد الاستقلالية الاقتصادية حينما تتسرب القيمة الزائدة المنتجة بفضل عرق الشغيلة في الأجزاء المتخلفة صوب الأجزاء المتقدمة.

كما يفقد المجتمع القدرة على السيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعي حينما يمسي عاجزاً عن الإنتاج دون أن يعتمد على السوق الرأسمالية العالمية الَّتي تحتكر إنتاج وسائل الإنتاج الَّتي يعتمد عليها المجتمع المتخلف، التابع، في سبيله إلى تجديد إنتاجه السنوي، بل وفي سبيله إلى تحقيق وجوده الإنساني اليومي. الأمر الَّذي يجعلنا نسأل سؤالاً واحداً محدداً هو: ما مقدار اعتمادنا، نحن أبناء الأجزاء المتخلفة،

على الرأسمالية العالمية في سبيلنا إلى تجديد إنتاجنا الاجتماعي السنوي، وتحقيق وجودنا الإنساني والاجتماعي اليومي؟

هذا السؤال هو ما نعتبره "سؤال التبعية". وهو السؤال الَّذي لا يمكن، في تصوري، مناقشته إلا ابتداءً من قانون القيمة. وربما قانون القيمة فقط. أما البحث في مفردات الاقتصاد القومي ككل، وفقاً لنظريات البنك الدولي، والمؤسسة التعليمية الرسمية، فنحن في الواقع لا ننكره ولا نرى مبرراً لإهدار نتائجه، وإنما لا نتجاوز به حدوده الَّتي لا ينبغي له أن يتعداها كبحث ينتهج التصورات الحدية ولا يرى الاقتصاد القومي إلا من خلال معدلات التضخم، وبيانات البطالة والفقر، ونسب الجوعى والمرضى، وإحصاءات الدخل والناتج... إلخ، لأن هذه الابحاث تنشغل بعمل بحث، إنما حدي/ آني، في مشكلات مفردات الاقتصاد المعني ككل. ودون أن تثير الكيفية التاريخية الَّتي شكلت الواقع. الواقع الَّذي تبحثه!

(٥)

إن دراسة الاقتصاد بوجه عام جداً من الأمور السديدة منهجياً بلا شك (إنما بشكل جزئي) بل من الواجب علمياً، في مرحلة منهجية أولى، أن يدرس الاقتصاد القومي، آنياً، من جوانبه كافة، إنما من غير الصحيح، في تصوري، هو أن نسمي هذا البحث الشامل بحثاً في التبعية، لأن **التبعية كمقياس لظاهرة تجديد إنتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي** إنما يتعين أن تقيس مدى اعتماد الاقتصاد القومي على الرأسمالية العالمية في سبيل تجديد إنتاج المجتمع لإنتاجه السنوي. تقيس مدى فقد المجتمع للسيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعي. تقيس مدى فقد المجتمع للقدرة على الإنتاج المستقل المعتمد على الذات. تقيس **مدى تسرب القيمة الزائدة** المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في الاقتصاد القومي المتخلف إلى خارجه صوب الأجزاء المتقدمة من أجل شراء وسائل الإنتاج اللازمة لتجديد الإنتاج الاجتماعي. وحينئذ يمكننا تحديد الإشكالية المركزية، ومن ثم تحديد طبيعة الحل. أما البحث في مفردات الاقتصاد القومي ككل، ابتداءً من تصورات حدية/ آنية، وفقاً لمؤشرات البنك الدولي والنظرية الرسمية، كي نصل إلى أن الاقتصاد واهن كاسد متصدع

الهيكل، ثم نسمي ذلك تبعية! فهو ما نتصوره في حاجة إلى مراجعة، على الأقل من أجل تصحيح فهم التبعية نفسها فهماً ناقداً بغرض الخروج منها. وهو ما يتطلب فهمها فهماً متجاوزاً للرؤى الخطية والتصورات الميكانيكية. فهمها إنما ابتداءً من قانون القيمة. فقانون القيمة بمفرده، ودون ادعاء امتلاك ناصية الحقيقة الاجتماعية، هو القادر على أن يشرح بدقة التبعية بمعناها المفترض أنه صحيح، ومن ثم يمكنا من النفي التاريخي لها كمقياس لتجديد إنتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يمكنا بالتبع من ترسيم حدود النفي التاريخي للتبعية كمقياس للقيمة الزائدة المتسربة إلى خارج الاقتصاد القومي المتخلف، التابع، المنتج لها.

(٦)

يرتبط هذا التسرب في القيمة الزائدة المنتجة في داخل الاقتصاد الوطني، التابع، إلى خارج الاقتصاد القومي من أجل تمويل نسبة "مدى التبعية"، أي من أجل شراء السلع والخدمات الَّتي تتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي، بمفهوم التخلف ارتباطاً وثيقاً، حيث أننا نرى أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو:"**عملية اجتماعية من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة المتناقض مع ضعف آليات إنتاجها، ومن خلال هذا التناقض تتبلور ظاهرة تسرب القيمة الزائدة المنتجة داخلياً في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر إلى الأجزاء المتقدمة**"(٥). أي تتسرب هذه القيمة الزائدة من أجل تمويل نسبة "مدى التبعية". وهذا التحديد لمفهوم تجديد إنتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ووفقاً لقانون التناقض، يشير إلى أن الرأسمالية في الأجزاء المتخلفة وعلى حين يهمها الإبقاء على معدلات إنتاج القيمة الزائدة المرتفعة، بل ورفع تلك المعدلات (لأنها سر حياتها) فهي تقع في التناقض حين تسعى، وفي نفس الوقت، إلى تطوير قوى الإنتاج، المتخلفة بالأساس، في تلك الأجزاء، والَّتي تتلقى الفنون الإنتاجية من الأجزاء المتقدمة بعد استهلاكها هناك، ومعنى تطوير قوى الإنتاج هو إحلال الآلة؛ ويعني إحلال الآلة (من أجل الحصول على أكبر قدر من السلع في أقل وقت عمل، مع دفع أقل أجر) التقليص من معدلات إنتاج القيمة

(٥) للمزيد من التفصيل، انظر مؤلفنا: **الاقتصاد السياسي للتخلف: مع إشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص٤٩-٦٠.

الزائدة. بل وانخفاض القيمة الحقيقية لمعدل القيمة الزائدة نفسها، وهو ما ينعكس مباشرة على معدلات الأرباح. هنا يقع التناقض ما بين ارتفاع معدلات إنتاج القيمة الزائدة وضعف آليات إنتاجها، وإلى حين حل هذا التناقض تأخذ القيمة الزائدة المنتجة داخلياً في التسرب إلى خارج مسام الاقتصاد القومي كي تغذي صناعات معقدة ومتطورة في الأجزاء المتقدمة (ولا نغفل الأجزاء الَّتي اتخذت منها الأجزاء المتقدمة مصدراً للعمالة الرخيصة فنقلت مصانعها إليها) والَّتي تمد الأجزاء المتخلفة بالسلع كثيفة التكنولوجيا والرأسمال، وهي السلع الَّتي تتوقف عليها شروط عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة. أي **أن القيمة الزائدة الكلية**، وفقاً لمفهومها السابق تحديده، **تأخذ في التسرب إلى خارج الاقتصاد القومي من أجل تمويل نسبة "مدى التبعية"**. والجدول أدناه يبين الميل العام لتبعية الاقتصاد المصري للسوق الرأسمالية الدولية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣. وإذ نراعي الوعي بأن المتوسط الحسابي عادة ما يخفي أكثر مما يظهر، فلن نعتد إلا بالميل العام على وجه الاسترشاد لفهم آداء الاقتصاد على صعيد التبعية الاجتماعية والاقتصادية بوجه خاص.

السنة	متوسط نصيب الفرد من الواردات السلعية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي	معدل التبعية
٢٠٠٠	٠,٧٦	٢,٦	٢٩,٢٣
٢٠٠١	٠,٧٧	٢,٦٧	٢٨,٨٣
٢٠٠٢	٠,٨٤	٢,٩٣	٢٨,٦٦
٢٠٠٣	٠,٩٤	٣,٣٢	٣٢,١٢
٢٠٠٤	١,١٥	٣,٦٥	٣١,٥٠
٢٠٠٥	١,٦٢	٤,١١	٣٩,٤١
٢٠٠٦	١,٦٢	٤,٧٠	٣٤,٤٦
٢٠٠٧	٢,٠٨	٥,٩	٣٥,٢٥
٢٠٠٨	٣,٨٦	٦,١	٦٣,٢٧
٢٠٠٩	٣,٢٨	٦,٧٢	٥٣,٧٧
٢٠١٠	٣,٨٢	٧,٦٧	٤٩,٨٠
٢٠١١	٤,٦١	٨,٥٢	٥٤,١٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٣,٨٠	١٠,٤	٣٦,٥٣
المتوسط العام للتبعية الاقتصادية في الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠١٣ = ٣٩,٧٦%			

المصدر: حسبت بالاعتماد على المقارنة والمقاربة والترجيح بين الأرقام الواردة في التقارير الآتية:

Report of the World Development (1993) (1998) (2010) (2011) (2012) (2013). **CIA-The world fact book** (2008) (2009) (2010) (2011) (2012) (2013). **Human Development Report** (2010) (2011) (2012). **Report of the World Social Situation** (2009) (2010) (2011) (2012) (2013). **World Economic Outlook** (2010) (2011) (2012) (2013). **International Financial Statistics** (March 2010) (May 2011) (May 2012) (March 2013) **Education for All by 2015. Will we make it?** (2008). **Yearbook of Labour Statistics** (2009) (2010) (2011) (2012).

(٧)

وليكن عالمنا العربي نموذجنا الثاني. والجدول التالي يوضح مقدار التسرب. تسرب **القيمة الزائدة الكلية** في قطاع واحد، ربما الأهم، من القطاعات الثلاثة الَّتي يتركب منها الهيكل الاقتصادي لبلدان العالم العربي، وهو القطاع الزراعي (٢٠١٢/٢٠١٣) لتكوين تصور أكثر وضوحاً عن الاتجاه العام.

البلد	عدد السكان (بالمليون نسمة)	القوة العاملة في قطاع الزراعة (%) من إجمالي العاملين، وما بين القوسين هو عدد العاملين في القطاع الزراعي منسوباً إلى عدد السكان	الناتج الزراعي (بالمليون دولار)	الصادارت (بالمليون دولار)	الواردات (بالمليون دولار)
الأردن	٦,٢٠٠	٨,٨ (٠,٥٤٥)	٧٣٠	٦٠٦	٢٥٠٠
الإمارات	٨,٢٦٤	٥,٢ (٠,٤٢٩)	٢,٦٥٥	١٧٩٠	٤٧٠٠
البحرين	١,٣٠	٢,٤ (٠,٠٣١٢)	٩٣	٢٥٧	٥٩٠
تونس	١٠,٥٠٠	١٦,٢ (١,٧٠١)	٣,١٧٥	٢٩٠٠	٢٤٤٩
الجزائر	٣٥,٨٠٠	١٣,١ (٤,٦٩٠)	١٣,٤٨٥	٢٦٠	٧٥٨٥
جيبوتي	٩٢٣	٧٤,٩ (٦٩١,٣٣٠)	٣٦	٢٢	١٥٠
السعودية	٢٧,٥٢٢	٤,١ (١,١٣٠)	١١,٢٠٤	٢٨٠٠	١٨٨٢٢
السودان	٤١,١٦٠	٤٤,٥ (١٨,٣٢٠)	٢٢,٧٨٥	١٧١	٤٨٠
سوريا	٢٠,١٢٥	١٣,٩ (٢,٧٨٠)	١٢,٢١٥	٢٢٦٥	٣٢٥٤
الصومال	١٠,٤٩٠	٣٥,٥ (٣,٧٢٣)	......	٢٢	٥٩٠
العراق	٣٣,٤٠٨	١٤,٠(٤,٦٧٧)	٧,٢٩٨	١٠	٢٠٠٠
عمان	٣,٤١٥	٢٠,٥ (٠,٧٠٠٠٨)	٨٥٧	٣٥٠	٢٥٨٩
فلسطين	٧,٩٠٠	......	......	٧٢	٣٥٤
قطر	١,٦٩٩	١,٦(٠,٠٢٧١٨)	٢٨١	١٠	٤١٥
القمر	٧٠٠	......	......	......	......
الكويت	٣,٥٥٤	١,٨(٠,٠٦٣٩٧)	٢٦٢	١٨٠	١٩٢٠
لبنان	٤,٠١٨	٢,٢ (٠,٠٨٨٤)	١,٩٦٣	٣٦٠	٢٢٦٥
ليبيا	٧,٧٧٤	٤,٩(٠,٣٨٠٩٣)	١,٦٣٢	٧	٢٠٦٩
مصر	٨٣,٦٨٢	٢٩,٩(٢٣,٥٢٥)	٢٩,١٣٥	٣٦٠٠	٦٩٤٠
المغرب	٣١,٥٨٩	٤٢,٦ (١٣,٤٥٦)	١٢,٥١٠	٣٨٠٠	٤٢٣٣
موريتانيا	٥,٧	٤٦,٥ (٢٦,٥٠٥)	٥٧٥	٦٤	٩٥
اليمن	٢٣,١٥٤	٣٦,٩ (٨,٥٤٣)	٣,٤٩٢	٣٨٩	٢٢٥٦

المصدر: نفسه.

وعلى هذا الجدول لنا الملاحظات الآتية:

- من العبث أن يدرس الاقتصاد العربي ككل واحد، إذ الواقع يؤكد عدم تجانس الاقتصادات العربية، وإن الأخذ بالمتوسطات الحسابية، الَّتي تخفي أكثر مما تظهر، يعد خطأً علمياً فادحاً إذ ما تم استخلاص نتائج (نهائية) بناء عليها؛ فثمة بلدان تحقق فائضاً نسبياً، وأخرى لديها نقص شديد. وثمة بلدان تعداد سكانها يفوق عشرات المرات تعداد سكان بلدان أخرى. وثمة بلدان يكون نصيب الفرد فيها مرتفعاً، وأخرى منخفضاً للغاية. وثمة بلدان يعمل جل سكانها بالزراعة، وبلدان أخرى يندر بها النشاط الزراعي. فكيف يتم درس اقتصادات غير متجانسة بهذا الشكل وافتراض تجانسها؟ إذ الشائع في درس الاقتصادات العربية هو درسها ككل. كوحدة واحدة. والاعتماد على الأرقام الإجمالية الَّتي قد تقدم صورة وردية في بعض القطاعات والبنود، وإنما عبثية في مجموعها!

- بعد خصم قيمة الواردات، في قطاع الزراعة، فإن الناتج الزراعي الكلي لا يفي بحاجات السكان في غالبية بلدان العالم العربي! ربما باستثناء، وبشكل نسبي: بلدان الإمارات المتحدة، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا.

- الفوائض الزراعية المنتجة في بعض بلدان العالم العربي مثل: السودان، ومصر، ولبنان، والعراق، وسورية، تتمثل غالبيتها في الأسماك، وبعض أنواع الفواكه، وبعض أنواع الخضروات. مع نقص، أحياناً شديد، في المنتجات الزراعية الرئيسية: الحبوب، والدقيق، والأرز، والشعير، والبطاطس، والبقوليات، واللحوم، والزيوت، والألبان ومنتجاتها.

- ثمة بلدان مثل جيبوتي يعمل بها نحو ٧٤,٩% من السكان بالزراعة والأنشطة المرتبطة، ومع ذلك تستورد طعامها من الخارج.

- توجد بلدان تتوقف عملية إطعام السكان فيها على ما يحدث في النظام الرأسمالي العالمي مثل: الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا، فهي بلدان تستورد طعامها من الخارج بنسبة كبيرة؛ إذ لا يفي إنتاجها بحاجات السكان. وتلك البلدان إنما تمول عملية الاستيراد من خلال القيمة الزائدة المنتجة بسواعد العرب، ربما في قطاعات أخرى، مثل الصناعة، الاستخراجية عادةً، والخدمات، الرديئة نسبياً. وذلك بالنظر إلى إجمالي الصادرات والواردات للهيكل ككل، كما سنرى لاحقاً.

- تفاوت مستوى الإنتاجية، مع الأخذ في الاعتبار عنصر الجغرافيا، من الخصائص اللصيقة بالدراسات المقارنة للاقتصادات العربية؛ فعلى سبيل المثال: ما ينتجه مزارعو وفلاحو الأردن ينتج في الإمارات ضعفه تقريباً. وما ينتج في تونس ينتج ثلاثة أضعافه في المملكة السعودية، وما ينتج في العراق ينتج ضعفه في الجزائر. وما ينتج في موريتانيا ينتج في مصر ستة أضعافه تقريباً!

- يؤدي كل من: اختلاف سعر صرف العملة، والإنتاج من أجل السوق، وإنما السوق الرأسمالية الدولية، الدور المحوري في هيكل الزراعة العربية، فالرأسمال المستثمر في قطاع الزراعة لا يهمه سوى الربح، سواء تحقق بإطعام أهل البلد الَّذي يستهلك أرضه، أو خارجه. ومن هنا كان الإنتاج دائماً من أجل السوق، وليس من أجل تأمين الاكتفاء الذاتي للمجتمع، أو تنمية معتمدة على الذات، وفك الروابط مع الإمبريالية العالمية. إذ في بعض البلدان، تونس مثلاً، يكون إجمالي الإنتاج الزراعي قادراً على تأدية دوره النوذجي في خلق الشخصية الوطنية المستقلة في مواجهة الرأسمالية الدولية في توسعها المستمر، إذ يقدر الإنتاج الزراعي، وفقاً لأرقام ٢٠١١، بنحو ٣,١٧٥ مليار دولاراً، يصدر تونس منهم ٢,٩٠٠ مليار دولاراً، ويستورد في المقابل نحو ٢,٤٤٩ مليار دولاراً! يتعين هنا الوعي بعلاقات الملكية العقارية، وتركيبة الطبقات المهيمنة وتكونها التاريخي في ركاب الرأسمال الأجنبي.

- ثمة بلدان، مثل: السعودية (يتعين هنا الوعي بتفاصيل عقود التخصيص الَّتي تحصلت عليها المملكة في الأراضي السودانية) قدر ناتجه الزراعي، وفقاً لأرقام ٢٠١١،

بنحو ١١,٢٠٤ مليار دولاراً، كما قدرت قيمة صادراته بنحو ٢,٨٠٠ مليار دولاراً، في الوقت الَّذي قدرت قيمة الواردات بما يقارب ١٩ مليار دولاراً. أي أن المجتمع السعودي يحصل على جل غذائه من السوق الدولية!

- بلد أخر مثل السودان(٦)، قدر ناتجه الزراعي في عام ٢٠١١، بنحو ٢٢,٧٨٥ مليار دولاراً، وبعد خصم الصافي الزراعي، وقدره ٣٠١ مليون دولاراً، فيكون السودان قد حقق نحو ٢٢,٤٨٤ مليار دولاراً! ولم يزل السودان يجدد يومياً تخلفه! لماذا؟ لأن جل هذا الناتج لصالح **رأسمال خاص أجنبي** يستهلك أرضه (سعودي، إماراتي، كوري جنوبي، حتى الآن!) هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لأنه يعد مثالاً نموذجياً للتسرب، ليس للفائض، كما هو شائع، وإنما لتسرب القيمة الزائدة الَّتي تم إنتاجها بداخله؛ من أجل استيراد كل ما هو ضروري من أجل تجديد الإنتاج على الصعيد الاجتماعي!

---

(٦) يمكن القول أن القطاع الزراعي في السودان يعكس جل مظاهر التخلف، بمفهومه التقليدي، الذي يميز القطاع الزراعي العربي بوجه عام، على النحو التالي: (أولاً) عدم إجراء مسح شامل للثروة الحيوانية منذ عام ١٩٧٥- ١٩٧٦ وكان المسح في ذلك العام قد أجرى عن طريق المسح الجوي (العشوائي والبدائي) ولم يتم التدقيق في بياناته. يضاف إلى ذلك تدهور المراعي الطبيعية وانكماشها، وعدم توافر مياه الشرب الصالحة للحيوان، واندلاع نيران الحروب من أجلها بين القبائل المتناحرة، وبين القبائل وبين السلطة المركزية. وهو الأمر الذي تضافر مع مشاكل حيازة الأراضي، وغياب سياسات تنظيم استخداماتها، وما يستصحب ذلك من إثارة لإشكاليات الصراعات القبلية وبسط النفوذ (على الأرض بما فيها ومن عليها) في مرحلة أولى؛ كي تطرح في مرحلة ثانية إشكالية الصراع بين الطبقات المكونة للقبيلة ذاتها. (ثانياً) الاعتماد الكامل تقريباً، مع الاتجاه إلى تحديث الزراعة والإنتاج من أجل السوق، على وسائل إنتاج (الجرارات، والمحاريث، والحصادات، والهراسات، والمضخات، ومجموعات الري، والمحركات،... إلخ) منتجة في الأجزاء المتقدمة أو الآخذة في طريقها إلى بلوغ تلك الأجزاء (كاتربلر، فورد، فيرجسون، هيتاشي، كوماتسو، ميتسوبيشي، ياماها،... إلخ) الأمر الذي يعني تسرب القيمة الزائدة إلى الخارج من أجل شراء آلات العمل بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية والغذائية المنتجة في الأجزاء المتقدمة. (ثالثاً) انتشار الفقر (٥٧% من سكان الريف تحت خط الفقر) والأمراض المستوطنة والوافدة. والتاريخ المرضي للجنوب السوداني زاخر بالمآسي بعد تدمير الانعزال الصحي الطبيعي مع أول تعارف عدائي مع الرأسمال الدولي، الأمر الذي تساوق مع استمرار وجود الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية، وعدم اعتماد برامج وقائية للحماية منها. (رابعاً) ضعف آليات ومصادر التمويل الوطنية، (كانت حكومة الخرطوم قبل الانفصال تدعم الزراعة بخمسين مليون دولار، في حين تدعم البنزين بـ ٣٠٠ مليون دولار!) مع ارتفاع كلفة التمويل وقصر مدته واقتصاره على تغطية عمليات الإنتاج على الإنتاج من أجل التصدير. أي من أجل السوق العالمي؛ وبالتبع الاندماج المباشر في منظومة الأثمان الدولية، وإنما ابتداء من تسرب القيمة الزائدة المنتجة بسواعد أبناء الأجزاء المتخلفة إلى الأجزاء المتقدمة. فكما ذكرنا بالمتن أن التسرب يسبق التبادل، بل وذهبنا إلى أبعد من ذلك، لأننا نرى أن ما ينفق من أجل إنتاج عامل فرنسي يفوق ما ينفق من أجل إنتاج عامل سنغالي مثلاً، ومن ثم يكون من المنطقي أن يعوض بالأجر المختلف عن هذه النفقات المختلفة. ونفس الأمر ينطبق على العامل/الفلاح السوداني، الذى لا يتكلف إنتاجه (كعامل/كفلاح) سوى لقيمات قليلة وكساء متواضع وشربة ماء ملوثة! فهو تقريباً بلا ثمن! للأسف! (خامساً) ارتفاع كلفة الإنتاج، مع ارتفاع نسبة الهدر، إضافة إلى الأعباء الضريبية السائدة على المدخلات وتعدد الرسوم (ضرائب العبور)، والجبايات على حركة الحيوان. كل ذلك من جهة، ومن جهة أخرى: انخفاض =

وبمناسبة الفائض؛ فثمة دراسة قام بها د. عبد الهادي النجار(٧)، بحث من خلالها ظاهرة تعبئة الفائض المنتج في القرية، كما بحث ظاهرة فصل الريف عن المدينة، والتناقض بينهما، في إنجلترا والولايات المتحدة ومصر، ولكن لا تتجاوز الدراسة حدود الإنتاج الزراعي بل هي تجد الفائض الزراعي مرادفاً للفائض الاقتصادي! الأمر الَّذي

= أثمان بعض المنتجات الزراعية، وهو ما ينعكس سلباً على قرار الإنتاج في ذاته. وكذلك ارتفاع أكلاف وسائل الإنتاج، وانخفاض معدلات مستوى الميكنة الزراعية. (١٣,٨ جرار لكل ١٠٠ كيلو متر، على الرغم من تدفق الاستثمارات السعودية، والإماراتية، والكورية الجنوبية، وتخصيص آلاف الأفدنة لتغذية شعوب هذه الدول!) أضف إلى ذلك عدم توافر التقاوي والبذور المحسنة والمبيدات بالشكل الكافي (٧,٩ كيلو جرام سماد لكل هكتار) مع استمرار الضعف في البنى الخدمية والتسويقية للنشاط الزراعي. وهذا كله إنما يتم في إطار من انعدام الارتباط بين القطاعات الاقتصادية وضعف تنظيم الأسواق، وضعف القدرة على تطويرها، وانعدام آلية التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية وذات الصلة بالثروة الحيوانية (المراعي، المياه، الأبحاث... إلخ). (سادساً) تأثير الوضع الأمني المرتبك في دارفور؛ حيث يوجد في إقليم دارفور أكثر من خمس الثروة الحيوانية في السودان. (سابعاً) ونذكر أنه في بداية عام ٢٠٠٨ تسبب ارتفاع سعر النفط في زيادة أثمان الغذاء العالمية، مما دفع العديد من الدول العربية والأسيوية إلى التوجه للبحث عن الأراضي الزراعية من أجل إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية، وبالفعل، كما أشرنا بالمتن، وقع اختيار عدة دول عربية، مثل المملكة العربية السعودية (لم يعلن حجم الاستثمارات السعودية!)، والإمارات المتحدة (٤٠٠ ألف هكتار)، وكذلك كوريا الجنوبية (٦٩٠ ألف هكتار)، على الأراضي السودانية من أجل تأمين احتياجات شعوبهم الغذائية، الأمر الذي استصحب تلقي السودان مجموعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الزراعة. وهو ما يعني في النهاية المزيد من إنتاج القيمة الزائدة بفضل يد الفلاح السوداني، والمزيد من تعميق حالة التخلف، كصراع ما بين الإبقاء على معدلات القيمة الزائدة المرتفعة بل والعمل على رفعها، والضعف المزمن في آليات إنتاجها (وبسبب تحديث الزراعة تأخذ إنتاجية العامل الزراعي اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع من٨٩٠ دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٩١٨ دولار عام٢٠٠٣، ثم ٩٢٩ دولار عام ٢٠٠٨، ثم ٩٩٥ دولار عام ٢٠١٠) ولأن السودان سوف يستكمل نزيف الماضي الاستعماري؛ لأنه سينتج لغيره، ويرهق تربته الخصبة، ولا يستخدم الفائض، إن وجد، من أجل سد حاجات الشعب السوداني، وإنما من أجل تغذية الشعوب الشقيقة في قارة أسيا! فلسوف يكون مشروعاً السؤال عن المستفيد من هذا الريع الناتج عن تأجير أرض الوطن للدول الشقيقة! بمعنى أدق ما هي الطبقة المهيمنة التي ستفرض، في الواقع هي الآن تفرض، سطوتها على الريع الناتج عن إنهاك التربة، وضخ المزيد من القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الفلاح السوداني نحو خارج الوطن؟(ثامناً) بناء على ما سبق؛ يمسي منطقياً، ويصبح سائغاً فهم استمرار التخلف والتبعية وفقاً لما كتبه والتر رودني:"... لقد نشأت تناقضات غير منطقية عديدة على نطاق أفريقيا المستعمرة... فإن السودانيين والأوغنديين يزرعون القطن، لكنهم يستوردون سلعاً قطنية مصنعة... كما أن ساحل العاج تنتج الكاكاو لكنها تستورد الكاكاو المعلب والشيكولاته". انظر: والتر رودني، **أوروبا والتخلف في أفريقيا**، ترجمة أحمد القصير، مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة؛١٣٢(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص١٨٩. (تاسعاً) وأخيراً نذكر عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة إلى الدولار الأمريكي، الأمر الذي ينعكس على المدخلات بشكل رئيسي. للمزيد من التفصيل: **التقرير السوداني السنوي الخامس** (٢٠٠٤) مركز البحوث الأفريقية، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي** (٢٠٠٧)؛ (٢٠٠٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية** (٢٠١٢).

(٧) عبد الهادي النجار، **الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتعبئة الفائض الزراعي نحو المدينة**، مصر المعاصرة؛ العدد ٣٧٦ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع،١٩٧٩)، وللمزيد من التفصيل انظر: عبد الهادي النجار، **الفائض الاقتصادي الفعلي، ودور الضريبة في تعبئته**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية،١٩٧١. ولن يختلف الطرح كثيراً لدى: شارل بتلهايم، **التخطيط والتنمية**، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦). وكذلك: بول باران، **الاقتصاد السياسي والنمو**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧). حيث نجد نفس الدوران، حول قانون القيمة دون الوصول له، وبالتبع دون الاحتكام إليه على صعيد التحليل.

يوحي، وهو غير صحيح، بأن الفائض لا ينتج إلا في القطاع الزراعي. وإن صح ذلك تاريخياً بحكم الأهمية النسبية الَّتي احتلتها الزراعة في خطط الاستعمار، فالطرح في حاجة إلى إعادة نظر؛ لأن المدينة وإن كانت تؤدي دور الموزع للفائض الَّذي تتحصل عليه من الريف وتعيد ضخه إلى الاقتصاد الأم (المتبوع)، فهي الآن تفعل الأمر نفسه، ولكن بطريقة أخطر، وهي تسريب، بلا وعي غالباً، القيمة الزائدة الَّتي تنتج بسواعد الطبقات المطحونة داخلياً، وبصفة خاصة في قطاع الزراعة والصناعة، إلى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي.

ونشفق كثيراً على هؤلاء الَّذين يرون أن الأجزاء المتخلفة تعاني من (هدر الفائض!) أو (استغلال هذا الفائض من قبل الإمبريالية العالمية!) فهم يستشعرون أن بلادهم منتهكة خيراتها، ولكن لا تسعفهم الأرقام والإحصاءات! إذ أن الواقع يقول أن الأجزاء المتخلفة تعاني من العوز، بل والعوز الشديد، وليس الفائض؛ فنراهم يعملون جاهدين من أجل لي عنق الواقع لإثبات هدر الفائض! على الرغم من أن **قانون القيمة**، إن فهموا إياه دون صلف وعنت، بإمكانه أن يمد هؤلاء بفكرة واضحة وحقيقية وواقعية عن التسرب، وبإمكانهم أن يسمونه، حينئذ، بما يحلو لهم من فائض أو غيره، إنما دون احتيال لا نتحرك به إلا إلى الوراء!

- وللانتقال خطوة أكثر تقدماً، يتعين أن نعاين هيكل الصادرات والواردات ٢٠١٢/٢٠٠٩ في ضوء الناتج المحلي الإجمالي، أي ننتقل إلى جدول يبين لنا قيمة الصادرات والواردات، والتركيب السلعي. وذلك من خلال تكوين الوعى بإجمالي ما أنتج في داخل الاقتصاد القومي.

ولسوف نعتد في الجدول أدناه بالناتج المحلي الإجمالي في قطاعات الإنتاج السلعي (أي: الزراعة والصيد، والصناعات الاستخراجية، والتشييد، والكهرباء، والغاز، والماء) من دون الاعتداد بقطاع الخدمات مثل التجارة والمطاعم والفنادق والتمويل والتأمين والمصارف، وقطاع الخدمات الاجتماعية (الإسكان والمرافق، والخدمات الحكومية) إذ يعكس الإنتاج المادي، السلعي، صورة أوضح نسبياً تسعفنا في سبيل شرح فرضيتنا، لتسرب القيمة الزائدة.

البلد	الناتج المحلي الإجمالي من السلع (من دون الخدمات بالمليار دولار)	الدين الخارجي بالمليار دولار	الصادرات بالمليار دولار	أنواع السلع المصدرة	الواردات بالمليار دولار (تسرب)	أنواع السلع الواردة	الإنفاق العام بالمليار دولار (تسرب محتمل)
الأردن	٧,٩٠٥	٨,٣٤٥	٨,٢١٨	ملابس، أسمدة، بوتاس فوسفات، خضروات، فواكه، مواد صيدلانية	١٧,٧٣	نفط خام، آلات، معدات النقل، اتصالات سلكية ولاسلكية، حديد، حبوب، مواد غذائية، سلع رأسمالية	٨,٠٥١
تونس	١٤,٧٦٨	٢٤,٥٠	١٧,٨٧	ملابس، سلع نصف مصنعة، منسوجات، منتجات زراعية، فوسفات، مواد كيميائية، هيدروكربونات	٢٣,٤٩	منسوجات، آلات، معدات نقل وأجزائها، مواد هيدروكربونية، مواد كيميائية، مواد غذائية، ألكترونيات، سلع رأسمالية، مواد لصناعة الورق	١٣,٤٦٦
جيبوتي	١٢٤ مليون دولار	٨٠٢,٩ مليون دولار	١٠١,٧ مليون دولار	جلود، بن	٤٦٥,١ مليون دولار	أطعمة، مشروبات، معدات النقل وأجزائها، آلات، كيماويات، منتجات بترولية، أسلحة، زخائر وأجزاؤها	٤٢٤ مليون دولار
سوريا	٣٢,٢٨٠	٨,٨٩٠	٤,٩٨١	نفط خام، معادن، منتجات نفطية، فواكه، خضروات، ألياف، قطن، منسوجات،	١٧,٦	آلات، معدات النقل، آلات الطاقة الكهربائية، مواد غذائية، ثروة حيوانية معادن، منتجات معدنية،	١٥,١٩٦

				ملابس، لحوم حية، قمح		كيماويات، مواد كيماوية،بلاستيك، غزل، أسلحة	
الصومال	٥,٨٩٦	٣,٢٥٤	٥١٥,٨ مليون دولار	ثروة حيوانية، معادن الخردة، موز، جلود، أسماك، فحم	١,٢٦٣	آلات، معدات، منتجات نفطية، مواد غذائية، أسلحة، زخائر وأجزاؤها،	......
لبنان	٩,٥٤٣	٣٢,٦٤	٥,٦٥٥	مجوهرات، معادن، موادكيميائية، فواكه، خضروات، تبغ، ألياف النسيج، جلود وفراء ومنتجاته، نسيج	٢٠,٧٣	منتجات بترولية، سيارات، آلات معدات نقل، منتجات طبية، ملابس، لحوم، سلع استهلاكية، مواد صناعة الورق، أقمشة،	١١,٣٠٨
مصر	١٠٧,١٣٢	٣٤,٨٨٩	٢٨,٣٧	نفط خام، منتجات نفطية، قطن،منسوجات، منتجات معدنية، مواد كيميائية، أغذية المصنعة، جلود، حيوانات حية	٦٩,٨٤	آلات، معدات، مواد غذائية، مواد كيميائية، منتجات خشبية، ألكترونيات، مواد صيدلانية، ملابس، منسوجات، منتجات معدنية،	٦٦,٢٧٢
المغرب	٣٧,٣١٥	٢٩,٤٢	٢٢,٢٣	ملابس ومنسوجات، معادن خام، منتجات نفطية، حمضيات، أسماك وخضروات	٤٢,٤٩	بترول خام، نسيج، معدات وآلات إنتاج، اتصالات سلكية ولاسلكية، قمح، غاز، كهرباء	٢٩,٩٢٠
موريتانيا	٢,٠٤٧	٢,٩٤٢	٢,٨٧٨	خام الحديد، أسماك، منتجات سمكية، ذهب، نحاس، نفط	٤,١٥٢	آلات، معدات، منتجات بترولية، سلع رأسمالية، مواد غذائية، سلع استهلاكية، سلاح	١,٠٣٠

اليمن	١٣,٢٩٨	٦,٧٢٤	٧,٩٥٨	نفط خام، غاز طبيعي، أسماك جافة ومملحة	١٢,٨٩٣	مواد غذائية، منتجات بترولية، أسلحة، زخائر وأجزاؤها	١٠,٢٨٨

المصدر: نفسه.

وعلى هذا الجدول بعض الملاحظات:

- لقد تعمدنا الاعتداد بالأرقام في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ للتعرف إلى الاتجاه العام للحركة، في المدى القصير، والَّذي يعكس خلاصة الاتجاه الطويل في الفترة السابقة، وفي نفس الوقت يعطي مؤشرات واقعية إلى حد كبير على الاتجاه العام في الفترة التالية على سنوات التحليل.

- لم تزل بلدان العالم العربي، حتى بعد خروج الاستعمار الأجنبي، تمثل بالنسبة للأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المصدر العام للمواد الأولية والخام، غير المصنعة غالباً. كما يظهر في بند نوعية السلع المصدرة.

- لم تزل بلدان العالم العربي، وحتى بعد خروج الاستعمار الأجنبي، تعتمد على السلع الإنتاجية والاستهلاكية الَّتي تنتج في مصانع الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي. وخطورة هذه السلع تكمن في كونها السلع الَّتي تتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي نفسه في داخل الاقتصاد القومي، مثل الآلات والمعدات عالية التقنية، كما يتضح من بند نوعية السلع الواردة.

- يتضح من الجدول أعلاه أن الواردات تلتهم جُل قيمة الناتج المحلي الإجمالي، الواهن أساساً، مع الأخذ في الاعتبار أن قيمة ما تنتجه الطبقة العاملة في داخل الاقتصاد القومي عادة ما تكون أحد أجزاء قيمة استيراد هذه الواردات.

- ومن ثم تمثل الواردات أزمة حقيقية لغالبية بلدان العالم العربي أمام القدرة على الوفاء بالديون الخارجية، من جهة، والقيام بالدور الاجتماعي للدولة، المتمثل في الإنفاق العام، من جهة أخرى. والإنفاق العام يمثل في نفس الوقت مثالاً للتسرب المحتمل في القيمة

المنتجة في داخل الاقتصاد القومي إلى خارجه نحو الأجزاء المتقدمة من أجل استيراد السلع والخدمات الَّتي تقوم الدولة بتوفيرها، مدعمة غالباً، للمواطنين في المجتمع!

ومع الأخذ في الاعتبار تحفظنا على التحليل الاقتصادي للعالم العربي وفقاً للنظريات المبنية على المتوسط الحسابي. فإذ ما أردنا التعرف إلى مدى تبعية البلدان العربية، غير النفطية، للأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي، وفقاً **لقانون القيمة**، في عام واحد، وليكن عام ٢٠١٠، فسوف نجد أن تبعية هذه البلدان تعكس صورة واضحة للغاية لعملية التخلف الاقتصادي والاجتماعي كعملية اجتماعية قوامها **تسرب القيمة الزائدة** المنتجة بفضل عرق الشغيلة في هذه البلدان العربية.

فإذ ما قمنا، وفقاً لمقترحنا، **بحساب نصيب الفرد من الواردات السلعية**، المنتجة غالباً في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي، **ونسبته إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي**، في بعض البلدان غير النفطية، فسنجد أن معيار"مدى التبعية" يسجل متوسطاً مقداره ٦٧,٦١%، وفقاً للجدول أدناه.

البلد	نصيب الفرد من الواردات السلعية	نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي
الأردن	٢,٨٥	١,٢٧
تونس	٢,٢٣	١,٤٠
جيبوتي	٠,٥٠	٠,١٣
سوريا	٠,٨٧	١,٦٠
الصومال	٠,١٢	٠,٥٧
لبنان	٥,٨	٢,٢٣
مصر	٠,٨٤	١,٢٩
المغرب	١,٣٣	١,١٨
موريتانيا	٠,٧٢	٠,٣٥
اليمن	٠,٥٥	٠,٥٧
المجموع	١٥,٨١	١٠,٦٩
نسبة متوسط مدى التبعية (%)		٦٧,٦١

المصدر: نفسه.

ومن أجل أن نرى الصورة الأكبر أوضح، فلننتقل إلى الجدولين أدناه، الأول: يوضح حجم الناتج القومي الإجمالي وحجم الصادرات والواردات في بعض الدول المتقدمة

طبقاً لأرقام ٢٠١٢، والثاني: يوضح التركيب السلعي كما في حركة الصادرات والواردات لذات الدول طبقاً لأرقام نفس العام.

حجم الناتج القومي الإجمالي وحجم الصادرات والواردات في بعض الدول المتقدمة طبقاً لأرقام ٢٠١٢

البلد	الناتج القومي بالترليون دولار	الصادرات بالترليون دولار	الواردات بالترليون دولار
ألمانيا	٢,٨٣٤	١,٣٣٧	١,١٢٠
الولايات المتحدة	١٥,٦٢٩	١,٦١٢	٢,٣٥٧
اليابان	٤,١٨٧	٧٩٢,٢٠٠ (مليار دولار)	٦٣٦,٨٠٠ (مليار دولار)
فرنسا	٢,٢١٧	٥٠٨,٧٠٠ (مليار دولار)	٥٧٧,٧٠٠ (مليار دولار)
إيطاليا	١,٨٣٤	٤٧٨,٤٠٠ (مليار دولار)	٤٣٣,٧٠٠ (مليار دولار)
كندا	١,٣٣٥	٤٥٦,٨٠٠ (مليار دولار)	٤٠٦,٤٠٠ (مليار دولار)
المملكة المتحدة	٢,١٢٧	٤٠٥,٦٠٠ (مليار دولار)	٥٤٦,٥٠٠ (مليار دولار)

المصدر: نفسه.

التركيب السلعي كما يتضح من حركة الصادرات والواردات لبعض الدول المتقدمة طبقاً لأرقام ٢٠١٢

البلد	أنواع السلع المصدرة	أنواع السلع الواردة
ألمانيا	آلات، معدات، سلع رأسمالية، سيارات، منسوجات	آلات، سيارات، مواد غذائية
الولايات المتحدة	منتجات زراعية، إمدادات صناعية، ترانزستورات، طائرات، سلاح، سيارات، قطع غيار السيارات، ألكترونيات، أجهزة الكمبيوتر، معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أدوية	نفط خام، ملابس، سيارات، أثاثات، أدوية، لعب الأطفال، معدات الاتصالات
اليابان	إمدادات صناعية، سيارات، قطع غيار السيارات، ألكترونيات، أجهزة كمبيوتر، معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أشباه الموصلات، ألكترونيات، مستلزمات وأجهزة طبية، ومنتجات صيدلانية	نفط خام، وقود، مواد غذائية، مواد خام
فرنسا	آلات، معدات النقل، طائرات، سلاح، ألكترونيات، منتجات صيدلانية، حديد وصلب، مشروبات، سيارات	نفط خام، لدائن، مواد كيميائية

كوريا الجنوبية	أشباه الموصلات، ألكترونيات، معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أجهزة كبيوتر، سفن، بتروكيمياء، وأسلحة	نفط، آلات، معدات، كيماويات عضوية، بلاستيك
إيطاليا	منتجات هندسية، منسوجات، ملابس، آلات، سيارات، معدات نقل، أغذية، مشروبات، تبغ، معادن غير الحديد	نفط، منسوجات، ملابس، آلات، سيارات، معدات النقل، أغذية، مشروبات
كندا	سيارات، آلات، معدات، قطع غيار السيارات، نفط، غاز الطبيعي، ألكترونيات، أخشاب، لب الخشب	سيارات، نفط خام، سلع استهلاكية معمرة
المملكة المتحدة	آلات، معدات، سلع مصنعة، أسلحة، وقود، مواد كيميائية، أغذية، المشروبات	نفط خام، مواد غذائية، سلع مصنعة

المصدر: نفسه.

ويتضح من الجدولين:

- أن الأجزاء المتقدمة لا تسمح بتسرب القيمة الزائدة المنتجة في داخل اقتصاداتها القومية إلى خارجها، إذ لا يغطي الناتج القومي لحسب قيمة الواردات، وإنما تغطيها، عادة، قيمة الصادرات،

- الأمر الّذي يعني المزيد من التراكم الرأسمالي الممكّن من اعتبار العالم بأسره حقل عمليات الرساميل التابع لتلك الأجزاء،

- إذ يتضح أن الأجزاء المتقدمة تتفوق تفوقاً هائلاً بالنظر إلى إجمالي الناتج المحلي، الأمر الّذي يعني صلابة وقوة هيكل الاقتصاد القومي، والتعاون والتكامل ما بين قطاعاته،

- وتتميز هذه الأجزاء أيضاً بالتوازن النسبي بين قيمة الصادرات والواردات، وحينما يحدث تغير فيكون غالباً في مصلحة الصادرات، الأمر الّذي يعني **إعادة ضخ**، لا تسرب، المزيد من القيمة الزائدة المنتجة في داخل الاقتصادات القومية لهذه الأجزاء المتقدمة **في مسام الاقتصاد العالمي**،

- بما يحتوي هذا الضخ على تصدير للتضخم، وربما الإفلاس والكساد لشركات، والتردي لدول، تنتمي إلى الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي،

- وابتداءً من حساب قيمة الصادرات والواردات، نجد أن تلك الأجزاء المتقدمة تحقق من الفائض الاقتصادي ما من شأنه تدعيم توسعها المستمر في تجديد إنتاجها الاجتماعي على نحو مستقل معتمد على الذات،

- كما يتضح أن تلك الأجزاء إنما تتخصص في السلع كثيفة التكنولوجيا والرأسمال؛ الأمر الَّذي يعني هيمنتها على الصعيد العالمي في حقل إنتاج السلع الَّتي يتوقف عليها تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة الَّتي تعتمد كلية تقريباً في تجديد إنتاجها على أدوات العمل الَّتي تنتجها هذه الأجزاء.

- تنحصر غالبية واردات الأجزاء المتقدمة في المواد الأولية والخام، الَّتي تفتقر إليها، أو الَّتي تحتفظ منها بمخزون استراتيجي، ولا ترغب في استخدامه. والواقع ان الافتقار لا يعني الاحتياج والاعتماد المتبادل، في ضوء تثوير عملية تخليق البدائل الاصطناعية، وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية، والتدويل المستمر للإنتاج.

(٨)

نستنتج من تحليلنا أعلاه أن:

- القيمة الزائدة هي حاصل التناسب بين: القيمة الحقيقية لمعدل القيمة الزائدة الأولية بالنسبة للرأسمال الكلي. وبين: القيمة الاسمية لمعدل القيمة الزائدة الأولية بالنسبة لقيمة قوة العمل. وهي ابتداءً من ذلك:

- خاضعة لقانون موضوعي يرتكز على جدلية الصراع بين قوى الإنتاج. وبالتبع الصراع بين الطبقات الاجتماعية المشاركة، وغير المشاركة، في الإنتاج على الصعيد الاجتماعي.

- وعليه، **يصبح مفهوماً أساس تحديد (معدل) وبالتالي (كمية) القيمة الزائدة**. وليس الاكتفاء بافتراض أن معدل القيمة الزائدة = ١٠٠%. ومن ثم:

- يمكننا إعادة طرح مباديء الاقتصاد السياسي الَّتي تمفصل حول قانون القيمة، وفي مقدمتها: مفهوم القيمة الزائدة نفسها، وقيمة السلعة، وثمنها، ومعدل الربح الوسطي، وثمن الإنتاج.

- الأمر الَّذي يمكنا من إعادة فهم أساسيات تجديد الإنتاج الاجتماعي المستقل والمعتمد على الذات، وبصفة خاصة تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة، ونحن منها، والَّتي صارت مندمجة في الاقتصاد الرأسمالى العالمي كاقتصادات تابعة تعتمد في تجديد إنتاجها على ما يحدث خارجها في باقى أجزاء النظام. ومن ثم تتميز بفقدانها للسيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجها. وعليه يمكننا:

- تحليل الاتجاه الَّذي تتخذه القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر. بما يمكننا من مواجهة التسرب في القيمة الزائدة وإعادة ضخها في مسام الاقتصاد القومي المتخلف المنتج لها. ولن يكون ذلك ممكناً بدون الوعي بضرورة النظر إلى التبادل على الصعيد العالمي كتبادل متكافيء ابتداءً من النظر إلى قيمة العمل المختزن الَّذي يحتويه العامل المنتج للقيمة الزائدة الَّتي تأخذ طريقها نحو الأجزاء المتقدمة.

(٩)

وعليه، يصير محدداً، كفرضيات منهجية:

- قيمة السلعة النسبية.

- ماهية القيمة الزائدة[٨]، وتحديدها، ومعدلها، وبالتبع كيفية تحديد معدلات الأرباح الوسطية على الصعيد الاجتماعي.

- الاتجاه الَّذي تسلكه هذه القيمة. عقب توزيعها اجتماعياً بين الطبقات المشاركة، وغير المشاركة، في عملية الإنتاج الاجتماعي، وبصفة خاصة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي.

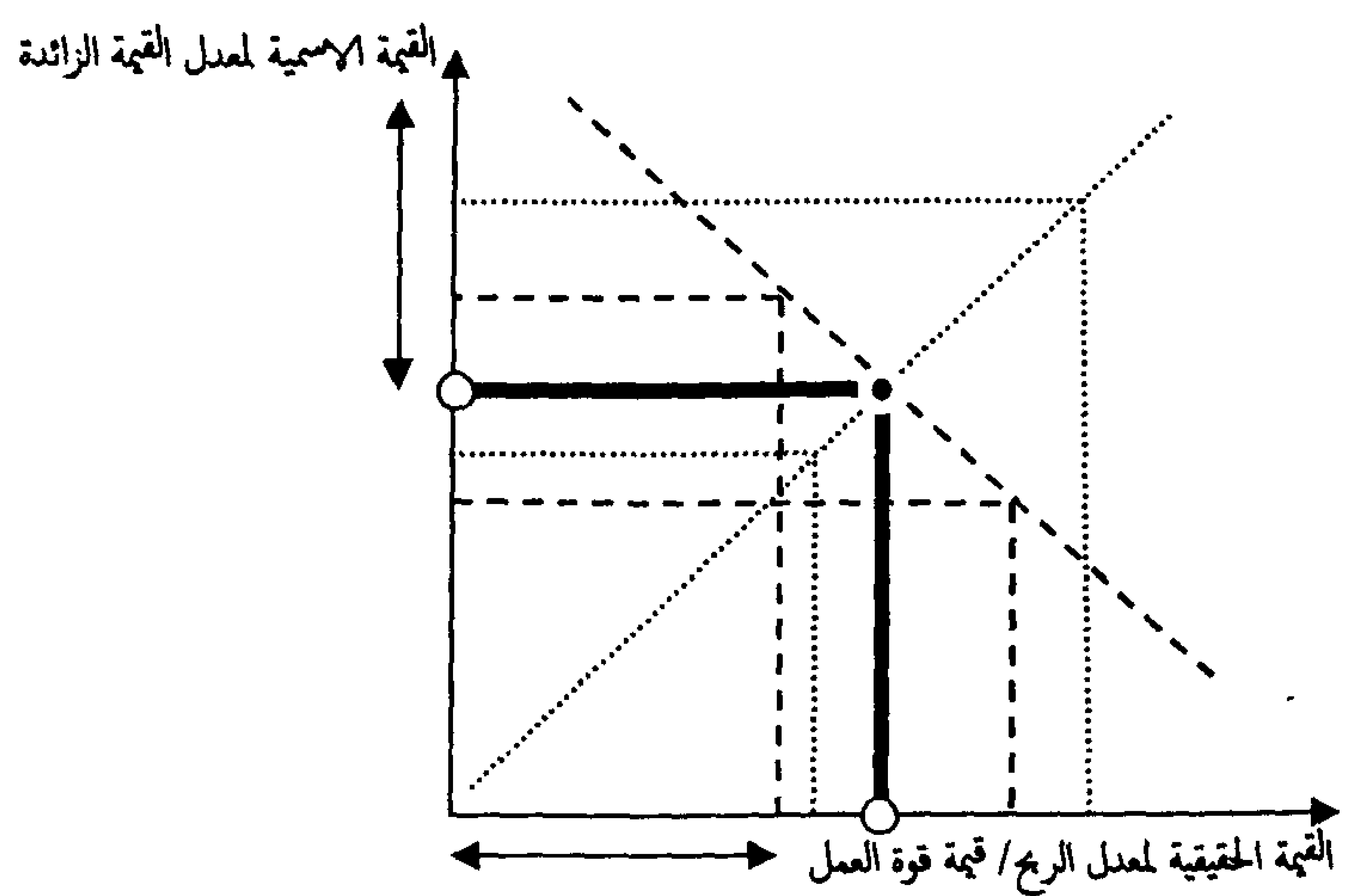
-كيف نقارن، في ضوء الوعي بالعمل المختزن في العامل نفسه مثل الآلة تماماً، بين العمل البسيط والعمل المركب، بنفس الطريقة الَّتي نقارن بواسطتها بين عمل عامل في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي وعامل آخر في الأجزاء المتقدمة من هذا النظام.

(١٠)

والآن، بعد أن قدمنا **فرضية** بصدد استكمال مبادىءالاقتصاد السياسي؛ يمكننا الانتقال خطوة فكرية إلى الأمام بغرض مناقشة الإشكالية الثانية الَّتي ننشغل بها في أبحاثنا الراهنة، وهي المركزية الأوروبية. فلننتقل إلى الكتاب الثالث المنشغل بنقد المركزية الأوروبية، إنما ابتداءً مما انتهينا إليه بشأن مفهوم الرأسمال والأشكال الَّتي يتخذها في عملية الإنتاج والتداول والتوزيع، والوعي بالصيغة العامة للحركة على الصعيد الاقتصادي في المجتمع.

---

(٨) ويمكننا، مسايرة لمن يحلو لهم استخدام الأشكال البيانية، أن نبرهن بيانياً على القيمة الزائدة الكلية وتناسباتها على النحو التالي:



الكتاب الثالث
نقد المركزية الأوروبية

الفصل الثالث عشر
ماقبل هيمنة الرأسمال

(١)

لم تكن المجتمعات، قبل هيمنة قانون حركة الرأسمال على الأقل بألفي عام، هائمة في وديان سحيقة أو قابعة في بطون جبال تسكنها الأشباح، بل كانت ذات حضارات مجيدة، مفعمة بالحياة الاجتماعية بأشكالها كافة، متأججة بالنشاط الإنتاجي على الصعيد المادي والخدمي، المدني والعسكري. حضارات عظيمة منتجة لمعرفة كونية وفنون خالدة وثقافات مبهرة. وما نظن، نحن أبناء القرن الواحد والعشرين، أنه من ابتكارتنا على صعيد مفردات الحياة اليومية في النشاط الاقتصادي، إنما هو على أقل تقدير محض نسخ مطورة، وربما مكررة، من نفس مفردات نشاط الحياة اليومية الَّتي عاشتها أمم قبلنا منذ آلاف السنين[١]. فلعل الشائع أن ذكر "الرأسمالية" و"الرأسمال" و"الرأسمالي"، في وقتنا الحاضر، إنما يستتبع في الأذهان، ابتداءً من هيمنة المركزية الأوروبية، مجموعة من المفاهيم الَّتي تشير إلى خصائص عديدة ومتباينة، ومن ثم مشوشة لأنها غير محددة؛ فقد تشير إلى: المنافسة والاقتصاد الحر، وقد تشير إلى ظهور بيع قوة العمل، وقد تشير إلى تحول الأرض إلى سلعة، وقد تشير إلى نظام كف فيه الإنسان عن الإنتاج بغرض الإشباع المباشر، وأصبح ينتج من أجل السوق، وقد تشير إلى ظهور ذلك الرجل المغامر أو المخاطر من أجل الأرباح الطائلة، وقد تشير إلى سيادة النقود في المبادلات اليومية، وقد تشير إلى نظام تمتلك فيه طبقة معينة الثروة على حساب باقي طبقات المجتمع الَّتي أنتجت هذه الثروة، وقد تشير إلى عصر كل ما فيه صار محلاً للبيع والشراء، حتى الأخلاق! وقد تشير إلى حقبة هيمنة الصناعة على الهيكل الاقتصادي، وقد تشير إلى أن النمو الاقتصادي يرتكز على المزاحمة، على فن شراء كل شيء بأرخص ثمن وبيعه بأغلى ثمن. وقد تشير

---

(١) "... هناك في تاريخ العالم القديم فترات عديدة بلغ فيها التطور الاقتصادي مستو رفيعاً: في مصر وبابل وفارس... وعصر الملوك الهيلينستيين وعهد الجمهورية الرومانية في عصرها المتأخر والإمبراطورية الرومانية في أيامها الأولى... ففي كل هذه الأزمنة ظهرت أطوار مختلفة من الحياة الاقتصادية وأطوار متباينة من الرأسمالية. ولم يكن لاقتصادات المنزل الغلبة في أي فترة منها". انظر: م. رستوفتزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي**، ترجمة زكي علي ومحمد سليم سالم (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧)، ج١، ص٦٤٥.

إلى كل ذلك، أو بعضه. وربما غيره! ولكن، لا يمكن في الواقع أن نطمئن إلى أن أحد هذه السمات أو الخصائص المذكورة أعلاه بإمكانه أن يميز النظام المعاصر المسمى بالرأسمالية عن غيره من نظم اجتماعية واقتصادية وأنماط إنتاجية عبر مراحل التاريخ البشري. لماذا؟ لأننا حين نبحث، بعمق وتأمل، في آثار ووثائق ومراجع العالم القديم والوسيط، حتى القرن الخامس عشر، على الأقل في: بلاد بابل، ومصر القديمة، وفينيقيا، وأثينا، وروما، وبيزنطة، والقيروان، وقرطبة، وشمال أفريقية، سنجد مادة معرفية خصبة للغاية نعي من خلالها كيف كانت مجتمعات هذين العالمين، القديم والوسيط، تعرفان، ودون التباس، الإنتاج، والتبادل، والتراكم، والفائض، والمضاربة، والربح، والتجارة، والنقود، والصكوك، والسندات، والأسهم، والتمويل، والاعتمادات المصرفية، والأثمان، والثروة، والأسواق، والرأسمال، والتضخم، والاحتكار، والتوريد، والسلع، والفائض، والاستيراد، والتصدير، والحرفيين، والفلاحين، والعمال، والصناع، وتجار الجملة وتجار التجزئة، ورجال المال، وأرباب الأعمال، والصيارفة، والصراع الطبقي، والملكية الفردية، والملكية العامة، والمصنوعات على اختلاف أنواعها، والصناعات الحربية الثقيلة، والعمل المأجور، والعمل الزائد، والأجور، والمرتبات،...، إلى أخر ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية اليومية في عالمنا الرأسمالي المعاصر.

فإذ ما تساءلنا: ما الّذي يميز إذاً النشاط الاقتصادي في عالمنا اليوم، أي ما الّذي تميز به الرأسمالية كنمط إنتاج سائد اليوم على الصعيد الاجتماعي العالمي؟ وقيل لنا: إن الّذي يميز الرأسمالية هو سيادة ظاهرة الأثمان، أو ظاهرة انفصال الريف عن المدينة، أو أن الإنتاج يتم من أجل السوق، أو أن النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية تهيمن عليه المبادلات النقدية، أو وجود ظاهرة بيع قوة العمل. أو أن المؤسسات المالية والنقدية والعمليات المصرفية صارت تمارس أدواراً مهمة في حقلي التجارة والصناعة. إذ قيل لنا ذلك؛ فلا بد أن نشك في صحة هذه الأمور جميعها كمحددات للنظام المعاصر، ويتعين أن لا نطمئن على الإطلاق لكونها من قبيل الإجابات المقنعة؛ لأن كل هذه الأمور، كما سنرى، مسبوقة تاريخياً، وعرفتها،

وبوضوح، المجتمعات السابقة على عالمنا المعاصر، وفي مقدمة هذه الظواهر الرأسمال نفسه.(٢)

وللحقيقة!، فالأمر الوحيد الَّذي يمكن أن يجعلنا نركن، إنما بلا وعي بالتأكيد، لأي إجابة مما سبق على السؤال عن الأمر الَّذي يميز عالمنا الرأسمالي المعاصر، هو أن نقتفي أثر المؤرخ الأوروبي الَّذي أرخ للعالم ابتداءً من تاريخ أوروبا؛ فحينئذ سوف تقودنا الانتقائية، كما قادت مؤرخي المركزية الأوروبية، نحو إيجاد ظواهر، في القرن الخامس عشر، تعتبر جديدة على أوروبا الغربية، من وجهة نظرهم، جعلت الرأسمالية تمثل ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ ذي المركزية الأوروبية. ومن هذه الظواهر الرأسمال الصناعي، والإنتاج من أجل السوق، وبيع قوة العمل.

أما إذ ما اتخذنا من تاريخ العالم القديم والوسيط حقلاً للتحليل؛ ابتداءً من مبدأ وحدة المعرفة الإنسانية والتراث المشترك للبشرية؛ فمن المؤكد أن النتائج سوف تتغير تماماً. إذ سنعرف أن كل الأمور الَّتي انتقاها المؤرخ الأوروبي كي تميز التاريخ الحديث لأوروبا الغربية هي أمور مسبوقة تاريخياً وعرفتها حضارات العالم القديم والوسيط، ولئن تفاوتت الأشكال والدرجات. ولكن تظل دائماً قوانين الحركة واحدة. والاختلاف هو في مدى الهيمنة الَّتي تمكنت قوانين الحركة من فرضها على عصور التاريخ الإنساني عبر حركته الملحمية البطيئة والعظيمة.

(٢)

إن ما نرغب في التأكيد عليه هو أن الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي معاصر لا تنفرد بمظاهرها ومفرداتها. والاقتصاد السياسي، كعلم منشغل بقوانين حركة الرأسمال، ابتداءً من قانون القيمة، وما يتعلق بهذه القوانين من ظواهر على صعيد

---

(٢) والواقع أن البعض من كبار المؤرخين، مثل مومزن وبيرين، قد استخدما، وهما محقان، اصطلاح الرأسمال حين تأريخهما للحضارات القديمة، وذهبا إلى أن: "الرأسمال كان متطوراً للغاية في العالم القديم"، ولكن ماركس، ابتداءً من المركزية الأوروبية، لم يكن راضياً عن هذا الاتجاه!

"In encyclopedias of classical antiquities we find such nonsense as this- that in the ancient world capital was fully developed, "except that the free labourer and a system of credit were wanting." Mommsen also, in his "History of Rome,"commits, in this respect, one blunder after another". Karl Marx, **Capital,** Vol I, ch 4, p.122.

النشاط الاقتصادي في المجتمع (الإنتاج، والتداول، والتوزيع) لم يظهر بظهور الرأسمال، وإنما ظهر فقط حينما **هيمن** الرأسمال وأخضع جميع أشكال الرأسمال الأخرى لقانون حركة واحد؛ ومن ثم أخضع مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع لنفس قانون الحركة، وهو: **(ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن)**.

(٣)

والفرضية المركزية الَّتي نحاول البرهنة عليها هي أن ثمة خدعة معرفية انطلت علينا، بوجه خاص نحن أبناء الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي، فقد انسقنا وراء السراب! قالوا لنا أن ظواهر الرأسمالية هي ظواهر جديدة بالنسبة للإنسانية. وأن ظواهر الرأسمال غير مسبوقة، وإن أردنا الحياة المشرقة؛ فلنحارب هذه الظواهر! وطمأنونا؛ وقالوا لنا أنها أمور طارئة! وبإمكانكم إزالتها وإرجاعها إلى مكانها في غياهب العدم الَّتي أتت منه! ولكن، لم يقل لنا كثيرٌ من المناضلين! أو أساتذة التلقين في الجامعات! أن **أشكال/قوانين حركة الرأسمال** لا يستقل بها، بمفرده، عالم الـ ٥٠٠ عام الماضية، العالم المصبوغ بالصبغة الأوروبية، وإنما هي أشكال للحركة، وظواهر، تضرب بجذورها في أعماق تاريخ النشاط الاقتصادي للبشرية.

وحينما تمكنت الصيغة/القانون **(ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن)** من إخضاع الأشكال المختلفة للرأسمال وما يتعلق بها من ظواهر لهيمنتها، وهذا هو الجديد، تبلورت الرأسمالية، كتنظيم اجتماعي قائم على الرأسمال كظاهرة؛ وحينئذ كان من الضروري ظهور العلم الَّذي ينشغل بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم هذه الظواهر. العلم الَّذي ينشغل، تحديداً، بالإجابة على الأسئلة الَّتي تثيرها الظواهر المتعلقة بالرأسمال. والكشف عن قوانينها الموضوعية.

ويمكننا، عند مستوى معين من التجريد، بلورة الحد الأدنى من هذه الظواهر في:

- ظواهر الرأسمال التجاري **(ن – س – ن + Δ ن)** مثل: الربح، والثمن، والسوق، والسلعة، ... إلخ.

- ظواهر الرأسمال الصناعي (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن) مثل: القيمة، ومصدر القيمة، ومقياس القيمة، ومنظم القيمة، والقيمة الزائدة الأولية، والقيمة الزائدة الكلية، والتركيب العضوي للرأسمال، والرأسمال الثابت، والرأسمال المتغير، والرأسمال النقدي، والرأسمال الإنتاجي، والرأسمال السلعي، والأجر، والعمل الإنساني، والعمل المختزن، والعمل الاجتماعي، وثمن الإنتاج الاجتماعي، ومعدلات الربح الوسطية، وميل معدلات الربح للانخفاض، وقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج،... إلخ.

- ظواهر الرأسمال المالي (ن — ن — ن + Δ ن) مثل: الفائدة، والاستثمار، والادخار، والمضاربة، والإئتمان، والأسهم، والسندات، والسيولة،... إلخ.

(٤)

وقبل أن ننتقل للبرهنة على فرضيتنا المركزية، يمكننا، في إطار الوعي بمراحل تاريخ النشاط الاقتصادي، أن نرصد أربع مراحل تقليدية مر بها الجنس البشري وهي الشيوعية البدائية والعبودية والإقطاع والرأسمالية.[٣] والَّذي يهمنا، في إطار الحكي التاريخي لهذه الأطوار الأربعة، هو أن يكون لدينا الوعي الناقد بما يلي:

---

(٣) من النظريات التي على ما يبدو أنها صارت رائجة لدى بعض التيارات المهيمنة في حقل اليسار بوجه خاص، نظرية "نمط الإنتاج الآسيوي"، فوفقاً لهذه النظرية يوجد تكوين اجتماعي اقتصادي في بعض المجتمعات يختلف عن العبودية وعن الإقطاع. أي أن هذه النظرية توجد نمط إنتاج جديد يضاف إلى أنماط الإنتاج الأربعة المذكورة بالمتن. أهم ما يميز هذا التكوين الاجتماعي، الذي هو نمط الإنتاج الآسيوي، من وجهة نظر القائلين به، انه يتركب من مجموعة قرى مكتفية ذاتياً، مع انعدام التبادل التجاري تقريباً فيما بينها. والدولة هي التي تملك الأرض من الناحية النظرية والمادية، ولموظفيها سلطة قهر فعلية. وتستولي أجهزة الدولة المركزية على فائض ناتج العمل في صورة الضريبة أو الجزية الجماعية، فتصبح الدولة بموظفيها هي الطبقة المستغلة، أما الفلاحون فهم ليسوا عبيداً لفرد ما، بل للدولة صاحبة الأرض. وهكذا تكون الدولة هي المالكة للعبيد بدلاً من أن يكون فرد من الأفراد مالكاً لعدد من العبيد كما في النظام العبودي النموذجي! ومن جهة أخرى يختلف هذا التكوين الاجتماعي، الذي يسمونه نمط الإنتاج الآسيوي، عن التكوين الإقطاعي، من ناحية أن صاحب الأرض، في التكوين الأخير، هو الذي يمارس سلطة القهر ويستولى على فائض الإنتاج، بدلاً من الدولة. وحيث يسمح التنظيم الإقطاعي بالتوسع في الإنتاج يقف التكوين الآسيوي في مواجهة هذا التوسع لانعدام التبادل تقريباً، كما يقولون. الأمر الذي يعني أن مستوى تطور القوى الإنتاجية في الإقطاع أعلى منه في التنظيم الآسيوي! وأخيراً نجد أن الفلاحين والحرفيين والبورجوازيين يبدون استعداداً للاتفاق معاً والنضال المشترك للوقوف في وجه السيد الإقطاعي! أما النظم الآسيوية فتميل ناحية الثبات الاجتماعي! يمكن للقاريء أن يجد تلخيصاً وافياً لهذا الاتجاه الفكري لدى: أحمد صابر سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي- الاقتصادي: في ضوء النمط الأسيوي للإنتاج** (بيروت: دار ابن خلدون،١٩٧٩)، ص٥٤. ونحن من جانبنا نرى أن نمط الإنتاج الآسيوي هذا ليس نمط إنتاج، إنما إشارة إلى المكان الذي يقوم فيه نمط إنتاج ما، أياً ما كان عبودي أو إقطاعي أو حتى شيوعي لا طبقي، بتأدية دوره. والمكان المشار إليه هنا هو حضارات=

أولاً: إن تقسيم التاريخ الاقتصادي، كما هو مذكور أعلاه، هو تقسيم سليم من جهة رصده للظاهرة الَّتي هيمنت على المجتمع؛ فدمغت الحقبة التاريخية الَّتي سادت فيها كظاهرة باسمها. ولكن قولنا بسلامة التقسيم يتعين أن يتناغم مع رؤية ناقدة تتجاوز حدود أوروبا الغربية، كي ترى العالم بأسره عبر مراحل تطوره من البدائية المشاعية إلى الرأسمالية. فلقد مر العالم بأكمله، بوجه عام، بنفس المراحل ولو بأشكال متباينة وبدرجات متفاوتة، وليس غرب أوروبا فحسب. مع الأخذ في الاعتبار أن لكل جزء

= الشرق القديم، وبصفة خاصة الصين والهند وفارس وبلاد بين النهرين ومصر القديمة. والواقع أن هذه المجتمعات أنتجت سلعها وخدماتها وحضارتها وثقافتها بفضل العمل الإنساني، تحديداً العمل العبودي. أما أن تكون العبودية معنوية، أي للدولة، أم مادية، أي للفرد، فذاك محض قفز فوق الأحرف والكلمات؛ فالقول أن الفلاحين، في نمط الإنتاج الآسيوي، ليسوا عبيداً لفرد ما، بل للدولة صاحبة الأرض، هو قول غير صحيح لأنه إذا كان للدولة الحق، المطلق، على ناتج عمل الفلاح، فهي من ناحية أخرى لم تكن تملك بيع هذا الفلاح أو مبادلته. فالفلاح في الواقع، وفقاً لهذه النظرية، حر. أما أن يكون عبداً للدولة فيتعين أن يكون من أسرى الحروب أو مشترى من تجار العبيد. وفي هذه الحالة سوف نصبح أمام حالة عبودية (نموذجية) فإذ ما نظرنا إلى الحالة الَّتي يكون فيها للدولة الحق على ناتج عمل الفلاح، حيث يكون الفلاح حراً، وإن خضع معنوياً أو لفظياً ربما، فستكون أمام قانون حركة يحكم نمط الإنتاج الإقطاعي الذي يدور حول الأرض. والقول أن الدولة، في نمط الإنتاج الآسيوي، هي التي تمارس سلطة القهر وتستولي على فائض الإنتاج بدلاً من السيد الإقطاعي في النظام الإقطاعي، لا يقدم ولا يؤخر من الأمر شيئاً؛ فلم نزل أمام نمط إنتاج إقطاعي. الفلاح حر. يملك غالباً أدوات إنتاجه. يؤدي ريع الأرض. يدفع بالفائض إلى خزانة الإمبراطور. ونستطيع أن نستبدل كلمة الإمبراطور بكلمة الخليفة أو السيد الإقطاعي دون أن يحدث أي تعديل في جوهر التنظيم الاجتماعي أو قانون الحركة الحاكم لهذا التنظيم. والقول أن القصور المنيفة والصروح المهيبة لم تكن لتتم دون نمط الإنتاج الآسيوي الذي ينهض على القهر وتركيز السلطة في يد الملك أو الفرعون، يعد خلطاً ساذجاً بين المظاهر السياسية لمباشرة الحكم في الدولة والطريقة التي تنتج بها السلع والخدمات. لقد أصبح من المؤكد تماماً أن النظام العبودي والنظام الإقطاعي قد سادا فعلاً في عدد كبير من البلدان (العالم الشرقي القديم، أوروبا القديمة والقرون الوسطى، أجزاء من آسيا) ولكن لا يمكننا أن نقتنع، علمياً، بالأمثلة التي يقدمها أصحاب نظرية نمط الإنتاج الآسيوي من حضارات الشرق القديم، أو الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. لأن حضارات الشرق القديم كانت تعتمد على عمل العبيد في سبيل إنتاج خيراتها المادية وفي الخدمات التي يحتاج إليها النخب ورجال القصر وكبار جنرالات الجيش. أي نمط إنتاج عبودي. أما الحضارة الإسلامية، فالأرض بأكملها لم تكن ملكاً إلا لخليفة المسلمين، يملك على الأقل نصفها، والآخر يقطعه إلى أمرائه ووزرائه وكبار قواده، الذين يحصلون على الريع من الفلاحين الأحرار الذين يزرعون الأرض دون أن يملكوها. أي نمط إنتاج إقطاعي. أما أن الدولة تعيش على الخراج فهو أمر يصدق أيضاً تماماً على الكنيسة والملك ورجال القصر في القرون الوسطى، بل وجمهورية مصر العربية، في القرن الواحد والعشرين، التي تعد المداخيل الريعية أهم مواردها على الإطلاق. ولكننا لم نسمع، ولن نسمع، باحثاً أصيلاً يمكنه أن يقول أن نمط الإنتاج في مصر هو نمط إنتاج آسيوي! إن نظرية نمط الإنتاج الآسيوي تصرف أنظار الباحثين عن التحليل الفعلي/العلمي للمسائل المعقدة في تاريخ بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي أوضاعها المعاصرة. كتب كاتشانفسكي:"... لقد طرحت نماذج ترتكز على أساس سمات شديدة الاختلاف. وتولي أهمية خاصة للمشاعة الزراعية والسلطة الحكومية الاستبدادية، ولكن هاتين السمتين لا تنتميان إلى العناصر الجوهرية لأسلوب الإنتاج، وإنما فقط إلى الخصائص المميزة للنظام الاجتماعي ولشكل الدولة في بلدان الشرق. ان فرضيات أنصار النظرية الآسيوية ليست موجهة نحو الكشف عن العناصر المبدئية لأسلوب الإنتاج وإنما نحو وصف الخاصية الخارجية لمجتمعات الشرق". انظر: يوري كاتشانفسكي، **عبودية، إقطاعية، أم أسلوب إنتاج آسيوي؟** ترجمة عارف دليلة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ص٢٤٤. وانظر كذلك المناقشات التي دارت بين موريس دوب وبول سويزي، حول الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، في: م. دوب، **دراسات في تطور الرأسمالية**، المصدر نفسه، الملاحق.

من أجزاء العالم خصوصيته التاريخية والاجتماعية.

ثانيا: ولذلك يتعين أن لا نتوقف في أبحاثنا عند قلب أوروبا كما تفعل أغلب الدراسات، وإنما يجب أن نوسع دائرة البحث في أرجاء العالم الوسيط، بل والقديم. إذ يجب أن يكون لدينا الوعي بأن التاريخ الَّذي بين أيدينا، بشأن الاقتصاد السياسي بوجه عام، وتاريخ الفكر الاقتصادي بوجه خاص، هو تاريخ أوروبا، الَّتي أرَّخت للعالم ابتداءً من تاريخها. ولعل توسيع نطاق البحث كي يشمل العالم بأسره من شأنه إثراء موضوع الاقتصاد السياسي نفسه. والظواهر الَّتي ينشغل بدراستها، وفي مقدمتها الرأسمالية ذاتها. أي النظام الاجتماعي الناتج عن هيمنة الرأسمال كظاهرة.

ثالثا: لا يتطور التاريخ بشكل خطي، كما أن أحقاب التاريخ ليست منفصلة، إنما في أية حقبة من أحقاب التاريخ، قد نجد الخصائص المميزة للحقبة السابقة والحقبة اللاحقة جنباً إلى جنب، وقد نجد تلك الخصائص، السابقة واللاحقة، ممتزجة مزيجاً فريداً. إذ تتكون خصائص المجتمع الجديد في رحم المجتمع القديم، كما أن آثار هذا المجتمع القديم قد تبقى لفترة طويلة بداخل النظام الجديد. يتعين الوعي إذاً بأن أطوار التاريخ ليست أطواراً خالصة. وأن أنماط الإنتاج الَّتي يعرفها تاريخ عالمنا ليست نقية دائماً. بل وحتى الرأسمالية الَّتي صارت نمط الإنتاج المهيمن كونياً لا يمكن أن نقول أنها نمط إنتاج نقي غير مختلط ببعض مظاهر الأنماط السابقة عليها، وبصفة خاصة الرأسمالية التجارية، ضمن المجتمع الجديد. ويمكننا أن نجد لدى ابن خلدون القاعدة لهذا التطور الجدلي للتاريخ والمجتمعات، فقد كتب، وباقتدار شديد:

"ومن الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام وهو داء شديد الخفاء إذ لا يقع إلا بعد أحقاب متطاولة فلا يكاد يتفطن له إلا الآحاد من أهل الخليقة والسبب الشائع في تبدل الأحوال والعوائد أن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه كما يقال في الأمثال الحكمية الناس على دين الملك وأهل الملك أو السلطان إذ استولوا على الدولة والأمر فلابد من أن يفزعوا إلى عوائد من قبلهم ويأخذوا الكثير منها ولا يغفلون عوائد جيلهم مع ذلك فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الأول فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم مزجت من عوائدهم وعوائدها وخالفت أيضاً بعض الشيء وكانت للأولى أشد مخالفة ثم لا يزال التدريج في المخالفة حتى ينتهي إلى المباينة بالجملة فما دامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لا تزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة والقياس والمحاكاة للإنسان طبيعة معروفة ومن الغلط غير مأمونة تخرجه مع الذهول والغفلة عن قصدِه وتعوج به عن مرامه فلربما يسمع السامع

كثيراً من أخبار الماضيِّن ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها فيجريّها لأول وهلة على ما عرف ويقيسها بما شهد وقد يكون الفرق بينهما كثيراً فيقع في مهواة من الغلط".(٤)

في بعض البقاع من عالمنا المعاصر في شرق آسيا ووسط وغرب أفريقيا وشرق أمريكا اللاتينية ووسطها نجد، وبوضوح، أنماط الإنتاج المشاعية، وربما العبودية أو الإقطاعية. أما أن الرأسمالية النقية في طريقها لاجتياح العالم بأسره فتلك مسألة أخرى، تحتاج إلى مستقبل بعيد جداً، إن أتى، كي يثبت مدى صحة الفرضية. والمرجح أن هذه الفرضية لديها مشكلاتها الخاصة الَّتي أبسطها أنها ترى الرأسمالية نظاماً كونياً نهائياً خالداً غير خاضع لأحكام قانون التناقض على الصعيد الاجتماعي. ومن ثم لا يمكنها، ابتداءً من هذه المشكلة، أن ترى الرأسمالية كنظام يحمل بداخله عوامل فنائه، ويضم بداخله مكونات نظام آخر تال له، ربما كان نقيضه.

رابعاً: إن اتفاق الغالبية من المؤرخين والباحثين على تسمية عصر إنما يأتي لاحقاً على تشكل واقعي/فعلي لسمات وخصائص معينة تبدو مميزة لهذا العصر، فحينما أطلق المؤرخون، الأوروبيون!، على القرون الممتدة من القرن السادس حتى القرن الخامس عشر اسم عصور الإقطاع، كان أهم ما يميز هذه القرون، في أوروبا! هو التنظيم الاجتماعي المبني على الملكيات الزراعية الكبيرة والإنتاج الزراعي القائم على علاقات تراتبية راسخة بين الفلاحين الأحرار أو الأقنان، الَّذين يمتلكون عادة وسائل الإنتاج، وكبار الملاك العقاريين من النُخب وكبار رجال الكنيسة والقصر. وستحكم هذه القاعدة، بطبيعة الحال، أي بحث علمي في سبب تسمية عالمنا المعاصر بالعالم الرأسمالي؟ ولِمَ هذه التسمية تحديداً؟، على الرغم من أن الرأسمال، بأشكاله الثلاثة، كان من الظواهر المعروفة في التاريخ الإنساني.

خامساً: التقسيم المنهجي الَّذي سنعتد به ليس تقسيماً فريداً، إنما هو انتقائي إلى حد بعيد، لابتنائه على الظاهرة المهيمنة على صعيد عملية الإنتاج. ولا شك أن التقسيمات الأخرى، الَّتي تبنى على ابتكار أدوات عملية الإنتاج، لها وجاهتها بصفة خاصة تقسيم مورجان، وغيره من علماء الآثار والحفريات وعلم الإنسان؛ ولذا سوف نتجاوز

---

(٤) ابن خلدون، المقدمة، المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٨.

المجتمع البدائي ونحيل إلى كتابات هؤلاء[٥] لتكوين الوعي بشأن تلك المرحلة التاريخية، ونبدأ من المجتمعات التي هيمنت عليها ظاهرة العبودية.

فلننتقل الآن، في ضوء الوعي بالملاحظات أعلاه، إلى معاينة الرأسمال وقانون حركته، والأشكال المختلفة الّتي اتخذها عبر مراحل التاريخ الّتي مرت على البشر، بصفة خاصة في العالم القديم والعالم الوسيط، الّذين يمتدان جغرافياً من فارس شرقاً إلى إسبانيا وشمال أفريقيا غرباً؛ بقصد البرهنة على عدم تفرد العالم المعاصر بالظواهر المدَّعى بأن الرأسمالية تستقل بها عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية السابقة عليها. وتلك الظواهر على وجه التحديد هي: **بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق.** وبالتالي سوف ننشغل بإبراز مواضع ظهور الصيغ الثلاث للرأسمال، بوجه خاص، ومظاهر النشاط الاقتصادي، بوجه عام. وذلك عبر آلاف السنين من عمر البشر.

---

(٥) من الكتابات المهمة، على الرغم من الأبحاث الحديثة، تأتي مساهمة مورجان، ويمكننا أن نلخص مساهمته وفقاً لكتاب **أصل العائلة** لفريدريك إنجلز، إذ قسم مورجان مراحل التطور إلى: الوحشية: حيث امتلاك منتجات الطبيعية، وما يصنعه الإنسان إنما يكون بهدف المساعدة في هذا الامتلاك. البربرية: مرحلة تربية الماشية والزراعة، وتحصيل الطرق لزيادة الإنتاج. الحضارة: استمرار تعلم معالجة منتجات الطبيعية، مرحلة الصناعة بالذات، والفن. فأولاً: مرحلة الوحشية: ١- الطور الأدنى: الناس يعيشون على الأشجار. الثمار والجذور غذاءهم الأساسي. الإنجاز الرئيسي هو نشوء النطق. ٢- الطور المتوسط: يبدأ باستعمال الغذاء السمكي وباستعمال النار. الأدوات الحجرية غير المصقولة منتشرة في جميع القارات. وبفضل اختراع الأسلحة كالهراوات والرماح أمكن وجود الغذاء الإضافي. وظهر في هذا الطور، أغلب الظن، أكل البشر. ٣- الطور الأعلى: يبدأ مع اختراع سلاح القوس والسهم، اللذين بفضلهما صارت الطريدة طعاماً دائماً، والصيد أحد فروع العمل العادية. وأخذ السلاح الجديد يشكل الآن أداة معقدة جداً يفترض اختراعها خبرة مكتسة زمناً طويلاً وكفاءات فكرية أكثر تطوراً. ثانياً: مرحلة البربرية: ١- الطور الأدنى: يبدأ مع ظهور الفن الفخاري. ويشكل تدجين الحيوانات وتربيتها وتربية النباتات عنصراً مميزاً موصوفاً. وكانت القارة الشرقية. تملك تقريباً جميع الحيوانات التي يمكن تدجينها وجميع أنواع الحبوب الصالحة للتربية باستثناء نوع واحد، أما القارة الغربية، أي أميركا، فكانت تملك اللاما فقط من بين جميع الحيوانات الثديية القابلة للتدجين، ومن بين جميع الحبوب الزراعية، نوعاً واحداً فقط ولكنه أفضلها هو الذرة. وبسبب من هذا الفرق في الأحوال الطبيعية، أخذ سكان كل من نصفي الكرة الأرضية يتطورون مذ ذاك بسبيلهم الخاص، وأخذت الحدود بين مختلف درجات التطور تتضح في نصفي الكرة الأرضية. ٢- الطور المتوسط: يبدأ في الشرق بتدجين الحيوانات البيتية، وفي الغرب بتربية النباتات الصالحة للأكل بواسطة الري، وباستعمال الآجر الطري المجفف، والحجارة لأجل البناء. ٣- الطور الأعلى: يبدأ بصهر الحديد. والانتقال إلى عهد الحضارة نتيجة لاختراع الكتابة وابتكار الحروف ولاستعمالها بغرض تسجيل الكلام المنطوق. إن قمة ازدهار الطور الأعلى من البربرية تتضح في الأدوات الحديدية المتقنة ومنفاخ الحدادة، والطواحين اليدوية، ودولاب الفخار، وصنع الزيوت والنبيذ، وأعمال المعادن المتطورة، وعربة البضائع والعربة الحربية، وبناء السقف من الجذوع والألواح الخشبية".

Friedrich Engels, **Origin of the Family, Private Property, and the State**. Marx/Engels Selected Works, Volume Three; October 1884, in Hottingen- Zurich.pp.13-5.
https://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/origin-family.pdf.
History of Humanity: Prehistory and the Beginnings of Civilization, edited by S. J. De Late, Co- edited by A.H. Dani, J. L. Lorenzo and R. Nunoo (London: Routledge. Paris: and United Nations Education, Scientific and Cultural Organization, 1994).

الفصل الرابع عشر
العالم القديم (العبودي)

(١)

نعني بالعالم القديم، في تاريخ النشاط الاقتصادي، الفترة التاريخية الممتدة، على أقل تقدير، من الألف الثانية قبل المسيح، له السلام، إلى القرن السادس الميلادي. وهو العالم الَّذي هيمنت عليه ظاهرة الرق، وارتكز الإنتاج في جُل مجتمعاته، بوجه عام، على قوة العمل المستعبدة. ومن الناحية المكانية يتحدد حقل البحث بالأجزاء الممتدة من بلاد بابل ومصر القديمة شرقاً إلى آثينا وروما غرباً.

وإذ ما بدأنا رحلتنا إلى هذا العالم القديم، الَّذي تهيمن عليه ظاهرة العبودية، من أرض بابل، ابتداءً من القرن التاسع عشر قبل الميلاد؛ بغرض إعادة النظر في المركزية الأوروبية الَّتي سيطرت على الاقتصاد السياسي بوجه خاص، كي نعرف مقدار فاقتنا الفكرية نحن أبناء الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، الَّذين تلقفنا الاقتصاد السياسي من أوروبا الغربية دون أدنى مراجعة. وما فعلناه مع الاقتصاد السياسي فعلناه بتفوق أيضاً مع ما يسمونه "علم الاقتصاد!". تلقفناه هو الآخر وأنتشينا بتسميم عقول الطلبة به في المدارس والمعاهد والجامعات في عالمنا العربي، ودونما خجل!

نقول إذ ما بدأنا رحلتنا إلى هذا العالم القديم فسنجد أن القانون البابلي قد نظم بدقة ووضوح شديدين مجموعة من العقود الَّتي تحكم العلاقات القانونية والاقتصادية والمالية والشخصية...، بين أفراد المجتمع من جهة، وبين أفراد المجتمع والدولة من جهة أخرى؛ فنجد تنظيماً رائعاً لكل من البيع، والمقايضة، والكفالة، والقرض، والرهن الحيازي، والرهن العقاري، والضمان، والشركة، والإجارة، والعارية، والإئتمان، والوكالة العادية، والوكالة بالعمولة، وعقود العمل، وهو ما يعني أمراً في منتهى الأهمية، وهو أننا أمام مجتمع متطور إلى حد كبير على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وتسوده علاقات التبادل، ويتبدى تطوره بصفة خاصة على صعيد علاقات الرأسمال الَّتي

استحقت اهتماماً تشريعياً خاصاً ينظم أسعار الفائدة[(١)] وتوزيع الأرباح بين الشركاء في عقود الشركات والمضاربات التجارية.

وتدل الوثائق التاريخية على أن المجتمعات السومرية والأشورية قد تجاوزت أيضاً مرحلة المجتمع البدائي واقتصادات المنزل منذ عهود بعيدة جداً، وتطورت من النقود السلعية إلى النقود المعدنية، أي التبادل النقدي، على الأقل منذ الألف الأول قبل الميلاد.[(٢)] فنجد تقنين أشنونا[(٣)]، في أواخر الألف الثالث قبل الميلاد، يحدد في المادة الأولى والثانية الأثمان النقدية لمجموعة من السلع الضرورية مثل السمن والزيت والصوف والنحاس والملح، وتحدد المادة الثالثة والرابعة أجرة الأشياء مثل السفينة والعربات، كما تتضمن تحديد أجرة الملاح، وأجرة سائق العربة. والمادة الخامسة عشرة، من التقنين نفسه، تمثل لنا دليلاً حاسماً على معرفة المجتمعات في العالم القديم للرأسمال، العيني بصفة خاصة؛ فقد نصت المادة المذكورة على أنه:

---

(١) "... لدينا مثال من عصر أور، وآخر من العهد البابلي بلغ فيها سعر الفائدة لقرض من الفضة ٢٥ بالمئة وغالباً ما رضي الرأسمالي بفائدة أقل وهو في هذا النهج كان ينهج نهج الدولة التي كانت تمنح القروض المالية بفائدة ١٢بالمئة... أما إذا كان القرض بدون فوائد فإنه في حالة عدم سداد الدين في التاريخ المحدد للسداد فإنه يقدر على الرأسمال من هذا التاريخ فائدة بسعر ٤٠ بالمئة أو ١٠٠ بالمئة، وأحياناً ١٤١ بالمئة". انظر: ل. ديلابورت، بلاد ما بين النهرين: **الحضارتان البابلية والأشورية**، ترجمة محرم كمال (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ص١٥٧. وإذ ما استعرنا نظرية آدم سميث، من أجل معرفة متوسط ربح الرساميل آنذاك فيمكننا معرفة أن متوسط أرباح الرأسمال (معدل الربح الوسطي) آنئذ كان يمكن أن يصل إلى ٢٥ بالمئة. كتب سميث:"مهما كان مقدار ما يمكن أن يجنى من استعمال المال كبيراً، يكون كبر مقدار ما يمكن أن يعطى لقاء استعماله؛ فتبعاً لتقلب النسبة المألوفة للفائدة في أي بلد يصح عندنا أنه لا بد لأرباح الرأسمال المعتادة من أن تتغير معها. فتنخفض معها إذ تنخفض، وترتفع معها إذ ترتفع". **ثروة الأمم**، المصدر نفسه، الكتاب الأول، الفصل التاسع.

(٢)"... هذه الصفات التي تثبتها لوحات القيود والمحاسبة المكتشفة، يحملنا على الشعور بأنها حياة اقتصادية شبيهة جداً بحياتنا العصرية". أندريه إيمار وجانين أبوايه، **تاريخ الحضارات العام: الشرق واليونان القديمة**، ترجمة فريد داغر وفؤاد أبو ريحان (بيروت: عويدات للنشر والطباعة،٢٠٠٣)، ج١، ص١٨٦. ويكتب ول ديورانت وصفاً لواقع المجتمع نفهم منه صراحة أننا أمام مجتمع طبقي، وينبض بالنشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري:"... ونشأت بين الأغنياء والفقراء في سومر طبقة أفرادها من صغار رجال الأعمال وطلاب العلم والأطباء والكهنة... وكانت صناعة النسيج واسعة الانتشار ويشرف عليها مراقبون يعينهم الملك على أحدث طراز من الإشراف الحكومي على الصناعات عرف حتى الآن... وكان لديهم عقود مكتوبة موثقة يشهد عليها الشهود، ونظام للإئتمان تقرض بمقتضاه البضائع والذهب والفضة وتؤدي عنها فوائد عينية يختلف سعرها من ١٥ بالمئة إلى ٣٣ بالمئة... وقد وجدت في المقابر كميات كبيرة من العدد والآلات... واستطاع كتاب سومر أن يحتفظوا بالسجلات، ويدونوا العقود والمشارطات ويكتبوا الوثائق الرسمية، ويسجلوا الممتلكات والأحكام القضائية والبيوع... وظلت الكتابة قروناً عدة تستخدم في الأعمال التجارية لكتابة العقود والصكوك، وقوائم البضائع التي تنقلها السفن، والإيصالات ونحوها". ول ديوارنت، **قصة الحضارة: نشأة الحضارة، الشرق الأدنى**، ترجمة فؤاد أندراوس (بيروت: دار الجيل، د. ت)، ج١،ص٢٥٩.

(٣) الترجمة العربية لنصوص التقنين لدى: عبد الحكيم الذنون، **التشريعات البابلية** (دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص٢١٠-٢٧٢.

"لا يجوز للتاجر أو بائعة الخمرة... أن يتسلم من عبد أو أمة فضة أو حبوباً أو صوفاً أو زيتاً أو سلعاً أخرى كرأسمال من أجل التجارة بها".

وتكرر المادة الواحدة والعشرون استخدام كلمة الرأسمال؛ فقد نصت على:

"إذا أقرض رجل رأسمالاً من الفضة، فسوف يقبض ماله وفائدته بنسبة ٦/١ شاقل وست حبات للشاقل الواحد من الفضة".

أي أننا نصادف هنا أحد أشكال الرأسمال، وهو الرأسمال المالي، في الشكل النقي لحركته (ن — ن — ن + Δ ن).

ومن جهة أخرى، يمكننا أن نعرف كيف كان **تقسيم العمل المأجور**، وبصفة خاصة في مجال النشاط الزراعي الَّذي كان يمارس على نطاق متسع، فالمادة السابعة من نفس التقنين تحدد أجرة الحاصد، والمادة الثامنة تحدد أجرة من يذرو الحنطة أو الشعير. والمادة الحادية عشرة واضحة في تنظيمها للعمل الحر المأجور، الَّذي يبيع قوة عمله، إذ نصت على:

"إن أجر الأجير لمدة شهر مقداره شاقل من الفضة".

وعلى الرغم من أن المادة الرابعة عشرة، للأسف، لم تصل إلينا كاملة، إلا أنه من الممكن أن نفهم منها أنها تعالج أجرة عن عمل بالإنتاج، أو أجرة على أساس نسبة من الربح الَّذي يجلبه الشغيل إلى رب عمله، إذ نصت المادة على أن:

"أجرة... شاقل واحد من الفضة إذا جلب خمسة شيقلات من الفضة، وإذا جلب عشرة شيقلات من الفضة فتكون أجرته شاقلين من الفضة".

واهتم قانون حمورابي[٤] (١٧٩٢ق.م-١٧٥٠ق.م) بإجارة الخدمة؛ فقد نصت المادة ٢٥٣ على:

"إذا استأجر رجلٌ آخراً ليشرف على حقوله...".

كما كان يمكن استئجار رجل لزراعة الأرض بأجر سنوي، ويقدم المالك أدوات العمل كالماشية، ومواد العمل كالبذور، الأمر الّذي قد يمثل نموذجاً لبيع قوة العمل الحرة، والنشاط الزراعي على أساس رأسمالي.

وبوجه عام نجد لدى حمورابي التنظيم المبكر لأجور بعض الحرفيين مثل البنّائين والخياطين والنجارين والبحارين والرعاة؛ فقد نصت المادة ٢٧٣ من تقنينه على:

"إذا كان رجل قد استأجر أجيراً فسوف يعطيه ٦ شي من الفضة يومياً من بداية السنة حتى الشهر الخامس، وأما من الشهر السادس حتى نهاية العام فسوف يدفع ٥ شي من الفضة يومياً".

وعددت المادة ٢٧٤ من التقنين بعض أنواع **الصناع المأجورين**، وحددت **أجورهم**، وعلى الرغم من أن بعض الأجزاء من نسخة التقنين غير واضحة إلا أن الأجزاء الباقية كافية في استخلاص الواقع بوجه عام:

"إذا أراد رجل أن يستأجر صانعاً فإنه يدفع له يومياً كأجر... من الفضة، وكأجر لصانع الطوب ٥ شي من الفضة، وكأجر... شي من الفضة للنساج، وكأجر... شي من الفضة لصانع الأختام، وكأجر... شي من الفضة لصانع الجلود، وكأجر... شي من الفضة لصانع السلال، وكأجر... شي من الفضة للبناء".

والمادة ٢٥٧ تعالج استئجار رجل لمزارع، والمادة ٢٥٨ تنظم استئجار رجل لراعي غنم. أي شراء قوة عمل. و"الرأسمال" نجده مذكوراً في المادة ٩٣ الّتي نصت على:

---

(٤) انظر: **La Loi De Hammourabi** (Paris: Ernest Leroux, Editeur, 1906).

وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في العرض والاستشهاد بالنصوص. والواقع أن قانون حمورابي يكشف لنا بجلاء عن بنية المجتمع البابلي في ذلك العصر. فكان أفراد الطبقة العليا من الأحرار (الأميلو) يتمتعون بالحقوق كافة. ومنهم أصحاب العبيد وملاك الأراضي. ومنهم تتشكل المجالس المحلية ويؤخذ الموظفون والكهنة... وتتألف الطبقة العامة (الموشكينو) من فقراء الأحرار ومن الأرقاء الذين تحرروا... وكان الموشكينو يمارسون مختلف المهن ولهم الحق في التملك. وكان الموشكينو الفقير يضطر إلى استدانة أدوات الإنتاج والبذار والفضة وغيرها من الأغنياء بفائدة مرتفعة. ويمكن أن تدرج في طبقتي الأميلو والموشكينو فئات عديدة من المواطنين الأحرار كأعضاء المشاعيات، والزراع الملكيين الذين يدفعون الضريبة العينية، والمحاربين الذين يتسلمون من الملك أراضي غير قابلة للبيع في مقابل خدماتهم العسكرية، والحرفيين، و(التامكاروم) الذين كانوا تجاراً ومرابين معاً، وأخيراً الكهنة والارستقراطية العليا. أما طبقة العبيد (أردو) فقد ازداد عددها نتيجة لتوسع الفتوحات وتجارة الرقيق... وأصبح العبيد يشكلون القوة الرئيسية في استثمارات الملك والمعابد في ممتلكات نبلاء البلاط والأرستقراطية المدنية والعسكرية. برهان الدين دلّو، **حضارة مصر والعراق: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩). وانظر كذلك:
Marc Van de Mieroop, **A history of the Ancient Near East ca.3000-323 BC**, 2nd edition (Oxford: Blackwell publishing, 2004). Amélie Kuhrt, **The Ancient Near East, c. 3000-330 BC**, 2 Volume (London: Routledge, 1997).

"أما إذا كان التاجر... ولم يحسم من أصل المبلغ الكمية الكافية من الحبوب التي تسلمها ولم يكتب عقداً جديداً بالباقي من المبلغ أو إذا أضاف الفائدة على الرأسمال فعلى التاجر في هذه الحالة أن يعيد ضعف الكمية التي تسلمها من الحبوب إلى المدين".

ويتعين أن نلاحظ أن تقنين حمورابي يفرق بوعي بين البيع والشراء والمقايضة، وبين الأملاك الخاصة وممتلكات الدولة. وبين السلع والأموال (م٤). كما يفرق بين أجرة الطبيب البشري والطبيب البيطري (م٢١٥-٢٢٥).

وطبقة الصناع مذكورة أيضاً بوضوح، فنقرأ في المادة ١٨٨:

"إذا أخذ عضو من طبقة الصناع ولداً متبنى وعلّمه حرفته فله الحق أن لا يرده...".

ولم يغفل التقنين إجارة الأشياء، وحدد أيضاً أثمان استئجارها. والمادة ٢٧٢ تُعالج استئجار العربة فقط دون السائق. وتنظم المواد من ٢٦٩ حتى ٢٧١ استئجار أدوات الإنتاج في الحقل، إذ يمكن أن يستأجر الرجل ثوراً للدرس والتذرية، أو حماراً، أو نعجة.

والأهم، أننا نعرف من تقنين حمورابي كيف كانت الأرض بوجه خاص، والثروة العقارية بوجه عام، محلاً للتداول والتصرفات القانونية من بيع وشراء وإجارة، فالنظام الرأسمالي، كما فهمه الاقتصاد السياسي (أوروبي النشأة) لا يستقل إذاً، وفقاً لمحور ماركس- روزا- هيلبرونر، بتداول الثروة العقارية، كما لا يستقل ببيع قوة العمل، أو الإنتاج من أجل السوق؛ فلقد جاء في المادة ٣٧:

"إذا ابتاع رجلٌ حديقة أو بيتاً...".

والمادة ٤١ جاء فيها:

"إذا بادل رجلٌ حقلاً أو حديقة أو بيتاً...".

والمادة ٤٢ جاء فيها:

"إذا استأجر رجلٌ حقلاً للزراعة...".

والمادة ٤٤ جاء فيها:

"إذا استأجر رجلٌ أرضاً بوراً...".

أما المادة ٧٨ فقد نصت على:

"إذا سكن مستأجر في بيت رجل وأعطى لصاحب البيت إيجاره السنوي الكامل ثم أمر صاحب البيت المستأجر أن يذهب قبل انتهاء المدة المحددة يخسر صاحب البيت الفضة التي أعطاه إياها المستأجر لأنه أكره المستأجر على مغادرة البيت قبل انقضاء المدة المحددة".

(٢)

ونعرف من الكتاب المقدس(٥) بعهديه (١٦١٠ق.م -١٥١٢ق.م) أن إبراهيم، له السلام، اشترى مقبرة بأربع مئة شاقل فضة (تكوين ١٥:٢٤).

كما نعرف أن إتمام عملية البيع والشراء بواسطة النقود الموزونة كان سائداً، على الأقل في العهد القديم (تكوين ٢٧:٣٧).

ونتعرف أيضاً إلى الأوزان الّتي تستخدم في تحديد وزن السلع: الجيرة (خروج٣٠ :١٣) والبقع (تكوين١٢ :٢٤) والوزنة (خروج٣٨ :٢٥) والمنا (حزقيال ٤٥ :١٢) وشاقل الملك (صموئيل ١٤ :٢٦). كذلك نقابل مكاييل الحبوب: الحفنة (اشعياء٤٠ :١٢) واللج (لاويين ١٤ :١٠) والفورة (حجي ٢ :١٦) والحومر (لاويين ١٦ :٢٧) والصاع (ملوك الثاني ٢٥ :٦). أيضاً نجد قياسات الأطوال مثل: الإصبع (أرميا٥٢ :٢١) والشبر (حزقيال ١٦ :٢٨) والذراع (التثنية ٣ :١١). نجد أيضاً العملات المستخدمة في التعامل اليومي. لكننا، وفقاً للعهد القديم، لم نزل أمام العملات

---

(٥) انظر: الكتاب المقدس: أيّ كتب العهد القديم والعهد الجديد (القاهرة: دار الكتاب المقدس، ١٩٩٩).

"In Old Testament times, people engaged in practices which have counterparts in modern capitalism. They engaged in some trade and commerce, created small surpluses, owned private property, practiced, made profits, took losses, and so on. In general, their problems were the same as those of a more complex economy and differed mainly in degree. Human wants had to be satisfied and the materials to satisfy those wants were indeed scarce". John Fred Bell, **A History of Economic Thought** (New York: The Ronald press company, 1953), p.13.

الموزونة[٦] مثل: شاقل[٧] القدس (الملوك الأول ١٠:١٧) والقسيطة (يشوع٢٤:٣) والمنا (أيوب٩:١٦).

ومع وقائع النشاط الاقتصادي وفقاً لنصوص العهد الجديد ننتقل إلى النقود المعدودة: الفلس (مرقس١٢:٤٢) والدينار (متى٢٠:٢) والدرهم (لوقا١٥:٨).

والنصوص التاريخية تؤكد أن اليهود في الشرق القديم قد مارسوا البيع والشراء والصيرفة (ن — ن — ن + Δ ن) في هيكل أورشليم وفقاً لما جاء في إنجيل مرقس:

"... ولما دخل يسوع الهيكل ابتدأ يخرج الذين كانوا يبيعون ويشترون في الهيكل، وقلب موائد الصيارفة وكراسي باعة الحمام. ولم يدع أحداً يجتاز الهيكل بمتاع. وكان يعلم قائلاً لهم: أليس مكتوباً: بيتي بيت صلاة يدعى لجميع الأمم. وأنتم جعلتموه مغارة لصوص".[٨]

والواقع أن اليهود كانوا يمارسون في الهيكل أعمال النهب وليس أعمال البيع والشراء، بطريقتين، نفهم منهما معرفة المجتمع آنذاك لمجموعة من الظواهر الّتي تخص النشاط الاقتصادي مثل النقود والأثمان والمبادلة النقدية وبيع قوة العمل والأجور والصيرفة. أي يمكننا أن نرى قانون حركة الرأسمال المالي (ن – ن – ن +Δ ن) وكذلك قانون حركة الرأسمال التجاري (ن – س – ن + Δ ن) كتب وليم باركلي:

"كان النهب يسير بطريقتين: الأولى عندما يدفع اليهودي ضريبة الهيكل. فقد كانت لا تدفع إلا بشاقل القدس، وكان على كل فرد يهودي أن يدفع هذه الضريبة كل سنة، وهي تساوي عشرة قروش، وهي مبلغ كبير إذا ذكرنا أن أجر العامل اليومي في ذلك الوقت لم يكن يتعدى القرشين يومياً، وبالطبع كان المعيدون يحملون

---

(٦) فالوزنات لم تكن مسكوكة كما العملة بل كانت أوزاناً. لذلك نجد، في العهد القديم، نهياً عن أن يكون في كيس الإنسان أوزان مختلفة كبيرة وصغيرة (تثنية ٢٥:١٣) وكانت عادة اليهود أن يعلقوا موازينهم في وسطهم من أجل وزن الفضة التي كانوا يتعاملون بها، بصفة خاصة في الهيكل، وكانت عادة الكنعانيين أن يمسكوا بها في أيديهم (هوشع١٢:٧). ولسوف يكتب أبو العباس السبتي، من علماء القرن الثاني عشر، بعد ذلك بمئات السنين:"مدّ النبي صلى الله عليه وسلم وصاعهُ، القِسْطُ، الكيلجة، المختومُ، الصُّواعُ، السقّايةُ، الجامُ، المكّوكُ، الحجّاجيّ، الفَرَق، الوَيبة، الهِشامي، القَفيز، العرَق، المِكْتَل، المُدْي، الإردب، الجريب، الوَشق، الكُر، القنقُل، الجِلاب، الغُسّ،...". أبو العباس السبتي، **إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمُد**، تحقيق محمد الشريف (أبوظبي، المجمع الثقافي، ١٩٩٩)، ص ١٢٥. ووجود تلك الموازين والمثاقيل إنما يعني أن الإنتاج كان من أجل السوق، الأمر الذي استدعى ظهور تلك الأدوات من أجل تسهيل التبادل.

(٧) الأصل اللغوي للكلمة العبرية (שקל) هو"وزن" ويعود إلى اللغة الأكادية، ويفترض علماء اللغة أنه استخدم لأول مرة في بلاد ما بين النهرين سنة ٣٠٠٠ ق. م تقريباً.

(٨) إنجيل مرقس، إصحاح١١.

أموالاً من جهات متعددة من العالم، وكان عليهم أن يستبدلوها بعملة القدس ليدفعوها؛ فكان الصيارفة يفعلون ذلك لهم في مقابل قرشين لكل ضريبة، وإذا زاد المبلغ فيدفع قرشين آخرين أما الطريقة الثانية: فكانت أكثر بشاعة وهي تكمن في بيع الحمام. فقد كان الحمام يدخل في بند الذبائح وكان على المعيدين أن يشتروا زوج الحمام من داخل منطقة الهيكل. وهنا يحدث الاستغلال البشع. فزوج الحمام الذي كان يمكن أن يشتري بعشرة قروش من خارج الهيكل كان يبيعونه في الهيكل بمبلغ جنيه أي أنهم يضيفون على الثمن الحقيقي حوالى عشرة أضعافه وقد يزيد أحيانا".(٩)

ويمكننا، وفقاً لمخطوطات البحر الميت(١٠)، أن نستكمل صورة ولو تقريبية عن بعض مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع آنذاك وبعض أدواته. فنعي أن المجتمع يعرف ظاهرة الأثمان، وأن المعاملات تتم بالفضة كوسيط في التبادل:

"وقد دفع بالفضة الثمن الكامل للأرض".(١١)

وكذلك نعرف أن الجزاءات المالية كانت تدفع بالفضة:

"من يشنع بسمعة عذارء يتم تغريمه مئة شاقل من الفضة".(١٢)

"الرجل الذي يضاجع فتاة يعطي لوالدها خمسين شاقل من الفضة".(١٣)

كما يعرف المجتمع البيع والشراء ومبادلة السلع بالذهب:

"ففتح المخازن حيث كان يوجد قمح السنة الأولى وباعه لأهل البلد مقابل الذهب".(١٤)

ويعرف المجتمع أيضاً التجارة والأرباح:

"في السبت لا تناقش مسائل الأموال والأرباح".(١٥)

كما أن ظاهرة الأجر، ومن ثم بيع قوة العمل، كانت ظاهرة معروفة:

"أجر يومين على الأقل في كل شهر، إنما عليهم أن يدفعوه للمفتش وللقضاة".(١٦)

أما بالنسبة للأموال، فبوجه عام نجد أنها مكروهة(١٧) كقاعدة عامة:

"ويل لكم، أيها الخطاة، لأن ثروتكم كانت تجعلكم تظهرون عادلين، في حين أن قلبكم كان يقنعكم بالخطيئة".(١٨)

"إن حب المال يقود إلى عبادة الأصنام".[١٩]

وجرائم الأموال لها الاعتبار الخاص:

"إذ كان يوجد شخص يكذب فيما يخص الأموال ويقوم بذلك عن دراية، فإنه يفصل عن وسط طهارة الكثيرين مدة عام، وسيعاقب بربع غذائه".[٢٠]

---

(٩) وليم باركلي، **تفسير العهد الجديد** (القاهرة: دار الثقافة المسيحية،١٩٨٦)، ص٣٢٢.

(١٠) **التوراة: كتابات ما بين العهدين، مخطوطات قمران- البحر الميت**، ٣ ج (دمشق: دار الطليعة، ١٩٩٨). "اختلف الباحثون على زمن أكتشاف هذه المخطوطات، قال بعضهم وقع في عام ١٩٤٧، بينما أصر بعضهم الآخر على العام ١٩٤٦... أما المكان فمتفق عليه: منطقة نائية موحشة تنخفض عن سطح البحر بألف وثلاثمائة قدم، تقع بمحاذاة البحر الميت على بعد بضعة أميال من أريحا، تعرف حالياً بقمران... في نيسان/ أبريل ١٩٤٨، أعلنت جامعة ييل الأمريكية عن أكتشاف أقدم مخطوط باللغة العبرية لسفر أشعياء، يسبق بنحو ألف عام النسخة المعروفة للعالم من العهد القديم... تضاعفت دهشة العالم، حين أخذت اللفائف الجلدية الداكنة اللون في التدفق الواحدة تلو الأخرى من كهوف قمران. وغدت المنطقة النائية المقفرة ملتقى الباحثين الغربيين لقرابة عشر سنين. وما لبث أن أدرك هؤلاء أن اللفائف هذه هي بقايا مكتبة عامرة تعود إلى جماعة لم تكن معروفة للعالم من قبل...". انظر للمزيد من التفصيل الكتاب المهم: هالة العوري، **أهل الكهف: قراءة في مخطوطات البحر الميت** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،٢٠٠٠).

(١١) مخطوطات البحر الميت، **الحسينيات** XIX، ج١، ص١٦٠.

(١٢) المخطوطات، **مدرجل الهيكل** LXVI، ج١، ص٢١٥.

(١٣) المخطوطات، **الحسينيات** XLII، ج٢، ص١٤٥.

(١٤) المخطوطات، **كتاب دمشق**، XI، ج٢، ص٢١٥.

(١٥) المخطوطات، **كتاب دمشق**، القوانين، ج٢، ص٢٩٩.

(١٦) المخطوطات، **أخنوخ**، XCVI، ج٢، ص٣٦٥.

(١٧) نجد العديد من العبارات في الكتاب المقدس، بعهديه، تذم الغنى والثراء وتنهي عن أكتناز المال:"السهر لأجل الغنى يذيب الجسم، والاهتمام به ينفي النوم". (**يشوع**، ٣١ :١)،"محبة المال أصل لكل الشرور، التي إذ ابتغاه قوم ضلوا عن الإيمان، وطعنوا أنفسهم بأوجاع كثيرة". (**رسالة بولس الرسول الأولى إلى تيموثاوس**، ٦:١٠)،"مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله". (**متى**، ١٩:٢٤. **مرقس**، ١٠:٢٥)، "التكن سيرتكم خالية من محبة المال. كونوا مكتفين بما عندكم، لأنه قال: لا أهملك ولا أتركك". (**رسالة بولس الرسول إلى العبرانيين**، ١٣:٥). "لا تتعب لكي تصير غنيا. كف عن فطنتك. هل تطير عينيك نحوه وليس هو؟ لأنه إنما يصنع لنفسه أجنحة. كالنسر يطير نحو السماء". (**الأمثال**، ٢٣: ٤- ٥). "من يحب الفضة لا يشبع من الفضة، ومن يحب الثروة لا يشبع من دخل. هذا أيضاً باطل". (**الجامعة**، ٥: ١٠). اسمعوا يا إخوتي الأحباء: أما اختار الله فقراء هذا العالم أغنياء في الإيمان، وورثة الملكوت الذي وعد به الذين يحبونه". (**يعقوب**، ٢: ٥). وبناء عليه سوف يحدث الصدام، في أواخر العصور الوسطى، بين التعاليم الدينية والواقع الاقتصادي الطارىء. إذ بدأ النشاط الاقتصادي في النمو المتسارع بالاعتماد على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، كما حدث التوسع في المعاملات التجارية مع ظهور المدن وتزايد الأسواق وتوسعها. وسيكون للقديس توما الأكويني، وكما ذكرنا سلفاً، الدور المهم في سبيل التوفيق، ربما التلفيق، بين مستجدات النشاط الاقتصادي والتعاليم الكنسية في هذا الشأن.

(١٨) المخطوطات، **يهوذا**، XIX، ج٢، ص٢٣٦.

(١٩) المخطوطات، **دستور الجماعة**، VII، ج٢، ص٨٦.

(٢٠) المخطوطات، **مدرجل الهيكل**، LVXI، ج٣، ص٥٦٣.

(٣)

وفي مصر القديمة، نجد أن الفرعون يتربع بمفرده على رأس النظام، يليه مباشرة وزيرا الجنوب والشمال، ويأتي بعدهما باقي وظائف الدولة العليا، يلي هؤلاء في الهرم الوظيفي رجال الصف الثاني في قطاعات الدولة والأقاليم مع العمد والرؤساء المحليين وهيئات المعابد الصغرى، حتى نصل إلى كاهن القرية.

وكان بجوار هؤلاء الموظفين الرسميين، من مختلف الدرجات، مجموعة كبيرة من الحرفيين المتخصصين في مختلف المجالات كالفنانين والمثالين والصياغ والزجاجين وصناع الأدوات المعدنية والنجارين والإسكافية والخزافين ممن تحتاج إليهم ظروف المعيشة اليومية. هؤلاء تضاف إليهم فئة الجنود اللازمين للحروب والدفاع.

ونفهم من ديودور الصقلي (حوالي ٨٠-٢٩ قبل الميلاد) طبيعة التكوين الطبقي للمجتمع، كما نعلم كيف عرف ذلك المجتمع الحرف والصناعات المختلفة:

"وهناك ثلاث طبقات أخرى في الدولة، إضافة إلى طبقة الملك والكهنة والمحاربين، وهي الرعاة والفلاحون والعمال. فالفلاحون يؤجرون الأرض الخصبة الخاصة بالملك والكهنة والمحاربين نظير أجر بسيط. وهم يقضون كل حياتهم في فلاحة الأرض، ويتفوقون في المهارة على فلاحي سائر الشعوب؛ لأنهم يتدربون دائماً على الأعمال الزراعية منذ صغرهم. وهم أيضاً أكثر منهم علماً بطبيعة الأرض وطرق ريها، ومواقيت البذر والجني وجميع عمليات جمع المحصول... وينطبق الوصف هنا على طبقة الرعاة، فقد كانوا يخلفون آباءهم على حرفة رعي الماشية كما لو كان ذلك وفقاً لقانون، فيقضون حياتهم كلها في الرعي وقد أخذوا عن أجدادهم معلومات وفيرة عن أحسن طرق رعي الماشية وتربيتها... أن المجتمع في مصر هو الوحيد الذي لا يسمح فيه للصناع بممارسة عمل آخر، أو التدخل في شئون السياسة، بل يلتزمون ما ورثوا عن آبائهم من حرف طبقاً لنصوص القانون". [٢١]

إن هذا النظام الهرمي الراسخ يتعين أن يجدد إنتاجه اللازم لحياته من مأكل ومشرب وملبس،... إلخ، ولما كانت مصر القديمة تنحصر ثروتها الأساسية في الأرض الزراعية في المقام الأول، فقد كانت طبقة الفلاحين بنوعيها، مزارعين ورعاة، هي التي

---

(٢١) راجع:

Diodore De Sicile, **Bibliotheque Historique**, Livre I, introduction generale par Francois Chamoux et Pierre Bertrc, Traduit par Yvonne Verniere (Paris: Les Belles Lettres, 1993), pp.138-9.

تكون القاعدة العريضة الَّتي تستند إليها هذه الهرمية الاجتماعية في تدبير حياتها اليومية. ويعني كل ذلك أن الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي السائد، وفي الوقت ذاته يعني أن عدداً لا يستهان به من المصريين لا ينتج طعامه بنفسه؛ إنما يعتمد على غيره في المجتمع في سبيل هذا الإنتاج. وبالتبع تجد علاقات التبادل السلعي مساحة واسعة جداً كي تفرض وجودها على الصعيد الاجتماعي.

وتوضح المراسيم الملكية كيف كانت إجارة قوة العمل. فلم يكن كل العمال أرقاء، ولم يكن كل العمال أو الفلاحين عبيداً للدولة أو للفرعون، إنما وجد أيضاً العمال الأحرار؛ فالعمال الزراعيون الأحرار، في مقابل أجر، كانوا يؤجرون (يبيعون) قوة عملهم لصالح رب العمل، سواء كان الدولة أو أحد الأشخاص العاديين. وتؤكد لنا النقوش والوثائق أن الكثير من التماثيل، الخاصة بالفرعون أو المعابد، كان يعهد إلى أحد الفنانين بعملها. وهذا الفنان المكلَّف بإتمام عملية التمثال يجمع في مصنعه أو ورشته عدداً من ذوي المهن المختلفة يعملون لديه بالأجرة (كالنحات، والنجار، والرسام، والنقاش، ... إلخ). كما نجد لوحة تذكارية، في عهد رمسيس الثاني، كتبت بمناسبة أحد الاكتشافات المهمة في محاجر الجبل الأحمر، كتب عليها:

"... لقد دفع لكل منكم أجره كاملاً لمدة شهر".[٢٢]

وتحدثنا بردية[٢٣] يرجع تاريخها إلى نهاية الدولة القديمة عن الصور المختلفة للنشاط الاقتصادي: إذ نجد الحداد، والفلاح، والصائغ، والنجار، وقاطع الأحجار، والحلاق، ومقتلع البردي، والفخاري، وعامل البناء، والبستاني، وعامل الحقل الأجير،

(٢٢) انظر: بيير مونتيه، **الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة**، ترجمة عزيز مرقس منصور، مراجعة عبد الحميد الدواخلي (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)، ص ٣٩٨.

(٢٣) تتخذ هذه البردية الشكل التقليدي لنصائح الأب في مصر القديمة إلى ابنه الذي يعده للمستقبل. حيث يحمس الأب ابنه كي يتعلم، ويتقن الكتابة بالذات، لكي يعمل مستقبلاً في وظيفة الكاتب؛ لما للكاتب من مكانة مرموقة في المجتمع وقصر الفرعون، ويستعرض له باقي المهن بشكل نقدي إلى حد كبير مبرزاً له مساوىء كل منها. انظر نص ترجمة البردية في: كلير لالويت، **نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة**، ترجمة ماهر جويجاتي (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦) ج١، ص٢٧١-٢٧٤. ويتعين أن نلاحظ أن وظيفة الكاتب لم تكن حكراً على الذكور دون النساء في مصر القديمة، كتبت كريستيان نوبلكور:" أما النساء اللاتي كن يتلقين التعليم الذي يؤهلهن لشغل وظيفة (كاتب) فقد استطعن الالتحاق بالإدارة... ولقد قام عالم المصريات فيشر بجمع أكثر من خمسة وعشرين لقباً من هذه الألقاب منها: المديرة، ورئيسة المخازن، ومراقبة المخازن الملكية، ومفتشة غرفة الطعام، ومفتشة الخزانة، وأمينة الخزانة، والمشرفة على الملابس، ومديرة قطاع الأقمشة =

والنساج، والصياد، والوقاد، والإسكافي. وهؤلاء عادة ما يستخدمون أدوات عمل يملكونها، ولكن الناتج لا يمثل بالنسبة لهم أية قيمة استعمالية، إنما الناتج من أجل السوق. أي أن الَّذي يهم المنتج هو قيمة المبادلة. ووجود هؤلاء لا يعبر فحسب عن تجاوز المجتمع اقتصاد المنزل، أي الإنتاج بقصد الإشباع المباشر، وإنما أيضاً يشير إلى قوة عمل مأجورة. وسلع وخدمات تنتج من أجل السوق. كما يشير إلى التخصص وتقسيم العمل. والأهم أنه يشير إلى أن المنتج المباشر لم يعد دائماً مالكاً لما ينتج، وإنما أصبح الإنتاج يتم من أجل المبادلة من خلال السوق، وفقاً لقانون موضوعي، (تقيم) على أساسه (قيمة) السلع المنتجة، المراد مبادلتها. بوجه عام، يمكننا أن نشاهد في مصر القديمة حياة يومية لا تختلف روحها وهمومها عن حياتنا المعاصرة بالتوازي مع مشاهدتنا لشتى أنواع الحرف، والصناعات المتطورة، والمصارف (وبخاصة في عهد البطالمة[٢٤]) والورش الضخمة الَّتي كانت تستخدم العمال الأجراء. فكما نجد تجار الجملة، وتجار التجزئة، والصناع الأحرار، نجد هؤلاء العمال الأجراء في كل نشاط اقتصادي مرتبط بالفرعون أو بالمعبد أو بالأشخاص العاديين.

وبغض النظر عن مشكلات العملة، الَّتي لن تتبلور إلا خلال النصف الثاني من الألف الأولى قبل المسيح[٢٥]، فلا شك في أن المجتمع المصري القديم في مرحلة متطورة عرف ظاهرة الثمن، ومن ثم المبادلة، كما عرف ظاهرة الأجر، ومن ثم عرف بيع قوة العمل، ومختلف الظواهر المرتبطة بالتجارة والمضاربة.

= مديرة الكهنة الجنائزيين، المسئولة عن الضياع الجنائزية...مهما كان عمر أو جنس الموظفين، في عمل ما، فانهم كانوا يحصلون على أجور متساوية". انظر للمزيد من التفصيل: كريستيان ديروش نوبلكور، **المرأة الفرعونية**، ترجمة فاطمة عبد الله محمود (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٩)، ص٢٣١. ونلاحظ أيضاً إمكانية تعيين عضوات الحريم الملكي رئيسات لورش النسيج بالقصر الملكي. كما أن سيدات المجتمع الراقي كن يستطعن إدارة مصانع النسيج الكبرى المحلية. والبعض الآخر منهن، كن يبدن على مقدرة تؤهلهن ليكن مديرات لقاعة الشعور المستعارة، وكان عليهن، إذاً، أن يشرفن على صناعة هذه العناصر المهمة لتزيين سيدات البلاط الملكي، بل والفراعنة أيضاً، بصفة خاصة مع بداية الدولة الحديثة. أدولف إرمان وهرمان رانكه، **مصر: الحياة المصرية في العصور القديمة**، ترجمة عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٢٥)، ص٥٦٩.

(٢٤) للمزيد من التفصيل عن دور المصارف في النشاط الاقتصادي في عهد البطالمة، وأنواع التصرفات القانونية التي تعكس مظاهر النشاط الاجتماعي المتطور، مثل الرهن، والإيجار (للعقارات، والمنقولات) والبيع (لقوة العمل)، والقسمة، والهبة، والضمان،... إلخ، انظر: سليم حسن، **موسوعة مصر القديمة: من أواخر عهد بطليموس الثاني إلى آخر عهد بطليموس الرابع، ومن عهد بطليموس الخامس إلى عهد بطليموس السابع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ج١٥، ١٦.

(٢٥)" كان الاقتصاد المصري بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة، يقوم بدوره استناداً إلى وحدات مرجعية لم تكن تستخدم المادة في سداد الثمن، ولكنها كانت تستخدم فقط في تحديد قيمة عناصر المبادلات والمهور والرسوم والغرامات..إلخ. كانت هذه=

وقد حفظ لنا المتحف المصري بالقاهرة نموذجاً خشبياً، يعود إلى الدولة الوسطى، لمعمل لصنع الجعة يعمل فيه سبعة عمال بالأجرة (سجل عام ٣٧٥٦٣)، كما حفظ لنا نموذجاً آخر لورشة نجارة عثر عليها بمقبرة مكت رع، من كبار الموظفين في نهاية عصر الأسرة الـ ١١ (سجل عام ٤٦٧٢٢) ونجد أن من العمال مَن يشق كتلة من الخشب، وآخرين يقومون بثقل الخشب بالقواديم أو بواسطة قطعة من الحجر الجيري، وينقر أحد النجارين كتلة أخرى، في حين يعيد ثلاثة من العمال شحذ الأدوات المعدنية الّتي تلفت أنصالها. وإذ ما استثنينا الطبيعة العينية لـ (ن) في المجتمع المصري آنذاك، فيمكننا القول بأننا أمام تطبيق واضح وصريح لنص الصيغة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن).

ويتعين أن نذكر بشأن قوة العمل أن الجدل قد ثار حول وقت ظهور نظام الرق الخاص في مصر، أي تملك فرد لفرد. إذ أننا لم نجد أي أثر لذلك. ولم نصادف، في عصر الدولة القديمة، تصرفاً واحداً يتناول أشخاصاً بالبيع أو الشراء. وفي تقدير البعض، أن عدم العثور على أية إشارة فى التصرفات القانونية إلى وجود الرقيق لا يعتبر دليلاً كافياً. إذ يمكن تصور أن التصرفات ما كانت تذكر سوى الرجال الأحرار

= العملة مجرد عملية محاسبية ظلت وحداتها المرجعية سارية لمدة طويلة جداً. كان يتم التعبير عن هذه الوحدات بواسطة الحبوب والفضة ثم أضيف إليها النحاس اعتباراً من الدولة الحديثة. كانت الوحدات المعتمدة على الحب تستخدم في حساب المبالغ المتواضعة، في حين كانت أثقال البرنز أو النحاس تناسب المنتجات العادية، أما أثقال الفضة فكانت تستخدم في المنتجات الفاخرة. ومع هذا كانت هذه الوحدات الثلاثة قابلة للتعاوض فيما بينها وفقاً لمعدل لم يتغير إلا في حدود نسب معقولة".
جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل، **الدولة والمؤسسات في مصر: من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان**، ترجمة فؤاد الدهان (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٩٧)، ص١٤٢. وكتب كمب:"كانت طرق التعاملات الاقتصادية صغيرة الحجم معروفة جيداً للدولة الحديثة... وكانت الأسعار تتفاوت من مناسبة لأخرى، وكانت نسبة قيمة السلع تتغير... وفي إحدى المعاملات التقليدية نجد شرطي يشتري من أحد العمال ثوراً ويدفع ثمناً له جرة من العسل قيمتها ٣٠ دبن، وثوبين قيمتهما ١٠ دبن، وخردة من النحاس وتساوي ٥ دبن، و١٠ هن من الزيوت النباتية قيمتها ١٠ دبن، أي أن المجموع ٥٠ دبن... وكان هذا النظام من القيم يغطي ثمن العمل والمواد الخام... وكان شد الحبال على السرير الخشبي يكلف واحد خار من الغلال، بينما كان صنعه يتكلف حوالي ٥ خار، وكان تجميله يتكلف ١,٥ خار، وكان الخشب يتكلف ٣ دبن، وحيث أن واحد خار من الغلال يساوي واحد دبن؛ فإن الإجمالي يكون ١٨ دبن. وكان شراء السرير الجاهز يكلف ما بين ١٢و٢٥ دبن، وهو تجسيد منطقي للعمل مضافاً إليه تكاليف المواد المستعملة في الإنتاج".
B. Kemp, **Ancient Egypt: Anatomy of Civilization** (London: Routlede, 1991) p.369.
ونلاحظ أن باري كمب يعتنق نظرية المنفعة في القيمة، إذ يرجع، مثل النيوكلاسيك، كما سنرى في الفصل السابع عشر، قيمة السلعة إلى المنفعة، وليس لكمية العمل المبذول في سبيل إنتاجها! بل ويخرجها من نطاق علم الاقتصاد بالأساس! فقد كتب:"ويمثل مفهوم القيمة، وهو مفهوم شديد-الذاتية، حداً عاماً للتسويق، تعمل في إطاره علاقة العرض والطلب بكثافة تتفاوت تبعاً للظروف والطريقة التي تتكون بها. القيمة مسألة شخصية إلى حد كبير تقع خارج مجال الاقتصاد تماما"! انظر:
Kemp, **Ancient Egypt**, op,cit, p.368.

وتتغاضى عن الإشارة إلى الأرقاء في حالة بيع الأراضي مثلاً باعتبارهم مجرد ملحقات، ولا يتمتعون بحقوق أو أموال خاصة. بيد أنه إذا كان هذا الفرض صحيحاً، فإنه كان يتعين ذكر هؤلاء الأرقاء، باعتبارهم من عناصر الذمة المالية، في الوثائق الإحصائية للأموال، أي الوثائق الّتي تحوي بياناً لأنواع الأموال الّتي تفرض عليها الضريبة، والّتي كان يتعين على الملاك تحريرها. فهذه القوائم كانت تتضمن جرداً تفصيلياً دقيقاً للأراضي، والديون المختلفة، والمواشي، بل وحتى الدواجن، وكل شوال غلال قدم للطحان، وكل رغيف عيش تم استلامه من الخباز. ولو كان هناك رقيق لشملته هذه البيانات لأنها تحصي جميع الأموال المملوكة للشخص. بل وهناك من الوثائق الّتي يمكن أن نستقي منها دليلاً مباشراً على أن الدولة القديمة لم تعرف نظام الرق الخاص. وفيما يتعلق بنظام الرق العام، فليس لدينا نص واحد يؤكد صراحة أن الدولة كانت تستخدم أسرى الحروب كرقيق عام، أي رقيق للدولة. وإذا كانت مصر لم تعرف نظام الرق الخاص بالمعنى الصحيح في عصر الدولة القديمة ولا حتى في العصر الإقطاعي الأول فإنه يمكن قول نفس الشيء بالنسبة للدولة الوسطى.[٢٦]

(٤)

أما الفينيقيون[٢٧] في القرن السادس قبل الميلاد، الّذين تميزوا بالتجارة البحرية[٢٨] على نطاق واسع، وبسطوا سلطانهم على بحار العالم القديم، حتى صار البحر الأبيض المتوسط بحيرة فينيقية من سواحل لبنان حتى إسبانيا الّتي استعمروها[٢٩]؛ فقد

(٢٦)"تدل الوثائق الديموتيقية، من القرون الأخيرة التي تسبق الفتح المقدوني، على أنه إذا كانت تربط الزراع بأراضيهم والعمال بمصانعهم روابط قوية مختلفة، فإنه لم يوجد في حياة مصر الاقتصادية عبيد قبل مجيء الإغريق". للمزيد من التفصيل، انظر: إبراهيم نصحي، **تاريخ مصر في عصر البطالمة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨)، ج٣، ص٢٩.

(٢٧) "جاء الفينيقيون... وهم قوم يشتهرون بسفنهم، وبأنهم أوغاد جشعون...". **أوديسة هوميروس**: الترجمة الكاملة عن الأصل اليوناني، ترجمة أمين سلامة (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨)، ص٣٧٩.

(٢٨)"انتقلت التجارة من البابليين إلى أيدي الفينيقيين الذين تخصصوا في التجارة البحرية وجابوا البحر المتوسط... وقد ترك الفينيقيون نظاماً قانونياً أصيلاً هو نظام الرمي في البحر وهو أصل نظرية الخسارات البحرية... فإذا ألقيت بضاعة أحد الشاحنين في البحر لتخفيف حمولة السفينة وإنقاذها من الخطر الذي يهددها، التزم مالك السفينة وملاك البضائع التي أنقذت بفضل هذه التضحية بتعويض صاحب البضاعة التي ألقيت في البحر". مصطفى كمال طه، **القانون التجاري** (الاسكندرية: مطابع رمسيس، ١٩٥٦)، ج١، ص٦٧.

(٢٩)"كان شائعاً عند الفينيقيين الإسبان صيد السمك وتصنيع منتجاته، وكذلك صناعة الخزف... والتعدين وصناعاته، والمجوهرات، والتماثيل، وأدوات العبادة كالمحاريب والتمائم، كما ظهرت دور السك ووضعت النقود في قرطاجة في التداول ابتداء=

كانوا يرتحلون بتجاراتهم من ميناء إلى آخر مستبدلين بجزء من حمولتهم منتجات البلد الّذي يبيعون فيه. فإذا نزلوا ببلد أبعد باعوا ما اشتروه، وكانت هذه السفن ترسو عند هذه النقطة أو تلك من نقط الساحل وتبقى بها أياماً أو شهوراً أو سنين حتى تتخفف من حملها. وما كان يزيد الإقبال على تجاراتهم هو نوع السلع الراقية والثمينة والنادرة الّتي كانوا يعرضونها، مثل الزجاج الدقيق والحلي والأقمشة وأدوات الترف(٣٠)؛ فلقد عرف الفينيقيون كيف يطورون السلع المعدّة للتصدير كالزجاج والنسيج، كما عملوا على تطوير صناعة المعادن المختلفة المصنعة من مواد خام مستوردة رخيصة الثمن. وفهموا كذلك كيف يكيفون أنفسهم ببراعة مع متطلبات السوق، على غرار ما يفعله عادة منتج هو في الوقت نفسه تاجر؛ فلم يتخصصوا في إنتاج سلع مرتفعة الأثمان وحسب، بل قدموا كذلك عرضاً سلعياً متنوعاً يغطي حاجات عموم الناس. وأنتجوا سلعاً رخيصة يرجح أنها قامت على المحاكاة والتقليد، مثلما تفعل الصين الآن، بيعت إلى جانب أقمشة الأرجوان النفيسة. كما عرفوا كيف يزيدون تصريف منتجاتهم بالبحث المستمر عن أسواق جديدة وفتحها. كما استخدموا خبراء يعملون في الخارج لإدارة شكل أو آخر من أشكال الاقتصاد الخارجي.(٣١)

لا شك إذاً أننا أمام عدة ظواهر يتعين أن تسترعي انتباه الباحثين في تاريخ النشاط الاقتصادي. فنحن أمام حركة تصدير واستيراد، وتجارة هدفها الربح، وليس تبادل سلع بسلع بغرض الإشباع المباشر، على الأقل من جانب الفينيقيين. كذلك نحن أمام عملات مسكوكة من الذهب أو من الفضة، وسلع مصنعة، وعلى درجة عالية من الجودة. وسوق، وبائعين ومشترين، ووسطاء في هذا التداول هم في الواقع تجار مستثمرون. والأثمان الاتفاقية موجودة، كما الأثمان الرضائية، بين البائعين والمشترين والمشاركين في النشاط التجاري بوجه عام. كتب جان مازيل:

"... كان الرأسماليون وأصحاب السفن الكبار قد أتقنوا دون شك كل فنون التجارة الدولية الكبيرة. حيث كانت أعمالهم تشتمل على كل ما هو معروف في عصرنا هنا من تأمينات ساحلية واعتمادات مصرفية وقروض

= من القرنين الخامس والرابع...". يولي بركوفيتش تسيركين، الحضارة الفينيقية في إسبانيا، ترجمة يوسف أبي فاضل (بيروت: جروس برس للطباعة والنشر، ١٩٨٨)، ص١٢٥.

(٣٠) ج. كونتنو، الحضارة الفينيقية، ترجمة محمد شعيرة (القاهرة: مركز الشرق الأوسط، ١٩٤٨)، ص٣٢٠.

(٣١) كارلهاينز برنهردت، لبنان القديم، ترجمة ميشيل كيلو (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص١٢١.

من كل الأنواع وتمويل بالمساهمة أو بالحساب وكل أشكال الحسومات والإجراءات التجارية. وفي قرطاجة ظهر أول قرض له صفة دولية. ولم يفسح الفينيقيون مجالاً لتقدم الإغريق عليهم في سك العملة، فقاموا في ورشاتهم بسك عملتهم من الفضة والذهب... إن البورصة التي كانت تحدد الأسعار العالمية للمواد الأولية التي صارت تمول العمليات الحربية كان لها دور في سقوط قرطاجة...".(٣٢)

ويمدنا سفر حزقيال(٣٣) بمادة، ولو أوليَّة، إنما ثرية، تمكنا من التعرف إلى كيف كانت حركة التجارة، وأنواع السلع، والأسواق في"صور" الَّتي كانت أهم المدن الفينيقية على ساحل البحر الأبيض المتوسط آنذاك. فنعرف، من سفر حزقيال، أن مدينة صور كانت من أجمل وأعظم مدن العالم القديم على الإطلاق. وأن التجارة العالمية الَّتي اتخذت من مدينة صور مركزاً، كانت تجارة عالمية بالمعنى الدقيق للكلمة، فنجد تجارة واسعة في المنسوجات والمصنوعات على اختلاف أنواعها من حلي وأواني وكماليات، نجد أيضاً أفخر أنواع العطور والأخشاب والتوابل والبخور والمعادن والأحجار الكريمة والأدوية والحبوب والأغنام... إلخ.

كما نعرف من نفس المصدر كيف كانت أسواق هذه المدينة العظيمة ملتقى **صناع وعمال** (الذين **يبيعون قوة عملهم**) وتجار وسلع، بل ونقود، العالم. وكم كانت أهم مكان عالمي متحضر لتصدير واستيراد أرقى وأنفس منتجات العالم الشرقي القديم عبر أساطيل بحرية عملاقة متخصصة في النقل التجاري الدولي بقيادة الفينيقيين الَّذين ملكوا البحر الأبيض المتوسط، وأنتجوا سلعهم من أجل البيع. من أجل الربح. من **أجل السوق**، والسوق الدولية بالأخص.

(٥)

وفي بلاد اليونان، في القرن السادس والخامس قبل الميلاد، ظهرت عملية سك

---

(٣٢) جان مازيل، **تاريخ الحضارة الفينيقية"الكنعانية"**، ترجمة ربا الخش (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص١٦٨.

(٣٣) **سفر حزقيال**، الإصحاح ٢٧و٢٨، ص٩٠٣-٩٠٥. ونقرأ لدى أيرنسايد: "كانت صور ساكنة عند مدخل البحر. وقد توافدت إلى ميناها السفن من جميع الأمم، ومن هنالك انطلق أسطولها إلى جميع أنحاء العالم المعروف يومئذ. وطالما افتخر شعبها بغناها... فما من شيء كان يعز عليهم...". هـ.آ. أيرنسايد، **نبوة حزقيال: تفسير لسفر حزقيال**، ترجمة س. ف. باز (القاهرة: دار الإخوة للنشر، ٢٠٠٩)، ص١٤٩. ومن المعروف تاريخياً أن هيرودوت حكى أنه ذهب إلى صور في فينيقيا؛ وشاهد معبداً مقدساً لهيراكليس قد زينته نصب كثيرة، ومن بينها عمودان، أحدهما من الذهب المصقول والآخر من حجر الزمرد.

النقود المعدنية. وكادت أثينا أن تحتكر النقد الدولي المتداول، في العالم القديم، بعد أن صارت أكبر مصدّر للمسكوكات الفضية في هذا العالم(٣٤). ونحن نعرف أن صولون (حوالي ٦٤٠ - ٥٦٠ ق.م) قرر تخفيض قيمة العملة حينما قرر إلغاء الرهون العقارية الّتي تقررت على صغار الفلاحين وعجزوا عن سدادها.(٣٥)

لقد كان الإغريق تجاراً مهرة، وهم أول من ابتدع نظام قرض المخاطرة الجسيمة، ومؤداه أن رأسمالياً يقرض مالك السفينة ما يحتاج إليه من نقود لتجهيز السفينة وشراء البضائع. فإذا وصلت السفينة إلى بر الأمان استوفى المقرض مبلغ القرض وفائدة مرتفعة قد تصل إلى ٢٠ بالمئة، أما إذا غرقت السفينة فلم يكن للمقرض أن يطالب مالك السفينة بشيء ويعفى الأخير من رد ما اقترضه.

وكانت الاسكندرية البطلمية تُنتج للعالم المتحضر كله آنذاك الورق والكتان والعطور والفخار وبعض أنواع المنسوجات والسلع الزجاجية، والأنوع المختلفة من

(٣٤) كتب مورجان"... أدخل الاسكندر الأكبر في جميع الأراضي التي فتحها نظاماً موحداً لسك العملة على أساس النظام الآثيني... لقد أطلقت فتوحات الاسكندر مقادير كبيرة من الذهب والفضة والكنوز المختزنة لدى الحكام الّذين أخضعهم، وإن هذه الزيادة المفاجئة في تدفقات النقود أدت إلى ارتفاع شديد في الأسعار". فيكتور مورجان، **تاريخ النقود**، ترجمة نور الدين خليل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣) ص١٧. ونقرأ لدى ولز: "وأصبحت البلاد مركزاً لتجارة عظيمة بين آسيا وأوروبا وكانت على الدوام بلاداً منتجة غنية بالذهب. واشتهرت ليديا بأنها أولى أقطار العالم في إنتاج النقود المسكوكة، وفي إعداد الفنادق للمسافرين والتجار... وقد بلغ نظام البنوك والمالية شأواً لا بأس به". هـ. ج. ولز، **معالم تاريخ الإنسانية: تاريخ الإغريق والرومان ومن عاصروهما**، ترجمة عبد العزيز جاويد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤)، ج٢، ص٣٤٧. ولقد تم إنتاج العملة، لأول مرة في ليديا، في مدينة سروخسان من خليط الألكتروم وهي مزيج طبيعي في التربة يتركب من الذهب الأبيض بمقدار ٣/٢ والفضة ٣/١. وفي رأي آخر عبارة عن مزيج من ٩٦% من الذهب، و٤% من الفضة، وكانت النقود في ليديا تسك بواسطة أقراص مصبوبة من المعدن توضع فوق سندان وفوقها قالب محفور بالرسم المطلوب يضرب بواسطة مطرقة فينطبع الرسم على القرص. انظر:

Percy Gardner, **A History of Ancient Coinage 700-300 B.C** (Oxford University Press, 1918), p.74-87.

وللمزيد من التفاصيل، انظر: قتيبة الشهابي، **نقود الشام: دراسة تاريخية للعملات التي كانت متداولة في الشام** (دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠٠)، ص١٥. ويذكر د. فيليب حتي، أن الشاقل العبراني في القرن الخامس قبل الميلاد هو أقدم نقود معروفة! انظر: فيليب حتي، **تاريخ لبنان: منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر**، ترجمة أنيس فريحة (بيروت: دار الثقافة للنشر، ١٩٧٢) ص١٥٧. وأظن أن رأي د. حتي تعوزه الدقة!

(٣٥) راجع:

"Plutarque raconte qu a Megare, après une insurrection, on decreta que les dettes seraient abolies, et que le creanciers outré la perte du Capital, seraient tenus de rembourser les interest déjà payes". Fustel De Coulanges, **La Cite Antique** (Paris: Librairie Hachette, 1900), p.400.

الحلي والمجوهرات والأواني الفضية الَّتي عم استعمالها في العالم القديم. أي أن الإنتاج لم يكن بغرض الإشباع المباشر إنما كان من أجل التصدير، من أجل السوق الدولية، ومن ثم الخضوع لسيطرة الأثمان الدولية. وكل ذلك إنما يفترض منتجين، وغزارة في الإنتاج، كما يفترض التخصص والتقسيم الدقيق للعمل. كما يفترض من باب أولى التنظيم لعملية الإنتاج والضبط المحكم للنشاط الاقتصادي. والمؤكد تاريخياً أن ازدهار الصناعة في المدن (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن) أدى إلى هجرة الكثيرين من الريف.

وكانت الاسكندرية، أيضاً، في مقدمة المدن الَّتي اجتذبت إليها الآلاف من العمال والصناع (المأجورين) وكان القانون يقرر لعمال استخراج الزيت مكافأة تشجيعية تضاف إلى الأجور الَّتي يحصلون عليها. وإذا امتنع الموظف المختص عن إعطاء العمال أجورهم ومكافآتهم، فإنه يعاقب بأن يدفع للخزانة العامة ٣٠٠٠ دراخمة، وللعمال أجورهم وجميع مستحقاتهم.

ونشك كثيراً في كون المنتجين لهذه الروائع الفنية الَّتي تجلت في المنتجات الإغريقية كالأواني والأقمشة والحلي وأعمال الزجاج والرخام والمعادن، كانوا من العبيد! بل نفترض أن الصيغة (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن) وهي الخاصة بالرأسمال الصناعي، قد نشطت في بعض الأحوال بداخل المجتمع المنتج لمثل هذه الروائع الفنية الأسطورية.

فلقد وجدت الورش والمصانع على اختلاف أعمالهم وتكوينهم وأشكالهم، والَّتي استعملت ليس العبيد فحسب بل والأجراء الأحرار أيضاً بالأخص في الصناعات الَّتي تحتاج إلى دقة ودرجة عالية من الحرفية والفنية، ولا سيما وأن العمال في آثينا لم يكونوا جميعاً من العبيد، والأجر كظاهرة نراها معروفة، بل حتى العبيد كان يسمح لهم ببيع **قوة عملهم** مقابل الأجر كي يشتروا حريتهم من أسيادهم بالمال الَّذي كسبوه.

وإن السمة الَّتي يعتبرونها حاسمة في المجتمع الرأسمالي المعاصر والمتعلقة بانفصال الريف عن المدينة ويكتبون الرسائل الجامعية، الهزلية أحياناً، في دور الرأسمالية في هذا الفصل، نجد أن هذه الظاهرة بارزة بوضوح شديد في آثينا ومعبرة تعبيراً دقيقاً

عن الطبقية كنظام اجتماعي راسخ. ونجد أنفسنا مباشرة أمام نفس الإشكالية الفكرية الَّتي سوف يتعرض لها ريكاردو، كما ذكرنا، بالتحليل في مطلع القرن التاسع عشر، كفكرة مركزية في بناءه النظري، وهي الصراع بين رجال الصناعة الَّذين يريدون خفض أثمان المنتجات الزراعية وبين كبار ملاك الأراضي الزراعية الّذين يرغبون في رفع أثمان هذه المنتجات. كتب ديورانت:

"كانت نار الحرب القديمة العهد بين الريف والمدينة بين الذين يريدون أثماناً عالية للغلات الزراعية وأثماناً منخفضة للسلع المصنوعة، وبين الذين يطلبون أثماناً منخفضة للسلع المصنوعة وأجوراً عالية أو أرباحاً كبيرة في مجال الصناعة، وبينما كانت الصناعة والتجارة تعدان من أعمال العامة التي تزري بصاحبها في نظر المواطن الآثيني، كانت الأعمال الزراعية في اعتقاده مشرفة للمشتغل بها لأنها أساس الاقتصاد القومي، وكان أهل الريف ينزعون إلى احتقار سكان المدن ويرون أنهم إما طفيليون مستضعفون أو عبيد أدنياء".[٣٦]

وعلى الرغم من ارتكاز المجتمع الآثيني على العمل العبودي، كظاهرة سادت العالم القديم بوجه عام[٣٧]، إلا أن العبيد الأرقاء في اليونان كانوا إلى حد ما في بعض الفترات التاريخية أسعد حالاً؛ فكما كان للرجل الآثيني العادي أن يملك عشرات العبيد يعملون في منزله أو حقله أو حانوته، كان للعبد، وهذه ملحوظة مهمة، أن يبيع قوة عمله بالأجرة في وقت فراغه من عمل سيده ليكسب من المال ما يمكنه، كما ذكرنا، من شراء حريته من سيده. ونقرأ لدى ألكسندر روبنسون:

"ولدينا نقش كتابي عن تشييد هيكل اركتيوم وفيه وصف جليّ واضح يبين لنا وجه المقابلة، من حيث المراتب الاجتماعية بين مختلف الطبقات. ذلك أننا نجد ذكراً لعشرين مواطناً وخمسة وثلاثين عبداً معتقاً وستة عشر عبداً، وكل منهم، ويدخل في ذلك المهندس المعماري نفسه، يتقاضى أجراً يومياً قدره درهم واحد، والدرهم نسبة إلى قوته الشرائية آنذاك، يمثل ضعفي نفقات المعيشة لرجل عازب".[٣٨]

---

(٣٦) ديورانت، **قصة الحضارة**، المصدر نفسه، ج٤، ص٤٥.

(٣٧) ولقد بينت الإحصاءات أن عدد المواطنين في آثينا بلغ نحو ٢١ ألفاً، في حين بلغ عدد العبيد ٤٠٠ ألفاً تقريباً. أي نحو ٢٠ عبداً لكل مواطن. انظر:

Robin Osborne, **The Economics and Politics of Slavery at Athens**, in: the Greek World, Edited by Anton Powell (London: Routledge, 1995),p.195.

ويرجع تشارلز ورث مصدر الثروة الهائلة في المجتمع اليوناني إلى عمل العمال، كتب ورث:"من المؤكد أن جانباً من الثروات الطائلة التي كانت في حوزة أصحاب الملايين الذين عاشوا في القرن الثاني في اليونان قد توافرت لهم نتيجة لاستغلالهم للعمال الذين يشتغلون في ضياعهم الواسعة". تشارلز ورث، **الإمبراطورية الرومانية**، ترجمة رمزي عبده جرجس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ص١٤٢.

وظاهرة الأجر، على هذا النحو، واضحة في المجتمع الآثيني، على الرغم من هيمنة العمل العبودي على مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع، فيمكننا أن نجد الأطباء والمثالين والمعلمين يتلقون الأجور مثل البناءين والنجارين والنحاسين والنقاشين والخزافين والنحاتين والخراطين وغيرهم من الحرفيين والصناع الأحرار الأجراء.(٣٩) أي أن الأجور تدفع لمن يقدمون الخدمات كما تدفع لمن ينتجون السلع. عرف المجتمع الآثيني إذاً إجارة الخدمة. أي أن مقولة ماركس وإنجلز:"لقد جعلت البورجوازية الطبيب ورجل القانون والكاهن والشاعر والعالم في عداد الشغيلة الأجراء". تحتاج إلى مراجعة ناقدة.

وتوجد بردية تعود إلى القرن السادس، محفوظة في متحف مكتبة الاسكندرية، تحت رقم ٥٧٢، عبارة عن **"عقد تدريب على حرفة وعلى الأجر النقدي"**. **ظاهرة بيع قوة العمل إذاً معروفة** بوضوح. ويصبح من المؤكد، في ضوء الآثار والوثائق العديدة، أن الجزء الأكبر من الإنتاج لم يكن من أجل الإشباع المباشر، إنما كان يتم من أجل السوق. وطالما كنا في السوق فيتعين أن نجد أمامنا مباشرة منظومة الظواهر المرتبطة بالأسواق مثل: الأثمان والنقود والمبادلة والطلب والعرض وتجار التجزئة وبالطبع الرأسمال والرأسمالي الّذي يستثمر أمواله.(٤٠)

---

(٣٨) تشالز الكسندر روبنسون، **أثينا في عهد بركليس**، ترجمة أنيس فريحة (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٦)، ص١٦٥. ومن المعروف أن صولون قسم المجتمع إلى أربع طبقات، وجعل الأجراء في أدنى هذه الطبقات؛ معنى ذلك أنه يسلم بوجودهم إقراره بأنهم يكونون طبقة بأكملها، كتب أرسطو:"ولقد ألف صولون السلطات كلها من طبقة الأعيان والموسرين: من طبقة الذين يملكون خمس مئة مدمن، ومن الذين يقتنون أفدنة، ومن طبقة الفرسان. وأما الطبقة الرابعة، وهي طبقة الأجراء، فلم يكن لها نصيب في سلطة ما". انظر: أرسطو، **في السياسة**، نقله عن الأصل اليوناني وعلق عليه الأب أوغسطينس بربارة البولسي، ط٢ (بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع الإنسانية، ١٩٨٠)، ص١٠٨.

(٣٩) ورث، **الإمبراطورية**، المصدر نفسه، ص٦٤٣. ديورانت، **قصة الحضارة**، المصدر نفسه، ص٣٤٧. ونحن نعرف أن أفلاطون (٤٢٧ ق.م- ٣٤٨ ق.م)، في **الجمهورية**، تحدث صراحة عن هؤلاء الرجال الذين "يعيشون ببيع قوة عملهم"، انظر:
"There are other servants, I think, whose minds alone wouldn`t qualify them for membership in our society but whose bodies are strong enough for labor. These sell the use of their strength for a price called a wage and hence are themselves called wage-earners. Isn`t so? Certainly". Plato, **Complete Works: Republic**, ch II (Cambridge: Hackett Publishing Co, 1997) P.1011.
كما نعرف أن قسم أبقراط (٤٦٠ ق.م- ٣٧٧ ق.م) تتضمن امتناع من تعلم الطب من معلم ما أن يقبض الأجرة في مقابل تعليم الطب لأبناء هذا المعلم والجنس المتناسل منه. انظر: ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، تحقيق ودراسة عامر النجار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ج١، ص٢٠٥.

(٤٠) في هذه المرحلة التاريخية نقابل مساهمة أرسطو بصفة خاصة في القيمة والنقود والفائدة، ونجد أنه في سبيل البحث في أبواب الرزق الطبيعي وغير الطبيعي، يتخذ من العائلة، كوحدة إنتاجية، حقلاً للتحليل. ويفرق، في هذا السياق، ما بين فن الاقتناء لأنه طبيعي، وفن الكسب لأنه مغاير للطبيعة، ثم يذهب إلى أهمية العمل الإنساني المنتج في دائرة طرق المعاش، التي=

(٦)

وحينما ننتقل إلى روما في القرن الأول والثاني بعد الميلاد، فسنجد أن النساجين الأحرار والأرقاء[٤١](ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) قد جُمعوا في مصانع صغيرة لا تنتج للأسواق المحلية وحدها بل تنتج بغرض التصدير. وكانت الصناعة في أيدي صناع مستقلين يشتغل كل منهم في حانوته الخاص، وكان معظم هؤلاء الصناع من

= حصرها في: الرعي، والزراعة، والتلصص (لم يكن من الأمور الشائنة في بلاد اليونان) وصيد الأسماك، وقنص الوحوش والطيور. ويعتبر أرسطو أن الغنى الحقيقي صادر عن أبواب الرزق التي حصرها على نحو ما ذكرنا. وهو حين يتحدث عن القيمة نرى لديه الوعي بقيمة الاستعمال Χρησιμοποιήστε αξία وقيمة المبادلة συναλλαγματική αξία، دون أن يصل إلى مقياس التبادل:"... فيبدلون النوافع بما هو من نوعها، لا أكثر ولا أقل، فيقدمون الخمر مثلاً ويأخذون عوضه الحنطة. وهكذا في كل من الأشياء الأخرى المتجانسة". أرسطو، في السياسة، المصدر نفسه، ص٢٧. وهو يصل إلى ما هو أبعد من ذلك بكشفه عن المنفعة كشرط للقيمة، كما سيرى ريكاردو بعد ذلك، إذ يرى أرسطو أن الأشياء القابلة للمقايضة، أي التداول، هي فقط التي يمكن أن تكون محلاً للاستعمال. ويضرب مثالاً على ذلك بالحذاء الذي يستخدمه صاحبه في الاستعمال، أو بمبادلته بسلعة أخرى. ولكنه لم يتقدم أبعد من ذلك، كما ذكرنا، فهو يقول:" لكل قنية إستعمالان، وكلاهما ذاتيان، ولكن دون مماثلة في ذاتيتهما، إذ الواحد مختص بالشيء والآخر غير مختص به. فالحذاء مثلاً يحتذى به ويتجر به، وهذا الوجه من الانتفاع وذاك الوجه هما استعمالان له. والذي يقايض غذاء أو نقداً من كان محتاجاً إليه استعمله كحذاء ولكن لا استعمالاً خاصاً إذ لم يجعل للمقايضة". ص٢٦. ثم ينتقل أرسطو إلى الصعوبات التي أدت إلى ظهور وحدات النقد، تلافياً لعيوب المقايضة، واعتبار تلك الوحدات المتخذة من الحديد والفضة وسيطاً في المبادلة، وحينما هيمنت وحدات النقد في التبادل منحية المقايضة جانباً، ظهر على المسرح الاجتماعي نشاط التجارة، الذي يدينه أرسطو ويعتبره خارج الكسب الطبيعي، لأنه يقوم على البيع والشراء بمعنى أدق بيع منتجات فائضة بالنقد، ثم شراء منتجات يفتقر إليها، بالنقد كذلك، وهو التبادل الذي يراه أرسطو ذميماً. أما عن نظرية أرسطو في النقود فهي تتلخص في أن حياة أي مجتمع تتطلب تبادل السلع والخدمات، وهذا التبادل يأخذ صورة مقايضة في مبدأ الأمر، يتم ذلك بصورة طبيعية، ولكن الصعوبات التي تواجه عملية المقايضة والرغبة في تفاديها تجعل الناس تلجأ بطريق الاتفاق الضمني، أي العرف، أو عن طريق التشريع إلى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للتبادل. وهو الأمر الذي قاد إلى ظهور معدن من نوع ما كي يلعب هذا الدور في التبادل، أي أن أرسطو توصل إلى الوظيفة الأولى من وظائف النقود:"... النقد عنصر التبادل"، ص٢٩. وحين يدين أرسطو احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجته، فهو في الواقع يصل إلى وظيفة أخرى من وظائف النقود، وهي المتعلقة بمخزن القيمة، وأخيراً حين يتحدث عن التبادل والبيع والشراء، فإنما يفتح باب المناقشة حول مقياس القيمة، وتلك وظيفة ثالثة تقوم وحدات النقود بتأديتها. وبشأن الفائدة التي تكون على الإقراض، يقول أرسطو:"يوجد نوعان من فن تكوين الثروة: أحدهما يتعلق بالتجارة، والآخر بالاقتصاد؛ وهذا الأخير ضروري وجدير بالمدح، أما الأول فيقوم على التبادل ولذلك يندد به عن حق وصواب، وهكذا يكره الجميع الربا بحق، لأن النقد بالذات يعتبر هنا مصدر الكسب ويستخدم ليس من أجل الغاية التي تم اختراعه من أجلها. فهو قد نشأ من أجل التبادل السلعي، بينما تصنع الفائدة المئوية من النقد نقداً جديداً. ومن هنا تسميتها بالمولود، لأن المولود شبيه بالوالد. إلا أن الفائدة المئوية هي نقد من نقد، ولذا فإن فرع الكسب هذا أشد مناقضة للطبيعة من بين سائر فروع الكسب". ص٣٢. ولعل أهم ما قدمه أرسطو، في تصوري، في الباب الذي خصصه لبحث أبواب الرزق الطبيعي وغير الطبيعي، هو رؤيته للقيمة الزائفة للنقود، ووعيه بكون وحداتها غير معبرة عن القيمة الطبيعية للأشياء، أي إنه ينظر إلى النقود، كظاهرة طارئة على المجتمع، نظرة متقدمة جداً بالنسبة إلى عصره، ويرى أن النقد (المصنوع من الحديد ومن الفضة) لا يعبر عن قيمة ما يحتويه هو نفسه من كسلعة، وأن البشر هم الذين جعلوا من المعادن نقوداً يبيعون من خلالها ويشترون، ويقول:"وما النقد، على ما يبدو لنا، إلا هذيان وعادة مرعية وما هو على شيء من القيمة الطبيعية. إذ لو عدل مستعملوه عما اصطلحوا عليه لأضحى شيئاً زرياً لا يعتد به ولا يقضي حاجة، ولأمسى من قامت ثروته على النقود =

الأحرار، ولكن كان إلى جانبهم، بحكم التكوين الاجتماعي، عدد من المحررين وعدد آخر من الأرقاء. ونرى بوضوح كيف كان التنافس شديداً بين الصناع الأحرار والصناع الأرقاء وهو الأمر الّذي أدى، في بعض الأحيان، إلى خفض أجور الصناع الأحرار، ومن ثم انخفاض مستوى معيشتهم؛ وبالتبع تدني جودة المنتج النهائي نفسه. فيمكن القول إذاً أن هذه المنافسة لم تأت بنتائج جيدة:"لأنها قد أضرت في الدرجة الأولى بالعمال الأحرار الذين يؤجرون سواعدهم للملاكين".(٤٢)

ويمكننا أيضاً أن نرى منافسة المؤسسات الصناعية الكبرى، الّتي نشأت ونمت في بعض الضياع الزراعية الكبيرة، لحوانيت المدن ومصانعها. فبعض هذه الملكيات الّتي يستحوذ عليها الأغنياء(٤٣)، أخذت في القرن الثاني في إنشاء المصانع وتنظيمها لإنتاج السلع لا بقصد استهلاكها محلياً في المزرعة، بل من أجل بيعها وتداولها. أي أن الإنتاج كان من أجل السوق وليس بغرض الإشباع المباشر:

"وكانت الأعمال التي يقوم بها هؤلاء الصناع مختلفة كل الاختلاف، وكان أكثر ما ينتجون للسوق لا للعميل الخاص... وكان للأحرار من العمال اتحادات أو جماعات طائفية".(٤٤)

وعلى الصعيد النقدي والمالي كان إصدار العملة المضمونة من أهم مقومات الأعمال المالية في روما، والّتي ستصبح أهم مركز مالي آنذاك، وستصبح عملة روما هي سيدة

= في أمس العوز إلى القوت". إن تتبع مساهمة أرسطو، لا شك تقودنا إلى الاعتراف بأنه قد تمكن من الوصول إلى قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، ولكن من زاوية يتعين أن ننتظر مئات السنين حتى يعاد النظر فيها على نحو أكثر نضجاً. على كل حال، سيظل أرسطو، على ما نعرف، هو أول من أشار منهجياً إلى طبيعة السلع ودور النقود في الحياة اليومية يمكن أن يبنى عليه بناء نظرياً صحيحاً عن السلع والتبادل والنقود. وربما القيمة ذاتها.

(٤١) ألفريد زيمرن، **الحياة العامة اليونانية: السياسة والاقتصاد في أثينا في القرن الخامس**، ترجمة عبد المحسن الخشاب (القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٨)، ص٥٤٩.

(٤٢) "كان من مصلحة التاجر أو صاحب المصنع أن يشتري العمال بدلاً من استئجارهم...".

Edward Gibbon, **The Decline and fall of the Roman Empire**, An Abridgement by D. M. Low (London: Chatto and Windus, 1961), p.259.

بيع قوة العمل إذاً كانت ظاهرة معروفة تاريخياً.

(٤٣) إيمار وأبوايه، **تاريخ الحضارات العام**، المصدر نفسه، ج٢، ص١٨٣.

(٤٤) ديورانت، **قصة الحضارة**، المصدر نفسه، ص٨٢٨."... تم الكشف عن مصنع كبير لإنتاج الصوف في منزل ريفي يقع في جنوب فرنسا على مقربة من تولوز، وعن آخر في منزل ريفي ايطالي، كما كشف عن أفران الفخار في منزل ريفي في بلجيكا، ومن المعروف جيداً أن مصنعاً للأدوات البرونزية المطلية بالميناء كان يشغل جزء من منزل ريفي شهير في أنثي في بلجيكا. والطابع الرأسمالي في مثل هذه المشروعات جليّ بين". م. رستوفتزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية**، المصدر نفسه، ص٢٤٠.

العملات على الصعيد العالمي، حتى صارت عملة التداول العالمية حتى آقاصي آسيا. وكان إقراض المال (ن – ن – ن + Δ ن) من أقدم الأعمال في روما، وكان أقل سعر للفائدة لا يقل عن ١٢% (معنى ذلك أن معدل الربح الوسطي على الصعيد الاجتماعي كان محدداً بهذه الـ ١٢ بالمئة) ومع الوقت أصبح أحد الشوارع المجاورة للسوق العامة حي رجال المصارف، وازدحمت فيه حوانيت المقرضين والصيارفة مبدلي النقود(٤٥)؛ فقد ظهر على نطاق واسع احتراف أعمال المصارف وإقراض الأفراد العاديين الأموال. وكان الإئتمان، وما يتعلق به من عمليات مصرفية ومالية، قد اكتمل تطوره في مدن الإمبراطورية. ولقد تساوق كل ذلك مع تحول الاقتصاد إلى اقتصاد المبادلة النقدية المعممة. وقد تطلب نمو التجارة والصناعة، وتزايد عدد كبار ملاك الأراضي الَّذين يقطنون المدن، مقادير من النقد استمر تزايدها لإمكان استغلالها في إنماء أي مشروع أو مؤسسة، وفي إدخال وسائل التحسين اللازمة لهذه المنشأت الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تكدست في أيدي كثيرين من رجال المال مقادير كبيرة من النقد؛ ومن ثم أصبح إقراض المال حرفة يزاولها الأغنياء ورجال المصارف، وبالتالي انتشرت المصارف الحقيقية وأعمالها المتطورة للغاية، في جميع أرجاء الإمبراطورية سواء ما كان منها للأفراد أو للبلديات.(٤٦)

أما الأرض، فقد كانت محلاً للتصرفات القانونية كافة؛ إذ كان في وسع المواطنين أن يقترضوا بضمان الأرض والمحاصيل الزراعية والأوراق المالية والعقود الحكومية، كما كان في وسعهم أن يقترضوا لتمويل المشروعات التجارية والرحلات البحرية.

وكانت هناك شركات مساهمة أهم ما كانت تقوم به من الأعمال هو تنفيذ العقود الحكومية الَّتي يبرمها الحاكم بعد أن تقدم إليه العطاءات، وكان أصحاب هذه العطاءات يحصلون على المال اللازم لقيامهم بهذه الأعمال ببيع ما لديهم من أوراق حكومية وسندات للجمهور في صورة أجزاء صغيرة، أي أسهم.

---

(٤٥) انظر: ديورانت، **قصة الحضارة**، المصدر نفسه، ج٥، ص١٦٨.

(٤٦) "... كانت الساحة العامة القديمة في روما مركزاً حقيقياً يتفق فيه على القروض والديون ووثائق التحويل على الثروات البعيدة والمساهمات في المشاريع المالية والتجارية". إيمار وأبوايه، **تاريخ الحضارات العام**، المصدر نفسه، ج٢، ص١٧٣.

وكان الغالب أن يعهد إلى رأسماليين بتنفيذ أعمال الإنشاءات الحكومية، وحينئذ يمكننا أن نرى الصيغة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) لأن قوة العمل لم تكن دائماً في هذه المرحلة مستعبَدة، بل كان منها المأجور في أحيان كثيرة جداً.

وكان نظام الضرائب محكماً بفضل التجارب والخبرات المتراكمة من العصر الهيلينيستي؛ فكانت الضرائب تجبى عن الأرض الواقعة في نطاق المدينة، وعن العقار المقام فيها، ثم عن الوارد والصادر، ثم نظير احتراف التجارة وإبرام العقود والمعاملات التجارية والانتفاع بالأسواق، كما كانت تجبى في صورة أجرة للحوانيت الّتي تملكها المدينة، وعن مختلف الأملاك الثابتة التابعة للبلدية. وهو الأمر الّذي أدى إلى ارتفاع إيرادات المدن وبصفة خاصة المدن الكبيرة، بيد أن جانباً كبيراً من هذه الإيرادات كان يذهب إما كأجور لصغار الموظفين وإما كمرتبات للموظفين الأحرار. وكان من الشائع قيام الأغنياء وكبار رجال الأعمال بتحمل نصيب من النفقات العامة للمدينة. وما يمكن التأكيد عليه تاريخياً هو أن القرن الثاني قد شهد ظهور الأغنياء الّذين انتشروا في أرجاء الإمبراطورية ولم يكونوا ملاكاً للأراضي على نحو متواضع بل كانوا من كبار الشخصيات وأصحاب الرساميل على نطاق واسع(٤٧). ولم تكن التجارة فقط، أي: (ن – س – ن + Δ ن)، أو المضاربات المالية وإقراض النقود، أي: (ن – ن – ن+ Δن)، أهم مصدر لهذه الثروات الطائلة الّتي ظهرت في هذه المرحلة التاريخية، إنما كان للصناعة أيضاً، أي: (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن)، في بلاد الغال بالأخص، الدور المهم في تكوين هذه الثروات؛ فلقد أظهرت بلاد الغال منذ العصور الأولى مقدرة منقطعة النظير على التوسع في الصناعة، فلما أصبحت تحت الحكم الروماني تابعت المسير وسرعان ما بدأت، بوصفها منافسة جديدة لإيطاليا، في إنتاج السلع الّتي كانت من احتكار الأخيرة. وعندئذ بدأت المنتجات الإيطالية تتوارى من الأسواق الكلتية والألمانية؛ فما كادت الحياة المالية والتجارية تدب في بلاد الغال حتى صارت،

(٤٧) "... وكان يحل محل التأمين الصناعي السائد في أيامنا الحاضرة نظام الإقراض التعاوني؛ وكان يحدث أن يشترك عدد من أصحاب المصارف في تقديم الأموال اللازمة لمشروع ما بدل أن ينفرد واحد منها بتمويله... وقد اضطلعت هذه الشركات المؤلفة من رجال يقومون بالمشروعات العامة أو مشروعات الدولة بعمل خطير في تموين الجيش والأسطول... وكان رجال الأعمال هم الذين يديرون هذه المشروعات الكبرى، أما من كان أصغر منها فكان يديره الأرقاء المحررون". ديورانت، **قصة الحضارة**، المصدر نفسه، ص١٦٢. وقارب: رستوفتزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية**، المصدر نفسه، ص٣٤٢.

بفضل نمو التجارة والزراعة والصناعة، المستهلك الرئيسي للسلع المحلية والأجنبية الّتي وصلت بسهولة إلى أقصى أرجاء بريطانيا.[٤٨]

إن نقوش ليون، على سبيل المثال، لتدل على ما كان للدور الّذي قامت به تلك المدينة من أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية لبلاد الغال، بل وفي حياة الإمبراطورية الرومانية بوجه عام. ولم تكن ليون مركزاً عظيماً للتوزيع والمقاصة الدولية في تجارة القمح والنبيذ والزيت والأخشاب فحسب، بل كانت كذلك أحد أهم المراكز الكبرى في الإمبراطورية الرومانية لصناعة [(ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن)] أكثر السلع الّتي كانت تستهلكها بلاد الغال وألمانيا وبريطانيا وباقي أجزاء القارة الأوروبية.

وقبل أن نغادر العالم القديم، فلنذهب إلى الشرق البيزنطي في القرن السادس[٤٩]؛ إذ سنجد أن هذا القرن كان من أعظم عهود الاقتصاد عبر البحر المتوسط، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية الشرقية على عهد انسطانيوس، والسنوات الأولى من حكم بيت يوستينوس في حالة من الرخاء والانتعاش الاقتصادي؛ فقد تدفقت البضائع من كل مكان إلى أسواق القسطنطينية، فقد جاء الحرير والأواني البورسلان من الصين، وجاءت الجواهر والتوابل من الهند، والسجاد من بلاد الفرس، واللآليء من الخليج الفارسي، والعاج والأبنوس من أفريقيا، والنسيج والحبوب من مصر، والزجاج والحديد من سوريا، والفراء والعنبر من روسيا، والمصنوعات الجلدية من مراكش، وكذلك الأرقاء من كل لون وشكل من كل بقعة من بقاع العالم؛ كل ذلك تدفق إلى المدينة العظيمة سلعاً للبيع والتجارة، وإلى جانب ذلك تطورت صناعات متعددة حتى أن الفنانين والمتميزين من أصحاب الحرف

---

(٤٨) رستوفتزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية**، المصدر نفسه، ص٢٤٦. ديورانت، **قصة الحضارة**، المصدر نفسه.

(٤٩) "سيطرت بيزنطة على جزائر صقلية وكريت وقبرص وسردينية وجزر البليار وتحكمت في المضايق ذات القيمة الحربية الهامة الواقعة على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وصار إشراف القسطنطينية البحري دقيقاً وكاملاً بفضل قيام أسطولها بدورات تفتيشية على سواحل الأعداء". عزيز سوريال عطية، **الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب** ترجمة فيليب صابر سيف (القاهرة: دار الثقافة،١٩٨٠)، ص١٥٣. للمزيد من التفاصيل، انظر: أرشيبالد لويس، **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (٥٠٠- ١١٠٠م)**، ترجمة أحمد محمد عيسى ومحمد شفيق غربال (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨)، ص٤٨٢. وانظر أيضاً:

Warren Treadgold, **A History of the Byzantine State and Society** (California: Stanford University Press,1997).**The Cambridge History of the Byzantine Empire c.500-1492,** Editor: Jonathan Shepard (Cambridge :Cambridge University Press, 2008), Part II.

في البلاد المجاورة وجدوا لهم مكاناً في العاصمة الراقية. وكان المهرة من الصناع المأجورين يقومون بصناعة العطور والملابس المزركشة والمذهبة من البروكار، خاصة ملابس الكهنة. كما كانوا يحفرون على العاج ويقومون بأعمال الموزايكو، والأعمال الفنية الَّتي تتطلب درجة عالية من المهارة والإتقان. وكان يهرع أثرياء العالم إلى القسطنطينية من أجل التسوق، كما يفعلون الآن في باريس.

ومن جهة أخرى، فقد انشغل الأباطرة البيزنطيون الأوائل، بصفة خاصة دقلديانوس وقسطنطين الأول، بمشكلات تثبيت العملة. فبعد حدوث التضخم المالي وارتفاع الأسعار في نهاية القرن الثالث الميلادي وضع الإمبراطوران نظاماً مالياً صارماً وقام قسطنطين باعتبار"الصلدي" الذهبي معياراً للعملة، وهي عملة من الذهب الخالص تزن أربعة جرامات وثلاثة وأربعين جزءً من الجرام تقريباً، وقد ظل هذا النظام قائماً حتى منتصف القرن الرابع عشر الميلادي. ويمكننا تقسيم نظام العملة في الإمبراطورية إلى أربع مراحل، تبدأ من عهد الإمبراطور أناستاس حتى سقوط الإمبراطورية في عام ١٤٥٣؛ الأمر الَّذي يعني هيمنة المبادلة النقدية على الصعيد الاجتماعي بحال أو بآخر. وتبدأ المرحلة الأولى منذ عام ٤٩١ حتى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، واعتمدت هذه المرحلة على معادن الذهب (النوميسا) والفضة (المليارسون) والنحاس (الفولس) بنسب ثابتة في كل عملة؛ مما جعلها ذات قيمة واضحة وثابتة. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية الَّتي بدأت بعملية إصلاح العملة الَّتي بدأها الإمبراطور ألكسوس كومنين (١٠٨١-١١١٨) فقد استمرت حتى نهاية القرن الثالث عشر. وخلال الفترة الثالثة، الَّتي استمرت من عام ١٣٠٠ حتى منتصف القرن الرابع عشر، فقد بدأ التعامل بعملة فضية عرفت باسم البازيلكون، وكانت تزن حوالي جرامين، وإلى جانبها عملة نحاسية صغيرة عرفت باسم أساريون، وكانت تزن جرامين إلى ثلاثة جرامات. وفيما يتعلق بالمرحلة الرابعة الَّتي استمرت حتى سقوط الإمبراطورية فقد اختفت تماماً العملة الذهبية، وتم التعامل بالعملة الفضية، وكانت تسمى استفروس، وهي كلمة يونانية تعني الصليب، وكانت تزن حوالي ثمانية جرامات ونصف جرام، وهي كبيرة الحجم وثقيلة الوزن عما سبقها من عملات فضية.

وانشغلت الإدارة في بيزنطة بمشكلة خروج الذهب من الإمبراطورية في المدفوعات الدولية؛ فاتخذت عدة إجراءات حاسمة لمنع هذا الخروج، وفي مقدمتها إصدار القوانين؛ فقد نص قانون جستينيان صراحة على منع خروج الذهب في المعاملات الدولية، بصفة خاصة بمناسبة التعامل التجاري مع الهمجيين! ونجد نفس المنع في المجموعة القانونية الَّتي أصدرها الإمبراطور ليو السادس(٨٨٦-٩١٢) المشهورة باسم بازيلكا. إلا أننا نجد في الواقع في فترات كثيرة خرقاً لهذا المنع من قبل الإدارة الحكومية نفسها.

وكان الحرير لا يزال يسير براً بصفة أساسية خلال فارس إلى محطتي المكوس الإمبراطوريتين عند نصبين ودارا، ومن ثم ينقل ليصنع في مصانع القسطنطينية أو في المصانع الموجودة بصور وبيروت.

والأثمان، كظاهرة، يقول البعض أنها تخص نمط الإنتاج الرأسمالي المعاصر فقط! نجدها معروفة بوضوح، كما النقود، حيث نجد في مقدمة الباب الثالث والعشرين من مدونة جستنيان:

"يتم البيع بمجرد الاتفاق على الثمن ولو لم يتم نقده ولا دفع شيء على سبيل العربون؛ إذ العربون ليس سوى دليل على حصول العقد...".(٥٠)

وفي الفقرة الأولى:

"يجب أن يكون هناك ثمن، فإن البيع لا يتم أبداً بدون ثمن. كما يجب أن يكون الثمن محدداً. ولقد اختلف المتقدمون شديد الاختلاف في اتفاق ذكر فيه أن ثمن المبيع يحدده تيتوس، أيتضمن بيعاً تاماً أم لا؟". (المدونة)

أما الفقرة الثانية فقد أوجبت أن يكون الثمن نقداً؛ تمييزاً عن التبادل عن طريق المقايضة، إذ نصت المادة على:

"يجب أن يكون الثمن من النقود المضروبة، ولكن لِمَ لا يجوز أن يكون ثمن الشيء شيئاً آخر؟ لِمَ لا يجوز أن يكون عبداً أو عقاراً أو رداءً ثمناً للشيء المبيع؟ لقد كانت هذه المسألة مثار خلاف وجدل عظيم...". (المدونة)

وتعالج المادة الرابعة من الباب الرابع والعشرين **إجارة العمل**، إذ نصت على:

"إذا اتفق تيتوس مع أحد الصاغة على أن يأتي الصائغ بذهب من عنده ويصنع له منه خواتم بوزن مخصوص وشكل معين، وأن يكون للصائغ في نظير هذا مبلغ عشرة دنانير مثلاً، فقد جرى التساؤل عن هذا الاتفاق أبيع هو أم إجارة؟ وقد ارتأى كاسيوس أنه يتضمن عقدين: بيعاً للذهب، وإجارة للعمل...". (المدونة)

وكان كل شيء محدداً؛ فلم يكن يجوز تسليف النقود إلا بنسبة محددة من الأرباح. وكانت نسبة الأرباح قبل عهد يوستنيانوس اثني عشر بالمئة. ولم يكن يوستنيانوس يسمح بنسبة الإثنى عشر بالمئة إلا على الأموال المقترضة للاستثمار في الأعمال التجارية والبحرية. ولا يجوز لمقرضي الأموال المحترفين، وهم الصياغ عادة، أن يسلفوا إلا بربح قدره ثمانية بالمئة، فأما الأشخاص العاديون فيسمح لهم بستة بالمئة، على حين لا يسمح لكبار الأثرياء إلا بأربعة بالمئة فقط.

وكانت الرقابة الَّتي تمارسها الدولة من خلال مؤسساتها على الأعمال التجارية والتجار(ن – س – ن + Δ ن) والصناعة (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن) تتم عن طريق نظام للنقابات.(٥١)

وكان لكل صناعة نقابتها، ولا يجوز لأي إنسان أن ينتسب إلى نقابتين في وقت واحد. وكل نقابة تعين رئيسها.

وكانت النقابة تفرض هيمنتها على الصعيد الفني، كما الإداري؛ فهي الَّتي تقوم بشراء المواد الأولية والمواد الخام، وربما الأدوات، الَّتي تلزم الصناعة المعنية، وتقوم بتقسيمها بين أعضائها الَّذين كانوا يبيعون السلع الَّتي صنعوها في مكان عام محدد من قبل النقابة مقابل سعر محدد سلفاً بديوان الوالي. وكانت عدد ساعات العمل وعدد العمال تقرر بنفس الطريقة.

---

(٥٠) انظر:

Justinian's Institutes, Translated by Peter Birks &Grant McLeod (London: Duckworth, 1987), p.357.

وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في الاستشهاد بالنصوص.

وفي الظرف التاريخي لفك الروابط النقدية بين الدولة الإسلامية، في عهد عبد الملك بن مروان، والعملة البيزنطية، في عهد جستنيان، انظر: إبراهيم بن محمد البيهقي، **المحاسن والمساوىء** (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص١٦٣.

(٥١) يرى برنارد لويس (١٩١٦-) أن هذا النظام من النقابات سوف ينتقل بدوره من بيزنطة إلى دولة الخلافة الإسلامية ابتداء من القرن العاشر الميلادي. برنارد لويس، **النقابات الإسلامية**، ترجمة عبد العزيز الدوري (القاهرة: مجلة الرسالة، ١٩٤٦) السنة ٨، ص٦٩٦. ولسوف نعالج مسألة النقابات ببعض التفصيل لاحقاً.

وكان الخبازون والجزارون (الأجراء) الّذين كان تموين المدينة يعتمد على كفايتهم خاضعين لإشراف دقيق. وكان يحافظ على انخفاض أسعار المواد الغذائية قسراً حتى في أيام المجاعات. وكانت المخابز احتكاراً للدولة.

أي يمكننا إن أطلنا الإقامة قليلاً في بيزنطة أن نجد الصيغ الثلاث لقوانين الحركة المعروفة للرأسمال. فلدينا مضاربات وتمويل وائتمان وصرافة (ن – ن – ن + Δ ن) كما نجد حركة تجارية مزدهرة (ن – س – ن + Δ ن).

وبشأن الصيغة (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن) فيمكننا أن نتلمس من الدور الّذي لعبته النقابات أبعاد ظهور العامل المأجور الّذي يؤتى له بمواد العمل وأدوات العمل، وينتج السلع من أجل السوق في مقابل الأجر المحدد من قبل النقابة نفسها، كما يتحدد من قبل الدولة الآن.

(٧)

من غير التاريخي إذاً اختزال العالم القديم في ظاهرة العبودية، وتملك المستغِل لشخص المستغَل، من أجل البرهنة على استقلال الرأسمالية، ذات المركزية الأوروبية، بظاهرة بيع قوة العمل أو الإنتاج من أجل السوق.

ومن غير العلمي إذاً إنكار النشاط الاقتصادي المتطور جداً الّذي ساد الأجزاء المختلفة من العالم القديم وفقاً لانتقال مراكز الثقل الحضارية آنذاك.

ومن غير الصحيح إذاً القول بأن ظواهر النشاط الاقتصادي اليومي في عالمنا المعاصر كانت مجهولة بالنسبة للعالم القديم؛ فلقد عرف هذا العالم، على نحو ما ذكرنا، جل الظواهر الّتي يدعي أصحاب المركزية الأوروبية أنها ظهرت فقط مع الرأسمالية ابتداءً من القرن الخامس عشر، وفي مقدمتها **بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق، وتداول الثروة العقارية**. وعلى الرغم من ذلك؛ إلا أننا لا نرى أفكاراً يمكن تحليلها بشأن الرأسمال والأرباح والأسواق والتداول والأثمان... إلخ؛ لأن المجتمعات آنذاك، كما ذكرنا، سيطرت عليها ظواهر أخرى كانت أكثر جوهرية وأهمية على الأقل

بالنسبة لمجتمعات هذا الزمان، مثل: الفرس، والكلدانيين، والأشوريين، واليونانيين، والروم، والترك وغيرهم، وفي نفس الوقت، وهذا هو الأكثر أهمية، لم يكن الرأسمال، كظاهرة، قد تمكن من إخضاع باقي الظواهر على الصعيد الاجتماعي لقانون حركة واحد، هو: (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن).

فنحن نجد أن صاعد الأندلسي(١٠٢٩-١٠٧٠) على سبيل المثال، قد أفاض في شرح العلوم الَّتي أتقنتها هذه الأمم، ولكننا لا نجد أنهم أتقنوا سوى علوم الفلك والنجوم والهندسة والحساب والجغرافيا والطبيعة والفلسفة[٥٢] أي أن الانشغال الرئيسي للذهن كان منصباً في محاولة تحديد الوجود الإنساني ذاته وعلاقة هذا الوجود بالطبيعة بوجه خاص. وحينما يفرغ الذهن، جزئياً أو مؤقتاً، من هذا الانشغال سوف نراه، وبوضوح شديد، يسعى من أجل الكشف عن القوانين الموضوعية/العلمية الَّتي تحكم النشاط الاقتصادي في المجتمع، وتهيمن على تجديد البشر لإنتاجهم الاجتماعي.

فلنستكمل إذاً برهنتنا على عدم تفرد الرأسمالية، ذات المركزية الأوروبية، وفقاً لمحور (ماركس- روزا- هيلبرونر) بالظواهر المدَّعى بأنها طارئة على المجتمعات المعاصرة. فلننتقل إلى العالم الوسيط.

(٥٢) انظر: صاعد الأندلسي، **طبقات الأمم**، تحقيق حسين مؤنس (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣).

الفصل الخامس عشر
العالم الوسيط (الإقطاعي)

(١)

ونعني بالعالم الوسيط، في تاريخ النشاط الاقتصادي، المجتمعات الَّتي تكونت في رحم العالم القديم، وتميزت بالملكيات العقارية الكبيرة، ودوران النشاط الإنساني فيها حول الأرض الزراعية، وسيطرة النشاط الزراعي، وما يرتبط به من حِرف وصناعات، على مجمل النشاط الاقتصادي للسكان. ويمكننا أن نحدد العالم الإقطاعي زمنياً بالفترة التاريخية الممتدة من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر الميلاديين.

(٢)

فلنتوجه أولاً نحو شمال أفريقيا في القرن التاسع؛ ولسوف نجد مجتمعاً متطوراً فعلاً يسوده الإنتاج من أجل السوق، والتبادل، كما تهيمن فيه النقود على مجمل النشاط الاقتصادي[1]. سوف نقابل مجتمعاً غادر منذ قرون بعيدة جداً اقتصادات المنزل، وصار يعتمد على الريف في غذائه بشكل أساسي، وسنرى حركة السلع القادمة من المناطق الزراعية للبيع في المدينة، أي أن هناك ثمة فصل تاريخي ما بين الريف والمدينة. لقد أصبحت الحوانيت، المنظمة حكومياً، هي الأماكن الرسمية كي يعرض التاجر بضاعته، ومن المحتمل أن يكون هو الَّذي صنعها باستخدام قوة العمل المأجورة (ن – و ا + ق ع – س – ن +Δ ن) أو ربما يكون اشتراها ويعيد بيعها رغبةً في استرداد نقوده الَّتي دفعها في سبيل هذا الشراء، بالإضافة إلى ربح محدد (ن – س – ن +Δ ن)، وقد نجد السلع الَّتي يعرضها تخص منتج آخر. كما نلاحظ حركة السلع، أياً ما كانت أشكالها، يصاحبها ظهور عمال أجراء وربما بالمعنى الَّذي سوف يطرح نفسه بعد ذلك بعدة قرون، أي ثمة إمكانية لوجود العمل المأجور، مثل عمال الطحن، والخبازين، والخياطين. وهؤلاء قد يعملون بأيديهم كصناع مستقلين، أو يستخدمون عمالاً

(١) ويمكننا من قراءة كتاب **أحكام السوق** ليحيى بن عمر الكناني الأندلسي (٨٣٧- ٩٠١)، أن نلم بطبيعة النشاط الاقتصادي في هذا المجتمع؛ فالكتاب يبدأ بما ينبغي على الوالي عمله، ويلخص ابن شبل قول يحيى بن عمر، بأن على الوالي أن يتحرى العدل، ويتعاهد السوق بأن يحافظ على انضباطه، ويضبط الموازين والمكاييل، ومن أجل تحقيقه لذلك فقد كفل له =

= يحيى بن عمر سلطة عقاب المخالفين وإخراجهم من السوق، وتعد عقوبة الإخراج من السوق من العقوبات القاسية. كما يكون من اختصاصاته المهمة تعيين من يرى تعيينه وعزل من يرى عزله وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة. كما نفهم أنه لا يحق للوالي تعيين الأجنبي لتعهد السوق. ويمكن أن نفهم أيضاً من ذلك عدم تولية من هم من خارج البلدة ولاة على أسواقها، فهم لا يعرفون أحوالها ومصادر دخلها ومواردها واحتياجاتها، وأحوال سكانها ومعاشهم وأرزاقهم، فهو يقول:"ينبغي للوالي أن يتحرى العدل، وأن ينظر في أسواق رعيته، ويأمر أوثق من يعرف ببلده أن يتعاهد السوق، ويعير عليهم صنجتهم وموازينهم ومكاييلهم كلها، فمن وجده غير ذلك شيئاً عاقبه على قدر ما يرى من جرمه، وأخرجه حتى تظهر منه التوبة والإنابة إلى الخير". ويتبين من طبيعة العقاب الذي قرره يحيى بن عمر لمن يزيف النقود أن هذا الفعل يعد من جسائم الأفعال، إذ لا نجد في جميع أجزاء المؤلف عقوبة تكون أشد من تلك المقررة لمن يغش النقود بخلطها بالنحاس. فلقد قرر يحيى لمن يزيف النقود العقاب الشديد بأن يركب على دابة، ووجهه ناحية ذيلها وظهره ناحية رأسها، كما كان شائعاً في وقتها، ويطاف به في شوارع البلدة وأسواقها، ثم يسجنه. وللوالي في ذلك كامل السلطة التقديرية. ولشدة خطر ظهور وحدات النقد المزيفة في الأسواق فقد أوجب يحيى بن عمر على الوالي أن يأمر (أحد الخبراء) بمثل تلك الأمور كي يعالج ذلك الخطر الذي يحيط بالمجتمع جراء ما أصاب وحدات النقود المتداولة بداخله؛ إذ يتضح من كلام يحيى بن عمر أنه يوجب للوالي تعيين ذلك الشخص الخبير بجانب من عينه من قبل كي يتعهد السوق بوجه عام، فالمسألة وفقاً لما يرى يحيى بن عمر تخضع لاعتبارات فنية أكثر منها إدارية، ولذلك أوجب أن يعين الوالي من لديه العلم بهذا الفن ويستطيع أن يجابه هذا الخطر بطريقة واعية بالكيفية التي يتم من خلالها طرد العملات المزيفة أو امتصاصها، وبالتالي السيطرة على انفلات السوق دون إحداث تغيرات سلبية تؤثر بالتبع على المعاملات فيما بين جمهور المتعاملين بالبيع والشراء؛ فهو يقول:"ويأمر أوثق من يجد بتعاهد ذلك من السوق حتى تطيب دراهمهم ودنانيرهم، ويحرزوا نقودهم". ولم يشترط يحيى كون هذا الخبير من أهل البلد كما كان شرطه في الشخص السابق الذي جعله يتعهد السوق بوجه عام. ومما يجب ملاحظته من كلام يحيى بن عمر، أن سوق القيروان كانت تشهد خللاً واضحاً في المكاييل، فإنه سُئل عن كيفية توحيد هذه المكاييل والموازين. وعلى هذا التساؤل أجاب يحيى بما يشير إلى وعيه بدور الذهب والفضة حين اتخاذهما معياراً ومقياساً في ضبط مكاييل البائعين وموازينهم، لتمتعهما بصفة الثبات النسبي، فهو يقول، وفي إشارة واضحة للمدنية التي كانت تسود القيروان:"فلا ينبغي لحواضر المسلمين أن تكون أسواقهم بهذه المنزلة التي وصفت... ويكون أصل ما توضع عليه أرطالهم على الأواقي التي أوجب رسول الله صلى عليه وسلم؛ زكاة العين من الذهب والفضة بها". ولئن رأى الإنسان، بعد تاريخ طويل جداً من المقايضة، أن الذهب صاحب قيمة ثابتة نسبياً تمكنه من الظهور كمعيار مشترك بين السلع، فإن يحيى بن عمر ينقل عن أشهب قوله:"إن قال صاحب السوق بيعوا على ثلث رطل من الضأن ونصف رطل من الإبل، قال مالك، ما أرى به بأساً". ففي هذه الحالة يكون ثلث الرطل هنا ونصف الرطل ذاك معيارين يعتد بالقيمة النسبية لهما معاً في سبيل التسعير، دون أن يطرح أساس تبادل ثلث رطل من الظأن ونصف رطل من الأبل. وبشأن اختلاف أسعار الأسواق، فسلعة ما في سوق القيروان تباع مثلاً بمقدار كذا درهم، على حين نفس السلعة، في أسواق أخرى تابعة كذلك للدولة، ترتفع أو تهبط عن سعر القيروان، فنعرف أن يحيى بن عمر كان يرى ضرورة إعمال قواعد الطلب والعرض بإطلاق، وهي من القواعد التي يعتنقها معظم فقهاء المالكية بشأن الأسعار وحركة التجارة بداخل الأسواق؛ ونجد لدى يحيى بن عمر الوعي بأن غلاء السلع يعود إلى نقصها في السوق، أي أن نظرية الطلب والعرض تجد لها مكاناً واضحاً في تفكيره، فابن شبل يقول:"وسُئل عن التين والتفاح والعنب والفرسك وجميع الفواكه تباع في السوق قبل أن تطيب. فقال: إن كان كثيراً في بلدهم فلا بأس به، وإن كان قليلاً فلينهوا عن قطعه حصرماً، لأنه يضر بالعامة، وذلك أنه يطلب في حينه فلا يكاد يوجد فيغلا". ويوضح لنا يحيى بن عمر بعض مظاهر الحركة اليومية، وطبيعة العلاقة بين أطراف السوق، الذين يقيمون علاقات اقتصادية فيما بينهم تحت إشراف الدولة التي تفرض وجودها وهيمنتها دائماً كمراقبة لمعاملات السوق بين أطرافه:"فيجب على الحناطين ألا يبيعوا القمح والشعير والفول والعدس والحمص حتى يغربلوها، وفي ذلك قال يحيى: أرى أن يلزموا بذلك". أي أن مراقبة الجودة من الأمور المعروفة لدى يحيى بن عمر. ويتعزز ذلك في تناوله لمسألة أن رجلاً دفع بقمحه إلى الطحان كي يطحنه له، فإن على الطحان أن يقوم بما يجب عليه في سبيل المطلوب منه وأن يرد الطحين لصاحبه دون خسران ودون إتلاف، ويجتهد في سبيل ذلك اجتهاد الرجل المعتاد، وفي ذلك يقول يحيى بن عمر:"وإن عطل الرحى فأفسد بعطله الطعام فإن لم يكن من الطحان في ذلك تفريط فلا ضمان عليه...". وحين ننتقل للتعرف إلى علاقات السوق، أي التعرف على روابط التنظيم الاجتماعي التي تنشأ بين أطراف العملية الاقتصادية في الأسواق، فإننا نلمس وعياً =

= بتعدد العمليات الاقتصادية بداخل العملية الواحدة كما نلمس وعياً بتعدد الأطراف وتحديد مسئولية كل طرف مشارك في تلك العملية؛ فبشأن الخبز مثلاً، وبعد أن أوضح يحيى بن عمر الالتزامات الملقاه على عاتق صاحب الفرن والتي تشمل النهي عن طحن القمح الذي يعمل منه الخبز حتى يغربله وينقيه من الحجارة والعشب... إلخ، فقد أجاب حين سُئل عن الخبز يوجد عند أصحاب الحوانيت ناقصاً، أجاب:"أرى أن يؤدب من وجد عنده ويخرج من السوق لأنه يتجر فيه ولا حجة له في نقصانه". والنص يضم بين جنباته الإشارة إلى مدى التنظيم الشديد الذي يوجد في المجتمع لدرجة تحديد الدولة لوزن معين للخبز يتعين أن لا ينقص عنه. ولقد أجاب أيضاً يحيى بن عمر، حين سُئل عن الذى يحق عليه العقاب صاحب الفرن أو صاحب الحانوت إن وجد الخبز ناقصاً عن الوزن الذي قررته الدولة، بقوله:"إذ عرف صاحب الحانوت بنقصانه فالأدب عليهما معاً". فكما كان لدينا تاجر الجملة فأصبح لدينا الأن من يتوسط فى حركة التداول ما بين المنتج وما بين المستهلك، وهو صاحب الحانوت الذي يشترى الخبز من صاحب الفرن ويبيعه إلى المشتري، فقد تخطى المجتمع حدود المجتمع الذي يأكل فيه الفرد مما ينتج بيديه، وقد جعل يحيى مسئوليتهما تضامنية إذ ما كان البائع صاحب الحانوت يعلم بغش الخبز. ولا يتحدث يحيى بن عمر عن أسواق المدينة فقط وإنما يتحدث أيضاً عن المعاملات التي تتم بين المزارعين في القرى أو البوادي، كما يتحدث عن حكم القادمين من القرى لبيع بضاعتهم في المدن وما ينبغي عليهم، وبصفة خاصة الالتزام بالأسعار السائدة، وشروط الجودة المقررة من قبل الدولة. ومن جهة أخرى، فقد ذكرنا سلفاً مسألة تزييف العملة المتداولة في السوق وهي من الدراهم والدنانير، وذكرنا أن تلك الجريمة تعد من أشد الجرائم ولذلك غلظ يحيى بن عمر لمقترفها العقوبة لشناعة فعله، والآن يوضح لنا يحيى أن السوق لا يقتصر التداول فيه على السلع بأنواعها من مأكل وملبس ومشرب فقط، وإنما تشهد السوق كذلك حركة تداول أخرى، بيعاً وشراءً، لوحدات النقود نفسها، بما يعني معرفة المجتمع في شمال إفريقيا والأندلس لعملية صرف العملات وتحديد أسعار صرف ثابتة، الأمر الذي يعني استقرار المجتمع وبلوغه درجة معينة من التطور تسمح له تاريخياً بأن ينفصل التنظيم الاجتماعي بداخله حول مفردات الاقتصاد النقدي. ومن الواضح وفقاً لنص يحيى بن عمر أن مسألة التزييف هذه كانت شائعة، الأمر الذي استتبع ظهور الخبراء في مثل هذه الأمور، كما استدعى ظهور وسائل اختبار مدى أصالة العملة نفسها، وكان المألوف على ما يبدو هو وضع قطعة النقد بين الأسنان والضغط عليها لتبين مدى صلابتها من ليونتها، وقد يحدث أن تنكسر العملة، وفي ذلك كله يقول إبن شبل:"في رجل إشترى من صيرفي دراهم مسماة وأراه المشتري الدينار فنقر فيه البائع فتلف... أنه ضامن... قيل ليحيى: فلو أن رجلاً أتى بدينار لرجل ليريه إياه، فأخذه الرجل فجعله بين أسنانه لينظر إن كان ذهب الدينار ليناً أو يابساً فكسره، وسنة الدينار في الاختبار أن يجعل بين الأسنان: فما كان منها لين علم أنه جيد، وما كان يابس علم أنه رديء، فقال يحيى:... فلا ضمان عليه". وكما نستطيع أن نستخلص طبيعة العلاقة ما بين صاحب العمل والعمال، ونكون الوعي بشأن الأجرة التي يتحصلون عليها، ونلمس كذلك وجود نوعاً ما من الفبارك، وبصفة خاصة في حقل الخرازين وحائكي الملابس، والمحالج والمطاحن. وصانعي السمك المطبوخ، إذ يستخدم صاحب المحلج أو المطحن العمال في سبيل إنجاز العمل، الأمر الذي جعل نوعية معينة من الأسئلة تطرح نفسها في واقع المجتمع آنذاك وعلى يحيى بن عمر بوجه خاص، وهي أسئلة تتعلق بمدى إستحقاق العمال لما يكون بعد حياكة الملابس من قماش فائض، أو نخالة بعد الطحن، ويكون ذلك بمثابة الأجرة، فنرى يحيى بن عمر يستبعد ذلك، ويجعل للعمال أجر مثلهم في السوق، أي أن ابن عمر يستبعد الأجرة العينية ويجعل محلها وحدات النقد، بما يشير إلى العمل المأجور نقداً. وبشأن الغش التجاري، فالمؤلف يمتليء بالعديد من الأحكام، ويذكر ابن شبل العقوبات، وهي: الضرب والسجن والإخراج من السوق. وفي نص يوضح الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية، النشاط الاجتماعي، فإن يحيى بن عمر بعد أن ألحق بالغش الاحتكار، ينهي عنه ويقرر لمكافحته مجموعة من القواعد، منها قيام الدولة ببيع السلع التي اختزنها التاجر واحتكر الاتجار فيها لنفسه، ثم قيامها برد الرأسمال إليه بعد البيع للجمهور، ويتصدق بالربح، أي أن الدولة هنا تلتزم بسعر السوق الجاري. ولا يقتصر النشاط الاقتصادي في أحكام السوق على السلع فحسب وإنما يمتد إلى الخدمات كذلك؛ فيشير إلى المطاعم والفنادق بما يعني درجة معينة من التطور الاجتماعي، والنمو الاقتصادي الذي يتناسب مع قدوم الأجانب إلى المدينة للتجارة أو العلم أو السياسة، فنجد معالجة توريد المواد التموينية من قبل الريف إلى الفنادق وما ينبغي فعله بشأن هذا التوريد. انظر: كتاب أحكام السوق، في: الونشريشي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب (الرباط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية للمملكة المغربية، ١٩٨١)، ج٦، ص٤٠٠-٤٣٠. وانظر للمزيد من التفصيل: بحثنا: قراءة في كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الكناني الأندلسي (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، ٢٠١١).

مأجورين[٢]يستعملون أدوات ومواد صاحب الحانوت في سبيل الإنتاج، ولا يشاركون إياه في الربح. إنما لهم فقط الأجر. وليس هناك ما يعطل آداء قانون الحركة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن) أن نرى صاحب العمل يعمل بيده مع مستأجريه، طالما كنا بصدد قوة عمل مأجورة من جهة، وأن المنتج ليس مِلك منتجه في النهاية من جهة أخرى. فبغض النظر عن طبيعة العمل المأجور، في ظل نظام الطوائف الحرفية، وأنه يتم من أجل التعليم وإعداد العامل المأجور كي يكون معلماً أو أستاذاً بعد أن يتقن الصنعة، فبغض النظر عن ذلك فنحن أمام الصيغة العامة لقانون حركة رأسمال الصناعة (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن). ولا ينبغي أن يضللنا التصور الَّذي يرى المعلم يعمل بيديه مع عماله الأجراء، ولا يربح أكثر منهم، بعد سداد الأجور والضرائب. لأنه يغفل البحث في مصدر الأرباح الَّتي سدَّد المعلم منها الضرائب! فقد جاءت تلك الأرباح من عرق الشغيلة لديه! والمعلم الَّذي لا يستخدم شغيلة، الَّذين هم مصدر الربح والتراكم، ويعمل بيديه، لا يحصل على أرباح، إنما يتلقى الأجر في مقابل بيع قوة عمله للزبائن بعد حساب ثمن مواد العمل والمستهلك من أدوات العمل. على كل حال، في هذا المجتمع يمكن أن نجد كذلك الخراز الَّذى يصنع الخف. إن هذا الصانع إنما ينتج سلعته، ليس من أجل الإشباع المباشر، وإنما ينتج من أجل لسوق، ويتأكد ذلك، بوجه عام، حينما نلقي النظرة على حوانيت مدينة القيروان في القرن التاسع الميلادي، فسنجد حانوتاً يبيع أثواباً، أي أن هناك ثمة إنتاج للسوق وليس للإشباع المباشر، فتتبدى هنا قيمة المبادلة بجوار قيمة الاستعمال، بل ومن الممكن أيضاً أن نرى الأثواب المنتجة للسوق مكدّسة بداخل الحانوت لدرجة احتوائها لحشرات نتيجة هذا التكدس الراجع لفيض إنتاجي من نوع ما. باختصار، نحن أمام سوق وتداول نقدي وريف ومدينة وفصل تاريخي بينهما، مع وجود مجتمع مواز يمتهن الصيد وبصفة خاصة صيد الحيتان. نحن أمام عمال وأجراء وصنّاع، وأجور، وفنادق، ومطاعم، وتوريد، وضرائب، ودولة قوية تبسط هيمنتها ورقابتها على النشاط

---

(٢) ولعل من الأحاديث المشهورة في الذهن المسلم، حديث النبي محمد صلي الله عليه وسلم، أنه قال عن الله سبحانه وتعالى: "ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى عَمَلَهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ ". صحيح البخاري ٢١١٤، وقد ضعَّف الألباني هذا الحديث على الرغم من وروده في البخاري! ومن الأحاديث المشهورة كذلك:"أَعْطُوا الأَجِيرَ أَجْرَهُ قبل أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ". ابن ماجة ٢٤٤٣. وهو أيضاً ضعيف، انظر: الجرح والتعديل ٣٥٥/٢، الضعفاء لابن الجوزي ٦١/٣، الميزان ٣١٦/١، اللسان ٢٩٢/٢، الضعفاء للعقيلي ١٨٧/٢.

الاقتصادي والمالي في المجتمع(٣) من أجل الحفاظ على الاستقرار وثبات الأسعار في الأسواق وضمان التزامات المتعاملين من خلالها على اختلاف صفاتهم، من مشترين وبائعين، وموردين، وصيارفة، وتجار، وأجراء، وصنّاع، وعمال، وملاك الحوانيت.

(٣)

والآن، فلنتوجه صوب المشرق الإسلامي في القرن العاشر، العصر الذهبي للحضارة الإسلامية. إذ سنجد اعتناء الخلفاء العباسيين بتحسين الصناعة(٤)؛ فلقد شيَّد الخليفة المعتصم المصانع لصناعة [أي: (ن – و أ + ق ع – س – ن + ∆ ن)] الصابون بالدهون والعطور، وكانت بغداد تنتج شتى أنواع الزيوت، كذلك أنشأ العباسيون

---

(٣) في تدخل الدولة للتسوية بين الموازين والمكاييل، انظر: كتاب السقطي في الحسبة، حيث يفصل المسألة ويضع لها قوانين دقيقة، وبعد أن يوضح حيل الفاسدين من الكيالين يقول:"وشأن المحتسب مع هؤلاء أن يختبر عليهم الطعام والمائعات بكيال من أهل الثقة يستعمله مقدماً عليهم قد خبر منه النصح والتنبيه على المكايد والخدع والغيرة على المسلمين... وقيل في ذلك كله مثال يكون كالقانون في جميع الأكيال بتنبيه على الجاري الآن بمالقه فالقدح يصدق من الكزبر اليابس الصحيح الطيب أحد عشر رطلاً والرطل ست عشرة أوقية والأوقية عشرون درهماً فضة إمامية، وثمن الربع الجاري بمالقه في الكيل يصدق من العسل الطيب الأندلسي في الغالب ثلاثة أرطال ونصف ومن الطيب العدوي ثلاثة أرطال وست أوقيات إلى ثلاثة أرطال، وربع من الزبيب رطلين وربع ومن الخل ثلاثة أرطال إلا ربع إلى رطلين ونصف ومن لبن الأغنام ثلاثة أرطال وربع ومن لبن الماعز ثلاثة أرطال وثلاث أواق...". انظر: Provençal, **Un Manuel Hispanique De Hisba**, op, cit, 29.

ويعد كتاب السقطي، في تصوري، بمثابة نقلة نوعية هامة في فكر الحسبة بوجه خاص، والتفكير المالي والاقتصادي آنذاك بوجه عام، وأهم ما يميز هذه النقلة هو التحرر من سلطة الفقه بصفة عامة، والفقه المالكي بصفة خاصة. والجدير بالذكر أن عمل المحتسبين قد تجاوز مراقبة الأسواق، والتلاعب بالأسعار، فشمل عملهم الريف، ومراقبة الطرقات، وتفتيش القوافل التجارية واستغلال العمال، ورجال الدولة لنفوذهم. انظر للمزيد من التفصيل: الحبيب الجنحاني، المغرب الإسلامي: **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القرن العاشر الميلادي** (تونس: الدار التونسية للنشر،١٩٧٧)، ص٧١.

(٤) كتب د. عبد العزيز الدوري:"... والشيء المعتاد في الصناعة هو حانوت يديره صانع واحد أو عائلة أو عدد من الشركاء. وقد يعمل الصانع في بيته، وقد يعمل بمفرده أو يكون معه عدد من المبتدئين يتدربون عليه ويساعدونه. وتتوقف سعة الحانوت من حيث عدد العاملين على نوع الصناعة وإمكانيات الصانع. فبعض المنسوجات مثلاً والسكر تحتاج صناعتها إلى عدد من المشتغلين. والمألوف بين الصناع المشاركة لا التشغيل، إذ يفضل أي صانع ذلك ولا يعمل أجيراً عند صانع آخر. وبينما يشتغل الصناع عادة لحسابهم ويبيعون إنتاجهم فهناك صناع يشتغلون لحساب الغير من المستهلكين مقابل أجور يومية أو حسب وحدة الإنتاج. ومن المهم للصانع أن تكون لديه الأدوات اللازمة والمواد الأولية، ولكن بعضهم، من الأجراء خاصة، قد يشتغل بأدوات ومواد مؤجريهم". عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص٨٧ . وكنا نود أن يثبت د. عبد العزيز الدوري في كتابه المذكور ما سبق وأن كتبه في بحثه المنشور في عام ١٩٥٩، حيث كان أكثر وضوحاً وتحديداً حينما أجرى التفرقة بين الصناع الأحرار أو الذين يمتلكون حوانيت صغيرة ويستعملون أجراء، والصناع المأجورين من قبل الدولة. انظر: عبد العزيز الدوري، **نشوء الأصناف والحرف في الإسلام** (بغداد: مجلة كلية الآداب، ١٩٥٩)، ص١٥٣. فالمشكلة تتبدى في أننا نجد البعض من الباحثين الجادين حقاً، ينقلون عن د. الدوري دون مراجعة ناقدة، انظر مثالاً على ذلك النقل دون وعي ناقد: أحمد عبد الباقي، **معالم الحضارة الإسلامية في القرن الثالث الهجري** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩١)، ص٢٥٤.

مصنعاً للورق في بغداد، وجلبوا له أرباب الحرف والصناع المأجورين من مصر الّتي اشتهرت بهذه الصناعة. وكان ببغداد عدد كبير جداً من المصانع حتى قيل بأنه كان بها أربعمائة رحى مائية وأربعة آلاف معمل لصنع الزجاج، وبضعة آلاف معمل لصنع الخزف. وقد عمل بهذه المصانع والمعامل مئات بل الآلاف من **العمال** والصناع والموظفين الّذين يتلقون الأجور والرواتب، أي **يبيعون قوة عملهم** في مقابل وحدات النقد. كما ازدهرت في بغداد صناعة الأدوات الحديدية والخشبية المختلفة. كذلك كانت تصنع السفن والقوارب سواء الحربية أو التجارية أو الترفيهية.

كما أنشأ العباسيون، مثلما فعل الأمويون في دمشق من قبل، دور الطّرّاز الّتي كانت تنتج ثياب الخليفة والوزراء وكبار رجال الدولة، كما كانت تنتج أيضاً للسوق الدولية. في هذه المصانع تنشط الصيغة **(ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن)** وتؤدي دوراً بارزاً، وسنرى ذلك لاحقاً بشيء من التفصيل حينما نذهب إلى مصر المحروسة.

وبوجه عام، لدينا نص مهم، كتبه الفراء (١٠٥٩- ١١٣١) يوضح لنا معرفة النشاط الاقتصادي للعمل المأجور، بل والقيمة الزائدة النسبية والمطلقة، فقد كتب:

"... وإذا تعدى مستأجر على أجير في نقصان أجر أو استزاده عمل...".[٥]

ولدينا نص آخر في غاية الأهمية أيضاً؛ ورد في كتاب **الخراج وصناعة الكتابة** لقدامة بن جعفر(القرن العاشر) إذ لا نجد فقط إشارة واضحة لقوة العمل المأجورة، إنما أيضاً إشارة إلى القيمة الزائدة، الّتي يتم اقتطاعها من الأجور، فقد كتب ابن قدامة:

"لما أخذ أمر الفرس يضمحل، ودولتهم تضعف، وسلطانهم يهن... فسدت نقودهم، فقام الإسلام ونقودهم من العين والورق، غير خالصة فما زال الأمر على ذلك إلى أن اتخذ الحجاج دار الضرب، وجمع فيها الطباعين، فكان المال يضرب للسلطان مما يجتمع له من التبر... ثم أذن للتجار في أن تضرب لهم الأوراق، وأشغل الدار من فضول ما كان يؤخذ من الأجور وختم على أيدي الصناع والطباعين...".[٦]

وسوف نجد لدى محمد القرشي (١٢٥٠- ١٣٢٩) ما نفهم منه أن **العمل المأجور**

---

(٥) أبو يعلى الفراء الحنبلي، **الأحكام السلطانية** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣)، ص٣٠٢.

(٦) قدامة بن جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة**، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١)، ص٥٩.

قد يكون مأجوراً مياومة، أو، بمفهوم الموافقة، بالإنتاج أو بالقطعة:

"فقد يوافق أكثر الصناع على أجرة معلومة كل يوم فيتأخرون عند الغدو وينصرفون قبل المساء".(٧)

ولدينا كذلك نص للسرخسي (٨٩٩-١٠٩٦) نفهم منه ليس إجارة قوة العمل فحسب، إنما معالجة أعمق لطبيعة الأجرة ذاتها، فقد كتب في **المبسوط**:

"وإن استأجر أجيراً بذهب أو فضة يعمل له في فضة معلومة يصوغها صياغة معلومة فهو جائز، وكذلك الحلي والآنية وحلية السيف والمناطق وغيرها؛ لأنه استأجره لعمل معلوم ببدل معلوم، فلا تشترط المساواة بين الأجرة وبين ما يعمل فيه من الفضة في الوزن؛ لأن ما يشترط له من الأجرة، بمقابلة العمل، لا بمقابلة محل العمل".(٨)

(٤)

وفي فارس، في القرن العاشر والحادي عشر، نجد **المراكز الصناعية** الكبيرة؛ فنسيج الكتان في كازرون، ومعامل السكر وصناعة القطن في خوزستان، وفي مرو ونيسابور نسج الحرير. وفي سابور صناعة العطور. وجميعها تستخدم عمالاً مأجورين.

كما وجدت **مصانع** الورق بدمشق وطبرية بفلسطين، وبطرابلس بالشام. وبوجه عام كانت المدن الكبرى، مراكز صناعية منتجة لمختلف أنواع السلع من أجل السوق المحلية، والدولية أيضاً، وكانت الوحدات الإنتاجية الَّتي يمتلكها صاحب الرأسمال صغيرة إلى حد ما، ولكننا نجد أيضاً العمال المأجورين الَّذين يعملون في هذه الوحدات الإنتاجية. أما الصناعات على نطاق واسع، ويعمل فيها الآلاف من **العمال المأجورين**، فهي الَّتي تنتج للحكام أو للجيش كالترسانات والمشاغل الملكية، ومعامل السكر.(٩)

---

(٧) محمد بن الأخوة القرشي، **كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص٤٥٢. ولدى الشيزري إشارة لطيفة:"ويكون غلمانهم وأجراؤهم صبياناً دون البلوغ، لأنهم يدخلون بيوت الناس على نسائهم". عبد الرحمن بن نصر الشيزري، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة** (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٦)، ص٢٤. ولتكوين الوعي بشأن الخدمات المأجورة، بصفة خاصة في الأندلس، انظر: ابن عبدون، **رسالة في القضاء والحسبة**، في: **ثلاث رسائل أندلسية: في آداب الحسبة والمحتسب**، مما اعتنى بتحقيقه ودراسته الفنية واللغوية والتاريخية الاجتماعية إ. ليفي بروفنسال (القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٥٥)، ص٢٣،٢٢.

(٨) أبو بكر السرخسي، **كتاب المبسوط**، تحقيق عبد الله الشافعي (بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠١)، ج١٤، ص٥٩.

(٩) A. Hourani, **A History of the Arab peoples** (Cambridge: Harvard Univ press,1991)
"The great cities were centres also of manufacture, producing staple goods for local =

(٥)

ومن المهم قبل أن نغادر المشرق الإسلامي في هذه المرحلة التاريخية أن نوضح أن الحركات الدينية قد بلغت أوجها في القرنين العاشر والحادي عشر. فقد كان الشعور الديني قوياً، آنذاك، بين الطبقات العامة، وقد تجلى هذا الشعور بظهور سلسلة فرق متزندقة منشقة منذ القرن الثامن حتى الحروب المغولية، وقد اتصفت جميع هذه الفرق تقريباً بفلسفة اجتماعية ثورية وبصفة خاصة في القرنين العاشر والحادي عشر. فقد كانا مرحلتي تطور صناعي وتكتل حضري.

فظهور نظام راق للبنوك في بغداد، تغطي فروعها الإمبراطورية، ساعد على تجهيز الدولة بالنقود، وعلى حفظ النقود بصورة عامة أساساً للاقتصاد. وقد أثر هذا على النمو الصناعي، فأنتج تمركزاً في الرأسمال والعمل. كما ولّد النمو السريع في الرأسمال مشاكل اجتماعية خطيرة، وحركات تحررية هددت عرش الخلافة نفسه، وفي مقدمة هذه الحركات كانت الحركة الإسماعيلية أو حركة القرامطة(١٠) تبعاً لاسم أهم شعبها وأكثرها أهمية. ويمكننا أن نلاحظ الاهتمام الشديد الّذي أولته هذه الحركة لطبقات العمال وأصحاب الحرف؛ فمثلاً خصص فصل كامل في **رسائل إخوان الصفا**، كما ذكرنا، للنظر في الحرف اليدوية وتبويبها وتصنيفها.

وأهم ما يمكننا ملاحظته هو اختلاف وضعية أصحاب الحرف والنقابات تحت حكم الفاطميين، فقد كانت تتمتع النقابات برخاء ملحوظ؛ إذ كانت معترفاً بها من الدولة، ويظهر أنها كانت تتمتع بامتيازات كثيرة، وأنها لعبت دوراً مهماً في النشاط التجاري الّذي حصل في هذا العصر. وحينما قضى صلاح الدين على الخلافة الفاطمية سنة ١١٧١، وأعيدت مصر إلى الحكم السني، جردت في الحال الطوائف الحرفية

= market-textiles, metalwork, pottery, leather goods and processed foods- and goods of quality... In general, units of production were small. The master would have a few workers and apprentices in his workshop; larger-scale industries were those producing for a ruler or aramt-arsenals, and royal workshops for textiles and the sugar factories of Egypt and some other places...". Hourani, **A History of the Arab peoples**, p.112.

(١٠) انظر معالجة موجزة في: كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين،١٩٦٨)، ص٢٥٢. وللمزيد من التفاصيل عبر أمهات التصانيف التي وضعت في تاريخهم وسيرهم، انظر: **أخبار القرامطة في الأحساء والشام والعراق والشام**، جمع وتحقيق سهيل زكار (دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٢).

من أكثر حقوقها وامتيازتها وأخضعت لرقابة صارمة؛ فصارت النقابات تحت الحكم السني مضطهدة وخاضعة لقيود عدة ومحرومة من الحقوق القانونية. ولن يختلف الأمر تحت حكم المماليك كما سنرى. ومن هنا يمكننا أن نفهم دور المحتسب كموظف حكومي تتركز مهمته الرئيسية في مراقبة أصحاب الحرف والطوائف الحرفية وقتل أية محاولة للعمل المستقل فيها منذ البداية. وتمدنا كتب الحسبة الّتي تم تأليفها بالأساس لتنبيه المحتسب، كأحد رجال النظام، لخطر أهل الصنائع وأحسن الطرق للسيطرة عليهم، بمادة ثرية نفهم منها عدم ثقة الدولة/النظام في الطوائف بوجه عام.(١١)

(٦)

وإذ ما توجهنا غرباً صوب قرطبة(١٢) في حدود القرن العاشر والقرن الحادي عشر، فسوف نجد الأسواق، المتطورة، والّتي تسودها علاقات المبادلة النقدية المعممة من جهة، والتخصص وتقسيم العمل من جهة أخرى؛ فلقد وجدت الأسواق في أرجاء الأندلس؛ فهناك أسواق الزياتين، والعطارين، والخبازين، والسماكين، والشوائين، كما سنجد أسواقاً كاملة متخصصة في تجهيز وبيع الأطعمة للعاملين بالأسواق من عمال وحرفيين وتجار. في الوقت نفسه نجد شتى أنواع الصناعات والحرف، فهناك الصاغة والنجاريين والصباغين والخياطين والفخارين وغيرهم من أرباب الصناعات والحرف. وهؤلاء يستخدمون **الأجراء** الّذين يدفعون لهم أجوراً نقدية. وكل ذلك يعني أننا أمام رأسمال، ومبادلة نقدية(١٣) وإنتاج، وبيع وشراء، وأجر، وربح، وريع، وفائدة،... إلى آخر المظاهر الّتي نراها بوضوح في أسواقنا اليوم. بل يمكننا أن نقول وبمنتهى الاطمئنان أننا أمام تناقض جلي بين اقتصاد حر بالمعنى الدقيق للكلمة من جهة، ورقابة صارمة من قبل الدولة من جهة أخرى.

---

(١١) للمزيد من التفصيل، انظر: برنارد لويس، **النقابات**، المصدر نفسه، ص٦٧٢.

(١٢) "وأعظم مدينة بالأندلس قرطبة وليس بجميع المغرب لها شبيه ولا بالجزيرة والشام ومصر ما يدانيها في كثرة أهل وسعة رقعة وفسحة أسواق ونظافة محال وعمارة مساجد وكثرة حمامات وفنادق". ابن حوقل، كتاب **صورة الأرض** (بيروت: دار صادر، د. ت)، ص١١١.

(١٣) قدّر بدرو شلميطا كمية النقد المتداول بنحو ١٨ مليون دينار سنوياً. كما قدر المدخول الكلي الأندلسي في مطلع القرن التاسع ما بين ٣٦ و ٥٤ مليون دينار. انظر: بدرو شلميطا، **صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي**، في: **الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس**، ترجمة مصطفى الرقي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ج٢، ص١٠٤١-١٠٦١.

(٧)

وتمدنا الوثائق الخاصة بالحملات الصليبية على الشرق الإسلامي، والّتي امتدت من القرن الحادي عشر حتى القرن الخامس عشر، بمادة خصبة لتكوين الوعي بشأن الدور التاريخي الجوهري الّذي لعبته هذه الحروب في التقابل التجاري والأهم التقابل الثقافي والمعرفي والحضاري[١٤] بين الشرق الإسلامي بحضارته العالمية، والغرب المسيحي الوريث التاريخي للمجد الإغريقي والروح الرومانية العظيمة. فلقد توغلت أساطيل البندقية وجنوا[١٥] والمدن التجارية في إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط حتى تفي بالحاجات الملحة لنقل الأعداد المتزايدة للصليبيين من أوروبا (وغالبيتهم من الأقنان)، وفي نفس الوقت جاء استئناف التجارة مع الشرق نتيجة طبيعية للحروب الصليبية؛ لأن التجار الأوروبيين كانوا إما أن يصاحبوا الحملات المختلفة وإما أن يتبعوها ويفتتحوا أسواقاً جديدة في كل ميناء يتم الاستيلاء عليه في الشرق.

وبينما خصصت البندقية أسطولها البحري للتعامل مع المركز التجاري في سوريا ومصر في الشرق، احتكرت جنوا المعاملات مع شمال أفريقيا والبحر الأسود. وعلى الرغم من أن الاتصال المباشر بين الشرق والغرب بدأ عن طريق الحرب فإنه كان من المقدّر له أن يخضع لطريق السلام في مجالي التجارة والثقافة. فقد تم إخضاع القراصنة العرب، أو على الأقل أوقفت هجماتهم عندما استعيدت جزائر سردينيا في عام ١٠٢٢ وكورسيكا في ١٠٩١ وصقلية في ١٠٥٨-١٠٩٠، وكانت هذه الجزر تستخدم كقواعد

(١٤) "وإنما أشرنا لهاته الحروب والفرسان لبيان ما لها من الدخل في التمدن الأورباوي فإن مؤرخيهم يقولون أن تلك الحروب وان هلكت فيها نفوس عديدة وأموال لهم منها أنهم من ذلك الوقت شرعوا في ترتيب العساكر وتعلموا بمواصلتهم لأهل المشرق صناعة التجارة والزراعة ونحو ذلك وتخلقوا بأخلاق الحضر وتعودوا بالأسفار لاستكشاف أحوال الأقطار فاطلعوا على أحوال آسيا المتوسطة وأحوال الصين... وبالجملة فبالسبب المذكور وهو مخالطة الأورباويين للأمة الإسلامية المتقدمة عليهم في التمدن والحضارة كان ابتداء التمدن عندهم لا سيما في القرن الثالث عشر ثم تهذب حتى وصل إلى ما هو مشاهد اليوم". خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١)، ص٥٢.

(١٥) "جمع أهالي جنوا ثروات ضخمة نافست ثروات البندقية. وتعطينا مؤرخة من جنوا في القرن الرابع عشر أمثلة على ثراء جنوا فيما وراء البحار. فقد كان حجم سفينتين من جنوا في مياه البحر الأسود في ١٣٣٠، ١٣٤٤ يكشف عن مظاهر منذهلة لمدى ثراء تجار جنوا فيما وراء البحار. فقد كان هناك سفينة تحمل بضائع قيمتها ٤٦٠ ألف جنيه إسترليني، وأخرى تحمل ما قيمته ٤٧٠ ألف جنيه إسترليني. وفي ظل الظروف العادية استطاع بعض التجار أن يضاعفوا ثرواتهم أو أكثر في سنة واحدة. وكان ممثلون من مصر يقيمون في البندقية وفي بعض المراكز التجارية الأخرى، ليصدروا خطابات توصية نظير أجر معين وهو ما يعادل جواز السفر في النظام القنصلي". انظر: سوريال، **الحروب الصليبية**، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

وخلايا للراحة لسفن الرحالة المسلمين من شمال أفريقيا وإسبانيا. كل ذلك أدى إلى ازدهار بعيد المدى في المدن التجارية، والإنتاج من أجل السوق. كما أدى إلى نهضة المجتمعات في جنوب أوروبا، وإقامة اتحادات تجارية في الشمال لتوزيع السلع. وكانت البندقية وجنوه وبيزا في مقدمة هذه المدن في شمال إيطاليا. أما اتحاد ميلانو الّذي ضم مدن سهل لمبارديا الأخرى مثل برجامو، وبرشه، وكريما، فقد قام أساساً لمعارضة الإمبراطور فريدريك بربارت، ولكنه لعب دوراً اقتصادياً في النهضة التجارية. وفي جنوب إيطاليا انتعشت نابولي، وسالرنو، وأمالفي، وباري. على حين اكتسبت بالرمو في جزيرة صقلية موقعاً بالغ الأهمية. وفي فرنسا بلغت مارسليا، ومونبلييه، وناربون، مبلغ الشهرة في تاريخ متأخر، وكذلك برشلونة، وكتالونيا في شمال إسبانيا.

(٨)

ولنبطيء السير الآن قليلاً في مصر المحروسة؛ كي نبدأ رحلتنا بالدولة الطولونية (٨٦٨-٩٠٥) فلقد قامت في مصر في عهد الطولونيين مجموعة من الصناعات الّتي تبرهن بجلاء على الرواج الاقتصادي في هذه الفترة، وكانت صناعة النسيج من أهم هذه الصناعات. هذه الصناعة نمت في مدن تنيس وبهنسا والأشمونيين ودمياط وأخميم وأسيوط، وفيها كان ينسج الكتان والصوف والقطن، أما الأقمشة الحريرية فكانت تصنع في الاسكندرية وديبق. وقد ذكر ابن عبد ربه، في **العقد الفريد**:

"إن في تنيس، التي كان بها خمسة آلاف مغزل، مصنعاً يعمل من أجل الخليفة".(١٦)

وسوف يحدثنا ابن بسام المحتسب، فيما بعد، عن تنيس بما يمكننا أن نعرف منه كيف كان استخدام قوة العمل المأجورة يتم على نطاق متسع في هذه الصناعة؛ إذ كتب ابن بسام:

"وفيها من المناسج التي تعمل فيها الثياب خمسة آلاف منسج: عدد عمالها عشرة آلاف نفس".(١٧)

---

(١٦) مشار إليه في: **دائرة المعارف الإسلامية** (الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، ١٩٩٨)، ج٢٢، ص٦٨٢٣.

(١٧) محمد بن بسام المحتسب، **أنيس الجليس في أخبار تنيس** (القاهرة: مكتبة الثقافة،٢٠٠٢)، ص٣٧. ونستطيع أن نعرف من ابن ميسر كيف كان يتم تعبئة وتغليف المنتجات التي تخرج من تنيس، وكيف كان يوضع على كل صندوق كل البيانات التجارية التي تتعلق بمحتواه من نوع المنتج ومواده وتاريخ صنعه. انظر: تاج الدين بن ميسر، **المنتقى من أخبار مصر**، انتقاه =

كما كانت هناك **المصانع الحكومية**، إلى جوار **المصانع الخاصة**، الَّتي أطلق عليها دار الطراز وكانت تقوم بنسج ثياب الأمراء وكبار رجال الدولة. وكان لهذه المصانع، الَّتي كانت تستخدم عدداً كبيراً من العمالة المأجورة،[١٨] مديرون فنيون يتقاضون مرتباتهم من الدولة. وكانت هذه المصانع، العامة والخاصة، مصدر ثراء للدولة بوجه عام، فلم تكن كل المنتجات الَّتي تنتج في مصانع الحكومة، بيد العمال المأجورين، توزع ككساء للخليفة وأعوانه وكبار الرجال في الدولة من ساسة وعمال وفقهاء ورجال إدارة... إلخ، وإنما كان الجزء الأكبر من الإنتاج، في أحوال كثيرة جداً، يخصص للتصدير.

ويروي لنا تقي الدين المقريزي (١٣٦٤-١٤٤٢)، الَّذي أفاض في الحديث عن تنيس بالذات، أن دور الطراز كانت تدر على الدولة الأموال الطائلة بفضل منتجاتها النفيسة؛ فلقد تمكنت مدن تنيس ودمياط والأشمونيين أن تؤدي من بيوت مالها لخزينة الدولة في يوم واحد ٢٠٠ ألف ديناراً، وذلك في عهد الوزير الفاطمي ابن كلس، وكان المصروف على خيوط الذهب يبلغ عادة ٣١ ألف ديناراً، وقد بلغ في عهد الآمر بأحكام الله ٤٣ ألف ديناراً.[١٩]

والظاهر أن الأمور قد تبدلت بعض الشيء في عهد سلاطين المماليك؛ إذ نجد ابن خلدون يذكر أن المنسوجات وثياب الطراز لم تعد تصنع في المصانع ودور الطراز

= تقي الدين أحمد المقريزي، حققها وكتب مقدمتها وحواشيها ووضع فهارسها أيمن فؤاد سيد (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨١)، ص٨١. ولكن المقدسي يوضح أن الضرائب كانت قاسية فلم يقتصر الأمر على مراقبة عمال السلطان للجودة أو سلامة التعبئة والتغليف التي يقوم بها العمال المأجورون، إنما الأصل في وجودهم هو تحصيل الضرائب عند المنبع. انظر: المقدسي المعروف بالبشاري، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** (بيروت: دار صادر، د.ت). كتب المقدسي:"أما الضرائب فثقيلة بخاصة تنيس ودمياط وعلى ساحل النيل وأما الثياب الشطوية فلا يمكن للقبطي أن ينسج شيئاً منها إلا بعد ما يختم عليها بختم السلطان ولا أن تباع إلا على يد سماسرة قد عقدت عليهم وصاحب السلطان يثبت ما يباع في جريدته ثم تحمل إلى من يطويها ثم إلى من يشدها بالقش ثم إلى من يشدها في السفط وإلى من يحزمها وكل واحد منهم له رسم يأخذه، ثم على باب الفرضة يؤخذ أيضاً شيء، وكل واحد يكتب على السفط علامته ثم تفتش المراكب عند إقلاعها ويؤخذ بتنيس على زف الزيت دينار ومثل هذا وأشباهه ثم على شط النيل بالفسطاط ضرائب ثقال...". ص٢١٣.

(١٨)"وكان أجر الفرد منهم نصف درهم كل يوم وهو مبلغ لا يكفي للوفاء بأقل الحاجات الضرورية للمعيشة". انظر: **دائرة المعارف الإسلامية**، المصدر نفسه، ص٦٨١٧. وفي أنواع الشغيلة المأجورين في دار السك أيام الأيوبيين، وهم: المشارف، والشاهد، والنقاش، والمقدم، والضراب، والسباك. انظر: منصور بن بعرة الذهبي الكاملي، **كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية**، تحقيق عبد الرحمن فهمي(القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٦٦)، ص٩٠-٩٣.

(١٩) انظر: تقي الدين المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ج٢، ص٦.

في القصر، فقد أوقفت الدولة إنتاجها في منشآتها الخاصة، وأصبحت تطلب حاجتها، الَّتي اقتصرت على الكساوي المنسوجة من الحرير والذهب الخالص، من بيوت النساج، أي أنها صارت تعتمد على الموردين. ولكننا في جميع الأحوال نجد عند ابن خلدون وصفاً دقيقاً نفهم منه أن دار الطراز كانت مشروعاً رأسمالياً، بالمعنى الفني للكلمة، مملوكاً للدولة ويستخدم العمال الأجراء الَّذين يشرف عليهم ويدفع لهم أجورهم أحد رجال الدولة المقربين من مؤسسة الحكم. كتب ابن خلدون:

"وكانت الدور المعدة لنسج أثوابهم في قصورهم تسمى دور الطراز. وكان القائم على النظر فيها يسمى صاحب الطراز ينظر في أمور الصباغ والآلة والحاكة فيها وإجراء أرزاقهم وتسهيل آلاتهم ومشارفة أعمالهم وكانوا يقلدون ذلك لخواص دولتهم وثقات مواليهم".(٢٠)

ولدينا نص مهم لابن المأمون (القرن الحادي عشر) نعرف منه مقدار الأجرة الَّتي يقبضها النساج:

"بدلة خاص جليلة مذهبة ثوبها موشح مجاوم مذايل عدتها باللفائين إحدى عشرة قطعة السلف عنها مائة وستة وسبعون ديناراً ونصف، ومن الذهب العالي المغزول ثلاثمائة وسبعة وخمسون مثقالاً ونصف كل مثقال أجرة غزله ثمن دينار".(٢١)

وبخصوص **الأجر**؛ فلدينا نص مكتوب على ورق بردي، لا يقل أهمية عن نص ابن المأمون، يرجع تاريخه إلى القرن التاسع، وهو محفوظ بدار الكتب المصرية (لوحة ١٢) وهو عبارة عن عقد استخدام عامل مأجور، أي عقد بيع لقوة العمل، فالأمر إذاً على ما يبدو له أهمية اجتماعية تستدعي التوثيق، كما تتبدى أهمية النص من جانب آخر في أنه يمثل وثيقة مهمة نعرف منها قيمة الدينار آنذاك:

"بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما استأجر سعيد بن عيسى استأجر هارون بن بقام شهرين كاملين على أن يعمل له عمل الفول وعلى أن يعطيه في هذين الشهرين سدس دينار لكل شهر درهمين وأول يوم من الشهر أول يوم من كهيك من شهور العجم من سنة متين وسبعة وعشرين شهد على ذلك أيوب بن موسى وكتب شهادته ومحمد بن أيوب وكتب بخطه وليد بن مسلم القرشي وكتب شهادته بخطه".(٢٢)

---

(٢٠) ابن خلدون، المقدمة، المصدر نفسه، ص٥٤٥. (٢١) ابن المأمون البطائحي، نصوص من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيد (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨٣)، ص٥٦. (٢٢) أدولف جروهمان، أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، ترجمة حسن إبراهيم حسن (القاهرة: دار الكتب، ١٩٩٤)، ج٥، ص١٥٩.

كما توجد لدينا بردية أخرى (لوحة ١٣)، ترجع إلى القرن العاشر الميلادي توضح أن الخدمات أيضاً كانت مأجورة نقداً، إذ نجد بردية تعيين خادم مسجد حددت أجرته السنوية بثلاثة دنانير ونصف، كما حددت واجباته واختصاصاته بدقة.[٢٣] ولدينا أيضاً بردية ثالثة (لوحة ٢٢)، تعود إلى القرن العاشر كذلك، نجدها تذكر أن أحد العمال يتقاضى أجراً عن عمله مقداره ديناراً في الشهر.[٢٤] ونعرف من المقريزي، وهو يروي قصة ضرب الدينار الأحمدية في عهد الدولة الطولونية. كيف كان العمل مأجوراً؛ إذ كتب المقريزي:

"ثم أمر لكل رجل كان يعمل بمائتي دينار منه، وأنفذ بأن يوفى الصناع أجرهم...".[٢٥]

ومن الصناعات المهمة الّتي عرفت في عهد الدولة الطولونية صناعة الأسلحة، وكانت دار الصناعة، الّتي كانت بالأساس تتخصص في صناعة السفن، هي الّتي تقوم بصناعتها. كما عرفت مصر عدداً من الصناعات **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** مثل صناعة الصابون وصناعة السكر. وكان أكثر **الصناع المأجورين** من المصريين.[٢٦]

وفي عهد الفاطميين (٩٥٣-١١٧١) استخدمت أساليب جديدة في الصناعة، ولم يعد عمل المصانع مقصوراً على إمداد الجيش والأسطول الفاطمي بالسلاح والعتاد الحربي والملابس لطوائف الجند، بل تنوعت المنتجات لسد حاجة الخلفاء ورجال الدولة. واحتلت صناعة السكر **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** مكانة متميزة.[٢٧]

---

(٢٣) **أوراق البردي العربية**، المصدر نفسه، ج٢، ص٩٩. (٢٤) **أوراق البردي العربية**، المصدر نفسه، ص١٠٢. ولقد أشارت وثائق الجنيزة (גניזה) بالقاهرة لأجور العمال، فهناك وثيقة ترجع إلى سنة ١٠٤٠ أخذ العامل درهماً واحداً في اليوم لقاء عمله في جلب المياه من أجل أعمال البناء، وفي وثيقة أخرى ترجع إلى سنة ١٠٩٩ أخذ العامل درهمين، وفي وثيقة ثالثة، غير محددة التاريخ، أخذ درهماً ونصف أجراً لليوم الواحد. وأحياناً ما كان العامل يعمل لفترة محددة لدى شخص دون غيره نظير الأجر، ففي وثيقة ترجع إلى سنة ١٠٣٠ يشير فيها إلى عامل زجاج اتفق معه صاحب العمل على أن يعمل في فرن الصهر لمدة عام، وأن لا يعمل عند غيره هذه الفترة على أن يكون أجره اليومي خمسة دراهم والغذاء بقيمة درهم. كما نجد أحد شعراء مدينة الاسكندرية، في نفس الفترة التاريخية، يتعجب من أجر العامل الذي يتقاضى ديناراً واحداً فإذا به يقضي نفقات معيشته بها، في حين أن هذا الشاعر يتقاضى سبعين وثمانين ديناراً ولا يكفونه. مشار إليه في: سهر سيد دسوقي، **حكاية الأجور والأسعار في العصر الفاطمي** (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٥)، ص٢٤٢-٢٤٤. (٢٥) المقريزي، **شذور العقود**، المصدر نفسه، ص١٣٧. **إغاثة الأمة بكشف الغمة: تاريخ المجاعات في مصر**(حمص: دار ابن الوليد، ١٩٥٦)، ص٤٨. (٢٦) للمزيد من التفصيل، انظر: على إبراهيم حسن، **مصر في العصور الوسطى: من الفتح العربي إلى الفتح العثماني** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧)، ص٣٦١-٣٦٥. (٢٧)"وكانت صناعة السكر في ظل الفاطميين ذات طابع رأسمالي أكيد". أيمن فؤاد سيد، **الدولة الفاطمية في مصر: تفسير جديد** (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠)، ص٤٨١.

وكانت صناعة النسيج أيضاً من الصناعات الَّتي تابعت ازدهارها بعد أن تنوعت أصنافها وأشكالها. وكانت القاهرة في عهد الفاطميين مركزاً رئيسياً لصناعة المنسوجات الحريرية. كذلك تقدمت صناعة الزجاج والخزف وكانت الفسطاط من أكبر مراكز صناعة الزجاج. ومن البلاد الَّتي اشتهرت بهذه الصناعة أيضاً الفيوم والأشمونيين والاسكندرية.[٢٨] وعمل في هذه المصانع مئات بل آلاف العمال المأجورين نقداً.

ويمكن القول أن أجور العمال والحرفيين والصناع لم تكن واحدة؛ إنما تفاوتت تبعاً لنوع النشاط وأهميته عند الحكام الفاطميين من جهة، وتبعاً للملكية الخاصة أو التبعية للدولة من جهة أخرى، فقد كانت أجور الصناع المأجورين في دار الطراز الحكومي أفضل بكثير مما يقبضه زملائهم العمال في الدور الأهليّة.[٢٩]

وكان لكل طائفة من الصناع وأرباب الحرف عريف[٣٠] يتولى أمورهم، ويشترط فيه أن يكون على دراية بأمور الصناعة أو الحرفة الَّتي يشرف عليها ومشهوداً له بالثقة والأمانة. وكان العريف، نظراً للوضع المختلف للنقابات في المشرق، كما سنرى، بمثابة عين المحتسب يطلعه على أخبار أهل صنعته، ويدله على مواطن الغش والتدليس الَّتي قد يلجأ إليها البعض لغش الصنعة أو السلعة. وكانت الدولة تستخدم **الأجراء** من أرباب الحرف من غير موظفيها، وفي هذه الحالة كان يحصل العامل على أجر مقابل ما أداه من عمل.

وبوجه عام يمكن القول أن الأجور في العهد الفاطمي بقيت ثابتة إلى حد كبير؛ إذ نجد أن أجر العامل العادي كان من درهم ونصف إلى ثلاثة دراهم، أما العامل الفني فكان أجره ما بين أربعة إلى سبعة دراهم.

وفي عهد الدولة الأيوبية (١١٧٤-١٢٥٢)، وبشأن الأرض بوجه خاص؛ فقد كان الشكل السائد للملكية الإقطاعية يتميز بالملكية الحكومية، فالحكومة لم تقم بدورها

---

(٢٨) محمد جمال الدين سرور، **الدولة الفاطمية في مصر: سياستها الداخلية ومظاهر الحضارة في عهدها** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٥)، ص١٥٣-١٧٦.

(٢٩) للمزيد من التفاصيل: زكي محمد حسن، **كنوز الفاطميين** (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧).

(٣٠) المقريزي، **إغاثة الأمة**، المصدر نفسه، ص١٨.

العادي كمالك أعلى للأرض فقط، بل قامت أيضاً بدور المستغِل المباشر للمنتجين المباشرين. وكما نفهم من كتابات المقريزي فإن الوسيلة الرئيسية للانتفاع بأرض الدولة هي التأجير مقابل الالتزام، ولكن مع بداية حكم الأيوبيين تحول إقطاع الالتزام إلى الإقطاع الَّذي يعني المنح الإقطاعية الحربية.

ويمكن القول أن النظام الإقطاعي الحربي في مصر في ذلك العهد شأنه في ذلك شأن دول الشرق الأدنى الأخرى في العصور الوسطى؛ كان يتميز تقريباً بالغياب الكامل لحيازة الملكية الخاصة للإقطاعي، فعلى سبيل المثال من المعروف أن السلطان صالح نجم الدين أيوب ألقى في السجون بكثير من الأمراء المشتبه في ثقتهم، وذلك عند اعتلائه العرش، ثم قام بإعادة توزيع إقطاعاتهم على المماليك.[٣١]

وعلى الرغم من سيادة الإقطاع على هذا النحو إلا أننا نجد جميع مظاهر التداول النقدي والسلعي[٣٢]، والأرباح، والرأسمال،... إلخ، فقد تجاوزت الأرض الدور الَّذي تؤديه في غرب أوروبا كمظهر للثراء الاجتماعي والسلطة، إلى تأدية دور اقتصادي أكثر إيجابية.

---

(٣١) ل. أ. سميونوفا، **صلاح الدين والمماليك في مصر**، ترجمة حسن بيومي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ١٩٩٨)، ص٤٣.

(٣٢) فلسوف يتناول القلقشندي (القرن الرابع عشر) ظاهرة أثمان السلع (يقصد النقود) كما تطرح في السوق، موضحاً أن الأثمان (أي النقود) على ثلاثة أنواع: النوع الأول: الدنانير المسكوكة مما يضرب بالديار المصرية، أو يأتي إليها من المسكوك في غيرها من الممالك من الذهب أو دنانير الروم والبلاد الإفرنجة. النوع الثاني: الدراهم النُقْرة، ويكون ثلثاها من فضة وثلثها من نحاس، وتطبع بدور الضرب بالسكة السلطانية. النوع الثالث: الفلوس، وهي صنفان: مطبوع بالسكة، وغير مطبوع، فأما المطبوع فيعتبر كل ثمانية وأربعين فلساً منها بدرهم من النُقْرة. أما غير المطبوعة فنحاس مكسر من الأحمر والأصفر." وحينما ينتقل إلى الأسعار يقرر أن لكل سلعة سعرها الخاص بها، إذ ينقل عن المقر الشهابي قوله:" وأوسط أسعارها في غالب الأوقات أن يكون الإردب القمح بخمسة عشر درهماً، والشعير بعشرة، وبقية الحبوب على هذا الأنموذج؛ والأرز يبلغ فوق ذلك؛ واللحم أقل سعره الرطل بنصف درهم، وفي الغالب أكثر من ذلك؛ والدجاج يختلف سعره بحسب حاله، فجيده الطائر منه بدرهمين إلى ثلاثة، والدُّون منه بدرهم واحد؛ والسكر بدرهم ونصف، وربما زاد، والمكرر منه بدرهمين ونصف." انظر: أبو العباس بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣) ج١٣، ص ٤٣٦-٤٤٣. ويذكر ابن تغري بردي (١٤١٠-١٤٧٠) حوادث سنة خمس وخمسين وثمانمائة؛ ويرصد أسعار السلع في مصر:"والأسعار في زيادة عن الحد، فالقمح بألف وخمسمائة درهم الإردب والفول والشعير بنحو ألف درهم الإردب، والدقيق العلامة بخمسمائة درهم، والتبن بخمسمائة درهم، والجبن الأبيض الجاموسي بأحد عشر درهماً الرطل... وأجرة طحن الإردب القمح بمائة وعشرين درهماً الأردب... والسمن بثلاثين الرطل، والعسل النحل بنحو ذلك... والأرز بأربعة وعشرين درهماً القدح والخبز بثمانية دراهم". جمال أبو المحاسن بن تغري بردي، **حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور**، تحقيق فهيم محمد شلتوت (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٠)، ص٢٥٨. وقارن: حوادث سنة ستة وعشرين وتسعماية، وما وقع فيها من غلاء: ابن سباط، صدق الأخبار: **تاريخ ابن سباط** (طرابلس: جروس برس، ١٩٩٣)، ج٢، ص٩٤٠.

وفي العصر المماليكي(١٣٨٢- ١٥١٧) كانت مصر "إقطاعية بمعنى الكلمة"[٣٣] فقد قسمت أراضي مصر إلى أربعة وعشرين قيراطاً، اختص السلطان منها بأربعة قراريط، واختص الأمراء بعشرة، والعشرة الباقية كانت نصيب الجنود.[٣٤] وكان الإقطاع، كما جاء في الشروح على المقريزي، أمراً شخصياً لا دخل لحقوق الملكية أو لأحكام الوراثة فيه، بمعنى أنه كان من المفترض أن المقطع يحل محل السلطان في أن يتمتع بغلات الإقطاع وإيراده فحسب، فإذا مات المقطع أو أخل بشروط الإقطاع، جاز للسلطان أن يستولي على إقطاعه فوراً.[٣٥] والجدير بالذكر أن الأمراء المماليك، حال حكمهم لمصر في القرن الرابع عشر، كانوا فاحشي الثراء بالمقارنة مع بقية الشعب، ففيما كان العامل أو الموظف الديني الصغير يستطيع أن يجني درهمين في اليوم، كان دخل الأمراء يبلغ نصف مليون درهماً أو مليوناً من الدراهم سنوياً، أي ما يعادل الدخل

---

(٣٣) سعيد عبد الفتاح عاشور، **العصر المماليكي في مصر والشام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦)، ص٣٦٠.

(٣٤) "إن أرض مصر كانت قد قسمت على أربعة وعشرين قيراطاً، أفرد منها للسلطان أربعة قراريط، وجعل للأمراء وبرسم الإطلاقات والزيادات عشرة قراريط، وجعل لأجناد الحلقة عشرة قراريط". تقي الدين المقريزي، **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦)، ج١، ق٣، ص٨٤٢. وذكر ابن إياس:"ان الجند عندما اشتكوا قلة نصيبهم زادهم السلطان قيراطاً على العشرة فأصبحوا أحد عشر قيراطاً وللرعية تسع ضمها السلطان إليه واستحلها لنفسه فكأن نصيبه كان في الواقع ثلاثة عشر قيراطاً". **تاريخ ابن إياس**، ص١٣٧.

(٣٥) الفرضية المنهجية التي يمكن تقديمها هنا هي أن الإقطاع فى الشرق لا يختلف، كما يدعى، عن الإقطاع فى الغرب. بل هو نمط إنتاج واحد: إقطاعي. إذ يمكننا أن نعقد مقارنة بين الإقطاع في الشرق الإسلامي والغرب اللاتيني في ضوء ما لدينا من مصادر تؤكد لنا أن جوهر الإقطاع لا يختلف في الشرق عنه في الغرب: منتج مباشر مستغل. نخبة حاكمة مستغلة. ريع عيني ينقل إلى مخازن الملاك. ريع نقدي يتدفق إلى خزائنهم. قد يتغير الشكل. قد يتغير اسم المستغل وصفته. قد يختلف مكان الاستغلال. قد تتبدل الالتزامات. ولكن تظل الروح واحدة لا تتغير، والقواعد الكلية واحدة لا تتبدل."المجتمع الإقطاعي حيثما يكون في الشرق أو الغرب مجتمع جامد طبقي البنيان والمظهر والمخبر، وحقوق الفرد في هذا المجتمع تختلف بحسب الطبقة الّتي ينتمي إليها الفرد نفسه، والعلاقة بين الطبقات نفسها تختلف باختلاف وضعها في المدرج الإقطاعي، ولنا استطاع السبكي والقلقشندي والمقريزي تقسيم المجتمع المملوكي في سهولة، ومن زوايا مختلفة". انظر: إبراهيم على طرخان، **النظم الإقطاعية: في الشرق الأوسط في العصور الوسطى** (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص٢٩٩. ويمكننا أن نساير من يحلو لهم القول باختلاف الإقطاع في الشرق عن الإقطاع في الغرب، ونلاحظ أمرين: الأمر الأول بشأن الحيازة، والأمر الثاني بشأن انتقال الأرض بالوفاة إلى الورثة. والأمران نتصور أنهما في غاية الشكلية. ولا بأس من إيضاحهما، وقبل ذلك نذكر أن الماوردي (٩٧٤-١٠٥٨) كتب:"وإقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أوامره، ولا يصح فيما تعين فيه مالكه وتميز مستحقه. وهو ضربان: إقطاع تمليك وإقطاع استغلال. فأما إقطاع التمليك فتنقسم فيه الأرض المقطعة ثلاثة أقسام: موات وعامر ومعادن، فأما الموات فعلى ضربين: أحدهما ما لم يزل مواتاً على قديم الدهر فلم تجز فيه عمارة ولا يثبت عليه ملك... والضرب الثاني... ما كان عامراً فخرب فصار مواتاً عاطلاً وذلك ضربان: أحدهما ما كان جاهلياً كأرض عاد وثمود فهي كالموات الذي لم يثبت فيه عمارة ويجوز إقطاعه... والضرب الثاني ما كان إسلامياً جرى عليه ملك المسلمين ثم خرب حتى صار مواتاً عاطلاً... وأما العامر فضربان: أحدهما ما تعين مالكه للسلطان فيه إلا ما يتعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال. والقسم الثاني من العامر: أرض الخراج... والقسم الثالث: ما مات عنه أربابه ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب". الماوردي=

السنوي لمليوني عامل تقريباً.[٣٦] وكان جنود المماليك السلطانية شأنهم في ذلك شأن الأمراء الكبار؛ يتسلمون شهرياً من الخزانة رواتب نقدية ويعطون منحاً عينية.

= **الأحكام السلطانية والولاية الدينية** (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت)، ص١٩٥-٢٠٠. وقارن: إبن إياس، **نزهة الأمم في العجائب والحكم**، تحقيق محمد زينهم محمد عزب (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص١٣٥. فمن الواضح، وفقاً لنص الماوردي، أن الإقطاع في الشرق يجد له سنداً تنظيمياً وغطاءً أيديولوجياً، على خلاف الإقطاع في الغرب الذي فرضه الظرف التاريخي. وإذ كان هذا وجه اختلاف، فوجهان آخران لدينا: فبصدد الحيازة: لم يكن للحائز في الشرق سوى سلطة استغلال وانتفاع دون التصرف؛ لأن المالك الوحيد للأرض جميعها، فيما عدا بعض الاستثناءات، هو الخليفة، الذي يستطيع أن ينزع الملكية وقتما شاء ممن يشاء، فمثلاً كانت بعض أراضي الشرقية والبحيرة موهوبة بمثابة إقطاعات للبدو من قبيلتي جزام وصليب اللتين كانت فرقهما تدخل في عداد الجيش النظامي، غير أن السلطان صلاح الدين نزع هذه الإقطاعات منها عقاباً لهم على عقد صفقة سرية من الحبوب مع الصليبيين. للمزيد من التفصيل، انظر: المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج٢. ص٦٤، ٦٥. كما نزع السلطان الكثير من إقطاعات الأكراد كعقاب لهما على هزيمتها في الرملة في عام ١١٧٧. انظر: المقريزي، **الخطط**، المصدر نفسه، ج٢، ص٧١. أما عن انتقال الحيازة بالوفاة إلى الورثة، فقد كانت الأرض، في غرب أوروبا، تنتقل إلى أكبر الأبناء الذكور، وهو الأمر الذي كان له نتائج غاية في الخطورة على النظام الإقطاعي نفسه. أما في الشرق فالإقطاع سواء كان في مصر أو سوريا يمكن أن يتحول وفقاً للوظيفة الحربية، ويخبرنا ابن عبد الظاهر أن إقطاع الأمير شهاب الدين القمري انتقل لابنه بعد موته، ولكن إقطاع الأمير شرف الدين الذي وقع في الأسر على يد الصليبيين في بداية ١٢٦١ استبقاه السلطان لإخوته. والمقريزي في عام ١٢٦٥ يستشهد بنص مرسوم بيبرس الخاص بتوزيع الإقطاعات على الأمراء في الريف والقرى التي تقع حول المناطق التي تم نزعها من الصليبيين في قيسارية وأرسوف. علاوة على أنه يؤكد على الطبيعة الوراثية لهذه الأوضاع. وإعادة توزيع الإقطاعات بالشكل الوراثي يرجع في الأغلب للعادات الموجودة الخاصة بأمراء المماليك الكبار الذين لا يمكنهم أن يرثوا وظائف آبائهم وبالتالي إقطاعاتهم. والمصادر تؤكد على أن عزل الأمير أو وفاته تستتبع إعادة توزيع إقطاعه على الآخرين. وكان المحاربون يتعرضون لفقد إقطاعاتهم إذا ما ارتكبوا ما يخالف القواعد المتوارثة. على ذلك، قد يتبدى الاختلاف في النشأة ربما أو التنظيم أو عوامل التطور والانهيار، ومع ذلك يمكننا أن نرى نشأة الإقطاع في الشرق مشابهة، في بعض الأحيان، لما حدث في الغرب اللاتيني؛ إذ نجد أن من أهم الأسباب التي أدت إلى ازدياد عدد الضياع عند الخلفاء وذويهم، نظام الإلجاء؛ فقد كان الأهالي الضعفاء يقومون بإلجاء ضياعهم إلى الأقوياء من أقارب الخليفة أو الوزراء أو كبار رجال الدولة، للتخلص من جباة الخراج الذين كانوا يغضون النظر عن هذه الأراضي الملجأة فلا تخضع لجبايتهم. وبذلك يخف الخراج عن أصحاب الضياع الضعفاء، وبمرور الزمن تصبح هذه الضياع ملكاً للملجأ إليه، في حين أن وضع المالك الأصلي يتبدل إلى حالة مزارع في الأرض. وترجع هذه الطريقة، فيما يبدو، إلى العصر الأموي، حيث ألجأ الكثير من الفلاحين أراضيهم إلى مسلمة بن عبد الملك بن مروان في أثناء ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي للعراق. كما توجد أمثلة أخرى بعد قيام الدولة العباسية، ففي عهد المنصور، على سبيل المثال، ألجأ رجل من أهل الأهواز ضيعته إلى الوزير سليمان بن مخلد المعروف بأبي أيوب المرياني. "جاء رجل من أهل الأهواز إلى أبي أيوب، وهو وزير، فقال له: إن ضيعتي بالأهواز قد حمل علي فيها العمال، فإن رأى الوزير أن يعيرني اسمه أجعله عليها، وأحمل إليه في كل سنة مئة ألف درهم؟" انظر: أبو عبد الله الجهشياري، **كتاب الوزراء والكتاب**، حققه ووضع فهارسه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٨)، ص١١٨. كما أننا نجد تشابهاً آخر؛ إذ كانت ملكية الأرض في عهد الدولة الأيوبية تقوم في أغلبها على النظام الفئوي الهرمي الشبيه في أساسه بالأشكال السائدة في غرب أوروبا في العصور الوسطى، وكانت الفئات الحاكمة تتكون في أغلبها من الأعيان المحاربين الذين ينحدرون من الأصل التركي. ونذكر أخيراً أن د. زكريا نصر يذكر وجهين آخرين للاختلاف بين الإقطاع الأوروبي والإقطاع في الشرق، وبصفة خاصة في العهد المماليكي، ولكنها أيضا شكلية:"أولاً: إن الفرق شاسع بين طبقة الإقطاع في أوروبا وجلهم من أحفاد أمراء ورؤساء القبائل البربرية وبين طبقة من الأرقاء المستوردين... ثانياً: كانت المدن الأوروبية تتمتع بحريات انتزعتها من أمراء الإقطاع فأصبحت مجالات لنظم تغاير أساساً النظام الإقطاعي القائم على التبعية الشخصية ورق الأرض، الأمر الذي هيأ الفرصة في مرحلة معينة من التطور لظهور نظام اجتماعي جديد كان مصيره القضاء على الإقطاع نهائياً. أما المدن المصرية فقد كانت هي أيضاً كالأرياف =

وفي عصر المماليك يمكننا أيضاً أن نرى حياة اقتصادية معقدة كالمضاربات المالية وانفلات الأسعار والتضخم والكساد والركود والفائض، والثراء الفاحش والفقر الموحش، والتنظيم الدقيق والفوضى العارمة! وإذ ما نظرنا إلى قوة العمل، فلكي نتفهم التنظيم النقابي للعمل في مصر المماليكية فيتعين أولاً أن نتفهم الاختلاف بين نظام النقابات الَّذي كان موجوداً في الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الغربية. فقد كانت الاتحادات البيزنطية تنظم بواسطة سلطات الشرطة في الدولة، وليس بالتلاقي الإرادي بين أعضائها. ومع أنها أنشئت للقيام بوظائف اقتصادية محددة، ومنها عدم الاحتكار، فقد كانت تمنح احتكارات ضمن إطار أعمالها. ومع ذلك لم تكن أبداً سيدة نفسها ولم يكن لديها أية مالية خاصة أو أي موظفين رسميين ينتخبون وفقاً لمشيئة مجموع الأعضاء. وكانت قواعد أعمالها توضع وتفرض من خارجها، ولكن ذلك لم يحل دون قيام تضامن داخل الاتحاد، إلا أنه أزال الرقابة من أيدي الحرفيين والتجار. هذا في الشرق، أما في الغرب، فقد لعبت النقابات، التجارية في مرحلة أولى، ثم الحرفية في مرحلة ثانية، دوراً مهماً في سبيل ترسيخ الاستقلال قبل السلطة الإقطاعية من جهة، والسلطة الكنسية من جهة أخرى. ولقد قامت النقابات الحرفية بتأدية الدور الحاسم في الصراع بين طبقة التجار وطبقة الصناع، وتلخصت الوظائف الرئيسية لنقابات الحرف في:"تحقيق الخير لأعضائها وضمان تشغيلهم بالكامل بأعلى الأجور".[٣٧]

أما مصر، فهي لم تعرف أياً من النموذجين النقابيين البيزنطي والغربي، بالمعنى الدقيق لكلمة النقابة[٣٨] إذ أن التجارات والحرف في العهد المماليكي كانت شأنها شأن

= خاضعة خضوعاً كبيراً لسلطان المماليك، فهؤلاء كانوا وعسكرهم يقطنون المدن ويملكون فيها لا القصور فحسب بل والعقارات والحوانيت والأسواق التي تدر دخلاً من تأجيرها...". زكريا أحمد نصر، **تطور النظام الاقتصادي: مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٥)، ص٢٥٩.

(٣٦) إيرا لابدوس، **مدن إسلامية في عهد المماليك**، ترجمة علي ماضي (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ١٦٦. كتب المقريزي:"وفي غمار هذا البذخ، أثرت حواشي القصور شأنها شأن الغالبية من حواشي الطبقات الأرستقراطية؛ فيقال إن متحصل الحاج علي الطباخ في سنة ٧٤٦هـ- ١٣٤٥م، أيام السلطان إسماعيل بن الناصر بلغ من المعاملين وهم المتعهدون في كل يوم ٥٠٠ درهم ولابنه أحمد ٣٠٠ درهم، وهذا عدا الأطعمة وما يصيبه في الحفلات، ففي حفلة عمله للأمير بكتمر الساقي بلغ ما ناله فقط من ثمن الأكارع والرءوس وسقط الدجاج والأوز: ٢٢٠٠ ديناراً، ولما صودر وأوقعت الحوطه على موجوده وجدوا له ٢٥ داراً على شاطىء النيل". انظر: المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢٣٠-٢٣١.

(٣٧) زينب أبو الأنوار، **أسواق وتجار أوروبا العصور الوسطى** (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠١٢)، ص٢٥٣.

(٣٨) لابدوس، **مدن إسلامية**، المصدر نفسه، ١٦٩. وهو ما أكد عليه برنارد لويس:"يمكن أن نستنتج أن الأمراء المسلمين =

النقابات البيزنطية خاضعة لمراقبات خارجية صارمة ترمي إلى الاحتفاظ بنشاطات العمال ضمن بعض الحدود السياسية والاقتصادية والمالية والأخلاقية. إلا أن هذا الإشراف لم يؤد إلى تأسيس نقابات، وبصفة خاصة أن نظرة مؤسسة الحكم، باستثناء الدولة الفاطمية، كما ذكرنا، إلى العمال والحرفيين كانت يكتنفها الريب والشك؛ ولذلك فوضت المراقبة الأساسية على العمال والحرفيين في المدن الإسلامية، بوجه عام، للمحتسبين. ولكن، وبمناسبة أننا نتحدث عن الحرف وطوائفها، يستحسن أن نتساءل: لماذا أخذت الحرف في الشرق في التدهور، في الوقت الّذي انطلقت مثيلاتها في أوروبا؟ ثمة إجابة، نشايعها، قدمها شارل عيسوي،[٣٩] ترجع هذا التدهور أو التخلف إلى عدة عوامل أهمها:

أولاً: ضعف قاعدة الموارد في الشرق وافتقاره إلى الخشب (وهو مادة أساسية في فجر الثورة التقانية) وافتقاره إلى الأنهار الصالحة للملاحة وإلى الطاقة المائية وإلى المعادن، وهي الّتي أقيمت عليها مشروعات ضخمة جداً في أوروبا في العصور الوسطى المتأخرة.

ثانيا: كان هناك فقر في الابتكارات الآلية، وفشل في استحداث مصادر الطاقة غير البشرية.

ثالثا: كان هناك ما يتعلق بهيكل الحكومات المختلفة وسياساتها (المماليك، والعثمانيون، والصفويون)، ففي كل هذه الحكومات، كانت السيطرة في يد العسكريين الّذين كانوا عادة من أصول أجنبية. أما أفراد الطبقة البرجوازية من أصحاب المشروعات من تجار وحرفيين ونقاباتهم فلم يحصلوا أبداً على التنظيم الكافي للضغط على الحكومة أو إقناعها بأخذ مصالحهم وحاجاتهم في الاعتبار. ونتيجة ذلك، كانت الملكية الخاصة معرضة دائماً للخطر أكثر منها في أوروبا، وكان أي مشروع ناشيء أكثر عرضة للدمار.

= المسلمين احتفظوا بأشكال السيطرة العامة التي كانت للإدارة البيزنطية على الحرف... وعلى كل حال فإننا نجد في القرن العاشر تطوراً فيما يسمى بالأصناف الإسلامية، وحينئذ نجدها من نوع لا يصح تعليله بالتأثير أو التراث البيزنطي". برنارد لويس، **النقابات**، المصدر نفسه، ص٦٩٧.

(٣٩) شارل عيسوي، **تأملات في التاريخ العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص٨٨ و٨٩.

(٩)

والآن، فلنذهب إلى فاس في شمال أفريقيا، في القرن السادس عشر، ولسوف نترك الحسن الوزان، المعروف باسم ليون الأفريقي(١٤٩٥-١٥٥٠) يحكي لنا ماذا رأى في الأسواق هناك:

"... نقابات الحرفيين بفاس مفصول بعضها عن بعض، وأشرفها يوجد حول الجامع وبالقرب منه... وإلى الغرب من ذلك نحو ثلاثين دكاناً للكتبيين، وإلى الجنوب بائعو الأحذية الذين يشغلون قرابة مائة وخمسين دكاناً، يشترون الأحذية والخفاف بالجملة من الخرازين، ثم يبيعونها بالتقسيط. ولا يبعد عنهم كثيراً الخرازون الذين يصنعون أحذية الأطفال، ويبلغ عدد دكاكينهم نحو خمسين دكاناً. وفي شرقي الجامع مكان باعة أواني النحاس. وأمام الباب الرئيسي للجامع في الجهة الغربية يوجد باعة الفواكه الذين يشغلون نحو خمسين دكاناً... وبعدهم الشماعون... ثم العقادون... وبعد ذلك تجد بائعي الأزهار يبيعون الليمون والحامض أيضاً... ويبلغ عدد دكاكينهم نحو العشرين... ويأتي بعد بائعي الأزهار بائعو اللبن... يشترون اللبن من البقارين الذين يعلفون الأبقار لهذه التجارة ويرسلون كل صباح اللبن... فيبيعه اللبانون في دكاكينهم، وما بقي لهم منه في المساء والصباح، اشتراه منهم تجار ليصنعوا منه الزبد من بعضه، ويتركوا البعض الآخر يتحمض ليبيعوه للزبائن لبناً حامضاً ورائباً. يأتي بعد اللبانين بائعو القطن الذين يبلغ عدد دكاكينهم ثلاثين. وإلى الشمال منهم بائعو مصنوعات القنب. يأتي بعد ذلك صانعو النطق الجلدية والخفاف والأزمة الجلدية المطرزة بالحرير للخيل أيضاً. وتجد بعدهم صانعي المشدات الذين يصنعون أغمدة السيوف والمواسي وأغطية صدور الخيل، فبائعي الملح والجبص يشترونها بالجملة ويبيعونها بالتقسيط، ثم بائعي الأواني الخزفية ذات الصنعة المتقنة والألوان الزاهية... ويبلغ عدد دكاكينهم مائة. ثم نصل إلى مجمع الحمالين، ويبلغ عددهم ثلاثمائة حمال، ولهم أمين أي رئيس، يختار كل أسبوع من يجب عليهم أن يشتغلوا ويكونوا رهن إشارة الجمهور طوال الأسبوع. يجمع هؤلاء الرجال ما ربحوه من مال في صندوق... ويقسم المال بين الذين اشتغلوا عندما ينتهي الأسبوع. ويشتغل هؤلاء وهم لابسون ثياباً قصيرة ذات لون واحد، ويلبسون خارج أوقات عملهم ما يشاؤون... ويأتي إلى جهة الشمال سوق الخضر... ثم سوق الدخان حيث تباع الفطائر المقلية في الزيت... ولبائعي الفطائر في دكاكينهم عدة آلات وغلمان، لأنهم يصنعونها بعناية فائقة، ويبيعون منها يومياً كمية كبيرة... ويباع كذلك في السوق اللحم والسمك المقليان... ويأتي بعد ذلك باعة الزيت والسمن المالح والعسل والجبن الطري والزيتون والليمون والجزر... ودكاكينهم مليئة بأواني الخزف المايورقي، تفوق قيمتها قيمة ما تحويه من بضاعة. وتباع جرار الزبد والعسل بالمزاد، والدلالون حمالون مختصون يكيلون الزيت عندما يباع بالجملة. وتسع هذه الجرار مائة وخمسين رطلاً، والخزافون ملزمون بصنعها في حجم هذه السعة تماماً، فيشتريها منهم رعاة المدينة ويملأونها ثم يبيعونها من جديد... وعلى مسافة قريبة يوجد الجزارون في نحو أربعين دكاناً مرتفعة على شكل دكاكين الحرف الأخرى، يفصلون اللحم ويزنونه في الموازين. ولا تذبح البهائم في دكاكين الجزارين، بل في مجزرة بجوار النهر حيث تسلخ وتحمل إلى الدكاكين بواسطة حمالين تابعين للمجزرة. ولكن قبل أن تحمل الذبائح لا بد من عرضها على المحتسب الذي يأمر بفحصها ويسلم بطاقة مكتوباً عليها السعر الذي يجب أن يباع به اللحم. ويلزم الجزار أن يلصق هذه البطاقة على اللحم بحيث يتمكن الجميع من رؤيتها وقراءتها. ونجد بعد الجزارين سوق الأقمشة الغليظة البلدية محتوياً على نحو مائة دكان.

وإذا أتى أحدهم بقطعة قماش ليبيعها، فعليه أن يسلمها لدلال يضعها على كتفه ويذهب من دكان إلى آخر منادياً على الثمن. وعدد هؤلاء الدلالين ستون... ويحقق هؤلاء أرباحاً طيبة. ويأتي بعد ذلك صقالو الأسلحة من سيوف وخناجر ورماح... ويقوم بعضهم بصقلها وبيعها، ثم الصيادون يصطادون السمك... ويوجد بعيداً من هناك بائعو الصابون السائل. ولا يصنع هذا الصابون في المدينة، بل في الجبال المجاورة... وعلى مسافة أبعد نجد باعة الدقيق... ثم جماعة بذور الحبوب والخضر... وبعدهم باعة التبن... ثم سوق خيط الكتان. فإذا سرت من سوق الدخان على خط مستقيم وجدت صانعي الدلاء الجلدية التي تستعمل في المنازل التي بها آبار، ويشغلون نحو أربعة عشر دكاناً. ثم صانعي الظروف التي يخزن فيها الدقيق والقمح، ولهم نحو ثلاثين دكاناً، ثم الإسكافيين وبعض الخرازين الّذين يصنعون نعالاً خشنة للفلاحين وعامة الشعب، ويشغلون نحو مائة وخمسين دكاناً. وبعدهم صناع التروس... ثم الذين يغسلون الثياب، وهم من فقراء القوم، لهم معامل ثبتت فيها أوان كالأحواض في الكبر...".[٣٩]

ويمكننا أن نستخلص من حكي الوزان: أننا أمام مجتمع تجاوز منذ عهود بعيدة جداً اقتصاد المنزل. وأصبح الإنتاج، كقاعدة عامة، من أجل السوق وليس من أجل الاشباع المباشر. كما أن الرأسمال يؤدي الدور الحاسم في تبادل السلع في السوق. والمهم أن عالمنا المعاصر لا ينفرد بالتخصص وتقسيم العمل، أو ظاهرة بيع قوة العمل،[٤٠] إنما نفس الظواهر نجدها بوضوح في السوق الفاسي. وبصفة خاصة انفصال الريف عن المدينة، والبادية عن الحضر. كما نفهم أيضاً أن الدولة مارست رقابة الجودة، وبسطت سلطانها على الأسواق وأحكمت رقابتها بصفة خاصة على الأسعار والحيلولة دون انفلاتها من جهة، ومنع الاحتكار من جهة أخرى.

---

(٣٩) الحسن بن محمد الوزان، **وصف أفريقيا**، المصدر نفسه، ج١، ص٢٣١- ٢٤٥. ونجد أيضاً عند المقريزي وصفاً موسعاً ودقيقاً لأسواق مصر وحال تجاراتها في القرن الرابع عشر. انظر: المقريزي، **الخطط**، المصدر نفسه، ج٢، ص٥٨٠-٦١٢.

(٤٠) "... وكان أرباب العمل هم المسؤولون عن المؤسسة... يؤدون أجور المستخدمين... وكان العمال مستأجرين يتقاضون أجرة يومية ثابتة... وكان المساعدون شباناً أو حتى صبياناً يتعلمون الحرفة، يكتفون في البداية بمشاهدة المعلم والعمال يشتغلون. وبعد مدة متغيرة جداً حسب الحرف واستعداداتهم الشخصية، كانوا يصبحون عمالاً، أي يتقاضون أجرة يومية". انظر: روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢)، ج١، ص٤٣٤."كان العامل لدى رب الحرفة يتلقى منه أجراً معيناً لمدة زمنية محددة عادة ما كانت تصل أسبوعاً يتلقى في نهايته أجراً، وقد تكون الأجرة المدفوعة للحرفي مقابل عمل يوم واحد إذا كان مياوماً أو يعمل بصفة مؤقتة، وقد اعتمد أرباب الحرف في تحديد الأجور على مدى اكتساب هؤلاء للخبرات والتقنيات، حيث يرتفع الأجر كلما أتقنوا حرفتهم، لذلك كان الأجر رمزياً عند المبتدئين، ومرتفعاً عند الصناع ثم المعلمين. كما أن الأجور تباينت في حجمها بين الحرف حسب طبيعة التقنيات والمهارات المعتمدة فيها، وحسب تكاليف تصنيعها، إذ ارتفعت أجور العاملين في الحرف المركبة والمرتفعة التكاليف، في حين انخفضت في التي ميزتها التقنيات البسيطة والتكاليف الإنتاجية المنخفضة". انظر، للمزيد من التفصيل: عبد اللطيف الخلابي، **الحرف والصنائع وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس خلال العصرين المريني والوطاسي"٦٦٩-٩٦٠هـ/١٢٧٠-١٥٥٠م"** (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية،٢٠١١)، ص٤١٠.

ولقد لخص ابن الحاج الفاسي (١٢٥٠- ١٣٣٥) تصنيف صنّاع النسيج من جهة الاستقلال والتبعية، فكتب:

"إما أن يكون صانعاً يعمل بالأجرة عند غيره، وإما أن يكون يعمل لنفسه وهو أيضاً على قسمين أحدهما أن يكون الناس يأتونه بالغزل ينسجه لهم والقسم الثاني أن يشتري الغزل وينسجه لنفسه ويبيعه".(٤١)

(١٠)

في العصر الوسيط إذاً، كما في العصر القديم، عرف العالم بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق، وتداول الثروة العقارية، كما عرف التبادل النقدى المعمم، ولم يكن، وفقاً لمحور ماركس- روزا- هيلبرونر، مجرد مجموعة قرى أو ضياع أو إقطاعات مكتفية ذاتياً تجهل النقود والتبادل، ويحكمها سيد قاس غارق في الملذات، جل همه امتلاء مخازنه بالحنطة! إنما كان عالماً يعرف، كما ذكرنا، الصيغ الثلاث الّتي تتخذها حركة الرأسمال على الصعيد الاجتماعي. ومن ثم كان يعرف بيع قوة العمل، كما عرف الإنتاج من أجل السوق، **قد يتغير الشكل. شكل العامل. شكل العمل. شكل الآلة. شكل السلعة. شكل السوق. ولكن، الصيغ واحدة.**

وحينما تمكنت أحد هذه الصيغ من اخضاع باقي الصيغ لهيمنتها؛ كان من الحتمي ظهور العلم الّذى يشرح هذه الهيمنة ويكشف عن القوانين الموضوعية الّتي تحكم هذا الاخضاع لقانون حركة واحد؛ **فحينما تمكنت الصيغة (ن – وا + ق ع – س – ن + Δ ن) من فرض هيمنتها على باقي الصيغ (ن – س – ن + Δ ن)، (ن – س – ن + Δ ن)** أي حينما جعلت الأشكال المختلفة للرأسمال تعمل وفقاً لقانون حركة واحد يعتمد على التوسع النسبي في قوة العمل مع السعي من أجل تقليصها في نفس الوقت! **تبلور نظام إنتاجي، لا يعتمد على العبد، أو الأرض، إنما يعتمد على الرأسمال،** لكن كظاهرة تمكنت من فرض هيمنتها، عبر صراع جدلي تاريخي طويل مع باقي الظواهر الأخرى، وليس كظاهرة غير مسبوقة، كما تقول كراسات التعميم أوروبية الصنع، والموجزات الأولية سوفياتية المنشأ! حقاً أنها لمن المأساة مناهضة نظام دون

---

(٤١) ابن الحاج، المدخل (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، ١٩٢٩)، ج٤، ص١٥.

معرفة مما يتركب هذا النظام، والانسياق وراء تاريخه المصطنع، ومن البله حقاً النضال من أجل إسقاط نظام دون وعي بماهيته، وحقيقته، وقانون حركته.

إن الأزمة ليست في الرأسمال. إنما في النظام الاجتماعي المبني على الرأسمال. الإشكالية الرئيسية ليست في الإنتاج، إنما في توزيع هذا الإنتاج. المشكلة ليست في التاريخ، إنما في كتابة تاريخ الأجزاء المتخلفة، ونحن منها، ابتداءً من تاريخ أوروبا الاستعمارية. فلا شك في أن نهضتنا، كأجزاء متخلفة من النظام الرأسمالي، إنما تعتمد على إعادة النظر في تاريخ الرأسمال، كظاهرة، وتاريخنا نفسه.

فلنقرأ تاريخ الظاهرة، أي ظاهرة، ابتداءً من تاريخنا العظيم الضائع، تاريخنا الَّذي يمثل أحد أجزاء تاريخ الإنسانية، فلنقرأ تاريخ الظاهرة، أي ظاهرة، ابتداءً من تاريخ البشرية بأسرها عبر تطورها الدرامي الملحمي، وليس ابتداءً من تاريخ أجزاء أخرى فرضت هيمنتها الاستعمارية العسكرية والثقافية... فلنستلهم من تراثنا الأكثر ثراءً كيفية تجاوز الرأسمال نحو غد لديه مشروع حضاري لمستقبل آمن... رحيم.

حقاً ندهش لذلك البله الفكري؛ تلقينا من مفكري أوروبا فهم الظاهرة. ظاهرة الرأسمالية. واتبعناهم في صمت مريب! ثم تلقينا منهم نظريات ورؤى الخروج من هذه الظاهرة وتبعناهم أيضاً، إنما في خرس كئيب. هل صرنا إلى هذا الحد من الفاقة المعرفية؟

(١١)

يمكننا الآن استكمال خطواتنا الفكرية بالتعرف إلى العالم الحديث، الرأسمالي، إنما بغرض التعرف إلى الكيفية الَّتي تحققت بمقتضاها هيمنة الرأسمال كظاهرة تاريخية على الصعيد الاجتماعي، من جهة، والتعرف إلى تضافر تلك الهيمنة على أرض الواقع مع إعلان نهاية الاقتصاد السياسي على صعيد الفكر، من جهة أخرى.

الفصل السادس عشر
العالم الحديث (الرأسمالي)

(١)

ونعني بالعالم الحديث، في تاريخ النشاط الاقتصادي، المجتمعات الَّتي تكونت في رحم العالم الوسيط، وتميزت بهيمنة قانون حركة الرأسمال وإخضاعه مجمل النشاط الاقتصادي لقانون حركة واحد (ن – و ا + ق ع – س – ن + Δ ن). ويمكننا أن نحدد العالم المعاصر/الحديث زمنياً بالفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى الآن. ولأن تاريخ أوروبا الحديث المتزامن مع هيمنة الصيغة العامة/ قانون حركة الرأسمال، هو تاريخ دموي حافل بحروب المجازر وحملات الإبادة؛ إذ هو تاريخ استعماري نهبوي أصيل، فلسوف نتخذ من التكون التاريخي للتخلف في أمريكا اللاتينية حقلاً للتحليل؛ لأنها تمثل حقيقة النموذج الأمثل لأعمال السلب والنهب والإبادة الَّتي قامت بها أوروبا الاستعمارية في فجر تاريخها الحديث. فجر الرأسمالية الظافرة!

(٢)

عادة ما يجري تقسيم تاريخ أمريكا اللاتينية إلى أربع مراحل: المرحلة الأولى (١٤٩٢– ١٥٤٢) وهي مرحلة الغزو والاستعمار. المرحلة الثانية (١٥٤٢–١٨١٠) وهي مرحلة المستعمرات. المرحلة الثالثة (١٨١٠– ١٨٢٤) وهي مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال السياسي. المرحلة الرابعة (١٨٢٤وحتى الآن) وهي مرحلة الحياة السياسية المستقلة[١]. ومن الواضح أن التقسيم على هذا النحو هو تقسيم سياسي بالدرجة الأولى؛ ولأن ما ننشغل به هو الاقتصاد السياسي للرأسمالية؛ فسوف نعتنق تقسيماً مختلفاً نسبياً؛ إذ سنقسم، ضمناً، تاريخ أمريكا اللاتينية إلى مرحلتين: الأولى: مرحلة ما قبل هيمنة الرأسمال. والثانية: مرحلة هيمنة الرأسمال. ولتكوين الوعي بملامح المرحلة التاريخية الَّتي شهدت مولد التاريخ الأوروبي الحديث، على جماجم ملايين

(١) أوخينيو تشانغ رودريجث، **ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية**، ترجمة عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ١٩٩٨)، ص٣٨.

البشر، وتبلور عصر النهضة، بإبادة قارة واستعباد الأخرى؛ فيتعين أن نتزود منهجياً بالآتي:(٢)

١- الوعي بالعدوانية المباشرة للرأسمال الأوروبي الاستعماري (الإسباني والبرتغالي في مرحلة أولى) على مجتمعات الاقتصاد المعاشي (بكل خصوصيته، وحضارته المدهشة: الإنكا، والأزتك) في أمريكا اللاتينية. فحينما وصل الغزاة لم يكن السكان الأصليون، ومنذ آلاف السنين، يعرفون لا الملكية الفردية للأرض ولا ملكية العقارات بوجه عام، إلا أن مفهوماً واضحاً لديهم عن الملكية الجماعية للأراضي؛ فقرار الإنتاج يتخذ بشكل جماعي، وتوزيع المنتج، حتى ما كان نتيجة القنص والصيد، يتم بشكل جماعي. والنقود، والأرباح، والرأسمال، هي من قبيل الأمور غير المفهومة على الإطلاق! فالتبادل، مع ندرته، كان يتم عن طريق المقايضة. والذهب، إله الأوروبي الغربي، لم يكن يستخدم سوى في بعض الحلي وبعض الأدوات والمصنوعات البسيطة. ولم يرق هذا المعدن حتى إلى منزلة وسيط التبادل لدى المايا أو الإنكا أو الأزتك أو غيرهم في أرجاء أمريكا اللاتينية قبل مجيء المستعمر الَّذي يعبد هذا المعدن! أما هؤلاء الغزاة، عَبَدَة الذهب، فهم قادمون من مجتمع التجارة والأرباح والمضاربة والتبادل النقدي المعمم، ولكنهم، مع الغزو، لم ينقلوا التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الآخذ في التشكل في بلادهم الأوروبية وباقي أرجاء العالم الحديث، أي لم ينقلوا نمط الإنتاج الرأسمالي

(٢) مع ملاحظة أن نفس الخطوات المنهجية نفترض إمكانية اتباعها حين البحث في تاريخ القهر الموازي لتاريخ هيمنة الرأسمال في أفريقيا. على أساس من أن القارتين تمثلان التاريخ الأصيل للقهر الاستعماري، والأرض الخصبة لعملية تجديد إنتاج التخلف على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وبالمناسبة، فقد ذهب رأي، يقع في حقل النقد، إلى القول بأن حركة الكشوفات الاستعمارية هي بمثابة امتداد للحملات الصليبية، إذ كتب د. فاروق أباظة :"إن خطة الغرب الأوروبي في مطلع العصور الحديثة في فرض حصار اقتصادي على العالم العربي والإسلامي هي من إفرازات الحركة الصليبية في العصور الوسطى، باعتباره عاملاً مؤثراً في طاقته الحربية، سواء بالبحث عن طريق غير طريق مصر للحصول على تجارة الشرق أو البحث عن حليف جديد يساعد في إحكام الحصار الاقتصادي عن طريق إغلاق البحر الأحمر من ناحية الجنوب، وحرمان مصر من مياه نيلها، وهي الأهداف الَّتي سعى البرتغاليون إلى تحقيقها في مطلع العصور الحديثة. غير أن رد الفعل الصليبي لم يصل إلى هذا الحد فقط، بل تطلع البرتغاليون إلى غزو الجزيرة العربية، مركز العقيدة الإسلامية، والعدوان على مقدساتها، وبلغ ذلك حد إعلان رغبتهم في نبش قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة. كذلك استهدفوا إدخال الحبشة في حظيرة الكاثوليكية وتحويلها عن كنيسة مصر ليستمر ولاءها لهم. ومعنى ذلك أنهم أرادوا اقتلاع كل تراث المنطقة من جذوره إسلامياً كان أو قبطياً. وظل هدفهم هذا قائماً حتى بعد وصولهم إلى الهند والشرق الأقصى وسيطرتهم على منابع التجارة الشرقية في المحيط الهندي". انظر: فاروق عثمان أباظة، صدى الحروب الصليبية في حركة الكشوف الجغرافية في مطلع العصور الحديثة، في: الإطار التاريخي للحركة الصليبية (القاهرة: منشورات اتحاد المؤرخين العرب، ١٩٩٦)، ص٤٤١.

الناشيء؛ إنما نقلوا جميع نظم الاستغلال الهمجية البالية[٣]، إذ نشأ الإقطاع بكل قسوة العبودية في المستعمرات، في نفس الوقت الَّذي تحلل فيه الإقطاع في العالم الوسيط، وانزوت فيه العبودية في الأعمال المنزلية، وبعض الأجزاء اليسيرة المتفرقة من العالم المعاصر!

ويجب أن يكون من الواضح أنه من المؤكد تاريخياً أن أوروبا لم تكن أكثر تطوراً أو تقدماً من الحضارات الأخرى في عام ١٥٠٠، بل كانت أوروبا الأشد تخلفاً والأكثر بلادة! إن الاستعمار النهبوي هو الوحيد القادر على تفسير نهضة أوروبا. وبفضل الموقع الجغرافي الَّذي احتلته القارة الأوروبية تمكنت سفن الغزاة، عَبَدَة الذهب، من بلوغ العالم الجديد. ولكن، كي تفرغ شحنات البارود في قلوب السكان الآمنين، وتملأ بدلاً منه الذهب! وفي المستعمرة؛ فبحصول الصراع الجدلي بين رغبة الغزاة المحمومة في الأرض الشاسعة، والذهب، وبين مجابهة السكان الأصليين[٤]، الَّذين كانوا في

(٣) تعد أطروحة د. كمال مظهر، مركزية في سبيل تحليل طبيعة نمط الإنتاج الذي تم اعتماده في المستعمرات من قبل الغزاة، كتب د. مظهر:"... كان من الطبيعي أن تتأثر أسس الرق بظهور الرأسمالية تأثراً نوعياً، ذلك لأن الرأسمالية بطبيعتها كان من شأنها، منذ ظهورها، ولا سيما بعد تطورها، أن تجر وراءها حتى أكثر الشعوب بربرية. وعلى الرغم من أن أسلوب الإنتاج الحديث يعتمد على استغلال العمل الأجير الحر، إلا أن الرأسمالية لم تتردد في اللجوء إلى استخدام أساليب ما قبل عصرها، بما فيها عمل الرقيق، حيثما وجدت ذلك ممكناً ومربحاً، ولكن في اطار التحديث حسب متطلبات المرحلة طبعاً. فقد فرض الإسبان والبرتغاليون، ومن بعدهم الهولنديون والفرنسيون والإنجليز، أعمال السخرة على السكان المحليين أينما حلوا خارج بلدانهم". كمال مظهر أحمد، **الرأسمالية وتجارة الرق**، في: **مسألة الرق في أفريقيا** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩)، ص١٢٨، وما بعدها.

(٤) ولقد كتب المرسل الإيطالي أنطونيو ريباريو، عن السكان الأصليين، في كتاب بعث به إلى ميلانو سنة ١٦٣٧:"لا بد من توفير الطعام لكل واحد منهم، وتوزيع الأراضي لبذر الحب فيها، والتردد عليهم للتثبت من أنهم بذروا ما فيه الكفاية واعتنوا بالزرع وقطفوا الثمار في حينها". وبعد نحو قرن من ذلك التاريخ، روى كاهن حاضرة بابيو، الأب خوسيه كرديل، ما لا يختلف في جوهره عن الخبر نفسه. حيث كتب:"قد تكفي، لزراعة هذه الحقول، أربع أسابيع، كما اثبته أنشطهم في العمل، ولأن الأرض في غاية الخصب؛ إلا أنه لا بد من ستة أشهر أو أكثر بسبب خمول الهنود. وينبغي على المرسل أن يسعى بكل قواه وبمزيد العناية ليؤمن القوت لسائر العائلات. كما أنه من الضروري، لحمل الكثيرين على العمل، أن يضربوا بالعصا...". انظر: ألبرتو أرماني، **جمهورية اشتراكية مسيحية: اليسوعيون وهنود البركواي**، ترجمة كميل إسكندر حشيمة (بيروت: دار المشرق، ١٩٩٠)، ص١١٩. والواقع أن الموضوع ليس له علاقة بخمول المواطنين الأصليين، إنما هو بالأساس في مجمله الرفض الوجودي للمستعمر الذي جاء إلى بلادهم محملاً بآلات القتل، والجشع، والأمراض. انظر:

Friedrich Katz, **The Ancient American Civilizations** (London: Phoenix Press, 1969)

ولقد أصدرت"إيزابيلا"مرسوماً ملكياً عام ١٥٠٣ يلخص تاريخ القارة بأسرها:"أما وقد بلغنا أنه نظراً للحرية المفرطة التي يتمتع بها الهنود، فهم يتجنبون الاختلاط بالإسبان، لدرجة أنهم يأبون العمل لديهم لقاء أجر، ويفضلون أن يهيموا بلا شاغل، وأن المسيحيين يعجزون على تحويلهم إلى العقيدة الكاثوليكية. إنني آمرك يا أيها الحاكم أن تجبر الهنود وترغمهم على الاختلاط بالمسيحيين، وعلى العمل في بناياتهم، وعلى جمع الذهب والمعادن الأخرى وتعدينها، وفلاحة الأراضي، وإنتاج الغذاء للسكان =

الأصل مالكين لشروط تجديد إنتاجهم، تبدأ العملية التاريخية (الدامجة) للأجزاء المستعمرة في الكل الرأسمالي الناشيء. تزامنت هذه العملية مع ضخ المزيد من قوة العمل (المستوردة، المقتنصة) من خلال تجارة سيطر عليها آنذاك التاج الإسباني والتاج البرتغالي، وتبعهما في ذلك في ما بعد باقي القوى الاستعمارية الأوروبية. بصفة خاصة فرنسا وإنجلترا وهولندا. يتعين هنا الوعي بمجموعة من الأحداث الجوهرية، ففي الفترة ١٦٨٨- ١٨١٥، اشتبكت فرنسا وإنجلترا في سبع حروب، كان من أهم أسبابها على الإطلاق، التنافس في المستعمرات، وفرض السيادة والهيمنة على البحار، وكانت كلما نشبت حرب بين دولتين في أوروبا، امتد لهيبها إلى ما وراء البحار، واشتعلت نيران الحرب كذلك في المستعمرات.

ومن جهة أخرى، عندما ورث الإمبراطور شارل الخامس، عرش الإمبراطورية الهولندية في أوائل القرن السادس عشر، نظمت الإدارة وتحسنت الأحوال الداخلية، كما أن اتسعت الحركة التجارية، لكن عندما ظهرت حركة الإصلاح الديني، اعتنق كثير من سكان الشمال مذهب كالفن، فأظهر شارل قسوة بالغة في معاملتهم، وأحرق عدداً كبيراً منهم، ولما خلفه إبنه فيليب الثاني، واصل سياسة الاضطهاد بعنف، مما أدى إلى اندلاع الثورات ضد الحكم الإسباني (حتى بلغت حدود المستعمرات). واستمر الصراع بين الفريقين طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر؛ حتى انتهى الأمر باستقلال هولندا.

وما أن استقلت هولندا، حتى صارت من أقوى دول أوروبا في البحار، وأوسعها تجارة، ولا سيما في الشرق. وقد ساعدها في ذلك ازدياد قوتها البحرية خلال حرب الاستقلال، وسطوها على السفن الإسبانية، وكذلك الاستيلاء على بعض المستعمرات الإسبانية الَّتي آلت لها من البرتغال بعد إخضاعها وضمها إليها. هذا إلى جانب ضعف قوة البرتغال بعد فقدانها لاستقلالها، وكذلك اضمحلال قوة إسبانيا البحرية، بعد انهزام أسطولها العظيم المعروف بـ "الآرمادا"، الأسطول الَّذي لا يقهر، أمام الأسطول الإنجليزي في عام ١٥٨٨؛ مما شجع السفن الهولندية على معارضة تجارة

= المسيحيين". ب. هاريسون، في قلب العالم الثالث، ترجمة إلهام عثمان (نيقوسيا: ميد تو للتنمية، ١٩٩٠)، ج٢.

إسبانيا في البحار، بل وانتصار أسطولها على الأسطول الإسباني في عام ١٦٠٧ عند مضيق جبل طارق.[٥]

٢- الوعي بالهمجية والقسوة والبشاعة الّتي اقترنت بالحقبة الاستعمارية وفجر الرأسمالية المشرق! فعلى سبيل المثال كان عدد سكان المكسيك في عام ١٥١٩ نحو ٢٥ مليون نسمة، انخفض هذا العدد إلى مليون وتسعمائة ألف مع حلول عام ١٥٧٩! وكي يبلغ ذروة انخفاضه مع عام ١٦٢٩ حين بلغ مجموع سكان المكسيك نحو مليون نسمة! أي أن عملية الإبادة، الّتي تمت في مئة وعشرة سنة، قضت على ٢٤ مليون مكسيكياً تقريباً!. وفي منطقة الكاريبي، على سبيل المثال أيضاً، انخفض عدد السكان من ٥,٨٥٠ مليون نسمة في عام ١٤٩٢ إلى نحو ١,٩٦٠ مليون نسمة في عام ١٨٢٥[٦]. كتب ماركس:

"ان اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أمريكا، واقتلاع سكانها الأصليين من مواطنهم واستعبادهم ودفنهم أحياء في المناجم، وبدايات غزو ونهب الهند الشرقية، وتحويل أفريقيا إلى ساحة محمية لصيد ذوي البشرة السوداء، إن ذلك كله يميز فجر عهد الإنتاج الرأسمالي، وإن هذه العمليات الرغيدة هي العناصر الرئيسية للتراكم الأولي".[٧]

يتعين إذاً البحث في دور الغزو الاستعماري الأوروبي (الإسباني والبرتغالي تحديداً، في مرحلة أولى) في دمج الاقتصادات المستعمَرة ذات الاكتفاء الذاتي، أي

---

(٥) ك. د. بوكسر، **إمبراطورية هولندا البحرية (١٦٠٠- ١٨٠٠)**، ترجمة شوقي جلال (أبوظبي: منشورات المجمع الثقافي، ١٩٩٤)، بصفة خاصة: الفصل الخامس: الكسب والورع، ص١٦٩-٢٢٠.

(٦) "Between 1520 and 1620, Mexico indigenous population fell drastically, partly due to wars and slavery, but mostly due to viruses and bacteria". **Latin American History on File**, Media Projects Inc.Victoria Chapman& Associates, p.437.

ولقد قدر الذهب المنهوب بنحو ٢٠٠ ألف طناً في الفترة ١٥٢١-١٦٦٠.

Michel Beaud, **A History of Capitalism 1500-1980**, translated by Tom Dickman and Anny Lefebvre (London: *Macmillan press1988*), *p19*.

وانظر كذلك الإحصاءات الواردة في: رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، عالم المعرفة؛ ١٩١(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧).

(٧) **رأس المال**، المصدر نفسه."فلقد اغتنت أوروبا سريعاً". جي. إم. بلاوت، **ثمانية من مؤرخي المركزية الأوروبية**،٢ج. ترجمة هبة الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ج١، ص٤٩. "عندما اكتشفت موارد الذهب والفضة في القرن السادس عشر في الأمريكتين وشرع في استغلالها، نقلت كميات هائلة من هذه السلع النفيسة إلى أوروبا. وكانت نتيجة تلك الزيادة في كمية النقد المتوفرة توجهاً عاماً نحو ارتفاع الأسعار في أوروبا". لودفيج فون ميزس، **السياسة الاقتصادية: آراء لليوم وللغد**، ترجمة حازم نسيبة (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص٨٧.

الإنتاج خارج فكرة التداول النقدي، في اقتصاداتها المستعمِرة كأحد الأجزاء التابعة. فلقد ظل الإسبان، عقب استقرارهم في جزر الهند الغربية، يرسلون البعوث الاستعمارية لاستكشاف شواطيء أمريكا الوسطى، حينما سمعوا عن بلاد في الغرب، يكثر فيها الذهب، والفضة بكميات لا تحصى؛ فعهدوا إلى حملة صغيرة بقيادة كورتيز لغزو هذه البلاد، المكسيك حالياً، الَّتي كانت موطن قبائل ذات كنوز هائلة وحضارة رائعة وديانات وفنون راقية. إنها حضارة الأزتك، الَّتي أبيدت ومسحت من على خريطة العالم! وحينما سمع الإسبان عن بيرو، وهي موطن قبائل أخرى ذات كنوز وحضارة لا تقل فى روعتها عن الأزتك؛ إنها حضارة الإنكا؛ أعدوا حملة بقيادة بيزارو للاستيلاء عليها، وتحكي لنا المراجع المختلفة في هذا الشأن أن أهل تلك البلاد أهل سلام وسلم وسكينة، يملكون من الذهب مالم يخطر على بال أوروبي واحد؛ حتى أن ملك الإنكا، أتاهوالبا، افتدى نفسه لما أسر، كما يُروى[٨]، بملء الحجرة الَّتي كان فيها ذهباً، ولكنه لم يدع كي يمضي في سلام، إنما تم تقديمه إلى المحاكمة بتهمة عبادة الأوثان وارتكاب الزنا، وأعدم في ١٥٣٣!

٣- الوعي بالكيفية الَّتي تم من خلالها فرض الزراعة الأحادية على أغنى أراضي قارة أمريكا اللاتينية وأخصبها وأوفرها إنتاجاً: البرازيل، وباربادوس، وجزر سوتابنتو، وترينداد وتوباجو، وكوبا، وبورتوريكو، والدومينيكان، وهاييتي، الأمر الَّذي كون،

---

(٨)"أوقد الإسبان المشاعل في الساحة وربطوا أتاهوالبا إلى عمود الإعدام تحيط به حزم الحطب المعدة لحرق جثته. ثم ظهر القسيس الذي كان أول من ألقى عليه محاضرة حول فضائل المسيحية، وأمسك بالصليب ووضعه أمامه وحذره من اللعنة الأبدية التي ستصيبه إذا لم ينبذ دينه الوثني ويقبل دين المسيح. رفض أتاهوالبا الإذعان. وفي النهاية، وعد القسيس أتاهوالبا أنه إذا تحول إلى الدين المسيحي فإنهم سيوفرون له موتاً سريعاً بالخنق بالطوق الحديدي، بدل معاناة آلام الخازوق. استسلم أتاهوالبا وقد هده اليأس. وتقبل المعمودية باسم جوان دي أتاهوالبا وذلك تكريماً للقديس يوحنا المعمدان، الذي صادف وقوع هذا الحدث الحزين في يوم عيده. ثم قام الجلاد بتنفيذ مهمته الشنيعة بينما وقف الإسبان يتمتمون بصلواتهم من أجل خلاص روح ابن الشمس". بيتر ل. بيرنشتاين، **سطوة الذهب: قصة استبداده بالقلوب والعقول**، ترجمة مما حسن بجبوح (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢)، ص٢٠٠. أما مأساة هاتوي فيرويها لاوريت سيجورنه: "فحين علم أن الغرباء سيغزون الجزيرة جمع أبناء قومه، وبعد تحليل للوضع، أوضح لهم أن سبب سلوك البيض هو التوقير الذي يكنونه لملك عظيم يعرفه جيداً. وفيما هو يقول ذلك كشف عن سلة مملوءة بالذهب: ههنا ترون سيدهم، الذي يخدمونه ويحبونه ويسعون إليه؛ ومن أجل هذا السيد يذيقوننا الويل؛ ومن أجله يطاردوننا؛ ومن أجله قتلوا آباءنا وإخوتنا وكل أهلنا وجيراننا، وحرمونا من كل أملاكنا، ومن أجله يمتهنوننا؛ ولأنهم كما علمتم يريدون المجيء إلى هنا، ولا يرغبون بشيء آخر سوى البحث عن هذا السيد، وللعثور عليه واستخراجه سيعملون على مطاردتنا وإنهاكنا، مثلما فعلوا في وطننا من قبل، ولذا فلنقم حفلاً لهذا السيد ولنرقص له، فلعله يقول لهم حين يجيئون أن لا يؤذوننا أو لعله يبعث إليهم بذلك. ومع ذلك لم يهتز ذلك الإله لتوسلات هاتوي ورفاقه، فلقد جرى اغتيال جميع =

تاريخياً، بلداناً كالإكوادور على سبيل المثال، يتوقف مصير سكانها على تقلبات الأسعار العالمية للبن أو الكاكاو، أو الموز! هنا يجب الوعي أيضاً بالكيفية الَّتي تمت من خلالها عملية تعميق هذا الشكل من الزراعة من خلال هيكلة اقتصادات بلدان القارة على نحو يخدم، بإخلاص، اقتصادات الأجزاء الاستعمارية؛ بجعل بلدان القارة مورداً دائماً للمواد الأولية. الحال الَّذي أفضى، بعد استنزاف التربة، إلى استيراد المواد الغذائية؛ فالأرض آلت ألا تنتج سوى المحصول الواحد،[٩] المحصول الاستعماري: سكر، كاكاو، مطاط، بن، قطن؛ وهو الأمر الَّذي تزامن مع نشوء المزرعة الاستعمارية (اللاتيفونديات) وتبلور الطبقات الاجتماعية المكونة تاريخياً في ركاب الرأسمال الأجنبي (الإسباني والبرتغالي والإنجليزي والفرنسي والهولندي، ثم الأمريكي كامتداد للهيمنة الإستعمارية الأوروبية) ومن هنا نشأت أرستقراطية السكر، وأوليجارشية الكاكاو، كما ظهر أثرياء الغابة (المطاط) وأباطرة البن. ولسوف تنهض هذه الطبقات، فيما بعد، بتأدية دور البطولة المطلقة، من خلال الأرباح الَّتي تجنيها بفعل القانون الموضوعي للقيمة، في تدعيم بنية الخضوع والهيمنة وتكريس عوامل التخلف التاريخي لدول القارة؛ فتلك الطبقات الَّتي تربّت في كنف المستعمر وتلقت تعليماً استعمارياً راقياً[١٠] لا توجه (ولا يمكن على هذا النحو أن توجه) هذه الأرباح

= المقاومين وأحرق هاتوي حياً؛ لحين أعلمه أحد الأباء الفرنسيسكان، وهو مقيد إلى عمود المحرقة، بأن التعميد يتيح له كسب فردوس السماء، سأله هاتوى عن مصير المسيحيين بعد موتهم، وحين علم أن الأخيار يذهبون إلى الفردوس، رفض التعميد قائلاً إنه يفضل الجحيم على صحبة أناس بهذه الهمجية والقسوة". لاوريت سيجورنه، **أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة ما قبل الكولومبية**، ترجمة صالح علماني (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٣)، ص١٥٢. ونعرف من أرماني أن:" اليسوعيين، على الرغم من قولهم بالتزام جانب الاعتدال ومراعاة أحكام الضرورة، قد انصرفوا في أعمالهم التجارية إلى مدى بعيد ملحوظ". انظر: أرماني، **جمهورية اشتراكية مسيحية**، المصدر نفسه، ص١١٩.

(٩) وعلى سبيل المقارنة، نجد نفس الأمر حدث في أفريقيا الشرقية والوسطى:"... بعد إعادة فتح السودان مباشرة، شرعت السلطات البريطانية في زراعة القطن طويل التيلة من أجل توفير منتج للتصدير ومصدر للدخل الحكومي. وأثبتت التجربة الَّتي أجريت،... والتي استخدم فيها الري بالضخ، ملاءمة المحصول. ومع استكمال العمل في سند سنار في عام ١٩٢٥، افتتح مشروع الجزيرة، القائم على زراعة القطن. وأصبح القطن على الفور هو المحصول النقدي وسلعة التصدير الأساسية في السودان...". انظر: شارل عيسوي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ترجمة سعد رحمي (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٥)، ص٢٢٧-٢٢٨. وانظر أيضاً البحث المهم: يوسف فضل، وب. أ. أغوث، **السودان، من١٥٠٠ إلى١٨٠٠**، في: **تاريخ أفريقيا العام**: ج٧: **أفريقيا من ظل السيطرة الاستعمارية**، إشراف ب. أ. أغوث، تاريخ أفريقيا العام (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،"د.ت")، ص٤٦٣-٤٦٨. م. كانيكي، **الاقتصاد الاستعماري: المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني**، في: **تاريخ أفريقيا العام**، ج٥، المصدر نفسه، ص٣٩٣.

(١٠) قارن:"... بالقدر الذي يخصنا، نحن البريطانيين في السودان، لم نعترض على السودنة، وقمنا بدفعها للأمام بالسرعة الممكنة، وقمنا بترقية بعض السودانيين إلى وظائف أعلى...". مذكرات السير جيمس روبرتسون، **السودان من الحكم البريطاني** =

إلى الحقول الاستثمارية الوطنية، بل يعاد ضخها في نفس العروق... إلى الخارج!

٤- الوعي بدور متطلبات عملية دمج الأجزاء المستعمَرة في الاقتصادات المستعمِرة، كأحد الأجزاء التابعة، في قلب الميزان الديموجرافي في معظم أجزاء القارة[١١] وهو الأمر الّذي معه يتعين الوعي بطبيعة نمط الإنتاج الّذي استخدمته الاقتصادات المستعمِرة في سبيل إنهاك الاقتصادات المستعمَرة وتصفيتها مادياً، وسلبها لشروط تجديد إنتاجها. ونمط الإنتاج الّذي استخدمته القوى الاستعمارية إنما يحتاج (لتمحوره حول السخرة والعبودية) إلى قوة عمل وفيرة، أكثر من وسائل الإنتاج (مواد العمل وأدوات العمل) ولذا سيكون من الضروري أن تقوم قوى الاستعمار الأوروبي بضخ نحو ٨ مليون عبداً (إنسان) أفريقي إلى مناطق البرازيل وغرب الإنديز وجيانا في الفترة من ١٥٥٠ وحتى ١٨٥٠ بعد أن قضى الاستعمار على السكان الأصليين. تركز هذا الضخ في معظم جزر الكاريبي ومناطق زراعة القصب ومناجم الذهب ومزارع البن. الأمر الّذي أفضى إلى تكون طبقة (الكريوليس) الّتي ستنهض بدور هام في سبيل ترسيخ الهيمنة الاستعمارية حتى بعد تولت شطر القارة الأفريقية ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ فلقد كرس الاستقلال في بداية القرن التاسع عشر تحويل السلطة إلى أيدي الملاك العقاريين والبورجوازية الكمبرادورية. عقب ذلك استمر التحويل وتدعيمه على امتداد القرن إزاء تكثيف التبادلات مع المتروبول الجديد، بريطانيا العظمى.

= **المباشر إلى فجر الاستقلال**، ترجمة مصطفى عابدين الخانجي (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦) ص٢٢٩. وربما يتأكد المعنى حينما نتدبر الأسباب الفكرية/الثقافية التي من أجلها تم تأسيس كلية جوردون التذكارية Gordon Memorial College فقد تم إنشاء الكلية بناءً على اقتراح من اللورد كرومر، ليس فحسب من أجل تخليد ذكرى الجنرال، وإنما من أجل نقل الثقافة الأوروبية من خلال مناهج تتفق مع مصالح بريطانيا، ومن ثم تضمن تكوين عقليات تميل إلى الثقافة الأوروبية ولا تجد غضاضة في وجود بريطانيا العظمى على أرض الوطن، وحينما أطلقت حملة التبرعات سارع الأغنياء في بريطانيا للتبرع بمبالغ وصلت إلى ١١١ ألف جنيهاً إسترلينياً بعد أن وجدت فكرة خلق أداة لنقل المعرفة الأوروبية وتوفير فرص التعليم (الأوروبي) لأبناء السودان ترحيباً كبيراً ومن ثم سوف تنمو البرجوازية الوطنية في ركاب الرأسمال المهيمن. ومن ثم ثقافة الرأسمال المهيمن."الحقيقة هي أن برجوازيات العالم الثالث اختارت جميعاً الاندماج في العالم الرأسمالي وليس فك الروابط. فهي ترى في هذا الانخراط ضماناً لمصلحتها". انظر: سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص١٣٠.

(١١) من الدراسات القيمة في هذا الصدد، بصفة خاصة بشأن البرازيل، دراسة: ماريا فيليلا بتيت: **التحام الكثيرين في واحد: التجربة البرازيلية**. وهذه الدراسة على الرغم من استهدافها أساساً الدفاع عن الهوية البرازيلية؛ فإنها تمدنا بفكرة عامة وجدية معاً عن تركيبة "شعب البرازيل ذات الطبيعة الّتي جعلت تزاوج الأجناس يأخذ وضع واقع حقيقي وأيضاً موهبة صادقة"، على حد=

٥- الوعي بالكيفية التاريخية الَّتي بمقتضاها أمست القارة اللاتينية للأوروبيين عالماً جديداً بما تحمله الكلمة من معنى؛ إذ تبين سجلات الأشخاص المرخص لهم بالذهاب إلى الهند الغربية أسماء وحرف كثير من أصحاب الحرف والصنّاع المهرة، ونستطيع أن نستخلص من تحليل هذه السجلات، وما تضمنته من حرف ومهن، الأحوال الاجتماعية المعقدة الَّتي كانت تتزايد في المجتمعات المدنية الآخذة في التطور، ليس في الأجزاء المستعمِرة فحسب، إنما في الأجزاء المستعمَرة كذلك. فمن الَّذين رخص لهم بعبور الأطلنطي في الفترة من عام ١٥٠٩ حتى عام ١٥١٧: مزارع، وبقّال، وتاجر، ومحترف فلاحة بساتين، وصيدلي، وأربعة من صانعي الأحذية، وصانع آلات قاطعة، ومتخصص في أعمال السباكة، وفاحص معادن، ونجار، وحلاق، وحفار، وحائك ملابس، ونقاش، وحداد، وصانع أحذية، وصانع جوارب، وصانع عربات، وصانع فضيات، وصيرفي، وصانع شموع، وصانع معادن، وخياط، وجراح خلع أسنان، وراعي غنم، وزارع فاكهة، وثمانية بنائين، وخراطين، وخزافين، وصناع صهاريج، ومطرزين، وحدادي أقفال، وخبازين.[١٢]

٦- من المهم أن نعلم أن الغزاة، عَبَدَة الذهب، قد نهبوا، من بوليفيا وبيرو والمكسيك والهند الغربية والبرازيل وتشيلي، في الفترة الممتدة من عام ١٥٤٥ حتى عام ١٨٠٠ نحو١٥١٧٣,١مليار ماركاً من الفضة، ونحو٤٥٧٢ مليار ماركاً من الذهب. وتكمن أهمية معرفة هذه الجرائم في فهم الكيفية الَّتي تحققت من خلالها عملية هيمنة قوانين حركة الرأسمال.

فلقد استقبلت أوروبا ثروات، هي بالأساس أدوات دفع، غير مسبوقة تاريخياً. الأمر الَّذي انعكس على الوظائف الَّتي تؤديها النقود في الحياة اليومية في داخل الأجزاء المستعمِرة، فقد زادت كمية النقود في نفس الوقت الَّذي نشطت فيه التجارة عبر بحار ومحيطات العالم الحديث، وتمكنت أوروبا من الوصول إلى مراكز التجارة البعيدة شرقاً وغرباً.

= ما ذكرت في دراستها. انظر أيضاً: بارتولي بيناصر، مناس جيريس: **ذروة عالية لامتزاج الأعراق**. انظر: ديوجين (المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية)، العدد ١٩١(٢٠٠٢).

(١٢) وليم ليتل شورز، **حضارة أمريكا اللاتينية**، ترجمة محمد سيد نصر (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٧٠)، ص١٩٩-٢٠١.

في الوقت نفسه، الَّذي بدأ فيه التراكم الرأسمالي، بدأت الاكتشافات المعرفية والمخترعات العلمية، وأصبحت النقود تلعب دوراً تعدى الاكتناز إلى الرأسمال. الرأسمال الَّذي يستخدم من أجل الإنتاج. وهو الأمر الَّذي تطلب البحث عن قوى الإنتاج الأخرى.

فالرأسمال موجود بكثافة عالية، وأدوات العمل يجري اختراع المزيد منها وتطويرها بوتيرة متسارعة. يتبقى مواد العمل أي المواد الخام. حينئذ تكون المستعمرات المورد الرئيسي لهذه المواد مثل السكر والمطاط والبن والموز... إلخ.

يجب إذاً الوعي بطبيعة التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي(١٣) وحقيقة التكون التاريخي لاقتصاد المبادلة النقدية المعممة في أوروبا في القرن الخامس عشر، هذا التكون التاريخي الَّذي تم من خلال التواطؤ بين الرأسمال التجاري (عقب تبلوره الطبقي والاجتماعي) والسلطة المعبرة عن فكرة الدولة القومية الساعية إلى تحطيم الاصطفائية الَّتي نهض عليها نمط الإنتاج الإقطاعي، والمتجهة نحو الانسلاخ عن الجسد اللاتيني(١٤) وذلك حتى أواخر القرن السابع عشر، ثم توسع الرأسمال الصناعي حتى أوائل القرن الثامن عشر، والَّذي تزامن مع هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي في طريقه إلى خلق السوق العالمية وتدويل الإنتاج من خلال أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل والتغلغل في هياكل المجتمعات المتخلفة مشكلاً بذلك أجزاء للاقتصاد الدولي بمستويات مختلفة من التطور. فأضحت أجزاء متقدمة، وأمست أجزاء متخلفة.

٧-الكيفية التاريخية الَّتي تبلور من خلالها التاريخ النقدي "للهيمنة" الأمريكية في القرن التاسع عشر، بعد سلسلة متصلة من العلاقات الجدلية بين القوى الأوربية(١٥) المتصارعة (هولندا، إنجلترا، فرنسا، روسيا، النمسا، المانيا، إيطاليا، بروسيا، الدولة

---

(١٣) للمزيد من التفصيل، راجع: روزا، **تراكم الرأسمال**. أمين، **التراكم**. ميشيل بو، **تاريخ الرأسمالية**. دوب، **دراسات**.

(١٤) في تفصيل ذلك، انظر: بول هازار، **أزمة الضمير الأوروبي**، المصدر نفسه، ص٢٣٦. كرين برنتن، **أفكار ورجال: قصة الفكر الغربي**، ترجمة: محمود محمود (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥) الفصل العاشر.

(١٥) للمزيد من التفصيل:
Vincent Renouf, **Outlines of General History** (London: Macmillan, 1910).

العثمانية) وانتهاءً بالحرب العالمية الأولى الَّتي خرج منها الاقتصاد الأوروبي حطاماً، بينما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية كأغنى وأقوى دولة رأسمالية في العالم، يزيد مجموع أرصدتها الذهبية عن مجموع الأرصدة الذهبية الَّتي تملكها روسيا وفرنسا والمانيا وبريطانيا، وكأن الحرب لم تفعل شيئاً سوى تحريك التراكم، أي نقل ثروات أمريكا اللاتينية من أوروبا إلى الولايات المتحدة. هنا ينبغي أن نعي الظروف التاريخية الَّتي سادت في القرن التاسع عشر، والَّتي تمكن الذهب من خلالها من إرساء الأثمان المعبر عنها بعملات وطنية مختلفة نظير سلع تم إنتاجها في أماكن متفرقة من العالم وفي ظل ظروف إنتاجية مختلفة.

ولم يكن من الممكن للذهب أن يؤدي هذه الوظيفة إلا ابتداءً من تداوله كنقود في داخل الاقتصاد الرأسمالي القومي الأكثر تطوراً والَّذي كان في سبيله للسيطرة على الجزء الأكبر من المعاملات الدولية: الاقتصاد البريطاني. وتمكن قاعدة الذهب الدولية بدورها الرأسمال البريطاني من تأكيد هيمنته داخل الاقتصاد العالمي، وهي هيمنة استمدها من تفوق الإنتاجية النسبية للعمل عمقاً ومدى، وبفضل هذه الهيمنة يصبح الجنيه الإسترليني، العملة الوطنية البريطانية، سيد العملات دولياً، ويمكن أن يحل محل الذهب لعملات بلدان أخرى تخضع لهيمنة الرأسمال البريطاني.

وهكذا تحل هيمنة رأسمال أحد البلدان على الصعيد الدولي محل سلطة الدولة على الصعيد القومي، وتمكن هذه الهيمنة عملة الرأسمال المهيمن من القيام في المعاملات الدولية بدور النقود الدولية، سواء كانت هذه العملة تستند إلى الذهب أو لا تستند، وإن يكن من الضروري أن تبدأ فترة سيطرتها التاريخية، بحكم تاريخية النقود، بالاستناد إلى الذهب.

ويكون من الطبيعي، كما كتب د. محمد دويدار، عند انتقال الهيمنة من رأسمال قومي إلى رأسمال قومي آخر أن ترث عملة المهيمن الجديد وظيفة النقود الدولية حالة بذلك محل عملة الرأسمال الَّذي فقد هيمنته على الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وذلك هو ما حدث في فترة الحربين العالميتين عندما فقد الرأسمال البريطاني هيمنته على الاقتصاد الدولي (تاركاً الاقتصاد الدولي كي يقسم عدة كتل نقدية)؛ فقد ظهر الرأسمال الأمريكي

كي يفرض هيمنته، ولكي تأتي الحرب العالمية الثانية لتؤكد الهيمنة الجديدة الّتي تفرض جميع تبعاتها في الفترة التالية للحرب.[١٦]

٨- كما يتعين التقدم خطوة إلى الأمام، تاريخياً، ومن ثم منهجياً، بالبحث الواعي في دور الشركات الأجنبية العملاقة، دولية النشاط، ورساميلها القومية في تعميق التخلف والتبعية في أجزاء القارة المختلفة كمورد رئيسى للمواد الأولية، من دون أي مشاركة من هذه الأجزاء في عملية التجارة في أي مرحلة من مراحلها (الإنتاج، التسويق[١٧]، التوزيع، التخزين،... إلخ)، مع الحفاظ دائماً على إثارة القلق في أسواق تلك المنتجات، حفاظاً على التحكم في أسعارها العالمية وإمكانية التلاعب بها. وتعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات دولية النشاط في هذا الشأن.

٩- وإذ ما اتخذنا من النفط أداة فكرية تنقلنا نوعياً من التحليل المنهجي لتخلف القارة اللاتينية إلى محاولة تكوين الوعي بطبيعة العلاقات الاقتصادية الراهنة على الصعيد العالمي، من خلال فهم الدور الّذي يلعبه النفط على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا المعاصر (الرأسمالي)، فإنه يتعين الوعي، إنما الناقد، بثلاث أفكار أساسية:

- الدور التاريخي للنفط في تثوير الإنتاج الزراعي والصناعي بل والخدمي، على الصعيد العالمي، وبصفة خاصة في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وما استصحب ذلك من صراع محموم على الزيت متزامن مع تطوير متسارع في الهياكل الصناعية، ومن ثم تطوير عمليات الإنتاج من أجل السوق الدولية بوجه عام، بعد تقليص الدور الّذي كان يلعبه الفحم، ابتداءً من النصف الأول من القرن العشرين.

- الوعي بطبيعة النفط، وقيمة استعماله، كسلعة محولة، ويعد فعل التحويل هذا في ذاته شرط تحقق تلك القيمة (البنزين، المازوت، زيوت التشحيم، الكيروسين، البتروكيمياء،... إلخ). الأمر الّذي يستلزم الوعي بأدوات تحويله، ومن باب أولى

---

(١٦) محمد حامد دويدار، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١)، ص١٢٤.

(١٧) وفي الدور الذي يؤديه هذا النشاط التسويقي، الذي أصبح يحتل مكانة متميزة في النظام الرأسمالي المعاصر، في امتصاص الفائض الاقتصادي، انظر: بول باران، وبول سويزي، **رأس المال الاحتكاري: بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي**، ترجمة حسين فهمي مصطفى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، الفصل الخامس.

يوجب الوعي بأدوات إنتاجه (صوراي الحفر ومواسيره، ومصاطبه"البحرية والبرية"، والروافع، والمناضد، والدوارات، والكلابات، والحفارات، والمضخات، والمحركات، والأنابيب، والمصافي... إلخ) وإذ ما أضفنا إلى ذلك الوسائل المساعدة (النقل مثلاً) فإنه يمكن افتراض افتقار الأجزاء المتخلفة للسيطرة على شروط تجديد إنتاج النفط.

- تلعب الشركات دولية النشاط، والرأسمال الخاص بوجه عام، الدور الأكثر أهمية؛ ويتبدى مدى نشاط الشركات دولية النشاط بوضوح حينما نعلم أن مصر، على سبيل المثال، تفتقر إلى السيطرة على شروط تجديد إنتاجها من النفط، لأنها تعتمد على هذه الشركات في جل مراحل العملية الإنتاجية ابتداءً من تقنية البحث والتنقيب والاستخراج، ومروراً بأدوات الإنتاج ومواد الإنتاج. وانتهاءً بالتسويق ووسائل النقل ومعداته. والأجزاء المتخلفة حالها حال جل البلدان المصدرة للنفط لا تشارك، بشكل فاعل، إلا بقوة العمل، في أية مرحلة من مراحل إنتاجه (الكشف، التنقيب، الاستخراج، التكرير، التصنيع، النقل) فالتقنية أجنبية، والآلات أجنبية، والمواد أجنبية، ومعدات الشحن والتفريغ أجنبية، وسفن النقل أجنبية! ولا تقدم الأجزاء المتخلفة المنتِجة للنفط (بدقة: المنتَج لها النفط) إلا قوة العمل!

١٠- ولنتقدم خطوة فكرية إلى الأمام كي نرى الصورة الأكبر أوضح: فالعلاقة بين الزيت والقوة العسكرية تعود إلى السنوات الأولى من القرن العشرين؛ حينما حولت القوتان المتحاربتان، ألمانيا وبريطانيا العظمى أسطوليهما البحريين من التسيير بالفحم إلى التسيير بالنفط. ولما كانت بريطانيا تفتقر إلى الزيت، فقد وجدت نفسها معتمدة على احتياطيات النفط في الشرق الأوسط، ولهذا أصبحت حماية هذه الاحتياطيات حاسمة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. فظهور الدبابة والغواصة والطائرة المقاتلة الَّتي تعمل بمحرك ديزل، عمل على تعميق أهمية الزيت. وعند نهاية الحرب كان الوصول إلى النفط عاملاً رئيسياً في التخطيط الاستراتيجي للقوى المتنافسة.

واستمر الوضع على ما هو عليه بعد الحرب. وحاولت بريطانيا، الَّتي كانت حينئذ مسيطرة فعلياً على حقول الزيت في إيران[١٨]، أن تمد نفوذها إلى الحقول في العراق والكويت. وكانت فرنسا أيضاً تبحث عن موطيء قدم في هذه المنطقة. وركزت

اليابان على منطقة الهند الشرقي الهولندي، الَّتي كانت آنذاك منطقة منتجة للنفط. وبدأت الولايات المتحدة بحثها عن النفط على امتداد الحافة الجنوبية للخليج، وكانت هذه القوى كلها، إضافة إلى ألمانيا والاتحاد السوفياتي، تعرف أن الوصول إلى الزيت سيكون حاسماً في الحرب القادمة، ولهذا كرس الجميع، عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، قوات أساسية للحصول عليه. ولقد قدمت اليابان نموذجاً واضحاً للإقدام على الحرب من أجل النفط؛ فلم تكن اليابان مؤمنة من تلك الجهة، وكان شبح فقد أو نقصه النفط دائما ما كان يلوح أمام أعين القادة في طوكيو، ولذلك كان القرار هو الاستيلاء على الحقول المنتجة في منطقة الهند الشرقي الهولندي، فأقدمت اليابان على ذلك العدوان على حقول النفط وهي تعلم يقيناً أن أمراً كهذا لا شك سيثير غضب الولايات المتحدة، فكان القرار الثاني هو توجيه ضربة عسكرية استباقية إلى الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر في هاواي. ومن ثم صارت الولايات المتحدة أحد الأعضاء الرئيسيين في دائرة القتال العالمي. ولم يكن التقدم، المؤقت، الَّذي أحرزه الزحف الألماني في الأراضي السوفياتية عام ١٩٤١، إلا من أجل النفط، بالسيطرة على الآبار في القوقاز.

---

(١٨) مع الحرب العالمية الأولى أصبحت إيران أرض معركة أساسية وبدا جلياً مدى الهيمنة البريطانية، ومدى شقاء الشعب، بل وجوعه، حينما ضربت المجاعات البلاد تحت رعاية الملكية القاجارية؛ الأمر الذي قاد إلى ظهور رضا خان (١٩٢١-١٩٢٥) من خلال إنقلاب عسكري. وبعد رضا خان تولى رضا بهلوى (١٩٢٥-١٩٤١) زمام السلطة؛ كي تتميز فترة حكمه بالصدام مع رجال الدين، والعمل على المزيد من إدماج إيران، كأحد الأجزاء المتخلفة، في السوق الرأسمالية العالمية الآخذة في التشكل. وإذ تنشب الحرب العالمية الثانية تنتهي حقبة رضا بهلوي بالغزو الأنجلو- سوفياتي وتحويل إيران إلى قاعدة لتزويد الحلفاء بالطائرات، وربما بالمقاتلين أيضاً. وفي ظل الإستعمار السوفياتي يتولى الشاه محمد رضا الحكم، وعقب حادثة اغتياله، واتهام التيار الشيوعي، أخذ يعمل على قمع المعارضة وتصفية رموزها ومنها مصدق ومجموعته، وهو الأمر الذي استتبع رد فعل شعبي عنيف، لم يجد أمامه الشاه إلا أن يعين مصدق رئيساً للوزراء، وفور تقلد مصدق زمام الأمور مد جسور التعاون مع الشيوعيين، وقلص مصروفات القصر، وعزل العشرات من الجنرالات الموالين للغرب الإمبريالي، وبدت إيران وكأنها في طريقها إلى حكم وطني حقيقي، إذ صار النفط محلاً للتساؤل حول كيف يستفيد الشعب الإيراني بعوائد هذا الخام؟ وبالطبع لم يكن هذا التوجه كي يرضي أجهزة الاستخبارات الأمريكية، ومن قبلها الإنجليزية، فوضعت الخطة لإطاحة مصدق، وأرجعت كل السلطات مرة أخرى إلى محمد رضا الذي تعلم الدرس، فأنشأ، برعاية غربية، السافاك بقيادة تيمور بختيار، الذي عمل على قمع أهم زعيمين: على شريعتي، وآية الله الخميني. والقضاء على أهم تيارين: فدائي خلق، الماركسي. ومجاهدي خلق، التابع لعلي شريعتي. بيد أن القمع المستمر ولّد الإنفجار لدى شعب أنهكه الجوع والفقر، فكانت الثورة الإسلامية، كما أطلق عليها، ولكنها حملت في طياتها التغيير الإيديولوجي في عقيدة الشيعة نفسها، وبصفة خاصة الإمامة الإثنى عشرية. للتفصيل: ستيفن كينزر، **أتباع الشاه: انقلاب أمريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط**، ترجمة سهى الشامى (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر،٢٠١١). تقي نجاري راد. **السافاك: منظمة السافاك ودورها في تطور الأوضاع الداخلية لإيران في عهد الشاه**، ترجمة محمود سلامة علاوي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٣). وليم ساليفان، **أمريكا وإيران**، ترجمة تجرة الشواف (قبرص: دار الملتقى،١٩٩١).

أدركت الولايات المتحدة، بعد الحرب، أن الدور الَّذي يلعبه الزيت هو دور حاسم، ويتعلق بالأمن القومي، ومن هنا عملت دوماً على ترسيخ وجودها في الخليج العربي ضماناً لانسياب النفط. ولم يقتصر هذا التواجد فقط على الخليج العربي، بل امتد إلى العديد من الأجزاء على مستوى العالم؛ وتظهر اعتبارات أمن الزيت بالنسبة للولايات المتحدة في برنامج المساعدة العسكرية لآذربيجان وكازخستان؛ فوفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية فإن جزءاً مهماً من مبلغ الخمسين مليون دولاراً المخصص لآذربيجان في السنة المالية ٢٠٠٤ سينفق من أجل تعزيز"أمن الحدود البحرية" للبلد. وفي كازخستان تستخدم المساعدة الأمريكية لتجديد القاعدة الجوية القديمة من العهد السوفياتي في أتيروا على الساحل الشمالي لبحر قزوين، قرب حقل زيت تنجيز الغني بالزيت[١٩] ومن أجل الزيت كان الزحف السوفياتي على أفغانستان وصولاً إلى المناطق الأبعد الغنية بالنفط، ومن أجل الزيت تم قذف العراق، ومن قبله أفغانستان، وإن كان السبب الأكثر أهمية، في تصوري، هو ضبط أسواق المخدرات الَّتي كادت تشهد الانفلات على صعيد الإنتاج والتوزيع العالميين. ومن المعروف مدى ارتباط بارونات المخدرات وأباطرة الدواء بتلك السوق!

ومن أجل الزيت تم قصف ليبيا. وكما ذكرنا، فإن الأمر لا يقتصر على العدوان العسكري من أجل تثبيت الأقدام وضمان الإمداد المستمر، وإنما يصل إلى المشاركة الفعالة في الانقلابات العسكرية وتأجيج الحروب الأهلية والصراعات الإثنية خلقاً لبؤر التوتر على الصعيد العالمي، وهو الأمر الَّذي يضمن عدم تولي حكومة وطنية السلطة في بلاد الزيت!

ومن أجل الزيت، كذلك، تدور حروب مريرة في نيجيريا، البلد الرئيسي المنتج للنفط في أفريقيا بعد أن نهب الجنرالات الثروة! ولم تكن دول حوض بحر قزوين أحسن حالاً؛ فلقد شهدت تلك المنطقة صراعاً دموياً عنيفاً سقط فيه عشرات الضحايا، وبصفة خاصة في أوزبكستان في مارس ٢٠٠٤!

---

(١٩) للمزيد من التفصيل، انظر: مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، ٢٠١١)، ص٢٨٥.

ومن أجل الزيت، أيضاً، حدثت المجازر في الشيشان، الّتي يتم تقديم الصراع الدامي فيها عادة على أساس من كونه صداماً بين قوى معادية، إثنية ودينية، أو صراعاً على السلطة بين الحكومة المركزية في موسكو وسكان يسعون إلى الاستقلال، بيد أن ثمة بعداً جيوبولتيكياً مهماً: فقد كانت جروزني، في ظل الحكم السوفياتي، مركزاً رئيسياً لتكرير الزيت، كما كانت نقطة ترانزيت حرجة لأنابيب النفط الّتي تحمل طاقة بحر قزوين إلى روسيا، وأوكرانيا، وأوروبا الشرقية.

(٣)

"في الأسواق الجديدة لم يعد نمط الإنتاج الإقطاعي، أو المشغل الحرفي في الصناعة، يسد الحاجة المتنامية، فأزاح الصناعيون المتوسطون أصحاب المشاغل الحرفية. بيد أن الأسواق كانت تتسع والطلب كان يزداد باستمرار. وظهرت الآلة فأحدثت ثورة في الإنتاج الصناعي. وحل الصناعيون أصحاب الملايين محل الصناعيين المتوسطين. والصناعة الكبيرة أوجدت السوق العالمية. والسوق العالمية أنمت التجارة والملاحة والمواصلات البرية. وبقدر ما كانت الصناعة والتجارة والملاحة والسكك الحديدية تتوسع، كانت البرجوازية تتطور، وتنمي رساميلها، وتدفع إلى الوراء جميع الطبقات الّتي خلفتها القرون الوسطى. ومنذ أن توطدت الصناعة الكبرى وتأسست السوق العالمية استولت البرجوازية على كل السلطة السياسية في الدولة التمثيلية المعاصرة. والبرجوازية حيث ظفرت بالسلطة دمرت كل العلاقات الإقطاعية من كل لون، التي كانت تربط الإنسان بسادته الطبيعيين، ولم تبق على أية رابطة بين الإنسان والإنسان سوى رابطة المصلحة البحتة، والإلزام القاسي بـ الدفع نقداً وأغرقت الحمية الدينية، وحماسة الفروسية، وعاطفة البرجوازية الصغيرة، في أغراضها الأنانية المجردة من العاطفة، وحولت الكرامة الشخصية إلى قيمة تبادلية، وأحلّت حرية التجارة الغاشمة وحدها، محل الحريات. لقد انتزعت البرجوازية عن المهن والأعمال التي كان ينظر إليها حتى ذلك الحين بمنظار الهيبة والخشوع، كل بهائها ورونقها وقداستها. فجعلت الطبيب ورجل القانون والكاهن والشاعر والعالم في عداد الشغيلة الأجراء. ومزقت البرجوازية الحجاب العاطفي الذي كان مسدلاً على العلاقات العائلية وأحالتها إلى علاقات مالية صرف. والبرجوازية لا تستطيع البقاء بدون أن تثور باستمرار أدوات الإنتاج، وبالتالي علاقات الإنتاج في المجتمع... وهذا الانقلاب المتواصل في الإنتاج، وهذا التزعزع الدائم في كل الأوضاع المجتمعية، والقلق والتحرك الدائمان، هذا كله يميز عصر البرجوازية عما سبقه من عصور. فإن كل العلاقات الاجتماعية التقليدية الجامدة، وما يحيط بها من هالة المعتقدات والأفكار، التي كانت قديماً محترمة مقدسة، تنحل وتندثر؛ أما التي تحل محلها فتنشيخ ويتقادم عهدها قبل أن يصلب عودها. وكل ما كان تقليدياً ثابتاً يطير ويتبدد كالدخان، وكل ما هو مقدس يعامل باحتقار وازدراء، ويضطر الناس في النهاية إلى النظر لظروف معيشتهم وعلاقاتهم المتبادلة، وبدافع الحاجة المستمرة إلى أسواق جديدة تنطلق البرجوازية إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية. فينبغي لها أن تدخل وتتغلغل في كل مكان، وتوطد دعائمها في كل مكان، وتقيم الصلات في كل مكان. والبرجوازية، باستثمارها السوق العالمية، طبعت الإنتاج والاستهلاك، في جميع البلدان، بطابع عالمي، وانتزعت من تحت أقدام الصناعة أرضيتها القومية. فالصناعات القومية الهرمة دمرت وتدمر يومياً لتحل

محلها صناعات جديدة، أصبح اعتمادها مسألة حيوية بالنسبة إلى جميع الأمم المتحضرة، صناعات لم تعد تستعمل المواد الأولية المحلية، بل المواد الأولية من أقصى المناطق، صناعات لا تستهلك منتجاتها في البلد نفسه فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء العالم. لقد أخضعت البرجوازية الريف للمدينة، فأنشأت المدن الكبرى وزادت سكان المدن زيادة هائلة. واخضعت البلدان الهمجية ونصف الهمجية للبلدان المتمدنة، الأمم الفلاحية للأمم البرجوازية، الشرق للغرب. وتقضي البرجوازية أكثر فأكثر على تبعثر وسائل الإنتاج والملكية والسكان. فقد كدست السكان ومركزت وسائل الإنتاج وجمعت الملكية في أيدي أفراد قلائل. وخلقت البرجوازية، منذ تسلطها الذي لم يكد يمضي عليه قرن واحد، قوى منتجة تفوق في عددها وعظمتها كل ما صنعته الأجيال السالفة مجتمعة". (كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي).

هكذا لخص ماركس وإنجلز فترة الانتقال. فماذا يمكننا قوله بعد تغلغل الرأسمال في مسام خلايا عالمنا المعاصر عبر قرنين من الزمان؟

من أجل الإجابة يمكننا أن نسأل عالم اليوم، العالم الرأسمالي، السؤاليين التاليين: ما الحياة؟ وما الهدف منها؟

ربما عالم اليوم، وحده، هو القادر على الإجابة على هذين السؤالين؛ يجيب: لا أعرف!

وكيف يعرف بعد أن صار عبر خمسمائة عام من الانحطاط لا يعرف سوى الهذيان؛ بعدما أصر على الانتحار الجماعي، لقد صمت فينا صوت الحياة... وغفل بداخلنا ضمير الإنسان، حتى كاد الإنسان أن ينسى أنه إنسان؛ بعد أن فقد عبقرية مشيته المستقيمة حين ألف السجود للطغاه فزحف على بطنه من الفاقه والجوع... أو تحول إلى حشرة كافكا... إن حشرة كافكا هي التجسيد الرائع لعالم يترنح إنسانه بعد أن صارت الحياة بلا معنى وبلا هدف، وبلا مشروع حضاري لمستقبل آمن.

كيف يعرف عالمنا اليوم معنى الحياة والهدف منها! وقد مهد له دانتي حين فصل تاريخياً، وبمنطق أرسطو المقدس بين الحياة والدين، واختزل له ديكارت الإنسان إلى آلة مفكرة؛ المشاعر... الأحاسيس... العواطف... كلها صارت عمليات عقلية تخضع، مع التطور التكنولوجي، إلى القياس الدقيق على أحدث أجهزة بيل جيتس، ويمكن حسابها طبقاً لسعر الصرف العالمي.

كيف يعرف عالمنا اليوم معنى الحياة والهدف منها! وقد أعلن له نيتشه أن الناس هم الَّذين أقاموا الخير والشر فابتدعوهما وما اكتشفوهما ولا أنزلا عليهما من السماء!

ابتداءً من اللامعنى صار الإلحاد إبداعاً. والدين أسطورة. والرسل مرتزقة. حتى الإلحاد صار مسخاً. ابتداءً من اللامعنى لعن فاوست كل شيء صالح على الأرض واتبع مارجريت!

ابتداءً من اللامعنى واللاهدف أمسى الانسلاخ عن حضارة الإنسان حداثة، وهجر التراث الإنساني المشترك تجديداً، أما وحدة المعرفة الإنسانية فقد باتت عتهاً! كيف يعرف عالمنا اليوم معنى الحياة والهدف منها! وقد همس له حلاق أشبيليه:"إن للذهب قدرة على تفتيح مدارك الإنسان".

كم هي عبارة مهذبة، مقارنة بما صاح به كولومبس في جاميكا:

"الذهب شيء مدهش. من يملكه يملك كل شيء، من يملكه يملك كل ما يرغب فيه، بل بالذهب يستطيع المرء أن يدخل الأرواح إلى الجنة".(٢٠)

(٤)

ابتداءً من اللامعنى صار الهوس العقلي مرحاً في موسيقى "الهارد روك" و"الميتال" و"التكنو" و"الفانكي"، ولقد أمسى الخواء تجريباً، وتدمير المعنى واللون انطباعية، وإهدار الشكل والأبعاد تكعيباً، والاختزال والتسطيح أسموه تجريداً. ومع اللامعنى تجرعنا مر تراث الدين الوضعي... التراث الَّذي جرد النصوص الخلاقة من قوتها المتسائلة عن معنى حياتنا والهدف منها، حتى صرنا لا نميز بين وقت الفراغ وبين الوقت الفارغ؛ لأن تجريد تلك النصوص من قوتها تلك إنما تم في نفس اللحظة الَّتي تحولت فيها من أيقونة إلى وثن... من نقطة بداية إلى خط نهاية العابر له مرتد!

ولنتقدم خطوة فكرية أبعد كي نتعرف آنياً إلى عالمنا الحقيقي، بالتعرف إلى معالمه الرئيسية الَّتي تكشف عن اتفاق جماعي عالمي... ولكن على الانتحار... إن

(٢٠) مذكور في: M. Beaud, **A History of Capitalism**, p.19.

هذاالكوكب بمن فيه يتجه مسرعاً صوب الأعماق، أعماق الانحطاط... إنها سكرة الموت؛ موت عصر وميلاد عصر. فهل من الضروري أن نسحق تحت عجلة حتميته؟

ومَن كان لا يروقه قولي فلينظر إلى الخواء في الفن، وإلى الاضمحلال في الأخلاق، وإلى الفساد والفوضي في الاقتصاد، وإلى القمع في السياسة، وإلى التجارة بالدين،... فلينظر إلى التحلل في الرغبة الجماعية... وإلى النهضة في الفردية والأنانية. فلينظر إلى الأحادية في المعرفة، وإلى الثيوقراطية في الايمان، وإلى الهوس في الدين، وإلى الصنمية في الرآي... فلينظر إلى ادعاء امتلاك الحقيقة الاجتماعية، ورفض الآخر من باب أنه آخر، فلينظر إلى الحروب... إلى الإبادة... إلى طمس حضارات، وإزالة ثقافات من على خريطة العالم!

حقاً، هذا هو العالم الَّذي أفرزته الخمسمائة عام الماضية. أنه العالم الَّذي شرع يرنم ترانيم هلاكه على مذبح الإله الأبطش: الرأسمالية، بقيادة كاهن معبدها: اقتصاد السوق، وفي هستيريا جماعية أطلق خدام المذبح (المرصع بالدولار) بخور الجنائز بعد أن تليت عليه إصحاحات من كتاب الانحطاط في معابد "وول ستريت" وفروعها في طوكيو وبرلين ونيويورك وباريس!

ها هي الآلهة اليونانية العائدة في صيغة هندية، تعود من جديد. إله السوق. إله الرأسمالية. إله الإمبريالية، الثلاثة في واحد (أمين)؛ إنهم في إله واحد نهم عطش إلى مزيد من دماء الشعوب الَّتي اختلطت بأوراق "النقد" في خزائن "صندوق" الموت الحامل لعرش أسياد العالم ومفسديه، محركي الفتن فيه وجلاديه. طليعة الانحطاط أمريكا وخدام معابدها!

الجات... البنك الدولي... صندوق النقد، ثلاثة عناصر في مركب عضوي واحد. سام... يسري ببطء ويتغلغل بلا هوادة في كل خلية من خلايا اقتصاد عالمنا ولا يغادرها إلا وهي في دمائها غارقة... إنه المركَّب الَّذي يتجرعه زعافاً كل من آمن بعقيدة الوحدانية. وحدانية السوق الكريمة! الموزعة بالعدل! واتبع الكاهن الأعظم: اقتصاد السوق الواحد الأحد!

أزمة المديونية... أزمة الطاقة... أزمة النقد، تلك هي قرابين المذبح الدولاري، وأضحية العيد الرأسمالي، المسمى بالأزمة الدورية!

البطالة... الجوع... الفقر... الكساد... الإفلاس، تلك هي آلهة الفتك العوالى الساكنة في سماء عالم دنس"اليد"؛ يد الإنسان، الَّتي بفضلها انفصل عن مملكة الحيوان... تلك هي النتائج الحتمية لعبادة صنم التداول ليقرب إلى الأرباح زلفى، بعد إطاحة النصوص المقدسة الحقيقية الَّتي جاء فيها: أن الأرباح لا تلدها عذراء؛ فهي تتكون في مجال الإنتاج، لا التداول، بتفاعل قوة العمل مع وسائل الإنتاج، وأن الثمن هو المظهر النقدي الَّتي تتخذه القيمة حين التبادل، ولايفترض على هذا النحو أن يكون الثمن تعبيراً صادقاً عنها. إن الأزمة، أزمة فهم الأزمة، في بعد كبير من أبعادها تكمن في القطيعة بين القيمة والثمن على المستوى الأول، وتتبدى في الثمن نفسه في المستوى الأول مكرر. هي إذاً النتائج الطبيعية لمسخ علم الاقتصاد السياسي. إنها نتائج أولية لسيادة ثقافة واحدة، وهيمنة حضارة وحيدة ليس في إمكانها سوى صناعة نَعش... يلفظ العالم بداخله أنفاسه الأخيرة!

التخلف... التنمية، مفردتان لا يجوز فهمها إلا من خلال شروح كهنة المؤسسات الدولية للإبادة الإنسانية؛ فلقد سطر في كتاب الانحطاط أن التخلف هو أن تحيا عاصياً لرب السوق، مارقاً عن شريعته المدونة في ملاحق الجات المقدسة. التنمية هي محبته والفناء فيه... التخلف هو الفرار من الهلاك، أما أن تهرول نحوه فتلك هي التنمية... التنمية الَّتي تمتليء أحشاؤها بالمزيد من ضحايا البطالة والجوع والفقر والمرض... حقاً، ٥٠٠ سنة من الانحطاط قاد المخبولون فيها العميان على ظهر كوكب ينتحر!

ولنتقدم خطوة أخرى كي نقترب أكثر من رؤية عالم اليوم[٢١] وهو يقف عاجزاً عن الإجابة على السؤالين الجوهريين: ما الحياة؟ ما الهدف منها؟

---

(٢١) اعتمدت بشكل رئيسي على تقارير البنك الدولي (سنوات مختلفة) وتقارير صندوق النقد الدولي (سنوات مختلفة) وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (سنوات مختلفة). وتقارير الأمم المتحدة (سنوات مختلفة). وبوجه عام لا تبخل التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية بإمدادنا بسيل من الأرقام المعبرة بوضوح شديد عن الأوضاع السائدة على الصعيد العالمي، ومن=

- تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٨ دولة، كما أن ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل ٤١% من سكان العالم مجتمعين. وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ ١% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الإبتدائية لكل الأطفال في الأجزاء المتخلفة!

- يعيش نحو ٨٥% من سكان العالم في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر!

- بلغ متوسط نصيب الفرد في عام ٢٠٠٥ من إجمالي الناتج القومي في الأجزاء المتخلفة نحو ١٧٥٠ دولاراً سنوياً، على حين بلغ هذا النصيب ٣٥١٣٠ دولاراً سنوياً في الأجزاء المتقدمة!

- ١٠% من أطفال تنزانيا يموتون خلال سنتهم الأولى من الحياة، ويقترب الدخل القومي لهذه البلد من نصف ما ينفقه الأمريكيون على ورق الحائط!

- نحو مليار شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، ومثلهم يعانون من سوء التغذية!

= ثم يمكن الرجوع لأي تقرير صادر عن **الأونكتاد** على سبيل المثال، للتعرف إلى مجمل الوضع الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي، وبالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية تلك، والتي لا نجد أي مبرر لإهدارها، على الرغم من صعوبة التوصل إلى ما تبحث عنه بالضبط تلك التقارير في بعض الأحيان! فلتكوين التصور العام، الناقد، عن الوضع الحالي على الصعيد العالمي، انظر: نعوم تشومسكي، **٥٠١ سنة الغزو مستمر**، ترجمة مي النبهان (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)؛ لوريتا نابوليوني، **الاقتصاد العالمي الخفي**، ترجمة وتحقيق لبنى حامد عامر (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، ١٩٩٨)؛ فرنسيس لابه وجوزيف كولنز، **١٠خرافات عن الجوع في العالم** (نيودلهي: مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٩٩)؛ بول كروجمان، **العودة إلى الكساد العظيم: أزمة الاقتصاد العالمي**، ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠١٠)؛ وهو كتاب إمبريالي من الدرجة الأولى، ولكنه يحتوي، من حيث لا يريد، على ما بدا لي، شرحاً، فاضحاً أحياناً، للاتجاه العام للرأسمالية في الوقت الراهن. جان زيجلر، **إمبراطورية العار: سادة الحرب الاقتصادية: الإقطاعيون الجدد**، ترجمة هالة عيسوي (القاهرة: سطور الجديدة، ٢٠٠٧)؛ ميشيل تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**، ترجمة محمد مستجير (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠١٢)؛ باتريك آرتو وماري فيرار **الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها**، ترجمة سعد الطويل (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨)؛ روبرت إسحاق، **مخاطر العولمة: كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقراً**، ترجمة سعيد الحسينة (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، ٢٠٠٥)؛ جيرمي سيبروك، **ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل**، ترجمة فخري لبيب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٢)؛ وإنني اعتبر كتاب بول هاريسون **في قلب العالم الثالث**، بأجزائه الخمسة، من المؤلفات التي يمكن تصنيفها ضمن أهم ما تم إنجازه في فترة العشرين سنة الماضية، كمحاولة تحليل جدية للواقع الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي، انظر: بول هاريسون، **في قلب العالم الثالث**، المصدر نفسه، ج١: **جذور الفقر**، وج٤: **الضائعون**.

- ٧٠ مليون طفل جنوب الصحراء في سن التعليم الأساسي خارج المدرسة، ويموت سنوياً أكثر من عشرة ملايين طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس!

- يعيش ٧٦% من سكان العالم في بلدان فقيرة، بينما يعيش ٨% في بلدان متوسطة الدخل، ويعيش ١٦% من سكان العالم في بلدان غنية!

- يبلغ عدد الفقراء من بين سكان العالم ما نسبته ٧٨%، بينما نسبة الطبقة الوسطى تبلغ ١١%، والطبقة الغنية ١١%!

- أكثر من مليار شخص حول العالم لا يتمكنون من الوصول إلى مصدر مياه عذبة ونظيفة، وغالبيتهم من سكان الريف!

- أفادت منظمة العمل الدولية (في: ٢٠١١/١/١٧) بأن أعداد الأشخاص العاطلين عن العمل في أنحاء العالم قد ارتفعت إلى معدلات تاريخية لتبلغ ٢١٢ مليون شخص، أو ٦,٦% من القوى العاملة، ومن المتوقع أن يتدهور الوضع في أوروبا. وفي التقرير السنوي بشأن العمالة في العالم، قدرت المنظمة أن ٣٤ مليون شخص انضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، مما دفع بأعداد العاطلين إلى أرقام غير مسبوقة! إضافة إلى فقدان ثلاثة ملايين شخص لوظائفهم في الاتحاد الأوروبي والأجزاء المتقدمة. وقال التقرير إنه على الرغم من الحوافز العالمية الّتي ساعدت على تجنب كارثة اقتصادية واجتماعية أكبر، إلا أن عدد الشباب العاطل عن العمل قد ارتفع لأكثر من ١٠ ملايين شخصاً خلال العامين الماضيين، كما أن ملايين النساء والرجال بلا عمل أو مساعدات اجتماعية. وأشار التقرير إلى أن ٦٣٣ مليون عامل وأسرهم كانوا يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم عام ٢٠٠٨!

- في الأجزاء المتخلفة نجد أن نسبة ٣٣,٣% ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة صالحة للشرب والاستعمال، و٢٥% يفتقرون للسكن اللائق، و٢٠% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و٢٠% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الإبتدائي، و٢٠% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية!

- تمتلك الدول الصناعية ٩٧% من الامتيازات العالمية كافة، كما تمتلك الشركات دولية النشاط ٩٠% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق. وإن أكثر من ٨٠% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجزاء المتخلفة يذهب إلى ٢٠ دولة تنتمي إلى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي![٢٢]

- بينما يموت ٣٥ ألف طفل يومياً بسبب الجوع والمرض، ويقضي خمس سكان البلدان المتخلفة اليوم وهم يتضورون جوعاً، تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب!

- مليار جائع في العالم معظمهم أطفال بإفريقيا وآسيا!

- معدل المخاطر الَّذي تتعرض لها المرأة الحامل في الجنوب، يزيد ٣٠٠ مرة عنه في الشمال!

- يسيطر ٢٠% من سكان العالم على ٨٠% من الموارد الطبيعية!

- الغالبية العظمى من وفيات الأمهات (أكثر من ٩٩%، حسب وكالات الأمم المتحدة المشتركة عام ٢٠٠٥) حدثت في الدول النامية، وحدث نصفها (٢٦٥,٠٠٠) في إفريقيا جنوب الصحراء، كما حدث ثلث آخر منها (١٨٧,٠٠٠) في جنوب آسيا، وقد شكلت هاتان المنطقتان فيما بينهما نسبة ٨٥% من وفيات العالم المتعلقة بالحمل والولادة، وشكلت الهند وحدها نحو ٢٢% من المجموع العالمي للوفيات. وطبقاً

---

(٢٢) "ويمكن أن نأخذ شركة (نستله) كمثال... فقد تم تأسيسها مثل جميع الشركات عبر القارية على أساس (مراكز الربح) وهي مستقلة نسبياً عن الآخريات وتستخدم مصانعها الخمسمائة وأحد عشر حول العالم نفس شهادات الصلاحية التابعة للشركة الأم أو لمؤسسة توظيف الأسهم... وتحقق نستلة أرباحاً في البرازيل، ولا يعاد استثمار إلا جزء يسير من هامش أرباح المصانع والشركات الخمس وعشرين المحلية المقامة في الدولة المضيفة، ويوجه جزء آخر لتمويل عملية التوسع وفتح أسواق جديدة مثل سوق غذاء الحيوانات الأليفة. أما الجزء الأكبر من الأرباح، فيحول إلى مقر شركة نستلة الأم، ويتم هذا التحويل، الذي يرهق اقتصاد الدولة، عن طريق بنك البرازيل، حيث إن نستلة لا تقبل أن تحول عملة البرازيل إلى الشركة الأم بما أنها عملة ضعيفة؛ فتقوم بتحويل أرباحها بالدولارات (أو أية عملة أجنبية قوية) وهكذا، يقوم البنك المركزي للبلد المضيف بتقديم مخزونه من النقد الأجنبي لكي يتم تحويل الأرباح والامتيازات الأخرى مثل حوالات الحماية عبر المحيط الأطلنطي؛ وبالتالي تزيد التمويلات الأجنبية من ثقل الدين الخارجي لهذا البلد". انظر: جان زيجلر، إمبراطورية العار، المصدر نفسه، ص٢٣٨.

لليونيسيف كذلك فإن معدلات وفيات المواليد تصل إلى ٤٥% في غرب ووسط أفريقيا، ونحو ٤٠% جنوب الصحراء. بينما لا تتعدى هذه المعدلات نسبة ٢% في دول وسط أوروبا!

- يسيطر ٢٠% من سكان العالم على ٨٣% من الثروة، و٨٢,٧% من المنتج العالمي، و٨١,٢% من التجارة العالمية، و٩٦,٦% من القروض التجارية، و٨٠,٦% من المدخرات، و٨٠,٥% من الاستثمارات، و٩٤% من بحوث العمليات!

- طبيب لكل ٦٤٧ فرداً في سويسرا (٨ مليون نسمة). وطبيب لكل ٥٧٣٠٠ فرداً في بوركينافاسو (١٧ مليون نسمة)!

- في نيجيريا، وحيث يبلغ عدد السكان نحو ١٧٥ مليون نسمة، فإن ٧٠% من هؤلاء يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم. وفي نيجيريا كذلك فإن معدلات الفقر في الريف تقدر بحوالي ٦٤% في عام ٢٠٠٤، وهي أعلى بمقدار مرة ونصف تقريباً من معدلها في المدينة الَّذي يبلغ ٤٣%، وعلاوة على ذلك فإن معدل الفقر في الإقليم الشمالي الشرقي يبلغ ٦٧%، وهو ما يعادل تقريباً ضعفي مستوى الفقر (٣٤%) في الجنوب الشرقي باعتباره أكثر ازدهاراً!

- يموت يومياً ٥٠ ألف شخص لأسباب مرتبطة بالفقر!

- يبيت ٨٠٠ مليون إنسان جوعى بشكل يومي!

- ٨٨٠ مليون إنسان لا يتمتعون بالخدمات الصحية!

- الجوع وسوء التغذية يوديان بحياة نحو ٦ ملايين طفل سنوياً!

- يعاني نحو ٨٥٠ مليون شخص سوء التغذية في مختلف أرجاء العالم، بمن فيهم ٨١٥ مليون في البلدان النامية، و٢٨ مليون في البلدان الَّتي تمر بمرحلة انتقالية، و٩ ملايين

في البلدان الصناعية. وبوجه عام تؤكد الأرقام أن كل شخص لا يعاني من نقص التغذية المزمن على الصعيد العالمي، يقابله تسعة أشخاص يعانون من هذا الداء!

- في الأجزاء المتخلفة، وبسبب الملاريا: ٥٣٠ ألف إمرأة تلقى حتفها أثناء الحمل والولادة، و٣٠٠ مليون إصابة، وأكثر من مليون حالة وفاة!

- في عام ١٩٩٩ أصدر البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في العالم تحت عنوان "المعرفة من أجل التنمية". وفي هذا التقرير أقر البنك بأن الفجوة في المعرفة، وليس في الدخل، أصبحت هي المحدد الرئيسي لتقدم الأمم، وأكد أن الفجوة في القدرة على اكتساب المعرفة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، أوسع من فجوة المعرفة ذاتها. وفي ابتعاد ملحوظ، ولأول مرة، عن نهج الحرية الاقتصادية المطلقة، شدد التقرير على الحاجة إلى دعم الدولة لجهود اكتساب المعرفة، حيث تعرف سوق المعرفة بالفشل، إذ لا يكفي حافز الربح وحده لتنشيط إنتاج المعرفة، فتبقى احتياجات الفقراء، والضعفاء عامة، من المعرفة غير مشبعة!

- عبر بوفييه عن تطور "سوق الفن" حسب المواصفات الأمريكية بقوله:

"الجهل في الرسم قد أرسيت قواعده، وكلما كان الفنان جاهلاً اعتبروه رائداً، ليس مهماً أن تدرس أو ترسم، كل ما يهم هو أن تبحث عن أشياء جديدة، مهما كانت، حتى إن كانت لوحات من براز الإنسان، إذ أن المقياس أصبح مالياً ولم يعد جمالياً"[٢٣].

- إن النظرية الاستهلاكية الأمريكية (المشبعة بقوانين السوق) دخلت عالم الفن، وحددت قواعد سوق الفن. فالمعيار الوحيد هو الغرابة، واجتذاب المتحذلقين من المشتريين، وإدخال التبذير في سوق الفن. تماماً كما عبر أحد التجار:

"يجب، وبأي شكل إدخال الطريقة الأمريكية: إن الأشياء عندما تتقادم تصبح متخلفة في عالم الأعمال الفنية. يجب أن نعلّم مقتني وجامعي اللوحات إلقاء اللوحة في صندوق القمامة حين تصبح قديمة، مثلها مثل السيارة أو الثلاجة، عندما تأتي لوحات أخرى جديدة لتحل محلها".[٢٤]

- وفي عام ١٩٩١ باعت صالة كريستي الشهيرة "لوحة" للرسام دي كونينج، أحد المشاهير الّذين تم تسويقهم إعلامياً، مع فرساتشي، وكلفن كلا ين، وأرماني، من أجل إفساد الذوق العالمي! بنحو مئة مليون دولاراً.

- في أثر تفكك الاتحاد السوفياتي، وانتشار الدعارة على أوسع نطاق، تم اجراء دراسة على فتيات المدارس الروسيات بعمر الخامسة عشرة، فأعربت٧٠% منهن عن رغبتهن بأن يصبحن مومسات، في حين كن قبل ذلك بعشر سنوات يرغبن في أن يصبحن رائدات فضاء وطبيبات ومعلمات!

- تم تقدير قيمة للدعارة على الصعيد العالمي عام ٢٠١٠ بما يعادل ١٧٥ مليار دولار!

- تعد إسرائيل من أكبر موردي البغايا "السلافيات" على الصعيد العالمي، وبحسب تقديرات عدة مصادر، يبلغ عدد الرجال الإسرائيليين الّذين يستعينون بخدماتهن المليون رجل في كل شهر. ووفقاً لما أوردته لجنة الاستيضاح البرلمانية الإسرائيلية، فإنه يتم الإتيان بحوالي ٣,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠ إمرأة (من الاتحاد السوفياتي السابق) إلى إسرائيل سنوياً وبيعهن للعمل فى مجال الدعارة... وتعمل هؤلاء النسوة ٧ أيام في الأسبوع بمعدل يصل إلى ١٨ ساعة يومياً، ولا يحصلن إلا على ٢٠ شيكلاً (ما يعادل ٤,٥ دولار) من أصل ١٢٠ شيكلاً (٢٧ دولاراً) يدفعها العميل. ويتم الاتجار بهن في مقابل أسعار تتراوح بين ٨,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ دولاراً للمرأة الواحدة!

- إن مَن يعلنون أنفسهم مدافعين عن"حقوق الإنسان" على الصعيد العالمي، والذين يجتمعون دائماً لمكافحة الإرهاب، هم الّذين شربوا نخب الإرهاب في كؤوس من جماجم

---

(٢٣) مذكور في: روجيه جارودي، **كيف صنعنا القرن العشرين؟** المصدر نفسه، ص١٨٦.

(٢٤) جارودي، المصدر نفسه، ص١٦٩. كتب جون برجر:"لما كانت الدعاية تتمتع بنفوذ هائل فهي بالتالي ظاهرة سياسية عظيمة الأهمية، ولكن مراجعها واسعة بقدر ما عرضها محدود لأنها لا تعترف إلا بقوة الاستهلاك؛ فتخضع لها سائر ملكات البشر وحاجاتهم. إنها تراكم الأمال وتمطها وتبسطها، فتمسي وعداً مكثفاً غامضاً وسحرياً تعرضه تكراراً مع كل عملية شراء. هكذا ينعدم أي أمل أو إنجاز أو متعة أخرى في ظل ثقافة الرأسمالية. إن الرأسمالية باقية على قيد الحياة من خلال إرغامها الأكثرية الشعبية التي تستغلها على تعريف مصالحها في أضيق نطاق ممكن. في السابق، كان بقاؤها على قيد الحياة مرهون بالحرمان الشديد للأكثرية الشعبية. أما اليوم فإنه يتحقق بفرض مقياس مزور لما هو جذاب ولما ليس هو بجذاب". انظر: جون برجر، **وجهات نظر**، ترجمة فواز طرابلسي (دمشق: مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٩)، ص١٣٤.

البشر، وانتشوا حتى أطاحوا كل ما هو مقدس! هم في الحقيقة رؤساء الدول الأكثر إرهاباً في تاريخ العالم وحاضره؛ وهم أبشع المعتدين على حقوق الإنسان. وليس تاريخهم القديم وحده هو الدليل على ذلك (إبادة الهنود، واستعباد الزنوج، وشن الحروب واستعمار الدول والقارات) وإنما جرائمهم تتواصل، مثل البشاعة الأمريكية في فيتنام حين استخدم النابلم على نطاق واسع. وليس عنا ببعيد قذف الشعب الأفغاني الأعزل البائس بأطنان من القنابل!

- هم كذلك المسئولون عن قتل ما يزيد عن ٢٥٠ ألف طفل لا تزيد أعمارهم عن خمس سنوات في المستشفيات وخارجها، بإصرارهم على فرض الحصار على العراق، والآن إشعال نار الفتنة وتركه، إن حدث، خرباً. ولن ينسى التاريخ خبراء التعذيب والإبادة في رواندا؛ مما أسفر عن ٤٠٠ ألف قتيلاً. كذلك توريد السلاح للحكومات الدكتاتورية وتمويلها، لا لشيء سوى "حفظ السلام، وتحقيقي الأمن والأمان"، وهي الأهداف النبيلة الَّتي تتحقق على رفات الشعوب... ملايين القتلى وملايين الجرحى!

- هم الَّذين ساندوا سفاح جواتيمالا(جراماجو) وطاغية كوريا الجنوبية (تشون) والعميل الزائيري (موبوتو سيسي سيكو)، وهم الذين وضعوا شامورو على سدة الرئاسة في نيكاراجوا، وأطاحوا محمد مصدق في إيران، وسوكارنو في إندونيسيا، وباريستد في هاييتي! وهم أيضاً الذين أداروا مذبحة ريوسومبول على الحدود السلفادورية الهندوراسية! وهم ذاتهم الَّذين توجهوا إلى أفغانستان وأشعلوا نار الحرب كي يتمكنوا من ضبط أسواق الأفيون والتحكم في إنتاجه!

هذا هو عالم اليوم، وما ذكرناه لا يمثل سوى جزءٍ يسيراً تتمكن من الإضافة إليه كما يحلو لك. عليك فقط أن تمسك بواحد من آلاف التقارير الصادرة دورياً عن المنظمات أو المؤسسات الدولية المعنية عن أحوال الجوع والفقر والمرض والتنمية، وسيصيبك الاندهاش لتجاهل تلك التقارير من قبل النظرية الرسمية، ولسوف تتيقن من أن هذا العالم بحالته الراهنة، ونظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن لا يستطيع بحال أو بآخر التقدم لإعطاء إجابة بشأن ما الحياة؟ وما الهدف منها؟

الأمر الَّذي يحتم علينا البحث عن الخلاص من خلال مشروع حضاري لمستقبل آمن. مستقبل إنساني. مستقبل يطمح خلاله الإنسان إلى أكثر من وجوده. مستقبل يبدأ من نهاية الاقتصاد السياسي للرأسمالية، وبزوغ آفاق جديدة تحمل معها المشروع الحضاري لمستقبل إنساني آمن. وهو الأمر الَّذي بات مطلباً ملحاً في تلك المرحلة من عمر النظام الرأسمالي، إنها المرحلة الَّتي معها نرى السهم آخذاً في اتجاهه نحو الهبوط، نحو الانهيار. وحينما يصل السهم إلى منتهى انحداره لن يكون للبشرية سوى المشروع الحضاري الَّذي يرسم للبشرية مستقبلها الآمن. المشروع الَّذي يضع أسس نظام أخر بديلاً لذلك النظام الَّذي أخذ فرصته كاملة خلال خمسة قرون من الإبادة والجوع والمرض والفقر. قرون خمسة لم تسفر إلا عن تجويع ربع سكان الكوكب وإبادة الربع الآخر، وتشريد الربع الثالث! ولم يزل الجرح نازفاً ولم تزل، كما قال جاليانو، الشرايين مفتوحة!

(٥)

السؤال المهم الآن: ما هو نوع الفكر الاقتصادي الَّذي يتعين أن تتبناه المؤسسة السياسية كي تخفي هذه الأرقام والوقائع المأساوية؟ هل تتبنى فكراً يكشف عن هذه الكوارث الإنسانية؟ أم فكراً يطمس معالم الانحطاط؟ لا داعي كي نرهق أنفسنا في التخمين! دعونا نعاين الواقع. واقع (الفكر!) الأكاديمي/التعليمي، الخادم الأمين للمؤسسة السياسية! كي نرى كيف تم مسخ العلم! وكيف يتم حشو أدمغة الطلاب بكلام فارغ ليس له علاقة بالإنسانية؛ إنما هو إغراق العقول في المعادلات والدوال الرياضية والرموز عديمة المعنى؛ بغية صرف الانظار عن نظام يسوده أباطرة الذهب والدم! وتهيمن عليه ثقافة الإبادة والجشع! فلننتقل إلى أزمة فهم الأزمة! أزمة الاقتصاد السياسي.

الفصل السابع عشر
مسخ الاقتصاد السياسي

(١)

الاقتصاد السياسي علم أوروبي النشأة والنكهة. ظهر كي يفسر ظواهر(جديدة!) على المجتمع الأوروبي. ظواهر لم يألفها، بل لم يعرفها من قبل، أو على الأقل هكذا صور المفكرون الرسميون الأمر: الآلة. السلعة. الإنتاج من أجل السوق. الهدر الاجتماعي. الرأسمال. الرأسمالي. القيمة الزائدة. المصنع. بيع قوة العمل. الأثمان. المبادلة النقدية... إلخ؛ فكان من المتعين ظهور العلم المفسر لهذه الظواهر، والكاشف عن قوانينها الموضوعية. ولذا ظهر الاقتصاد السياسي كعلم هدفه البحث في ظواهر نمط الإنتاج الرأسمالي. وبعبارة أكثر دقة: هدفه البحث في القانون الموضوعي الَّذي يحكم الإنتاج والتوزيع ونمو الاقتصاد وتطور قوى الإنتاج في المجتمع الرأسمالي. هذا القانون هو قانون القيمة. وحينما يمسخ هذا القانون، أو يحرَّف تخريباً أو تخريفاً، يتوقف الحديث عن الاقتصاد السياسي ويستدعى (علم!) الاقتصاد الَّذي يتجرعه علقماً الضحايا في المدارس والمعاهد والجامعات في العالم الرأسمالي المعاصر[١] بوجه عام، وفي عالمنا العربي بوجه خاص، ومصر بالأخص. وتكمن المأساة في استمراء الخلط الفج بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد، بل في الكثير من الأحيان، كما سنرى، يتم تلقين نظريات"الاقتصاد" (الحدي، والكينزي، والقياسي، والرياضي،...) بداخل كتاب كتب على غلافه الخارجي: مبادىء/محاضرات في الاقتصاد السياسي!

(٢)

خلال قرنين من الزمان (١٦٢٣-١٨٧١) تبلور الاقتصاد السياسي ونضج كعلم اجتماعي انشغاله المركزي نمط الإنتاج الرأسمالي (ابتداءً من قانون القيمة) في **الإنتاج** عند آدم سميث، وفي **التوزيع** لدى ديفيد ريكاردو، وفي **هيكل النظام** لدى كارل

---

(١) من أهم وأشهر المقررات الدراسية على الصعيد العالمي:

Samuelson and D. Nordhaus, **Economics** (New York: McGraw-Hill Companies 2005).
Richard G. Lipsey and Paul N. Courant, **Economics** (New York: Addison-Wesley, 1999).

ماركس. لكنه توقف عن التطور مع آخر صفحة من كتاب **رأس المال** الَّذي أنجزه ماركس، المفكر لا الصنم. عدا بعض الدراسات والأبحاث الجادة (إيمانويل، أمين، أوتار، باران، براون، بتلهايم، بيرو، دوب، روزا، فرانك، سنتش، سرافا، سويزي، على سبيل المثال) إلا إنها لم تصل لمستوى الحديث عن استكمال ذلك العلم الَّذي لم يكتمل. استكماله ابتداءً من إعادة النظر في مبادئه العامة. ومن هنا كذلك، لا اعتبر إطلاقاً ذاك التيار الفكري الَّذي سوف يتربع على عرش الفكر الأكاديمي التابع للمؤسسة السياسية، امتداداً لعلم الاقتصاد السياسي، إنما اعتبره، وهو ما سنراه أدناه، يمثل فناً جديداً، يستلهم بعض الأفكار العامة جداً من علم الكلاسيك. أي على العكس تماماً لما يقولونه للطلبة الَّذين يتم إعدامهم فكرياً كل صباح!

فكما علمنا أن ماركس تلقى المباديء العامة لعلم الكلاسيك، وحاول أن يستكمل بمقتضاها الاقتصاد السياسي، ولكنه كان أكثر قسوة، في النقد، من أسلافه الَّذين مفصلوا حول القيمة جملة من القوانين الَّتي تتيح فهم النظام وتطوره عبر الزمن. وفي الوقت الَّذي كانت فيه شوارع أوروبا تغلي بالثورات العمالية، في أواسط القرن التاسع عشر، كانت المؤسسة التعليمية الرسمية (الجامعة الأوروبية) تعد العدة للحرب الفكرية المضادة!

- ما الَّذي يريده هؤلاء الثوار من العمال في الميادين والمصانع والساحات؟

- إنهم يريدون حقهم في القيمة الَّتي أنتجوها وذهبت إلى جيوب الرأسماليين والريعيين والمرابيين.

- ومَن الَّذى قال لهم مثل هذا الكلام الخطير الَّذي سيطيح بعروش أباطرة المال؟

- مَن قال لهم ذلك هو علم الاقتصاد السياسي.

- حسناً!

القيمة! فلنمسخ مفهوم القيمة. فلنقل لهم أن القيمة تقاس بالمنفعة، وليس بعرق الشغيلة!

الاقتصاد السياسي! فلنفرغه من محتواه الاجتماعي!

فلنخرب العلم!

ولنجعل من الاقتصاد السياسي علماً معملياً. فلنحوله إلى رموز ومعادلات وأحجبة وطلاسم، بل إلى ألغاز وأحاجي!

فلنصرف الأنظار عن المحتوى الطبقي، والموضوع الثوري لهذا العلم!

فلنجعله على أرْفُف التاريخ!

ونستبدله بعلم، أو هكذا نقول للناس، آخر. يخلو من الوعي بمعنى الحياة والهدف منها!

ولنسم ذلك (علم الاقتصاد)!

وذلك هو الَّذي حدث تماماً مع تيار النيوكلاسيك[٢]، وفي المقدمة: فون ثنن (١٧٨٣-١٨٥٠) وكورنو(١٨٠١-١٨٧٧) وهيرمان جوسن (١٨١٠-١٨٥٨) ووليم ستانلي جيفونز (١٨٣٥- ١٨٨٢) وكارل منجر (١٨٤٠-١٩٢١) وألفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤) وفون فايزر (١٨٥١-١٩٢٦) وبوهم بافرك (١٨٥١-١٩١٤) وفون ميزيس (١٨٨١-١٩٧٣) وفريدريك هايك (١٨٨٩-١٩٩٢).

(٣)

ولأن كتابنا مخصص لعلم الاقتصاد السياسي، فسوف نكون حاسمين في عدم الخلط بين الاقتصاد السياسي الَّذي كف عن التطور، بل اختفى من الوجود الأكاديمي والحياتي اليومي، وبين (علم!) الاقتصاد كفن تجريبي مهيمن على فكر المؤسسة

---

(٢) بالإضافة إلى الكتابات الأساسية لمفكري هذا الاتجاه، يمكن لمن أراد المزيد من التحليل، أن يرجع إلى:

L. Moss, **The Economics of Ludwig von Mises: Toward a Critical Reappraisal**, (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976). E. Dolan, **The Foundations of Modern Austrian Economics** (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976). James Buchanan, **Cost and Choice: An Inquiry in Economic Theory** (Indianapolis, IN: Liberty Fund, Inc, =

التعليمية وفكر المؤسسات النقدية والمالية الدولية كصندوق النقد، والبنك الدولي. نقول ولأن كتابنا مخصص للاقتصاد السياسي كعلم نمط الإنتاج الرأسمالي المتمفصل حول قانون القيمة؛ فلن ننشغل بنقد موسع لهذا الاتجاه في ابحاثنا الراهنة، مرجئين ذلك إلى بحث مستقل، وحسبنا هنا تأكيد اتفاقنا مع ما عبر عنه د. سمير أمين، وببراعة، في أطروحة باريس عن **التراكم على الصعيد العالمي** بشأن (العلم!/الفن) الجديد الّذي طغى على المؤسسة التعليمية الرسمية؛ إذ رأى أن فناً "للتسيير" وليس "للاقتصاد" هو الّذي يركن إليه منظروا الرأسمالية والإمبريالية العالمية، لكنهم يغلفونه بغلاف العلم إمعاناً في التدليس والتضليل! كتب د. سمير أمين:

"مات العلم الاقتصادي الجامعي إذاً كعلم اجتماعي ميتة العجز لصرفه النظر عن النظرية الموضوعية للقيمة. لكنه خلّف وراءه فناً في التسيير. فالملاحظة التجريبية للارتباطات القائمة بين الظاهرات تتيح صياغة جعبة من تقنيات العمل تتفاوت في مدى فعاليتها. فبمقدار ما تكون مفاهيم العلم الحدّي[٣]، التي تدعي الأزلية لنفسها، مستقاة من ملاحظة نمط الإنتاج الرأسمالي، بمقدار ما يكون بوسعها إتاحة المجال لصياغة فن في التسيير الاقتصادي، وهو فن لا شك في عيبه ونقصانه لأنه يقوم على الملاحظة الوضعية بلا نظرية، سواء على الصعيد الميكرو/اقتصادي (فن تسيير المؤسسة) أو على الصعيد الماكرو/اقتصادي (فن السياسة الاقتصادية الوطنية) فالتحولات البنيوية داخل نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، تجعل فن التسيير هذا أمراً لازماً. طبيعة الإشكالية في هذا الفن هي تصعيد بعض المقادير الاقتصادية إلى حدها الأقصى: الربح، أو الإنتاج، تحت وطأة بعض الصعوبات المعينة، لا سيما صعوبات ندرة الموارد في زمن معين، وفي نظام معين (هنا نمط الإنتاج

= NY: The Foundation for Economic Education, 1999). O'Driscoll Gerald, **Economics as A Coordination Problem: The Contributions of Friedrich Hayek** (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1977). **Beyond Neoclassical Economics:Heterodox Approaches to Economic Theory**, Ed: Fred E. Foldvary (Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited,1996). Klaus H. Hennings, **The Austrian Theory of Value and Capital: Studies in the Life and Work of Eugen von Bohm-Bawerk** (Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited,1997).Schumpeter, **History,** op,cit, Ch VII.

(٣) يسوق الحديون الإيضاح التالي مبينين نظريتهم؛ فمن رأي الأستاذ جيفونز، وغيره من الحديين، أن المنفعة أساس القيمة، فالماء مثلاً، إذا قصدنا به كل ما هو موجود منه فمن الخطأ البين أن نقول أنه عديم القيمة لأنه لو كان في حيازة شخص معلوم لكانت قيمته عظيمة ولبيع منه مقدار هائل. والفرضية التي يقدمها الحديون هي أن الماء موضوع في سبعة دلاء. أولها أكثرها فائدة لأنه ضروري للشرب. وثانيها أقل منه فائدة لأنه لازم للطبخ. وثالثها أقل من الثاني منفعة لأنه يستخدم في الغسل. والرابع أقل من الثالث لأنه لشرب الجواد. والخامس يقل عن الرابع في النفع لأنه يستخدم في سقي الزهور. وسادسها لازم لتنظيف المنزل. أما السابع فما من ضرورة له على الإطلاق. والسؤال: أي دلو من الدلاء تجعل منفعته أساساً لقيمة الجميع؟ أهو الأول أم الثاني؟ يجيب الحديون: لا هذا ولا ذاك بل تقدر القيمة على حسب منفعة السادس لأنه هو الذي يؤثر فقده، ولو كان عندي مئة دلو من الماء لا احتاج لغير ستة منها لما أثر فقد الأربعة والتسعين الباقية. ولكن إذا كانت لي ستة فقط فإن لكل واحد منها قيمة وهذه لا يمكن أن تكون أعلى من قيمة الدلو السادس لأن عدم القدرة على استعماله هي وحدها التي تدعو إلى شراء غيره، فإذا أريق الماء من الدلو الأول فسوف يتم إحضار آخر بدلاً عنه. ولكن أي دلو من الدلاء؟ أنه السادس؛ إذ هو أقل الجميع منفعة. ويلاحظ الحديون أن المنفعة الكلية هنا تقدر بمجموع الدلاء الستة، أما المنفعة الحدية فتقدر بمنفعة آخر جزء/وحدة.

الرأسمالي، الذي غالباً ما يصار إلى إهمال ذكره) تحول دون أن نرى في هذه المجموعة من التقنيات بديلاً للعلم الاجتماعي، فالفن ينبثق عن علم، ظاهراً كان العلم أم ضمنياً، والعلم المضمر هنا هو العلم الحدّي. إن أدلجة ما هو اقتصادي وحدها، وهذه هي الاقتصادوية، هي التي تتيح إنشاء علم من ما لا يمكن أن يكون علماً على الإطلاق".(٤)

(٤)

فمع الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تبلورت أفكار المدرسة النيوكلاسيكية، والّتي تسوق على أساس من كونها امتداداً لأفكار الكلاسيك، وكي تقوم بتصفية العلم، علم الاقتصاد السياسي، من محتواه الاجتماعي. بل ولا ضير كذلك لديها من عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى، فـ (علم!) الاقتصاد بالنسبة للتيار النيوكلاسيكي هو علم معملي، والعلاقات الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج والتداول والتوزيع، بين أفراد المجتمع إنما هي علاقات بين الأشياء المادية، وليست اجتماعية! وعلى ذلك، يؤسس هذا التيار الفكري، الّذي سيكون تياراً جارفاً في المؤسسة التعليمية الرسمية، فكرة المنفعة(٥) كمركز تدور في فلكه جل العلاقات الاقتصادية بمفهومها الّذي لا يرى سوى علاقات بين الأشياء المادية، التي ستخضع بعد ذلك للمعادلات الرياضية والدوال الخطية والرسوم البيانية. وبتلك المثابة يكون التيار الفكري النيوكلاسيكي قد قام بتقديم موضوعاً غير مسبوق للعلم، علم الاقتصاد

(٤) سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، المصدر نفسه، ص٣٤-٣٩. وقارب: "والنظرية النيوكلاسيكية ليست منفصلة عن مجمل الواقع الاجتماعي فحسب، بل هي منفصلة أيضاً عن الواقع العملي اليومي. فمن الممكن البرهنة على نظرية القيمة/ العمل، ولو بمعنى أن جميع عناصر تكاليف إنتاج سلعة ما تميل في التحليل الأخير إلى أن ترتد إلى العمل، وإلى العمل وحده. وبالرغم من جميع تعاليم النيوكلاسيك ما يزال المقاولون الرأسماليون يحسبون أثمان كلفتهم على هذا الأساس، وعندما يحاولون إجراء حسابات مقارنة عن الإنتاجية؛ فإنهم يجرونها أيضاً بمساعدة معيار كمية العمل، وبمساعدته وحده". أرنست ماندل، النظرية الاقتصادية الماركسية، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٢)، ج٢، ص٥٠٠.

(٥) كتب ستانلي جيفونز:

"Pleasure and pain are undoubtedly the ultimate objects of the Calculus of Economics. To satisfy our wants to the utmost with the least effort-to procure the greatest amount of what is desirable at the expense of the least that is undesirable-in other words, to maximize pleasure, is the problem of Economics. But it is convenient to transfer our attention as soon as possible to the physical objects or actions which are the source to us of pleasures and pains. A very large part of the labour of any community is spent upon the production of the ordinary necessaries and conveniences of life, such as food, clothing, buildings, utensils, furniture, ornaments, etc.; and the aggregate of these things, therefore, is the immediate object of our attention".

William Stanley Jevons, **The Theory of Political Economy** (London: Macmillan and Co.1888), p.217.

السياسي، يعتمد على تفسير هزلي للقيمة؛ إذ المبدأ الأساسي عند النيوكلاسيك هو أن **المنفعة مقياس القيمة**، قيمة المبادلة، وهو المبدأ الَّذي يناهض، كما رأينا، ما قال به الكلاسيك، وديفيد ريكاردو بوجه خاص، الَّذي اشترط المنفعة في السلعة كي تكون محلاً للقيمة التبادلية. فالمنفعة عند الكلاسيك شرط هذه القيمة وليست، كما يقول النيوكلاسيك، مقياساً لها. فالقيمة عند النيوكلاسيك تتعلق بنفسية المستهلك؛ فهي نقطة البدء الَّتي على أساسها لا تتحدد قيمة السلعة فحسب، وإنما يتحدد التوزيع ذاته؛ بعد أن تم تعميم مبدأ المنفعة أيضاً على عناصر الإنتاج. لاحظ: "عناصر الإنتاج"، وليس قوى الإنتاج. إذ تعطي كلمة "عناصر" دلالة على انفصال (الأرض) عن (قوة العمل) عن (الرأسمال) عن (التنظيم). ومن ثم انفصال (الريع) عن (الأجر) عن (الفائدة) عن (الربح) وبالتبع نفي التناقض بين قوى (عناصر) الإنتاج، ومن ثم نفي الصراع بين دخول الطبقات الاجتماعية المختلفة المشاركة، وغير المشاركة، في عملية الإنتاج الاجتماعي!

القيمة إذاً، وفقاً للنيوكلاسيك، وكينز والكينزيين، والنقديين، لم تعد سمة للأشياء، كالحجم أو الوزن. إنما يقيم الأفراد السلع المختلفة على نحو متباين باختلاف الأوقات والأماكن. فالقيمة هنا لا تكمن فيما بذل من عرق في سبيل إنتاجها، إنما هي فقط في عقول الأفراد. تكمن القيمة في عقل المشتري! ومن ثم فالشيء نفسه تتباين قيمته في نظر مختلف الأشخاص؛ فالناس، وفقاً للنيوكلاسيك، مثل المضاربين بالأسهم، يعتقد أحدهم أن هذا هو الوقت المناسب للشراء، بينما يرى الآخر أن هذا هو الوقت المناسب للبيع! فالقيمة صارت مسألة متعلقة بالتقدير الشخصي! صارت من قبيل الأمور الوجدانية/النفسية! الخلط إذاً واضح تماماً بين قيمة الشيء ومنفعته. ربما تتباين المنفعة من شخص إلى آخر. وذلك من طبائع الأمور. ولكن القيمة لا يمكن أن تتباين إلا إذا تم تمييع مفهومها وتم خلطه بالمنفعة مسخاً لمذهب الكلاسيك، وبالتالي ماركس.

عليه، يكون القول بأن النيوكلاسيك لديهم نظرية في القيمة هو من قبيل اللغو؛ فلم يكن أبداً لهم نظرية في القيمة، إنما هي نظرية في المنفعة، تحاول تمييع مفهوم القيمة. ولم يكن أبداً لهم نظرية في القيمة التبادلية، إنما هي نظرية في ثمن السوق. ومن هنا

نستسخف كثيراً انشغال الأساتذة، أساتذة الاقتصاد في الجامعات، بحشو دماغ الطلاب بكلام مرسل سيال عن "نظرية القيمة عند النيوكلاسيك"!

(٥)

وإذ ما أردنا الحديث في تفسير غير أيديولوجي، بالمعنى الإيجابي للاصطلاح، للأسباب الَّتي أدت إلى ظهور هذا التيار، فيمكننا أن نبدأ تحليلنا من حيث تكوين الوعي بالاهتمام المركزي للكلاسيك. الاهتمام الَّذي تحدد بإشكاليات النمو والتطور والإنتاج والتوزيع ابتداءً من القيمة، وكان ذلك أمراً مفهوماً ومبرراً؛ فقد ظهرت الآلة على المسرح الاجتماعي بمنتهى الوضوح والفاعلية وجعلت من جميع العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع علاقة تبدأ وتنتهي حيث الآلة؛ الأمر الَّذي استدعي ظهور التفسير العلمي لهذه الظواهر الَّتي أخذت في التبلور آنذاك.

أما النيوكلاسيك، فإن حقل التبادل، إنما ابتداءً من الاستهلاك، هو مجال انشغالهم المركزي. وفي حقل التبادل يظهر أشخاص هم من قبيل الرجل الاقتصادي، الرشيد الحكيم!، الَّذي يسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع لحاجاته، ولكنه حال سعيه هذا تحكمه الحاجات المادية غير المحدودة، ويريد إشباعها بأشياء مادية محدودة، ومن هنا لم يجد النيوكلاسيك بدّاً من دراسة العلاقة بين الإنسان والأشياء المادية دراسة كمية تهمل المظهر الكيفي للظواهر. وعليه، صار الاعتقاد بأن الاهتمام بالنمو ليس ضرورياً كما كان يرى الكلاسيك، إذ أن النمو، في تقدير الغالبية من مفكري النيوكلاسيك ابتداءً من تبني تصورات جان باتست ساي وقانونه، يتم من تلقاء نفسه دون حاجة جدية لدراسته وتفسير ظواهره على الصعيد الاجتماعي. ولكن المهم هو استخلاص قواعد اقتصادية تنطبق في كل زمان وكل مكان بغض النظر عن علاقات الإنتاج في المجتمع.

وقد ارتبط التغير الفكري الَّذي قاده هذا التيار بما لحق الواقع الاجتماعي على الصعيد الثقافي، إذ انتشر الخطاب العلمي البحت، واطّرد السعي من أجل فهم الكون بشكل مادي صرف، استناداً إلى العلوم الطبيعية والرياضيات؛ استكمالاً

للرغبة الجماعية في التحرر من صنمية الفكر ووثنية الرأي اللَّذين فرضا الظلام على القارة بأسرها طوال قرون من الجهل والفقر والمرض والثيوقراطية وادعاء امتلاك الحقيقة، وهو الأمر الَّذي انعكس على كتابات النيوكلاسيك، فرغبوا في الابتعاد عن لغة العلوم الاجتماعية الَّتي قد تؤدي، وسوف تؤدي، إلى التعرية الطبقية وإبراز الصراع الاجتماعي بين قوى الإنتاج. واتجهوا بقوة نحو القياس الكمي للظواهر عن طريق التعبيرات الرياضية، واستعاروا أيضاً الكثير من الألفاظ، والأفكار، من العلوم الطبيعية، وظهروا أكثر ميلاً إلى تجريد الظواهر الاقتصادية من كل ما هو إنساني واجتماعي! وقادهم ذلك إلى النظر إلى (علمهم الجديد!) كعلم منفصل عن العلوم الاجتماعية والسياسية، والسياسية بصفة خاصة. الأمر الَّذي عنى فصل (علم الاقتصاد!) عن دائرة التاريخ والعلوم الاجتماعية، وصار ينظر له على أنه علم طبيعي بحت يحتوي على نظريات ثابتة قابلة للتطبيق دائماً، حالها حال ما يتعلق بالعلم المعملي.[٦] جاءت المدرسة النيوكلاسيكية، وقد وجهت سهام النقد العنيفة جداً لكتابات ماركس، بل ولبعض أفكار الكلاسيك نفسهم[٧]، وبصفة خاصة إلى نظرية العمل في القيمة، ولكي تقدم موضوعاً جديداً كما ذكرنا (لعلم!) الاقتصاد، رغبة في نسف التحليل الطبقي الَّذي قدمه ماركس!

---

(٦) بالإضافة إلى الاستخدام الفج والمبالغ فيه للهندسة والتفاضل والتكامل والرموز والأرقام والمعادلات الرياضية، بصفة خاصة عند ليون فالراس، فعلى سبيل المثال، قد تم نقل فكرة (منحنيات السواء) التي تقيس ارتفاعات الجبال، والأجسام المرتفعة بالنسبة لسطح البحر، من علم الجيولوجيا. كما تم نقل فكرة (المرونة) من علم الطبيعة. للمزيد من الشرح، انظر: ميشيل بو، وجيل دوستالير، **تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز**، ترجمة حليم طوسون (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٧)، بوجه خاص: الفصل الرابع: الاستنباطات والرياضيات وتطبيقها على الاقتصاد. والفصل السابع: الليبرالية تبعث من جديد.

(٧) كتب فون ميزس، وهو من كبار مفكري المدرسة النمساوية:

"The classical economists and their epigones could not, of course, recognize the problems involved. If it were true that the value of things is determined by the quantity of labor required for their production or reproduction, then there is no further problem of economic calculation. The supporters of the labor theory of value cannot be blamed for having misconstrued the problems of a socialist system. Their fateful failure was their untenable doctrine of value.That some of them were ready to consider the imaginary construction of a socialist economy as a useful and realizable pattern for a thorough reform of social organization did not contradict the essential content of their theoretical analysis. But it was different with subjective catallactics.Wieser was right when he once declared that many economists have unwittingly dealt with the value theory of communism and have on that account neglected to elaborate that of the present state of society, it is tragic that he himself did not avoid this failure. The illusion that a rational order of economic management is possible in a society based on public ownership of the means of production owed its origin to the value theory of the classical economists and its tenacity to the failure of many modern economists to think through =

(٦)

وابتداءً من النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي، طرأت على المدرسة النيوكلاسيكية تغيرات واضحة وحاسمة؛ فلقد تحول اهتمام التحليل، بشكل جلي، من الجزئي إلى الكلي، من تحليل توازن المستهلك والمنتج، إلى تحليل توازن الاقتصاد القومي. جاء هذا التبدل كبلورة لما أسهم به "المهندس" ليون فالراس (١٨٣٤-١٩١٠) في استخدام تحليل **التوازن العام**/الشامل بكيفية لم تكن معهودة من قبل، وبطريقة خاصة في التحليل باستخدام مجموعة من المعادلات الرياضية البحتة في محاولته للبحث عن التوازن الاقتصادي العام على الصعيد القومي بدراسة جميع العوامل الَّتي تتضافر معاً لتحديد سلوك المنتج والمستهلك في السوق. وهو يدرس، رياضياً، أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت(٨).

وقد ظلت هذه التحولات في حقل التيار النيوكلاسيكي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي محصورة في مجال النظرية الأكاديمية، والمراجع والمؤلفات العلمية. أما على الصعيد السياسي الاقتصادي فلم يكن لها، في الواقع، أدنى تأثير، فخلال تلك الفترة كان مذهب جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) يشهد قمة انتصاراته وطغيانه الفكري، واضعاً ما عداه من مذاهب وأفكار في الزوايا المعتمة، فحتى نشوب الحرب العالمية الأولى، كان مذهب الحرية الاقتصادية سائداً إلى حد بعيد في الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي. ولكن ما أن اندلعت نيران الحرب، حتى تبدلت الأحوال

= consistently to its ultimate conclusions...Thus the socialist utopias were generated and preserved by the shortcomings of those schools of thought which the Marxian's reject as "an ideological disguise of the selfish class interest of the exploiting bourgeoisie." In truth it was the errors of these schools that made the socialist ideas thrive. This fact clearly demonstrates the emptiness of the Marxian teachings concerning "ideologies" and its modern offshoot, the sociology of knowledge". Miss, **Human Action,** p.364.

(٨) يعتبر مصطلح التوازن العام أن طلب وعرض سلعة ما لا يتوقفان على ثمن هذه السلعة، ولكن على كل الأثمان الأخرى. وقد اكتفى فالراس بحساب عدد المعادلات والمجهولات فيها ليعلن، دونما برهنة، أن التوازن العام قائم! راجع:

Leon Walras, **Éléments d`economie ous pur politique théorie de la richesse sociale** (Lausanne: F. Rouge, Libraire- Editeur, 1929).

وللمزيد من الشرح والتحليل، انظر: **تاريخ التحليل الاقتصادي**، القسم السابع، الفصل السابع، الجزء الرابع.

Schumpeter, **History of Economic Analysis,** Ch VII.

ولقد أعلن فالراس في الصفحات الأولى (ص٥٣) من كتابه المذكور:"إذ كان علم الاقتصاد السياسي البحت أو نظرية قيمة التبادل، والتبادل ذاته، أي نظرية الثروة الاجتماعية، يعتبر في حد ذاته علماً طبيعياً ورياضياً، على غرار الميكانيكا والهيدروليكا =

= فيجب ألا يخشى استخدام منهج الرياضيات ولغتها". والواقع أن محاولة استخدام الرياضيات إنما تعود إلى القرن السابع عشر، فقد استخدمها وليم بتي، وشارل دافنانت، وجريجوري كينج، وغيرهم تحت اسم الحساب السياسي، وقاموا بإجراء أول تقديرات للحسابات القومية، انظر، على سبيل المثال:

William Petty, **Several Essays in Political Arithmetick**,1682, History of British Economic thought (London: Thoemmes Reprints).

ويعتبر كينج أول من قدم القياس الكمي لدالة الطلب. وفي عام ١٧٣٨، صاغ دانيال برنولي (١٧٠٠-١٧٨٢) فرضية تناقص المنفعة الحدية للثروة بالنسبة للفرد وصور ذلك برسم بياني يمثل خطه الأفقي تدرجات الثروة وخطه الرأسي المنافع المتولدة عن الثروة. غير أن أوغسطين كورنو هو الذي نشر في عام ١٨٣٨، أي بعد برنولي بمئة عام، أول دراسة حقيقية عن الاقتصاد الرياضي/القياسي عنوانها: **بحوث حول المبادىء الرياضية لنظرية الثروات**. انظر:

Augustin Cournot, **Recherches sur les Principes mathématiques de la théorie des Richesses** (Paris: Calmann-Levy, 1974). Schumpeter, **History**, op, cit.

ولقد حاول ماركس كذلك استخدام المعادلات الرياضية لدراسة العلاقة بين معدل الربح ومعدل القيمة الزائدة، وترك بعد موته مجموعة هائلة من المخطوطات اضطر إنجلز إلى أن يدفع بها إلى صامويل مور، المتخصص في الرياضيات في جامعة كامبريدج، كي يقوم بمراجعتها قبل أن يقوم بنشرها في الكتاب الثالث من **رأس المال**. انظر: مقدمة إنجلز التي كتبها في لندن ١٨٩٤، والفصل الثالث من القسم الأول: تحول القيمة الزائدة إلى ربح ومعدل القيمة الزائدة إلى معدل ربح، في: **رأس المال**، المصدر نفسه. ويمكن القول بأن عام ١٩١٢ قد شهد المحاولات الأولى لتأسيس جمعية لنشر الاقتصاد الرياضي بقيادة كل من أرفينج فيشر ويسلي ميتشل، وعلى الرغم من فشلها إلا أنها كانت تمهيداً لازماً لتكون لجنة هارفارد للبحوث الاقتصادية التي سوف تؤسس في عام ١٩١٩ مجلة الإحصاءات الاقتصادية (مجلة الاقتصادات والإحصاءات فيما بعد) وفي عام ١٩٢٠ أنشأ ميتشل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الذي أكد وجوده كإحدى المؤسسات المركزية في حقل البحث الاقتصادي التجريبي بالولايات المتحدة، وقد تولى ميتشل رئاسة المكتب منذ تأسيسه وحتى عام ١٩٤٥ وخلفه في الرئاسة معاونه أرثر بورنز. ولقد قام راجنار فريش (أول من حصل على نوبل بالتقاسم مع تنبرجن) بدور حاسم في نشأة وتنظيم الفرع العلمي الجديد الذي أطلق عليه تسمية "الاقتصاد القياسي". وبعد أن نجح فريش بالتعاون مع فيشر في إقناع شارل روس بإنشاء جمعية تهدف إلى التقريب بين الاقتصاد والرياضيات والإحصاء، انعقد الاجتماع التأسيسي في عام ١٩٣٠ برئاسة شومبيتر، وتم انتخاب إيرفينج فيشر كرئيس. ولقد بلور دستور الجمعية طبيعتها وهدفها، فقد نص على:"جمعية الاقتصاد القياسي رابطة دولية من أجل تقدم النظرية الاقتصادية في علاقتها مع الإحصاءات والرياضيات وهدفها الرئيسي دفع الدراسات الرامية إلى توحيد المعالجات النظرية/الكمية، والتجريبية/الكمية مع القضايا الاقتصادية المتشربة بالتفكير البناء والدقيق على غرار ذلك الذي بات سائداً في العلوم الطبيعية". وفي عام ١٩٣٢ تأسست لجنة كولز للبحوث الاقتصادية، وهي مؤسسة وثيقة الصلة بجمعية الاقتصاد القياسي، وقد تمكن ألفرد كولز من إقناع اقتصاديين لهم مكانتهم المرموقة بحضور مؤتمرات اللجنة. ومن هؤلاء: ج.د. ألن، وأرفينج فيشر، وراجنار فريش، وهارولد هوتلنج، وجاكوب مارشاك، وكارل منجر، وجوزيف شومبيتر، وإبراهام فالد، وت. إنتنا. كما نجح كولز فيما بعد في أن يجذب كنيث آرو، وجورج كاتونا، ولورنس كلاين، وأوسكار لانج، وهربرت سايمون. ويمكن القول أن هناك ثلاثة مفكرين قاموا بلعب الدور الرئيسي في إعادة الصياغة الرياضية للعلم الحدي: ففي بريطانيا كان جون هيكس (١٩٠٤-١٩٨٩)، الذي أطلع العالم الأنجلوسكسوني على أفكار فالراس، كما قدم عدداً كبيراً من أدوات التحليل التي تلقن للطلبة حتى اليوم، وتعد مساهمته الأكثر جوهرية تلك المتعلقة بإعادة الصياغة الشهيرة لنظرية الطلب مع ألن، وكذلك كتابه "**القيمة والرأسمال**". أما المفكر الثاني فهو موريس آليه (١٩١١-٢٠١٠) وكان متخصصاً في المناجم والألغام، وسعى إلى إعادة بناء العلم الاقتصادي بأسره على أسس مشابهة لأسس الفيزياء. ولكن ما قام به لإثبات نظرية للتعادل شبيهة ببرهنة آرو ودوبرو للتعادل بين التوازن التنافسي والحد الأقصى للجدوى عند باريتو، ظل غير معروف. وأخيراً لدينا بول صامويلسون (١٩١٥-٢٠٠٩)، وقد كان أوفر حظاً لأنه نشر أفكاره باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة الأمريكية (التي انتقل إليها مركز الثقل العلمي والثقافي على الصعيد العالمي) حيث كان لمقالاته الغزيرة الدور المهم في إعادة صياغة الرياضية لكل المعرفة الاقتصادية، وقد استهل ذلك في عام ١٩٣٧ بأطروحة الدكتوراة التي حاول البرهنة فيها على أنه توجد في مجالات البحث الاقتصادي كافة، نظريات مشتقة من افتراض أن شروط التوازن متعادلة مع الحد الأقصى أو الأدنى لكم ما. وعلى الرغم من أن هذه الرسالة لم تنشر إلا في عام ١٩٤٧؛ إذ كان =

وتغيرت التصورات؛ فخلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩-١٩٣٩) وهي الفترة الَّتي زاد فيها تركز الرأسمال وتمركزه، وتبلورت الاحتكارات الصناعية الضخمة، إعلاناً عن بداية سيادة المشروع الرأسمالي في شكله الدولي، تعرض النظام الرأسمالي للعديد من التوترات، بدءً بثورة العمال في ألمانيا عام ١٩١٨، ثم أزمة الديون والتعويضات الَّتي فرضتها معاهدة فرساي عام ١٩١٩، ثم أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، وبروز الحرب النقدية والتكتلات الاقتصادية، ثم انهيار قاعدة الصرف بالذهب... إلخ[٩]. ومن ثم كان طبيعياً ظهور الكينزية، إنما كمبرر نظري[١٠]، في زمن الأزمة في شكلها الدوري، وتصوراتها الَّتي تعتمد على وجوب التدخل الحكومي، (الَّذي تم فعلاً على أرض الواقع قبل كتابة **النظرية العامة**) بوصفه عاملاً مساعداً في تحريك الاقتصاد الَّذي كف عن السير، بعدما لاحت في الأفق أزمات متتالية.

= صدورها صعباً لطابعها الرياضي، فقد أدت دوراً مركزياً في التحول الذي جاء في أعقاب الحرب. والذي تميز بصدور مجلات جديدة للاقتصاد الرياضي ذات سمعة عالمية، وذلك فضلاً، كما يقول م. بو ودوستالير، عن ارتفاع المحتوى الرياضي في المجلة الاقتصادية الأمريكية من ٣% في عام ١٩٤٠ إلى ٤٠% في ١٩٩٠. م. بو، ودوستالير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، المصدر نفسه، ص٩١. وانظر كذلك: شومبيتر، **تاريخ التحليل الاقتصادي**، المصدر نفسه، الجزء الرابع، الفصل السابع: تحليل التوازن.

(٩) الواقع أن الأزمات الاقتصادية لم تكف عن زعزعة أركان الاقتصاد الرأسمالي طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية (١٩١٤- ١٩١٨) بالأخص أحداث ١٨٤٨، وكومونة باريس في ١٨٧١، والثورة الروسية في ١٩١٧، ثم التمردات العمالية التي شهدتها عدة عواصم رأسمالية أوروبية إثر انتهاء الحرب. ولم ينخفض عدد العاطلين عن المليون في إنجلترا في العشرينات وحتى الحرب العالمية الثانية. ويمكن مقارنة حمى البورصة التي انتابت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة في النصف الثاني من العشرينات بنوبة هوس كانت مقدمة لحالة إحباط عامة بدأت في أحد أيام أكتوبر ١٩٢٩ وظلت تتفاقم.

(١٠) يلخص كينز نظريته، في الفصل الثالث من الكتاب الأول من **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، بقوله:

"The outline of our theory can be expressed as follows. When employment increases aggregate real income is increased. The psychology of the community is such that when aggregate real income is increased aggregate consumption is increased, but not by so much as income. Hence employers would make a loss if the whole of the increased employment were to be devoted to satisfying the increased demand for immediate consumption. Thus, to justify any given amount of employment there must be an amount of current investment sufficient to absorb the excess of total output over what the community chooses to consume when employment is at the given level. For unless there is this amount of investment, the receipts of the entrepreneurs will be less than is required to induce them to offer the given amount of employment. It follows, therefore, that, given what we shall call the community's propensity to consume, the equilibrium level of employment, i.e. the level at which there is no inducement to employers as a whole either to expand or to contract employment, will depend on the amount of current investment. The amount of current investment will depend, in turn, on what we shall call the inducement to invest; and the inducement to invest will be found to depend on the relation between the schedule of the marginal efficiency of capital and the complex of rates of interest on loans of various maturities and risks. Thus, given the propensity to consume and the rate of new investment, there will be only one level of employment consistent with equilibrium; since any other level will lead to inequality between the =

(٧)

في ظل هذه الهيمنة الكينزية، كان هناك تيار فكري قوي يتكون في أحضان التيار النيوكلاسيكي، هو تيار النقديين بقيادة ملتون فريدمان (١٩١٢-٢٠٠٦)، الَّذي سيتزعم حملة في مواجهة الكينزية، كي ينتهي الأمر باختلاف جذري، وتواري للسياسة الكينزية، مع بقاء الكينزية، وظهور تيار النقديين، الَّذي سيلقى تطبيقاً رسمياً في الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٤، وبصفة خاصة في المملكة المتحدة بقيادة مارجريت تاتشر (١٩٢٥-٢٠١٣) والولايات المتحدة برئاسة رونالد ريجان (١٩١١-٢٠٠٤)، ولم تكن النتائج سارة على الإطلاق؛ إذ تعمق الكساد، واستفحلت البطالة، وانخفض الميل الاستثماري، وازدادت الضغوط التضخمية، نتيجة للزيادة الواضحة في عرض النقود، بالإضافة إلى إضعاف المركز التنافسي للاقتصاد داخل السوق الرأسمالية العالمية. وهو الأمر الَّذي قاد إلى تبلور وظهور وإحياء تيارات فكرية ونظرية مناوئة ورافضة على الصعيد النظري، (وهو الَّذي تزامن مع التحول التاريخي الثالث في مركز الثقل العلمي، من الفيزيوقراط في فرنسا مروراً بالكلاسيك في إنجلترا وانتهاءً بالليبراليين في الولايات المتحدة الأمريكية) ويخرج عن إطار بحثنا معالجة هذه الأفكار والنظريات وما يتعلق بها من إشكاليات.

(٨)

فما يهمنا هنا هو توضيح طبيعة ومحتوى (العلم!) الَّذي يلقن للطلاب في المدارس والجامعات، وكيف تم الانتقال من علم يوضح ويكشف إلى فن يخفي ويطمس. من علم اجتماعي إلى فن معملي. وكيف تم تسويق هذا الفن، وبصفة خاصة في الأجزاء

= aggregate supply price of output as a whole and its aggregate demand price. This level cannot be greater than full employment, i.e. the real wage cannot be less than the marginal disutility of labour. But there is no reason in general for expecting it to be equal to full employment. The effective demand associated with full employment is a special case, only realised when the propensity to consume and the inducement to invest stand in a particular relationship to one another. This particular relationship, which corresponds to the assumptions of the classical theory, is in a sense an optimum relationship. But it can only exist when, by accident or design, current investment provides an amount of demand just equal to the excess of the aggregate supply price of the output resulting from full employment over what the community will choose to spend on consumption when it is fully employed". J.M.K, **The General Theory**. Op,cit, *The Principle of Effective Demand.* Book I, Ch III.

المتخلفة من النظام الرأسمالي المعاصر، وعالمنا العربي في مقدمة هذه الأجزاء بتفوق! ولأننا سوف نرى في الفصل القادم كيف يتم الإعدام الفكري للطلبة، فسنكتفي فيما يلي بمراجعة، موجزة بطبيعة الحال، لانعكاس هذا الانتقال والتحول من علم الاقتصاد السياسي إلى "فن التسيير" على واقع نظرية التخلف. لأنها ما ينبغي، كما ذكرنا سلفاً، أن تمثل الحل الدائم لانشغالنا، في عالمنا العربي:

فمن العبارات المألوفة والَّتي عادة ما يتم تداولها في الندوات والمؤتمرات وعلى المنصات الاحتفالية للمؤسسات المهتمة بمشكلات الوحدة العربية، وللعجب نجد العبارات نفسها يتم تداولها في بعض الندوات والمؤتمرات والفعاليات الفكرية والثقافية الّتي تنظمها الأنظمة السياسية الحاكمة، والمؤسسات الرسمية في الأقطار العربية، تلك العبارات الَّتي تقول: أنه يحق لكل عربي مؤمن، بل وحتى غير المؤمن، بالقومية، ووحدة المصير، والهدف المشترك، أن يندهش، بل ويسخر حزيناً متألماً، حينما يجول ببصره على خريطة عالمنا المعاصر، ومهما أن كانت الخريطة الَّتي ينظر إليها، سياسية، جغرافية، طبيعية،... أو حتى صماء؛ فلسوف يدرك على الفور أن هناك شيئاً مستنكراً غريباً يحدث على أرض الواقع؛ إذ أن تلك المساحة الشاسعة الهائلة على الخريطة والَّتي تحتل نحو ١٠% من يابسة الكوكب؛ وتسمى بالعالم/الوطن العربي، لا ينقصها أي شيء من الموارد البشرية والإمكانات الطبيعية والمادية، حتى تنطلق نحو التقدم... نحو حياة أفضل... نحو خلق حياة كريمة للأجيال القادمة. ومع ذلك لم يزل وطننا العربي (متخلفاً) تابعاً على الرغم من أن الاستعمار، الَّذي كان حجة المتحججين، قد انقشع منذ عشرات السنين، ولم يزل الوطن العربي مكبلاً بقيود التخلف! فلماذا؟ وإلى أي حد؟ وكيف الخروج من هذا الأسر؟ وهل هذا من الممكن إنجازه؟

أظن أن الإجابة على هذه الأسئلة، وغيرها من الأسئلة المرتبطة بوجودنا الاجتماعي ذاته كعرب، بل كبشر، تتعلق بمدى وعينا بالأمور الخمسة الآتية:

١- إن غالبية المساهمات النظرية، وما يعرف بـ (التراكم المعرفي) في حقل تحليل ظاهرة التخلف الاقتصادي العربي، بوجه خاص، لم تستطع أن ترى ظاهرة التخلف إلا من خلال بيانات المرض، والفقر، والجوع، وإحصاءات الدخل والناتج والتوزيع

والتضخم،... إلى آخره. ومن ثم يصير الحل لدى هذه المساهمات، وهي المعتمدة رسمياً، للخروج من الأزمة، أزمة التخلف، هو التركيز على النداء، وأحياناً الصراخ، باتباع السياسات "الرأسمالية/الحرة" الَّتي تتبعها الدول الَّتي لا تعاني من الفقر المرض والجوع؛ لكي تخرج البلدان المتخلفة من الفقر والمرض والجوع!

٢- وهو ما يترتب على أولاً، إن غالبية المساهمات إنما تنتهي حيث يجب أن تبدأ، إذ عادةً ما نرى مئات الكتابات في هذا الصدد تقترح للخروج من أزمة التخلف سياسات اقتصادية ذات مدخل آداتي/ خطي، من دون محاولة إثارة الكيفية، الجدلية، الَّتي تكون بها التخلف تاريخياً على الصعيد الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر بوجه عام، وعالمنا العربي، الَّذي هو أحد تلك الأجزاء، بوجه خاص. وأفضل ما أمكن تحقيقه هو الإشارة إلى الاستعمار، كتاريخ ميت، ثم القفز البهلواني، بعد الجهل بالتاريخ أو تجاهله بجهل، إلى اقتراح سياسات السوق الحرة!

٣- عادةً ما يتم تناول إشكالية التخلف الاقتصادي العربي بمعزل عن إشكالية التخلف على الصعيد العالمي، أي دون رؤية الاقتصاد العربي كأحد الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وربما كان هذا ترتيب منطقي لتناول الإشكالية من منظور أحادي، يفترض التجانس ولا يرى سوى الطرح "التكاملي" والمنادة "المثالية" بالتكامل الاقتصادي العربي. وكأن البلدان العربية تعيش خارج الكوكب. على الرغم من ارتباط (إنجاز) مشروع التكامل الاقتصادي العربي بالخروج من الرأسمالية؛ كنظام عالمي، باستبدال علاقات اجتماعية رأسمالية الطابع بعلاقات ذات طابع اجتماعي/إنساني. علاقات ترتكز على فك الروابط مع الإمبريالية العالمية من خلال مشروع حضاري لمستقبل آمن.

٤- السؤال الأهم، وغالباً ما لا تتم الإجابة عليه، هو: لماذا بعد أن خرج الاستعمار، الَّذي شوه الهيكل الاقتصادي وسبب التخلف، لم تزل بلدان العالم العربي متخلفة؟ هذا السؤال من المعتاد تجاهله، من قبل النظرية الرسمية، وبالطبع من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والانتقال الكوميدي إلى: كيف نخرج من التخلف

"بالتكامل"؟ وهنا نرى سيلاً من المقترحات (المدرسية/الرسمية) الَّتي لا تعرف ما الَّذي تقترحه للخروج من الأزمة. لأنها في الغالب لا تعرف ما الَّذي تبحث عنه؛ وذلك أيضاً أمر منطقي حينما لا تعرف هذا المقترحات ماهية التخلف ذاته، على الرغم من أن الحديث عن التكامل الاقتصادي يكون عديم المعنى والفائدة معاً إذ لم يقترن بالبحث الموازي في ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم العربي، وإنما، وهذا ضروري فكرياً وواقعياً، كأحد الأجزاء المتخلفة (وغير المتجانسة) من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، من جهة درس ماهية ظاهرة التخلف ومحدداتها وكيفية تجاوزها التاريخي؛ فلن يمسي مقنعاً الحديث عن تكامل اقتصادي عربي من دون الحديث عن كيفية هيكلية لتجاوز التخلف نفسه، وإنما ابتداءً من إعادة النظر في التراكم المعرفي[١١] في حقل نظرية التخلف ذاتها.

٥- ولأن النظرية الرسمية (النيوكلاسيكية في مجملها) هي المعتمدة للتلقين في المدارس والمعاهد والجامعات في عالمنا العربي؛ فالنتيجة هي الإعدام اليومي لمئات الآلاف من الطلاب، الَّذين يتم تلقينهم صباحاً ومساءً بيانات الفقر وعدد المرضى والجوعى، ويقال لهم أن هذا هو التخلف بعينه، وإذ ما أردتم الخروج ببلادكم من هذه الحالة فلتنظروا إلى ما يفعله صنّاع القرار السياسي الاقتصادي في الغرب الرأسمالي، وأفعلوا ما لا يفعلون! لأنهم حقاً يستحقون! كونوا أكثر طموحاً. افتحوا الأسواق. حرروا التجارة. عوموا العملة. لا تدعموا الفلاح، واتركوه نهباً للرأسمال المضاربي. سرحوا العمال. قلصوا النفقات العامة. ارفعوا أيديكم عن الأثمان. ساندوا كبار رجال المال. تخلصوا من القطاع العام. رحبوا بالرأسمال الأجنبي. وافعلوا ما تمليه عليكم المؤسسات المالية والنقدية الدولية، قدسوا نموذج هارود/دومار. لا تقرأوا إلا للنيوكلاسيك. اتبعوا جيفونز،

(١١) لتكوين الوعي بشأن النظريات الرئيسية في حقل نظرية التخلف، بمفهومها التقليدي، انظر، على سبيل المثال:

Benjamin Higgins, **Economic Development: Principles, Problems, Policies** (London: Constable and Co, 1959).

Ragnar Nurkse, **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries** (Oxford: Basil Blackwell, 1960).

Gunnar Myrdal, **Economic Theory and Underdeveloped Regions** (London: Gerald Duckworth Co, 1957).

Joseph A. Schumpeter, **The Theory of Economic Development** (Cambridge University press, 1967).

Walt Whitman Rostow, **The Stages of Economic Growth, A Non-Communist Manifesto** (Cambridge, University press,1960).

ومنجر، وفالراس، وفيلبس، وصامويلسون، وجوارتيني، وفريدمان، وكروجمان، وصولو، وغيرهم من الحديين والكينزيين والنقديين؛ طبعاً بعد أن يقال لهؤلاء الضحايا الَّذين يتم إعدامهم فكرياً يومياً في المؤسسات التعليمية في العالم العربي أن"الاقتصاد" هو ذلك الكم المكدس من الأرقام والمعادلات والرموز فى مؤلفات هؤلاء فقط، أما غيرهم فهم إما تاريخ مقبور، أو كفار ملحدون... ولكي تكون المحصلة النهائية، حينما يكون بأيدي هؤلاء الطلاب/الضحايا صنع القرار السياسي في بلادهم المتخلفة، هي المساهمة الأكثر فعالية في تعميق التخلف، وربما تسريع وتيرة تجديد إنتاجه!

إن الَّذي يتم تلقينه للطلاب في عالمنا العربى، الَّذين يومياً يتم إعدامهم فكرياً، يرتكز على قاعدة رئيسية في الاقتصاد قوامها: ان كل شيء متوقف على كل شيء!

- الطالب (الضحية) : ما هو علم الاقتصاد؟

- الأستاذ: هو ذلك العلم الَّذي يدرس الظواهر الاقتصادية.

- الضحية: وما هي الظواهر الاقتصادية؟

- الأستاذ: الظواهر الاقتصادية هي تلك الَّتي يدرسها "علم!" الاقتصاد!

- الضحية: شكراً.

هؤلاء الطلاب هم الأجيال القادمة الَّتي سوف تتحمل مسئولية أمة!

الأدهى والأمر، أن الأساتذة. أساتذة الاقتصاد في الجامعات. الَّذين يتولون التلقين، لا يجدون أدنى غضاضة في أن يقولوا لهؤلاء الطلاب، الضحايا، أن الاقتصاد هو الاقتصاد السياسي، والاختلاف بينهما هو اختلاف، مزاجي، في الاسم، نتج عن تطور تاريخي! على الرغم من أن الفارق بين الإثنين هو كالفارق بين الخيال والحقيقة، بين الافتراض والقانون، بين التبرير والعلم. فلننتقل الآن إلى الفصل الثامن عشر، والأخير، كي نشاهد هذه المأساة عن قرب!

الفصل الثامن عشر
الإعدام اليومي للطلبة

(١)

ولأن انشغالنا الفكري يأتي دائما محدداً بالأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي المعاصر، وعالمنا العربي كما ذكرنا يحتل مكانة (متميزة!) في إطار هذه الأجزاء. فسوف نستعرض أدناه ما يدرس للضحايا والشهداء في المدارس والجامعات في عالمنا العربي. ولنؤجل النقد الموسع لهذا الفكر المهيمن على المؤسسة التعليمية إلى ابحاث أخرى، ولنكتف هنا بأبسط الأمور. أي (تعريف العلم!) الَّذي يتم تدريسه للضحايا في هذه المؤسسات. فهل يعرف الأساتذة. أساتذة الاقتصاد. حقاً ما الَّذي يدرسونه للطلبة؟

(٢)

مثل أول: جاء في أحد الكتب المقررة لإعدام الطلاب في مصر:

"فمع كونها (يقصد الدراسة م.ع.ز) تحمل وصف الاقتصاد السياسي، فإنها تلتزم بالأصول العلمية السائدة في علم الاقتصاد... لا شك ان النظرة الطموحة في البحث تقتضى إجراء دراستنا في الاقتصاد السياسي من خلال الإحاطة بالقسيمات المختلفة والمتداخلة التي يعرفها علم الاقتصاد".(١)

أولاً، الاقتصاد السياسي مصطلح مختلف تمام الاختلاف عن مصطلح الاقتصاد. ثانياً، الواقع أني لا أدري ما علاقة علم الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعى منشغل بنمط الإنتاج الرأسمالى المتمفصل حول قانون القيمة، بذلك الفن التجريبي المسمى بالاقتصاد؟ وما علاقة علم ينشغل بالقيمة كأساس لتجديد الإنتاج الاجتماعي، بفن تسيير همه المنفعة؟ وما علاقة علم حقل إهتمامه الإنتاج، بفن تسيير لا شاغل له إلا السوق والتداول؟ وما علاقة علم محور إهتمامه زيادة ثروة الأمم، بالإنتاج، وتحليل توزيع هذا الإنتاج، بفن تسيير يعبد الاستهلاك ويقدس التدمير وسلة المهملات؟ وما علاقة علم اجتماعي، بفن تسيير يصفي العلم من محتواه الاجتماعي؟ وما علاقة علم

---

(١) عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي: مدخل لدراسة أساسيات علم الاقتصاد (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٨)، ص٢٨.

يفرق، بوعي، بين قيمة السلعة وثمنها، وبين فن تسيير لا يعي إلا النفعية يخلط، ودون وعي، بين القيمة والثمن؟ وما علاقة علم مجتمعي، بفن تسيير أناني؟ ربما الإجابة على كل هذه الأسئلة موجودة في عنوان الكتاب نفسه:"أصول الاقتصاد السياسي: مدخل لدراسة أساسيات علم الاقتصاد". إنها التوليفة الخرافية غير العلمية (الاقتصاد السياسي/الاقتصاد) الَّتي يتم حشو دماغ الطلاب بها!

مثل ثان، وهو من كتاب آخر مقرر أيضاً لإعدام الطلاب في مصر، إذ جاء في هذا الكتاب:

"ففي خلال القرن الماضي كان يطلق على هذا الفرع الاقتصاد السياسي، ثم أطلق عليه مع ألفريد مارشال اسم الاقتصاد. ونجد الآن نوعاً من العودة إلى الاسم القديم وخصوصاً مع بروز أهمية الدور الذي يلعبه هذا العلم في التأثير على السياسة الاقتصادية".[٢]

الآن عرفنا أن الاقتصاد السياسي أصبح اسمه الجديد الاقتصاد! وهو يستمد وجوده من السياسة الاقتصادية! ولكننا نعرف أيضاً أن العبرة في موضوع العلم. أي علم. ليست بما نخلعه نحن عليه، أو بما نريده له، إذ العبرة بما صار عليه موضوع العلم نفسه على صعيد الواقع. ومن ثم فإن الواقع التاريخي يقول أن الاقتصاد السياسي هو: علم نمط الإنتاج الرأسمالي المتمفصل حول قانون القيمة، بل هو **علم قانون القيمة**، وليس العلم المنشغل بالسياسة الاقتصادية (وفقاً لسياسات صندوق النقد!) حقاً ما ذنب الطلاب، الَّذين يتم إعدامهم يومياً، كي يقال لهم أن الاقتصاد كان قديماً يسمى الاقتصاد السياسي؟

مثل ثالث، من مصر أيضاً، فبعد أن ذكر المؤلف مجموعة من التعريفات الَّتي تنتمي إلى مدارس نظرية ومذاهب فكرية مختلفة للغاية وربما متنافرة، دونما تفرقة ما بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد، كتب للطلاب:

"... الواقع أنه لا يوجد بين هذه التعريفات تعريف يمكن أن نصفه بأنه جامع مانع بسبب اتساع مفهوم ونطاق هذا العلم. فكل من هذه التعريفات يشمل جانباً أو أكثر من جوانب علم الاقتصاد، ولكنه أعم منها جميعاً".[٣]

---

(٢) حازم الببلاوي، **أصول الاقتصاد السياسي** (الاسكندرية: منشأة المعارف،١٩٩٦)، ص٢٣.
(٣) أحمد جمال الدين موسى، **مبادىء الاقتصاد السياسي** (القاهرة: دار النهضة العربية،٢٠٠٣)، ص٢٤.

أخيراً تعلم الطلاب أنهم يدرسون علماً لا تعريف له! والأهم هو أنهم تعلموا أن كل المفكرين الَّذين سعوا أو تجاسروا لوضع التعريف لهذا العلم الواسع الَّذي يستعصي على التعريف! انما كانوا جميعهم ينظرون إلى موضوع علم واحد! على الرغم من أن منهم من نظر إلى الثروة، ومنهم من نظر إلى الإنتاج، ومنهم من نظر إلى التوزيع، ومنهم من نظر إلى التداول. بيد أن هذا العلم الجهني الَّذي لا يعرَّف، فهو الأمر الَّذي لم يكن، ولن يكون سوى في الكتاب الَّذي بين يدي طلاب جامعة المنصورة فقط!

مثل رابع، ولكن من بيروت، فالطلاب هناك يدرسون كتاباً يشرح، بإخلاص شديد، النظرية النيوكلاسيكية، تحت عنوان الاقتصاد السياسي.(٤)

مثل خامس من ليبيا. استكمالاً لأسطورة هذا العلم الَّذي لا يمكن تعريفه، واستخدام طريقة اختر أنت ما يناسبك، فالطلاب في ليبيا يدرسون:

"هناك تعريفات كثيرة للاقتصاد ولكن يصعب في العادة إيجاد تعريف شامل يحتوي على كل شيء... ولكن يمكن مثلاً تعريف الاقتصاد بأنه: أ: دراسة للثروة. ب: دراسة للأفراد في حياتهم المعيشية اليومية. ج: دراسة الاختيار بين البدائل. هـ: دراسة الندرة. و: دراسة كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة أو المحدوة...".(٥)

وعلى الرغم من أن كل تعريف من تلك التعريفات هو في جوهره تعبير عن وجهات نظر مختلفة للغاية عبر تاريخ الفكرالاقتصادي، وكل تعريف من هذه التعريفات إنما يصدر عن تصور معين لموضوع العلم الَّذي ينشغل به المفكر؛ فالتعريف الأول مثلاً هو تصور خاص بالكلاسيك(٦) بوجه عام، والثاني يعود إلى ألفريد مارشال، الَّذي يعد معبراً فكرياً من الكلاسيك إلى الحديين(٧)، إلا أن الأساتذة. أساتذة الاقتصاد. يرون أن كل التعريفات صحيحة! بل وجميلة! وكل التعريفات

(٤) عزمي رجب، **الاقتصاد السياسي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٧).

(٥) أبو القاسم عمر الطبولي، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد** (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣)، ص١٢.

(٦) فكما ذكرنا في الفصل الثالث أن سميث يعرف الاقتصاد السياسي بأنه:"ذلك الفرع من فروع المعرفة الذي يتسلح به رجل الدولة أو المشرع، لأنه يمدها بأمرين: الأول: كيف يوفرون عوائد وفيرة للمواطنين، أو كيف يوفرون هم عوائدهم. والثاني: كيفية تزويد الدولة أو الكومنولث بالإيرادات الكافية للخدمات العامة وإثراء الشعب والسلطة".

(٧) كتب ألفريد مارشال، موفقاً بين الطلب، المعتمد على المنفعة، والعرض، المؤسس على نفقة الإنتاج:

"We might as reasonably dispute whether it is the upper or the under blade of a pair of scissors that cuts a piece of paper, as whether value is governed by utility or cost of production. It is true that when one blade is held still, and the cutting is effected by =

واحدة! هكذا تعلم الطلاب، قادة الغد، أن الاقتصاد علم لا تعريف له، ولو كان من الضروري تعريفه، فإنه يمكن تعريفه بأي تعريف! وربما يكون حال هؤلاء، على الرغم من قتامته، أفضل حالاً من ذلك الأستاذ الذي أعلن مؤخراً أنه اكتشف، بعد كل هذا العمر، أنه كان يدرّس للطلبة كلاماً غير علمي بالأساس![٨]

مثل سادس، من سوريا؛ فطلاب كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، يلقنون أن:

"علم الاقتصاد السياسي يندرج في نظام العلوم الاجتماعية، كما أصبح واضحاً ان موضوع هذا العلم هو البحث في طبيعة وماهية كل نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين البشر في المراحل التاريخية المختلفة أثناء قيامهم بعملية إنتاج وتوزيع الثروة المادية".[٩]

ها نحن وصلنا سالمين إلى علم التاريخ! وصلنا إلى علم طرق الإنتاج عبر التاريخ! وصلنا إلى اختزال الاقتصاد السياسي في التاريخ! وصلنا إلى كراسات التعميم سوفياتية الصنع! حيث الاقتصاد السياسي علم يدرس علاقات الإنتاج والقوانين الكامنة في أساليب الإنتاج المختلفة الّتي تعاقبت تاريخياً. لقد وصلنا إلى نيكيتين وأبالكين ورفاقهما![١٠] والسبب الرئيسي في اعتناق تعريف الاقتصاد السياسي بأنه علم أنماط

= moving the other, we may say with careless brevity that the cutting is done by the second; but the statement is not strictly accurate, and is to be excused only so long as it claims to be m erely a popular and not a strictly scientific account of what happens". Alfred Marshall, **Principles of Economics** (London: Macmillan and Co., Ltd.1920). Book V, ch III, p. 348.

(٨) ولكنهم الآن، هو وتلاميذه،"انطلقوا أحراراً"! جلال أمين، **فلسفة علم الاقتصاد: بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص١٣.

(٩) محمد سعيد نابلسي، **الاقتصاد السياسي** (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٨) ص٢٩.

(١٠) على سبيل المثال: أبالكين، وآخرون، **الاقتصاد السياسي**، ترجمة سعد رحمي (القاهرة: دار الثقافة الجديدة،١٩٨٧) ص٥٤. وكتب نيكيتين، في كتابه المدرسي: "إن الاقتصاد السياسي هو علم تطور علاقات الإنتاج الاجتماعية... ان الاقتصاد السياسي علم تاريخي... علم طبقي... علم حزبي... فهل زوال الرأسمالية وانتصار الشيوعية أمران محتمان لا مناص منهما؟... يجب الاقتصاد السياسي البرجوازي بالنفي طبعاً ما دام يمثل مصالح النظام الذي أمسى كابحاً للتطور الاجتماعي، والمحكوم عليه بالهلاك... إن أهمية الاقتصاد السياسي الماركسي اللينيني تقوم في كونه يسلح الطبقة العاملة... بمعرفة قوانين التطور الاقتصادي... ويتيح للشغيلة أن ينفذوا بنجاح المهام التي تواجههم... إن الاقتصاد السياسي الماركسي اللينيني يبين في أي اتجاه يجب أن يسير بناء الاشتراكية والشيوعية... ويكشف المزايا التي يتفوق بها النظام الاقتصادي الاشتراكي...". بيوتر نيكيتين، **أسس الاقتصاد السياسي**، ترجمة الياس شاهين (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤)، ص١١-١٣. ويعد أستاذي د. محمد دويدار من أبرز المفكرين المصريين الذين تبنوا تعريف الاقتصاد السياسي كعلم لأنماط الإنتاج. محمد دويدار، **المبادىء: الأساسيات**. المصدر نفسه، ص٢٨٧-٣٢٨."عندما يصف م. دويدار الاقتصاد السياسي بعلم أنماط الإنتاج فإنه يخلط، في رأينا، بين اقتصاد ومادية تاريخية". سمير أمين، **قانون القيمة والمادية التاريخية**، ترجمة صلاح داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، ص١٠.

الإنتاج؛ هو التقديم الأيديولوجي، البائد، لفكرة الشيوعية، فمن رحم نمط إنتاج يخرج نمط إنتاج آخر؛ فمن نمط الإنتاج البدائي يخرج نمط الإنتاج العبودي، ومن الأخير يخرج نمط الإنتاج الإقطاعي، ومن نمط الإنتاج الإقطاعى يخرج نمط الإنتاج الرأسمالي، ومن نمط الإنتاج الرأسمالى، مروراً بالاشتراكية، يخرج نمط الإنتاج الشيوعي، فمن بدائية إلى شيوعية يتلخص تاريخ أنماط الإنتاج، بل ويتلخص تاريخ البشر أنفسهم! وفقاً للموجزات الأولية وكراسات التعميم! ولأن النمط الشيوعي هو المطمح، غير العلمي، وفقاً للنبوءة، فلا بد من ليّ عنق العلم وتطويعه كي يُخدّم على الأيديولوجيا، ومن ثم يصبح علم الاقتصاد السياسي هو خادم مبشر بالخلاص من شرور البشر! فهو يرصد (جميع) أنماط الإنتاج السابقة على مجيء المخلّص، ومن ثم يطلق له بخور القداسة!

(٣)

وبغض النظر عن إشكال التعريف، فما يدرسه الطلاب الآن، بوجه عام، في جل المؤسسات التعليمية في عالمنا العربي عبارة عن نظرية تقدَّم على أساس من كونها النظرية النهائية تاريخياً! والوحيدة الصحيحة عبر تاريخ فكر البشر على صعيد النشاط الاقتصادي! هذه النظرية هي النظرية الحدية/ النيوكلاسيكية المنشغلة بالسوق والتداول والاستهلاك، وهي مباحث مكدسة في كتب التسويق الهزلية، ومؤلفات الإدارة، وربما علم النفس، على الطريقة الأمريكية، ولا يدرسون الاقتصاد السياسي على الإطلاق! ولا يعلمون منه سوى اسمه! لا يدرسون ما ينبغي أن يدرسوه. لا يدرسون العلم الحقيقي القادر، دون ادعاء امتلاك الحقيقة الاجتماعية، على شرح كيف يعمل النظام. وإن حدث ودرسوه، عرضاً، فإنما يدرسونه باستخفاف على عجل في باب "أفكار مهجورة". وعادة ما تشرح هذه الأفكار بشكل مشوه. والأمثلة لا حصر لها في كتب الأساتذة. أساتذة الاقتصاد في وطني العربي![١١]

---

(١١) والأمر لا يقتصر على ذلك، إنما نجد في بعض الأحوال، وهي في الواقع كثيرة، استخدام المصطلح، مصطلح الاقتصاد السياسي من قبيل "الديكور"! والخلط الفج بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد. فعلى سبيل المثال رسالة دكتوراه موضوعها ليس له أية علاقة بالاقتصاد السياسي، ولكنها تستخدم الاصطلاح دون وعي بكونه يعبر عن علم قانون القيمة. القانون الذي يحكم عمل النظام الرأسمالي، بحكم نشأته التاريخية وما تبلور على أرض الواقع المادي بتفاصيله كافة. فالرسالة المذكورة موضوعها: السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة في الثمانينات من القرن الماضي. ولأنها تعالج الأطروحة من منظور (الاقتصاد!) فقد =

الاقتصاد السياسي حقاً بريء من كل الكتابات، المبتذلة، الَّتي تستخدم اسمه زيفاً وزوراً. ويجب علينا أمام كل بحث يبدأ وينتهي حيث السوق والتداول والاستهلاك، والتدمير لا الخلق، أن نفقد الأمل في أن بإمكانه تحمل مسئولية أجيال قادمة كي تقود أمة نحو الخلاص من الفقر والجهل والمرض من خلال مشروع حضاري لمستقبل آمن.

إن المهم إنجازه الآن، ومباشرة، هو دفع عجلات التاريخ نحو مستقبل لديه مشروع حضاري وإنساني يستلهم وجوده من تراث البشرية المشترك. حقاً إما الطموح إلى أكثر من الوجود. وإما الصلاة لئلا يأتي المخرب شتاءً بعدما قاد المخبولون العميان على ظهر كوكب ينتحر. هلا طمحنا إلى أكثر من وجودنا؟ فلنطمح إلى أكثر من الوجود.



= قررت أن تضيف اصطلاح يكسب غلاف الرسالة بريقاً، فأضافت (السياسي) إلى (الاقتصاد) ما أجمل الثقافوية العربية!
انظر: زينب عبد العظيم محمد، **السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة "١٩٨١- ١٩٩١": دراسة من منظور الاقتصاد السياسي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

المراجع

الكتب المترجمة والمحققة؛ نكتفي هنا بشأنها، اختصاراً، بذكر اسم المؤلف الأصلي، ونحيل بشأن اسم المترجم أو المحقق إلى موضعه وكما ورد بهامش الكتاب.

١- العربية

كتب

ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢.
إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
---------- ، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧.
إبراهيم بن محمد البيهقي، **المحاسن والمساويء**. بيروت: دار صادر، [د.ت] .
إبراهيم نصحي، **تاريخ مصر في عصر البطالمة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨.
ابن إياس، **نزهة الأمم**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.
ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**. بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٩٨٦.
ابن الحاج، **المدخل**. القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، ١٩٢٩.
ابن الهمام، **شرح فتح القدير**. بيروت: دار الفكر، [د.ت] .
ابن اللبودي، **فضل الاكتساب وأحكام الكسب وآداب المعيشة**. بيروت: دار الفكر للطباعة، ١٩٩٧.
ابن المأمون، **نصوص من أخبار مصر**. القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٨٣.
ابن تغري بردي، **حوادث الدهور**. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٠.
ابن حوقل، **كتاب صورة الأرض**. بيروت: دار صادر، [د.ت] .
ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨.
ابن سباط، **صدق الأخبار: تاريخ ابن سباط**. طرابلس: جروس برس، ١٩٩٣.
ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٧.
ابن عبدون، **رسالة في القضاء والحسبة**. القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة، ١٩٥٥.
ابن عطية، **المحرر الوجيز**. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، [د.ت] .
ابن قدامة، **المغني**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠.
ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**. القاهرة: دار الحديث، ١٩٧٢.
ابن ماجة، **سنن بن ماجة**. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢.
أبو الحسن الواحدي، **أسباب النزول**. القاهرة: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٣.
أبو بكر السرخسي، **كتاب المبسوط**. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.
أبو الفضل الدمشقي، **الإشارة إلى محاسن التجارة**. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٩.
أبو حيان التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة**. القاهرة: دار الرسالة. ١٩٩٥.
أبو منصور الثعالبي، **خاص الخاص**. بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٦٦.
أبو نصر الفارابي، **إحصاء العلوم**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٩.
---------- ، **كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة**. القاهرة: مطبعة النيل، ١٩٢١.
أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٠.
أبو يعلى الفراء، **الأحكام السلطانية**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.

أحمد بن أبي يعقوب، **كتاب البلدان**. بيروت: دار صادر، [د.ت] .
أحمد جمال الدين موسى، **مبادىء الاقتصاد السياسي**. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
أحمد صابر سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي- الاقتصادي**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.
أحمد عبد الباقي، **الحضارة الإسلامية في القرن الثالث الهجري**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.
ألبرتو أرماني، **جمهورية اشتراكية مسيحية: اليسوعيون وهنود البركواي**. بيروت: دار المشرق، ١٩٩٠.
آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨.
أدولف إرمان، وهرمان رانكه، **الحياة المصرية في العصور القديمة**. القاهرة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٢٥.
أدولف جروهمان، **أوراق البردي العربية**. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٤.
ألفريد زيمرن، **الحياة العامة اليونانية**. القاهرة: البيان العربي، ١٩٥٨.
إلياس الأيوبي، **تاريخ مصر: في عهد الخديو إسماعيل باشا**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.
أرسطو، **في السياسة**. بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع الإنسانية،١٩٨٠.
أرشيبالد لويس، **القوى البحرية والتجارية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨.
أريك هوبسباوم، **عصر رأس المال**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦.
أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
أوخينو تشانج رودريجث، **حضارة أمريكا اللاتينية**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ١٩٩٨.
إيرا لابدوس، **مدن إسلامية في عهد المماليك**. بيروت: الأهلية للنشر، ١٩٨٧.
أيمن فؤاد سيد، **الدولة الفاطمية في مصر: تفسير جديد**. بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠.
أ. إيمار وجانين أبوايه، **تاريخ الحضارات العام**. بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٣.
أ. ب. كلوت، **لمحة عامة إلى مصر**. القاهرة: دار الموقف العربي، ٢٠٠١.
إي. راي، كانتربري، **موجز تاريخ علم الاقتصاد**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١.
الألباني، **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٨.
---------- ، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٩.
البخاري، **صحيح البخاري**. بيروت: دار المعرفة، ٢٠١٤.
البغدادي، **لباب التأويل في معاني التنزيل**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥.
البغوي، **تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.
البهوتي، **الروض المربع شرح زاد المستنقع**. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٩٨٣.
التوراة: كتابات ما بين العهدين، مخطوطات قمران- البحر الميت. دمشق: دار الطليعة، ١٩٩٨.
الحبيب الجنحاني، **المغرب الإسلامي**. تونس: الدار التونسية للنشر،١٩٧٧.
الجاحظ، **التبصر بالتجارة**. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٩.
الجهشياري، **كتاب الوزراء والكتاب**. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨.
الحسن الوزان، **وصف أفريقيا**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣.
الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٦٣.
السبتي، **حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد**. أبوظبي، المجمع الثقافي، ١٩٩٩.
السمرقندي، **تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.
الشوكاني، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية**. بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤.

الشيرازي، **تكملة المجموع شرح المهذب**. القاهرة: دار الحديث، ٢٠١٠.
الشيزري، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٦.
العسقلاني، **لسان الميزان**. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧١.
العقيلي، **الضعفاء الكبير**. بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٩٨٤.
الماوردي، **الأحكام السلطانية والولاية الدينية**. بيروت: دار الكتب العلمية، [د.ت] .
المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**. ليدن. مطبعة ليدن، ١٩٠٩. بيروت: دار صادر، [د.ت] .
المقريزي، **اغاثة الأمة بكشف الغمة**. حمص: دار ابن الوليد للنشر، ١٩٥٦.
———، **شذور العقود في ذكر النقود**. القاهرة: دار الأمانة للطباعة والنشر، ١٩٩٠.
———، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.
———، **السلوك لمعرفة دول الملوك**. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦.
الصاحب بن عباد، **المحيط في اللغة**. بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٤.
الطبري، **جامع البيان عن تأويل أي القرآن**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٠.
القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. القاهرة: المؤسسة المصرية، ١٩٦٣.
الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.
الكتاب المقدس. القاهرة: دار الكتاب المقدس، ١٩٩٩.
الكاملي، **كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية**. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٨٦.
الونشريشي، **المعيار المعرب والجامع المغرب**. بيروت، الرباط دار المغرب العربي، ١٩٨١.
باتريك آرتو، وماري فيرار، **الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨.
برتراند رسل، **النظرة العلمية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦.
برهان غليون، **اغتيال العقل**. بيروت: دار التنوير، ١٩٨٧.
برهان الدين دلّو، **حضارة مصر والعراق**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩.
بطرس البستاني، **دائرة المعارف**. بيروت: دار المعرفة، [د.ت] .
بول باران، وبول سويزي، **رأس المال الاحتكاري**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.
———، **الاقتصاد السياسي والنمو**. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.
بول كروجمان، **العودة إلى الكساد العظيم**. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٠.
بول هاريسون، **في قلب العالم الثالث**. نيقوسيا: ميد تو للتنمية والرعاية، ١٩٩٠.
بول هازار، **أزمة الضمير الأوروبي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥.
بيير كرابيس، **إسماعيل: المفترى عليه**. القاهرة: دار النشر الحديث، ١٩٣٧.
بيير مونتيه، **الحياة اليومية في عهد الرعامسة**. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥.
بيوتر نيكيتين، **أسس الاقتصاد السياسي**. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤.
تاج الدين بن ميسر، **المنتقى من أخبار مصر**. القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة، ١٩٨١.
تشارلز روبنسون، **آثينا في عهد بركليس**. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٦.
تشارلز ورث، **الإمبراطورية الرومانية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
تقي نجاري راد، **السافاك**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣.

توماس سنتش، **نقد نظريات الاقتصاد العالمي**. دمشق: مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية، ١٩٩٠.
جابرييل باير، **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
جان بابي، **القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي**. القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٧.
جان زيجلر، **إمبراطورية العار: سادة الحرب الاقتصادية**. القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، ٢٠٠٧.
جان مازيل، **تاريخ الحضارة الفينيقية الكنعانية**. اللاذقية: الحوار للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
جبور عبد النور وسهيل إدريس، **المنهل**. بيروت: دار الآداب، ١٩٨٩.
جرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.
جلال أمين، **فلسفة علم الاقتصاد**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩.
جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤.
جون برجر، **وجهات نظر**. دمشق: مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٩.
جورج صول، **المذاهب الاقتصادية الكبرى**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢.
جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩.
جونيفييف هوسون ودومينيك فاليبل، **الدولة والمؤسسات في مصر**. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٧.
جوزيف يوسف، **تاريخ العصور الوسطى الأوروبية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٧.
جيرار جهامي، **موسوعة مصطلحات ابن سينا**. بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٤.
جيرمى سيبروك، **ضحايا التنمية**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٢.
جيمس فولتشر، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١.
ج. روبرتسون، **السودان من الحكم البريطاني إلى الاستقلال**. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦.
ج. كونتنو، **الحضارة الفينيقية**. القاهرة: مركز الشرق الأوسط، ١٩٤٨.
ج. كرامب، أ. جاكوب، **تراث العصور الوسطى**. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٩٤.
حازم الببلاوي، **أصول الاقتصاد السياسي**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٦.
حيدر بامات، **إسهام المسلمين في الحضارة**. الاسكندرية: المركز المصري للدراسات والابحاث، ١٩٨٥.
خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١.
خيرت ضيف، **تحديد الربح في فترات التضخم والانكماش**. الاسكندرية: مؤسسة المطبوعات، ١٩٥٨.
دافيد لاندز، **بنوك وباشوات**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦.
راشد البراوي، **حقيقة الانقلاب الأخير في مصر**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
رجب بودبوس، **نقد العقل الاقتصادي: الرأسمالية**. بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
رسائل اخوان الصفاء وخلان الوفاء. القاهرة: المطبعة العربية بمصر، ١٩٢٨.
رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، عالم المعرفة؛ ١٩١. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، ١٩٨٧.
روبرت إسحاق، **مخاطر العولمة**. بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، ٢٠٠٥.
روجيه جارودي، **كيف صنعنا القرن العشرين؟**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١.
ــــــــ ، **كارل ماركس**. بيروت: منشورات دار الآداب، ١٩٧٠.
روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**. بيروت: الغرب الإسلامى، ١٩٩٢.
روزا لوكسمبورج، **ما هو الاقتصاد السياسي؟**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧.
زكريا أحمد نصر، **تطور النظام الاقتصادي**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٥.

زكي محمد حسن، **كنوز الفاطميين**. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧.

زينب أبو الأنوار، **أسواق وتجار أوروبا العصور الوسطى**. القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠١٢.

زينب عبد العظيم، **السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

زيجريد هونكه، **شمس العرب تسطع على الغرب**. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣.

ستيفن رنسيمان، **الحضارة البيزنطية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

ستيفن كينزر، **أتباع الشاه**. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر،٢٠١١.

سعيد عبد الفتاح عاشور، **العصر المماليكي في مصر والشام**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦.

سليم حسن، **موسوعة مصر القديمة** (ج١٥-١٦). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

سهر سيد دسوقي، **الأجور والأسعار في العصر الفاطمي**. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٥.

سهيل زكار، **أخبار القرامطة في الأحساء والشام والعراق والشام**. دمشق: دار حسان ١٩٨٢.

سمير أمين ، **التراكم على الصعيد العالمي**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٧.

---------- ، **ما بعد الرأسمالية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

---------- ، **التطور اللامتكافيء**. بيروت: دار الحداثة،١٩٨١.

---------- ، **قانون القيمة والمادية التاريخية**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.

شارل بتلهايم، **التخطيط والتنمية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦.

شارل عيسوي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٥.

---------- ، **تأملات في التاريخ العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

صاعد الأندلسي، **طبقات الأمم**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣.

صالح محمد صالح، **الإقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي**. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٨.

عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

عاصم الدسوقى، **كبار ملاك الأراضي الزراعية**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥.

عاطف العراقي، **العقل والتنوير**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٩٥.

عبد الباسط عبد المعطي، **الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر**. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات،٢٠٠٢.

عبد الحكيم الذنون، **التشريعات البابلية**. دمشق: علاء الدين للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

عبد الحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨.

عبد الله البستاني، **فاكهة البستان**. بيروت: المطبعة الأمريكانية، ١٩٣٠.

عبد الله بن المقفع، **الأدب الكبير**. بيروت: دار الآداب، ١٩٩٨.

عبد اللطيف الخلابي، **الحرف والصنائع**. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠١١.

عبد الرحمن الرافعي، **ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩.

---------- ، **تاريخ الحركة القومية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

عبد الرحيم عبد الرحمن، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٤.

عبد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٤.

عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

عبد الهادي النجار، **الفائض الاقتصادي الفعلي.** رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ١٩٧١.
عزمي رجب، **الاقتصاد السياسي.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٧.
عزيز سوريال عطية، **الحروب الصليبية.** القاهرة: دار الثقافة،١٩٨٠.
على إبراهيم حسن، **مصر في العصور الوسطى.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.
على البارودي، **القانون التجاري.** الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٦
علي الوردي، **منطق ابن خلدون.** لندن: دار كوفان، ١٩٩٤.
علي بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.
فخر الدين الطريحي، **مجمع البحرين.** بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥.
ف. كورينطي، قاموس **إسباني- عربي.** مدريد: المعهد الإسباني العربي، ١٩٨٥.
فرغلي هريدي، **الرأسمالية الأجنبية ١٩٣٧-١٩٥٧.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
فرنسوا جورج وآخرون، **موسوعة تاريخ أوروبا العام.** بيروت- باريس: منشورات عويدات، ١٩٩٥.
فرنسيس لابه وجوزيف كولنز،**١٠خرافات عن الجوع في العالم.** نيودلهي: مركز العالم الثالث، ١٩٩٩.
فؤاد مرسي، **التخلف والتنمية.** بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢ .
--------- ، **هذا الانفتاح الاقتصادي.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.
فيكتور مورجان، **تاريخ النقود.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
فيليب حتى، **تاريخ لبنان.** بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٢.
قاموس أكسفورد، **المحيط.** بيروت: أكاديميا إنترناشيونال، ٢٠١٠.
قاموس: عربي- إيطالي، إيطالي- عربي. لندن: دار عكاظ، ١٩٨٩.
قتيبة الشهابي، **نقود الشام.** دمشق. منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٠.
قدامة بن جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة.** بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.
كارلهاينز برنهردت، **لبنان القديم.** دمشق: قدمس للنشر، ١٩٩٩.
كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨.
كارل ماركس، فريدريك انجلز، **بيان الحزب الشيوعي.** موسكو: دار التقدم، ١٩٨٢.
--------- ، **العمل المأجور والرأسمال.** موسكو: دار التقدم، ١٩٨٢.
--------- ، **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي،** موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩.
كرامب، وجاكوب، **تراث العصور الوسطى.** القاهرة: سجل العرب، ١٩٩٤.
كريستيان برنتن، **قصة الفكر الغربي.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.
كلير لالويت، **نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة.** القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٦.
كمال اليازجي، **معالم الفكر العربي في العصر الوسيط.** بيروت: العلم للملايين، ١٩٥٤.
ك. د. بوكسر، **إمبراطورية هولندا البحرية.** أبوظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٤.
ك. نوبلكور، **المرأة الفرعونية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
لودفيج فون ميزيس، **السياسة الاقتصادية: آراء لليوم وللغد.** عمَّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
ليو تولوستوي، **كتابات تربوية.** بيروت: دار القلم، ١٩٦٩.
ليوتي نابوليوني، **الاقتصاد العالمي الخفي.** بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ١٩٩٨.
ل. أبالكين، وآخرون، **الاقتصاد السياسي.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة،١٩٨٧.

ل. سيمينوفا، **صلاح الدين والمماليك**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ١٩٩٨.
ل. ديلابورت، **بلاد ما بين النهرين**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
ل. فيشر، **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٠.
ل. سيجورنه، **أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة ما قبل الكولومبية**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٣.
مالك بن أنس، **المدونة الكبرى**. القاهرة: مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، ١٩٤٦.
مايكل كلير، **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**. بيروت: دار الساقي، ٢٠١١.
مايكل هاملتون، **تاريخ ضائع**. القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٨.
مجد الدين الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**. بيروت: دار الجيل، [د.ت] .
محمد الدماصي، **الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
محمد الرازي فخر الدين، **تفسير الفخر الرازي**. بيروت: دار الفكر، [د.ت] .
محمد أركون، **أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦.
محمد القرشي،**كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.
محمد بن بسام، **أنيس الجليس في أخبار تنيس**. القاهرة: مكتبة الثقافة، ٢٠٠٢.
محمد حامد دويدار، **الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير**. الاسكندرية: دار الجامعات، ١٩٧٨.
--------- ، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١.
--------- ، **مبادىء الاقتصاد السياسي: الأساسيات**. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨.
--------- ، **الحركة العامة للاقتصاد المصري في نصف قرن**. القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، ٢٠١٠ .
--------- ، **علم الاقتصاد السياسي**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠١٥.
محمد جمال الدين سرور، **الدولة الفاطمية في مصر**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٥.
محمد سعيد نابلسي، **الاقتصاد السياسي**. دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٨.
محمد سمير الشرقاوي، **الشركات التجارية في القانون المصري**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
محمد صالح، **شرح القانون التجاري**. القاهرة: مطبعة فتح الله إلياس، ١٩٣٨.
محمد صبري، **الإمبراطورية السودانية**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٨.
محمد عادل زكي، **قراءة في كتاب أحكام السوق**. القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، ٢٠١١.
--------- ، **الاقتصاد السياسي للتخلف**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.
محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٩٧.
محمد فؤاد شكري، **بناء دولة مصر محمد علي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨.
محمد فهمي لهيطة، **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٤.
محمد فهمي حسين، **مبادىء الاقتصاد السياسي**. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٠٨.
محمد قدري، **مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان**. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٨٩١.
محمد كامل مرسي، **شرح القانون المدني**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٥.
محبوب الحق، **ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
محجوب باشري، **معالم الحركة الوطنية في السودان**. بيروت: المكتبة الثقافية، ١٩٦٦.
محمود عبد الفضيل، **التحولات في الريف المصري**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
مصطفى كمال طه، **القانون التجاري**. الاسكندرية: مطابع رمسيس، ١٩٥٦.

مراد وهبه، **المعجم الفلسفي**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨.
مرتضى الزبيدي، **تاج العروس**. بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
موريس كين، **حضارة أوروبا العصور الوسطى**. القاهرة: عين للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٠.
ميشيل بو، وجيل دوستالير، **تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز**. القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٧.
م. رستوفتزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية**. القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٥٧.
م. تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.
ناصر خسرو، **سفرنامة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
نادر فرجاني، **هدر الإمكانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
نديم البيطار، **المثقفون والثورة: سقوط الإنتيليجنسيا العربية**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
نعوم تشومسكي، **٥٠١ سنة: الغزو مستمر**. دمشق: دار المدى للإعلام والثقافة والفنون، ٢٠٠٢.
نعوم شقير، **تاريخ سيناء: القديم والحديث وجغرافيتها**. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.
هالة العوري، **أهل الكهف**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠.
هنري حبيب عيروط، **الفلاحون**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩.
هوميروس، **الأوديسة**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨.
هيرودوت، **تاريخ هيرودوت**. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠١.
هـ. آ. أيرنسايد، **نبوة حزقيال**. القاهرة: دار الإخوة للنشر، ٢٠٠٩.
هـ. ولز، **معالم تاريخ الإنسانية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
وليم باركلي، **تفسير العهد الجديد**. القاهرة: دار الثقافة المسيحية، ١٩٨٦.
ول ديوارنت، **قصة الحضارة**. بيروت: دار الجيل، [د.ت] .
وليم ساليفان، **أمريكا وإيران**. قبرص: دار الملتقى، ١٩٩١.
وليم شورز، **حضارة أمريكا اللاتينية**. القاهرة: نهضة مصر، ١٩٧٠.
وليم موير، **تاريخ دولة المماليك في مصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.
و. رودني، **أوروبا والتخلف في أفريقيا**، عالم المعرفة؛ ١٣٢الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، ١٩٩٨.
يولي تسيركين، **الحضارة الفينيقية في إسبانيا**. بيروت: جروس برس، ١٩٨٨.

دوريات

بارتولمي بيناصر، **مناس جيريس: ذروة عالية لامتزاج الأعراق**. ديوجين (المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية)، العدد ١٩١، ٢٠٠٢.
بدرو شلميطا، **صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي**. في: **الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.
برنارد لويس، **النقابات الإسلامية**. القاهرة: مجلة الرسالة، ١٩٤٦. [قسم الكتب النادرة بمكتبة الاسكندرية]
سمير أمين، **التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية**. في: **التنمية المستقلة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
عبد العزيز الدوري، **نشوء الأصناف والحرف في الإسلام**. بغداد: كلية الآداب، ١٩٥٩.

عبد الهادي علي النجار، **الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتعبئة الفائض الزراعي نحو المدينة**. مصر المعاصرة؛ العدد٣٧٦. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١٩٧٩.
فاروق عثمان أباظة، **صدى الحروب الصليبية في حركة الكشوف الجغرافية في مطلع العصور الحديثة**. في: **الإطار التاريخي للحركة الصليبية**. القاهرة: اتحاد المؤرخين العرب، ١٩٩٦.
كمال مظهر أحمد، **الرأسمالية وتجارة الرق. في: مسألة الرق في أفريقيا**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩.
محمد حامد دويدار، **المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر**. القاهرة: مجلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، أغسطس، وأكتوبر، ١٩٨٦.
محمد محمود الإمام، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**. أعمال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
يوسف صايغ، **موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**. أعمال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
يوسف فضل، وب. أغوث، **السودان: من١٥٠٠ إلى١٨٠٠، تاريخ أفريقيا العام**: ج٧: **أفريقيا من ظل السيطرة الاستعمارية**، إشراف ب. أ . أغوث، سلسلة تاريخ أفريقيا العام. القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، [د.ت] .
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الإدارية: بموجب منهاج الدولي الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**. عمّان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣.
المركز القومي المصري للبحوث الاجتماعية والجنائية، **ملامح طبقية جديدة: الانفتاح الاقتصادي، في: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري١٩٥٢-١٩٨٠**. القاهرة: المركز القومي المصري للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨٥.

تقارير

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول"الأوابك"، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (٢٠١٠).
مركز البحوث الأفريقية، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي** (٢٠٠٧).
منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة الأغذية والزراعة** (٢٠١١).
منظمة الصحة العالمية، **التقرير الخاص بالصحة في العالم** (٢٠٠٧)؛ (٢٠٠٨) و(٢٠٠٩).
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية** (٢٠١٢).
البنك المركزي السوداني، **التقرير السوداني السنوي الخامس** (٢٠٠٤)؛ (٢٠٠٥)؛ (٢٠٠٨) و(٢٠٠٩).

٢- الأجنبية

Books

A. Cournot, **Recherches sur les principes mathématiques de la théorie des richesses,** Paris: Calmann-Levy, 1974.
Adam Smith, **The Theory of Moral Sentiments.** London: A. Millar, 1790.
--------------, **The Wealth of Nations.** New York: Barnes& Noble. 2004.
Asa Briggs, **The Age of Improvement, 1783-1867.** London: Routledge, 1999.
A .Emmanuel, **Unequal Exchange.** London: Monthly. Review Press, 1972.
Albert Hourani, **A history of the Arab peoples.**Cambridge: Harvard Univ press, 1991.
Alfred Marshall, **Principles of Economics.** London: Macmillan and Co., Ltd.1920.
A. Lalande, **Vocabulaire Technique et Critique De la Philosophie**. Paris: Librairie Fe'lix Alcan,1926.
Ame'lie Kubrt, **The Ancient Near East.** London: Routledge,1995.
Barry Kemp, **Ancient Egypt: Anatomy of Civilization.** London: Routlede, 1991.
Bastiste, **A Treatise on Political Economy.** Philadelphia: Lippincott, Grambo Co,1855.
B .Higgins,**Economic Development.** London: Constable and Co, 1959.
Chronology of European History 15,000 B.c to 1997, Volume 1: 15,000 B.c-1763, Edited by John Powell. London: Fitzroy Dearborn publisher, 1998.
Charles Gide, Charles Rist, **A History of Economic Doctrines, from the time of the physiocrats to the present day.** London: George Harrap Co, 1949.
Collins Dictionary. New York: Harper Collins Publisher: 1997.
Coline et E. Levi -Provençal, **Un Manuel Hispanique De Hisba.** Traite D'abc Abd ALLAH Muhammad B. Abi Muhammad As-sakti De Malaga, Sur la Surveillance Des Corporations Et La Répression Des Fraudes En Espagne Musulmane. Paris: Librairie Ernest Leroux 1931.
Clifton &J.mc Laughlin, **Nouveau Dictionnaire.** Paris: Librairie Grainer présures1904.
D .Stewart, **Lectures on Political Economy.** London:Macmillan &co,1875.
D. Ricardo, **The Principles of Political Economy and Taxation.** New York Barnes & Noble. 2005.
D. Greenwald, **Encyclopedia of Economics.** New York: McGraw-Hill Book Co, 1982.
Diodore De Sicile, **Bibliotheque Historique.** Livre I, and introduction generale par Francois Chamoux et Pierre Bertrc, Traduit par Yvonne Verniere. Paris: Les Belles Lettres, 1993.
E. Böhm-Bawerk, **The Positive Theory of Capital.** London: Macmillan and Co.1888.
Edwin Dolan, **The Foundations of Modern Austrian Economics** .Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976.
E. Levasseur, **Histoire des classes ouvrières en France depuis la conquête de Jules-César jusqu'à la Révolution.** Paris: Librairie De Guillaumin ET Co,1858.
E. Roll, **History of Economic Thought.** London: Faber and Faber, 1973.
Edward Gibbon, **The Decline and fall of the Roman Empire.** An Abridgement by D. M. Low. London: Chatto and Windus, 1961.
Francois Quesnay,**Tableau Economique.** Paris: A La Institut National de Etudes d'Emographiques, 2005.
Friedrich Katz, **The Ancient American Civilizations.** London: Phoenix Press, 1969.
Friedrich Engels, **Origin of the Family, Private Property, and the State.** Marx/Engels Selected Works, Volume Three; October 1884, in Hottingen-Zurich.
Fernand Braudel, **Civilization Materielle, Economie et Capitalism,** XVe-XVIIIe **siècle.** Vol II. Paris: Librarie Armand Colin, 1979.
Fustel De Coulanges, **La Cite Antique.** Paris: Librairie Hachette, 1900.
G. Ripert, **Traite Elementaire de Droit Civil de Planiol.** Paris: Librairie Generale de Droit et de Jurisprudence, 1952.

G. Myrdal, **Economic Theory and Underdeveloped Regions.** London: Gerald Duckworth Co, 1957.
G. Ramsay, **An Essay on the distribution of wealth**. Edinburgh: Adam and Charles Black,1836.
H. Higgs, **Palgrave's Dictionary of Political Economy.** London: Macmillan and Co., Ltd. 1958.
H. Fowler & F. Fowler, **The Concise Oxford dictionary.** Oxford: Oxford Univ- press, 1939.
Henri Denis, **Histoire De La pensee Economique.** Paris: Presses Universitaires de France, 1966.
History of Humanity. edited by S. J. De Late, Co- edited by A.H. Dani, J. L. Lorenzo and R. Nunoo, London: Routledge, Paris: UNESCO, 1994.
Ian Ross,**The Life of Adam Smith.** Oxford: Oxford Univ-Press,1995.
James Buchanan, **Cost and Choice.** Indianapolis, IN: Liberty Fund, Inc, 1999.
--------------, **The Authentic Adam Smith: His Life and Ideas.** New York: W.W. Norton & Company, 2006.
J. Turgot, **Reflections on the Formation and Distribution of Wealth.** London: E.Sprag, 1898.
Joan Robinson, **Introduction to the Theory of Employment**. éd. London: MacMillan, 1937. Traduction française :Introduction à la théorie de l'emploi, éd.,1948.
--------------, **An Essay on Marxian Economics**. London: Macmillan Macmillan, 1967
John S.Cambs, **Man, Money, and Goods.** New York: Columbia Univ- press, 1952.
J. M. Keynes, **The General Theory.** London, Macmillan, 1967.
John Merriman, **A History of Modern Europe from the Renaissance to present.** New York,: W.W.Norton & Company,1996.
John Kenneth Galbraith, **A History of Economics.** Penguin Books, 1987.
John Fred Bell, **A History of Economic Thought.** New York: The Ronald press company, 1953.
John Stuart Mill, **Principles of Political Economy with some of Their Applications to Social Philosophy.** London: Longmans, Green &Co,1909.
--------------, **Essays on Some Unsettled Questions of Political Economy.** London: Longmans, Green, Reader, and Dyer, 1874.
Joseph A.Schumpeter, **History of Economic Analysis.** New York: Oxford University press,1959.
--------------, **The Theory of Economic Development.** Cambridge Univ-press, 1967.
John Rae, **Life of Adam Smith**, London: Macmillan and Co, 1895.
Jean-Paul Colin, **Dictionnaire Des Difficultés du Française.** Paris Les Usuels du Robert, 1977.
Justinian's Institutes. London: Duckworth, 1987.
Karl Marx, **Capital.** New York: The Modern Library,1906.
--------------, **Capital.** Moscow: Progress Publishers,1965,1967,1969.
--------------, **Zur Kritik der politischen Oekonomie.** Berlin: Duncker,1859.
Leon Walras, **Elements D`economie Politique pure ou theorie de la Richesse Sociale**, Lausanne: F. Rouge, Libraire- Editeur, 1929.
L. Haney, **A history of Economic Thought.** New York: Macmillan Company, 1936.
La Loi De Hammourabi:Vers 2000 AV. J-C. Paris: Ernest Leroux, Editeur, 1906.
Ludwig Von Mises, **Human Action: A Treatise on Economics.** Irvington-on-Hudson, NY: The Foundation for Economic Education, 1999.
Laurence Moss,**The Economics of Ludwig von Mises: toward a Critical Reappraisal.** Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976.
Letters of David Ricardo to John Ramsay McCulloch, 1816-1823 (ed.Hollander, New York, 1895.
Norman Davies, **Europe: A History.** Oxford: Oxford University press,1996.

Marc Van de Mieroop, **A History of the Ancient Near East ca.3000-323 BC.** Oxford: Blackwell publishing, 2004.
M.Dobb, **Studies in the Development of Capitalism.** London: Routledge, 1947.
Maurice Lombard, **The Golden Age of Islam.** Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 2004.
Michel Beaud, **A History of Capitalism 1500-1980.** London: Macmillan press1989.
Oxford Latin Dictionary. Oxford: Oxford University press, 1996.
O'Driscoll Gerald, **Economics as a Coordination Problem: The Contributions of Friedrich Hayek.** Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1977.
Petit Larousse. Paris: Librairie Larousse, 1977.
Political Economy and Capitalism, Collected Works of M. Dobb. London: Routledge,1937.
Percy Gardner, **A History of ancient Coinage 700-300 B.C.** Oxford Univ Press, 1918.
Plato, **Complete Works: Republic.** Cambridge: Hackett Publishing Co, 1997.
Piro Sraffa, **Prouduction of Commodities By Means of Commodities.** Cambridge: Cambridge University Press,1960.
R. Cantillon, **Essay on the Nature of Trade in General.** London: Frank Cass Co. 1959.
Rosa Luxembourg, **The Accumulation of Capital.** London: Rutledge and Kegan 1963
R. Heilbroner, **The worldly Philosophers.** New York: Simon&Schuster, 1961.
--------------, L. Malone, **The Essential Adam Smith.** New York: W. W. Norton & Company,1987.
R.Osborne,**The Economics and Politics of Slavery at Athens.** Lond: Routledge, 1995.
Richard G. Lipsey and N. Courant, **Economics.** New York: Addison-Wesley, 1999.
Ragnar Nurkse, **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries.** Oxford: Basil Blackwell, 1960.
S. Amin, **Le change inegale et la loi de la valuer.** Arthropods -IDEP, Paris, 1973.
ST. Thomas Aquinas, **Philosophical Texts.** London: Oxford University press, 1951.
Samuelson and D. Nordhaus, **Economics.** New York: McGraw-Hill Companies 2005.
Thomas Munck, **Seventeenth Century Europe: State, Conflict and The Social Order in Europe 1598-1700.** London: Macmillan,1990.
The Oxford English Dictionary. Oxford: Clarendon press, 1989.
The Cambridge History of the Byzantine Empire. Cambridge Univ- Press, 2008.
T.Malthus, **Definitions in Political Economy.** London: John Murray, 1827.
Malthus on the corn Laws, in: **Classical Economics**: The Critical Reviews 1802-1815, Volume IV: 1813-1815, Ed: Donald Rutherford. London: Routledge, 1996.
The Columbia Encyclopedia. Columbia University Press, 1959.
Vincent Renouf, **Outlines of General History.** London: Macmillan, 1910.
Werner Sombart, **The Jews and Modern Capitalism.** Kitchenr: Batoch Books, 2001.
William Petty, **Several Essays in Political Arithmetick.**1682, History of British Economic thought. London: Thoemmes Reprints.
W. Treadgold, **A History of the Byzantine.** California: Stanford Univ- Press, 1997.
W. S. Jevons, **The Theory of Political Economy.** London: Macmillan and Co.1888.
W.Rostow, **The Stages of Economic Growth.** Cambridge: University press, 1960.

Periodicals

D.C. Hodges, **The Method of Capital,** S & S, Vol 31,1967.
D.B. Houston, **Capitalism Without Capitalists: A Comment on "Classes in Marxist Theory"**, R.R.P.E. Vol 15, 1983.
E. West, **Adam Smith's Two Views on the Division of labour**, Economica,1964.
G. Hodgson, **Marx Without the labour Theory of Value**, Review of Radical Political Economy, Vol 14, 1982.
G.Stigler, **The Ricardian Theory of Value and Distribution**,J.P.E, Vol.60. June 1952.
H. Somerville, **Marx's Theory of Money**, Economic Journal, Vol 43, 1933.


H. Smith, **Marx and the Trade Cycle**, Review of Economic Studies, Vol 4, 1937.
H. Smith, **Marx and the Trade Cycle: A Reply**, R. E. S, 1938.
I. Steedman, **Marx on the Falling Rate of Proft**, A. E. P. Vol 10.1971.
J. D. Wilson, **A Note on the Trade Cycle**, R. E. S, Vol 5, 1938.
J.H. Hollander, **The Development of Ricardo's Theory of Value**, Quarterly Journal of Economics, Vol.18, August, 1904.
Latin American History on File,.Victoria Chapman & Associates,1988.
M. Dobb, **Marx on Pre-Capitalist Economic Formation,** S & S, Vol 30, 1966.
N.Rosenberg, **Adam Smith on the Division of Labour: Two Views or One?** Economica,1965.
P. Harvey, **Marx's Theory of the Value of Labor:An Assessment**, S. R. Vol 50, 1983.
P. Garegnani, **Value and Distribution in the Classical Economists and Marx**, Oxford Economic Papers, 1985.
S. Bell, **Ricardo and Marx,** Journal of Political Economy, Vol 7, 1907.
S. F. Bloom, **Man of His Century: A Reconsideration of the Historical Significance of Karl Marx**, J.P.E, Vol 51,1943.
S.Hollander, **Marxian Economics as General Equilibrium Theory**, H. P. E.,1981.
T.Sowell, **Marx's Capital after One Hundred Years**, C. J. E. Vol 33, 1967.
W.J. Baumol, **Marx and the Iron Law of Wages**, A. E. R. 1983.
Y. Deguchi, **Logical Relationships Between Productive Powers and the Relations of Production**, Kyoto University Economic Review, Vol 40, 1970.

Reports

CIA-The world fact book (2008) (2009) (2010) (2011) (2012) (2013).
Direction of Trade Statistics International Monetary Fund (September 2012).
Education for All by 2015.Will we make it? (2008).
Human Development Report (2010) (2011) (2012).
International Financial Statistics(March 2010) (May 2011) (May 2012) (March 2013)
Report of the World Development (1993) (1998) (2010) (2011) (2012) (2013).
Report of the World Social Situation (2009) (2010) (2011) (2012) (2013).
World Economic Outlook (2010) (2011) (2012) (2013).
Yearbook of Labour Statistics (2009) (2010) (2011) (2012).

Websites

http://www.aquinasonline.com.
http://www.imf.org.
https://www.marxists.org.
https://www.mof.gov.
http://www.un.org.
http://www.worldbank.org.
https://www.wto.gov.

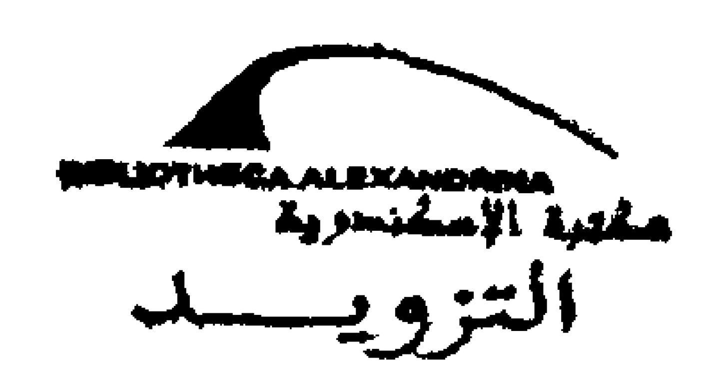


المحتويات

دار الفتح
للطباعة والنشر

International Standard Book Numbering
978 – 977 – 6442 – 29 – 0

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية
٢٠١٥/٢٠٠١٣





إني لآمل أن تسهم هذه الأبحاث في فتح باب المناقشة
التي تعي أن درس الحاضر في ضوء الماضي لفائدة المستقبل،
إنما يعني الفهم الناقد الواعي بحركة التاريخ البطيئة والعظيمة،
التي كونت في رحمها الحاضر بجميع تفاصيله، وتركت لنا تشكيل المستقبل،
نعم تشكيل المستقبل، بل الإختيار بين الموت والحياة... إما الموت انتحاراً جماعياً
على ظهر كوكب يعتصره نظام عالمي لا يعرف العدالة أو الرحمة،
وإما الحياة بدفع عجلات التاريخ نحو مستقبل لديه مشروع حضاري وإنساني
يستلهم وجوده من تراث البشرية المشترك.
حقاً إما الطموح إلى أكثر من الوجود،
وإما الصلاة لئلا يأتي المخرب شتاءً بعدما قاد المخبولون العميان.
هلا طمحنا إلى أكثر من وجودنا ؟
فلنطمح إلى أكثر من الوجود.

$ 12